

٢٣٩

النهاية ونكتها

تأليف

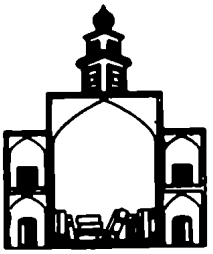
شيخ الطائفة الطوسي

و

المحقق الأول الحلي

الجزء الأول

مؤسسة النشر الإسلامي
التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة



٢٣٩

النهاية ونكتها

تأليف

شيخ الطائفة الطوسي

و

المحقق الأول الحلي

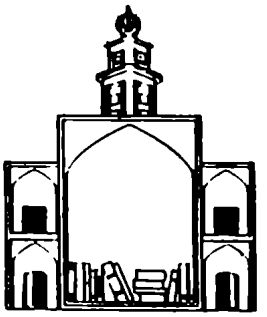
الجزء الأول



تحقيق

مؤسسة النشر الإسلامي

التابعة لجماعة المدرسين بقم المقدسة



النهاية ونكتها

(ج ١)

■ مؤلف النهاية: أبو جعفر محمّد بن الحسن الطوسي (شيخ الطائفة) □

■ مؤلف نكت النهاية: نجم الدين جعفر بن الحسن الهذلي (المحقّق الحلّي) □

■ الموضوع: فقه □

■ عدد الأجزاء: ٣ أجزاء □

■ تحقيق ونشر: مؤسّسة النشر الإسلامي □

■ الطبعة: الأُولى □

■ المطبوع: ١٠٠٠ نسخة □

■ التاريخ: صفر المظفّر ١٤١٢هـ □

مؤسسة النشر الإسلامي

التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرّفة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، والصلاة على خير خلقه وخاتم رسله محمّد وآله الطيّبين، واللعن الدائم على أعدائهم أجمعين.

وبعد، فإنّ الإنسان إنسان بفكره وثقافته، والأمم حيّة بحياة أفكارها وعلومها، والعلماء هم أصحاب الدور الأسمىٰ في قيادة الامّة والحفاظ علىٰ حياتها الفكريّة وإحياء تراثها العلمي وإثرائه، والامّة الإسلاميّة بفضل ثقافة القرآن الإلهيّة وتربية الرسول الأعظم والمعصومين من آله امتازت بعلماء فطاحل ومفكّرين عظام ارتووا من معين الحقّ الذي لاينضبّ وخلّدتهم دروسهم بألسنتهم وأقلامهم بما جسّدته كتبهم من ثقافتهم وأفكارهم، ومن اولئك المحقّق الكبير والمدقّق النحرير أبو جعفر **محمد بن الحسن الطوسي «شيخ الطائفة» رضوان الله تعالى عليه صاحب** التآليف الكثيرة والمشهورة والمعتمد عليها في الفقه والرجال والحديث والتفسير وغيرها.

وأيضاً المحقّق الفذّ نجم الدين أبو القاسم جعفر بن الحسن الحلّي «المحقّق الأول» رضوان الله تعالى عليه صاحب المؤلّفات المختلفة والمعروفة والمعتمد عليها.

وهذان العَلَمان من أعلام الامامية وأكابرهم، ومكانتهما وثروتهما العلمية الغزيرة غنيّ عن البيان، وهما خدما الاسلام ودعما المذهب خدمةً جليلة، فجزاهما الله عن الاسلام خير الجزاء.

والمؤسّسة أخذت على عاتقها أن تحقّق وتنشر المتون الأصلية في شتى المجالات، والى الآن قامت ـ والحمد لله ـ بتحقيق وإحياء مئات من تلك الذخائر القيّمة.

وأخيراً قامت بتحقيق ونشر كتاب «النهاية في مجرّد الفقه والفتاوى» وهو أحد مؤلّفات الشيخ الأعظم الطوسي، وقد تناوله العلماء والباحثون من بعده بالمدارسة والتعليق. و«نكت النهاية» الذي صنّفه المحقّق الحلّي طلباً لحلّ معضلات النهاية، قامت بتحقيقهما ونشرهما بهذه الصورة لسهل الوصول اليهما ولذلك ارتأت أن تسميهما بـ «النهاية ونكتها».

ولايسعها أخيراً إلاّ وأن تتقدّم بجزيل شكرها وامتنانها لسماحة العلاّمة الجليل حجة الاسلام والمسلمين الحاج الشيخ محمد المؤمن القمي على مابذله من سعي حثيث في الاشراف والمتابعة لكل مراحل التحقيق.

كما ونشكر الاخوة من أهل الفضل والتحقيق سيّما سماحة الشيخ علي المؤمن القمي والشيخ علي العندليب والشيخ محمد مهدي شب زنده دار والسيد أبوالفضل بهاءالديني والسيد علي الطباطبائي والحاج كمال الكاتب ورعد مجيد البهباني.

كما ونشكر سماحة العلامة الشيخ محمد مهدي الآصفي لما تفضل به من ترجمة وسيعة عن حياة المحقق الحلّي قدّس سرّه.

ولمزيد الفائدة ألحقت في أول الكتاب الترجمة الموسّعة لحياة شيخ الطائفة قدس الله روحه والتي تفضّل بها ـ قبلاً ـ كمقدمة لتفسير «التبيان» سماحة المحقق الكبير الشيخ أغا بزرك الطهراني رحمه الله تعالى.

وإتماماً للفائدة ضمّت المؤسّسة في آخر الجزء الثالث من هذا الكتاب القيّم رسالة «المسائل المصرية» وهي من مصنّفات المحقّق الحلّي رحمه الله تعالى، وهي رسالة لها ارتباط ببعض بحوث «النهاية».

جزى الله الجميع ووفقهم وإيّانا لنشر معالم الدين إنه خير موفق ومعين.

موسّسة النشر الاسلامي

التابعة لجماعة المدرسين بقم المقدسة

حياة
الشيخ الطوسي

بقلم

المحقّق الشيخ آغا بزرگ الطهراني

بسم الله الرحمن الرحيم

وله الحمد

ارتسمت على كلّ أُفق من آفاق العالم الاسلامي أسماء رجال معدودين امتازوا بمواهب وعبقريات رفعتهم الى الأوج الأعلى من آفاق هذا العالم، وسجّلت أسماءهم في قائمة عظماء التاريخ وجهابذة العلم، وأصبحوا نجوماً لامعة، ومصابيح ساطعة تتلألأ في كبد السماء كتلألؤ الجوزاء، وتضيء لأهل هذه الدنيا فتستفيد من نورها المجموعة البشرية كلّ حسب مكانته وعلى مقداره، وبذلك بنوا لأنفسهم مجداً لايطرأ عليه التلاشي والنسيان، وخلّد ذكرهم على مرّ الزمان وتعاقب الملوان.

وثمّة رجال ارتسمت أسماؤهم في كلّ أُفق من تلك الآفاق، وهم قليلون للغاية شذّت بهم طبيعة هذا الكون فكان لهم من نبوغهم وعظمتهم ماجعلهم أفذاذاً في دنيا الاسلام، وشواذاً لايمكن أن يجعلوا مقياساً لغيرهم، أو ميزاناً توزن به مقادير الرجال، إذ لايمكنها أن تنال مراتبهم وإن أشرأبّت إليها أعناقهم وحدّثتهم بها نفوسهم.

ومن تلك القلّة شيخنا وشيخ الكلّ في الكلّ علّامة الآفاق شيخ الطائفة **الطوسي** أعلى الله درجاته وأجزل أجره، فقد شاءت إرادة الله العليا أن تبارك في **علمه وقلمه فتخرج** منهما للناس نتاجاً من أفضل النتاج، فيه كلّ مايدلّ على غزارة العلم وسعة الاطلاع، وقد مازه الله تعالى بصفات بارزة، وخصّه بعناية فائقة، وفضّله على كثير ممّن خلق تفضيلاً.

وقد كرّس ـ قدّس الله نفسه ـ حياته طوال عمره لخدمة الدين والمذهب، وبهذا استحقّ مكانته السامية من العالم الاسلامي عامّة والشيعي خاصة، وبإنتاجه الغزير أصبح وأمسى علماً من أعظم أعلامه، ودعامة من أكبر دعائمه، يذكر اسمه مع كلّ تعظيم وإجلال وإكبار وإعجاب، ولقد أجاد من قال فيه:

شيخ الهدى والطائفة ... أثر القرون السالفة
وصْل الإله فخصّه ... بنهى الأُمور العارفة
ظهرت سريرة علمه ... بالفضل عنه كاشفة
لله أوقف نفسه ... شكر الإله مواقفه
سحب الرضا هتفت على ... قبرٍ يضمّك، واكفة
كم قد حباه فضيلةً ... متبوعة مترادفة؟[1]

نسبه:

هو الشيخ أبوجعفر محمَّد بن الحسن بن علي بن الحسن الطوسي، نسبة الى طوس من مدن خراسان التي هي من أقدم بلاد فارس وأشهرها، وكانت ولا تزال من مراكز العلم ومعاهد الثقافة، لأنّ فيها قبر الامام علي الرضا عليه السَّلام، ثامن ائمة الشيعة الا ثنى عشرية، وهي لذلك مهوى أفئدتهم، يقصدونها من الأماكن الشاسعة والبلدان النائية، ويتقاطرون إليها من كلّ صوب وحدب، للثم تلك العتبة المقدّسة والتمرّغ في ذلك الثرى الطيّب.

ومن أجل هذا وذاك أصبحت كغيرها من مراقد آل محمَّد عليهم السَّلام هدفاً لأعدائهم، فقد انتابتها النكبات، وخرّبت ثلاث مرات، هدمها للمرّة الأُولى الأمير سبكتكين، وقوضها للمرّة الثانية الغزنويون، وأتلفتها للمرّة الثالثة عاصفة الفتنة المغولية عام ٧١٦هـ على عهد الطاغية جنگيزخان، وقد تجدّدت أبنيتها

---

(١) كتبت هذه الأبيات على ثريّا أُهديت لمرقد شيخ الطائفة ولم يُذكر ناظمها.

وأُعيدت آثارها بعد كلّ مرّة، وهي اليوم ـمع ماحلّ فيها من تخريب ودمارـ من أجلّ معاهد العلم عند الشيعة بالرغم من أعدائهم وفيها خزانة كتب للامام الرضا عليه السَّلام، يحق للعالم الشيعي أن يعدّها من مفاخره، والله غالب على أمره.

ولادته ونشأته:

ولد شيخ الطائفة في طوس في شهر رمضان سنة ٣٨٥هجرية ـأعني عام وفاة هارون بن موسى التلعكبري، وبعد أربع سنين من وفاة الشيخ الصدوقـ وهاجر الى العراق فهبط بغداد في سنة ٤٠٨ هـ[١] وهو ابن ثلاثة وعشرين عاماً، وكانت زعامة المذهب الجعفري فيها يومذاك لشيخ الأُمة وعلم الشيعة محمَّد بن محمَّد بن النعمان الشهير بالشيخ المفيد عطر الله مثواه، فلازمه ملازمة الظل، وعكف على الاستفادة منه، وأدرك شيخه الحسين بن عبيدالله بن الغضائري المتوفى سنة ٤١١هـ، وشارك النجاشي في جملة من مشايخه، وبقي على اتصاله بشيخه حتى اختار الله للاستاذ دار لقائه في سنة ٤١٣هـ، فانتقلت زعامة الدين ورئاسة المذهب الى علّامة تلاميذه علم الهدى السيد المرتضى طاب رمسه، فانحاز شيخ الطائفة إليه، ولازم الحضور تحت منبره، وعني به المرتضى، وبالغ في توجيهه وتلقينه، واهتمّ له أكثر من سائر تلاميذه، وعيّن له في كلّ شهر اثنى عشر ديناراً[٢] وبقي ملازماً له

(١) فما ذكره في «الروضات» من روايته عن الشريف الرضي كما في ترجمة الشريف ص٥٧٣ من الطبعة الاولى من سبق القلم، حيث كانت وفاة الشريف سنة٤٠٦هـ بالاجماع، ودخول الشيخ بغداد كان في ٤٠٨ كما صرّح به هو أيضاً في ص٥٨١، والغريب نقل بعض لذلك عن «مستدرك الوسائل» لشيخنا الحجة النوري وهو خال من ذلك بل هو الذي نبّه على هذا الاشتباه.

(٢) ان هذا وأمثاله مما يكذب ما ينسبونه الى السيد المرتضى من البخل، وانه دخل على الوزير المهلبي فقدّم له عريضة يطلب فيها رفع ضريبة قدرها عشرون ديناراً فرضت على أرض له فلم يحفل الوزير به وأعرض عنه فلامه بعض الحضور على إهانته واحترام أخيه الرضي مع أنه دونه في العلم والفضل، فعلّل ذلك بما مرّ. هذا كلّه ممّا خلقه المغرضون، وأنت ترى ان انتقال الرئاسة الدينية إليه في بغداد بذلك العصر يستلزم الكرم والجود الفائقين، كما أنّ ممّا لاشكّ فيه أنّه كان يعول بجماعة من تلامذته ـغير الشيخ الطوسيـ إن لم يعل بالجميع، ويبذل لهم ماكان يبذل له، وقد ذكر الشيخ

←

طيلة ثلاث وعشرين سنة، حتى توفي السيد المعظم لخمس بقين من شهر ربيع الأول سنة ٤٣٦هـ، فاستقلّ شيخ الطائفة بالامامة، وظهر على منصّة الزعامة، وأصبح علماً للشيعة ومناراً للشريعة، وكانت داره في الكرخ مأوى الامّة، ومقصد الوفّاد، يأتونها لحلّ المشاكل وايضاح المسائل، وقد تقاطر اليه العلماء والفضلاء للتلمذة عليه والحضور تحت منبره، وقصدوه من كلّ بلد ومكان، وبلغت عدّة تلاميذه ثلا ثمائة من مجتهدي الشيعة، ومن العامّة مالايحصىٰ كثرة.

وقد اعترف كلّ فرد من هؤلاء بعظمته ونبوغه، وكبر شخصيّته وتقدّمه على من سواه، وبلغ الأمر من الاعتناء به والإكبار له أن جعل له خليفة الوقت القائم بأمر الله عبدالله بن القادر بالله أحمد كرسيّ الكلام والإفادة، وقد كان لهذا الكرسي يومذاك عظمة وقدراً فوق الوصف، إذ لم يسمحوا به إلّالمن برزفي علومه وتفوّق على أقرانه، ولم يكن في بغداد يومذاك من يفوقه قدراً أو يفضل عليه علماً، فكان هو المتعيّن لذلك الشرف.

هجرته الى النجف الأشرف:

لم يفتأ شيخ الطائفة إمام عصره وعزيز مصره، حتى ثارت القلاقل وحدثت الفتن بين الشيعة والسنّة، ولم تزل تنجم وتخبو بين الفينة والأُخرى، حتى اتّسع نطاقها بأمر طغرل بيك أول ملوك السلجوقية، فإنه ورد بغداد في سنة ٤٤٧هـ وشنّ على الشيعة حملة شعواء، وأمر بإحراق مكتبة الشيعة التي أنشأها أبونصر سابور بن أردشير[1] وزير بهاءالدولة البويهي وكانت من دور العلم المهمّة في بغداد، بناها هذا

البهائي في «الكشكول» ماكان يجريه المرتضى للشيخ الطوسي وقال بعده: ولأبي البرّاج كلّ شهر ثمانية دنانير... إلخ. وقد تصدّى لردّ مثل هذه المختلقات ولدنا الدكتور عبدالرزاق محي الدين في كتابه «أدب السيد المرتضى» الذي نال به شهادة الدكتورا في الأدب من القاهرة، والذي عرضه علينا بعد عودته الى العراق فراقنا كثيراً وكتبنا عليه تقريظاً.

(١) سابور معرب شاپور «شاه پور» كان من وزراء الشيعة للملك الشيعي بهاء الدولة، وكان من أهل العلم والفضل والأدب، وكانت دار علمه محط الشعراء والأدباء، ذكره الثعالبي في «يتيمة الدهر» ←

الوزير الجليل والأديب الفاضل في محلّة بين السورين في الكرخ سنة ٣٨١هـ على مثال (بيت الحكمة) الذي بناه هارون الرشيد، وكانت مهمّة للغاية، فقد جمع فيها هذا الوزير ماتفرّق من كتب فارس والعراق، واستكتب تآليف أهل الهند والصين والروم كما قاله محمّد كرد علي(١) ونافت كتبها على عشرة آلاف من جلائل الآثار ومهام الأسفار، وأكثرها نسخ الأصل بخطوط المؤلّفين.

قال ياقوت الحموي(٢): وبها كانت خزانة الكتب التي أوقفها الوزير أبونصر سابور بن أردشير وزير بهاء الدولة بن عضدالدولة ولم يكن في الدنيا أحسن كتباً منها، كانت كلّها بخطوط الائمة المعتبرة وأُصولهم المحرّرة... إلخ.

وكان من جملتها مائة مصحف بخط ابن مقلة على ماذكره ابن الأثير(٣) وحيث كان الوزير سابور من أهل الفضل والأدب أخذ العلماء يهدون إليه مؤلّفاتهم، فأصبحت مكتبته من أغنى دور الكتب ببغداد، وقد احترقت هذه المكتبة العظيمة فيما احترق من محال الكرخ عند مجيء طغرل بيك، وتوسّعت الفتنة حتى اتجهت الى

وعقد فصلاً خاصّاً للشعراء الذين مدحوه،منهم أبوالعلاء المعرّي، فقد مدحه بقصيدة مشهورة وذكر فيها دار كتبه هذه بقوله:

وغنّت لنا في دار سابور قينة ... من الورق مطراب الأصائل مهباب

ترجم له ابن خلكان في «وفيات الأعيان» ج١ ص١٩٩ و ٢٠٠ فقال: كان من أكابر الوزراء وأماثل الرؤساء، جمعت فيه الكفاية والدراية، وكان بابه محط الشعراء... إلخ.

وهذه المكانة المادية ـ مضافاً الى ماللرجل في نفسه من الفضائل العلمية والكمالات الروحية ـ من الاسباب القوية لتحريضه على جمع الكتب العلمية ووقفها لأهل مذهبه، ولا سيّما النفيسة القليلة الوجود المصحّحة المعتبرة كما هي صفة جماعي الكتب حتى اليوم.

ولد بشيراز في سنة ٣٣٦هـ وتوفي في ٤١٦هـ وتوفي مخدومه بهاءالدولة في ٤٠٣هـ عن ٤٢ سنة. ودفن في النجف عند والده فناخسروالملقب بعضدالدولة كما ذكره القاضي نورالله المرعشي في «مجالس المؤمنين» ص٣٧٩ رحمهم الله جميعاً.

(١) خطط الشام:ج٦ ص ١٨٥.

(٢) معجم البلدان:ج٢ ص٣٤٢.

(٣) الكامل في التاريخ: ج١٠ ص٣.

شيخ الطائفة وأصحابه فأحرقوا كتبه وكرسيّه الذي كان يجلس عليه للكلام.

قال ابن الجوزي[١] في حوادث سنة ٤٤٨هـ: وهرب أبوجعفر الطوسي ونهبت داره.

ثمّ قال في حوادث سنة ٤٤٩هـ: وفي صفر في هذه السنة كبست دار أبي جعفر الطوسي متكلّم الشيعة بالكرخ وأُخذ ماوجد من دفاتره وكرسي كان يجلس عليه للكلام، وأُخرج الى الكرخ وأُضيف إليه ثلاث سناجيق بيض كان الزوّار من أهل الكرخ قديماً يحملونها معهم إذا قصدوا زيارة الكوفة فأُحرق الجميع... إلخ.

ولما رأى الشيخ الخطر محدقاً به هاجر بنفسه الى النجف الأشرف لائذاً بجوار مولانا أميرالمؤمنين عليه السَّلام وصيّرها مركزاً للعلم وجامعة كبرى للشيعة الامامية، وعاصمة للدين الاسلامي والمذهب الجعفري، وأخذت تشدّ إليها الرحال وتعلق بها الآمال، وأصبحت مهبط رجال العلم ومهوى افئدتهم، وقام فيها بناء صرح الاسلام، وكان الفضل في ذلك لشيخ الطائفة نفسه، فقد بثّ في أعلام حوزته الروح العلمية، وغرس في قلوبهم بذور المعارف الإلهيّة، فحسروا للعلم عن سواعدهم، ووصلوا فيه ليلهم بنهارهم عاكفين على دروسهم خائضين عباب العلم غائصين على أسراره موغلين في استبطان دخائله واستخراج مخبآته، وكيف لايكونون كذلك وقد شرح الله للعلم والعمل صدورهم وصقل أذهانهم وأرهف طباعهم فحموا وطيس العلم، وبان فضل النجف على ماسواها من المعاهد العلمية، وخلفوا الذكر الجميل على مرّ الدهوروالأعصار، أعلى الله في الفردوس درجاتهم، ولقد أحسن وأجاد صديقنا العلّامة الحجة السيد علي نقي النقوي دام ظلّه حيث قال:

ذا شيخنا الطوسي شيد بها ... لربوع شرع المصطفى شرف

فهو الذي اتخذ (الغري) له ... مأوى به العلياء تعتكف

فتهافتوا لسراج حكمته ... مثل الفراش إليه تزدلف

---

(١) المنتظم:ج٨ ص١٧٣ و١٧٩.

وقفتهم الابناء ضامنة تجديد ماقد شاءه السلف

تلك هي جامعة النجف العظمى التي شيّد شيخ الطائفة ركنها الأساسي ووضع حجرها الأول، وقد تخرّج منها خلال هذه القرون المتطاولة آلاف مؤلّفة من أساطين الدين وأعاظم الفقهاء، وكبار الفلاسفة ونوابغ المتكلّمين، وأفاضل المفسّرين وأجلّاء اللغويين، وغيرهم ممن خبروا العلوم الإسلامية بأنواعها وبرعوا فيها أيّما براعة، وليس أدلّ على ذلك من آثارهم المهمة التي هي في طليعة التراث الاسلامي ولم تزل زاهية حتى هذا اليوم، يرتحل إليها روّاد العلوم والمعارف من سائر الأقطار والقارّات فيرتوون من مناهلها العذبة وعيونها الصافية (والمنهل العذب كثير الزحام).

وقد استدلّ بعض الكتاب المحدثين على وجود الجامعة العلمية في النجف قبل هجرة شيخ الطائفة إليها، وذلك اعتماداً على استجازة الشيخ أبي العباس النجاشي من الشيخ أبي عبدالله الخمري، فقد قال في كتاب رجاله المطبوع ص٥٠ عن كتاب «عمل السلطان» للبوشنجي مالفظه: أجازنا بروايته أبوعبدالله الخمري الشيخ الصالح في مشهد مولانا أميرالمؤمنين عليه السّلام سنة أربعمائة.

وهذا لايكفي للتدليل، فالنجف مشهد يقصد للزيارة، فربما تلاقيا في النجف زائرين فحصلت الاستجازة كما هو الحال في المحقّق الحلّي صاحب «الشرائع» فقد أجاز البعض في النجف أيام ازدهار العلم في الحلّة وفتوره في النجف، فهل يمكن عدّ المحقّق من سكنة النجف؟ وقد استجزت أنا بعض المشايخ في كربلاء ومشهد الكاظمين ومكّة والمدينة والقاهرة وغيرها، وأجزت جمعاً من العلماء في الريّ ومشهد الرضا عليه السّلام بخراسان وغير ذلك من البلاد، ودوّن بعض ذلك في بعض المؤلّفات فهل ينبغي عدّي أو عدّ المجازين في علماء فارس أو الحجاز أو مصر؟

ثمّ إنني أذهب الى القول بأنّ النجف كانت مأوى للعلماء وناديّاً للمعارف قبل هجرة الشيخ إليها، وأنّ هذا الموضع المقدّس أصبح ملجأ للشيعة منذ انشأت فيه العمارة الأُولى على مرقد الامام أميرالمؤمنين عليه السّلام، لكن حيث لم تأمن الشيعة

على نفوسها من تحكمات الأمويين والعباسيين، ولم يستطيعوا بثّ علومهم ورواياتهم كان الفقهاء والمحدّثون لايتجاهرون بشيء ممّا عندهم، وكانوا متبدّدين حتى عصر الشيخ الطوسي والى أيامه، وبعد هجرته انتظم الوضع الدراسي وتشكّلت الحلقات كما لايخفى على من راجع «امالي الشيخ الطوسي» الذي كان يمليه على تلامذته.

مكانته العلمية:

من البديهيات أنّ مكانة شيخ الطائفة المعظم وثروته العلمية الغزيرة في غنى عن البيان والأطراء، وليس في وسع الكاتب ـ مهما تكلّف ـ استكناه ماله من الأشواط البعيدة في العلم والعمل، والمكانة الراسية عند الطائفة، والمنزلة الكبرى في رياسة الشيعة، ودون مقام الشيخ المعظم كلّما ذكره الأعلام في تراجمهم له من عبارات الثناء والإكبار، فمن سبر تأريخ الامامية ومعاجمهم، وأمعن النظر في مؤلفات الشيخ العلمية المتنوعة علم أنّه أكبر علماء الدين، وشيخ كافة مجتهدي المسلمين، والقدوة لجميع المؤسّسين، وفي الطليعة من فقهاء الاثنى عشرية. فقد أسّس طريقة الاجتهاد المطلق في الفقه واصوله، وانتهى إليه أمر الاستنباط على طريقة الجعفرية المثلى، وقد اشتهر بالشيخ، فهو المراد به اذا أُطلق في كلمات الأصحاب، من عصره الى عصر زعيم الشيعة بوقته، مالك أزمة التحقيق والتدقيق، الحجة الكبرى، أبي ذر زمانه، الشيخ مرتضى الأنصاري المتوفى سنة ١٢٨١هـ، فقد يطلق الشيخ في عصرنا هذا وقبيله ويكون المراد به الشيخ الانصاري، أما في كتب القدماء والسلف فالمراد هو شيخ الطائفة قدّس الله نفسه[1].

---

(١) وقد يقال: الشيخان. ويراد به الشيخ المفيد والشيخ الطوسي. والشيخان في اصطلاح المتكلمين هما الجبائيان أبوعلي محمّد بن عبدالوهاب المتوفى سنة ٣٠٣هـ، وابنه أبوهاشم عبدالسلام بن محمّد المتوفى سنة ٣٢١هـ وكلاهما من رؤساء المعتزلة، ولهما مقالات على مذهب الاعتزال، والكتب الكلامية مشحونة بمقالاتهما. ويطلق الشيخ في كتب الحكمة والمنطق على أبي علي الحسين بن عبدالله بن سينا البخاري المتوفى سنة ٤٢٨هـ. ويطلق الشيخ في كتب البلاغة على الشيخ أبي بكر عبدالقاهر الجرجاني المتوفى سنة ٤٧١هـ، وغير ذلك.

مضــت على علماء الشيـعة سنون متطـاولة وأجيال متـعاقبة ولم يكـن من الهيّن على أحد منهم أن يعدو نظـريات شيخ الطائـفة في الفتاوى، وكـانوا يعدون أحاديـثه أصلاً مسلّماً، ويكـتفون بها، ويعدّون التأليف في قبالها وإصدار الفتوى مع وجودها تجاسراً على الشـيخ وإهـانة لـه، واستمـرت الحال على ذلـك حتى عصر الشـيخ ابن ادريس فـكان أعلى الله مـقامـه يسميهم بالمقـلّدة، وهـو أول من خـالف بعض آراء الشيخ وفتاواه وفتح باب الردّ على نظرياته، ومع ذلك فقد بقوا على تلك الحال حتى أن المحقّق وابن اخته العلامة الحلّي ومن عاصرهما بقوا لايعدون رأي شيخ الطائفة.

قـال الحـجة الفقيـه الشـيخ أسدالله الدزفولي التسـتـري في «المقابس» مالفظه: حتى أنّ كثيـراً ما يـذكر ـمثـل المحقّـق والعلامـة أو غيـرهما ـ فتاويه مـن دون نسبتها إليه، ثم يذكرون مايقـتضي التردّد أو المخالفة فيهـا، فيتوهم التنافي بين الكلامين مع أنّ الوجه فيهما ماقلناه.

نعم لما ألف المحـقّق الحلّي «شرائع الاسلام» استعاضـوا به عن مؤلفـات شيخ الطـائـفة، وأصبح من كـتبهـم الدراسية، بعد أن كـان كـتاب «النهاية» هو المحور، وكان بحثهم وتدريسهم وشروحهم غالباً فيه وعليه.

ولـيس مـعنى ذلك أنّ مؤلفات شـيـخ الطـائفة فقدت أهـميتهـا أو أصبحت لغواً لايحتفل بها، كـلا بل لم تزل أهميتها تـزداد على مرور الزمن شيئاً فشيئاً، ولن تجد في تاريخ الشيعة ومعاجمهم ذكر عظيمْ طار اسمه في البلدان واعترف له خصومه بالجلالة إلّا ووجـدته يتضـاءل أمام عظمـة الشيخ الطوسـي، ويعتـرف بأعلمـيته وأفضـليته وسبقه وتقدمه.

هذا النابغـة الفذ الشيخ جمـال الدين أبو منصور الحسن بن يوسف الحلّي المتوفى سنة ٧٢٦هـ الشهير بالـعلامة، الذي طبـقت العالم الاسلامـي شهرته، والذي تضلّع في سائر الـعلوم ونبغ في كـافة الـفنون. وانتهت إليـه رئاسة علماء عصره في المـعقول والمـنقـول، وألف في كـلّ علـم عدة كتـب، ولم يشكّ أحـد في أنه مـن عظماء العالم ونوادر الدهر، هذا الـرجل الذي مرّ عليك بعض وصفه ذكـر شيخ الطائفة في كتابه

«خلاصة الأقوال في معرفة أحوال الرجال»[١] ص٧٣ ووصفه بقوله:

شيخ الامامية ووجههم، ورئيس الطائفة، جليل القدر، عظيم المنزلة، ثقة، عين، صدوق، عارف بالأخبار والرجال والفقه والأُصول والكلام والأدب، وجميع الفضائل تنسب إليه، صنّف في كلّ فنون الاسلام، وهو المهذّب للعقائد في الاصول والفروع، الجامع لكمالات النفس في العلم والعمل... إلخ.

وكذا الحجة الكبير والعالم العظيم محيي علوم أهل البيت الشيخ محمّدباقر المجلسي، صاحب دائرة المعارف الكبرى «بحارالأنوار» والمتوفى سنة ١١١١هـ، فقد ذكر شيخ الطائفة في كتابه «الوجيزة» ص١٦٣ فقال مابعضه:

فضله وجلالته أشهر من أن يحتاج الى البيان... إلخ.

وكذا العلامة الشهير الحجة السيد مهدي الطباطبائي الملقب ببحرالعلوم والمتوفى سنة١٢١٢هـ فقد ترجم لشيخ الطائفة في كتابه «الفوائد الرجالية» فقال ماملخصه:

شيخ الطائفة المحقّة، ورافع أعلام الشريعة الحقّة، إمام الفرقة بعد الائمة المعصومين عليهم السَّلام، وعماد الشيعة الامامية في كلّ مايتعلّق بالمذهب والدين، محقّق الأُصول والفروع، ومهذب فنون المعقول والمسموع، شيخ الطائفة على الإطلاق، ورئيسها الذي تلوى إليه الأعناق، صنّف في جميع علوم الاسلام، وكان القدوة في ذلك والإمام.

---

(١) طبع هذا الكتاب في طهران عام ١٣١١هـ طبعة سقيمة مملوءة بالأغلاط. وقد رأيت منه نسخاً صحيحة متقنة (إحداها) في الخزانة الغروية تاريخ كتابتها ٧٦٦هـ وهي مقروّة على المشايخ وعليها بلاغاتهم، وفيها فوائد كثيرة (والثانية) في مكتبة الحجة السيد حسن الصدر وهي نفيسة أيضاً قرئت على مصنّفها العلامة فكتب على ظهر القسم الأول منها إجازة، وفي آخر القسم الثاني إجازة أُخرى أيضاً، كلتاهما في سنة ٧١٥هـ وهما لواحد (والثالثة) كتبت عن نسخة بخط حفيد المؤلف أي أبي المظفر يحيى بن محمّد بن الحسن الى غير ذلك، ولمعرفة خصوصيات هذا الكتاب وزيادة الاطلاع عليه راجع كتابنا «الذريعة الى تصانيف الشيعة» ج٧ ص٢١٤ و٢١٥.

ومثلهم شيخنا واستاذنا حجة العلماء وشيخ المجتهدين الشيخ ميرزا حسين النوري المتوفى سنه ١٣٢٠هـ فقد ذكره في كتابه «مستدرك وسائل الشيعة» فأطراه وبالغ في الثناء عليه، الى غير ذلك من عشرات الرجال من الشيعة والسنّة، وسنذكر قسماً منهم في هذه الترجمة.

ومن هذه الأقوال البليغة وغيرها التي صدرت من عظماء الشيعة وكبرائهم نعرف مكانة الشيخ ونستغني عن سرد فضائله ومناقبه الكثيرة.

آثاره ومآثره:

لم تزل مؤلفات شيخ الطائفة تحتلّ المكانة السامية بين آلاف الأسفار الجليلة التي أنتجتها عقول علماء الشيعة الجبارة، ودبجتها يراعة اولئك الفطاحل الذين عزّ على الدهر أن يأتي لهم بمثيل، ولم تزل أيضاً غرة ناصعة في جبين الدهر وناصية الزمن، وكيف لا وقد جمعت معظم العلوم الاسلامية أصلية وفرعية، وتضمّنت حلّ معضلات المباحث الفلسفية والكلامية التي لم تزل آراء العباقرة والنياقدة حائمة حولها، كما احتضنت كلّ مايحتاج إليه علماء المسلمين على اختلاف مشاربهم ومذاهبهم، وحسب الشيخ عظمة أن كتابيه «التهذيب» و«الاستبصار» من الاصول المسلّمة في مدارك الفقه، ومن الكتب الأربعة التي عليها المدار ـعلى مرور الأعصارـ في استنباط أحكام الدين بعد كتاب الله المبين.

لم يكن خلود الشيخ في التاريخ وحصوله على هذه المرتبة الجليلة إلّا نتيجة لإخلاصه وتبتله الواقعي، حيث لم يؤلف طلباً للشهرة أو حبّاً للرئاسة، أو استمالة لقلوب الناس وجلباً لهم، أو مباهاة لعالم من معاصريه، أو رغبة في التفوق، أو غير ذلك من المقاصد الدنيئة والمآرب الدنيوية التي ابتلي بها الكثير من معاصرينا ـللأسفـ حاشا وكلا بل لم تخطر له على بال، وإنّما كان في ذلك كلّه قاصداً وجه الله تعالى شأنه، راغباً في حسن جزائه وطالباً لجزيل ثوابه، حريصاً على حماية الدين وإحياء شريعة سيد المرسلين ومحو آثار المفسدين، ولذلك كان مؤيّداً في أعماله مسدّداً في أقواله وأفعاله، وقضية واحدة تدلّنا على شدّة إخلاص الشيخ نثبتها بنصّها

عبرة للمعتبرين.

قال شيخنا ومولانا الحجة خاتمة المحدّثين الميرزا حسين النوري أعلى الله مقامه في «مستدرك الوسائل» ج٣ ص٥٠٦ مالفظه:

وعثرت على نسخة قديمة من كتاب «النهاية» وفي ظهره بخط الكتّاب، وفي موضع آخر بخط بعض العلماء مالفظه: قال الشيخ الفقيه نجيب الدين أبوطالب الاسترابادي رحمه الله: وجدت على كتاب «النهاية» بـ(خزانة مدرسة الري): قال: حدّثنا جماعة من أصحابنا الثقات أن المشايخ الفقهاء الحسين بن المظفر الحمداني القزويني، وعبدالجبار بن علي المقرئ الرازي، والحسن بن الحسين بن بابويه المدعو بـ(حسكا) المتوطن بالري رحمهم الله كانوا يتحادثون ببغداد ويتذاكرون كتاب «النهاية» وترتيب أبوابه وفصوله، فكان كلّ واحد منهم يعارض الشيخ الفقيه أباجعفر محمّد بن الحسن الطوسي رحمة الله عليه في مسائل، ويذكر أنّه لايخلو من خلل، ثم اتفق أنهم خرجوا لزيارة المشهد المقدّس بالغري على صاحبه السلام، وكان ذلك على عهد الشيخ الفقيه أبي جعفر الطوسي رحمه الله وقدّس روحه، وكان يتخالج في صدورهم من ذلك مايتخالج قبل ذلك، فأجمع رأيهم على أن يصوموا ثلاثاً ويغتسلوا ليلة الجمعة، ويصلّوا ويدعوا بحضرة مولانا أميرالمؤمنين عليه السّلام على جوابه فلعله يتضح لهم ماختلفوا فيه، فسنح لهم أميرالمؤمنين عليه السّلام في النوم، وقال:

لم يصنّف مُصنف في فقه آل محمّد عليهم السّلام كتاباً أولى بأن يعتمد عليه ويتخذ قدوة ويرجع اليه أولى من كتاب «النهاية» التي ـ كذا ـ تنازعتم فيه، وإنما كان ذلك لأنّ مصنفه اعتمد فيه على خلوص النية لله، والتقرب والزلفى لديه، فلا ترتابوا في صحة ماضمنه مصنّفه، واعملوا به وأقيموا مسائله، فقد تعنّى في تهذيبه وترتيبه والتحرّي بالمسائل الصحيحة بجميع أطرافها.

فلّما قاموا من مضاجعهم أقبل كلّ واحد منهم على صاحبه، فقال: رأيت الليلة رؤيا تدلّ على صحة «النهاية» والاعتماد على مصنّفها، فاجمعوا على أن يكتب كلّ

واحد منهم رؤياه على بياض قبل التلفظ، فتعارضت ـ كذا ـ الرؤيا لفظاً ومعنى، وقاموا متفرقين مغتبطين بذلك، فدخلوا على شيخهم أبي جعفر الطوسي قدّس الله روحه، فحين وقعت عينه عليهم قال لهم: لم تسكنوا الى ما كنت أوقفتكم عليه في كتاب «النهاية» حتى سمعتم من لفظ مولانا أميرالمؤمنين عليه السَّلام، فتعجبوا من قوله وسألوه عمّا استقبلهم به من ذلك، فقال: سنح لي أميرالمؤمنين عليه السَّلام كما سنح لكم فأورد عليّ ماقاله لكم وحكى رؤياه على وجهها، وهذا الكتاب يفتي الشيعة فقهاء آل محمَّد عليهم السَّلام، والحمدلله وحده، وصلّى الله على محمَّد وآله الطاهرين، انتهى. انتهى مافي مستدرك شيخنا النوري.

وهذه القضية وحدها كافية للتدليل على إخلاص شيخ الطائفة وصدق خدمته ـ وإن كان في غنى عن ذلك ـ وحسبه ذخراً يوم العرض شهادة أميرالمؤمنين عليه السَّلام: بأنه لم يقصد بتأليف الكتاب غير وجه الله. ولمثل هذا فليعمل العاملون إن الله مع الذين اتّقوا والذين هم محسنون.

وممّا يجدر بالذكر إننا نستفيد من هذه الواقعة أمرين لم يصرّح بهما شيخنا النوري عطر الله مثواه:

الأول: إن معارضي الشيخ لم يكن لهم معه غرض شخصي في تخطئته ونقده وانما اختلفوا معه في بعض الآراء الفقهية فظنّواأنّه مخطئ، وأن فتاويه غير مرضية عند آل محمَّد عليه وعليهم السَّلام. ولم يكن ذلك إلّا غيرة على الدين، وتحمّساً له، وتحفظاً من وقوع الخطأ فيه، ولذلك لجأوا الى الامام عليه السَّلام مستفسرين منه عن وقع ذلك في نفسه، فأجابهم عليه السَّلام بالرضا والقبول فسرّوا واطمأنوا وغبطوا شيخ الطائفة على توفيقه، كما تدلّ عليه عبارة: وقاموا متفرقين مغتبطين... الخ.

الثاني: ـ وهو أهمّ من سابقه ـ إنهم كانوا على بصيرة من أمرهم، واطمئنان من أنفسهم، وكانوا يشعرون برضا ائمتهم عليهم السَّلام عنهم، ويرون أنفسهم عبيداً وخدماً لمواليهم، وليس على العبد إذاأراد المثول بين يدي مولاه إلّا أن يكون على نحو يرضيه وشكل يبتغيه، وأن يكون ممتثلاً لأوامره مبتعداً عن نواهيه، واذاً فأيّ مانع

من وصوله الى حضرة مولاه، وتشرّفه بخدمته؟

وأنت ترى أن هؤلاء المشايخ رضوان الله عليهم لمّا عسر عليهم فهم هذا الأمر وانغلقت في وجوههم أبواب الرجاء والأمل، لجأوا الى مواجهة الامام عليه السَّلام، ولم تكن مقدّماتهم لذلك سوى بعض الآداب الشرعية المرعية من الصوم والوضوء والدعاء والرجاء، فلو علم هؤلاء بتقصير لهم أو شعروا بتخلّفهم عن بعض أوامره لما جسروا على طلب مواجهته ومقابلته، وبهذا وغيره أعلمنا قدماؤنا رضوان الله عليهم أنهم كانوا في غاية الالتزام بالتكاليف الشرعية كبيرة وصغيرة، وفي غاية البعد عن كلّ دنية حتى المكروه والمباح، وقد وعظونا بأعمالهم أكثر ممّا وعظونا بأقوالهم، فيجب علينا اتّباعهم والسير على الخطى التي رسموها لنا والطرق التي سنوها من أجلنا، وأن لا نزل عن النهج القويم والصراط المستقيم عسى أن يشملنا عطف ائمة الهدى عليهم السَّلام فيكونوا شفعاءنا «يوم لا تغني نفس عن نفس شيئاً ولا تنفعها شفاعة».

لقد طال بنا الكلام وخرجنا عما نحن بصدده، فنعود الآن الى ذكر مؤلفات الشيخ فنقول: إن في مؤلفات شيخ الطائفة ميزة خاصة لا توجد فيما عداها من مؤلفات السلف، وذلك لأنها المنبع الأول والمصدر الوحيد لمعظم مؤلّفي القرون الوسطى، حيث استقوا منها مادتهم وكوّنوا كتبهم، ولأنها حوت خلاصة الكتب المذهبية القديمة وأُصول[1] الأصحاب، فقد مرّ عليك عند ذكر هجرة الشيخ الى النجف الأشرف أن مكتبة سابور في الكرخ كانت تحتضن الكتب القديمة الصحيحة التي هي بخطوط مؤلفيها أو بلاغاتهم، وقد صارت كافة تلك الكتب طعمة للنار كما ذكرناه، ولم نفقد بذلك ـ والحمد لله ـ سوى أعيانها الشخصية وهيئاتها التركيبية الموجودة في الخارج، وأما محتوياتها وموادها الأصلية فهي باقية

(١) الأصل: عنوان يصدق على بعض كتب الحديث خاصة، والأُصول الأربعمائة هي: أربعمائة كتاب أُلفت من جوابات الامام الصادق عليه السَّلام، وقد تكلّمنا عنها في غاية الوضوح والدقة في كتابنا «الذريعة الى تصانيف الشيعة» ج١ ص١٢٥ ـ ١٣٥ فليراجعه طالب التفصيل.

على حالها دون زيادة حرف ولا نقيصة حرف، لوجودها في المجاميع القديمة التي جمعت فيها مواد تلك الأُصول قبل تاريخ إحراق المكتبة بسنين كثيرة، حيث ألف جمع من أعاظم العلماء كتباً متنوعة، واستخرجوا جميع مافي كتبهم من تلك الأُصول وغيرها مما كان في المكتبات الأُخرى، وتلك الكتب التي الفت عن تلك الأُصول موجودة بعينها حتى هذا اليوم، وأكثر أُولئك إستفادة من تلك المكتبة وغيرها شيخ الطائفة الطوسي رحمة الله عليه لأنها كانت تحت يده وفي تصرفه، وهو زعيم الشيعة ومقدمهم يومذاك، فلم يدع كتاباً فيها إلّا وعمد الى مراجعته واستخراج مايخصّ مواضيعه منه.

وهناك مكتبة أُخرى كانت في متناول يده، وهي مكتبة أُستاذه السيد المرتضى الذي صحبه ثمان وعشرين سنة، وكانت تشتمل على ثمانين ألف كتاب سوى ماأُهدي منها الى الرؤساء كما صرّح به كلّ من ترجم له، وذلك أحد وجوه تلقيبه بالثمانيني.

نعم كان شيخ الطائفة متمكّناً من هاتين الخزانتين العظيمتين، وكأنّ الله ألهمه الأخذ بحظه منها قبل فوات الفرصة، فقد اغتنمها اجزل الله أجره، وغربل كوم الكتب فأخذ منها حاجته وظفر فيها بضالّته المنشودة، وألف كتابيه الجليلين «التهذيب» و«الاستبصار» اللذين هما من الكتب الأربعة، والجاميع الحديثية التي عليها مدار استنباط الأحكام الشرعية عند الفقهاء الا ثنى عشرية منذ عصر مؤلفه حتى اليوم، والف أيضاً غيرهما من مهام الأسفار قبل أن يحدث شيء ممّا ذكرنا، وكذا غيره من الحجج، فقد أجهدوا نفوسهم وتفنّنوا في حفظ تراث آل محمَّد عليه وعليهم السَّلام، فكان لهم بحمدالله ما أرادوا.

وهكذا استقى شيخ الطائفة مادة مؤلفاته من تصانيف القدماء، وكتب في كافة العلوم من الفقه وأُصوله، والكلام والتفسير، والحديث والرجال، والأدعية والعبادات، وغيرها، وكانت ولم تزل مؤلفاته في كلّ علم من العلوم مآخذ علوم الدين بأنوارها يستضيئون ومنها يقتبسون وعليها يعتمدون.

ولهذه الناحية فإن لشيخ الطائفة على الشيعة حقّاً لاينكر وفضلاً لايستر، على أن جمعاً من علماء الشيعة القدماء عملوا ماعمله، فإن الشيخين الكليني والصدوق ألّفا «الكافي» و«من لايحضره الفقيه» اللذين هما من الكتب الأربعة أيضاً، وكذا غيرهما من الأقطاب، وإنا لا ننكر فضلهم بل نشكرهم على حسن صنيعهم ونقدّر مجهودهم، ونسأل الله لهم الأجر والثواب الجزيل، إلّا أنّه لابدّ لنا من الاعتراف بأن شيخ الطائفة بمفرده قام بما لا تقوم به الجماعة، ونهض بأعباء ثقيلة لم يكن من السهل على غيره النهوض بها لولا العناية الربانية التي شدّت عضده، فإن الغير ممن أجهد نفسه الكريمة فكتب وألف قد خصّ موضوعاً واحداً كالفقه أو الحديث أو الدعاء أوغير ذلك بينما لم يدع شيخ الطائفة باباً إلّا طرقه، ولا طريقاً الّا سلكها، وقد ترك لنا نتاجاً طيّباً متنوّعاً غذّى عقول فطاحل عدّة قرون وأجيال.

ومع ماذكرناه ممّا حلّ بكتب الشيعة من حريق وتلف وتدمير، فقد شذّت مجموعة نادرة منها، وبقيت عدّة من تلك الكتب بهيئاتها الى أوائل القرن الثامن، ومنها عدد كثير من كتب الأدعية، فقد حصلت جملة وافية للسيد جمال السالكين رضي الدين أبي القاسم علي بن موسى بن محمّد الطاووسيّ الحسينيّ الحلّي المتوفى سنة ٦٦٤هـ، كما يظهر ذلك من النقل عنها في أثناء تصانيفه، فقد ذكر في الفصل الثاني والأربعين بعد المائة من كتابه «كشف المحجّة» الذي ألفه سنة ٦٤٩هـ بعد ترغيب ولده الى تعلّم العلوم مالفظه: هيّأالله جلّ جلاله لك على يدي كتباً كثيرة -الى قوله بعد ذكر كتب التفسير-: وهيّأ الله جلّ جلاله عندي عدّة مجلّدات في الدعوات أكثر من ستين مجلداً.

وبعد هذه السنة حصلت عنده عدّة كتب اخرى، فقال في آخر كتابه «مهج الدعوات» الذي فرغ منه يوم الجمعة ٧ جمادي الأُولى سنة ٦٦٢هـ يعني قبل وفاته بسنتين تقريباً: فإنّ في خزانة كتبنا هذه الأوقات أكثر من سبعين مجلّداً في الدعوات.

أقول: وأمّا سائر كتبه فقد جاء في «مجموعة الشهيد» أنه جرى ملكه في سنة

تأليفه «الاقبال» ـ وهي سنة ٦٥٠هـ ـ على ألف وخمس مائة كتاب، والله أعلم بما زيد عليها من هذا التاريخ الى وفاته في سنة ٦٦٤هـ وهذه النيف والسبعون مجلّداً من كتب الدعوات التي عنده، كلّها كانت من كتب المتقدّمين على الشيخ الطوسي ـ الذي توفي سنة ٤٦٠ ـ لأنّ الشيخ منتجب الدين بن بابويه القمّي جمع تراجم المتأخرين عن الشيخ الطوسي الى مايقرب من مائة وخمسين سنة وذكر تصانيفهم، ولانجد في تصانيفهم من كتب الدعاء إلّا قليلاً، وذلك لما ذكرناه من أنّ علماء الشيعة بعده الى مائة سنة أو أكثر كانوا مكتفين بمؤلفاته ومتحاشين عن التأليف في قبالها، والحديث في هذا الباب طويل تكاد تضيق عن الإحاطة به هذه الصحائف، فلنمسك عنان القلم محيلين طالب التفصيل الى مقالتين مبسوطتين كتبناهما في «الذريعة» الأُولى في ج١ ص١٢٥ ـ ١٣٥ والثانية في ج٨ ص١٧٢ ـ ١٨١.

وإليك الآن فهرس ما وصل إلينا من مؤلفات شيخ الطائفة مرتباً على حروف الهجاء:

١. ـ الأبواب: سمي بذلك لأنّه مرتب على أبواب بعدد رجال أصحاب النبي صلّى الله عليه وآله وأصحاب كلّ واحد من الائمة عليهم السّلام ويسمّى بـ«رجال الشيخ الطائفة»، وقد ذكرناه بالعنوانين في «الذريعة» في ج١ ص٧٣ وج١٠ص١٢٠ وهو أحد الاصول الرجالية المعتمدة عند علمائنا، وقد انتخبه شيخنا العلامة الحجة السيد محمّد علي الشاه عبدالعظيمي النجفي المتوفى سنة١٣٣٤هـ كما انتخب فهرست الشيخ ورجال كلّ من الكشي والنجاشي وخلاصة العلامة الحلّي، وسمى الجميع «منتخب الرجال» وقد طبع أيضاً.

٢. ـ اختيار الرجال: هو كتاب رجال الكشي الموسوم بـ«معرفة الناقلين» لابي عمرو محمّد بن عمر بن عبدالعزيز الكشي معاصر ابن قولويه المتوفى سنة ٣٦٩هـ والراوي كل منهما عن الآخر، وكان كتاب رجاله كثير الأغلاط كما

ذكره النجاشي، ولذلك عمد شيخ الطائفة الى تهذيبه وتجريده من الأغلاط وسمّاه بذلك، وأملاه على تلاميذه في المشهد الغروي وكان بدء إملائه يوم الثلاثاء ٢٦ صفر سنة ٤٥٦ كما حكاه السيد رضيّ الدين بن طاووس في «فرج المهموم» راجع تفصيله في «الذريعة» ج١ ص٣٦٥ و٣٦٦، والنسخة المطردة المعروفة برجال الكشي هي عين اختيار شيخ الطائفة، وأما الأصل فلم نجد له أثراً.

٥٣ ـ الاستبصار فيما اختلف من الأخبار: هو أحد الكتب الأربعة والمجاميع الحديثية التي عليها مدار استنباط الأحكام الشرعية عند الفقهاء الاثنى عشرية منذ عصر المؤلف حتى اليوم، جزءان منه في العبادات والثالث في بقية أبواب الفقه من العقود والايقاعات والأحكام الى الحدود والديات، وهو مشتمل على عدّة كتب التهذيب غير أنه مقصور على ذكر ما اختلف فيه من الأخبار وطريق الجمع بينهما، والتهذيب جامع للخلاف والوفاق، وقد حصر الشيخ نفسه أحاديث الاستبصار في آخره في ٥٥١١ حديثاً، وقال: حصرتها لئلا تقع فيها زيادة أو نقصان... إلخ. وقد طبع في المطبعة الجعفرية في لكنهو (الهند) سنة ١٣٠٧هـ، وطبع ثانياً في طهران سنة ١٣١٧هـ، وطبع ثالثاً في النجف الأشرف سنة ١٣٧٥ على نفقة الفاضل الشيخ علي الآخوندي، وقد قوبل بثلاث نسخ مخطوطة، وفاتهم مقابلة النسخة المقابلة بخطّ شيخ الطائفة نفسه الموجودة في (مكتبة العلامة الشيخ هادي آل كاشف الغطاء) في النجف الاشرف، كما ذكرتها تفصيلاً عند ذكر الكتاب في «الذريعة» ج٢ ص١٤ ـ ١٦، وعلى «الاستبصار» شروح وتعليقات ذكرنا منها ثمانية عشر، وقد أشار إليها العلامة السيد محمّدصادق آل بحرالعلوم في مقدّمة «الفهرست» الذي طبع بإشرافه، ونقلها عنّا برمّتها العلامة الشيخ محمّد علي الاوردابادي في مقدّمته للاستبصار طبع النجف.

وكتب لنا بعد ذلك السيد شهاب الدين التبريزي أنه حصل على نسخة

من حواشي الاستبصار للعلامة المحقق الملقب بمجذوب كتبها بخطّه السيد محمّدهاشم الحسيني ابن ميرخواجه بيك الكججي وذكر الكاتب أنّ المحشّي كان استاذه وكان حياً في سنة ١٠٣٨هـ، ويعبّر المحشّي عن المولى عبدالله التستري المتوفى سنة ١٠٢١هـ بشيخنا ومولانا الاستاذ، فرغ الكاتب من النسخة في سنة ١٠٨٣هـ.

٠٤ ـ أُصول العقائد: قال في فهرسه عند ترجمته لنفسه وتعديد تصانيفه مالفظه: وكتاب في الأُصول كبير خرج منه الكلام في التوحيد وبعض الكلام في العدل.

٠٥ ـ الاقتصاد الهادي الى طريق الرشاد: وهو فيما يجب على العباد من أُصول العقائد والعبادات الشرعية على وجه الاختصار، راجع تفصيله ومحلّ وجود نسخه المخطوطة في «الذريعة» ج٢ ص٢٦٩ و٢٧٠.

٠٦ ـ الأمالي: في الحديث، ويقال له «المجالس» لأنه أملاه مرتباً في عدّة مجالس، وقد طبع في طهران عام ١٣١٣هـ منضماً الى كتاب آخر إسمه (الامالي) أيضاً شاعت نسبته الى الشيخ أبي علي الحسن بن الشيخ الطوسي، وليس كما اشتهر بل هو جزء من أمالي والده شيخ الطائفة أيضاً، إلّا أنه ليس مثل جزئه الآخر مرتباً على المجالس، ولهذه الشايعة أسباب ذكرناها بغاية الدقة والتفصيل في «الذريعة» ج٢ ص٣٠٩ ـ ٣١١ وص٣١٣ و ٣١٤ فليرجع إليها.

٠٧ ـ انس الوحيد: كذا ذكره في ترجمته عند عدّ تصانيفه في كتابه «الفهرست» وقال: إنه مجموع.

٠٨ ـ الايجاز: في الفرائض، وقد سمّاه بذلك لأنّ غرضه فيه الايجاز، وأحال فيه التفصيل الى كتابه «النهاية»، وهو من مآخذ «بحار الأنوار» وقد ذكرناه في «الذريعة» ج٢ ص٤٨٦، وشرحه قطب الدين الراوندي فسماه بـ«الانجاز» كما ذكرناه في ج٢ ايضاً ص٣٦٤.

٩ ـ التبيان في تفسير القرآن: . . . وهو أول تفسير جمع فيه مؤلفه أنواع علوم القرآن، وقد أشار الى فهرس مطوياته في ديباجته ووصفه بقوله: «لم يعمل مثله».

واعترف بذلك إمام المفسّرين أمين الاسلام الطبرسي في مقدّمة كتابه الجليل «مجمع البيان في تفسير القرآن»[1] فقال: إنّه الكتاب الذي يقتبس منه ضياء الحق، ويلوح عليه رواء الصدق، وقد تضمّن من المعاني الأسرار البديعة، واحتضن من الألفاظ اللغة الوسيعة، ولم يقنع بتدوينها دون تبيينها، ولا بتنسيقها دون تحقيقها، وهو القدوة أستضيء بأنواره، وأطأ مواقع آثاره.

وقال العلامة السيد مهدي بحر العلوم في «الفوائد الرجالية» مالفظه:

أما التفسير فله فيه كتاب التبيان الجامع لعلوم القرآن، وهو كتاب جليل كبير عديم النظير في التفاسير، وشيخنا الطبرسي إمام التفسير في كتبه، إليه يزدلف، ومن بحره يغترف، وفي صدر كتابه الكبير بذلك يعترف.

وكان الشيخ المحقق محمّد بن إدريس العجلي المتوفى سنة ٥٩٨هـ كثير الوقائع مع شيخ الطائفة، دائم الردّ على معظم مؤلفاته، وهو أول من خالف أقواله كما أسلفناه، إلّا أنّه يقف عند كتابه التبيان ويعترف له بعظم الشأن، واستحكام البنيان، كما لايخفى ذلك على من راجع «خاتمة المستدرك» لشيخنا النوري، وقد بلغ من إعجابه به أن لخصه وسمّاه «مختصر التبيان» وهو موجود كما ذكرناه في محلّه.

---

(١) اشتبه الامر على البحاثة المرحوم الحاج كاتب الجلبي في «كشف الظنون» ج١ ص٣١٢ وج٢ ص٣٨٥ فنسب «مجمع البيان» للشيخ الطوسي وقال: إنه توفي سنة ٥٦١هـ. ثم قال: واختصر «الكشاف» وسمّاه «جوامع الجامع» وابتدأ بتأليفه في سنة ٥٦٢هـ، وكأنه لم يميّز بين الشيخ الطوسي المتوفى سنة ٤٦٠هـ والشيخ الطبرسي المتوفى سنة ٥٤٨هـ و«جوامع الجامع» هوللأخير ألفه بعد «مجمع البيان» وفرغ منه سنة ٥٤٣هـ كما فصّلناه في «الذريعة» ج٥ ص٢٤٨ و٢٤٩.

واختصره أيضاً الفقيه المفسّر أبوعبدالله محمّد بن هارون المعروف والده بالكال (الكيال خ ل) شيخ محمّد بن المشهدي صاحب المزار، وقد سمّاه بـ«مختصر التبيان» كذلك كما ذكره المحدّث الحرّ في «أمل الآمل»، وعدّه ابن نمامن تصانيفه أيضاً كما في إجازة صاحب «المعالم».

وقد ذكرنا هذا الكتاب في «الذريعة» ج٣ ص٣٢٨ - ٣٣١ بغاية الوضوح، كما أشرنا الى تفاصيل أجزائه وذكرنا ندرته وأنه كان عند العلامة المجلسي بأجمعه كما ذكره في مآخذ «البحار» في أوله، وذكرنا محال وجود أجزائه المتفرقة، كمكتبة الجامع الأزهر بمصر، ومكتبة السلطان محمّد الفاتح، ومكتبة السلطان عبدالحميد خان باسلامبول، ومكتبة الحاج حسين الملك بطهران، ومكتبة الشيخ جعفر في القطيف، ومكتبة شيخ الاسلام في زنجان، والخزانة الغروية في النجف الأشرف ومكتبة مجدالدين النصيري في طهران، الى غير ذلك من النسخ.

واستدركنا البحث في الجزء الرابع ص٢٦٦ و ٢٦٧ عند ذكر تفاسير الشيعة وذكرنا ماعثرنا عليه بعد ذلك من النسخ في مكتبة المرحوم الشيخ محمّد السماوي في النجف، ومكتبة صديقنا المعظم زعيم الشيعة الأكبر والمرجع الأعلى للتقليد اليوم السيد أغاحسين البروجردي دام ظلّه، ومكتبة المرحوم السيد نصرالله التقوي رئيس المجلس الايراني في طهران وغير ذلك.

وكانت في كتب المرحوم الشيخ موسى الأردبيلي نسخة فيها الجزء الأول والرابع والسادس من هذا التفسير، ولما توفي طلب مني الفاضل السيد شفيع الأردبيلي الوقوف على كتبه، فحضرت هناك ورأيت هذه النسخة وكان تاريخ كتابتها١٠٨٧ هـ وهي من موقوفات خاصة للنجف سنة ١١٤٠هـ فرغب إليّ السيد شفيع أن أحتفظ بها عندي خوفاً عليها من التلف ففعلت، ولما لم أكن أعهد الجزء الأول في مكان آخر أمرت ولدي الفاضل الميرزا علي نقي المنزوي -صاحب عدّة مؤلفات مطبوعة ومخطوطة- أن يستنسخها تكثيراً

للنسخ، ثم بعثت النسخة الأصلية الموقوفة الى مكتبة الحسينية التسترية ليستفاد منها، وبقيت عندي نسخة خط ولدي، وبعد ذلك بسنين رغب الفقيه الكبير الحجة السيد محمّد الكوه كمري التبريزي رحمه الله في طبع الكتاب، وسعى فجمع بعض أجزائه المتفرقة في البلدان وضمّ بعضها الى بعض، ولم يكن فيها الجزء الأول، فكتب الى جماعة يستفسر منهم، منهم العلامة المجاهد الشيخ عبدالحسين الأميني حفظه الله صاحب «الغدير» فراجعني الشيخ الأميني فأخبرته بوجوده لديّ وأعطيته نسختي فبعثها الى قم للسيد الكوه كمري فصحّحت وتمم بها الكتاب والحمد لله، وطبع في مجلّدين كبيرين يقرب كلّ واحد منهما من ٩٠٠ صفحة وذلك من سنة ١٣٦٠ ـ ١٣٦٥هـ وكان الباذل لنفقته المحسن الصالح السيد عبدالرسول الروغني الشهير من تجار اصفهان، وهو من المثرين وأهل الخير وكانت له بعض المبرّات يجريها على يدنا في النجف الأشرف.

والحق أن السيد الحجة قد أسدى الى الامة جمعاء يداً لا تنكر، وقام بخدمة كبيرة، إذ طالما حنت نفوس المئات من أكابر العلماء الى مشاهدة هذه التفسير الجليل مجموعاً في مكان واحد بعد تفرق أجزائه وتشتتها في مختلف البلدان، وقد وفق لتحقيق هذه الامنية السيد الكوه كمري فبذل جهوداً لايستهان بها حتى استطاع جمعه وترتيبه فله منا الشكر، ونسأل الله ان يتغمّده برحمته ويجزل أجره.

وقد نقل على ظهر الكتاب من «الذريعة» بعض أوصاف التفسير وما قيل فيه، ورغم مابذله الناشر والمصحّحون من الخدمات المشكورة فقد جاء حافلاً بالأغلاط المطبعية والاملائية، ولذلك عمد صاحب مكتبة الأمين في النجف الأشرف فأجهد نفسه في تصحيحه وحسن إخراجه فجاء ـ والحقُ يقال ـ أحسن بكثير من الطبعة الاولى، والمأمول من أهل العلم والفضل المبادرة الى الاشتراك بهذا الكتاب واقتنائه وتشجيع أمثال هذه الخدمات

الدينية التي لا تقابل بثمن، لتنتشر أسفار قدمائنا، وتظهر للعيان مكانة سلفنا وما لهم من خدمات .ومابذلوه من جهود والله الملهم للصواب.

وقد ذكرنا في «الذريعة» ج٣ ص١٧٣ «البيان في تفسير القرآن» كبير في ستة مجلدات رأيناه في مكتبة الشيخ عبدالحسين الطهراني الشهيربـ «شيخ العراقين» وقلنا: وليس هذا التفسير هو تبيان الشيخ الطوسي ظاهراً لأنه عشرون مجلّداً كما يقال أو أكثر، نعم آخر الجزء الثاني وأول الثالث منه مطابق مع التبيان... إلخ.

ثم طابقنا الكتاب مع بعض النسخ فاتضح لنا أنه من أجزاء التبيان فاستدركنا ذلك وصرّحنا باتحادهما في «الذريعة» أيضاً ج٤ ص٢٦٦ عند ذكر التفاسير.

١٠ ـ تلخيص الشافي: في الامامة، أصله لعلم الهدى السيد المرتضى رحمة الله عليه، وقد لخصه تلميذه شيخ الطائفة، وطبع التلخيص في آخر الشافي بطهران سنة ١٣٠١هـ كما ذكرناه في «الذريعة» ج٤ ص٤٢٣.

١١ ـ تمهيد الأُصول: شرح لكتاب «جمل العلم والعمل» لاستاذه المرتضى لم يخرج منه إلّا شرح مايتعلق بالأُصول كما صرّح به في الفهرست، ولذا عبّر عنه النجاشي بـ«تمهيد الأُصول» توجد منه نسخة في خزانة الرضا عليه السّلام بخراسان كما في فهرسها، وقد ذكرناه في «الذريعة» ج٤ ص٤٣٣.

١٢ ـ تهذيب الأحكام: أحد الكتب الأربعة والمجاميع القديمة المعوّل عليها عند الأصحاب من لدن تأليفها حتى اليوم، استخرجه شيخ الطائفة من الأُصول المعتمدة للقدماء، والتي هيّأها الله له وكانت تحت يده من وروده الى بغداد سنة ٤٠٨هـ الى هجرته الى النجف الاشرف سنة ٤٤٨هـ، وقد خرج من قلمه الشريف تمام كتاب الطهارة الى كتاب الصلاة بعنوان الشرح على «المقنعة» تأليف استاذه الشيخ المفيد الذي توفي عام ٤١٣هـ، وذلك في حياة استاذه، وكان عمره يومذاك خمساً ـ أو ستاً ـ وعشرين سنة، ثم تممه بعد

وفاته، وقد انهيت أبوابه الى ثلا ثمائة وثلا ثة وتسعين باباً، وأُحصيت أحاديثه في ١٣٥٩٠، وقد طبع في مجلّدين كبيرين سنة ١٣١٧هـ ويوجد في تبريز الجزء الأول منه بخطّ مؤلفه شيخ الطائفة، وعليه خطّ الشيخ البهائي وهو في مكتبة السيد الميرزا محمَّد حسين بن علي أصغر شيخ الاسلام الطباطبائي المتوفى سنة ١٢٩٣هـ، كما ذكرناه في «الذريعة» مفصّلاً ج٤ ص٥٠٤ ـ ٥٠٧، واحصينا هناك من شروح الكتاب ستة عشر، ومن حواشيه عشرين، كما أشرنا الى عدّة كتب تتعلّق به، كـ«إنتخاب الجيّد من تنبيهات السيّد» و«ترتيب التهذيب» و«تصحيح الاسانيد» و«تنبيه الأريب في إيضاح رجال التهذيب» الى غير ذلك ممّا لاغنى للباحثين عن مراجعته.

١٣ ـ الجمل والعقود: في العبادات، وقد رأيت منه عدّة نسخ في النجف الأشرف وفي طهران، ألفه بطلب من خليفته في البلاد الشامية، وهو القاضي عبدالعزيز بن نحرير بن عبدالعزيز بن البراج قاضي طرابلس المتوفى سنة ٤٨١هـ، كما صرّح في أوله بقوله: فاني مجيب الى ماسأل الشيخ الفاضل أطال الله بقاءه. وقد صرّح في هامش بعض النسخ القديمة بأنّ القاضي المذكور هو المراد بالشيخ كما ذكرناه في «الذريعة» ج٥ ص١٤٥.

١٤ ـ الخلاف في الأحكام: ويقال له «مسائل الخلاف» أيضاً، وهو مرتب على ترتيب كتب الفقه، وقد صرّح فيه بأنه ألفه قبل كتابيه «التهذيب» و«الاستبصار» وناظر فيه المخالفين جميعاً، وذكر مسائل الخلاف بيننا وبين من خالفنا من جميع الفقهاء، وذكر مذهب كلّ من خالف على التعيين، وبيان الصحيح منه وما ينبغي أن يعتقد، الى غير ذلك ممّا شرحه في أول الكتاب، وهو في مجلّدين كبيرين، يوجدان تماماً في مكتبة الحجة السيد ميرزا باقر القاضي في تبريز، وهناك نسخ في النجف الأشرف في مكتبة الشيخ هادي آل كاشف الغطاء ومكتبة الشيخ محمَّد السماوي ومكتبة الشيخ مشكور الحولاوي ومكتبة الحسينية التسترية، ونسخة في الكاظمية في

مكتبة السيّدحسن الصدر وهي أقدم نسخة رأيتها حيث إنّ على ظهر الصفحة الأخيرة منها إجازة تاريخها سنة ٦٦٨هـ ونظراً لنفاسة هذه الاجازة فقد نشرتها حرفياً في هامش الجزء السابع من «الذريعة» ص٢٣٦ عند ذكر الخلاف، ونسخة أُخرى في الخزانة الرضوية بخراسان، تجد تفصيل ذلك في «الذريعة» وقد طبع الكتاب بحمدالله في طهران سنة ١٣٧٠هـ بأمرمن زعيم الشيعة الحجة السيد أغاحسين البروجردي دام ظلّه مع تعليقة له عليه، وذلك بنفقة الوجيه الصالح الحاج محمَّد حسين كوشان پور جزاهما الله خير الجزاء إن شاءالله، والأسف أنّ السيد البروجردي لم يرجع الى «الذريعة» ولو رجع إليها لدلّته على النسخة التامة التي ذكرناها ولاستغنى عن استكتاب القطع وضمّ بعضها الى بعض كما شرح ذلك بقلمه على ظهر الكتاب.

١٥ ـ رياضة العقول: شرح فيه كتابه الآخر الذي سمّاه «مقدّمة في المدخل الى علم الكلام» ذكرها النجاشي في رجاله والمترجم له في فهرس كتبه وابن شهراشوب في «معالم العلماء» كما ذكرناه في حرف الراء من «الذريعة» المخطوط.

١٦ ـ شرح الشرح: في الأصول، قال تلميذه الحسن بن مهدي السليقي: إنّ من مصنّفاته التي لم يذكرها في الفهرست كتاب شرح الشرح في الأُصول، وهو كتاب مبسوط أملى علينا منه شيئاً صالحاً، ومات رحمه الله ولم يتمّه ولم يصنّف مثله.

١٧ ـ العدّة: في الأُصول، ألّفه في حياة أُستاذه السيد المرتضى، وقسّمه قسمين الأول في أُصول الدين والثاني في أُصول الفقه، وهو أبسط ماألف في هذا الفن عند القدماء، أفاض فيه القول في تنقيح مباني الفقه بما لامزيد عليه في ذلك العصر، طبع ببمبي في سنة ١٣١٢هـ، وطبع في ايران ثانياً سنة ١٣١٤هـ مع حاشية المولى خليل القزويني المتوفى سنة ١٠٨٩، وليست شرحاً كما قاله الشيخ الحرّ في «أمل الآمل» بل هي حاشية مبسوطة في مجلّدين كما

فصله المولى عبدالله الأفندي في «رياض العلماء»، وللوقوف على تفصيل ذلك راجع «الذريعة» ج٦ ص١٤٨.

١٨ ـ الغيبة: في غيبة الامام الحجّة المهدي المنتظر عليه السَّلام، طبع في تبريز على الحجر طبعاً صحيحاً متقناً في سنة ١٣٢٤هـ مع حاشية كلّ من العلامة الشيخ فضل علي الايرواني المتوفى سنة ١٣٣١هـ والعلامة الشهيد الميرزا علي أغا التبريزي الملقب بثقة الاسلام، وكان طبعه بنفقة الفاضل التقي الشيخ محمَّد صادق التبريزي المعروف بالقاضي ابن الحاج محمَّد علي ابن الحاج علي محمَّد ابن الحاج الله وردي، وهو من الكتب التي حصل عليها من إرث أبي زوجته السيد ميرزا مهدي خان الطباطبائي التبريزي، وقد ظنّ بعضهم أنّه الفه في حياة أُستاذه الشيخ المفيد، وأنه هو المراد بقوله: مارسمه الشيخ الجليل أطال الله بقاءه... إلخ. وليس كذلك فقد قال في جواب الاعتراض على طول عمر الحجة كما في ص٨٥ من الكتاب مانصّه: الى هذا الوقت الذي هو سنة سبع وأربعين وأربعمائة... الخ، فأين هذا الشيخ من الشيخ المفيد الذي توفي سنة ٤١٣هـ.

١٩ ـ الفهرست[1]: ذكر فيه أصحاب الكتب والأُصول، وأنهى، اليهم وإليها أسانيده عن مشايخه، وهو من الآثار الثمينة الخالدة، وقد اعتمد عليه علماء الامامية على بكرة أبيهم في علم الرجال، وقد شرحه العلامة المحقق الشيخ سليمان الماحوزي المتوفى ١١٢١هـ وسمّاه «معراج الكمال الى معرفة الرجال»، ورتبه على طريقة كتب الرجال كلّ من العلامة الشيخ علي المقشاعي الاصبعي البحراني المتوفى سنة ١١٢٧هـ والعلامة المولى عناية الله القهبائي النجفي المتوفى بعد سنة ١١٢٦هـ، وغيرهما ممّا ذكرنا كلا في محلّه

(١) ذكره البحاثة المفضال يوسف آسعد داغر في مصادر كتابه «مصادر الدراسة الأدبية» ج١ ص٩ وذكر أنّ وفاة الشيخ في ٤٦٥هـ والصحيح ٤٦٠ كما سيأتي، وقال: إنه في ٢٨٣صفحة والصحيح ٣٨٣.

من «الذريعة».

طبع الفهرست في ليدن قبل سنين متطاولة ولا أذكر الآن عام طبعه، على إنني وقفت عليه في طهران، وكانت نسخه عزيزة جداً ولذلك كتبت عليه نسخة لنفسي قبل إحدى وستين سنة، ولا تزال موجودة عندي بورقها وخطها القديم مع غيرها ممّا استنسخته يومذاك من الكتب لندرته، وتاريخ فراغي من كتابتها في طهران أيام عودتي إليها من النجف الاشرف صبيحة يوم الأحد غرة شهر ربيع الأول سنة ١٣١٥هـ.

وهذه الطبعة كانت جيدة متقنة صحيحة ثمينة جداً، حتى أنّ مكتبات طهران وعلمائها يومذاك لم تكن تضمّ غير هذه النسخة، لأنّ جلبها من الخارج كان يكلّف ثمناً لابأس به، وقد كانت هذه النسخة في مكتبة الزعيم الحجة المعروف والأديب الكبير الميرزا أبي الفضل الطهراني الشهير بـ«الكلانتري» والمتوفى سنة ١٣١٩هـ استعرتها من تلميذه استاذي الشيخ علي النوري الايلكائي رحمه الله فرأيت في آخرها عدة صفحات باللغة اللاتينية، ففتّشت في طهران كثيراً حتى عثرت بمن يحسنها فترجمها لي بالفارسية ونقلتها أنا الى العربية وصدّرت بها نسختي، وهي كلمة الناشر وخلاصتها: أنه أجهد نفسه في مقابلة النسخ والتدقيق في التصحيح الى غير ذلك.

وطبع ثانياً في كلكته من بلاد الهند عام ١٢٧١هـ فجاء في ٣٧٣ صفحة وقد تولّى نشره وتصحيحه (ا. سبرنجر) والمولى عبدالحق، وقد طبع في ذيل صفحاته (نضد الايضاح) -يعني إيضاح الاشتباه للعلامة الحلّي- تأليف علم الهدى محمّد بن الفيض الكاشاني المتوفى بعد سنة ١١١٢هـ ولم أقف على هذه النسخة وإنما ذكرها ناشر الطبعة الثالثة.

وفي سنة ١٣٥٦هـ طبعه في النجف الأشرف صديقنا العلامة المحقق السيد محمّد صادق آل بحرالعلوم حفظه الله قاضي البصرة اليوم: مع مقدّمة ضافية عن

حياة الشيخ وتعاليق مفيدة، تدارك فيها مافات في طبعتيه الأُولى والثانية، مع التصحيح الدقيق، والمراجعة الى الأُصول المعتبرة، وكتب الرجال وتطبيق المنقول فيها عن الفهرست، الى غير ذلك ممّا تظهر به ميزة هذه الطبعة، وقد راعى فيها الأمانة على خلاف عادة بعض المعاصرين، فما نقل عنّا شيئاً إلّا واشار الى مصدره أيّده الله.

وللفهرست ذيول وتتمات هي من أنفس الكتب الرجالية، منها «فهرست الشيخ منتجب الدين» المتوفى بعد سنة ٥٨٥ هـ ذكر فيه المصنّفين بعد عصر الشيخ الى عصره، وقد طبع مع الجزء الأخير من «بحار الأنوار» وعندي منه نسخة بخطي فرغت من كتابتها في النجف الأشرف سنة ١٣٢٠هـ كتبتها قبل أن أطلع على طبعه في آخر «البحار»، ومنها «معالم العلماء» للشيخ رشيدالدين محمَّد بن علي بن شهراشوب السروي صاحب «المناقب» المطبوع والمتوفى سنة ٥٨٨ هـ، وقد زاد هذا الأخير على ماذكره شيخ الطائفة من أسماء المصنّفين ثلاث مائة مصنّف.

وقد لخص «الفهرست» الشيخ نجم الدين أبوالقاسم جعفر بن الحسن بن يحيى بن سعيد الهذلي الشهير بالمحقق الحلّي صاحب «الشرائع» والمتوفى سنة ٦٧٦ هـ لخّصه بتجريده عن ذكر الكتب والأسانيد إليها، والاقتصار على ذكر نفس المصنّفين وسائر خصوصيّاتهم مرتباً على الحروف في الأسماء والألقاب والكنى، رأيته في مكتبة السيدحسن الصدر في الكاظمية كما ذكرته في «الذريعة» ج٤ ص٤٢٥.

٢٠ ـ ما لايسع المكلف الإخلال به: في علم الكلام، ذكره النجاشي في «رجاله» والشيخ في «الفهرست»، ورأيت عند العلامة المرحوم الشيخ هادي آل كاشف الغطاء مجموعة بخط جده الشيخ الأكبر كاشف الغطاء، وفي أولها كتاب في أُصول الدين وفروعه لبس بخط الشيخ الأكبر، أوله: «الحمد لله كما هو أهله ومستحقه، وصلّى الله على سيد الانبياء محمَّد وعترته الأبرار

الأخيار صلاة لانقطاع لمددها، ولا انتهاء لعددها، وسلم وكرم، أما بعد فقدأجبت الى ماسأله الأُستاذأدام الله تأييده من إملاء مختصر محيط ممّا يجب اعتقاده في جميع أُصول الدين، ثم مايجب عمله من التبرعات، لايكاد المكلّف من وجوبها عليه ـ كذا ـ لعموم البلوى، ولم أخل شيئاً ممّا يجب اعتقاده من إشارة الى دليله وجهةعلمه على صغر الحجم وشدة الاختصار، ولن يستغني عن هذا الكتاب مبتدئ تعليماً وتبصرة، ومنتهٍ تنبيهاً وتذكرة، ومن الله أستمد المعونة والتوفيق... الخ».

وعنوان شروعه في المطلب هكذا بلفظه: «مايجب اعتقاده في أبواب التوحيد، الأجسام محدثة لأنها لم تسبق الحوادث فلها حكمها في الحدوث... الى آخر كلامه». والمظنون قوياً كون هذا الكتاب هو «مالايسع المكلّف الإخلال به» والله العالم.

٢١ ـ ما يعلّل وما لايعلّل: في علم الكلام أيضاً، ذكره النجاشي في «رجاله» وشيخ الطائفة نفسه في «الفهرست» أيضاً.

٢٢ ـ المبسوط: في الفقه من أجلّ كتبهذا الفن، يشتمل على جميع أبوابه في نحو سبعين كتاباً، طبع في ايران سنة ١٢٧٠هـ، وقد وقعت على بعض نسخه المخطوطة النفيسة في مختلف الاماكن،وفصّلت ذكرهاوذكرت خصوصياتها في حرف الميم من «الذريعة» ولا حاجة الى ذكرها بعد أن طبع الكتاب، ومن أراد الوقوف عليها فعليه بمراجعة الكتاب المذكور.

٢٣ ـ مختصر أخبار المختاربن أبي عبيد الثقفي، ويعبّرعنه بـ«أخبار المختار» أيضاً كما ذكرناه بهذا العنوان في «الذريعة» ج١ ص٣٤٨.

٢٤ ـ مختصر المصباح: في الأدعية والعبادات، اختصرفيه كتابه الكبير «مصباح المتهجد» ويقال له «المصباح الصغير» أيضاً في قبال أصله «المصباح الكبير»، نسخة منه في مكتبة الشيخ هادي آل كاشف الغطاء، ونسختان في مكتبة مدرسة فاضل خان في مشهد الرضا عليه السَّلام بخراسان كما

ذكرناه في الميم من «الذريعة».

٢٥ ـ مختصر في عمل يوم وليلة: في العبادات، وقد سمّاه بعضهم «يوم وليلة» لكنّ الشيخ نفسه ذكره في «الفهرست» بهذا العنوان، وقد اقتصر فيه على الفرائض والنوافل الإحدى والخمسين ركعة في اليوم والليلة وبعض التعقيبات في غاية الاختصار، رأيت منه عدّة نسخ، إحداها بخطّ العلامة السيد أحمد زوين النجفي فرغ من كتابتها في سنة ١٢٣٤هـ، والثانية بخط مولانا الحجة الميرزا محمّد الطهراني العسكري وهي الآن بمكتبته في سامراء، وغيرهماممّا ذكرته في الميم من «الذريعة».

٢٦ ـ مسألة في الأحوال: ذكرها شيخ الطائفة نفسه في عداد تصانيفه في كتابه «الفهرست» ووصفها بقوله: مليحة.

٢٧ ـ مسألة في العمل بخبر الواحد وبيان حجيته: ذكرناها في «الذريعة» ج٦ ص٢٧٠ بعنوان «حجية الأخبار».

٢٨ ـ مسألة في تحريم الفقاع: ذكرها الشيخ نفسه في الفهرست، نسخة منها بخط الحجة المرحوم الميرزا محمّد الطهراني العسكري رأيتها عنده بمكتبته في سامراء، ونسخة أُخرى في مكتبة الحسينية التسترية في النجف الأشرف، وثالثة في مكتبة راجة فيض آباد في الهند كما فصّلناه في «الذريعة».

٢٩ ـ مسألة في وجوب الجزية على اليهود والمنتمين الى الجبابرة: لاذكر لها في فهرست الشيخ المطبوع المتداول، بل ذكرها المولى عناية الله القهبائي في كتابه «مجمع الرجال» الموجود عندنا بخطه نقلاً عن فهرست الشيخ، وهذا يدلّ على وجودها في النسخة التي وقف عليها، ويظهر من ذلك وجود بعض النقصان في المتداول.

٣٠ ـ مسائل ابن البرّاج: ذكره شيخ الطائفة نفسه في كتابه «الفهرست».

٣١ ـ الفرق بين النبي والإمام: في علم الكلام، ذكرها في «الفهرست» أيضاً.

٣٢ ـ المسائل الإلياسية: هي مائة مسألة في فنون مختلفة، ذكرها هو في

«الفهرست»، وذكرناها بعنوان «جوابات المسائل الإلياسية» في «الذريعة» ج٥ ص٢١٤.

٣٣ ـ المسائل الجنبلائية: في الفقه، وهي أربع وعشرون مسألة كما ذكره الشيخ في «الفهرست»، وذكرناها في «الذريعة» ج٥ ص٢١٩ بعنوان جوابات وفي بعض المواضع «الجيلانية» وهو غير صحيح.

٣٤ ـ المسائل الحائرية: في الفقه، وهي نحو من ثلاثمائة مسألة، كما في «الفهرست»، وهي من مآخذ «بحار الأنوار» كما ذكره المجلسي في أوله، وينقل عنه ابن إدريس في «السرائر» بعنوان «الحائريات» كما ذكرناه في «الذريعة» ج٥ ص٢١٨.

٣٥ ـ المسائل الحلبية: في الفقه أيضاً، ذكره الشيخ نفسه في «الفهرست» ونقلناه في «الذريعة» ج٥ ص٢١٩.

٣٦ ـ المسائل الدمشقية: في تفسير القرآن، وهي إثنتي عشرة مسألة، في تفسير القرآن، ذكرها الشيخ نفسه في «الفهرست» وقال: لم يعمل مثلها. وذكرناها بعنوان الجوابات في «الذريعة» ج٥ ص٢٢٠.

٣٧ ـ المسائل الرازية: في الوعيد، وهي خمس عشرة مسألة وردت من الري الى استاذه السيد المرتضى فأجاب عنها، وأجاب عنها الشيخ الطوسي أيضاً، ذكرها في «الفهرست»، وذكرناها في «الذريعة» ج٥ ص٢٢١ بعنوان «جوابات المسائل الرازية»، كما ذكرنا هناك جوابات أُستاذه المرتضى.

٣٨ ـ المسائل الرجبية: في تفسير آي من القرآن، ذكرها الشيخ نفسه في «الفهرست» ووصفها بقوله: لم يصنّف مثلها. ذكرناها في حرف الميم من «الذريعة» القسم المخطوط.

٣٩ ـ المسائل القمّية: ذكرها المولى عناية الله القهبائي نقلاً عن «الفهرست» للشيخ لكن لم نجده في النسخة المطبوعة، وقد ذكرناه في «الذريعة» ج٥ ص٣٣٠ بعنوان «جوابات المسائل القمية».

٤٠ ـ مصباح المتهجد: في أعمال السنة، كبير، وهو من أجل الكتب في الأعمال والأدعية، وهو قدوتها، وأصلها ودوحتها، ومنه اقتبس كثير من كتب الباب، كـ«اختيار المصباح» لابن باقي و«ايضاح المصباح» للنيلي و«تتمات المصباح» في عشرة مجلّدات كلّها كتاب مستقل، وله عنوان خاص، وهي للسيد ابن طاووس، و«قبس المصباح» للصهرشتي، و«منهاج الصلاح» للعلامة الحلّي، ولكلّ من المولى حيدر علي الشيرواني المعروف بالمجلسي والسيد عبدالله شبر ونظام الدين علي بن محمّد[1] «مختصر المصباح»، و«منهاج الصلاح» لابن عبد ربه الحلّي وغير ذلك طبع في طهران على نفقة المرحوم الحاج سهم الملك بيات العراقي بترغيب العالم التقي السيد علم الهدى الكابلي نزيل ملاير أخيراً، وذلك في سنة ١٣٣٨هـ وبهامشه ترجمة فارسية للعلامة الشيخ عباس القمّي.

٤١ ـ المفصح: في الامامة، وهو من الآثار الهامّة، توجد نسخة منه في مكتبة راجة فيض آباد في الهند، وحصلت نسخة منه لشيخنا الحجة الميرزا حسين النوري، وجدها مع «النهاية» وهي بخط أبي المحاسن ابن إبراهيم بن الحسين ابن بابويه كان تاريخ كتابته للنهاية الثلاثاء ١٥ ربيع الآخر سنة ٥١٧هـ. فاستنسخها جماعة منهم: الحجة المرحوم الميرزا محمّد الطهراني العسكري، وهي بخطه في مكتبته بسامراء.

٤٢ ـ مقتل الحسين عليه السلام: ذكره الشيخ في «الفهرست»، وعنه نقلناه في حرف الميم من «الذريعة» المخطوط.

٤٣ ـ مقدّمة في المدخل الى علم الكلام: ذكره النجاشي في رجاله، والشيخ نفسه في «الفهرست» ووصفها فيه بقوله: لم يعمل مثلها.

---

(١) كنا نظن انه نظام الدين الساوجي، لكن المولى عبدالله الأفندي صاحب «الرياض» قال: واحتمال كون نظام الدين هذا هو الساوجي تلميذ البهائي بعيد.

أقول: رأيت في كتب الزعيم الفقيه المرحوم السيد محمَّد الكوه كمري الشهير بالحجة نسخة من كتاب «المستجاد من الارشاد» تاريخ كتابتها سنة ٩٨٢هـ، وفي حاشيتها كتاب في أصول الدين منسوب الى شيخ الطائفة الطوسي، أوله: «اذا سألك سائل وقال: ما الايمان؟ فقل: هو التصديق بالله وبالرسول وبما جاء به وبالائمة عليهم السَّلام، كلّ ذلك بالدليل لابالتقليد، وهو مركّب مبوّب على خمسة أركان من عرفها كان مؤمناً، ومن جحدها كان كافراً، وهي التوحيد والعدل والنبوة والامامة والمعاد، وحدّ التوحيد... ـالى قوله ـ: والدليل على أنّ الله موجود أنّ العالم أثره وعناوينه الى آخره هكذا والدليل على كذا فهو كذا... إلخ» ولعلّ هذا الكتاب هو المقدّمة.

ونسخة أُخرى منه بعينه في مجموعة كانت في مكتبة المولى محمَّد علي الخوانساري في النجف الأشرف من دون نسبتها الى الشيخ، وتاريخ كتابتها ٩٨٢هـ أيضاً، ومعها في المجموعة «النكت الاعتقادية» للشيخ المفيد، و «مختصر التحفة الكلامية».

ونسخة ثالثة عليها خط شيخ الطائفة في مكتبة السيد محمَّد المشكاة في طهران[1] كتب على ظهرها ما لفظه: «مقدّمة الكلام: تصنيف الشيخ

---

(١) هذه المكتبة تحتوي على أكثر من ألف مجلّد كلّها مخطوطة قديمة نادرة من مؤلفات أعلام القرون الأُولى والوسطى،و لها بين أهل العلم والأدب في ايران شهرة واسعة، وقد رأيناها وضبطنا خصوصيات نوادرها، وصاحبها الجليل من العلماء الأفذاذ، وهو اليوم من أساتذة جامعة طهران على بزته الروحية وعِمّته الشريفة، وهو من أصدقائنا ومن الآحادالذين أجزناهم في الاجتهاد المطلق ورواية الحديث، وقد أهدى هذه المكتبة العظيمة ـ التي خسر في سبيل جمعها ماورثه من الأملاك ـ الى جامعة طهران، فكان لذلك صدى ارتياح واستحسان ـ وقد اختارت الجامعة لتأليف فهرس لها فاضلين من أهل الفنّ والخبرة أحدهما ولدي الأرشد الاديب البحاثة الميرزا علي نقي المنزوي والثاني الفاضل البحاثة محمَّد تقي دانش پزوه وهما من خيرة تلامذة صاحب المكتبة السيد محمَّد المشكاة، في كلّية المعقول والمنقول، وقد أخرج ولدي المحروس حتى الآن جزءين الأول خاصّ بالكتب المؤلفة في القرآن

الامام الورع قصوة العارفين، وحجة الله على العالمين، لسان الحكماء والمتكلمين، أبي جعفر محمَّد بن الحسن بن علي الطوسي متّعنا الله بطول بقائه ونفعنا بعلومه». وكتب على الصفحة الثانية منه مالفظه: «قرأ عليّ هذا الكتاب وبحث على معانيه صاحبه في عدّة مجالس آخرها السادس والعشرين من المحرم لسنة خمس وأربعين وأربعمائة بحدود دارالسلام، وكتبه محمَّد بن الحسن بن علي ولله الحمد والمنّة صلّى الله على محمَّدوآله الطيبين». وآخرها مانصّه: «... مفيض الحياة وبارئ النسمة وهوالمستحقّ له دائماً سرمداً وحسبي الله ونعم الوكيل، ربّ أتمم بالخير، وقع الفراغ من استنساخه بتوفيق الله وبحسن معونته سادس عشرين ـ كذا ـ من رجب سنة أربع وأربعين وأربعمائة في مدينة السلام على يد العبد الضعيف نظام الدين محمود بن علي الخوارزمي حامداً لله تعالى مصلّياً على نبيه...».

٤٤ ـ مناسك الحج في مجرد العمل: ذكره في «الفهرست» أيضاً.

٤٥ ـ النقض على ابن شاذان في مسألة الغار: ذكره كذلك في «الفهرست»، وذكره العلامة السيد مهدي بحرالعلوم في «الفوائد الرجالية»: وقال إنّه نقض في مسألة الغار ومسألة العمل بالخبر الواحد، فظاهر كلامه أنه رآه.

٤٦ ـ النهاية في مجرد الفقه والفتوى[1]: من أعظم آثاره وأجلّ كتب الفقه، ومتون الأخبار، أُحصي في فهرسه المخطوط عند العلامة الشيخ هادي آل كاشف

والدعاء طبع في سنة ١٣٧٠هـ فجاء في ٢٧٥ صفحة، والثاني خاصّ بكتب الأدب طبع عام ١٣٧٢هـ فجاء في ٨٨٩ صفحة وقد صدره بتقريض جليل من أخينا في الله الحجة فقيد الاسلام ومفخرة الشيعة الشيخ محمَّد الحسين آل كاشف الغطاء رحمه الله كتبه على الجزء الأول عند مابعث نسخة منه الى مكتبته الموقوفة في النجف الأشرف، وقد أخرج الفاضل الآخر بعد الجزء الثاني سلسلة وصلنا منها حتى كتابة هذه السطور ٢٠٧٢ صفحة ولها تتمة على مايقال، وهي في مختلف العلوم وفي فصول مختلفة.

(١) وهو هذا الكتاب.

الغطاء، في ٢٢ كتاباً و ٢١٤ باباً، وقد كان هذا الكتاب بين الفقهاء من لدن عصر مصنّفه الى زمان المحقق الحلّي كالشرائع بعد مؤلّفها، فكان بحثهم وتدريسهم فيه، وشروحهم عليه، وكانوا يخصّونه بالرواية والاجازة، وله شروح متعدّدة ذكرناها في محالها من «الذريعة»، وقد رأيت منه عدّة نسخ أقدمها بخط الشيخ أبي الحسن علي بن إبراهيم بن الحسن بن موسى الفراهاني فرغ من كتابتها غرة رجب سنة ٥٩١هـ، رأيتها في مكتبة العلامة الحجة الشيخ عبدالحسين الطهراني الشهير بشيخ العراقين، الى غير ذلك من النسخ التي ذكرت خصوصياتها مفصّلاً في حرف النون من «الذريعة» عند ذكر الكتاب، وقد طبع كتاب النهاية في سنة ١٢٧٦هـ مع «نكت النهاية» للمحقق[١] و «الجواهر» للقاضي وغيرهما في مجلّد كبير، وله ترجمة فارسية لبعض الأصحاب المقاربين لعصر الشيخ الطوسي وهي نسخة عتيقة رأيتها في مكتبة السيد نصرالله الأخوي في طهران كما ذكرته في «الذريعة» ج٤ ص١٤٣ و ١٤٤.

٤٧ ـ هداية المسترشد وبصيرة المتعبّد: في الأدعية والعبادات ذكره الشيخ في «الفهرست» وعنه نقلناه في حرف الهاء المخطوط من «الذريعة».

هذا ما وصل إلينا من أسماء مؤلفات شيخ الطائفة أعلى الله مقامه ومنه ماهو موجود وماهو مفقود، ولعلّ هناك ما لم نوفق للعثور عليه «وفوق كلّ ذي علم عليم».

مشايخه وأساتذته:

إن مشايخ شيخ الطائفة في الرواية وأساتذته في القراءة كثيرون، فقد أحصى شيخنا الحجة الميرزا حسين النوري في «مستدرك وسائل الشيعة» ج٣ ص٥٠٩

(١) وهو الذي أضممناه مع هذا الكتاب.

سبعاً وثلاثين شخصاً استخرج أسماءهم من مؤلّفات الشيخ، ومن «الاجازة الكبيرة» التي كتبها العلامة الحلّي أعلى الله مقامه لأولاد السيد ابن زهرة الحلبي وغير ذلك.

إلّا أنّ مشايخه الذين تدور روايته عليهم في الغالب، والذين أكثر الرواية عنهم وتكرر ذكرهم في «الفهرست» وفي مشيخة كلّ من كتابيه «التهذيب» و«الاستبصار» خمسة، واليك أسماءهم حسب حروف الهجاء لا تفاوت الدرجات:

٠١ ـ الشيخ أبوعبدالله أحمد بن عبدالواحد بن أحمد البزّاز، المعروف بابن الحاشر مرّة، وبابن عبدون أُخرى، والمتوفى سنة ٤٢٣هـ.

٠٢ ـ الشيخ أحمد بن محمّد بن موسى، المعروف بابن الصلت الأهوازي، المتوفى بعد سنة ٤٠٨هـ[1].

٠٣ ـ الشيخ أبوعبدالله الحسين بن عبيدالله بن الغضائري، المتوفى سنة ٤١١هـ.

٠٤ ـ الشيخ أبوالحسين علي بن أحمد بن محمّد بن أبي جيد، المتوفى بعد سنة ٤٠٨هـ.

٠٥ ـ شيخ الأُمة ومعلّمها أبوعبدالله محمّد بن محمّد بن النعمان، الشهير بالشيخ المفيد، والمتوفى سنة ٤١٣هـ.

هؤلاء الخمسة هم الذين أكثر في الرواية عنهم في كتبه المهمة. وقد روى عن باقي مشايخه في كتبه المذكورة وغيرها لكن لابهذه الكثرة، والى القارئ أسماءهم مرتبة على حروف الهجاء:

٠١ ـ أبو الحسين الصفّار (ابن الصفّار خ ل).

---

(١) إن تواريخ وفيات أكثر مشايخ شيخ الطائفة مجهولة، فمن لم نقف على تاريخ وفاته من أهل العراق نذكر له هذا التاريخ لأنه كان حياً فيه، وذلك لأنّ ورود شيخ الطائفة الى العراق كان في سنة ٤٠٨هـ، ولاشك أنه استجازهم بعد وروده في تاريخ لانعرفه، ولذا فإنا نثبت ماتيقناه راجين أن يوفّق غيرنا لاكتشاف مالم نوفّق له.

٠٢ ـ أبو الحسين بن سوار المغربي، عدّه العلامة الحلّي في (الاجازة الكبيرة) من مشايخه من العامّة.

٠٣ ـ الشيخ أبو طالب بن غرور.

٠٤ ـ القاضي أبو الطيب الطبري الحويري، المتوفى بعد سنة ٤٠٨هـ.

٠٥ ـ أبو عبدالله أخو سروة.

٠٦ ـ أبو عبدالله بن الفارسي.

٠٧ ـ أبو علي ابن شاذان المتكلّم، وقد عدّه العلامة الحلّي في «الاجازة الكبيرة» من مشايخه من العامّة أيضاً.

٠٨ ـ أبو منصور السكري، قال صاحب «الرياض»: يحتمل أن يكون من العامّة أو الزيدية.

أقول: استبعد شيخنا النوري كونه من العامّة مستدلاً بماوجده من رواياته التي لايرويها أبناء العامّة، إلّا أنه لم ينفِ كونه زيدياً.

٠٩ ـ أحمد بن إبراهيم القزويني المتوفى بعد سنة ٤٠٨.

١٠ ـ أبو الحسين وأبو العباس أحمد بن علي النجاشي، صاحب كتاب الرجال المعروف، والمتوفى سنة ٤٥٠هـ.

١١ ـ جعفر بن الحسين بن حسكة القمّي، المتوفى بعد ٤٠٨هـ.

١٢ ـ الشريف أبو محمّد الحسن بن القاسم المحمّدي، المتوفى بعد سنة ٤٠٨هـ.

١٣ ـ أبو علي الحسن بن محمّد بن اسماعيل بن محمّد بن أشناس، المعروف بابن الحمامي البزّاز. عبّر عنه كذلك السيد ابن طاووس في «الاقبال» في عمل يوم الغدير والشيخ محمّد الحرّ العاملي في «اثبات الهداة».

وذكر شيخنا النوري في عداد مشايخ شيخ الطائفة الحسن بن إسماعيل المعروف بابن الحمامي، وهما واحد حتماً، وقد عبّر عنه في بعض المواضع بأبي الحسن محمّد بن إسماعيل، كما في صدر اسناد بعض نسخ الصحيفة السجادية، فإنّ هذا الرجل هو الراوي للصحيفة الكاملة بنسخة مخالفة

للصحيفة المشهورة في بعض العبارات، وفي الترتيب، وفي عدد الأدعية، ونحو ذلك كما قاله صاحب «الرياض» وذكر وجود عدّة نسخ منها إحداها عنده، وقد يعبّر عنه أيضاً بالحسن بن اسماعيل وقد ترجم له بهذا العنوان في «أمل الآمل» ص٤٦٧ من طبعة طهران سنة ١٣٠٧هـ التي هي مع «الرجال الكبير» مسلسلة الأرقام، ولذلك توهّم فيه شيخنا النوري رحمه الله فذكره بهذا العنوان كما أسلفناه محتملاً التعدّد.

ونقل السيد ابن طاووس في أواخر «الاقبال» عن أصل كتاب الحسن ابن إسماعيل بن العباس ومراده هذا الشيخ أيضاً، ويعبّر عنه بابن أشناس وبابن الأشناس وغير ذلك، والصحيح في اسمه ونسبه ماذكرناه.

وقد ترجم له بهذا العنوان الصحيح معاصره أبوبكر الخطيب في «تاريخ بغداد» ج٧ ص٤٢٥ و ٤٢٦ فقال: ... كتبت عنه شيئاً يسيراً، وكان سماعه صحيحاً، إلّا أنّه كان رافضياً خبيث المذهب، وكان له مجلس في داره بالكرخ يحضره الشيعة ويقرأ عليهم مثالب الصحابة واللعن على السلف... سألته عن مولده فقال في شوال من سنة ٣٥٩هـ ومات في ليلة الأربعاء الثالث من ذي القعدة سنة ٤٣٩هـ ودفن صبيحة تلك الليلة في مقبرة باب الكناس.

أقول: أشناس[1] بفتح الألف وسكون الشين المعجمة وفتح النون ثم الألف الساكنة وبعدها السين المهملة: اسم غلام لجعفر المتوكّل.

١٤ ـ أبو محمّد الحسن بن محمّد بن يحيى بن داود الفحّام، المعروف بابن الفحّام السرمن رائي ـ السامرائي ـ، المتوفى بعد سنة ٤٠٨هـ.

١٥ ـ أبو الحسين حسنبش المقرئ، المتوفى بعد سنة ٤٠٨هـ.

---

(١) قال صاحب «الرياض»: المشهور أنّ أشناس بضم الهمزة... لكن قد وجدت بخط بعض الأفاضل في الصحيفة المذكورة ـ الصحيفة السجادية التي يرويها هذا الشيخ ـ لفظ أشناس مضبوطاً بفتح الهمزة.

١٦ ـ أبوعبدالله الحسين بن إبراهيم القزويني، المتوفى بعد سنة ٤٠٨هـ.
١٧ ـ أبوعبدالله الحسين بن إبراهيم بن علي القمّي المعروف بابن الخيّاط.
١٨ ـ الحسين بن أبي محمَّد هارون بن موسى التلعكبري، المتوفى بعد سنة ٤٠٨هـ.
١٩ ـ أبو محمَّد عبدالحميد بن محمَّد المقرئ النيسابوري.
٢٠ ـ أبوعمرو عبدالواحد بن محمَّد بن عبدالله بن محمَّد بن مهدي، المتوفى بعد سنة ٤١٠هـ.
٢١ ـ أبو الحسن علي بن أحمد بن عمر بن حفص المقرئ، المعروف بابن الحمامي المقرئ، المتوفى بعد سنة ٤٠٨هـ، وهو غير ابن أشناس المعروف بابن الحمامي المارّ ذكره فلا تتوهّم.
٢٢ ـ السيد المرتضى علم الهدى أبوالقاسم علي بن الحسين بن موسى بن محمَّد بن إبراهيم بن الامام موسى الكاظم عليه السَّلام، المتوفى سنة ٤٣٦هـ.
٢٣ ـ أبو القاسم علي بن شبل بن أسد الوكيل، المتوفى بعد سنة ٤١٠هـ.
٢٤ ـ القاضي أبو القاسم علي التنوخي ابن القاضي أبي علي المحسن ابن القاضي أبي القاسم علي بن محمَّد بن أبي الفهم داود بن إبراهيم بن تميم القحطاني، من تلامذته السيد المرتضى واصحابه، وقد عدّه العلامة الحلّي في «الاجازة الكبيرة» من مشايخه من العامّة أيضاً لكن صاحب «الرياض» قال في ترجمته: الأكثر أنه من الأمامية.

أقول: له ترجمة في «معجم الأُدباء» أيضاً ج١٤ ص١١٠ ـ ١٢٤ أثبت نسبه فيها الى قضاعة، وذكر أنّه كان مقبول الشفاعة في شبابه وأنّ الخطيب البغدادي سمع منه أنه ولد سنة ٣٧٠هـ، وقال: إنه توفي في ٤٤٧هـ.
٢٥ ـ أبو الحسين علي بن محمَّد بن عبدالله بن بشران، المعروف بابن بشران المعدل، والمتوفى بعد سنة ٤١١هـ.
٢٦ ـ محمَّد بن أحمد بن أبي الفوارس الحافظ، المتوفى بعد سنة ٤١١هـ.
٢٧ ـ أبو زكريا محمَّد بن سليمان الحراني (الحمداني خ ل) من أهل طوس والمظنون

أنه من مشايخه قبل هجرته إلى العراق.

٢٨ ـ محمَّد بن سنان. عدّه العلامة الحلّي في «الاجازة الكبيرة» من مشايخه من العامّة أيضاً.

٢٩ ـ أبو عبدالله محمَّد بن علي بن حموي البصري، المتوفى بعد سنة ٤١٣هـ.

٣٠ ـ محمَّد بن علي بن خشيش بن نضر بن جعفر بن إبراهيم التميمي، المتوفى بعد سنة ٤٠٨هـ.

٣١ ـ أبو الحسن محمَّد بن محمَّد بن محمَّد بن مخلد، المتوفى بعد سنة ٤١٧هـ.

٣٢ ـ السيد أبو الفتح هلال بن محمَّد بن جعفر الحفّار، المولود سنة ٣٢٢هـ، والمتوفى ٤١٤هـ.

هؤلاء هم الذين عرفناهم من مشايخ شيخ الطائفة الطوسي، وهم اثنان وثلاثون وذكرنا قبلهم خاصّة مشايخه وهم خمسة فيكون المجموع سبعة وثلاثين، إلّا أنّ شيخنا النوري لما أوردهم في «المستدرك» تمت عدّتهم ثمانية وثلاثين، وذلك لما ذكرناه من تكريره اسم الحسين بن محمَّد بن إسماعيل بن الأشناس بعنوان الحسن بن إسماعيل، وقد نقلناهم عن شيخنا النوري بعد ترتيب أسمائهم على حروف الهجاء، وإضافة بعض الفوائد والزيادات التي توضح أحوالهم.

تلامذته:

سبق وأن ذكرنا فيما تقدّم من حديثنا عن شيخ الطائفة أنّ تلامذته من الخاصّة بلغوا أكثر من ثلاثمائة مجتهد ومن العامّة ما لا يحصى كثرة، وقد صرّح بذلك المجلسي في «البحار» والتستري في «المقابس» والخوانساري في «الروضات» والمدرس في «الريحانة» وغيرهم في غيرها.

والأسف أنّ هذا العدد الكبير غير معروف لدى كافة الباحثين حتى بعد عصر الشيخ بقليل، فإنّ الشيخ منتجب الدين بن بابويه المتوفى بعد سنة ٥٨٥هـ على

قرب عهده من الشيخ لم يستطع الوقوف على أسمائهم، فإنه لم يذكر منهم في كتابه «الفهرست» المطبوع في آخر «البحار» إلّا ستة وعشرين عالماً، وزاد عليهم العلامة السيد مهدي بحر العلوم في «الفوائد الرجالية» أربعة فتمت عدّتهم ثلاثين، وهؤلاء معروفون ذكرت أسماؤهم في مقدّمات كتب الشيخ المطبوعة في النجف الأشرف لكن شيخنا النوري لم يذكرهم.

ونظراً لما حدث في أسماء بعضهم من التصحيف، ولما وقفنا عليه من أسماء جماعة أُخرى من تلاميذه الذين ذكرهم الحجة الشيخ أسدالله الدزفولي التستري في كتابه «المقابس» ولم يتعرض لذكرهم مترجموه المتأخرون، فإنا نسرد أسماء الجميع على ترتيب حروف الهجاء مقتصرين على ذكر الأوصاف التي وصفهم بها علماء الرجال والمفهرسون القدماء وإليك الأسماء:

٠٢ ـ الشيخ الفقيه الثقة العدل آدم بن يونس بن أبي المهاجر النسيفي.

٠٢ ـ الشيخ الثقة المؤلّف الجليل النبيل أبوبكر أحمد بن الحسين بن أحمد الخزاعي النيسابوري.

٠٣ ـ الشيخ الثقة أبو طالب إسحاق بن محمَّد بن الحسن بن الحسين بن محمَّد بن علي بن الحسين بن بابويه القمّي.

٠٤ ـ الشيخ الثقة أبو إبراهيم إسماعيل، شقيق إسحاق المذكور.

٠٥ ـ الشيخ الثقة أبو الخير بركة بن محمَّد بن بركة الأسدي.

٠٦ ـ الشيخ الثقة العين المصنّف أبو الصلاح تقي بن نجم الدين الحلبي.

٠٧ ـ السيد المحدّث الثقة أبو إبراهيم جعفر بن علي بن جعفر الحسيني.

٠٨ ـ الشيخ الامام المصنّف شمس الاسلام الحسن بن الحسين بن بابويه القمّي، المعروف بحسكا.

٠٩ ـ الشيخ الفقيه الثقة أبو محمَّد الحسن بن عبدالعزيز بن الحسن الجبهاني (الجهباني خ ل).

١٠ ـ الشيخ الجليل الثقة العين أبوعلي الحسن ابن شيخ الطائفة محمَّد بن الحسن الطوسي.

١١ ـ الشيخ الامام موفق الدين الفقيه الثقة الحسين بن الفتح الواعظ الجرجاني.
١٢ ـ الشيخ الامام الثقة الوجه الكبير محي الدين أبو عبدالله الحسين بن المظفر بن علي بن الحسين الحمداني، نزيل قزوين.
١٣ ـ السيد عمادالدين أبو الصمصام و أبو الوضاح ذوالفقار بن محمَّد بن معبد الحسيني المروزي.
١٤ ـ السيد الفقيه أبومحمَّد زيد بن علي بن الحسين الحسيني (الحسني).
١٥ ـ السيد العالم الفاضل زين بن الداعي الحسيني.
١٦ ـ الشيخ الفقيه المشهور سعدالدين بن البرّاج.
١٧ ـ الشيخ الفقيه الثقة أبوالحسن سليمان بن الحسن بن سلمان الصهرشتي.
١٨ ـ الشيخ الفاضل المحدّث شهراشوب السروي المازندراني، جدّ الشيخ محمَّد بن علي مؤلف «معالم العلماء» و «المناقب».
١٩ ـ الشيخ الفقيه الثقة صاعد بن ربيعة بن أبي غانم.
٢٠ ـ الشيخ عبدالجبار بن عبدالله بن علي المقرئ الرازي، المعروف بالمفيد.
٢١ ـ الشيخ أبو عبدالله عبدالرحمان بن أحمد الحسيني الخزاعي النيسابوري، المعروف بالمفيد أيضاً.
٢٢ ـ الشيخ الفقيه الثقة موفق الدين أبو القاسم عبيدالله بن الحسن بن الحسين بن بابويه.
٢٣ ـ الشيخ الفقيه الثقة علي بن عبدالصمد التميمي السبزواري.
٢٤ ـ الأمير الفاضل الزاهد الورع الفقيه غازي بن أحمد بن أبي منصور الساماني.
٢٥ ـ الشيخ الفقيه الثقة الصالح كردي بن عكبر بن كردي الفارسي، نزيل حلب.
٢٦ ـ الشيخ الامام جمال الدين محمَّد بن أبي القاسم الطبري الآملي.
٢٧ ـ الشيخ الأمين الصالح الفقيه أبوعبدالله محمَّد بن أحمد بن شهريار الخازن الغروي.

٢٨ ـ الشيخ الشهير السعيد الفاضل السديد محمَّد بن الحسن بن علي الفتال، صاحب «روضة الواعظين».

٢٩ ـ الشيخ الفقيه الصالح أبو الصلت محمَّد بن عبدالقادر بن محمَّد.

٣٠ ـ الشيخ الثقة العالم المؤلّف فقيه الأصحاب أبوالفتح محمَّد بن علي الكراچكي.

٣١ ـ الشيخ أبوجعفر محمَّد بن علي بن الحسن الحلبي.

٣٢ ـ الشيخ الفقيه الثقة أبوعبدالله محمَّد بن هبة الله الطرابلسي.

٣٣ ـ السيد صدرالأشراف المنتهي إليه منصب النقابة والرئاسة في عصره، السيد المرتضى أبوالحسن المطهر بن أبي القاسم علي بن أبي الفضل محمَّد الحسيني الديباجي.

٣٤ ـ السيد العالم الفقيه المنتهى بن أبي زيد بن كيابكي الحسيني الجرجاني.

٣٥ ـ العالم الفاضل الفقيه الوزير السعيد ذو المعالي زين الكفاة أبو سعيد منصور بن الحسين الآبي.

٣٦ ـ السيد الثقة الفقيه المحدّث أبو إبراهيم ناصر بن الرضا بن محمَّد بن عبدالله العلوي الحسيني.

هؤلاء ستة وثلا ثون عالماً من تلاميذ الشيخ الطوسي المعروفين، ولعلّ في كتابينا «إزاحة الحلك الدامس بالشموس المضيئة في القرن الخامس» و«الثقات والعيون في سادس القرون» من ترجمنا له ولم يأت اسمه هنا، غير أنّ ضيق الوقت وضعف الحال يمنعان من الرجوع إليه.

ولا يخفى إنّ فيما أضافه العلامتان السيد مهدي بحر العلوم والشيخ أسدالله الدزفولي مايحتاج إلى التأمل، ففي تلمّذ الشيخ عبيدالله بن الحسن على الشيخ الطوسي تأمل، فإن ولده الشيخ منتجب الدين كان أولى بذكره مع تلامذة الشيخ في «الفهرست» مع أنه لم يذكره، وكذا الكراچكي المتوفى سنة ٤٤٩هـ، وكذا جمال الدين محمَّد الطبري إن كان المراد به عمادالدين محمَّد ابن أبي القاسم علي الطبري الآملي فإنه من تلاميذ الشيخ أبي علي ابن الشيخ

الطوسي كما ذكره الشيخ منتجب الدين، وجلّ رواياته عن مشايخه بعد الخمسمائة، والله العالم.

وفاته وقبره:

لم يبرح شيخ الطائفة في النجف الأشرف مشغولاً بالتدريس والتأليف، والهداية والارشاد، وسائر وظائف الشرع الشريف وتكاليفه، مدة اثنتي عشرة سنة، حتى توفي ليلة الاثنين الثاني والعشرين من المحرم سنة ٤٦٠هـ عن خمس وسبعين سنة، وتولّى غسله ودفنه تلميذه الشيخ الحسن بن مهدي السليقي، والشيخ أبومحمَّد الحسن بن عبدالواحد العين زربي، والشيخ أبوالحسن اللؤلؤي، ودفن في داره بوصية منه وارخ وفاته بعض المتأخرين بقوله مخاطباً مرقده الزاكي كما هو مسطور على جدار المسجد، وقد ذكره العلامة المرحوم الشيخ جعفر نقدي في كتابه «ضبط التاريخ بالأحرف» أيضاً ص١٣:

يامرقد الطوسي فيك قد انطوى ... محيي العلوم فكنت أطيب مرقد

الى أن قال:

اودى بشهر محرم فأضافه ... حزناً بفاجع رزئه المتجدّد

الى أن قال:

بك شيخ طائفة الدعاة إلى الهدى ... ومجمّع الأحكام بعد تبدّد

الى أن قال:

وبكى له الشرع الشريف مؤرخاً ... (أبكى الهدى والدين فقد محمَّد)

وتحولّت الدار بعده مسجداً في موضعه اليوم حسب وصيته أيضاً، وهو مزار يتبرك به الناس من العوام والخواص، ومن أشهر مساجد النجف، عقدت فيه ـ منذ تأسيسه حتى اليوم ـ عشرات حلقات التدريس من قبل كبار المجتهدين وأعاظم المدرّسين، فقد كان العلماء يستمدّون من بركات قبر الشيخ لكشف غوامض المسائل ومشكلات العلوم، ولذلك كان مدرس العلماء ومعهد تخريج المجتهدين الى عصر

شيخ الفقهاء الشيخ محمّد حسن صاحب «الجواهر» الذي كان يدرّس فيه أيضاً، حتى بعد أن بنوا له مسجده الكبير المشهور باسمه، فقد كثر إلحاحهم عليه وطلبهم منه الانتقال إليه لم يقبل ولم يرفع اليد عنه اعتزازاً بقدسية شيخ الطائفة وحبّاً للقرب منه، وهكذا الى أن توفي.

واستمرت العادة كذلك الى عصر شيخنا المحقق الأكبر الشيخ محمّد كاظم الخراساني صاحب «الكفاية» فقد كان تدريسه فيه ليلاً الى أن توفي، وقد أُحصيت عدّة تلامذته في الأواخر بعض الليالي فتجاوزت الألف والمائتين. وكذلك شيخنا الحجة المجاهد شيخ الشريعة الاصفهاني، فقد كان يدرّس فيه عصراً الى أن توفي، وكما أنّ تلميذ شيخنا الخراساني الأرشد الحجة المعروف الشيخ ضياءالدين العراقي كان يدرّس فيه صبحاً الى أن توفي.

وأقام فيه الجماعة جمع من أجلاء العلماء وأفاضل الفقهاء، منهم فقيه أهل البيت الشيخ محمّد حسن صاحب «الجواهر» النجفي وغيره، وقد لاحظته منذ نصف قرن أو، اكثر، فكان الذين يؤمّون الناس فيه من أهل الصلاح والتقى المعروفين، منهم الحجة الأخلاقي جمال السالكين الشيخ أغارضا التبريزي، فقد كان يقيم فيه الجماعة ليلاً مع كثير من خواصّ أهل العلم والفضلاء، وكنّا نحظى بذلك التوفيق الى أن هاجرنا الى سامراء، وكان آخرهم العلامة التقي السيد محمّد الخلخالي، وبعد وفاته بقليل رغب إليّ ولده الفاضل الجليل السيد علي أن أؤمّ الناس هناك بعد أن كنت أُقيم الجماعة في الرواق المطهر، فأجبت طلبه وكنت أُصلّي فيه الى هذه الأواخر.

وقد وفّق لفرشه التاجر الوجيه ابن عمّنا الحاج محمّد المحسني نزيل ظهران فقدّم له خمس قطع من الفرش المتعارف في الصحن الشريف والمساجد الشريفة، وقد جعل ولايتها بيدنا مادمنا في قيد الحياة كما كتب ذلك عليها، وتبعه الوجيه الحاج محمّد تقي القناد الطهراني من أرحامنا أيضاً بخمس قطع، وتبعهما جمع آخر من كرمانشاه حتى كمل فرش المسجد بتوفيق الله، وكانت صلا تنا فيه وقت المغرب

فقط، وأما صلاة الصبح فنقيمها في مسجد الهندي، خوفاً من مضايقة الزوّار، وفي الصيف الماضي تغلب علينا الضعف فانقطعنا عن الرواح لعدم تمكننا من الصعود الى السطح فتبرع الوجيه الحاج ناجي گعويل بشراء عدّة مراوح سقفية لتلطيف الجو وعدم الاحتياج للصعود الى السطح، فعاودناه ثانياً، وكان عامراً بالمؤمنين والصلحاء من اهل العلم والمهن، حتى اتفقت حادثتنا في ليلة عاشوراء هذه السنة ـ١٣٧٦ـ وقد اثرت على العمود الفقري و بقينا على فراش المرض عدة شهور، ثم لما تحسنت صحتنا لم تعد كما كانت عليه سابقاً كما هو مقتضى السن والمزاج، ولما رغب في صلا تنابعض المؤمنين من خواصّنا صرنا نقيمها في مسجد الطريحي لقربه من دارنا، ولم نزل هناك حتى يقضي الله بقضائه الذي لامردّ له، ولا حول ولاقوة إلّا بالله العليّ العظيم.

وموقع مسجد الشيخ في محلّة المشراق من الجهة الشمالية للصحن المرتضوي الشريف، وسمّي باب الصحن المنتهي الى مرقده بـ«باب الطوسي».

وقد طرأت عليه بعد عمارته الأُولى عمارتان حسبما نعلم (إحداهما) في حدود سنة ١١٩٨هـ وذلك بترغيب من العلّامة الحجة السيد مهدي بحرالعلوم كما ذكره في «الفوائد الرجالية» فقد قال: وقد جدّد مسجده في حدود سنة ١١٩٨هـ فصار من أعظم المساجد في الغري، وكان ذلك بترغيبنا بعض الصلحاء من أهل السعادة.

وبنى لنفسه مقبرة في جواره دفن فيها مع أولاده وجملة من أحفاده.

(والثانية) في سنة ١٣٠٥هـ كما ذكره صديقنا العلامة السيد جعفر آل بحرالعلوم في كتابه «تحفة العالم» ج١ ص٢٠٤ وكانت بعناية العلامة السيد حسين آل بحرالعلوم المتوفى سنة ١٣٠٦هـ، كما قاله، فإنه لما رأى تضعضع أركانه وانها آلت الى الخراب رغب بعض أهل الخير في قلعه من أساسه، فجدّد وهي العمارة الموجودة اليوم.

وفي سنة ١٣٦٩هـ. هدّمت الحكومة مايقرب من ربع مساحته فاضافتها الى

الشارع الذي فتحته بجنبه في نفس العام، وسمّته بشارع الطوسي أيضاً، فصار للمسجد بابان، أحدهما -وهو الأكبر والأوجه- على الشارع الجديد العام من جهة الشرق، والثاني -وهو الباب الأول- من جهة الغرب على الطريق القديم مقابل المدرسة المهدية وقد انخفضت ارض المسجد عن الشارع كثيراً، وتضعضعت عمارته، فنسأله تعالى أن يهدي بعض أهل السعادة والعاملين للآخرة لتعميره «إنما يعمر مساجد الله من آمن بالله واليوم الآخر».

أولاده و أحفاده:

خلف شيخ الطائفة ولده الشيخ أبا علي الحسن بن أبي جعفر محمَّد الطوسي رحمة الله عليه، وقد خلف أباه على العلم والعمل، وتقدّم على العلماء في النجف، وكانت الرحلة إليه والمعول عليه في التدريس والفتيا و إلقاء الحديث وغير ذلك، وكان من مشاهير رجال العلم، وكبار رواة الحديث وثقاتهم، تلمذ على والده حتى أجازه في سنة ٤٥٥هـ أي قبل وفاته بخمس سنين.

ذكره الشيخ منتجب الدين بن بابويه في (الفهرست) المطبوع في آخر البحار ص٤ بدأ به حرف الحاء فقال: الشيخ الجليل أبوعلي الحسن ابن الشيخ الجليل الموفّق أبي جعفر محمَّد بن الحسن الطوسي، فقيه ثقة عين، قرأ على والده جميع تصانيفه، أخبرنا الوالد عنه.

وذكره ابن حجر العسقلاني في «لسان الميزان» ج٢ ص٢٥٠ فقال: الحسن بن محمَّد بن الحسن بن علي الطوسي أبوعلي بن[١] جعفر، سمع من والده، وأبي الطيب الطبري، والخلال، والتنوخي، ثم صار فقيه الشيعة وإمامهم بمشهد علي رضي الله عنه، وسمع منه أبوالفضل بن عطاف، وهبة الله السقطي ومحمَّد بن محمَّد النسفي، وهو في نفسه صدوق، مات في حدود الخمسمائة[٢]، وكان متديناً كافاً عن السب.

---

(١) الصحيح: أبي جعفر. كما مرّ عليك في أكثر من موضع.

(٢) التاريخ خطأ كما سنبينه.

وذكره الشيخ رشيد الدين أبو جعفر محمَّد بن علي بن شهراشوب السروي في «معالم العلماء» ص٣٢ باختصار.

ولا يخفى أنّ العلامة الميرزا محمَّد الاسترابادي لم يتعرض لذكره في كتابيه «الرجال الكبير» و«الرجال الصغير»، وكذا الاستاذ الوحيد البهبهاني الذي استدرك على الاسترابادي ـ في تعليقته على كتابه ـ مافاته، فإنه لم يذكره أيضاً. ولعل ذلك لم يكن عن غفلة منهما حيث إنّ بناء المؤلفين في الرجال هو ذكر خصوص من ذكر في الأُصول الأربعة الرجالية، ولما لم يكن الشيخ أبوعلي مذكوراً في أيّ واحد منها لم يتعرضوا لذكره.

ومثلهما أيضاً المولى محمَّد الأردبيلي صاحب «جامع الرواة» فإنه أضاف فهرس الشيخ منتجب الدين الى الأُصول الأربعة، فجمعها في كتابه، ومع ذلك فقد سقط من قلمه ذكر هذا الشيخ الجليل.

وذكره أيضاً المحدّث العلامة الشيخ محمَّد الحرّ العاملي في «أمل الآمل» المطبوع بطهران سنة ١٣٠٧هـ في ص٤٦٩ فقال: الشيخ أبوعلي الحسن بن محمَّد بن الحسن بن علي الطوسي، كان عالماً فاضلاً فقيهاً محدّثاً جليلاً ثقة له كتب... إلخ.

وذكره العلامة البحاثة المولى عبدالله الأفندي في كتابه «رياض العلماء وحياض الفضلاء» المخطوط الموجود في مكتبتنا ص٩٣ فوصفه بقوله: الفقيه المحدّث الجليل العالم العامل النبيل مثل والده، ثم قال:

... كان شريكاً في الدرس مع الشيخ أبي الوفاء عبدالجبار بن عبدالله بن علي الرازي، والشيخ أبي محمَّد الحسن بن الحسين بن بابويه القمّي، والشيخ أبي عبدالله محمَّد بن هبة الله الورّاق الطرابلسي، عند قراءة كتاب «التبيان» على والده الشيخ الطوسي كما رأيته في إجازة الشيخ الطوسي المذكور بخطّه الشريف لهم على ظهر كتاب التبيان المذكور.. الى أن قال:

وروى عن والده وطائفة من معاصريه رضي الله عنهم بل عن المفيد أيضاً. وقال في آخر الترجمة: أقول: وفي روايته عن الشيخ المفيد بلا واسطة محلّ تأمل،

فلاحظ(١).

وذكره الشيخ أسدالله الدزفولي في «مقابس الأنوار» ص١١ فقال:

الشيخ المحدّث الفقيه الفاضل الوجيه النبيه المعتمد المؤتمن مفيدالدين أبوعلي الحسن قدّس الله تربته وأعلى في الجنان رتبته... وكان من أعاظم تلامذة والده، والديلمي، وغيرهما من المشايخ، وتلمذ عليه جماعة كثيرة من أعيان الأفاضل، وإليه ينتهي كثير من طرق الاجازات الى المؤلفات القديمة والروايات... إلخ.

وذكره شيخنا العلامة الميرزا حسين النوري في «مستدرك الوسائل» ج٣ ص٤٩٧ فقال: الفقيه الجليل الذي ينتهي أكثر إجازات الأصحاب إليه أبوعلي الحسن ابن شيخ الطائفة أبي جعفر محمَّد بن الحسن الطوسي العالم الكامل المحدث النبيل... ويعبّر عنه تارة بأبي علي أو أبي علي الطوسي، وأُخرى بالمفيد أو المفيد الثاني... إلخ.

وله تراجم أُخرى في كثير من الكتب المخطوطة والمطبوعة لاسبيل لنا الى استقصائها في هذه العجالة، وقد أجمع كافة المترجمين له على عظمته وعلوّ شأنه في العلم والعمل، وأنه أحد كبار فقهاء الشيعة، وأجلّاء علماء الطائفة، وأفاضل حملة الحديث وأعلام الرواة وثقاتهم، ومنتهى الاجازات والمعنعنات. وقد بلغ من علوّ الشأن وسموّ المكانة أن لقّب بالمفيد الثاني، وقد ترجم له بهذا العنوان العلّامة المرحوم الشيخ عباس القمّي في كتابه «الكنى والألقاب» ج٣ ص١٦٥.

وقد تخرّج عليه كثير من حملة العلم والحديث من الفريقين، وحاز المرجعية عند

(١) قال شيخنا النوري في «المستدرك» في التعليق على هذا التأمل مالفظه: وهو في محلّه، فإنّ وفاة المفيد سنة ٤١٣هـ ولم أعثر على تاريخ وفاة أبي علي إلّا أنّه يظهر من مواضع من «بشارة المصطفى» أنه كان حياً في سنة ٥١٥هـ فلو روى عنه لعد من المعمّرين الذين من رأيهم -أي المترجمين- الاشارة اليه.

أقول: هذا هو القول الفصل، حيث يلزم من تصحيح روايته عن المفيد كونه يوم وفاة أُستاذه ابن عشرين سنة على الأقل، وعليه فيكون عمره في تاريخ سنة ٥١٥هـ مائة واثنتان وعشرون سنة، ولو كان كذلك لما فاتت مترجميه الاشارة الى ذلك.

الطائفتين، لذلك كثرت الروايات عنه،وانتهت الطرق إليه، وقد ذكر مترجموه كثيراً من تلامذته، فقد ذكر الشيخ منتجب الدين بن بابويه في «الفهرست» أربعة عشر رجلاً كلاً في موضعه، ونحن نتبرّك بإيراد ذكرهم وهم الأعلام:

٠١ ـ الشيخ الفقيه الثقة أردشير بن أبي الماجد بن أبي المفاخر الكابلي.

٠٢ ـ الشيخ الفقيه الأديب إسماعيل بن محمود بن إسماعيل الحلبي.

٠٣ ـ الشيخ الفقيه الصالح بدر بن سيف بن بدر العربي، من مشايخ منتجب الدين.

٠٤ ـ الشيخ الفقيه الصالح أبو عبدالله الحسين بن أحمد بن محمَّد بن علي بن طحال المقدادي.

٠٥ ـ الشيخ الامام الفقيه الصالح الثقة موفّق الدين الحسين بن فتح الله الواعظ البكرآبادي الجرجاني.

٠٦ ـ الشيخ الفقيه الصالح جمال الدين الحسيني بن هبة الله بن رطبة السوراوي.

٠٧ ـ الشيخ الفقيه الورع أبوسليمان داود بن محمَّد بن داود الحاسي.

٠٨ ـ السيد الفقيه الصالح أبو النجم الضياء بن إبراهيم بن الرضا العلوي الحسني الشجري.

٠٩ ـ السيد العالم الفقيه الثقة طاهر بن زيد بن أحمد.

١٠ ـ الشيخ الفقيه الصالح الشاعر أبو سليمان ظفر بن الداعي بن ظفر الحمداني القزويني.

١١ ـ الشيخ الفقيه الحافظ الصالح الثقة أبو الحسن علي بن الحسين بن أحمد بن علي الحاسي.

١٢ ـ الشيخ الفقيه ركن الدين علي بن علي.

١٣ ـ السيد الفاضل المتبحّر الشاعر لطف الله بن عطاء الله أحمد الحسني الشجري النيسابوري.

١٤ ـ الشيخ الفقيه الثقة الامام المؤلف المكثر عمادالدين محمَّد بن أبي القاسم بن

علي الطبري الآملي الكحي.

وهناك جماعة من تلاميذه أيضاً ذكر بعضهم بعض المترجمين له، ووقفنا على أسماء بعضهم في مختلف الروايات وسلاسل الحديث، وإليك أسماءهم مرتبة على حروف الهجاء وهم:

١٥ ـ أبو الفتوح أحمد بن علي الرازي. قال صاحب «الرياض»: وليعلم أنه ليس المراد بالشيخ أبي الفتوح المذكور هو صاحب التفسير المشهور، وإن اتحد عصرهما، لأنّ اسم أبي الفتوح هذا هوالحسين بن علي بن محمَّد بن أحمد الخزاعي الرازي فلاحظ، وحمله على أخيه ممكن لكن يبعده اتحاد كنيتيها.

١٦ ـ الشيخ العالم إلياس بن هشام الحائري.

١٧ ـ الشيخ بواب البصري.

١٨ ـ الشيخ الفاضل أبو طالب حمزة بن محمَّد بن أحمد بن شهريار الخازن.

١٩ ـ أبو الفضل الداعي بن علي الحسيني السروي.

٢٠ ـ عبدالجليل بن عيسى بن عبدالوهاب الرازي.

٢١ ـ الشيخ موفّق الدين عبيدالله بن الحسن بن بابويه، والد الشيخ منتجب الدين.

٢٢ ـ علي بن شهراشوب المازندراني السروي، والد صاحب «المناقب» و«المعالم».

٢٣ ـ علي بن علي بن عبدالصمد.

٢٤ ـ أبو علي الفضل بن الحسن بن الفضل الطبرسي، صاحب «مجمع البيان».

٢٥ ـ أبو الرضا فضل الله بن علي بن عبيدالله الحسيني الراوندي.

٢٦ ـ محمَّد بن الحسن الشوهاني.

٢٧ ـ أبو جعفر محمَّد بن علي بن الحسن الحلبي.

٢٨ ـ محمَّد بن علي بن عبدالصمد النيسابوري.

٢٩ ـ أبو علي محمَّد بن الفضل الطبرسي.

٣٠ ـ الشيخ محمَّد بن منصور الحلّي، الشهير بابن إدريس. قال في «الرياض»: على المشهورمن أنّ ابن ادريس يروي عن أبي علي هذاتارة بلاواسطة وتارة مع الواسطة.

٣١ ـ مسعود بن علي الصواني، وفي «الرياض»: الصوابي وفي «المقابس»: السواني.

وهناك ثلاثة من العامّة رووا عنه كما ذكره العسقلاني في «لسان الميزان» وقد سبقت الاشارة اليه وهم:

٣٢ ـ أبو الفضل بن عطاف.

٣٣ ـ محمَّد بن محمَّد النسفي.

٣٤ ـ هبة الله السقطي.

الى غير ذلك ممّا لايمكن إحصاؤه والوقوف عند حدّه، ومع ذلك فلا نظنّ أنّ أحداً من مترجميه استوفى ماستوفيناه، ووقف على كل ما أحصيناه، والله الموفق.

آثاره:

ترك الشيخ أبو علي آثاراً قيّمة وأسفاراً مهمّة، عرفنا منها: (شرخ النهاية) وهو شرح لكتاب والده النهاية في الفقه ذكره في ترجمته صاحب «أمل الآمل»، واسمه «المرشد الى سبيل التعبّد» وذكره في ترجمته صاحب «معالم العلماء» أيضاً.

أقول: توهّم الحجة الشيخ يوسف البحراني صاحب «الحدائق» عند ذكر الشيخ أبي علي في كتابه «لؤلؤة البحرين» ص٢٤٥ حيث قال: وذكره ابن شهراشوب وقال المرشد الى سبيل الله والمتعبد... إلخ، فكأنه ظنّ بأنّ ذلك وصف للشيخ أبي علي مع أنه اسم كتاب من كتبه.

وقد ذكر له معظم مترجميه «كتاب الأمالي» الذي ذكرناه في عداد مؤلّفات والده، منهم العلامة المجلسي وصاحب «الرياض» وصاحب «أمل الآمل» وصاحب «الروضات» وصاحب «قصص العلماء» وصاحب «الكنى والألقاب» وصاحب «مستدرك الوسائل» وغيرهم.

وأصرّ شيخنا العلامة المجلسي على أنه من آثاره، فقد قال في الجزء الأول من «بحار الأنوار» بعد ذكر مآخذ الكتاب في الفصل الثاني الذي عقده لبيان الوثوق

بالمصادر واختلافها، فقد قال: وأمالي ولده العلامة في زماننا أشهر من أماليه، وأكثر الناس يزعمون أنه أمالي الشيخ، وليس كذلك كما ظهر لي من القرائن الجليّة، ولكن أمالي ولده لايقصر عن أماليه في الاعتبار والاشتهار، وإن كان أمالي الشيخ عندي أصحّ وأوثق... إلخ.

وقد ذكرنا هذا الأمالي في (الذريعة) ج٢ ص٣٠٩ - ٣١١ و ص٣١٣ و١١٤ وأثبتنا كونه من تآليف شيخ الطائفة، وذكرنا الأسباب التي دعت الى هذه الشهرة الشايعة، فعلى طالب التفصيل والوقوف على الحقيقة مراجعة الكتاب المذكور، والتدقيق والتأمل فيما ذكرناه من الأدلّة والوجوه.

أقول: وللشيخ أبي علي من المشايخ غير من مرّ ذكره في تراجمه المنقولة عن الكتب: أبوالحسن محمّد بن الحسين المعروف بابن الصقال كما في «بشارة المصطفى لشيعة المرتضى» ص١٦٧ ويروي عن أبي يعلي حمزة المعروف بسلار بن عبدالعزيز الديلمي - المتوفى ٤٤٨هـ كما في «البغية» للسيوطي أو سنة ٤٦٣ كما في «نظام الأقوال» للساوجي - كما في «أمل الآمل» في ترجمة سلار.

وفاته:

توفي الشيخ أبوعلي بعد سنة ٥١٥ هـ فقد كان حياً في هذا التاريخ كما يظهر في مواضع من أسانيد «بشارة المصطفى» المذكور، والله العالم بما عاش بعد ذلك. ولانعرف موضع قبره لكننا لانشكّ في أنه في النجف الأشرف، ولعلّه قبر مع والده، فما ذكره في «لسان الميزان» ج٢ ص ٢٥٠ من أنه توفي في حدود سنة ٥٠٠ هـ غير صحيح كما سبقت الاشارة إليه.

ومن آراء الشيخ أبي علي المشهورة القول بوجوب الاستعاذة في القراءة، قال صاحب «رياض العلماء» في ترجمته له ما لفظه: ثم اعلم أنّ الشيخ أباعلي هذا هو صاحب القول بوجوب الاستعاذة في قراءة الصلاة بل في مطلق القراءة نظراً الى ورود الأمر به، مع أنّ الاجماع وقع على أنّ الأمر فيها للاستحباب، حتى أنّ والده

قدّس سرّه أيضاً نقل في الخلاف الاجماع منا على الأمر فيها للندب قطعاً.

وخلف الشيخ أبو علي ولداً هو الشيخ أبونصر محمد بن أبي علي الحسن بن أبي جعفر محمّد بن الحسن بن علي بن الحسن الطوسي النجفي رحمة الله عليهم، وهو بقية رجال العلم في هذا البيت في النجف الاشرف، والغريب أنه لم يذكر في كتب أصحابنا الامامية، ولم يترجم له الرجاليون وأهل السير والتاريخ والأخبار، حتى أنّ شيخنا الحجة الميرزا حسين النوري على عظمته وجلالة قدره وشهرته في التضلّع والتتبع لم يعرف عنه شيئاً، فقد قال في «المستدرك» ج٣ ص٤٩٧: ولم نعثر على حال الحسن وجدّه محمّد أنهما من أهل الدراية والرواية أو لا.

أقول: كان الشيخ أبو نصر محمّد من أعاظم العلماء، وأكابر الفقهاء، وأفاضل الحجج واثبات الرواة وثقاتهم، فقد قام مقام والده في النجف وانتقلت إليه الرئاسة والمرجعية، وتقاطر عليه طلاب العلم من شتّى النواحي.

ترجم له ابن العماد الحنبلي في «شذرات الذهب في أخبار من ذهب» ج٤ ص١٢٦ و١٢٧ في حوادث سنة أربعين وخمسمائة فقال: وفيها أبوالحسن محمّد بن الحسن أبي علي بن أبي جعفر الطوسي، شيخ الشيعة وعالمهم، وابن شيخهم وعالمهم، رحلت إليه طوائف الشيعة من كلّ جانب الى العراق، وحملوا إليه، وكان ورعاً عالماً كثير الزهد، واثنى عليه السمعاني.

وقال العماد الطبري: لو جازت على غير الانبياء صلاة صليت عليه.

أقول: توفي سنة ٥٤٠ كما ذكره في «الشذرات» وخلف ولداً واحداً سمّاه باسم جده الحسن، وهو من جارية كانت له اسمها رياض النوبية أدركها السيد علي بن غرام (عزام خ ل) الحسيني المولود سنة ٥٥٧ هـ والمتوفى سنة ٦٧٠ أو ٦٧١ كما حكاه السيد غياث الدين عبدالكريم بن طاووس ونقله عنه وعن خطّه في كتابه «فرحة الغري» ص٥٨ طبعة إيران سنة ١٣١١هـ.

وخلف شيخ الطائفة أعلى الله درجاته غير ولده الشيخ أبي علي على ماذكره المتقدّمون ابنتين كانتا من حملة العلم وربّات الاجازة، ومن أهل الدراية والرواية،

قال في «رياض العلماء»: كانتا عالمتين فاضلتين، إحداهما أُمّ ابن ادريس العلامة الشهير صاحب «السرائر» الحلّي كما ذكر في ترجمته، وأُمها بنت المسعود بن ورّام.

وقال صاحب «اللؤلؤة» ص٢١٢ في ترجمة السيد رضيّ الدين أبي القاسم علي والسيد جمال الدين أبي الفضائل أحمد ابني السيد سعيدالدين أبي إبراهيم موسى بن جعفر آل طاووس مالفظه: وهما أخوان من أُمّ وأب وأُمّهما ـ على ماذكره بعض علمائنا ـ بنت الشيخ مسعود ورّام بن أبي الفراس بن فراس بن حمدان، وأُمّ امّهما بنت الشيخ، وأجاز لها ولأُختها امّ الشيخ محمَّد بن إدريس جميع مصنّفاته ومصنّفات الأصحاب.

ونقل ذلك عنه في «الروضات» ص ٣٩٢ من الطبعة الأُولى وزاد عليه مالفظه: ووقع النصّ على جدّتيهما له أيضاً من جهة الأُم في مواقع كثيرة من مصنّفات نفسه فليلاحظ.

وقال العلامة البحاثة الشيخ علي آل كاشف الغطاء في «الحصون المنيعة» في طبقات الشيعة المخطوط ج١ ص٣٢٨ مالفظه بنتا الشيخ الطوسي كانتا عالمتين فاضلتين، وكانت إحداهما أُمّ ابن إدريس، وأما أُختها فهي التي أجازها بعض العلماء، ولعلّ المجيز أخوها الشيخ أبوعلي أو والدها.

الى غير هؤلاء ممن ذكر هذا المعنى من المتقدّمين وهم كثيرون، وجاء بعدهم المتأخّرون فأخذوها عنهم إرسال المسلّمات ومرّوا بها كراماً.

أقول: هذه النسبة غير صحيحة فليس الشيخ الطوسي الجدّ الأُمّي بغير واسطة لابن طاووس، ولا لابن أدريس، فقد صرّح السيد رضيّ الدين علي بن طاووس في كثير من تصانيفه ومنها «الاقبال» في دعاء أول يوم من شهر رمضان في ص٣٣٤ من طبعة تبريز بأنّ الشيخ الطوسي جدّ والده ـ السيد الشريف أبي إبراهيم موسى ابن جعفر ـ من قبل أُمّه، والشيخ أباعلي خاله كذلك، لكن ليس مراده الجدّ والخال أيضاً بلاواسطة بأن تكون والدة أبيه الشريف موسى ابنة الشيخ الطوسي كما استظهره شيخنا الحجة الميرزا حسين النوري في «مستدرك الوسائل» ج٣

ص٤٧١، لأنّ السيد ابن طاووس ولد في سنة ٥٨٩ هـ وكان والده حياً الى أن بلغ السيد من العمر حدّاً كان قابلاً فيه لقراءة كتاب «المقنعة» للشيخ المفيد و«الأمالي» للشيخ الطوسي وغير ذلك من الكتب عليه كما صرح به في تصانيفه، فتكون حياة والده تقريباً الى حدود سنة ٦١٠ هـ، وأما ولادته فلم تعلم تحقيقاً لكن الظاهر أنه لم يكن من المعمّرين المناهزين للثمانين أو التسعين و إلّا لكان قابلاً للذكر، وكان يصرّح به ولده ولو بالمناسبة في موضع من تصانيفه الكثيرة، ولو فرض بلوغه الثمانين لكانت ولادته في حدود سنة ٥٣٠ هـ وكانت وفاة الشيخ الطوسي سنة ٤٦٠ هـ فلو فرضت له بنت صغيرة في التاريخ لم تكن تلد بعد الخمسين من عمرها ولهذا فلا تكون بنت الشيخ أُمّ السيد موسى لبعد ذلك ولامتناعه عادة و إن كان ممكناً عقلاً بأن كانت البنت آخر ولد الشيخ وكان السيد موسى آخر ماولدت البنت وقد عمر نيفاً ومائة سنة، لكن ذلك ليس على مجاري العادة، فلعلّ بنت الشيخ كانت والدة أُمّ السيد موسى وكان الشيخ جدّأُمّ السيد موسى، ويصحّ أن يطلق الجدّ والخال على جدّ الأُمّ وخالها، ولو كانت والدة أُمّ السيد موسى بنت ابن الشيخ وهو الشيخ أبو علي فيكون هو جدّه لأُمّه لاخاله كما صرّح به السيد ابن طاووس نفسه، هذا ما نعتقده في الموضوع، والظاهر أنه حقيقة المطلب.

وكذا الحال في الشيخ المحقق محمّد بن إدريس الحلّي الذي قيل: إنّ أُمّه بنت الشيخ. لأنّ ابن إدريس ولد في سنة ٥٤٣ هـ فكيف تكون أُمّه بنت الشيخ، ولو فرضنا إمكان مامرّ من المحالات والمستبعدات من أنها آخر ما ولد للشيخ، وأنه آخر ماولد لها فما نصنع لقول عدّة من القدماء أنّ الشيخ أجاز ابنتيه، وهو قول ثابت لايمكن إنكاره أو تضعيفه.

ثمّ إنّ هناك خلطاً آخراً وهو التعبير عن الشيخ ورّام بالمسعود الورّام أو مسعود ابن ورّام، حيث إنّ المسعود الورّام، وابن ورّام غير الشيخ ورام الزاهد صاحب «تنبيه الخاطر» كما نبّه عليه شيخنا النوري.

ومن طرائف هذا الباب مانقله صاحب «الرياض» عن رسالة فارسية لبعض

الفضلاء كما عبّر عنه من أن ابن عيسى الرماني المفسّر سبط شيخ الطائفة الطوسي، وأنه قرأ على خاله الشيخ أبي علي، وأن له آثاراً منها «كشف الغمة» في فضائل الائمة عليهم السَّلام وهو غير «كشف الغمة» للاربلي وله غيره، وأنه كان ذا اطلاع تامّ على كلمات جدّه الشيخ الطوسي، الى غير ذلك.

أقول: الرماني هو الامام العالم الشيعي الكبير المفسّر النحوي والفقيه المتكلّم أبوالحسن علي بن عيسى بن علي بن عبدالله السرّمن رائي البغدادي الواسطي المعروف بابن الرماني أوبابي الحسن الورّاق، والملقّب بالاخشيدي صاحب التفسير الكبير الذي ذكرناه في «الذريعة» ج٤ ص٢٧٥ وقد لقّب بالاخشيدي لتلمذه على ابن اخشيد، وبالرماني نسبة الى قصر الرمان بواسط، وقد ترجم له ابن النديم في «الفهرست» ص٩٤ و٩٥، والحموي في «معجم الأُدباء» ج١٤ ص٧٣ ـ ٧٨، وذكره في «معجم البلدان» ج١٤ ص٢٨٣، وترجمه الخطيب في «تاريخ بغداد» ج١٢ ص١٦ و ١٧، والعسقلاني في «لسان الميزان» ج٤ ص٢٤٨، وذكرناه في كتابنا «نوابغ الرواة في رابعة المئات» ص١٤٣، وذكره القمّي في «الكنى والألقاب» ج٢ ص٢٥١، الى غير ذلك ممّا لايمكن استقصاؤه في هذه العجالة، وقد صرّح الجميع بأنه ولد في سنة ٢٩٦هـ وتوفي سنة ٣٨٤هـ وعليه فوفاته قبل ولادة الشيخ الطوسي بسنة واحدة، فكيف يكون سبطاً للشيخ؟ والأظرف أنّ الشيخ نفسه قد استحسن تفسير الرماني هذا فقال في مقدّمة كتابه «التبيان» هذا مالفظه: وأصلح من سلك في ذلك مسلكاً جيلاً مقتصداً محمَّد بن بحر أبومسلم الاصفهاني وعلي بن عيسى الرماني، فإنّ كتابيهما أصلح ماصنّف في هذا المعنى... إلخ.

والخلاصة أنه حصل لنا القطع بأنّ للشيخ ابنتين عالمتين فاضلتين من أهل الرواية والدراية لكن ماهو اسمهما، ومن تزوج بهما، ومتى توفيتا فهذا أمر لم نوفّق لمعرفته حتى الآن ورغم مرور هذه الازمان.

كما حصل لنا اليقين بأنّ صهر الشيخ الطوسي على إحدى بناته هو الشيخ السعيد أبوعبدالله محمَّد بن أحمد بن شهريار الخازن لمشهد مولانا أميرالمؤمنين

عليه السَّلام، الذي كان فقيهاً صالحاً، وهو الذي يروي عنه «الصحيفة السجادية» السيد بهاءالشرف أبوالحسن محمَّد بن الحسن بن أحمد العلوي الحسيني في ربيع الأول سنة ٥١٦هـ كما وقع في أول الصحيفة، وهو من تلاميذ شيخ الطائفة الذين عاشوا الى هذا التاريخ، وهو يروي عن أبي منصور العكبري المعدل الذي يروي عن أبي المفضل الشهباني المتوفى سنة ٣٨٧هـ، وترجم له الشيخ منتجب الدين في «الفهرست» فقال: فقيه صالح، كما نقله عنه الشيخ الحرّ أيضاً في «أمل الآمل».

وذكره أيضاً السيد ابن طاووس في «مهج الدعوات» فقال: ... وحدّث الشيخ السعيد الأمين أبوعبدالله محمَّد بن أحمد بن شهريار الخازن بالمشهد المقدّس الغروي في شهر رمضان من سنة ثمان وخمسين وأربعمائة.

ويروي عنه عمادالدين الطبري في «بشارة المصطفى» وهو يروي عن الشيخ الطوسي، والشريف زيد بن ناصر العلوي، والشريف محمَّد بن علي بن عبدالرحمان صاحب «التعازي»، وأبو يعلي حمزة بن محمَّد الدهان، وجعفر بن محمَّد الدرويستي، ومحمَّد بن أحمد بن علان المعدل، وغيرهم، كما ذكره في «رياض العلماء».

وقد رزق الشيخ أبوعبدالله محمد من زوجته كريمة شيخ الطائفة ولده الشيخ أباطالب حمزة، وكان فقيهاً صالحاً أيضاً يروي عن خاله الشيخ أبي علي بن الشيخ الطوسي، وحدّث عنه ابن اخيه الشيخ الموفّق أبوعبدالله أحمد بن شهريار بن أبي عبدالله محمَّد بن أحمد بن شهريار الخازن في مشهد أميرالمؤمنين عليه السَّلام في رجب سنة ٥٥٤هـ كما في الباب الثامن والثلاثين والمائة من كتاب «اليقين» لابن طاووس، ويروي عن الشيخ الموفّق هذا الشيخ حسن بن علي الدربي الذي هو أُستاذ المحقق الحلّي، والسيد علي بن طاووس كما في إجازة العلامة الحلّي لبني زهرة الحلبي.

ترجم لحمزة صاحب «الرياض» ص ١٩٦ وصرح بأنه سبط شيخ الطائفة وأنه يروي عن خاله أبي علي، وترجم له في «أمل الآمل» في القسم الثاني ولم يذكر جدّه الأخير، ولحمزة ولد عالم كامل هو الشيخ علي كتب بخطه في الحلّة «اختيار

الرجال» تأليف جدّه شيخ الطائفة في سنة ٥٦٢هـ، وهي نسخة نفيسة جيدة كما أشرنا إليها في «الذريعة» ج١ ص٣٦٦، وكتب الشهيد الأول نسخته عن خطه، وكتب الشيخ نجيب الدين علي بن محمَّد تلميذ صاحب «المعالم» نسخته عن خط الشهيد رأيت نسخة نجيب الدين في مكتبة العلاّمة السيد حسن الصدر في الكاظمية.

والذي يستفاد من بعض الامارات ويغلب على الظنّ أنّ أول من لقّب بالخازن هو الجدّ الأعلى لهؤلاء أعني شهريار القمّي الذي يوصف بالخازن غالباً، وجرت الخازنية في عقبه الى بطون، وهو قمّي الأصل معروف بالديانة والتقوى، وله ولدان أحدهما أبونصر أحمد المذكور، والثاني الحسن بن شهريار والد جعفر الذي ذكره العسقلاني في «لسان الميزان» ج١ ص٣٠٥ ناقلاً لترجمته عن «تاريخ الري» لابن بابويه ـ ويعني به كتاب «الفهرست» للشيخ منتجب الدين ـ وكان شهريار جدّ هذه الأُسرة معاصراً للسلطان عضدالدولة الديلمي الذي عمّر المشهدين الشريفين الغري والحائر في سنة ٣٦٩هـ كما صرّح به جمع من المؤرخين.

فقد روى ابن طاووس في «فرحة الغري» ص٥٨ من الطبعة الأُولى عن يحيى ابن عليان الخازن بمشهد مولانا أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب عليه السَّلام، أنه وجد بخط الشيخ أبي عبدالله محمَّد بن السري المعروف بابن البرسي رحمه الله المجاور بمشهد الغري سلام الله على صاحبه، على ظهر كتاب بخطه قال: كانت زيارة عضدالدولة للمشهدين الشريفين الطاهرين الغروي والحائري في شهر جمادي الأُولى في سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة، وورد مشهد الحائر لمولانا الحسين صلوات الله عليه لبضع بقين من جمادي فزاره صلوات الله عليه وتصدّق وأعطى الناس على اختلاف طبقاتهم، وجعل في الصندوق دراهم ففرقت على العلويين فأصاب كلّ واحد منهم اثنان وثلاثون درهماً، وكان عددهم ألفين ومائتي اسم، ووهب العوام والمجاورين عشرة آلاف درهم، وفرق على أهل المشهدين من الدقيق والتمر مائة ألف رطل، ومن الثياب خمس مائة قطعة، وأعطى الناظر عليهم ألف درهم، وخرج وتوجه الى

الكوفة لخمس بقين من جمادي المؤرخ ودخلها، وتوجه الى المشهد الغروي يوم الاثنين ثاني يوم وروده، وزار الحرم الشريف، وطرح في الصندوق دراهم فأصاب كلّ واحد منهم أحد وعشرين درهماً وكان عدد العلويين ألف وسبعمائة اسماً، وفرق على المجاورين وغيرهم خمسمائة ألف درهم، وعلى المتردّدين خمسمائة ألف درهم، وعلى الناحة ألف درهم، وعلى الفقراء والفقهاء ثلاثة آلاف درهم، وعلى المرتبين من الخازن والنواب على يد أبي الحسن العلوي وأبي القاسم بن أبي عابد، وأبي بكر بن سيار رحمه الله خمسمائة درهم، وصلى الله على محمَّد النبي وآله الطاهرين.

وتجد ذكر ذلك أيضاً في «الكامل» لابن الأثير ج٨ ص٣٣٤ وقد كانت هذه الزيارة بعد سنة التعمير المذكورة فقد قال ابن عنبة في «عمدة الطالب» ص٤٤ من طبعة لكنهو مالفظه: ... الى أن كان زمن عضدالدولة فناخسرو بن بويه الديلمي فعمره عمارة عظيمة، وأخرج على ذلك أموالاً جزيلة وعيّن له أوقافاً... إلخ .

أفترى أنّ مثل هذا السلطان العظيم والسياسي المحنّك والداهية الدهماء والمفكّر الكبير يوقف الأملاك الكثيرة، ويحبس المنافع الواسعة، ويصرف في سبيل التعمير والتشييد المبالغ الطائلة، ويعيّن للفقهاء والعلماء الرواتب، ويطلب الصلات للمحتاجين من مجاوري هذا المشهد، كلّ ذلك بدون تعيين متولّ أو وكيل أو خازن أو خادم للمشهد يقوم بلوازمه؟ كلّا لاشكّ أنّ ذلك كلّه قد كان بإشراف رجل مسؤول عن كلّ شيء، والغالب على الظنّ أنه شهريار المقمّي جدّ هذه الأُسرة الجليلة العريقة في العلم والتقى وخدمة المشهد وخزانته، ويؤكّد لنا ذلك تشرّف عضد الدولة للزيارة بعد عامين من تشييد المرقد وبناء القبّة، وكان ذلك من دون شكّ لمشاهدة ماقام به من الأعمال، وهل هو على وفق رغبته وكما ينبغي أم لا؟ هذا ما نذهب إليه، والله العالم.

لقد طال بنا الكلام عن خلف الشيخ الطوسي، وبعدنا عمّا كنّا بصدده، فلا بدّ أن عقب شيخ الطائفة لم ينقرض بل تحوّل بعضهم عن النجف الى اصفهان، وبقي محافظاً على نسبه ومكانته العلمية، فمن أحفاده المولى المفسّر المحدّث الشيخ

محمَّد رضا بن عبدالحسين بن محمَّد زمان النصيري الطوسي ساكن اصفهان صاحب التفسير الكبير المسمّى بـ«تفسير الائمة لهداية الأُمة» و«كشف الآيات» الذي فرغ منه في سنة ١٠٦٧هـ، فإنّ هذا الشيخ ينقل في أثناء تفسيره عن شيخ الطائفة بعض الأحاديث بما لفظه: «قال جدّنا الأمجد العالم المتعلّم بعلوم الصادقين الشيخ أبوجعفر محمَّد بن الحسن الطوسي». والظاهر أنه جدّه من طرف الأب وإلّا لقيّده بالأُميّ كما أنه يقيّد انتسابه لابن طاووس وابن إدريس بطرف الأُم.

وأما نسبة هذا الشيخ الى النصير فلم يظهر لنا وجهها لأنّ المعروفين بنصيرالدين في علمائنا كثيرون، منهم: (١) الخواجة نصيرالطوسي (٢) نصيرالدين أبوطالب عبدالله بن حمزة بن الحسن الطوسي الشارحي المعروف بنصيرالدين الطوسي والمذكور في «الفهرست» للشيخ منتجب الدين(٣) الشيخ نصيرالدين علي بن حمزة بن الحسن المذكور في «أمل الآمل»(٤) الشيخ نصيرالدين على بن محمَّد بن علي الكاشاني الحلّي من المائة الثامنة(٥) الشيخ نصيرالدين بن محمَّد الطبري المدفون بسبزوار من المائة التاسعة، الى غيرهم ممّا لايخطر ببالنا.

وهذا التفسير كبير يقال إنه في ثلاثين مجلّداً رأيت مجلّدين منها. أحدهما المجلّد الأول وهو كبير ضخم وعلى ظهره تملّك ابن مؤلفه كتب: أنه ملكه بالارث. لكن لم يذكر تاريخه، وتوقيعه: عبدالله بن محمَّد رضا النصيري الطوسي وقد ملك هذا المجلّد السيد شبربن محمَّد بن ثنوان الحويزي النجفي في سنة ١١٦٠ - ١١٨٢هـ كما يظهر من بعض خطوطه عليه في التاريخين، وانتقل بعد ذلك الى العلامة الشيخ أسدالله الدزفولي الكاظمي صاحب «المقابس» فوقفه وكتب صورة الوقف بخطه، وقد رأيته في مكتبة المرحوم الشيخ محمَّد أمين آل الشيخ أسدالله المذكور.

وثاني المجلّدين اللذين رأيتهما -وهو ضخم كبير أيضاً- رأيته في النجف في مكتبة المرحوم الشيخ محمَّد جواد آل محي الدين ولا علم لي ببقية مجلّداته، غير أنّ صديقنا الجليل الحجة المرحوم الشيخ أبوالمجد أغارضا الاصفهاني صاحب «نقد فلسفة داروين» قد كتب لنا من أنه: كان خمسة عشر مجلّداً من هذا الكتاب في المكتبة

القزوينية باصفهان، وقد أخذ إقبال الدولة ثلاث مجلّدات منها أيام حكومته باصفهان ولم يردها، والبقية موجودة فيها، انتهى. وقد ذكرنا هذا التفسير مفصّلاً في «الذريعة» ج٤ ص٢٣٦ - ٢٣٨.

ولصاحب هذا التفسير أخ جليل هو المولى محمّد تقي بن عبدالحسين النصيري الطوسي الاصفهاني مؤلف «العقال في مكارم الخصال» فرغ من بعض مجلّداته في اصفهان يوم الأحد ٢٦ ربيع الثاني سنة ١٠٨٠هـ، ووالدهما المولى عبدالحسين بن محمّد زمان النصيري الطوسي، كان من العلماء أيضاً كما يظهر من خطه بتملّك «نهج الحق» في الكلام للعلّامة الحلّي على نسخة كتبها محمّد كاظم بن شكرالله الدزماني في سنة ١٠٢٥هـ، وتوقيعه: عبدالحسين بن محمّد زمان النصيري الطوسي.

ومن رجال هذا البيت المصنّفين الشيخ المولى حسن بن محمّد صالح النصيري الطوسي مؤلف «هداية المسترشدين» في الاستخارات في سنة ١١٣٢هـ. ومنهم المولى محمّد إبراهيم بن زين العابدين النصيري الطوسي الذي كان حياً سنة ١٠٩٧هـ وفيها استكتب لنفسه «تلخيص الشافي». ومنهم ولده المولى محمّد بن إبراهيم بن زين العابدين النصيري الطوسي الموجود بعض تملكاته.

وبالجملة: كل واحد من هؤلاء وصف نفسه بالنصيري الطوسي فقط من دون تعرّض لوصف السيادة حسينية أو حسنية أو غيرهما، أو أيّ لقب آخر، ومن ذلك كلّه يظهر جلياً كون هذا المؤلف المفسّر غير الأمير الكبير السيد محمّد رضا الحسيني منشئ الممالك الساكن باصفهان في زمن تأليف الشيخ الحرّ كما ترجمه كذلك في «أمل الآمل» وذكر له كتاب «كشف الآيات» و«التفسير الكبير» العربي والفارسي في أكثر من ثلاثين مجلّداً، فلا وجه لما كتبه السيد شبر الحويزي بخطه على ظهر المجلّد الأول من هذا التفسير في سنة ١١٦٠هـ من استظهاره أنّ المؤلف له هو المترجم له في «الأمل» مع أنّ هذا المؤلف صرّح في أول المجلد الأول منه بأنه يروي جميع تلك الأخبار التي أوردها في تفسيره عن شيخه السيد السند... الى قوله بعد الاطراء: الأمير شرف الدين علي بن حجة الله الحسني الشولستاني النجفي، الذي

كان حياً الى سنة ١٠٦٣هـ وكان من مشايخ العلّامة المولى محمَّد تقي المجلسي المتوفى سنة ١٠٧٠هـ قبل تأليف «الأمل» بسنين، فالمؤلف معاصر له، ولعلّه أيضاً لم يبق الى زمن تأليف «الأمل» وهو سنة ١٠٩٧هـ والحال أنّ منشئ المالك كان حياً سنة تأليفه وكان ساكناً باصفهان.

وظهر ممّا ذكرناه أيضاً تقدّم هذاالمفسّر على السيد الأمير محمَّد رضا بن محمَّد مؤمن المدرّس الامامي الخواتون آبادي مؤلف «جنّات الخلود» باسم الشاه سلطان حسين الصفوي في سنة ١١٢٧هـ وإن كان له تفسير أيضاً.

هذا كلّ ما نعرفه عن أحفاد شيخ الطائفة، والأسف أنّ سلسلة نسبهم إليه لم تكن محفوظة، ولعلّ في مؤلفاتهم ومكتباتهم في اصفهان مايتضمّن ذلك، والله العالم.

ومن المستغرب ماذكره بعض المعاصرين من أنّ للشيخ الطوسي أخاً اسمه حمزة، وقد نقل ذلك عن «تكملة أمل الآمل» للحجة السيد حسن الصدر رحمه الله وقال: إنه تأسف على حاله لكونه من المنسيين الذين لاذكر لهم في الأُصول الرجالية، وذكر أنّه وقف عليه في إجازة ابن نما واستظهر منها أن له روايات ومصنّفات.

أقول: إنّ إجازة الشيخ نجم الدين جعفر بن محمَّد بن جعفر بن هبة الله بن نما الحلّي لم تصل إلينا صورتها التامّة وإنما وصلتنا منها بعض النبذ، فقد ذكر الشيخ حسن صاحب «المعالم» في إجازته الكبيرة المطبوعة في آخر «البحار» ص ١٠٠ أنه كان يحتفظ بثلاث إجازات بخط الشيخ الشهيد محمَّد بن مكّي قدّس سرّه، وهذه الإجازات كتبها أصحابها للشيخ كمال الدين حماد الواسطي، وهي:

(١) إجازة السيد غياث الدين بن طاووس الحلّي. (٢) إجازة نجيب الدين يحيى بن سعيد الحلّي. (٣) إجازة نجم الدين جعفر الحلّي الشهير بابن نما. ثمّ إنّه ذكر: أنه ينقل المهمّ من مطالب الإجازات في إجازته المذكورة، وليس فيما نقله من فوائد إجازة ابن نما ذكر ولا أثر لحمزة أخ الشيخ الطوسي كما قيل.

والمظنون أنّ الأمر اشتبه على الناقل، فظنّ أنّ الشيخ الجليل الشهير بابن حمزة

الطوسي المشهدي صاحب «الوسيلة الى نيل الفضيلة» ـ الشهير بأبي جعفر الثاني أو أبي جعفر المتأخر ـ فظنّ أنّ جدّه حمزة كان أخاً للشيخ الطوسي، ولم يكن كذلك، إذ لو كان لصرّح به الشيخ منتجب الدين في ترجمته له حيث ذكره هكذا: الامام عمادالدين أبوجعفر محمّد بن علي بن حمزة الطوسي المشهدي... إلخ، ولم يشر الى شيء من ذلك على خلاف عادته فيمن يعرف له قرابة من المترجمين.

ولا يخفى خطأ ذلك من ناحية ثانية، فسيرة شيخ الطائفة معروفة لدى المؤرّخين والباحثين منذ يوم خروجه من طوس حتى يوم وفاته في النجف، ولم يغمض من ذلك شيء أبداً، ولم نعرف طوال هذا العمر أخاً للشيخ الطوسي ولم نسمع باسمه، وليت شعري أهاجر هذا الأخ مع أخيه الشيخ من طوس؟ أم لحقه بعد ذلك الى بغداد؟ وهل كان أكبر من اخيه أو أصغر؟ أو غير ذلك ممّا لاوجه لاحتمال صحته بكلّ وجه، ومع ذلك فالعالم هو الله.

تنبيهات

١٠ ـ قال العلامة الحلّي في «الخلاصة» عند ذكر شيخ الطائفة مالفظه: وكان يقول أولاً بالوعيد ثم رجع. وقال ذلك غيره من المترجمين للشيخ الطوسي رحمة الله عليه.

أقول: القول بالوعيد هو اختيار عدم جواز عفو الله عن الكبائر عقلاً من غير توبة كما عليه جماعة الوعيدية كأبي القاسم البلخي وغيره، وهو مخالف لإجماع الامامية فقد اتفقوا على القول بدخول المؤمن الصالح الى الجنّة وخلوده فيها، وأما الذي خلط العمل الصالح بغيره فقد أجمع الامامية على أنه لايجب تعذيبه بل قد يعفوالله عنه أو يشفع النبي فيه لقوله صلّى الله عليه وآله وسلّم: «ادّخرت شفاعتي لأهل الكبائر من أُمتي»، وقد يعاقبه الله لكن عقاباً غير دائم لأنه يستحقّ الثواب.

قال الشيخ الصدوق في كتابه «الاعتقادات» مالفظه: أنّ اعتقادنا في

الوعد والوعيد أنّ من واعده الله على عمل ثواباً فهو منجزه، ومن واعده على عمل عقاباً فهو بالخيار إن عذّبه فبعدله وإن عفا عنه فبفضله، وما ربك بظلام للعبيد. وقال الله تعالى «إنّ الله لايغفر أن يشرك به ويغفر مادون ذلك لمن يشاء» والله أعلم.

وروى الكليني في «الكافي» عن الامام محمَّد الباقر عليه السَّلام في تفسير قوله تعالى «عسى الله أن يتوب عليهم» أنه عليه السَّلام قال: أُولئك قوم مؤمنون يحدثون في ايمانهم من الذنوب التي يعيبها المؤمنون ويكرهونها.

وفي (تفسير العياشي) عن الباقر عليه السَّلام أيضاً قال: «عسى» من الله واجب وإنما نزلت في شيعتنا المذنبين. ونقله عنهما أيضاً الصافي في تفسيره ص١٩٨ من طبعة طهران سنة ١٣١١هـ.

الى غير ذلك ممّا ورد في هذا الباب في الكتاب والسنّة. أفترى أنّ شيخ الطائفة مع عظيم مكانته في العلوم الاسلامية يغفل عن هذا أو يضرب به عرض الجدار ويقول بالوعيد أولاً ثم يرجع، حاشا وكلاّ وإنّما نسب ذلك إليه أعداؤه وأدخله في ترجمته أبناء العامّة الذين ذهب معظمهم الى تلك الأقوال والآراء، ولم يكن للشيخ في ذلك رأي ولا قول.

ويدلّ على عدم صحة ذلك قول السبكي في «طبقات الشافعية الكبرى» في ترجمته للشيخ كما سيأتي أنه شافعي، فهل يحتمل ذلك في حقّ هذا الحبر الكبير الذي هو إمام الفرقة الاثنى عشرية بعد ائمتهم المعصومين عليهم السَّلام؟ وهذه كتبه الجليلة الدالّة على بلوغه أقصى درجات الاجتهاد، ومن هذا يظهر لنا أنّ العلاّمة الحلّي نقل ذلك فيه عن مثل هذا المؤلّف.

٠٢ ـ الإجماع في نظر شيخ الطائفة ليس على المعنى الحقيقي المصطلح عند المتأخرين عنه، بل الغالب أنه يتمسّك بالإجماع في قبال آراء العامّة للردّ عليهم بما هو حجة عندهم حتى في الأُصول، مثل مسألة الإمامة والخلافة، ولذا تراه قدّس الله نفسه يستدلّ بالإجماع في جملة من الفروع ثم يفتي هو في كتابه الآخر بما

يخالف ذلك الإجماع. وقد أحصى الشيخ السعيد زين الدين الشهيد تلك الاجماعات في رسالة مستقلة طبعت في آخر «الألفية» للشهيد الأول في سنة ١٣٠٨هـ، وقد ذكر في أولها: أنّ شيخ الطائفة ادعى الإجماع في جملة من المسائل مع أنه بعينه خالف حكم ماادعى الاجماع فيه، أفردناه للتنبيه على أن لايعتبر الفقيه بدعوى الإجماع... الخ. بدأ في بيان تلك المسائل بكتاب النكاح ثم الطلاق الى آخر كتاب الديات، ومن هذا يظهر أنه لم يظفر بمخالفته للاجماعات في كتب العبادات.

٥٣ ـ إنّ لشيخ الطائفة فتاوى نادرة لم يرتضها المتأخرون عنه لقوة أدلّة خلافها (منها) مسألة ما لايدركه الطرف من الدم. فقد قال: بأنه غير منجس. وقال الشيخ صاحب «الجواهر» فيه: الأحوط بل الأقوى تنجيسه وفاقاً للمشهور بين الأصحاب، ولم يحك عدم التنجيس إلّا عن الشيخ في «الاستبصار» و«المبسوط» - الى قوله: - ويظهر من صاحب «الذخيرة» موافقته ولا ريب خطاه... إلخ.

(ومنها) مسألة تصوير ذوات الأرواح وصنع المجسمات، فإنه وان لم ينقل عنه القول بالجواز في كتبه الفقهية لكنه صرّح به في «تفسير التبيان» ولعلّه عدل بعد ذلك عنه كما يأتي النقل عن كتابه «النهاية»، قال في «التبيان» الطبعة الأُولى ج١ ص٨٥ س١٢ في تفسير قوله تعالى «اتخذتم العجل من بعده وأنتم ظالمون» مالفظه: أي اتخذتموه إلهاً لأنّ بنفس فعلهم لصورة العجل لايكونون ظالمين لأن فعل ذلك ليس بمحظور وانما هو مكروه، وماروي عن النبي صلّى الله عليه وآله وسلّم أنه لعن المصوّرين معناه من شبّه الله بخلقه أو اعتقد فيه أنه صورة، فلذلك قدر الحذف في الآية كأنه قال اتخذتموه إلهاً، وذلك أنهم عبدوا العجل بعد موسى لمّا قال لهم السامري: هذا إلهكم... إلخ.

ثم إنّ أمين الاسلام الطبرسي صاحب «مجمع البيان» الذي حذا فيه

حذو شيخ الطائفة في «التبيان» كما أسلفناه:أورد كلام شيخ الطائفة في تفسير هذه الآية بعينه من دون نظر فيه أو تأمل، ولكن المتأخرين عن هذين الامامين لم يرتضوا ذلك وانما أفتوا بحرمة التصوير ولا سيا تصوير ذوات الأرواح، وتشدّدوا في خصوص المجسّمات.

قال الشيخ الكبير أُستاذ كافة المتأخرين العلّامة الشيخ المرتضى الأنصاري في «المكاسب المحرّمة» ص٢٠٣ من طبعة طهران مالفظه: المسألة الرابعة، تصوير صور ذوات الأرواح حرام اذا كانت الصورة مجسّمة بلاخلاف فتوىً ونصّاً، وكذا عدم التجسيم وفاقاً لظاهر «النهاية» وصريح «السرائر»... إلخ.

ومن هذا القول احتملنا عدول الشيخ عن رأيه السابق في تفسيره، وأما الشيخ الطبرسي فلم يصلنا كتابه في الفقه حتى نعرف فتواه بالجواز جزماً(١).

٠٤ ـ حكي عن صاحب «الرياض» أنّ المؤرخ المسعودي صاحب «مروج الذهب» جدّ الشيخ الطوسي من طرف أُمّه، وهذا مستبعد أيضاً، وعلى فرض وجود علاقة فليست بهذا القرب، يعني ليس جدّه بلاواسطة، فلعلّ أُمّه من بناته فقد طاف المسعودي فارس وكرمان سنة ٣٠٩هـ فلعلّه تزوج في ايران وأعقب بها، أما وفاته فهي بمصر عام ٣٤٦هـ ولزيادة الاطلاع على أحواله راجع «فوات الوفيات» لابن شاكر ج٢ ص٥٧ طبع عام ١٢٨٣هـ و«الفهرست» لابن النديم ص٢١٩ طبع مصر و«تاريخ آداب اللغة العربية» لجرجي زيدان ج٢ ص٣١٣، وغير ذلك.

* * *

(١) كتب لنا قبل مدة الدكتور بشر فارس عضو المجمع العلمي اللغوي في القاهرة يسألنا عن رأى علماء الشيعة في تصوير ذوات الأرواح فلم نزد على ماذكرناه.

مصادر ترجمته:

لقد بلغ شيخ الطائفة رحمة الله عليه في عالم الشهرة درجة قصوى، ومكانة لم يحط بها إلّا آحاد من العظماء والمؤسسين، ولذا فلا يكاد يخلو من ذكره كتاب في الرجال أو مشيخة في الحديث أو إجازة في الرواية أو سلسلة من السلاسل المنتهية الى أهل بيت العصمة عليهم السَّلام، ولذلك فإنّ مصادر ترجمته في غاية الكثرة، وليس بإمكاننا استقصاءها بأجمعها في هذه العجالة، وإنما نذكر من ذلك ماهو في متناول يدنا حال كتابة هذه الترجمة، وإننا لنعتقد بأنّ هناك أضعافه وأنّ ما لايخطر ببالنا ولايحضرنا أكثر وأكثر، لكن لايسقط الميسور بالمعسور، وما لايدرك كلّه لايترك كلّه، وإليك الموجود:

٠١ ـ إتقان المقال في أحوال الرجال: للشيخ محمَّد طه نجف، ص١٢١، طبع النجف سنة ١٣٤٠هـ.

٠٢ ـ إجازة الشيخ عبدالله السماهيجي: من مخطوطات مكتبتنا، الورقة ٢٠أ. وهي بخطنا في كتابنا الكبير «إجازات الرواية والوراثة في القرون الأخيرة الثلاثة». وعن هذه الإجازة نقل صاحب «اللؤلؤة» معبّراً عنها بإجازة بعض مشايخنا المعاصرين.

٠٣ ـ إزاحة الحلك الدامس بالشموس المضيئة في القرن الخامس: للعبد الفاني أغابزرگ الطهراني غفرالله له ولوالديه، مخطوط ص٧٢ وهو الجزء العاشر من موسوعتنا الثانية «طبقات أعلام الشيعة»، وهو الذي استللنا منه هذه الترجمة وزدنا عليها جملة من الفوائد:

٠٤ ـ الأعلام: لخير الدين الزركلي: ج٣ ص٢٨٤، طبع مصر سنة ١٣٤٧هـ، وقد سها فيه بقوله: وتوفي بالكوفة. وبقوله: المبسوط في الفقه ٨١ جزءً. ولعلّ مراده مايحويه من الكتب الفقهية، ومع ذلك فلا يصحّ إذ هي نحو سبعين كتاباً.

٠٥ ـ أعيان الشيعة: للسيد محسن الأمين ج١ ص١ و ١٢ و ٢٨٢ و ٣٠٣ و ٣٠٤ وغيرها، طبع دمشق سنة ١٣٥٣هـ.

٠٦ ـ بحار الأنوار: الجامعة لدرر أخبار الائمة الأطهار، للشيخ محمّد باقر المجلسي: ذكر فيه شيخ الطائفة في مواضع عديدة، ولا سيا في مجلّد الإجازات الذي هو آخر أجزائه.

٠٧ ـ البداية والنهاية: لابن كثير، ج١٢ ص٩٧، طبع مصر سنة ١٣٥١هـ.

٠٨ ـ تاريخ آداب اللغة العربية: لجرجي زيدان ج٣ ص١٠٢، طبع مصر سنة ١٩١١م. وقد سها بقوله: المتوفى سنة ٤٥٩.

٠٩ ـ تاريخ مصر: لبعض الأشعرية، ينقل عنه صاحب «الروضات» في ترجمته للشيخ.

١٠ ـ تأسيس الشيعة لعلوم الاسلام: للسيد حسن الصدر، ص٣١٣ و ٣٣٩، طبع بغداد سنة ١٣٧٠هـ.

١١ ـ تحفة الأحباب في نوادر آثار الأصحاب: للشيخ عباس القمّي، ص ٣٢٣ ـ ٣٢٥، طبع طهران سنة ١٣٦٩هـ.

١٢ ـ تحية الزائر وبلغة المجاور: للشيخ الميرزا حسين النوري، ص٧٨، طبع طهران سنة ١٣٢٧هـ.

١٣ ـ تلخيص الأقوال في تحقيق أحوال الرجال: للسيد الميرزا محمّد بن علي الحسيني الاسترابادي، مؤلف ثلاثة كتب في الرجال (١) الكبير (٢) الوسيط وهو هذا (٣) الصغير. وهذا الكتاب من مخطوطات مكتبتنا، والترجمة في الورقة ١٤١أ.

١٤ ـ تنقيح المقال في علم الرجال [1]: للشيخ عبدالله المامقاني، ج٣ ص١٠٤،

(١) ذكره الاستاذ البحاثة يوسف أسعد داغر في مآخذ كتابه «مصادر الدراسة الأدبية» ج١ ص١٢ وسمّاه «منتهى المقال». وخصّ رأي مؤلفه بأن الثقات ممن ذكره (١٣٢٨) والحسان (١٤٤٥) ←

طبع النجف سنة ١٣٥٢هـ.

١٥ ـ توضيح المقال في علم الرجال: للمولى علي الكني، ص٦٢، طبع طهران سنة ١٣٠٢هـ.

١٦ ـ جامع الرواة: للمولى محمّد بن علي الأردبيلي، ج٢ ص٩٥، طبع طهران سنة ١٣٧٤هـ.

١٧ ـ الخلاصة المنظومة: للشيخ عبدالرحيم الاصفهاني، ص٨٤، طبع طهران سنة ١٣٤٣هـ.

١٨ ـ خلاصة الأقوال في معرفة الرجال: للعلّامة الحلّي، ج١ ص٧٢، طبع طهران سنة ١٣١٠هـ.

١٩ ـ الذريعة الى تصانيف الشيعة: للفاني أغابزرگ الطهراني عفاالله عنه، (ج١) ص٧٣ و ٣٦٥ و ٣٦٦ و (ج٢) ص١٤ ـ ١٦ و ٢٦٩ و ٢٧٠ و ٣٠٩ ـ ٣١١ و ٣١٣ و ٣١٤ و ٤٨٦ و (ج٣) ص٣٢٨ ـ ٣٣١ و (ج٤) ص٢٦٦ و ٢٦٧ و ٤٢٣ و ٤٣٣ و ٥٠٤ ـ ٥٠٧ و (ج٥) ص١٤٥ و (ج٧) ص٢٣٦ و (ج١٠) ص١٢٠، طبع النجف وطهران.

٢٠ ـ راهنماي دانشمندان: للسيد علي أكبر البرقعي، ج٢ ص١١٨ ـ ١٢٠، طبع طهران بدون تاريخ لكن الجزء الأول طبع سنة ١٣٦٨هـ.

٢١ ـ الرجال: لأبي العباس احمد بن علي النجاشي ص٢٨٧ و ٢٨٨، طبع بمبي سنة ١٣١٧هـ، وهو معاصر للشيخ وأول من ترجم له بعد ترجمته لنفسه في كتابه «الفهرست».

٢٢ ـ الرجال: لابن داود، من مخطوطات مكتبتنا، تاريخ كتابته سنة ٩٩٢، ص٥١.

والموثقون (٦٤١) والباقي أي ١٣٢٦٨ مابين ضعيف ومجهول ومهمل.

أقول: راجع ما ذكرناه في «الذريعة» ج٤ ص٤٦٦ ـ ٤٦٧ لتعرف رأي الشيخ المامقاني ومراده بالمجهول.

٢٣ ـ الرواشح السماوية في شرح الأحاديث الامامية: للمير السيد محمّد باقر الداماد، ص٨٨، طبع طهران سنة ١٣١١هـ.
٢٤ ـ روضات الجنّات في أحوال العلماء والسادات: للسيد محمّد باقر الخوانساري، ص٥٨٠ ـ ٥٩١، طبع طهران سنة ١٣٠٦هـ.
٢٥ ـ الروضة البهية في الطرق الشفيعية: للسيد شفيع الجابلاقي، ص١٨٢ ـ ١٩٠، طبع طهران سنة ١٢٨٠هـ.
٢٦ ـ ريحانة الأدب في المشهورين بالكنية واللقب: للشيخ الميرزا محمّد علي المدرس التبريزي، ج٢ ص٣٩٩ ـ ٤٠١، طبع طهران سنة ١٣٦٧هـ.
٢٧ ـ رياض العلماء وحياض الفضلاء: للمولى عبدالله الأفندي، من مخطوطات مكتبتنا، ولكن ليس في نسختنا شيء من حرف الميم.
٢٨ ـ سفينة بحار الأنوار ومدينة الحكم والآثار: للشيخ عباس القمّي، ج٢ ص٩٧، طبع النجف سنة ١٣٥٥هـ.
٢٩ ـ سماء المقال في تحقيق علم الرجال: للشيخ الميرزا أبي الهدى الكلباسي، ج١ ص٣٢ ـ ٥٥، طبع قم سنة ١٣٧٢هـ.
٣٠ ـ سير العلم في النجف: للسيد محمّد حسن آل الطالقاني، مخطوط، عقد فيه فصلاً لترجمة شيخ الطائفة وولده الشيخ أبي علي الحسن وحفيده الشيخ أبي نصر محمّد بن الحسن بن محمّد، واستقصى تلامذتهم وبعض أحوالهم، ص١ ـ ١٤.
٣١ ـ شعب المقال في أحوال الرجال: للميرزا أبي القاسم النراقي، ص٩٤، طبع يزد سنة ١٣٦٧هـ.
٣٢ ـ الشيعة وفنون الاسلام: للسيد حسن الصدر، ص٣٣ و ٥٧، طبع صيدا سنة ١٣٣١هـ.
٣٣ ـ طبقات الشافعية الكبرى: للسبكي، ج٣ ص٥١، طبع المطبعة الحسينية سنة ١٣٢٤هـ، وقد اشتبه هناك فنمى شيخ الطائفة الى مذهب الشافعي، وتبعه

كذلك في «كشف الظنون» ج١ ص٣١١، وهذه كتبه الاستدلالية وآراؤه المستنبطة تدلّ على أنه من أكبر مجتهدي المسلمين فكيف يظنّ أنه مقلّد.

٣٤ ـ عنوان الشرف في وشي النجف. للشيخ محمّد السماوي، ص٨٨، طبع النجف سنة ١٣٦٠هـ، وفيه تاريخ لوفاة الشيخ فاتنا ذكره في محلّه ونذكره هنا. وفيه فائدة وهي أنّ قبر ولده الشيخ أبي علي معه كما احتملناه، قال:

كشيخنا الطوسي من أصاتا ... نعيه أرخه حي ماتا

مرقده بداره مع نجله ... وداره معروفة كفضله

٣٥ ـ عيون الرجال: للسيد حسن الصدر، ص ٧٤، طبع لكنهو سنة ١٣٣١هـ.

٣٦ ـ الفوائد الرجالية: للسيد مهدي بحر العلوم، مخطوط في مكتبة حسينية التستريّة في النجف ومكتبة السيد جعفر آل بحرالعلوم وغيرها. ولا نتخطر صفحة الترجمة.

٣٧ ـ الفوائد الرضوية في أحوال علماء المذاهب الجعفرية: للشيخ عباس القمّي، ج٢ ص٤٧٠ ـ ٤٧٣، طبع طهران سنة ١٣٦٧هـ.

٣٨ ـ الفهرست: لشيخ الطائفة نفسه، ترجم لنفسه في حرف الميم ص١٥٩ ـ ١٦١، طبع النجف سنة ١٣٥٦هـ.

٣٩ ـ فهرست كتابخانه آستان قدس رضوي: في مواضع كثيرة عند ذكر أكثر تصانيفه منها، ج٤ ص١٩ و ٥٥ و ٢٥٣ ولولا ضعف الحال لاستقصيناها، طبع خراسان سنة ١٣٦٩هـ.

٤٠ ـ فهرست كتابخانه عالي مدرسة سپهسالار: لابن يوسف الشيرازي، ص٦٦ ـ ٦٨، طبع طهران سنة ١٣٦٥هـ.

٤١ ـ فهرست كتابخانه مجلس: لابن يوسف الشيرازي ايضاً، ج٣ ص٦٩، طبع طهران سنة ١٣٠٨هـ.

٤٢ ـ فهرست كتابخانه اهدائى آقاي سيد محمّد مشكاة: لنجلنا الأكبر الميرزا علي نقي المنزوي، ج١ص٢٠١ـ٢٠٤ وج٢ص٦٣٧ـ٦٤٠، طبع طهران سنة ١٣٧١هـ.

٤٣ ـ قصص العلماء: للميرزا محمَّد التنكابني، ص٣١٢، طبع طهران سنة ١٣٠٤هـ.
٤٤ ـ الكامل في التاريخ: لابن الأثير، ج١٠ ص٢٤، طبع مصر سنة ١٣٠١هـ.
٤٥ ـ كشف الحجب والأستار عن أسماء الكتب والأسفار: للسيد اعجاز حسين الكنتوري، طبع بكلكته سنة ١٣٢٠هـ، وقد ذكر فيه مؤلفات شيخ الطائفة كلاً في محلّه، ولا تحضرنا النسخة لتعيين الصفحات.
٤٦ ـ كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: لكاتب چلبي، ج١ ص٣١١ و ٣١٢، طبع اسلامبول سنة ١٣١٠هـ، وقد خلط في حديثه بين الشيخ الطوسي والشيخ الطبرسي كما أشرنا إليه في ص ق من هذه المقدّمة
٤٧ ـ الكنى والألقاب: للشيخ عباس القمّي، ج٢ ص٣٥٧، طبع صيدا سنة ١٣٥٨هـ.
٤٨ ـ لسان الميزان: لابن حجر العسقلاني، ج٥ ص١٣٥، طبع حيدرآباد الدكن سنة ١٣٣١هـ.
٤٩ ـ لؤلؤة البحرين في الاجازة لقرّتي العين: للشيخ يوسف الدرازي البحراني، ص٢٤٥ ـ ٢٥٢، طبع بمبي بدون تاريخ.
٥٠ ـ مجالس المؤمنين: للقاضي الشهيد نورالله المرعشي، ص٢٠٠ و ٢٠١ طبع تبريز.
٥١ ـ مجمع الرجال: للمولى عناية الله القهبائي، مخطوط، الورقة ٢٣٠ نسخة الأصل بخط المؤلف سنة ١٠١٦هـ. في مكتبتنا.
٥٢ ـ مختلف الرجال: للسيد حسن الصدر، مخطوط في مكتبته في الكاظمية، ترجم للشيخ الطوسي في التنبيه العاشر من المقدّمة.
٥٣ ـ مستدرك الوسائل ومستنبط المسائل: للشيخ الميرزا حسين النوري، ج٣ ص٥٠٥ ـ ٥٠٩، طبع طهران سنة ١٣٢١هـ.
٥٤ ـ المستطرفات في الألقاب والكنى والنسب: للسيد حسين البروجردي،

ص٢٠٤ و ٢١٠، طبع طهران سنة ١٣١٣هـ.
٥٥ ـ المشيخة أو الاسناد المصفى الى آل بيت المصطفى: تأليف الفاني أغابزرگ الطهراني، ص٧١ ـ ٧٣، طبع النجف سنة ١٣٥٦هـ.
٥٦ ـ مصادر الدراسة الأدبية: ليوسف أسعد داغر، ج١ ص١٢ طبع صيدا سنة ١٩٥٠م.
٥٧ ـ مصفى المقال في مصنفي علم الرجال: للفاني أغابزرگ الطهراني غفر له ولأبويه، مخطوط، الورقة ٦٥ ب.
٥٨ ـ معالم العلماء: لابن شهراشوب ص١٠٢ و ١٠٣، طبع طهران سنة ١٣٥٣هـ.
٥٩ ـ معجم المطبوعات العربية والمعربة: ليوسف اليان سركيس، عمود ١٢٤٨، طبع مصر سنة ١٣٤٦هـ ١٩٢٨م.
٦٠ ـ مقابس الأنوار ونفائس الأسرار في أحكام النبي المختار وآله الأطهار: للشيخ أسد الله الدزفولي، ص٤ ـ ٦، طبع طهران سنة ١٣٢٢هـ.
٦١ ـ مقدمة الاستبصار: بقلم الشيخ محمّد علي الاوردبادي، طبع النجف سنة ١٣٧٥هـ.
٦٢ ـ مقدمة التبيان: بقلم بعض الفضلاء، طبع سنة ١٣٦٠هـ.
٦٣ ـ مقدمة الخلاف: بقلم السيد أغاحسين البروجردي، والشيخ ريحان الله النخعي الگلپايگاني، والشيخ عبدالحسين الفقيهي، والشيخ مهدي التبريزي، طبع طهران سنة ١٣٧٠هـ.
٦٤ ـ مقدمة الفهرست: بقلم السيد محمّد صادق آل بحرالعلوم، طبع النجف سنة ١٣٥٦هـ.
٦٥ ـ مقدمة ترجمة النهاية: بقلم السيد محمّد باقر السبزواري، طبع طهران سنة ١٣٧٣هـ.

ذكرنا في «الذريعة» ج٤ ص ١٤٣ و ١٤٤: إننا وقفنا على ترجمة فارسية للنهاية في مكتبة السيد نصرالله الأخوي، وقلنا: إنها نسخة عتيقة لبعض

الأصحاب المقاربين لعصر الشيخ، وأشرنا الى ذلك أيضاً في ص٣٥ من هذه المقدّمة عند ذكر النهاية، وقد طبعت هذه الترجمة منذ ثلاث سنوات، وأهدت إلينا جامعة طهران نسخة منها لكن غفلنا عن ذكرها في محلّها، وقد نشرت عن غير نسخة التقوي بل عن نسخة مكتبة الحاج حسين ملك التجار، وقدّم لها في ترجمة حياة الشيخ مقدّمة ضافية.

٦٦ ـ المنتظم في تاريخ الملوك والأمم: لابن الجوزي، ج٨ ص١٧٣ و ١٧٩، طبع حيدرآباد ١٣٥٧هـ.

٦٧ ـ منتهى المقال في أحوال الرجال: للشيخ أبي علي الحائري، ص٢٧٠، طبع طهران سنة ١٣٠٢هـ.

٦٨ ـ منهج المقال في تحقيق أحوال الرجال: للسيد الميرزا محمّد الاسترابادي، ص٢٩٢ و ٣٠٢، طبع طهران سنة ١٣٠٤هـ.

٦٩ ـ موجز المقال في مقاصد علم الدراية والرجال: للشيخ عبدالرحيم الاصفهاني حفيد صاحب «الفصول» ص٢ طبع طهران سنة ١٣٤٣هـ.

٧٠ ـ نخبة المقال في علم الرجال: للسيد حسين البروجردي، ص٨٨، طبع طهران سنة ١٣١٣هـ.

٧١ ـ نقد الرجال: للسيد مصطفى التفريشي ،لاتحضرنا نسخته لنعيّن الصفحة منه، وقد طبع في طهران عام ١٣١٨هـ.

٧٢ ـ نقض الفضائح: للشيخ عبدالجليل القزويني الرازي، ص١٨٠، طبع طهران سنة ١٣٧١هـ.

٧٣ ـ نهاية الدراية: للسيد حسن الصدر، ص ٢٣٨ ـ ٢٤٩، طبع لكنهو سنة ١٣٢٣هـ.

٧٤ ـ هدية الأحباب في ذكر المعروفين بالكنى والألقاب: ص١٦٨، طبع النجف ١٣٤٩هـ.

٧٥ ـ الوجيزة: للشيخ محمّد باقر المجلسي صاحب «البحار»، ص ١٦٣، طبع

طهران سنة ١٣١٢هـ.

٧٦ ـ الوجيزة: للشيخ بهاءالدين محمَّد العاملي، ص ١٨٤، طبع طهران سنة ١٣١١هـ.

٧٧ ـ وسائل الشيعة الى تحصيل مسائل الشريعة: للشيخ محمَّد الحرّ العاملي، ج٣.

٧٨ ـ وصول الأخيار الى أُصول الأخبار: للشيخ حسين العاملي والد الشيخ البهائي ص٧١ طبع طهران سنة ١٣٠٦هـ.

هذا ما أمكننا القيام به خدمة لشيخ الطائفة أجزل الله أجره، وكان ذلك من أحلى أمانينا وأعذبها، حيث كنّا نفكّر في ذلك منذ زمن بعيد، فقد كنّا عقدنا النية على إصدار كتابين ندرس في الأول حياة كلّ من المحمَّدين الثلاثة المتقدّمة[١] محمَّد ابن يعقوب الكليني صاحب «الكافي» (٢) الشيخ الصدوق محمَّد بن علي القمّي صاحب «من لايحضره الفقيه» (٣) شيخ الطائفة محمَّد بن الحسن الطوسي رحمهم الله. وفي الثاني المحمَّدين الثلاثة المتأخّرين [١] محمَّد بن مرتضى الشهير بالفيض صاحب «الوافي» [٢] محمَّد بن الحسن الحرّ العاملي صاحب «الوسائل» [٣] محمَّد باقر بن محمَّد تقي المجلسي صاحب «البحار» [٥] أداء لحقهم واعترافاً بفضلهم، غير أنّ تراكم الأشغال وكثرة العوارض حالا بيننا وبين هذه الأُمنية...

وكتبه بأنامله المرتعشة في داره في النجف الأشرف ليلة الجمعة الحادي والعشرين من رجب سنة ست وسبعين وثلاثمائة وألف.

الفاني

آغا بزرگ الطهراني

عفاالله عنه

(*) هؤلاء الستة من أقطاب هذه الطائفة وعمدها وأركانها وحفظة آثارها ومآثرها ولهم على الشيعة الامامية فضل لاينكر ومنّة عظيمة وعلى كتبهم حتى يوم الناس هذا مدار العمل، وتسمّى مؤلفات المتقدمين بالكتب الأربعة، ومؤلفات المتأخرين بالجوامع المتأخرة.

حياة
المحقّق الحلّي

بقلم
الشيخ محمّد مهدي الآصفي

ولد الإمام نجم الدين جعفر بن الحسن بن أبي زكريا يحيى بن الحسن بن سعيد الهذلي الحلّي المعروف بـ«المحقق الحلّي» و«المحقق الأول» سنة ٦٠٢، وتوفي سنة ٦٧٦ من الهجرة.

وولد ونشأ في مدينة الحلّة على مقربة من بغداد «دارالسلام» عاصمة الدولة العباسية. وهذه الفترة هي بالذات فترة ضعف وانهيار وسقوط الخلافة العباسية واحتلال المغول للعراق ولأجزاء واسعة من العالم الاسلامي. وقد عاش المحقق الحلّي هذه الفترة الصعبة من تاريخ الإسلام، وكان على مقربة من أحداث الكارثة الكبرى التي حلّت بالإسلام والمسلمين على يد التتار الذين أسقطوا الخلافة العباسية وما استتبع هذه الكارثة من الكوارث والمحن، وكان هو وجمع من علماء الشيعة في مدينة الحلّة يتابعون أحداث سقوط بغداد ويعملون من موقع المسؤولية على درء مايمكن درؤه من خطر هذا الهجوم الكاسح عن العراق والحواضر الإسلامية في هذا البلد الاسلامي العريق، وإنقاذ مايمكن إنقاذه من التراث والعلم ومن مراكز العلم ومن الكتب والمكتبات الضخمة ومن شيوخ العلم والدين بعد أن احتلّ الهجوم المغولي الساحق قلب العالم الإسلامي في غياب من أيّ استعداد للمواجهة من قبل الخليفة العباسي وجهازه، وقد أثمرت هذه الجهود في درء بعض الخطر عن العراق ومراكز العلم والدين في العراق، وانتقل العلم من بغداد الى الحلّة، حيث كان

المحقق الحلّي ـ رحمه الله ـ يتزعم فيها الحركة الفقهية والعلمية في هذه الفترة، وقد نهضت حاضرة الحلّة بدور كبير في هذه الفترة في حفظ العلم والتراث الإسلامي وإعادة الثقة الى نفوس المسلمين بعد أن حلّ ماحلّ من الخراب والتدمير ببغداد خاصة وبالعراق وبالعالم الإسلامي عامة أثر زحف التتار على بغداد والعالم الإسلامي.

ولكي نعرف موقع المحقق الحلّي ـ رحمه الله ـ في هذه الحركة، وموقع الحلّة والعلماء الذين عاصروا هذا الهجوم في حاضرة الحلّة، والهموم والمسؤوليات التي تحمّلوها، والأعمال الكبيرة التي قاموا بها لابدّ لنا من أن نستعرض أولاً ظروف سقوط الخلافة وسقوط مدينة بغداد عاصمة الخلافة، ثم بعد ذلك نستعرض الأعمال التي قام بها علماء الشيعة وزعماؤهم في العراق في درء ماأمكن درؤه من الخطر عن العراق وعن مراكز العلم والدين في هذا البلد، وإنقاذ مايمكن إنقاذه من هذا الهجوم التتري الكاسح، والدور الذي نهضت به الحلّة في هذه النهضة العلمية لإعادة بناء مراكز العلم والثقافة في العراق.

إذن نبدأ هذه المقدمة عن دراسة لعصر المحقق ـ رحمه الله ـ ليتسنىٰ لنا بعد ذلك أن ندخل عن معرفة وتفهم آفاق حياة المحقق الحلي المباركة.

عصره

(أولاً) سقوط بغداد:

في سنة ٦٥٦ هـ سقطت بغداد حاضرة العالم الإسلامي بيد التتار بقيادة «هولاكو». وكان سقوط بغداد واحدة من أعظم النكبات التي حلّت بالعالم الإسلامي منذ ظهور الإسلام الى اليوم الحاضر وكان التخريب الحضاري والثقافي والاقتصادي والسكاني الذي حلّ بعاصمة العباسيين في هذا الهجوم بمقاييس ذلك التأريخ من أوسع ما حلّ بالحواضر البشرية، وقد قدّر عدد القتلى في هذه المجزرة الرهيبة كما يقول اليافعي بألف ألف وثمانمائة وكسر[١] وإذا كان في هذا التقدير ثمة شيء من المبالغة فما لاريب فيه أن الخسائر البشرية كبيرة جداً وفادحة بمقاييس الخسائر الحربية في ذلك التاريخ. وقد استمرّ القتل والنهب سبعة أيام «ثم رفعوا السيف وبطلوا السبي»[٢] وقيل: إن القتل والنهب والسبي استمرّ نيفاً وثلاثين يوماً[٣] وقيل: اربعين يوماً.

يقول الدكتورحسن ابراهيم حسن:وقداعمل جندالمغول السيف في رقاب اهل بغدادأربعين يوماًسلبوافيهاأموالهم وأهلكواكثيرين من رجال العلم وقتلوائمة المساجدوحملة القرآن وتعطلت المساجد والمدارس والربط، وأصبحت المدينة قاعاً صفصفاً، ليس

---

(١) مرآة الجنان لليافعي: ١٣٧/٤.

(٢) تاريخ مختصر الدول لابن العُبري (المتوفى سنة ٦٨٥هـ): ص٢٧٢ (سلسلة منابع الثقافة الاسلامية).

(٣) مرآة الجنان لليافعي: ١٣٧/٤.

فيها إلّا فئة قليلة مشرّدة الأذهان. وكان القتلى في الطرقات كأنها التلال، ولمّا نودي بالأمان خرج من تحت الأرض من اختفوا في المطامير والمقابر ومن لجأ الى الآبار والحشائش كأنهم الموتى قد نبشت قبورهم، وقد أنكر بعضهم البعض فلم يعرف الأب ابنه ولا الأخ أخاه، ثم انتشر الوباء فحصدهم بمنجله حصداً ذريعاً وفسد الهواء وعمّ الوباء[١].

وأمّا ماحلّ بخزائن العلم من المكاتب والمدارس في بغداد فحدّث ولا حرج، فقد كانت بغداد مركزاً من أعظم مراكز الاشعاع الفكري في العالم كله في ذلك التاريخ من دون مبالغة، وقد أحرق التتار كلما وجدوا في بغداد من علم ومن مراكز للعلم، كما قتلوا كل من عثروا عليه من العلماء أو كل من كان في بغداد من العلماء، وليس بإمكان أحد أن يقدّر ضخامة الخسارة التي لحقت بالفكر والثقافة الاسلامية والبشرية في هذه النكبة.

يقول قطب الدين الحنفي: تراكمت الكتب التي ألقاها التتار في نهر دجلة حتى صارت معبراً يعبر عليه الناس والدواب واسودّت مياه دجلة بما القي فيها من الكتب[٢].

ولتقرأ لتقي الدين بن أبي اليسر هذه النفثة من شعره في بغداد:

لسائل الدمع عن بغداد أخبار ... فما وقوفك والأحباب قد ساروا
يا زائرين الى الزوراء لا تفدوا ... فما بذاك الحمى والدار ديّار
تاج الخلافة والربع الذي شرفت ... به العالم قد عفاه اقفار
أضحى لعصف البلى في ربعه أثر ... وللدموع على الآثار آثار
يا نار قلبي نار الحرب وغىٰ ... شبّت عليه و وافى الربع اعصار

(١) تاريخ الاسلام للدكتور حسن ابراهيم: ٤/١٦٠ - ١٦١ عن الحوادث الجامعة في أعيان المائة السابعة ص٣٣٠ و٣٣١.

(٢) تاريخ التمدن الاسلامي للدكتور گوستاف لوبون ترجمة السيدهاشم الحسن (ترجمة فارسية ١٣٥٨): ص٢١٤.

علا الصليب على أعلى منابرها — وقام بالامر من يحويه زنار
وكم حريم سبته الترك غاصبة — وكان من دون ذاك الستر أستار
وكم بدور على البدرية انخسفت — ولم يعد لبدور منه أبدار
وكم ذخائر أضحت وهي شائعة — من النهّاب وقد حازته كفار
وكم حدود أقيمت من سيوفهم — على الرقاب وحطت فيه أوزار
ناديت والسبي مهتوك تجرّهم — الى السفاح من الأعداء دعار(١)

ولسنا نستطيع أن نقدّر الخسارة التي لحقت بالإسلام وبالبشرية في هذه النكبة التي حلّت بمدينة السلام، كما نجزم أن الخسارة الواسعة التي حلّت بعاصمة العباسيين في القرن السابع الهجري لم تعوّض بالمعنى الدقيق للكلمة الى اليوم الحاضر، ولو لم تتعرض بغداد لهذه النكبة لكان تاريخ المسلمين غير هذا التاريخ، وكان للاسلام والمسلمين شأن آخر على وجه الأرض غير هذا الشأن.

مؤيد الدين بن العلقمي:

أما كيف حدث هذا الحريق الهائل في مركز العالم الإسلامي وكيف تمزّقت هذه الدولة الكبرى وتقطعت أوصالاً على يد المغول فهو فصل آخر من فصول مأساة المسلمين في التاريخ. أما الذين لايريدون أن يجهدوا أنفسهم من المؤرخين في أسباب هذه النكبة الكبرى التي أحلّت بالمسلمين ولا يريدون أن يدخلوا الى عمق هذا الجرح النازف في تاريخ الاسلام... فالجواب عندهم جاهز لايحوجهم الى تفكير... فقد تعوّد هؤلاء أن يلتمسوا لكل نكبة تحلّ بالمسلمين سبباً في شيعة أهل البيت، ولا يطول هذه المرّة وقوفهم عند هذه القضية. فهذا مؤيدالدين بن العلقمي الذي استوزره المستعصم العباسي آخر خلفاء بني العباس معروف بالتشيّع فلِم لايكون هو الذي يتحمّل إثم هذه النكبة؟ ثم لا تسأل عن الدليل، فإن المؤلفين

(١) تاريخ الخلفاء للسيوطي: ص٤٣٤ و٤٣٥ (دارالفكر).

يتناقلون إسناد هذه الجريمة الى ابن العلقمي جيلاً من بعد جيل دون أن يذكروا لذلك دليلاً معقولاً. ثم أغرب من ذلك كلّه أن لايذكروا ابن العلقمي إلا بصفته المتميزة (شيعيّ رافضي).

ومن العجب أن التاريخ يحفل بذكر الخيانة والاجرام في صفوف السنّة والشيعة، والتاريخ يذكر ذلك كله أو بعضه، فإذا كانت الخيانة والجريمة من السنّة اقتصروا على ذكر اسمه وهويته الشخصية، وإذا كانت الخيانة أو الجريمة من الشيعة لم يسندوها اليه بصفته الشخصية وإنما يصرّون إلى جانب ذلك على ذكر انتمائه المذهبي.

ومن مآسي التاريخ أن المؤرخين يتناسون كلما مرّوا بهذه النكبة التي حلّت بالمسلمين الأسباب الحقيقية والعميقة لهذه المأساة ويشغلهم أمر إلصاق هذه التهمة بابن العلقمي والشيعة عن الأسباب الحقيقيه التي أنهكت خلافة آل عباس ونخرت في عرشهم وسلطانهم وأضعفتهم واستقدمت اليهم التتار من أقصى الشرق ليغزوهم في عقر دورهم.

وأما ابن العلقمي فقد كان من أكثر الناس حرصاً على كفّ شرّ التتار وعدوانهم عن بغداد عاصمة الخلافة العثمانية.

يقول ابن العُبري المتوفى سنة ٦٨٥ وهو ممن عاش وعاصر هذه النكبة في كتابه «تاريخ مختصر الدول»: لمّا فتح هولاكو تلك القلاع ـ قلاع الاسماعيلية ـ أرسل رسولاً الى الخليفة وعاتبه على إهماله تسيير النجدة، فشاوروا الوزير ـ ابن العلقمي ـ فيما يجب أن يفعلوه، فقال: لاوجه غير إرضاء هذا الملك الجبّار ببذل الأموال والهدايا والتحف له ولخواصه، وعند ماأخذوا في تجهيز مايسيرونه قال الدويدار الصغير وأصحابه: إن الوزير إنما يدبّر شأن نفسه مع التتار وهو يروم تسليمنا إليهم فلا تمكنه من ذلك، فبطل الخليفه بهذا السبب تنفيذ الهدايا الكثيرة واقتصر على شيء نزر لاقدر له، فغضب هولاكو وقال: لابدّ من مجيئه هو بنفسه أو يسيّر أحد ثلاثة نفر: إما الوزير، وإما الدويدار، وإما سليمان شاه، فقدم الخليفه اليهم بالمضي فلم

يركنوا... فسيّر غيرهم فلم يجديا عنه [(١)].

ويقول صاحب كتاب «جامع التواريخ»: إن الخليفة عندما استشاره وزيره ابن العلقمي قال له: ينبغي أن تدفعه ببذل المال لأن الخزائن والدفائن مجمع لوقاية عزة العرض وسلامة النفس، فيجب إعداد ألف حمل من النفائس وألفاً من نجائب الابل وألفاً من الجياد العربية المجهزة بالآلات والمعدات، وينبغي إرسال التحف والهدايا في صحبة الرسل مع تقديم الاعتذار الى هولاكو وجعل الخطبة والسكة باسمه، ومال الخليفة الى قبول هذا الرأي ولكن مجاهد الدين أيبك وكان يلقب بالدويدار الصغير الذي كان يضمر العداوة والبغضاء للوزير ابن العلقمي استمال بعض الامراء وبعثوا الى الخليفة برسالة يقولون فيها: إن الوزير إنما رأى هذا الرأي مدفوعاً في ذلك بمصلحته الخاصة[(٢)].

الاسباب الحقيقية لسقوط دولة الخلافة العبّاسية:

ومهما يكن من أمر فإن الأسباب الحقيقية لسقوط الخلافة العبّاسية أعمق من كل ذلك، وحتى لايكمن في المستعصم العباسي آخر الخلفاء العباسيين بقدر مايكمن في الخلفاء الذين عاشوا فترة إزدهار هذه الدولة وانتعاشها السياسي والاقتصادي والعسكري ولست أعتقدان مسؤولية المستعصم العباسي وهو آخر خلفاء بني العبّاس وأضعفهم تزيد على مسؤولية هارون الرشيد الذي عاش فترة إزدهار الخلافة العباسية ويعد من اقوى خلفاء بني العباس ولسنا هنا بصدد البحث عن عوامل سقوط الخلافة العباسية، إلّا أننا نشير إشارة سريعة الى هذه العوامل قبل ان نتجاوز هذه النقطة من البحث:

١ ـ البذخ والتبذير في بيت مال المسلمين:

---

(١) تاريخ مختصر الدول لابن العبري (المتوفى ٦٨٥): ص٢٦٩ و٢٧٠ (منابع الثقافة الاسلامية)، راجع سقوط بغداد تأليف بي تي رستيدو (الترجمة الفارسية): ص٨٠.

(٢) جامع التواريخ: ٢٧١/٢ لندن ١٩١٠، وتاريخ الاسلام للدكتور حسن ابراهيم: ١٥٦/٤.

كـان أقلّية من المجتـمع الاسلامي في هذا العصر مـن القريبين الى قصر الخلافة ومن رجال المال والاقطاعات الزراعية الواسعـة يتمتعون بثراء واسع ويستخدمون المال في لهوهـم ومجونهم بإسراف وبـذخ كبيرين، ولئن كانت قصص ألف ليـلة وليلة من نسج الخيال فإن جملة مـمّا ورد في هذه القصص من إسراف الامراء والـتبذير الذي كان يجري في داخل القصور من صلب الواقع في هذه الفتره (الذهبية!!) من تاريخ الاسلام...

وكل هذا الاسراف والتبذيـر كان يتمّ على حساب الطبقة المستضعفة والمحرومة في المجتمع، وكانـت هذه الطبقة الـواسعة في المجتمـع هي التي تؤمّن ـ لقصـور الامراء ورجال المال والاقطـاع ـ هذا اللهـو والمجون الذي كـان يثقل كـاهل بيـت المال على شكل ضرائب مرتفـعة وثقيلة، والذي يـقرأ تاريخ هذه الفتـرة من العصور الاسلامية يـلمس ـ بشكل واضح ـ الفـاصل الطبقي الكبير الذي كان يـفصـل هذه الطبقة عن تلك، والمآسي المتراكمة من حرمان الطـبقة المحرومة، ومـن ظلم الحكام وجـورهم، والبذخ والاسراف والمجون الذي كان يجري في قصور الطبقة المترفة. ويقرأ ماآل اليه أمر الخلافة الـعـباسية على يـد المستعصم آخر خـلـفاء بني العباس في عصـر هارون الرشيد (العصر الذهبي للخلافة العباسية!!).

ومن العجب أنـنا نجد جذور سقـوط الخلافة العباسية في العصر الذهبي لسلطان بني العبـاس ولكـي لانتوقـف عنـد هذه النـقطة اكثر مـن هذا الحدّ في هذه التـوطئة نلتقط للقارئ صورة واحدة لما كان يجري في قصور الخلفاء والامراء من اللهو والمجون والاسراف والتبذير، ونحيل القارئ إذا أراد التوسع الى الموسوعات التاريخيّة الكبيرة التي دوّنت أحداث هذه الفترة من تاريخ الاسلام.

يقول البشابشتي في كتابه المعروف «الديارات» في تعريف دير السوسي ماهذا نصّـه: وهذا الدير لطيف على شـاطئ دجلة بقادسيـة سرّ من رأى، وبين القادسية وسرّ من رأى أربعة فـراسخ والمطيرة بينهما، وهذه النواحي كـلها متنزهات وبساتين وكروم والـناس يقصدون هذا الـدير ويشـربون في بساتينـه، وهو مـن مواطن السرور

ومواضع القصف واللعب.

ولابن المعتز فيه:

يا ليالِيَّ بالمطيرة والكر　　خ ودير السوسي بالله عودي

كنت عندي انموذجات من الجنّـ　　ـة، لكنها بغير خلود

والقادسية من أحسن المواضع وأنزهها وهي من معادن الشراب ومناخات المتطربين، جامعة لما يطلب أهل البطالة والخسارة، وبالقادسية بنى المتوكل قصره المعروف ببركوارا، ولمّا فرغ من بنائه وهبه لابنه المعتز وجعل اعذاره فيه، وكان من أحسن أبنية المتوكل وأجلّها، وبلغت النفقة عليه عشرين ألف ألف درهم.

قال[١]: ولمّا صحّ عزمه على اعذار أبي عبدالله المعتز أمر الفتح بن خاقان بالتأهب له[٢]، وأن يلتمس في خزائن الفرش بساطاً للايوان في عرضه وطوله، وكان طوله مائة ذراع وعرضه خمسون ذراعاً، فلم يوجد إلّا فيما قُبض عن بني أُمية، فإنه وجد في أمتعة هشام بن عبدالملك على طول الايوان وعرضه. وكان بساطاً[٣] ابريسماً غزر مذهب مفروز مبطّن، فلما رآه المتوكل أُعجب به وأراد أن يعرف قيمته، فجمع عليه التجار فذكر أنه قوّم على أوسط القيم عشرة آلاف دينار، فبسط في الايوان وبسط للخليفة في صدر الايوان سرير، ومدّبين يديه أربعة آلاف مرفع[٤] ذهب مرصعة بالجوهر، فيها تماثيل العنبر والند والكافور، المعمول على مثل الصور، منها ماهو مرصّع بالجوهر مفرداً، ومنها ماعليه ذهب وجوهر، وجعلت بساطاً ممدوداً وتغدّى

(١) الحكاية وردت بكمالها في كتاب «مطالع البدور في منازل السرور» للغزولي (١:٥٨ ـ ٥٩) نقلاً من كتاب «العجائب والطرف والهدايا والتحف» (تحقيق محمّد حميدالله. الكويت ١٩٥٩ ص١١٣ - ١١٩).

(٢) وصفت هذه اكفلة في «لطائف المعارف» للثعالبي (ص٧٤ ـ ٧٥ ليدن ١٨٦٧) وثمار القلوب (ص١٣١).

(٣) وصف هذا البساط في مروج الذهب (٧:٢٩٠ ـ ٢٩٤).

(٤) المرفع كمنبر: مارفع به وكمقعد: الكرسي يمانية (التاج ٥:٣٥٩) ج: المرافع. وانظر رحلة ابن بطوطة (٣:٣٧٨) تكملة المعجمات العربية للدوزي (١:٥٤٣).

المتوكل والناس، وجلس على السرير، وأحضر الأمراء والقواد والندماء وأصحاب المراتب فأجلسوا على مراتبهم، وجعل بين صوانيهم والسماط فرجة، وجاء الفراشون بزُبل[١] قدغشيت بأدم مملوءة دنانير ودراهم نصفين، فصبَّت في تلك الفُرج حتى ارتفعت، وقام الغلمان فوقها، وأمروا الناس عن الخليفة بالشرب، وأن ينتقل كل من يشرب بثلاث حفنات ماحملت يداه من ذلك المال، فكان إذا أثقل الواحد منهم ما اجتمع في كمه أخرجه الى غلمانه فدفعه اليهم وعاد الى مجلسه، وكلما فرغ موضع أتى الفرّاشون بما يملأونه به حتى يعود الى حاله، وخلع على سائر من حضر ثلاث خلع كل واحد، وأقاموا الى أن صلّيت العصر والمغرب، وحُملوا عند انصرافهم على الأفراس والشهاري، وأعتق المتوكل عن المعتز ألف عبد، وأمر لكل واحد منهم بمائة درهم وثلاث أثواب، وكان في صحن الدار بين يدي الايوان أربعمائة بُلّية[٢] عليهنّ أنواع الثياب، وبين يديهن[٣] ألف نبيجة[٤] خيزران، فيها أنواع الفواكه من الأُترج والنارنج على قلّته كان في ذلك الوقت والتفاح الشامي والليموه[٥] وخمسة آلاف باقة نرجس وعشرة آلاف باقة بنفسج.

---

(١) الزبل واحدها: الزبيل. وعاء ينسج من خوص النخل. والزبيل معروف إلى اليوم عند العراقيين ويسمونه (زنبيل).

(٢) البلية والجمع البليات: تخفيف الابلية التي تجمع على الابليات نسبة إلى مدينة «الأبلة» التي كانت قريبة من البصرة (معجم البلدان ١:٩٧). وقال القلقشندي (صبح الاعشى ١٤:٣٦٣) نقلاً عن رسالة لابي إسحاق الصابي: «وأمره أن ينصب الارصاد على منازل المغنيات والمغنين ومواطن الابليات والمخنثين».

وفي كتاب «الموشى» للوشاء (ص١٧٣ طبعه ليدن): «ورأيت جارية ابلية لبعض المخنثين وقد علقت طبلاً في عنقها بزنار».

فالبلية أو الابلية، يراد بها المرأة المغنية الراقصه في الحفلات.

(٣) الوجه ان يقال: ايديهن.

(٤) النبيجة: السفرة والطبق من الخوص أو الخيزران.

(٥) يريد: الليمون.

وتقدم الى الفتح[١] بأن ينثر على البلّيات وخدم الدار والحاشية ما كان أعدّه لهم وهو عشرون ألف ألف درهم[٢]، فلم يُقدِم أحد على التقاط شيء، فأخذ الفتح درهماً، فأكبّت الجماعة على المال فنُهب. وكانت قبيحة[٣] قد تقدمت بأن تُضرب دراهم، عليها: «بركة من الله لاعذار أبي عبدالله المعتزّ بالله»، فضرب لها ألف ألف درهم نُثرت على المزيّن ومن في حيزه والغلمان والشاكرية وقهارمة الدار والخدم الخاصة من البيضان والسودان.

وكان ممن حضر المجلس ذلك اليوم: محمَّد بن المنتصر وأبو أحمد وأبو سليمان ابنا الرشيد وأحمد والعباس ابنا المعتصم، وموسى ابن المأمون وابنا حمدون النديم وأحمد بن أبي رؤيم والحسين بن الضحاك وعلي بن الجهم وعلي بن يحيى المنجم وأخوه أحمد.

ومن المغنين: عمرو بن بانة، أحمد بن أبي العلاء، ابن الحفصي، ابن المكي، سلمك [الزازي]، عثعث، سليمان الطبّال، المسدود أبوحشيشة، ابن القصار، صالح الدقّاف، زفام الزامر، تفاح الزامر.

ومن المغنيات: عريب، بدعة جاريتها، سراب، شارية وجواريها، ندمان، منعم، نجلة، تركية، فريدة، عرفان.

قال إبراهيم بن المدبر: لما طُهِّر المعتز اجتمع مشايخ الكتاب بين يدي المتوكل، وكان فيهم يحيى بن خاقان وابنه عبيدالله إذ ذاك الوزير وهو واقف موقف الخدم بقباء ومنطقة، وكان يحيى لايشرب النبيذ، فقال المتوكل لعبيدالله: خذ قدحاً من تلك الأقداح واصبب فيه نبيذاً وصيِّر على كتفك منديلاً وامض الى أبيك يحيى فضعه في كفه.

---

(١) تقدم إلى فلان بكذا: أمره به.

(٢) في مطالع البدور: ألف ألف درهم.

(٣) هي أُمّ الخليفة المعتزبالله العباسي، كانت رومية فائقة الجمال، فسميت قبيحة من أسماء الاضداد. توفيت في سامراء سنة ٢٦٤هـ (٨٨٧م).

قال: ففعل، فرفع يحيى رأسه الى ابنه فقال المتوكل: يايحيى لا تردُّه. قال لا يا أميرالمؤمنين، ثم شربه. وقال: قد جلّت نعمتك عندنا يا أميرالمؤمنين، فهنأك الله النعمة ولا سلبنا ما أنعم به علينا منك. فقال: يايحيى إنما أردت أن يخدمك وزير بين يدي خليفة في طهور ولي عهد!

وقال إبراهيم بن العباس: سألت أبا حرملة المزيّن في هذا اليوم فقلت: كم حصل لك الى أن وضع الطعام؟ فقال: نيف وثمانون ألف دينار، سوى الصياغات والخواتيم والجواهر والعدات.

قال: وأقام المتوكل ببركوارا ثلاثة أيام، ثم أصعد الى قصره الجعفري وتقدم بإحضار إبراهيم بن العباس وأمره أن يعمل له عملاً[1] بما أنفق في هذا الاعذار ويعرضه عليه، ففعل ذلك فاشتمل العمل على ستة وثمانين ألف ألف درهم، وكان الناس يستكثرون ما أنفقه الحسن بن سهل في عرس ابنته بوران حتى أُرخ ذلك في الكتب وسمّيت دعوة الاسلام، ثم أتى من دعوة المتوكل ما أنسى ذلك.

وكانت الدعوات المشهورة في الاسلام ثلاثاً لم يكن مثلها، فمنها: دعوة المعتز ـ هذه المذكورة ـ.

ومنها: عرس زبيدة بنت جعفر بن أبي جعفر، فإن المهدي زوّج ابنه الرشيد بأُمّ جعفر ابنة أخيه فاستعدّلها مالم يستعدّ لامرأة قبلها من الآلة وصناديق الجوهر والحلي والتيجان والأكاليل وقباب الفضة والذهب والطيب والكسوة، وأعطاها بَدَنة[2] عبدة[3]، ابنة عبدالله بن يزيد بن معاوية امرأة هشام، ولم يُر في الاسلام مثلها ومثل الحبّ الذي كان فيها، وكان في ظهرها وصدرها خطان ياقوت أحمر وباقيها من الدر الكبار الذي ليس مثله. ودخل بها الرشيد في المحرم سنة خمس وستين ومائة في قصره

(١) معنى «عملاً عملاً» في هذه العبارة، كتبه ثبتا او احصاء بما انفق.

(٢) البدنة: مايلبس من الثياب على البدن، والمراد بها هاهنا ضرب من القمصان تلبسه النساء.

(٣) ذكرها ابن حزم في جمهرة انساب العرب (ص١٠٤ القاهرة ١٩٤٨). وكتاب بغداد لطيفور (٦:١١٥ طبعة القاهرة).

المعروف بالخلد[١]، وحشر الناس من الآفاق، وفرق فيهم من الأموال أمر عظيم، فكانت الدنانير تجعل في جامات[٢] فضة، والدراهم في جامات ذهب، ونوافج[٣] المسك وجماجم[٤] العنبر والغالية في بواطي زجاج، ويفرّق ذلك على الناس ويخلع عليهم خلع الوشي المنسوجة، وأُوقد بين يديه في تلك الليلة شمع العنبر في أتوار الذهب[٥].

وأحضر نساء بني هاشم، وكان يدفع الى كل واحدة منهنّ كيس فيه دنانير وكيس فيه دراهم، وصينية كبيرة فضة فيها طيب، ويخلع عليها خلعة وشيء مُثقَل، فلم يُر في الاسلام مثلها، وبلغت النفقة في هذا العرس من بيت المال الخاصة سوى ماأنفقه الرشيد من ماله خمسين ألف ألف درهم.

واسم زبيدة أمة العزيز، وزبيدة لقب، وكان أبوجعفر يرقّصها[٦]، وهي صغيرة وكانت سمينة ويقول: ماأنت إلا زبيدة، ماأنت إلا زبيدة فمضى عليها هذا الاسم.

ومنهاعرس[٧] المأمون ببوران بنت الحسن بن سهل، بفم الصلح، وكانت النفقة عليه أمراً عظيما، وسأل المأمون زبيدة عن تقدير النفقة في العرس، فقالت: مابين خمسة وثلاثين ألف ألف الى سبعة وثلاثين ألف ألف، فبلغ الحسن بن سهل

---

(١) الخلد: قصر بناه المنصور ببغداد بعد فراغه من مدينته على شاطئ دجلة، في سنة ١٥٩هـ «معجم البلدان ٢:٤٥٩ والمراصد ١:٣٦٢».

(٢) الجامات: واحدها الجام: بمعنى الكأس.

(٣) النوافج: واحدتها النافجة: وعاء المسك.

(٤) الجماجم: واحدتها الجمجمة: قدح من خشب (النهاية لابن الأثير ١:١٧٨).

(٥) الاتوار: واحدتها التور (بالتاء المثناة من فوقها): اناء كالاجانة يصنع من صفر أو مجارة (النهاية لابن الاثير١:١٢٠).

(٦) الأغاني (٩:٩٧)، وتاريخ بغداد للخطيب (١٤:٤٣٣)، وزهر الآداب (٢:٢٣٦)، والشريشي (٢:٢٤٥).

(٧) اشتهر خبر هذا العرس كثيراً في كتب الأدب والتاريخ (تاريخ الطبري ٣:١٠٨١ - ١٠٨٤، وثمار القلوب ص١٣٠ - ١٣١، ولطائف المعارف ص٧٣، وتاريخ بغداد للخطيب ٧:٣٢١، والوفيات ١:١٣٠ - ١٣٢، والبداية والنهاية ١١:٤٩ - ٥٠، ومقدّمة ابن خلدون ١:٣١١ طبعة باريس، والصبوح والغبوق ص٩٩ - ١٠٠).

فقال: كان النفقة على يد زبيدة! أنفقنا خمسة وثلاثين ألف ألف وكان يجري في جملة الجرايات في كل يوم على نيف وثلاثين ألف ملاح.

وكان دخولها في المدينة التي بناها بفم الصلح ـ على شاطئ دجلة ـ لثمان خلون من شهر رمضان سنة عشر ومائتين.

قال: وأمهر المأمون بوران مائة ألف دينار وخمسة آلاف ألف درهم، وأوقد بين يديه تلك الليلة ثلاث شمعات عنبر وكثر دخانها، فقالت زبيدة: إن فيما ظهر من المروءة لكفاية، ارفعوا هذا الشمع العنبر وهاتوا الشمع.

قال: ولما جليت بوران على المأمون نثر عليها حباً كباراً كان في كمه، فوقع على حصير ذهب كان تحته، فقال: لله درّ الحسن بن هانئ ما أعظمه من شاعر فصيح حيث يقول:

كأن صغرى وكبرى من فواقعها حصباء درّ على أرض من الذهب

قال: وامتنع من كان حاضراً أن يلتقط شيئاً، فقال المأمون: أكرمنها! فمدّت زبيدة يدها فأخذت حبّه فالتقط من حضر الباقي.

وكان اسم بوران خديجة وكانت وفاتها في سنة إحدى وسبعين ومائتين في أيام المعتمد، ولها ثمانون سنة، ولبوران ترثي المأمون:

أسعداني على البكا مقلتيّا صرت بعد الامام للهمّ فيّا
كنت اسطو على الزمان فلما مات صار الزمان يسطو عليّا

ذكر ابن خُرداذبه: أن المتوكل أنفق على الأبنية التي بناها وهي: بركوارا، والشاه، والعروس، والبركة، والجوسق، والمختار، والجعفري، والغريب، والبديع، والصبيح، والمليح، والسندان، والقصر، والجامع، والقلاية، والبرج، وقصر المتوكليّة، والبهو، واللؤلؤة، مائتي ألف ألف وأربعة وسبعين ألف ألف درهم. ومن العين مائة ألف ألف دينار، تكون قيمة الورق عيناً بصرف[1].

---

(١) الديارات للبشابشتي: ص ١٤٩ ـ ١٥٩.

٢ - إطلاق يد المماليك في شؤون الدولة:

بعد عصر هارون فقدت الخلافة السيطرة المركزية على أطراف البلاد الواسعة القريبة والبعيدة، وأخذت ترتفع أصوات المعارضة هنا وهناك ، ولم يعد بإمكان الخليفة أن يحكم القبضة على شؤون البلاد المختلفة، ولكي لايفقد جهاز الخلافة السيطرة على مساحة ونفوذ وسلطان الخلافة حاول الخلفاء أن يسدّوا هذه الثغرة التي انفتحت على أمن الخلافة بالاستعانة بالمرتزقة من الموالي والمماليك الذين كانوا يعدّون يومذاك مواطنين من الدرجة الثانية في المجتمع الاسلامي، فلجأ قصر الخلافة العباسية الى الاحتماء بهؤلاء المماليك والموالي واستقدموا أعداداً كبيرة منهم الى مركز الخلافة، وأولوهم مراكز السلطة والسيادة في الجيش والشرطة، وأطلقوا أيديهم في أُمور الجيش والشرطة والأمن، ثم في سائر شؤون الدولة.

وكثر عددهم حتى ضاق بهم الناس في بغداد أيام المعتصم العباسي، وضاق الناس بهم ذرعاً، وكثر شكوى الناس عنهم، فلم يجد الخليفة بدّاً من أن ينقل مركز حكمه وسلطانه من بغداد الى سامراء واستشرى أمر هؤلاء المماليك ، وزاد نفوذهم وبأسهم في مركز الحكم والقوة في الدولة العباسية، وزاد في نفس الوقت أذاهم للناس وشكوى الناس منهم...

ورغم ذلك لم يتمكن الخليفة أن يصنع أكثر ممّا صنع من نقل مركز الخلافة من بغداد الى سامراء، ولم يستطع أن يحدّد من نفوذ هؤلاء المماليك ، ولا أن يمنع أذاهم عن الناس. وهل كان الخليفة العباسي يعجز حقيقة عن تحديد نفوذ هؤلاء المماليك الذي أمكنهم الخليفة من مركز حكمه وسلطانه بيده أم أنه كان بحاجة اليهم في توفير الحماية والأمن للقصر فلم يشأ أن يسلب عنهم ما أولاهم من النفوذ والسلطان؟

قد يكون هذا أو ذاك ، وقد يكون هذا وذاك ، ولكن الحقيقة الثابتة تأريخياً أن الخليفة العباسي لم يسلب من هؤلاء المماليك شيئاً ممّا أولاهم من النفوذ والسلطان بعد أن ضاق الناس بهم ذرعاً وكثر شكوى الناس منهم، وفي القصة

التالية التي يرويها ابن الأثير في الكامل دلالة واضحة على مانقول، يقول ابن الاثير:

اتفق أن المعتصم خرج بموكبه يوم عيد فقام إليه شيخ فقال له: يا أبا إسحاق. فأراد الجنود ضربه وتنحيته، فمنعهم الخليفة وقال: ياشيخ مالك ؟.قال الشيخ: لاجزاك الله عن الجوار خيراً، جاورتنا وجئت بهؤلاء العلوج من غلمانك الأتراك فأسكنتهم بيننا، فأيتمت بهم صبياننا وأرملت نساءنا وقتلت رجالنا، والله لنقاتلنك بسهام السحر[1].

ودبّ نفوذ هؤلاء المماليك والموالي في جهاز الخلافة دبيب المرض الى أن شلّ قدرة الخليفة تماماً، وأصبح الخليفة لايملك من أمره شيئاً كثيراً، وأصبح نفوذ العسكر في قصر الخليفة وفي شؤون الحكم هو النفوذ الأول، ولم يكن بطبيعة الحال استقدام هؤلاء المماليك والموالي الى مراكز العسكر من منطلقات إسلامية صحيحة، وانما كان لغايات سياسية وأمنية تخصّ الخليفة وقصره وجهاز حكمه، ولذلك لم يتمّ استقدام هؤلاء المماليك وإناطة مراكز القوّة والنفوذ بهم على أساس صحيح، مما أدّى في النتيجة الى الشلل الكامل لإرادة الخليفة والى ازدياد سخط الناس وغضبهم على الخليفة وجهازه وتمرد القادة العسكريين والولاة بما في أيديهم من القوّة العسكرية والمال والولايات عن مركز الخلافة.

٣ ـ الفتن الطائفية:

الفتن الطائفية التي كانت تلتهب في أرجاء الدولة العباسية بين الحين والحين، وبشكل خاصّ في مركز الخلافة العباسية كالتي كانت تحدث بين السنّة والشيعة من الفتن، أو بين الحنابلة والشافعية، أو بين الحنابلة والأشاعرة، أوبين الشافعية والحنفية.

وقد شهدت بغداد خلال هذه الفترة غارات وهجمات كبيرة وشرسة على الشيعة الذين كانوا يجتمعون في الكرخ من بغداد، وكان المهاجمون يشعلون الحرائق في المدارس والمكتبات، وقد أحرقوا في بعض هذه الهجمات مكتبة شيخ الطائفة

---

(١) الكامل لابن الأثير: ١٨١/٧.

أبي جعفر الطوسي -رحمه الله- وأحرقوا الكرسي الذي كان يدرّس عليه.

وكان بنو العباس من وراء جملة من هذه الفتن يشجعونها ويدعمونها، وقد كان ابن الخليفة المستعصم بالتعاون مع الدويدار الصغير (دواتدار الصغير) قائد الخليفة من وراء الهجوم الشرس على شيعة الكرخ في عهد المستعصم بل في مقدمة هذا الهجوم الشرس. وفي هذا الهجوم قتل الكثير من الأبرياء، وأُحرقت البيوت على أصحابها، ونهبت البيوت والمحلات في الأسواق، وأُخرجت النساء من بيوتهنّ على هيئة الأسرى يطاف بهنّ في الشوارع سافرات حفاة وقد شددت على اشفار الخيل، وخوطب الخليفة في أمرهم فأمر بالكف عنهم وحملت النسوة والأسرى الى دارالرقيق، ثم أُعيدوا بعد ذلك الى بيوتهم وذويهم.

وتجري هذه الفتن في مركز الخلافة العباسية وبعلم من الخليفة نفسه وعلى يد ابن الخليفة وقائده وخطر التتار يهدّد بغداد مركز الخلافة ويهدد الخلافة نفسها[١].

ومن الفتن الكبرى التي عصفت بالدولة العباسية فتنة خلق القرآن التي أضرّت كثيراً بسلامة الدولة وأمنها واستقرارها، والتي أدّت الى إراقة الكثير من الدماء واضطهاد وتعذيب الكثير من العلماء ومنهم أحمد بن حنبل إمام المذهب الحنبلي، وكان الخليفة نفسه متورّطاً في هذه الفتنه وطرفاً فيها.

وحوادث هذه الفتن كثيرة في عهد هذه الدولة، والحديث عنها يطول ولسنا نريد أن نسهب أكثر من هذا الحدّ في تفصيل هذه الفتن في هذه المقدمة ولقد كانت لهذه الفتن أكبر الأثر في سقوط الدولة العباسية[٢].

---

(١) راجع في احداث الفتن الطائفية الكامل لابن الاثير ٨٣/٩ و ٢٠٥ و ٢١٣ وابن الفوطي ٢٧٦ و ٣٠٤.

(٢) راجع مؤيد الدين بن العلقمي وأسرار سقوط الدولة العباسية: ص٧٧ نقلاً عن ابن الفوطي الحوادث الجامعة: ٣١٥، وبغداد مدينة السلام: ٢٠٨، ومختصر تاريخ العرب: ٣٤٠.

ويقول ابن الوردي المتوفى سنة ٧٤٩هـ في أحداث سنة ٦٥٦هـ: أمر أبوبكر ابن الخليفة المستعصم ركن الدين الدواتدار العسكر فنهبوا الكرخ (الكرخ كانت محلّة الشيعة في بغداد) فنهبوا الكرخ وركبوا من النساء الفواحش. (راجع تاريخ ابن الوردي: ٢٧٩/٢).

دور الحلّة في الحدّ من هجوم التتار:

كان سقوط بغداد أمراً حتمياً لامفرّ منه وكان رجال المسلمين في العراق ينظرون الى هذه الحقيقة المأساوية بأسى وأسف بالغين، فلم يكن للخليفة العباسي المستعصم قدرة على صدّ الهجوم وإحباطه، ولم يكن لديه استعداد على امتصاص ضراوة التتار ببعض الهدايا والتنازلات، كما اقترح عليه وزيره مؤيدالدين بن العلقمي، وبقيت بغداد بين ضعف الخليفة العباسي وغروره واعتذاده بنفسه مهددة بالخطر الحقيقي من قبل هولاكو، وظلّ المسلمون ينظرون الى هذا الخطر المقبل على قلب العالم الإسلامي بجزع.

وتمّت محاصرة بغداد من قبل التتار فكان لابدّ من عمل سريع من قبل رجال المسلمين بعد عجز الخليفة عن درء الخطر عن نفسه وعن مركز سلطانه بغداد للحد من الخسائر وتقليلها مهما أمكن، وإنقاذ مايمكن إنقاذه من دماء المسلمين وأعراضهم وأموالهم وتراثهم وأفكارهم من الغزو المغولي الذي يطوّق بغداد.

وكانت مدينه الحلّة يومذاك من أهم المراكز العلمية في العراق، وكانت هذه المدينة مركزاً معروفاً للشيعة يسكنها في أوان هذه المحنة علماء بارزون من الشيعة من أمثال المحقق الحلّي والإمام سديدالدين يوسف بن علي بن مطهر ـ والد العلامة ـ والامام رضي الدين بن طاووس والسيدمجدالدين محمّدبن الحسن بن طاووس والفقيه ابن أبي العز، وغيرهم من رجال الشيعة وزعمائها وأصحاب الشأن منهم.

فأدرك هؤلاء ضرورة التحرك السريع لدرء الخطر المقبل، وامتصاص ضراوة التتار ونقمتهم، والعمل على دفع هجوم التتار من سائر بقاع العراق، ولا سيما المراكز الدينية منها.

وكان الناس من بعد ماسمعوا فرّوا من المدينة إلى المناطق النائية ليسلموا بأنفسهم وما يمكن نقله من أموالهم.

فاستقرّ رأي علماء الشيعة وعلماؤها في الحلّة على أن يكتبوا إلى هولاكو كتاباً يطلبون منه الأمان للحلّة وماوالاها من المناطق.

الوفد الأول:

يقول العلامة الحلّي ـ رحمه الله ـ في كتابه «كشف اليقين في فضائل أمير المؤمنين»:

لـمّا وصل السلطان هولاكو إلى بغداد قبل أن يفتحها هرب أكثر الحلّة إلى البطائح إلّا القليل، فكان من جملة القليل والدي ـ رحمه الله ـ والسيد مجد الدين بن طاووس والفقيه ابن ابي العرفاء، اجتمع رأيهم على مكاتبة السلطان بأنهم مطيعون داخلون تحت الإيلّية، وأنفذوا به شخصاً أعجمياً، فأنفذ السلطان اليهم فرماناً مع شخصين أحدهما يقال له: نكلة، والآخر يقال له: علاءالدين، وقال لهما: قولا لهم: إن كانت قلوبكم كما وردت به كتبكم تحضرون إلينا، فجاء الأميران فخافوا لعدم معرفتهم بما ينتهي الحال إليه. فقال والدي ـ رحمه الله ـ: إن جئت وحدي كفى؟ فقالا: نعم، فأُصعد معهما.

فلما حضر بين يديه وكان ذلك قبل فتح بغداد وقبل قتل الخليفة قال له: كيف قدمتم على مكاتبتي والحضور عندي قبل أن تعلموا بما ينتهي اليه أمري وأمر صاحبكم؟ وكيف تأمنون أن يصالحني ورحلت عنه؟ فقال والدي: انما أقدمنا على ذلك لأنا روينا عن أميرالمؤمنين علي بن أبي طالب عليه السّلام أنه قال في خطبته:

الزوراء، وما أدراك ماالزوراء، أرض ذات أثل يشيد فيها البنيان، وتكثر فيها

السكان، ويكون فيها مهادم وخزّان، يتخذها ولد العباس موطناً، ولزخرفهم مسكناً، تكون لهم دار لهو ولعب، يكون بها الجور الجائر والخوف المخيف والائمة الفجرة والأُمراء الفسقة والوزراء الخونة، تخدمهم أبناء فارس والروم، لايأمرون بمعروف إذا عرفوه، ولايتناهون عن منكر إذا نكروه، تكتفي الرجال منهم بالرجال والنساء بالنساء، فعند ذلك الغمّ العميم والبكاء الطويل والويل والعويل لأهل الزوراء من سطوات الترك ، وهم قوم صغار الحدق،وجوههم كالمجان المطوّقة، لباسهم الحديد، جرد مرد، يقدمهم ملك يأتي من حيث بدا ملكهم، جهوريّ الصوت، قويّ الصولة، عالي الهمّة، لايمرّ بمدينة إلّا فتحها، ولا ترفع عليه راية إلّا يكشفها، الويل الويل لمن ناواه، فلا يزال كذلك حتى يظفر.

فلمّا وصف لنا ذلك ووجدنا الصفات فيكم رجوناك فقصدناك ، فطيّب قلوبهم، وكتب لهم فرماناً لهم باسم والدي ـ رحمه الله ـ يطيّب فيه قلوب أهل الحلّة وأعمالها[1].

الوفد الثاني:

وهناك رواية أُخرى بشأن الوفد الذي التقى هولاكو من مدينة الحلّة، وبناءً على هذه الرواية يتكون الوفد من جمع من وجهاء العلويين بصحبة السيد مجدالدين ابن طاووس الذي ألف فيما بعد كتاب «البشارة» وأهداه الى السلطان المغولي درءً لشرّه وأذاه عن المسلمين. وهذه الرواية يرويها المؤرخ المعروف بن الفوطي في «الحوادث الجامعة».

ولمّا كانت الرواية الأُولى من رواية العلامة الحلّي وهو شاهد وحاضر في هذه القصة، وكان الأمر يتعلّق بوالده الامام سديدالدين بن المطهر، وليس لدينا من سبب للتشكيك في إسناد كتاب «كشف اليقين» الى العلامة الحلّي والكتاب

---

(١) روضات الجنات: ٨/٢٠٠ و ٢٠١.

مطبوع أكثر من مرّة، ويذكره العلامة في كتابه «نهج الحق» وتوجد منه نسخ مخطوطة متعددة[١] كما توجد منه طبعات متعدّدة، وعليه فلا سبيل للتشكيك في هذه الرواية.

كما لاسبيل للتشكيك في رواية ابن الفوطي، فإن الشيخ كمال الدين عبدالرزاق ابن الفوطي عاصر هذه الكارثة (٦٤٦ ـ ٧٠٠هـ) وهو راوية ثقة وليس من سبيل للتشكيك في صحة روايته . وعليه فنحن نتصوّر أن الحلّة أوفدت الى هولاكو وفدين، وليس وفداً واحدا: الوفد الأوّل برئاسة الامام سديدالدين بن المطهر والد العلامة ـ رحمهما الله ـ (أو الإمام سديدالدين وحده كما يظهر من رواية العلامة). والوفد الثاني برئاسة السيد مجدالدين بن طاووس صاحب كتاب «البشارة».

وكان الوفد الثاني وفداً كبيراً يتكون من جمع من وجهاء العلويين، يترأسهم السيد مجدالدين بن طاووس، ويبدو أن هذا الوفد التقى هولاكو بعد أن اطمأنوا الى هولاكو، ومهما يكن من أمر فسوف نستعرض قصة الوفد الثاني برواية ابن الفوطي.

يروي ابن الفوطي أنه في سنة ست وخمسين وستمائة سار السلطان هولاكوخان من بلاده نحو بغداد، وكان أهالي الحلّة والكوفة قد انتزحوا الى البطائح بأولادهم وماقدروا عليهم من أموالهم، وحضر أكابر من العلويين والفقهاء مع مجدالدين بن طاووس العلوي الى حضرة السلطان وسألوه حقن دماهم، فاجاب سؤالهم وعيّن لهم شحنة، فعادوا الى بلادهم، وأرسلوا الى من في البطائح من الناس يعرّفونهم ذلك ، فحضروا بأهليهم وأموالهم وجمعوا مالاً عظيماً وحملوه الى السلطان[٢].

ويقول النسابة الشهير السيدجمال الدين أحمد بن علي بن الحسين المعروف بابن عنبة المتوفى سنة ٨٢٨ في ترجمة مجدالدين بن طاووس: خرج الى السلطان هولاكوخان

---

(١) الذريعة الى تصانيف الشيعة: ٦٩/١٨.

(٢) الحوادث الجامعة لابن الفوطي: ص٢٢٣.

وصنف له كتاب «البشارة» وسلم الحلّة والنيل والمشهدين الشريفين من القتل والنهب، وردّ اليه حكم النقابة بالبلاد الفراتية، فحكم في ذلك قليلاً ثم مات[١].

الوفد الثالث:

وهناك وفد ثالث أعظم منهما ترأسه الإمام الزاهد رضي الدين بن طاووس ـ رحمه الله ـ وقد صحبه في هذا الوفد نحو ألف من الناس. ويظهر من الرواية أن السيد رضي الدين التقى هولاكو هنا المرة برغبة من هولاكو نفسه، وقد أولاه هولاكو في هذه المقابلة نقابة العلويين، ولنذكر الحديث برواية رضي الدين بن طاووس ـ رحمه الله ـ نفسه في كتابه الكبير «الاقبال»: فصل فيما نذكره عن يوم الثامن والعشرين من محرّم، وكان يوم الاثنين سنة ست وخمسين وستمائة فتح ملك الأرض بغداد، وكنت مقيماً بها في داري بالمقيّدية، وبتنا في ليلة هائلة من المخاوف الدنيوية، فسلّمنا الله جلّ جلاله من تلك الأهوال، ولم نزل في حمى السلامة الالهية وتصديق ماعرفناه من الوعود النبوية... الى أن استدعاني ملك الأرض الى دركاته في صفر وولّاني على العلويين والعلماء والزهّاد، وصحبت معي نحو ألف نفس ومعنا من جانبه من حمانا، إلى أن وصلت الحلّة ظافرين بالآمال، وقد قررت مع نفسي أنني أُصلّي في كل يوم من مثل اليوم المذكور ركعتي الشكر للسلامة من ذلك المحذور[٢].

ومهما كان من أمر فقد نجحت خطة علماء الشيعة في الحدّ من غزو التتار، وإيقاف الهجوم المغولي عند سقوط بغداد، وإنقاذ ما أمكن انقاذه من دماء المسلمين وأعراضهم وتراثهم وأموالهم. ولو كان يقدر للجيش المغولي أن يعمل في الإبادة

---

(١) عمدة الطالب: ص١٩٠ و ١٩١ وأشار عمر رضا كحالة في معجم المؤلفين: ٩/٢٢٤ الى كتاب «البشارة» الذي أهداه السيد مجدالدين الى هولاكو.

(٢) الإقبال للسيد ابن طاووس: ص٥٨٦.

والتخريب والنهب والحرق في سائر مناطق العراق ماصنعه ببغداد لكانت أبعاد الكارثة أعظم ممّا حصل بكثير، ومما يؤسف له أن الذين أرّخوا هذه الفترة لم يعرفوا قيمة الدور الذي نهض به علماء الشيعة في هذه الكارثة من درء الخطر عن وسط وجنوب العراق.

ولانعدم من المؤرخين من حاول أن يفسّر تحرك علماء الشيعة في هذه الفترة بهذا الاتجاه تفسيراً سلبياً مغالياً في السلبية مفرطاً في سوء الظن، وليس يعنينا من أمر هؤلاء شيء، فإن أمثال هؤلاء كثير من الذين يحاولون أن يعكّروا الماء ليصيدوا في الماء العكر.

ولكن الحقيقة من وراء هذا أو ذاك أن علماء الشيعة حدّوا كثيراً من ضراوة هذا الغزو وأنقذوا الكثير ممّا كان لايمكن إنقاذه لولا هذا التحرك السياسي، فقد استطاع المحقق نصيرالدين الطوسي ـ رحمه الله ـ مثلاً من إنقاذ الكثير من المدن العراقية من الغزو المغولي، كما استطاع أن ينقذ الكثير من علماء بغداد ومدارسها ومكتباتها، وقد سلم بفضل هذا العالم الجليل الكثير من التراث والكتب والمكتبات من سقوط بغداد.

يقول محمّد شاكر الكتبي في «فوات الوفيات» في ترجمة نصيرالدين الطوسي: كان رأساً في علم الأوائل ولاسيما في الارصاد والمجسطي فإنه فاق الكبار وقرأ على المعين سالم بن بدران المعتزلي الرافضي وغيره، وكان ذاحرمة وافرة ومنزلة عالية عند هولاكو، وكان يطيعه فيما يشير به عليه، والأموال في تصريفه وابتنى بمراغة قبة، ورصداً عظيماً شرع في تأسيسه سنة ٦٥٧، وجعل في الرصد داراً واسعة واستنبط آلات عديدة شريفة للارصاد، واتخذ في ذلك خزانة عظيمة فسيحة الارجاء وملأها من الكتب التي نهبت من بغداد والشام والجزيرة حتى تجمع فيها زيادة على أربعمائة ألف مجلّد[١].

---

(١) تعليقة السيد محمّد صادق بحرالعلوم على اللؤلؤة: ص٢٤٥ و٢٤٦ نقلاً عن «فوات الوفيات».

مدرسة الحلّة:

كان واحداً من أبرز نتائج الخطة التي رسمها علماء الشيعة لمواجهة الغزو المغولي أن المغول لم يتمكنوا من القضاء على العلم في بغداد.

فقد كانت بغداد أعظم مراكز العلم في العالم الاسلامي على الاطلاق، ولو كان التخريب الذي أصاب سائر مرافق الحياة في بغداد كان يصيب مراكز العلم في بغداد لعظمت محنة المسلمين في هذه الكارثة أضعافاً مضاعفة.

ولكن الذي حدث أن الحلّة استطاعت أن تكسب أمان السلطان المغولي، واستطاع علماء الشيعة أن ينقلوا ماتبقى من مراكز العلم والكتب والعلماء في بغداد الى الحلّة، وكان للمحقق نصيرالدين الطوسي ـ رحمه الله ـ الذي احتبسه السلطان لنفسه والذي كان يحظىٰ باحترام كبير من قبل هولاكو الدور الكبير في إنقاذ ماأمكن إنقاذه من العلماء والمكتبات في بغداد.

وقد أصبحت الحلّة منذ هذا التاريخ مركزاً علمياً من كبريات مراكز العلم في العالم الاسلامي، وازدهرت هذه المدينة بالفقهاء والمحدّثين والمفسّرين والحكماء والأُدباء والشعراء وبالمدارس العلمية، وحفلت هذه المدارس بأعداد كبيرة من شباب الطلبة الوافدين الى الحلّة من الشام وإيران والمدن العراقية والجزيرة.

وقد بنى السيد فخار بن معد الموسوي مجمعا سكنياً لطلبة العلوم الاسلامية وكان يحضر درس المحقق الحلّي كما يقول السيد الصدر ـ على مافي أعلام العرب ـ:

أربعمائة من المجتهدين الجهابذة[١] وهو أمر قلّما يحصل في تاريخ المدارس والدروس، فقلّما يتفق أن يجتمع أربعمائة مجتهد في منطقة واحدة فضلاً من أن يجتمعوا في درس واحد.

وعن هذه الفتره يقول السيد محمّد صادق بحرالعلوم: وقد تلمذ عليه ـ المحقق ـ جماعة كبيرة من العلماء والفقهاء المبرزين، وكانت الحركة العلمية في عصره بلغت شأواً عظيماً حتى صارت الحلّة من المراكز العلمية في البلاد الاسلامية[٢].

وهذه الفترة التي نتحدث عنها هي الفترة التي تعقّبت كارثة سقوط بغداد مباشرة، وكان المحقق الحلّي ـ رحمه الله ـ أبرز رجال هذه الفترة في الفقاهة والزعامة والمرجعية.

ويقول السيد الصدر أيضاً عن الحلّة في نفس العصر عن تلامذة العلامة الحلّي ـ رحمه الله ـ: وخرج عن عالي مجلس تدريسه خمسمائة مجتهد[٣].

ويقول الدكتور البصير عن الحلّة في هذا العصر: وكانت الحلّة مركز نهضة ثقافية عظيمة بزغت شمسها في أوائل القرن العاشر، حيث انتقلت الثقافة الاسلامية الى كربلاء ثم مالبثت أن انتقلت الى النجف الذي لم يزل مركزاً عظيماً من مراكز الثقافة العربية الاسلامية .

ويقول الشيخ عبدالمولى الطريحي عن نفس الفترة: وقد نبغ في الحلّة فريق عظيم من العلماء والفقهاء والأطباء والفلاسفة والأُدباء والشعراء مالايحصون عدّاً لكثرتهم، فطبقت شهرتهم الذائعة الآفاق، وخدموا العلوم الاسلامية والفنون والآداب العربية خدمات جلّى تذكر فيشكرون عليها. وقد ذكر الخوانساري في روضات الجنات نقلاً عن بعض الرواة الثقات منهم الشيخ ميرزا عبدالله الاصفهاني الأفندي في كتابه «رياض العلماء» مامضمونه: أنه عاش في الحلّة

(١) أعلام العرب: ٢/٩٨.

(٢) لؤلؤة البحرين: ص ٢٢٧ (في الهامش).

(٣) تأسيس الشيعة: ص ٢٧٠.

خمسمائة مجتهد في قرن واحد فضلاً عن سائر القرون. وهذا الاحصاء دليل من الأدلة الواضحة الناصعة التي تثبت لنا رواج سوق العلم والأدب والثقافة الاسلامية في هذه المدينة التاريخية[1].

ولا نريد أن نطيل الحديث في مدرسة الحلّة فإن هذه المدرسة جاءت بديلاً عن مدرسة بغداد وخليفة لها وحلّت محلّها، واستطاعت ان تجتذب ماتناثر من بغداد من العلم والعلماء بعد كارثة سقوط بغداد. وما أسرع مانمت هذه المدرسة وازدهرت وخفّ إليها العلماء وطلبة العلوم الاسلامية.

وكان المحقق الحلي ـ رحمه الله ـ (ثالثاً) من أبرز رجال هذه المرحلة في مدرسة الحلّة فقهاً وتدريساً وزعامة.

وقد كان درس المحقق هو الدرس الرئيسي الأول في هذه المدرسة، واكثر فقهاء الحلّة يعدّون من تلامذته أو من تلامذة تلامذته، وكانت دروسه تحفل بالعلماء والفقهاء والمجتهدين كما أشرنا قبل قليل، هذا الى جانب الزعامة الدينية التي كان ينهض بها المحقق في هذه الفترة، ولم يكن ينافسه فيها أحد من معاصريه كما يظهر.

لقاء المحقق نصير الدين بالمحقق الحلّي في الحلة:

وقد أنفذ هولاكو المحقق نصيرالدين الطوسي الى الحلّة، فاجتمع بالمحقق الحلّي ـ رحمه الله ـ أكثر من مرة، وأعجب به وأكبره وحضر درسه، فأراد المحقق أن يعطل الدرس احتراماً له، فطلب المحقق نصيرالدين الطوسي منه أن يستمر في درسه، وسوف يمرّ علينا ماحدث من حوار بين هذين العالمين الجليلين في هذا المجلس عند ما نتحدث عن فقاهة المحقق.

ولقد كان المحقق الطوسي يطلب من المحقق الحلّي أن يقيّم له علماء الحلّة.

يقول العلامة الحلّي ـ رحمه الله ـ في إجازته الكبيرة لبني زهرة: وكان الشيخ الأعظم الخواجة نصيرالدين محمّد بن الحسن الطوسي ـ قدّس الله روحه ـ وزيراً

---

(١) مقدّمة مثير الأحزان.

للسلطان هولاكوخان، فأنفذه الى العراق، فحضر الحلّة، فاجتمع عنده فقهاؤها، فأشار إلى الفقيه نجم الدين أبي القاسم جعفر بن سعيد فقال: من أعلم هؤلاء الجماعة؟ فقال: كلّهم فاضلون علماء، وإن كان واحد منهم مبرزاً في فنّ كان الآخر منهم مبرزاً في فنّ آخر. فقال: ومن أعلمهم بالاصولين؟ (اصول العقائد واصول الفقه) فأشار الى والدي سديدالدين يوسف بن المطهر والى الفقيه مفيدالدين محمّد بن جهم، فقال: هذا أعلم الجماعة يعلم الكلام واصول الفقه، فتكدّر الشيخ يحيى بن سعيد، وكتب الى ابن عمّه أبي القاسم (المحقق) يعتب عليه، وأورد في مكتوبه أبياتاً وهي:

لاتهن من عظيم قدر وإن كنت ... مشاراً إليه بالتعظيم
فالكبير اللبيب ينقص قدراً ... بالتعدّي على اللبيب الكريم
ولع الخمر بالعقول رمى ... الخمر بتنجيسها و بالتحريم

كيف ذكرت ابن المطهر وابن الجهم ولم تذكرني؟ فكتب إليه يعتذر إليه ويقول: لو سألك الخواجة مسألة في الاصولين ربما وقفت وحصل لنا الحياء[١].

وبعد، هذه خلاصة سريعة عن عصر المحقق والأحداث الكبيرة التي حصلت في هذا العصر، والكارثة التي أحلّت بالمسلمين فيه، ودور علماء الشيعة ومن أبرزهم المحقق الحلّي ـ رحمه الله ـ في الحدّ من هذه الكارثة وإنقاذ ما كان يمكن إنقاذه من دماء المسلمين وأعراضهم وتراثهم من الغزو المغولي.

والآن بعد هذه الدراسة التمهيدية السريعة ندخل إن شاء الله في الآفاق الرحبة المباركة لحياة المحقق الحلي ـ رحمه الله ـ.

---

(١) أعيان الشيعة: ١٥/٢٧٩ و ٢٨٠.

نشأته العلميّة:

نشأ المحقق الحلّي في الحلّة، وكانت هذه المدينة من مراكز العلم الشهيرة في العراق في وقته، وفي تقديرنا أنها كانت المركز الثاني في العراق بعد بغداد، وبعد سقوط بغداد كانت المركز الأول للعلم والدين في العراق. وكانت هذه المدينة حافلة بالعلماء ومجالس العلم والمذاكرة والمدارس، وقد نشأ المحقق ـ رحمه الله ـ في مثل هذه المدينة الحافلة بشيوخ العلم ومجالس الدرس والمذاكرة.

أُسرته:

وكانت أُسرته من الأُسر العريقة في الحلّة والمعروفة بالعلم والتقوى والزعامة الدينية. يقول عنه صاحب أعلام العرب بأنه أحد أفراد أُسرة اشتهرت بالمنزلة العلمية والزعامة الدينية[1].

والده: وكان والده الشيخ حسن بن يحيى بن سعيد الهذلي الحلّي من كبار علماء عصره في الحلّة، وقد روى عنه ابنه المحقق وهو من شيوخه في الرواية.

يقول عنه الحرّ العاملي في «أمل الآمل»: كان فاضلاً عظيم الشأن يروي عنه ولده[2].

---

(١) مقدمة الشرائع للسيد محمّد تقي الحكيم: ج١ عن كتاب أعلام العرب: ٢/٩٧.

(٢) أمل الآمل (القسم الثاني): ص٨٠، راجع لؤلؤة البحرين طبع مؤسسة آل البيت: ص٢٢٨ الهامش ←

قال الشهيد في أربعينه: إنه يروي المحقق عن والده الحسن بن يحيى بن سعيد عن جدّه عن الشيخ ابن عبدالله محمَّد بن إدريس عن عربي عن إلياس بن هاشم عن أبي علي المفيد ولد الشيخ الطوسي عن الشيخ أبي يعلي السلار بن عبدالعزيز الديلمي عن السيّد المرتضى عن المفيد(١).

ويقول ميرزا عبدالله أفندي في التعقيب على النصّ المتقدم: أقول لعلّ لفظة «ابن» قد سقطت بين كلمة «جدّه» وكلمة «الشيخ ابن عبدالله» لأن ابن إدريس ليس بجدّ للشيخ حسن بن يحيى هذا وإنما هو الجدّ الأُمّي للشيخ نجيب الدين يحيى بن سعيد صاحب «الجامع» وغيره(٢).

وأمّا جدّه الشيخ أبوزكريا يحيى بن الحسن بن سعيد الهُذلي الحلّي فقد كان من مشاهير الفقهاء في عصره، وقد قال عنه الحرّ العاملي في «أمل الآمل» كان عالماً محققاً وهو جدّ المحقق... يروي عنه ولده وعن ولده ولده(٣).

وفي الرياض قال عنه: كان من أكابر الفقهاء في عصره(٤).

وقال الشهيد عند ذكره إياه: الشيخ الأسعد العلامة المغفور رئيس المذهب في زمانه نجيب الدين يحيى بن الحسن بن سعيد صاحب «الجامع» وغيره(٥).

وعقّب الأفندي ميرزا عبدالله في رياض العلماء على رواية الحرّ العاملي عن الشهيد بقوله: أقول فيما قاله الشهيد على ماحكاه شيخنا المعاصر عنه محلّ تأمّل، لأن نجيب الدين صاحب «الجامع» هو ابن عم المحقق الذي مرّ ترجمته لاجدّه، فلاحظ. ولعل الشبهة إنما نشأت من النسبة الى الجدّ اختصاراً، لأن نجيب الدين هو يحيى بن

للسيد محمّد صادق بحرالعلوم، وتنقيح الأقوال: ١/٣١٤ رقم ٢٧٩٢.

(١) رياض العلماء: ١/٣٥١.

(٢) المصدر السابق: ١/٣٥١ و ٣٥٢.

(٣) أمل الآمل (القسم الثاني): ص٣٤٥.

(٤) رياض العلماء: ٥/٣٤٢.

(٥) أمل الآمل (القسم الثاني): ص ٣٤٥.

أحمد بن يحيى بن الحسن بن سعيد[١].

ويحيى بن الحسن جدّ المحقق كان من كبار فقهاء عصره، وقد نقل عن الشهيد ـ رحمه الله ـ في شرح الارشاد القول بالتوسعة، في قضاء الصلوات الفائتة.

قال في شرح الارشاد في عدّ القائلين بالتوسعة من الفقهاء: ومن المتأخرين القائلين بالتوسعة قطب الدين الراوندي ونصيرالدين عبدالله بن حمزة الطوسي وسديدالدين محمود الحمصي والشيخ يحيى بن سعيد جدّ الشيخ نجم الدين «المحقق الحلّي»[٢].

إذن فقد كان البيت الذي نشأ فيه المحقق الحلّي بيتاً عريقاً في العلم والدين مشهوراً بذلك في أوساط الحلّة والعراق، وكان لهذا البيت أثر كبير في نشأة المحقق العلميّة، كما كان للوسط العلمي في مدينة الحلّة نفس الأثر.

آيات الثناء:

كان المحقق الحلّي ـ رحمه الله ـ منذ كان يعيش في الحلّة إلى أن توفّاه الله تعالى والى اليوم عبر العصور الطويلة موضع احترام واعتماد وإكبار العلماء الذين تعرضوا لذكره بشكل من الاشكال يحتلّ موضع الصدارة في الفقه والحديث والتقوى والبصر في الفقه ودقّة النظر وسلامة الذوق الفقهي وقوّة الدليل وشمولية المنهج ورغم أن الدراسات الفقهية والاصولية قد تقدما أشواطاً كثيرة من بعد المحقق لم يفقد المحقق موضع الصدارة والريادة في تاريخ هذا العلم الشريف. فهو ـ رحمه الله ـ من الروّاد الأُول للتحقيق في الفقه دون أن ننتقص من قيمة الجهود الفقهية الكبيرة التي سبقت المحقق الحليّ.

يقول السيد حسن الصدر ـ رحمه الله ـ في إجازته للعلامة الطهراني (آغابزرگ): هو أوّل من نبغ منه التحقيق في الفقه، وعنه أُخذ، وعليه تخرّج ابن اخته العلامة

---

(١) رياض العلماء: ٣٤٢/٥ و ٣٤٣.

(٢) رياض العلماء: ٣٤٣/٥.

الحلي وأمثاله أرباب التحقيق والتنقيح[(١)].

ورغم أهمية دور المحقق الرائد في تحقيق الفقه وتنقيحه كما يقول العلامة الصدر الكاظمي ـ رحمه الله ـ فليس هو كل شيء في شخصية المحقق، ولست أعلم ماذا في هذه الشخصية الفقهية المعروفة من الربّانية وصبغة العبودية لله والإخلاص والصدق والتقوى وطهارة النفس والقلب يعطي لهذا الفقيه المتقدم كل هذا الجلال والاحترام والوقار في تاريخ فقهاء الامامية!

وأود أن أقدّم للقارئ في هذه الصفحات باقة من آيات الثناء على هذا الفقيه الجليل من لدن النقّاد من المشهورين في علم الرجال من عصور مختلفة، ولست بصدد الاستقصاء وإنما أُريد أن أُقدّم للقارئ إضمامة واحدة فقط من آيات الثناء على المحقق نجم الائمة الحلّي ـ رحمه الله ـ.

يقول الحرّ العاملي في «أمل الآمل»: حاله في الفضل والعلم والثقة والجلالة والتحقيق والتدقيق والفصاحة والشعر والأدب والإنشاء وجمع العلوم والفضائل والمحاسن أشهر من أن يذكر، وكان عظيم الشأن جليل القدر رفيع المنزلة لانظير له في زمانه، وله شعر جيد وإنشاء حسن بليغ وكان مرجع أهل زمانه في الفقه وغيره. وقال العلامة في بعض إجازاته عند ذكر المحقق: كان أفضل أهل زمانه في الفقه. قال الشيخ حسن في اجازته: لو ترك التقييد بأهل زمانه كان أصوب إذ لاأرى في فقهائنا مثله[(٢)].

وقال ابن داود: شيخنا نجم الدين أبوالقاسم المحقق المدقق الامام العلامة واحد عصره، كان ألسن أهل زمانه وأقومهم بالحجة وأسرعهم استحضاراً، قرأت عليه وربّاني صغيراً، وكان له عليّ احسان عظيم والتفات، ثم قال: وله كتب كثيرة... وله تلامذة فضلاء[(٣)].

---

(١) تعليقات اللؤلؤة: ص ٢٢٨.

(٢) أمل الآمل (القسم الثاني): ص٤٩ و ٥٠.

(٣) نفس المصدرالسابق.

وقال عنه صاحب «الرياض»: كان محقق الفقهاء ومدقق العلماء وحاله في الفضل والنبالة والعلم والثقة والفصاحة والجلالة والشعر والأدب والإنشاء والبلاغة أشهر من أن يذكر وأكثر من أن يسطّر[١].

وذكره صاحب «الروضات» مادحاً اياه بآيات الثناء الشيخ الأجلّ الأفقه الأفضل الأفخر نجم الملّة والحقّ والدين الملقب بالمحقق على الاطلاق، والمسلم من كل ما بهر من العلم والفهم والفضيلة في الآفاق، يغني اشتهار مقاماته العالية بين الطوائف عن الاظهار، ويكفي انتشار إفاداته المائلة درج الصحائف مؤونة التكرار، كان إماماً محققاً فائق الرأي في فنون شتى، بل لم يكد يفرض في مراتب تفضيله على سائر الأفاضل موضع للّفظة، لما أنه علم منطقاً في العلم قد عجز عن القيام بمثله السلف وألهم مسلكاً في الفقه ليس يكاد يبلغه وسع أحد من الخلف، كيف لاوقد اتفقت كلمة من علمناه من العصابة على كون الأفقه الأفضل الى الآن من جملة من كان قد تأخر عن الائمة والصحابة[٢].

وقال عنه صاحب «اللؤلؤة»: كان محقق الفقهاء ومدقق العلماء وحاله في الفضل والنبالة والعلم والفقه والجلالة والفصاحة والشعر والأدب والإنشاء أشهر من أن يذكر واظهر من أن يسطر[٣].

وقال في «التنقيح» وفي «تذكرة المتبحرين» وهي تكملة «أمل الآمل»: إن حاله في الفضل والعلم والثقة والجلالة والتحقيق والتدقيق والفصاحة والشعر والأدب والانشاء وجميع العلوم والفضائل والمحاسن أشهر من أن يذكر، وكان عظيم الشأن جليل القدر رفيع المنزلة لانظير له في زمانه[٤].

وفي المستدرك: من مشائخ آية الله العلامة، خاله الأكرم وأُستاذه الأعظم،

---

(١) رياض العلماء: ١/١٠٦.

(٢) روضات الجنات: ٢/١٨٢ و ١٨٣.

(٣) لؤلؤة البحرين: ٢٢٧.

(٤) تنقيح المقال: ١/٢١٥ حرف الجيم.

الرفيع الشأن اللامع البرهان كشّاف حقائق الشريعة بطرائف من البيان لم يطمثهن إنس من قبله ولاجان، رئيس العلماء فقيه الحكماء، شمس الفضلاء بدر العرفاء، المنوّه باسمه وعلمه في قصة الجزيرة الخضراء، الوارث لعلوم الائمة المعصومين عليهم السَّلام وحجتهم على العالمين، الشيخ أبوالقاسم نجم الدين جعفر بن يحيى بن سعيد الهُذلي الحلّي، الملقب بالمحقق على الاطلاق الرافع أعلام تحقيقاته في الآفاق، أفاض الله على روضته شآبيب لطفه الخفي والجلي وأحلّه في الجنان المقام السني والمكان العلي، وهو أعلى وأجلّ من أن يصفه ويعدّد مناقبه وفضائله مثلي[١].

وقال عنه العلامة القمي في «الكنى والالقاب»: حاله في الفضل والعلم والثقة والجلالة والتحقيق والتدقيق والفصاحة والبلاغة والشعر والأدب والإنشاء وجميع الفضائل والمحاسن أشهر من أن يذكر، كان عظيم الشأن جليل القدر رفيع المنزلة لانظير له في زمانه، له شعر جيد وإنشاء حسن[٢].

وقال عنه العلامة الأميني في «أعيان الشيعة»: وكفاه جلالة قدر اشتهاره بالمحقق، فلم يشتهر من علماء الامامية على كثرتهم في كل عصر بهذا اللقب غيره وغير الشيخ علي بن عبدالعالي الكركي، وما أخذ هذا اللقب إلا بجدارة واستحقاق، وقد رزق في مؤلفاته حظّاً عظيماً، فكتابه المعروف بشرائع الاسلام وهو عنوان دروس المدرّسين في الفقه الاستدلالي في جميع العصور، وكل من أراد الكتابة في الفقه الاستدلالي يكتب شرحاً عليه[٣].

---

(١) المستدرك : ٣/٤٧٣.

(٢) الكنى والألقاب: ٣/١٣٤.

(٣) أعيان الشيعة: ١٥/٢٧٨.

ثقافته في الفقه والأُصول

وسائر المعارف الاسلامية

فقاهته

المحقق الحلّي فقيه قبل كل شيء، وأبرز صفة في حياة المحقق بالتأكيد الفقاهة، وقد قدّر الله تعالى لهذا الفقيه الجليل أن ينهض بدور مؤثّر في بناء مدرسة الحلّة ومدرسة جبل عامل الفقهيتين، وترك من بعده انطباعاً وأثراً قوياً في كل من هاتين المدرستين.

وأهمّ الأعمال الفقهية التي أنجزها المحقق ـ رحمه الله ـ: ١ ـ شرائع الاسلام. ٢ ـ النافع في مختصر الشرائع. ٣ ـ المعتبر في شرح المختصر. ٤ ـ نكت النهاية، وقد يسمى بحلّ مشكلات النهاية. ٥ ـ رسالة في القبلة.

وفيما يلي شرح وإيضاح موجز لكل من هذه الأعمال الفقهية الى:

«شرائع الاسلام»:

هذا الكتاب هو المتن الفقهي المعروف عند الامامية والذي جعله فقهاء الامامية محوراً لدراساتهم الفقهية منذ عصر المؤلف، ولازال هذا الكتاب رغم مرور أكثر من سبعمائة وخمسين سنة على تأليفه محوراً للتدريس في الحوزات العلمية.

ويجد القارئ في هذا الكتاب من الخصائص ماقلّما يجتمع في متن من المتون الفقهية، فهو يجمع بين التركيز واستيعاب الفروع الفقهية الكثيرة وجزالة اللفظ والقدرة على التعبير وسلامة التعبير من التعقيدات اللفظية التي كان يولع بها القدماء

وحسن النظم والتبويب واقتباس نصوص الروايات في صياغة الأحكام الفقهية والبصر بالفقه وسلامة الذوق الفقهي والنضح والمتانة، وهذه الخصائص وغيرها جعل هذا الكتاب محوراً للدراسات الفقهية الى اليوم الحاضر.

يقول العلامة الطهراني عن هذا الكتاب: وكتابه هذا من أحسن الكتب الفقهية ترتيباً وأجمعها للفروع، وقد ولع به الأصحاب من لدن عصر مؤلفه الى الآن، ولايزال من الكتب الدراسية في عواصم العلم الشيعية، وقد اعتمد عليه الفقهاء خلال هذه القرون العديدة فجعلوا أبحاثهم وتدريساتهم فيه وشروحهم عليه[1].

المنهج الفقهي:

وفي هذا الكتاب نلتقي في أول مرة في تاريخ الفقه الإسلامي بمنهجة فقهية جديدة وتنظيم جديد، فالكتاب ينقسم الى أربعة أقسام: ١ ـ العبادات. ٢ ـ المعاملات. ٣ ـ الايقاعات. ٤ ـ الأحكام، وكل قسم يحتوي على مجموعة من الكتب الفقهية.

وأساس هذا التقسيم أن الأحكام الشرعية إما أن تتقوّم بنية القربة أو لا، وما يتقوّم بالنية هو العبادات كالصلاة والصوم والحجّ والاعتكاف والخمس والزكاة والجهاد والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وما لايتقوم بالنية فإما أن يحتاج إلى اللفظ أو لا، وما يحتاج الى اللفظ إما أن يتقوّم باللفظ من الطرفين فهو العقود (المعاملات) كالبيع والشركة والمضاربة والإجارة والنكاح، وإما أن يتقوّم باللفظ من طرف واحد فقط وهو الايقاعات كالطلاق والعتق، وإما مالايحتاج الى اللفظ مطلقاً فهو الاحكام كالإرث والحدود والقصاص.

(١) الذريعة: ٤٧/١٣.

فهذه أربعة اقسام نظم كل أبواب الفقه في حصر عقلي: (العبادات) و(العقود) و(الايقاعات) و(الأحكام).

ولا زالت هذه المنهجة هي الأساس في الدراسات الفقهية الامامية حتى اليوم، وعلى هذا الأساس ينظّم أصحاب الموسوعات الفقهية أبواب الفقه، ولئن كان المنهج الفقهي الذي جاء به المحقق الحلّي في الشرائع جديداً في ذلك التاريخ فليس من شكّ أن الاستمرار عليه إلى اليوم في الموسوعات والمتون الفقهية المعاصرة (الرسائل الفقهية العملية) لايخلو عن مؤاخذة، فإن للمنهج تأثير مباشر على المحتوى، وإثراء المنهج وتجديده يؤدي بصورة مباشرة إلى إثراء محتوى عملية الاستنباط وتجديدها.

والمنهجة التي يطرحها المحقق في كتاب «الشرائع» منهج جيد من دون شكّ إذا كانت الغاية من المنهج هو توزيع أبواب الفقه حول عدد من المحاور... فإن هذا المنهج يوزّع كل الكتب الفقهية حول هذه المحاور الأربعة ولا يشذّ منها كتاب، وحصر المحاور في الأربعة حصر عقلي لايقبل الزيادة والنقصان.

وأما إذا كانت الغاية من المنهج إبراز دور الفقه في حياة الانسان وقدرته على تنظيم حياة الانسان واستيعابه لمختلف جوانب حياة الانسان في علاقته بالله تعالى وبأُسرته وبالمجتمع وبالدولة وغير ذلك فلا شكّ أن هذا المنهج لايفي بهذه المهمة.

وعلى الفقهاء المعاصرين أن يهتموا بوضع منهج جديد للفقه يبرز الكفاءات والقدرات والثروات التي ينطوي عليها هذا الفقه لإستيعاب كل شؤون وحاجات الانسان.

وفيما تحريت من المناهج التي وضعها الفقهاء المحدثون لم أجد عملاً كاملاً يخلو من المؤخذات العلمية والضعف، ومن أفضل هذه المناهج المنهج الذي يطرحه الاستاذ مصطفى أحمد الزرقاء حيث يقسّم الفقه الى: ١ـ الأحكام المتعلّقة بعبادة الله تعالى (العبادات). ٢ـ الأحكام المتعلّقة بالأُسرة من نكاح وطلاق (الاحوال الشخصية). ٣ـ الأحكام المتعلّقة بأفعال الناس وتعاملهم بعضهم مع بعض في

الأموال والحقوق (المعاملات). ٤ ـ الأحكام المتعلّقة بسلطان الحاكم على الرعية والحقوق المتقابلة (السياسة الشرعية أو الأحكام السلطانية). ٥ ـ الأحكام المتعلّقة بعقاب المجرمين وضبط النظام الداخلي (العقوبات). ٦ ـ الأحكام المتعلّقة بتنظيم علاقة الدولة بالدولة الأُخرى (الحقوق الدولية). ٧ ـ الأحكام المتعلّقة بالأخلاق والحشمة (الآداب)[١].

وهو تنظيم جيّد، إلّا أن هذا التصنيف في الأساس مقتبس من مناهج الفقه الوضعي، وقد أضاف اليه الأُستاذ الشيخ الزرقاء العلاقة بالله وهي (العبادات) وجعل منه منهجاً للفقه الاسلامي. على أن هذا التصنيف لايبرز العلاقه العضوية بين أبواب الفقه كالذي لاحظناه في تنظيم المحقق للفقه.

ومن المناهج الجيدة الحديثة لفقهائنا المحدثين التنظيم الذي يذكره الشهيد المحقق الصدر ـ رحمه الله ـ في مقدمة كتابه «الفتاوى الواضحة» يقول ـ قدّس سرّه ـ: وأحكام الشريعة على الرغم من ترابطها واتصالها بعضها ببعض يمكن تقسيمها الى أربعة أقسام كما يلي:

١ ـ العبادات: وهي الطهارة والصلاة والصوم والاعتكاف والحجّ والعمرة والكفّارات.

٢ ـ الأموال: وهي على نوعين:

(أ) الأموال العامة، ونريد بها كل مال مخصّص لمصلحة عامة، ويدخل ضمنها الزكاة والخمس، فإنهما على الرغم من كونهما عبادتين يعتبر الجانب المالي فيهما أبرز، وكذلك يدخل ضمنها الخراج والانفال وغير ذلك، والحديث في هذا القسم يدور حول أنواع الأموال العامة، وأحكام كل نوع وطريقة إنفاقه.

(ب) الأموال الخاصة، ونريد منها ما كان مالاً للأفراد واستعراض أحكامها في بابين:

---

(١) راجع الفقه الإسلامي في ثوبه الجديد للشيخ مصطفى الزرقاء: ١/٦٠ و ٦١.

الباب الأول: في الأسباب الشرعية للتملّك أو كسب الحقّ الخاص، سواء كان المال عيناً ـ أي مالاً خارجياً ـ أو مالاً في الذمّة، وهي الأموال التي تشغل بهاذمة شخص لآخر كما في حالات الضمان والغرامة. ويدخل في نطاق هذا الباب أحكام الاحياء والحيازة والصيد والتبعية والميراث والضمانات والغرامات بما في ذلك عقود الضمان والحوالة والقرض والتأمين وغير ذلك.

الباب الثاني: في أحكام التصرّف في المال، ويدخل في نطاق ذلك البيع والصلح والشركة والوقف والوصية وغير ذلك من المعاملات والتصرّفات.

٣ ـ السلوك الخاص: ونريد به كل سلوك شخصي للفرد لايتعلّق مباشرة بالمال ولايدخل في عبادة الانسان لربه، وأحكام السلوك الخاص نوعان:

الاول: مايرتبط بتنظيم علاقات الرجل مع المرأة، ويدخل فيه النكاح والطلاق والخلع والمباراة والظهار والايلاء وغير ذلك.

الثاني: مايرتبط بتنظيم السلوك الخاص في غير ذلك المجال، ويدخل فيه أحكام الأطعمة والأشربة والملابس والمساكن وآداب المعاشرة وأحكام النذر واليمين والعهد والصيد والذباحة والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وغير ذلك من الأحكام والمحرمات والواجبات.

٤ ـ السلوك العام: ونريد به سلوك وليّ الأمر في مجالات الحكم والقضاء والحرب ومختلف العلاقات الدولية، ويدخل في ذلك أحكام الولاية العامة والقضاء والشهادات والحدود والجهاد وغير ذلك[١].

وهو تنظيم جيّد يخلو من نقطتي الضعف اللتين ذكرناهما لتنظيم الشيخ مصطفى الزرقاء، فليس فيه اقتباس واضح من منهجة الفقه الوضعي، والعلاقة العضوية (الاشتقاقية) بين الأبواب أو مايعبّر عنه بـ«الحصر العقلي» موجود الى حدّ ما، إلّا أنه مع ذلك لم يخضع لدراسة نقديّة توضح نقاط الضعف فيه، ولسنا الآن بصدد

---

(١) الفتاوى الواضحة: ص٤٦ و٤٧.

ذلك وانما نشير فقط الى أن موضع (الخمس والزكاة) في الأموال العامة ليس وضعاً دقيقاً، فإن قد ماء فقهائنا يضعونها في العبادات لاشتراط النية فيها، والمحدثون من الفقهاء يضعونها وسائر الأموال العامة كالأنفال والخراج في شؤون الدولة أو مايطلق عليه بالأمور السلطانية أو الولاية العامة. وهذا الباب هو أنسب الأبواب الثلاثة للخمس والزكاة.

والإرث وان كان يدخل بموجب هذا التنظيم في الأموال الخاصة في قسم الأسباب الشرعية للتملك إلا أنّه أكثر انسجاماً بالأحوال الشخصية ـ أي القسم الأول من السلوك الخاص ـ.

ومهما يكن من أمر فإن هذا النهج لو توفّر له نقد علمي دقيق وجرى عليه تعديل في ضوء هذا النقد يصلح أن يكون أساساً جيّداً لتنظيم أبواب الفقه.

وقد سمعنا مناهج أُخرى.

من قبيل تنظيم الفقه على أساس: ١ ـ علاقة الانسان بالله. ٢ ـ علاقته بعائلته. ٣ ـ علاقته بالمال والأشياء. ٤ ـ علاقته بنفسه. ٥ ـ علاقته بالمجتمع... إلخ.

ومن قبيل تنظيم الفقه على أساس: ارتباطه بحياة الانسان من الولادة الى الوفاة.

وأعتقد أنها يواجهان صعوبات علمية لدى التطبيق، ومهما يكن من أمر فقد طغى القلم وخرج عن الصدد في هذا البحث من دون أن نريد ذلك، ومعذرة الى المحقق الحلّي وإلى القارئ، ونعود مرة أُخرى الى البحث عن كتاب «الشرائع».

الجانب البياني والفقهي في كتاب الشرائع:

وما دمنا بصدد الحديث عن الشرائع ينبغي أن لانترك الجانب البياني من هذا الكتاب الشريف. فقد كتب المحقق الحلّي هذا الكتاب بنيّة أن يكون متناً فقهياً، والعادة تقتضي أن يكون المتن خالياً من الحشو والزوائد في حدود الامكان، وقد كان يتحدّى أصحاب المتون القرّاء أن يعثروا في كتبهم على كلمة واحدة يمكن الاستغناء عنها من دون أن يضرّ بالمعنى.

وكانت هذه الحالة في تجريد المتون العلمية من الاضافات والزوائد تؤدي في الغالب الى الاخلال بالجانب البياني. و«الشرائع» واحد من أهم المتون الفقهية، لكن المحقق الحلّي ـ رحمه الله ـ أعطى للجانب البياني اهتماماً خاصاً في تدوين هذا الكتاب.

وأول مايأخذ الانسان في هذا الكتاب جزالة الألفاظ مع الوجازة والاختصار وقوة التعبير ومتانة واستقامة اللغة وسلامتها، وكان القارئ يسرح النظر في متن من المتون الأدبية المعروفة، وليس في متن فقهي لا تنقاد له اللغة إلّا بمشقة وجهد، فاقرأ ماشئت من هذا الكتاب وأينما وقع، نظرك عليه تجد الجانب البياني يملأ العين والذوق، ولا أحب أن أقتطع من الكتاب شاهداً على ذلك لأن الكتاب كلّه شاهد على ما أقول.

على أن الكتاب كثير التفريعات ولعلّ هذا الكتاب بعد كتاب «المبسوط» للشيخ الطوسي أكثر الكتب الفقهية فروعاً على أن «المبسوط» لايعدّ متناً فقهياً. ولكن «الشرائع» من المتون.

وجانب آخر لاينبغي أن نهمله في دراسة هذا الكتاب هو بصر المؤلف بالفقه، فالمحقق الحلّي يملك حسّاً مرهفاً في فهم النص. وله اطلاع واسع بأقوال الفقهاء، وبين هذا وذاك هو فقيه دقيق ثاقب النظر سليم الذوق سليم الاختيار، وليس كتابه فقط خالياً من حشو الألفاظ وزوائده، وإنما يخلو كتابه أيضاً من حشو المعاني وزوائده ومن الاختيارات الضعيفة.

ولعلّ هذه الميّزات مجتمعة جعلت هذا الكتاب متناً فقهياً يولع فيه الأصحاب منذ أن ألّفه المحقق الى اليوم كما يقول العلامة الطهراني[1].

شروح الفقهاء على «شرائع الإسلام»:

أصبح هذا الكتاب ـ كما قلنا ـ محوراً للافادة والاستفادة والتحقيق والشرح

---

(١) راجع الذريعة: ٤٧/١٣.

والتعليق منذ أن ألّفه المحقق الى اليوم الحاضر. وكان الكتاب خلال هذه الفترة المتن الفقهي الذي تحوم حوله الدراسات الفقهية، وقد ألّف فقهاء الشيعة الامامية خلال هذه الفترة مجموعة كبيرة من الموسوعات الفقهية الضخمة حول هذا الكتاب مثل: جواهر الكلام ومدارك الاحكام ومسالك الأفهام ومصباح الفقيه ومعارج الأحكام ومناهج الأحكام وهداية الأنام وغيرها.

وإنما اختار الفقهاء هذا الكتاب متناً للدراسات الفقهية لما يتميّز به من التركيز والاختصار والاستيعاب وجزالة اللفظ والمنهجة والتنظيم الصحيحين وبصر المؤلف بالفقه وغير ذلك من ميّزات هذا الكتاب الكثيرة.

وقد ذكر العلامة الطهراني ـ رحمه الله ـ في الذريعة مجموعة من الشروح والتعليقات والحواشي(١).

وفيما يلي نذكر بعض الموسوعات الفقهية التي كتبها الفقهاء قديماً وحديثاً في شرح هذا الكتاب:

١ ـ جواهر الكلام في شرح شرائع الاسلام، للشيخ محمّد حسن النجفي، المتوفى سنة ١٢٦٦هـ. وقد طبع اخيراً في أكثر من أربعين مجلّداً.

٢ ـ دلائل الأحكام في شرح شرائع الاسلام، للسيد إبراهيم بن محمّد باقر الموسوي القزويني المتوفى سنة ١٢٦٢هـ.

٣ ـ مطالع الأنوار، للسيد محمّد باقر الاصفهاني الشهير بحجة الاسلام الشفتي، المتوفى سنة ١٢٦٠هـ.

٤ ـ المباني الجعفرية، للشيخ جعفر بن الشيخ عبدالحسن آل الشيخ راضي النجفي.

٥ ـ البرهان الساطع للأنام في شرائع الاسلام، للشيخ محمّد جواد بن حسن بن حيدر بن عبدالله الحارثي الهمداني العاملي النجفي.

---

(١) راجع الذريعة: ١٣/٣١٦ ـ ٣٣٢ (شروح الشرائع): ٦/١٠٦ ـ ١٠٨ (حواشي الشرائع).

٦ ـ جامع الجوامع، للسيد حسن بن السيد محسن الأعرجي الكاظمي.

٧ ـ معارج الأحكام في شرح مسالك الافهام وشرائع الإسلام، للسيد محمَّد حسين ابن المير إبراهيم بن المير معصوم القزويني استاذ السيد مهدي بحرالعلوم.

٨ ـ غاية المرام في شرح شرائع الاسلام، للعلامة السيد حسين بن السيد حسن مير المتوفى سنة ١١٦٢هـ.

٩ ـ نتائج البدائع أو (نتيجة البديعة)، للشيخ محمَّد حسين بن علي الطالقاني.

١٠ ـ هداية الأنام، للعلامة الشيخ محمَّد حسين بن هاشم الكاظمي، المتوفى سنة ١٣٠٨هـ.

١١ ـ كشف الأسرار، للمولى حسين على التوي سركاني، المتوفى سنة ١٢٨٦هـ.

١٢ ـ مصباح الفقيه، للفقيه الشيخ آغا رضا الهمداني، المتوفى سنة ١٣٢٢هـ.

١٣ ـ مسالك الأفهام، للشيخ السعيد الشهيد الثاني زين الدين بن علي العاملي، المستشهد سنة ٩٦٦هـ.

١٤ ـ موارد الأنام، للشيخ عباس بن علي كاشف الغطاء، المتوفى سنه ١٣١٥هـ.

١٥ ـ مناهج الأحكام، للشيخ عبد علي الرشتي الجيلاني.

١٦ ـ تقرير المرام، للمولى محمَّد علي بن المولى حسين التستري.

١٧ ـ كشف الابهام، للمولى محمَّد علي بن مقصود علي المازندراني الغروي، المتوفى سنة ١٢٦٤هـ، في عشرين جزء.

١٨ ـ كنز الأحكام، للشيخ قاسم النجفي، المتوفى سنة ١٢٩٠هـ، خرج منه تسع مجلّدات.

١٩ ـ بدائع الأحكام، للميرزا محمَّد بن سليمان التنكابني، المتوفى سنة ١٣٠٢هـ.

٢٠ ـ شوارع الأعلام، للسيد محمَّد الهندي النجفي، المتوفى سنة ١٣٢٣هـ.

***

ترجماته:

ترجم كتاب الشرائع الى الفارسية ذكره العلامة الطهراني في الذريعة قال: ترجمة شرائع الاسلام الى الفارسية للشيخ محمّد تقي بن المولى عباس النهاوندي، المتوفى ١٣٥٣، وهو مجلّد كبير مبسوط[(١)].

وذكر مؤلفو دائرة المعارف الاسلامية أنه ترجم الى الروسية والفرنسية، ففي دائرة المعارف: كتاب الشرائع، وهو عمدة كتب الشيعة في الفقه، ترجمه الى الروسية قاسم بك، والى الفرنسية كورى[(٢)].

وقد تكون له ترجمات أُخرى من قبيل الانكليزية والتركية[(٣)].

٢ ـ المختصر النافع في مختصر الشرائع (أو النافع في مختصر الشرائع):

وهو متن فقهي جليل اختصره المحقق ـ رحمه الله ـ من كتابه الشهير «شرائع الاسلام»، ثم شرحه بعد ذلك شرحاً جيداً في كتابه المعروف «المعتبر» الذي سوف يأتي ذكره بعد قليل إن شاء الله.

وقد حظى هذا المتن الفقهي باهتمام الفقهاء، فشرحه الشيخ فخرالدين بن محمّد علي بن أحمد الطريحي النجفي المتوفى بها سنة ١٠٨٥.

وشرحه الأمير السيد علي بن السيد محمّد علي الطباطبائي في كتابه الفقهي القيم الجليل «رياض المسائل في تحقيق الأحكام بالدلائل».

وكتاب المختصر النافع طبع مرات عديدة في الهند وإيران وبيروت، كما طبع في القاهرة سنة ١٣٧٦ بأمر وزير الأوقاف المصري في وقته الشيخ أحمد حسن الباقوري وأقرّ تدريسه في جامع الأزهر.

---

(١) الذريعة: ١٠٨/٤ الطبعة الثانية.

(٢) دائرة المعارف الاسلامية: ٥٧/٨ و ٥٨.

(٣) راجع مقدمة السيد محمّد تقي الحكيم على الشرائع: ص (ف)، وأعيان الشيعة: ٣٧٤/٦.

٣ ـ المعتبر:

كتبَ المحقق هذا الكتاب كشرح على «المختصر النافع»، وهو كتاب فقهي استدلالي مقارن، شرح فيه المحقق أبواب العبادات الى مواقيت الحج من كتاب «المختصر النافع».

وليس هذا الشرح شرحاً مزجياً على الطريقة المألوفة من الشروح المزجية التي تمزج فيها المتن بالشرح، ولا هو على الطريقة التعليقية التي يأخذ الشارح قطعة من المتن ويعلّق عليها، وإنما يحوم المحقق حول المتن «المختصر» ويستعرض في كل باب مجموعة من المسائل والفروع ذات العلاقة بذلك الباب ويتناول كل مسألة بصورة استدلالية موجزة. وفي كثير من هذه المسائل يذكر آراء المذاهب الفقهية السنيّة المعروفة ويناقشها أو يوافقها، كما يذكر آراء فقهاء الامامية بنفس الطريقة.

وهذا الشرح على اختصاره يعدّ من الشروح الفقهية الجيدة، يقول المحقق ـ رحمه الله ـ في مقدمة كتاب «المعتبر»:

أحببت أن أكتب دستوراً يجمع أُصول المسائل وأوائل الدلائل، أذكر فيه خلاف الأعيان من فقهائنا ومعتمد الفضائل من علمائنا وأُلحق بكل مسألة من الفروع مايمكن إثباته بالحجة وسياقه الى المحجة، فقطعت الحوادث عن ذلك القصد، ومنعت الكوارب ورود ذلك الورد، حتى اتفق لنا اختصار كتاب الشرائع بالمختصر النافع، فدق كثير من معانيه لشدّة اختصاره واشتبهت مقاصده لبعد اغواره، فحرّكني ذلك لشرح مشتمل على تحرير مسائله وتقرير دلائله، هذا والموانع حاجزة والأسباب عاجزة حتى ورد أمر الصاحب الأعظم... محمَّد بن محمَّد الجويني ـ أعزّ الله نصرهما ـ أن أمضي على ذلك شارحاً مسائله موضحاً مشكله كاشفاً وجوهه وعلله فقوّيت العزيمة بعد فتور وشابت الهمّة بعد نفورها... وجعلته مشتملاً على أُصول المسائل وفروعها محتوياً على تقسيمها وتنويعها، وخدمت بها الخزانة المعظمة (خزانة الكتب) البهائية، عمّر الله معاهد الاسلام بعمارة معاهدها

ومهّد قواعده بتمهيد قواعدها[١].

٤ ـ نكت النهاية:

وهو تعليقات على كتاب «النهاية» للشيخ الطوسي، وقد يسمّى بـ«حلّ مشكلات النهاية» وهو كتاب جليل في حلّ مشكلات وغوامض النهاية وشرحها وتفسيرها والاستدلال لها.

وكتاب «النهاية» من مجرد الفقه والفتاوى واحد من أفضل ماكتبه شيخ الطائفة الشيخ أبوجعفر الطوسي ـ رحمه الله ـ في الفقه. ويروي العلامة النوري في مستدرك الوسائل[٢] قصة طريفة في قيمة هذا الكتاب عند أهل البيت عليهم السَّلام، وقد طبع كتاب النكت سنة ١٢٧٦ ضمن الجوامع الفقهية، وهو الكتاب التاسع منها في ٩٨ صفحة، وقد قامت مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين في قم المقدسة أخيراً بطبع هذا الكتاب بتحقيق واخراج جيّدين منضمّاً الى أصل كتاب «النهاية» وهو جهد مشكور في إحياء فقه أهل البيت عليهم السَّلام.

٥ ـ رسالة في التياسر من قبلة أهل العراق:

قال المحقق الشيخ يوسف البحراني في «لؤلؤة البحرين»: نقل غير واحد من أصحابنا أن المحقق الطوسي خواجة نصير الملّة والدين حضر ذات يوم حلقة درس المحقق بالحلّة حين ورود الخواجة بها، فقطع المحقق الدرس تعظيماً له وإجلالاً لمنزلته، فالتمس منه إتمام الدرس، فجرى البحث في مسألة استحباب تياسر المصلّي العراقي، فأورد المحقق الخواجة بأنه لاوجه لهذا الاستحباب لأنّ التياسر إن كان من القبلة الى غير القبلة فهو حرام، وإن كان من غيرها اليها فهو واجب. فأجاب المحقق

---

(١) مقدمة كتاب المعتبر ص ٣ طبع ١٣١٧.

(٢) مستدرك الوسائل: ٥٠٦/٣.

في الحال: من القبلة الى القبلة. فسكت المحقق الطوسي.

ثم إن المحقق الحلّي ـ رحمه الله ـ ألف رسالة لطيفة في المسألة وأرسلها الى المحقق، فاستحسنها.

وقد أوردها الشيخ أحمد بن فهد في «المهذّب البارع في شرح مختصر الشرائع» بتمامها ونحن ذكرنا في كتابنا «الحدائق الناضرة» نقلاً عن بعض مشايخنا وجهاً وجيهاً في استحباب التياسر في المسألة المذكورة[1].

وهذه الرسالة رسالة وجيزة ولطيفة في توجيه استحباب التياسر لأهل العراق. ويبدأ المحقق في هذه الرسالة في توجيه اعتراض المحقق نصيرالدين الطوسي ـ رحمه الله ـ على مسألة التياسر أولاً، فيقول في أدب جم: أجرى في أثناء فوائد المولى أفضل علماء الاسلام وأكمل فضلاء الأنام نصير الدنيا والدين محمَّد بن محمَّد بن الحسن الطوسي، ايّدالله بهمّته العالية قواعد الدين ووطد أركانه... إشكال على التياسر، وحكايته: الأمر بالتياسر لأهل العراق لايتحقق معناه لأن التياسر أمر إضافي لايتحقق إلا بالاضافة الى صاحب يسار متوجه الى الجهة، وحينئذٍ إما أن يكون الجهة محصلة وإما أن لايكون، ويلزم من الأوّل التياسر عما وجب التوجه اليه وهو خلاف مدلول الآية، ومن الثاني عدم إمكان التياسر، إذ تحققه موقوف على تحقق الجهة التي يتياسر عنها.

وتوضيح ذلك: أن التياسر أمر إضافي، فلابدّ من تعيين الجهة أو لا ليتحقق التياسر عنها، والجهة التي يستحبّ التياسر عنها إما أن تكون محصلة للقبلة، فيكون التياسر عن القبلة التي أمرنا بالتوجه اليها لقوله تعالى «فولّ وجهك شطر المسجد الحرام»[2]. وإما أن تكون الجهة غير محصلة للقبلة، فالتياسر غير ممكن لأن التياسر فرع تحقق الجهة، والمفروض عدم تحصيل الجهة.

---

(١) لؤلؤة البحرين: ص ٢٣٠ طبع مؤسسة آل البيت ـ قم. وقد أورد صاحب الأعيان الرسالة بتمامها في ج ١٥/ ٢٨٠. كما وردت هذه الرسالة في مقدمة المعارج: ص٩ طبع مؤسسة آل البيت ـ قم.

(٢) البقرة: ١٤٤.

وخلاصة جواب المحقق الحلّي ـ رحمه الله ـ لشبهة المحقق الطوسي: «أن مساحة الحرم بتمامها هي قبلة الآفاق دون عين الكعبة، بل يذهب الى تعذّر استقبال عين الكعبة بالنسبة الى الآفاق البعيدة فيقول: حتى أن استقبال الكعبة في الصف المتطاول متعذّر، لأن عنده جهة كل واحد من المصلّين غير جهة الآخر، إذ لو خرج من وجه كل واحد منهم خط موازٍ للخط الخارج من وجه الآخر لخرج بعض تلك الخطوط عن ملاقاة الكعبة، فحينئذٍ يسقط اعتبار الكعبة بانفرادها في الاستقبال ويعود الاستقبال مختصّاً باستقبال ما اتفق من الحرم.

وحينئذٍ يرد السؤال لماذا التياسر وليس التيامن أو استقبال الجهة بالدقة؟

والجواب: أنه قد ورد في بعض الأخبار أن الحرم من طرف يسار الكعبة يكون ثمانية أميال ومن طرف يمينها أربعة أميال، وعليه فإن في استقبال عين الكعبة أو التيامن عنها احتمال للانحراف لضيق امتداد القبلة من جهة اليمين، أما من جهة الشمال فيضعف هذا الاحتمال لطول امتداد الحرم من جهة الشمال ضعف الامتداد من جهة اليمين.

٦ ـ مختصر المراسم في الفقه:

وكتاب «المراسم في الفقه» لسلار واسمه «الأحكام النبوية والمراسم العلويّة» للشيخ المتقدّم الفقيه أبي يعلي حمزة الملقّب بسلار أو (سالار) بن عبدالعزيز الديلمي، وقد طبع ضمن الجوامع الفقهية سنة ١٢٧٦[(١)]

وتوجد نسخة من كتاب مختصر المراسم للمحقق الحلّي ضمن مخطوطات مكتبة الشيخ محمّد السماوي[(٢)].

***

(١) راجع الذريعة: ٢٠/٢٩٨.

(٢) راجع الذريعة: ٢٠/٢٠٨.

٧-أجوبة المسائل البغدادية:

وهي ٧٢ مسألة فقهية سألها تلميذه الشيخ جمال الدين بن يوسف بن حاتم الشامي المشغري العاملي، توجد نسخة منها في الخزانة الرضوية بمشهد الرضا عليه السَّلام.

«في علم الأُصول»

للمحقق كتابان في الأُصول على ماهو المشهور:

الكتاب الأول: معارج الأُصول، وهو أشهر كتابي المحقق في الأُصول، وقد طبع هذا الكتاب في طهران عام ١٣١٠هـ على الحجر، كما طبع عام ١٤٠٣ بتحقيق السيد محمَّد حسين الرضوي، وللكتاب نسخ خطية كثيرة في مكتبات النجف وقم وغيرهما، وهو كتاب معروف يتداوله العلماء كثيراً.

والكتاب الثاني: نهج الوصول الى معرفة الأُصول، يقول العلامة الطهراني في الذريعة: إن لهذا الكتاب شرحاً بعنوان «نظام الفصول في شرح نهج الوصول في علم الأُصول» للشيخ فتح الله بن علوان الكعبي. ويوجد بهذا العنوان عند السيد شهاب الدين بقم وهو مرتب على عشرة أبواب أوّله: أحمد الله على سابغ نعمته وسائغ عطيته...

وقد جاء اسم هذا الكتاب في إجازة شمس الدين محمَّد بن أحمد بن صالح القسيني لطومان بن أحمد العاملي، فذكر أنه قرأه على المصنّف وحفظه عنه في أيام قراءته على شيخه نجيب الدين محمَّد بن نما الذي أجازه في ٦٣٧، فكان يتردّد أواخر النهار ويقرأه عليه[1].

ويستظهر العلامة الطهراني في الذريعة أن يكون هذا الكتاب هو كتاب

---

(١) الذريعة: ٢٤/٤٢٦ و ٤٢٧.

المعارج نفسه، ومما يؤكد هذا الاستظهار هو التوافق بين عدد أبواب المعارج وبدايته وأبواب هذا الكتاب وبدايته.

ومهما يكن من أمر فإن في كتاب المعارج كفاية للوقوف على التراث الأُصولي للمحقق الحلّي ـ رحمه الله ـ وقيمة هذا التراث ودوره في تنمية علم الأُصول وتطويره وتكامله.

ورغم أن عمر الفكر الأُصولي للشيعة الامامية لم يكن في ذلك الحين عمراً طويلاً فإن قراءة سريعة لكتاب المعارج تكشف عن تطوّر ملحوظ للثقافة الأُصولية عند الشيعة الامامية، كما تكشف عن نضج الفكر الأُصولي لدى المحقق الحلّي.

ولابدّ أن ننظر نظرة سريعة في الاشواط التي قطعها علم أُصول الفقه عند الشيعة الامامية قبل المحقق الحلّي لنستطيع أن نقيّم بصورة صحيحة الجهد العلمي الذي بذله المحقق في هذا الأثر القيّم (المعارج).

فقد كان علم أُصول الفقه في الوقت الذي صنّف فيه المحقق الحلّي كتاب المعارج يقطع أشواطه الأُولى من الناحية التاريخيّة، ومع ذلك فنحن نجد في هذا الكتاب وفيما بلغه الجهد الفكري في الأُصول عند الامامية مرحلة متقدمة ومتطوّرة نسبياً في ذلك الوقت.

فالمعروف تاريخياً أن الفكر الأُصولي عند الشيعة الامامية ظهر بعد الغيبة الكبرى عام ٣٢٩هـ، وذلك لقرب الفقهاء من مصادر تعليمات أهل البيت عليهم السّلام وإمكانية الاتصال المباشر بائمة أهل البيت عليهم السّلام أو بوكلائهم القريبين منهم واستعلام فتاواهم بصورة دقيقة، ولذلك فقلّما كانت تحصل الحاجة الى القواعد الأُصولية لاستنباط الحكم الشرعي.

وكان ائمة أهل البيت عليهم السّلام قد بيّنوا للفقهاء بعض القواعد والأُصول العامة للاستنباط التي تمكّن الفقيه من فهم الحكم الشرعي أو الوظيفة الشرعية والعقلية عند فقدان النص، وذلك كأدلّة البراءة الشرعية وأدلة الاستصحاب والروايات العلاجية الواردة في علاج النصوص المتعارضة وما أشبه ذلك، ولم تكن

هناك حاجة حقيقية الى شيء أكثر من ذلك في ذلك الوقت. ذلك كلّه لم يكن يعتبر منهجاً متكاملاً لعلم الأُصول.

أما علم الأُصول عند السنّة فقد بدأه في وقت مبكّر محمَّد بن إدريس الشافعي المتوفى سنة ٢٠٤ من الهجرة.

يقول الفخر الرازي من مناقب الشافعي: كانوا قبل الامام الشافعي يتكلّمون في مسائل أُصول الفقه ويستدلّون ويعترضون، ولكن ماكان لهم قانون كلّي مرجوع اليه في معرفة دلائل الشريعة وفي كيفيّة معارضاتها وترجيحاتها، فاستنبط الشافعي علم أُصول الفقه، ووضع للخلق قانوناً كلّياً يرجع اليه في معرفة مراتب أدلّة الشرع، فثبت أن نسبة الشافعي الى علم الشرع كنسبة ارسطاطاليس الى علم العقل[١].

أما الشيعة الامامية فقد بدأوا بتدوين علم أُصول الفقه بصورة منهجية ومنظمة بعد عصر الغيبة عام ٣٢٩ لانتفاء الحاجة الى هذا العلم قبل هذا الوقت بأكثر من القواعد والنصوص الواردة في روايات أهل البيت عليهم السَّلام، وفي أغلب الظن أن أوّل من كتب في هذا العلم من فقهاء الامامية هما القديمان الشيخ الجليل حسن بن علي بن أبي عقيل من مشايخ جعفر بن محمَّد بن قولويه، والشيخ محمَّد بن أحمد بن الجنيد أبوعلي الكاتب الاسكافي المتوفى بري سنة ٣٨١ أُستاذ الشيخ المفيد[٢].

ثم كتب من بعدهما تلميذهما الشيخ المفيد المتوفى سنة ٤١٣ رسالة موجزة في الأُصول ذكره الشيخ الطهراني في الذريعة[٣] نقلاً عن النجاشي وقال: إن الكراجكي أدرجها باختصار في كتابه كنز الفوائد وهو مشتمل على تمام مباحث الأُصول.

ثم جاء دور تلميذ المفيد وهو علم الهدى السيد المرتضى المتوفي سنة ٤٣٦هـ فألف «الذريعة الى أصول الشيعة» وهو أول كتاب منهجي في الأُصول للشيعة

(١) مقدّمة كتاب الرسالة للشافعي: ص٤ الطبعة الأُولى.

(٢) الكنى والألقاب: ٢/٢٢ و ٢٣.

(٣) الذريعة: ٢/٢٠٩ الطبعة الثانية ـ طهران.

الامامية ولم يصلنا، قبل هذا الكتاب دراسة منهجية ومنظمة في علم أُصول الفقه للشيعة الامامية، وعليه فإن بإمكاننا أن نعتبر كتاب الذريعة هذا أول عمل علمي في أُصول الفقه للشيعة الامامية.

ورغم ان هذا الكتاب يعتبر بداية لخط التصنيف العلمي في الأُصول فإنه بداية جيدة وقوية ومنهجية. والكتاب ينقل كثيراً آراء فقهاء السنّة في الأُصول كأبي بكر الفارسي وأبي قاسم البلخي وأبي حنيفة والشافعي وأبي هاشم الجبائي وأبو الحسن البصري والنظام وأبي علي الجبائي وغيرهم، ويناقشهم وينقد آراءهم ويقبل منها الصحيح ويردّ منها ما لا يصحّ عنده، كل ذلك ضمن مدرسة أُصولية ذات أصالة واستقلال. وليس على الكتاب من أثر التقليد والتبعية شيء وهو أمر ملفت للنظر في أول جهد فكري منهجي للامامية في الاصول.

ومن التجديد الذي يلفت النظر في هذا الكتاب فصل مسائل أُصول الفقه عن مسائل اصول الدين (الكلام). وقد كان المؤلفون السابقون على السيد المرتضى يخلطون بين مسائل أُصول الدين وأُصول الفقه كثيراً كالقاضي عبدالجبار المعتزلي في كتابه المعروف «المغني». ويتحدّث المرتضى في مقدمة الذريعة[1] عن الجهد الذي بذله في فصل مسائل اصول الدين (الكلام) عن اصول الفقه.

ثم يأتي بعده دور الشيخ الطوسي تلميذ المفيد والمرتضى ـ رحمهم الله ـ في تطوير علم الأُصول، وقد كان للشيخ أبي جعفر الطوسي ـ رحمه الله ـ المتوفى سنة ٤٦٠ هـ دور رائد في بلورة مفاهيم الأُصول وتنضيج الفكر الأُصولي في كتابه القيّم «عدّة الأُصول» وقد قال في شأن هذا الكتاب السيد بحرالعلوم: هو أحسن كتاب صنّف في الأُصول.

وقد صنّف الشيخ الطوسي كتاب العدّة في حياة أُستاذه المرتضى، ويبدو من كلامه أن تأليفه للعدّة كان قبل تأليف المرتضى للذريعة، فهو يقول في مقدمة

---

(١) المصدر: ص٢ و ٣ من طبع طهران تحقيق الدكتور أبوالقاسم.

العدّة: وإن سيدنا الأجل المرتضى أدام الله علوّه- وإن أكثر في أماليه ومايقرأ عليه -شرح ذلك فلم يصنّف في هذا المعنى شيئاً يرجع اليه ويجعل ظهراً يستند اليه.

ومن المستبعد أن يكون الشيخ غير مطلع على وجود كتاب لاستاذه المرتضى -رحمه الله- في هذا العلم.

ومهما يكن من أمر فإن كتاب «العدّة» يحدّد بشكل دقيق مهمة علم الأُصول وغايته ويفرّق بين المسألة الأُصولية والمسألة الفقهية بالتعميم والتخصيص، حيث تتميّز المسألة الأُصولية بإمكانية الاستفادة منها في كل أبواب الفقه، بينما الدليل الفقهي لكل مسألة تخصّ نفس المسألة والموارد المشابهة لها.

تقييم كتاب «معارج الأُصول»:

وبعد العدّة يأتي دور كتاب «معارج الأُصول» للمحقق الحلّي وقد كتب فقهاء الامامية خلال هذه الفترة مابين «عدّة الأُصول» و«معارج الأُصول» كتباً عديدة في الأُصول، إلّا أن المعارج يبقى هو الكتاب الثالث للامامية في أُصول الفقه بعد الذريعة والعدّة.

وفي هذا الكتاب نلتقي تحديداً علمياً لأُصول الفقه، وهذا التحديد وإن كان لايخلو عن بعض المؤاخذات العلمية إلّا أنه على قدر كبير من الدقة.

يقول المحقق في تحديد أُصول الفقه: هي طرق الفقه على الاجمال[1] ويقصد بطرق الفقه الامور التي يستخدمها الفقيه للوصول الى الأحكام الشرعية في الفقه، ويدخل في ذلك الوظيفة الشرعية، وهذه الامور على طائفتين تفصيلية واجمالية.

أما التفصيلية: فهي التي تخصّ مسألة معيّنة في الفقه والموارد المشابهة لها، أو تخصّ طائفة محدودة من المسائل الفقهية نحو أكثر القواعد الفقهية، فإنها تختصّ بأبواب معيّنة من الفقه دون غيرها.

---

(١) المعارج: ص ٤٧ طبع مؤسسة آل البيت.

وأما الاجماليّة فهي التي تعمّ كل أبواب الفقه من قبيل البحث عن مدلول الأمر والنهي، فهو بحث يمكن أن يدخل مادة أساسية للاستدلال في عامة أبواب الفقه.

والطائفة الأُولى من البحوث يمكن أن يتمّ بحثها ضمن البحث في الباب أو المسألة التي تختصّ به.

أما الطائفة الثانية فلا يمكن بحثها ضمن كل مسألة مسألة يرد فيها ذكر لها لأنها تتكرر في عموم أبواب الفقه وفي أكثر المسائل، ولذلك فقد اقتضى الأمر فصل هذه الطائفة من المسائل وبحثها بصورة مستقلّة في علم مستقل باسم «علم الأُصول».

وهذا هو مايقصده المحقق من (طرق الفقه على نحو الاجمال). ورغم بعض الملاحظات الفنية الواردة على هذا التحديد فهو تحديد دقيق.

والمعارج كتاب أُصولي مقارن الى حدّ ما، فهو ليس فقط مجموعة اختيارات المحقق الحلّي في علم الأُصول وإنما يذكر فيه أيضاً آراء فقهاء أهل السنّة في المسائل الأُصولية كأبي حنيفة والشافعي والجبائيين وأبي بكر الدقاق وأبي الحسن البصري وغيرهم، وفي أغلب الأحوال يخضع أقوال هؤلاء العلماء لمناقشات ومؤاخذات علمية دقيقة فيها الكثير من النضج والدقة والعمق، وتقوم هذه المناقشات على مبادئ علمية صلبة أصبحت فيما بعد أُسساً لعلم الأُصول نحو قاعدة (الاستناد الى الحجة) التي يعتمدها المحقق في مناقشة القياس[١].

ويقول: إن الدليل الذي يعتمده الفقيه لابدّ أن يكون يقينياً أو ينتهي الى اليقين، وبالتالي لابدّ في الاجتهاد من الاستناد الى الحجة، ومن دون أن يستند الفقيه الى الحجة اليقينية لايكون اجتهاداً صحيحاً مبرئاً للذمة، وهذا أصل أصيل في المدرسة الأُصولية للشيعة الامامية في كل مراحلها التاريخية. وعلى هذا الأصل يقوم كل الجهد الفقهي والأُصولي في هذه المدرسة، ومن دون أن يقوم الاجتهاد على هذا

(١) راجع ص ٨٨ من كتاب المعارج طبع مؤسسة آل البيت.

الأساس العلمي الصلب (الحجّة) لايكتسب الاجتهاد قيمة علميّة، والشكّ في حجّية الحجّة يساوق انتفاء الحجّة رأساً. وعلى هذا الأساس يكون كل ما يؤدي اليه اجتهاد المجتهد من أحكام شرعية أو وظائف شرعية أو عقلية حكماً أو وظيفة يقينية لابدّ أن ينتهي ويؤول أمره الى أساس يقيني وهو مايسمّى بـ(الحجّة) في المصطلح الأُصولي.

كتاب المعارج يتميّز بمنهجية جيدة سواء في مجمل أبحاث الكتاب أو في كل بحث، ففي بحث الأوامر مثلاً يبحث أولاً عما يتعلّق بصيغة الأمر[١] ثم يتحدث بعد ذلك عن المأمورية[٢] وهو تقسيم جيد يوزّع البحث في الأوامر الى شطرين مختلفين.

والمحقق يصبّ بحوث الأُصول في هذا الكتاب ضمن عشرة أبواب يبدأ فيها بالبحوث اللغوية من قبيل الحقيقة والمجاز، ثم يدخل بعد هذا التمهيد في مباحث الأوامر والنواهي، ثم يبحث عن العامّ والخاصّ والمجمل والمبيّن، ويكاد يكون هذا المنهج هو المنهج الشائع اليوم في كتب الأُصول في قسم مباحث الألفاظ.

أما في القسم الثاني من الكتاب فيبحث عن الحجّة السيرة الاجماع، الخبر الواحد، ثم يبحث عن تعارض الحجّة ونسخ الحجّة (الدليل).

ثم يختم الكتاب ببحث عن الاجتهاد والتقليد.

وهذا التصنيف كما يلاحظ القارئ تصنيف جيد للبحث الأُصولي بمقاييس تلك المرحلة.

ونقطة الفراغ والخلاء في هذا المنهج هو مباحث الأُصول العملية التي تشغل اليوم مساحة واسعة من البحث الأُصولي، بينما لانجد في المعارج شيئاً بارزاً في هذا المجال، وهو أمر طبيعي في تلك المرحلة من عمر المدرسة الأُصولية عند الشيعة الامامية.

ومهما يكن من أمر فإن كتاب المعارج للمحقق الحلّي من خير ماكتبه قدماء

---

(١) المعارج: ص٦١.

(٢) المعارج: ص٧٢.

فقهاء الشيعة في أُصول الفقه، ومن أبرز الأعمال العلمية في تلك المرحلة من عمر هذا العلم عند فقهاء المسلمين جميعاً.

«شعره وأدبه»

المحقق الحلّي شاعر مرهف الحسّ، ذوّاق للأدب والشعر، وكاتب أديب ينتقي الكلمة انتقاء بصير خبير بمفردات اللغة واستخدامها، ويصوغ الجملة كما يصوغ الفنّان قطعة فنّية. وهذا الحسّ الجمالي والذوق الأدبي المرهف والقدرة على استخدام المفردات وصياغة الجمل يظهر من كتابات المحقق الفقهية والأُصولية بشكل واضح. وفي ضوء ذلك نقدّر أن المحقق كان أديباً من المستوى الرفيع ذامقدرة أدبية عالية.

يقول الحرّ العاملي في «أمل الآمل»: وله شعر جيّد وإنشاء حسن بليغ[١].

ومن شعره:

يا راقداً والمنايا غير راقدة ... وغافلاً وسهام الليل ترميه
بم اغترارك والأيام مرصدة ... والدهر قد ملأ الأسماع داعيه
أما رأتك الليالي قبح دخلتها ... وغدرها بالذي كانت تصافيه
رفقاً بنفسك يا مغرور أن لها ... يوماً تشيب النواصي من دواهيه

وكتب الشيخ شمس الدين محفوظ بن وشاح بن محمّد الى المحقق الحلّي أبياتاً من جملتها:

أغيب عنك وأشواقي تجاذبني ... الى لقائك جذب المغرم العاني
الى لقاء حبيب مثل بدر دجى ... وقد رماه بإعراض وهجران

ومنها قوله:

قلبي وشخصك مقرونان في قرن ... عند انتباهي وبعد النوم يغشاني

(١) أمل الآمل (القسم الثاني): ص٤٩ مكتبة الأندلس.

يا جعفر بن سعيد يا إمام الهدى ... يا أوحد الدهر يامن ماله ثان
إني بحبك مغرى دون مكترث ... بمن يلوم وفي حبيك يلحاني
فأنت سيد أهل الفضل كلّهم ... لم يختلف أبداً في فضلك اثنان
في قلبك العلم مخزون بأجمعه ... تهدي به من ضلال كل حيران
وفوك فيه لسان حشوه حكم ... يروي به من زلال كل ضمآن
وفخرك الشامخ الراسي وزنت به ... رضوى فزاد على رضوى وثهلان

الى آخر ما كتبه فأجابه المحقق بهذه الأبيات:

لقد وافت قصائدك العوالي ... تهزّ معاطف اللفظ الرشيق
فضضت ختامهن فخلت أني ... فضضت بهنّ عن مسك فتيق
وجال الطرف منها في رياض ... كسين بناظر الزهر الأنيق
فكم أبصرت من لفظ بديع ... يدلّ به على المعنى الدقيق
وكم شاهدت من علم خفيّ ... يقرّب مطلب الفضل السحيق
شربت بها كؤوساً من معاني ... غنيت بشربهنّ عن الرحيق
ولكني حملت بها حقوقاً ... أخاف لثقلهنّ من العقوق
فسر يا بالفضائل بي رويداً ... فلست أطيق كفران الحقوق
وحمّل ما أطيق به نهوضاً ... فإنّ الرفق أنسب بالصديق[1]

وللمحقق مع الشعر قصة يروبها هو في رسالته التي ينقلها الشهيد الثاني في مجموعته والتي سوف ننقلها بعد قليل، وخلاصة هذه القصة أن المحقق كان يتعاطى الشعر في بداية شبابه بين الحين والآخر، فعرض نموذجاً من شعره على والده -رحمه الله- فمنعه عن تعاطي الشعر وأراد منه ان يفرغ نفسه للفقه فحبس المحقق منذ ذلك الحين نفسه عن تعاطي الشعر والقوافي إلا ما كان يظهر على لسانه بين الحين والآخر من عفو الخاطر، وفي ذلك يقول المحقق رحمه الله:

---

(١) روضات الجنات: ٢/١٨٤ و ١٨٥.

هـجـرت صوغ قـوافي الشعـر مـن زمن هيهـات يـرضـى وقـد أغضـبتـه زمـنـا
وعدت أوقظ أفـكـاري وقـد هـجـعت عـنـفـاً وأزعجت عزمـي بـعـد ماسكنا
إن الخـواطـر كـالآبـار ان نـزحـت طـابـت وان يـبـق فيهـا مـاؤهـا أجـنـا
فاصفح شـكـرت أياديك التي سلفت ماكـنـت أظهـر عيبي بـعـد مـا كـمـنـا[١]

وأما الرسالة التي تحدّثنـا عنها فهي رسالة يكتبها المحقق الى أحد مشايخه وينقلها الشهيـد في مجموعته، وهي بخط الشيخ محمّد بن علي العاملي الجباعي جدّ الشيخ البهائي ينقلـها العلامة السيد محسن الأمين ـ رحمه الله ـ في أعيان الشيعة[٢] ونحن ننقل هذه الرسالة بالنصّ مـن الأعيان، فهي نموذج من نمـاذج النثر الغني عند المحقق، وفي نفس الوقت يعكس لناقصة المحقق ـ رحمه الله ـ مع الشعر، وإليك الرسالة:

بسم الله الرحمن الـرحيم، لما وقفـت على ماأمر به الصاحب الصدر الـكبير العالم الكامل العارف المحقـق بهاء الدنيا والدين غياث الاسلام والمسلمين ـ أدام الله أيّامه في عزّ مؤيد وفخـر ممهد ومجد مجدد، ونـعمة قارة العـيون باسقة الـغصون، دارّة الحلب حميدة المنـقلب، محروسـة الجوانب مـرصونة مـن الشـوائب ـ وتأمّـلت مابـرز عنه من الألفاظ التي هي أعذب من الماء الـزلال وأطيب من الغنى بعد الاقـلال، فهي التي يعجز الظامع ببـديعها ويعجب السـامع حسن جمعها وترصـيعها، فكأن الشاعـر عناه بقوله:

ولا ذنـب لـلأفـكـار أنـت تـركـتها إذا احـتشـدت لم ينـتـفع بـاحـتشادها
تـنـوء بـايـراد المـعـاني وألـفـت خواطـرك الألـفـاظ بـعـد شـرادهـا
فـان نحن حـاولـنـا اخـتـراع بـديـعة حصلـنـا على مسروقـهـا أو مـعـادهـا

وليس بمستـغرب تـفرّده بـبديع الـنثر والنظم مع ماوهـبه الله سبحانـه من جودة القريحة وقوّة الفهـم، نسأل الله أن يديم لفضلاء الآداب ورؤساء الكتاب ماكنفهم

---

(١) أمل الآمل (القسم الثاني): ص٥٠ و ٥١.

(٢) أعيان الشعة: ١٥/٢٨٦ ـ ٢٨٩.

من ظلّه وشملهم من فضله، وأباحهم من مراتعه وسوغهم من شرايعه، ليستمرّ نفاق سوقهم ويشمروا للاجتهاد فيه عن سوقهم، دلّت ألفاظهُ الكريمة على استدعاء مايكون تذكرة لأهل الوداد وعهداً يجدد به ماختلقته يد العباد، فعند ذلك أحببت أن أدخل فيمن سارع الى امتثال أوامره لأكون في جملة من شرّفه بذكره وتخطّره بخواطره، فأقول:

إن الشعر من أفضل مشاعر الأدب وأجمل مفاخر العرب، به تستماح المكارم وتستعطف الطباع الغواشم، وتشحذ الأذهان وتستلّ الأضغان، ويستصلح الرأي الفاسد وتستثأر الهمم الجوامد، لكنه عسر المطلب خطر المركب، لافتقاره الى أُمور غريزية وأُخرى كسبية، وهي شديدة الامتناع بعيدة الاجتماع، فالمعتذر عن التعرّض له معذور والمعترف بالقصور عنه مشكور، وقد كنت زمن الحداثة أتعرّض لشيء منه ليس بالمرضي فكتبت أبياتاً الى والدي ـ رحمه الله ـ أُثني فيها على نفسي بجهل الصبوة، وهي:

ليهنك أني كل يوم الى العُلى ... أُقدم رجلاً لا تزلّ بها النعل
وغير بعيد أن تراني مقدماً ... على الناس طراً ليس في الناس لي مثل
تطاوعني بكر المعاني وعونها ... وتنقاد لي حتى كأني لها بعل
ويشهد لي بالفضل كل مبرز ... ولا فاضل إلّا ولي فوقه فضل

فكتب ـ رحمه الله ـ فوق هذه الأبيات ماصورته:

لئن احسنت في شعرك لقد أسأت في حق نفسك، أما علمت أن الشعر صناعة من خلع العفّة وليس الحرفة، والشاعر ملعون وإن أصاب، ومنقوص وإن أتى بالشيء العجاب، وكأني بك قد أوهمك الشيطان فضيلة الشعر، فجعلت تنفق ماتلفق بين جماعة لم يعرفوا لك فضيلة غيره فسموك به، وكان ذلك وصمة عليك آخر الدهر، ألم تسمع:

ولست أرضىٰ أن يقال شاعر ... تبّاً لها من عدد الفضائل

فوقف خاطري عند ذلك حتى كأني لم أقرع له باباً ولم أرفع له حجاباً، واكّد

ذلك عندي مارويته باسناد متصل أن رسول الله صلّى الله عليه وآله دخل المسجد وبه رجل قد أطاف به جماعة فقال: ماهذا؟ قالوا: علّامة، فقال: ماالعلّامة؟ قالوا: عالم بوقائع العرب وأنسابها وأشعارها، فقال عليه الصلاة والسلام: ذلك علم لايضرّ من جهله ولاينفع من علمه.

ومن البيّن أن الاجادة فيه تفتقر الى تمرين الطبع وصرف الهمة الى الفكر في تناسب معناه ورشاقة ألفاظه وجودة سبكه وحسن حشوه تمريناً متكرراً حتى يصير خلقاً، وكما أن ذلك سبب الاستكمال فيه فالاهمال سبب القصور عنه، والى هذا المعنى أشرت من جملة أبيات:

هجرت صوغ قوافي الشعر مُذ زمن ... هيهات يرضى وقد أغضبته زمنا
وعدت أُوقظ أفكاري وقد هجعت ... عنفاً وأُزعج غربي بعد ماسكنا
إن الخواطر كالآبار إن نزحت ... طابت وإن يبق فيها ماؤها أجنا
فاصفح شكرت أياديك التي سلفت ... ماكنت أظهر عيبي بعد ماكمنا

ولمكان إضرابي عن نظمه واعراضي حتى ذكر اسمه لم يبق إلّا ماهو حقيق أن يرفض ولا يعرض ويضمر ولايَظهر، لكني مع ذلك أورد ماأدخل به في حيز الامتثال وإن كان ستره أنسب بالحال فمنه:

وما الاسراف من خلقي واني ... لأجزأ بالقليل عن الكثير
ولا أُعطي المطامع لي قياداً ... ولو خودعت بالمال الخطير
واغمض عن عيوب الناس حتى ... أُخال بأن يناجيني ضميري
واحتمل الأذى في كل حال ... على مضض وأعفو عن كثير
ومن كان الإله له حسيباً ... أراه النجح في كل الامور

ومنه:

يا راقداً والمنايا غير راقدة ... وغافلاً وسهام الدهر ترميه
بم اغترارك والأيام مرصدة ... والدهر قد ملأ الأسماع داعيه
أما أرتك الليالي قبح دخلتها ... وغدرها بالذي كانت تصافيه

رفقاً بنفسك يا مغرور أن لها يوماً تشيب النواصي من دواهيه

وحسب تحصيل الغرض بهذا القدر فنحن نقتصر عليه ونستغفر الله سبحانه وتعالى من فرطات الزلل وورطات الخلل، ونستكفيه زوال النعم وحلول النقم، ونستعتبه محل العثار وسوء المرجع في القرار، ومن أفضل مايفتتح به النظام ويختتم به الكلام مانقل عن النبي صلّى الله عليه وآله: من سلك طريقاً الى العلم سلك الله به طريقاً إلى الجنّة. وقال صلّى الله عليه وآله: لاخير في الحياة إلّا لعالم مطاع أو مستمع واع. وقال صلّى الله عليه وآله: تلاقوا وتذاكروا وتحدّثوا فإن الحديث جلاء القلوب، إن القلوب ترين كما يرين السيف. وقال صلّى الله عليه وآله: لايزيد في العمر مثل الصدقة، ولا يردّ البلاء مثل الدعاء، ولاينور العبد مثل الخلق الحسن، ولايذهب الذنوب إلا الاستغفار، والصدقة ستر من النار وجواز على الصراط وأمان من العذاب. وقال صلّى الله عليه وآله: صلوا الأرحام يغفرلكم، وتعاهدوا المساكين يُبارك لكم في أموالكم ويُزاد في حسناتكم، وقال صلّى الله عليه وآله: اطلبوا الحوائج عند ذوي الرحمة من عبادي فإن رحمتي لهم، ولا تطلبوها عند القاسية قلوبهم فإن غضبي فيهم. وقال صلّى الله عليه وآله: صنايع المعروف تقي مصارع السوء. وقال صلّى الله عليه وآله: من اقتصر من الدنيا على ماأحلّ له سلم، ومن أخذ العلم من أهله وعمل به نجا، ومن أراد به الدنيا فهو حظّه[1].

«سائر مؤلفات المترجم له»:

ذكرنا جملة من مؤلفات المحقق الحلي ـ رحمه الله ـ في الفقه والأُصول وهما أهم مانبغ فيه من حقول العلم والمعرفة، الّا أنه خلّف من بعده مجموعة من الكتب، وصل بعضه إلينا وضاع جملة اخرى منه فيما ضاع من تراثنا نتيجة الاهمال، وفيما بقي

(١) أعيان الشيعة: ١٥/٢٨٦ ـ ٢٨٩.

لدينا من مؤلفات المحقق مايكفي للدلالة على نبوغ هذا الفقيه وقدرته العلمية وسلامة ذوقه وتفقّهه في كتاب الله ودينه.

في اصول الدين وعلم الكلام: ١ ـ المسلك في أُصول الدين: هذا الكتاب مرتّب على ثلاثة مطالب، يقول صاحب الذريعة نسخة منه عند شهاب الدين التبريزي قم[١]. ٢ ـ رسالة في الكلام، يقول صاحب الذريعة: توجد منه نسخة في مكتبة راجة فيض آباد كما في فهرس المكتبة[٢].

في علم المنطق: كنز المنطق، ذكره صاحب الذريعة تحت رقم ١٢٢٨ من المجلّد ١٨[٣] عن كشف الحجب ورجال ابن داود مع اختلاف في الاسم والاتفاق على وجود السمي.

في الاجوبة على المسائل: ١ ـ جوابات المسائل المصرية، يقول صاحب الذريعة: رأيت منه نسخة ناقصة من أولها وهي بخط الشيخ علي بن محمّد المعاني، فرغ من الكتابة ٦٧١هـ قبل موت المؤلف بخمس سنين، والظاهر أن الكاتب كان من تلاميذه، ونسخة تامّة في كتب الشيخ عبدالحسين الطهراني بكربلاء، ونسخة في الخزانة الرضوية منظمة الى المسائل البغدادية بخط الشيخ أحمد بن يحيى بن داود[٤]. ٢ ـ المسائل العزّية، وهي عشرة مسائل كتبها المحقق الحلّي لعزّالدين عبدالعزيز، توجد منه نسخة عند السيد جعفر بن باقر بحرالعلوم صاحب «البرهان»، ونسخة في كتب الطهراني بكربلاء، ونسخة منه بخط الشيخ سليمان بن علي البحراني[٥].

في الفهارس: ١ ـ فهرست المصنّفين، ذكره صاحب الذريعة وقال: ينسب الى المحقق الحلّي، ولم يزد على ذلك[٦].

---

(١) الذريعة: ٣١/٢١ رقم ٣٧٥٣.
(٢) الذريعة: ١٠٦/١٨ رقم ٨٩٩.
(٣) الذريعة: ١٦٨/١٨.
(٤) الذريعة: ٢٣٤/٥ تحت رقم ١١٢٣.
(٥) الذريعة: ٢٦٢/١٥ تحت رقم ١٧٠٢.
(٦) الذريعة:٣٩٥/١٦ تحت رقم ١٨٥١.

شيوخه وتلاميذه

شيوخ المحقق:

حضر المحقق الحلّي ـ رحمه الله ـ على جمع من شيوخ العلم في الحلّة وروى عنهم، وكان لهولاء المشايخ أثر كبير في شخصية المحقق ونشأته العلمية، ويذكرهم المحقق في كتبه بإجلال وإكبار. وقد ذكرنا نحن ـ من قبل ـ والد المحقق الشيخ حسن بن يحيى ـ رحمه الله ـ عند الحديث عن نشأته العلمية، وتعرّفنا على شخصيته العلمية وموقعه العلمي والاجتماعي، والآن نتعرّض لذكر بقيّة شيوخ وأساتذة المحقق:

١ ـ محمَّد بن عبدالله بن زهرة الحسيني بن زهرة وهو السيد محي الدين أبوحامد محمَّد بن عبدالله بن علي بن زهرة الحلّي الاسحاقي، قال عنه الحر العاملي في تذكرة المتبحرين: فاضل، عالم جليل، يروي عنه المحقق، ويروي هو عن أبيه وعن ابن شهراشوب[١].

ومحمَّد بن عبدالله بن زهرة هو صاحب كتاب «الاربعين» في حقوق الاخوان، ومنه نقل الشهيد الثاني في رسالة «كشف الريبة» رسالة الصادق عليه السَّلام الى النجاشي والي الأهواز، وكانت أُمّه بنت الشيخ الفقيه محمَّد بن إدريس[٢].

ويقول عنه الحرّ العاملي في أمل الآمل: فاضل عالم جليل، يروي عنه المحقق[٣].

---

(١) معجم رجال الحديث: ١٦/٢٣٨.

(٢) مستدرك الوسائل الشيعة الطبعة الحجرية: ٣/٤٧٥.

(٣) أمل الآمل (القسم الثاني): ص٢٨٠ مكتبة الأندلس.

ومحمّد بن عبدالله بن زهرة هذا هو ابن أخ أبي المكارم حمزة بن علي بن زهرة الحسيني الحلبي، العالم الجليل والفقيه المعروف صاحب كتاب «غنية النزوع الى علمي الاصول والفروع» و«قبس الأنوار في نصرة العترة الأطهار» وغيره من المؤلفات القيّمة الجليلة.

ومحمّد بن عبدالله بن زهرة هذا يروي عن جماعة من شيوخ العلم والحديث (منهم) عمّه، ابوالمكارم حمزة بن علي.

يقول العلامة القمي في الكنى والألقاب في ذكر من يروي عن أبي المكارم حمزة ابن زهرة: ويروى عنه ابن أخيه السيد النحرير العالم المعظم محي الملّة والدين أبوحامد نجم الاسلام محمّد بن أبي القاسم عبدالله بن علي بن زهرة صاحب كتاب «الاربعين» في حقوق الاخوان، الذي نقل منه الشهيد الثاني في «كشف الريبة» رسالة مولانا الصادق عليه السّلام الى النجاشي والي الأهواز[(١)] (ومنهم) رشيدالدين ابن شهراشوب المازندراني.

(ومنهم) والده أبو القاسم عبدالله بن علي، وقد ذكره العلامة النوري في المستدرك بالصورة التالية: «والده أبو القاسم علي صاحب المؤلفات الكثيرة»[(٢)]. وأعتقد أنه من سهو القلم، والصحيح ماذكرناه.

يقول الحرّ العاملي في أمل الآمل: السيد عبدالله بن زهرة الحسيني الحلبي... يروي عنه ولده السيد محي الدين محمّد وجماعة[(٣)].

(ومنهم) الفقيه ابن إدريس صاحب السرائر، قال صاحب المعالم في إجازته الكبيرة: حكى الشيخ نجيب الدين يحيى بن سعيد في الاجازة عن السيد محي الدين بن زهرة (المترجم له) أنه قال: أخبرني بكتاب الرسالة المقنعة للشيخ المفيد إجازة الفقيه أبوعبدالله محمّد بن إدريس الحلّي العجلي، وهو جدّي لأُمّي[(٤)].

---

(١) الكنى والالقاب: ٢٩٤/١ طبع النجف.

(٢) مستدرك الوسائل: ٤٧٦/٣.

(٣) أمل الآمل (القسم الثاني): ص١٦٢.

(٤) مستدرك الوسائل: ٤٧٦/٣.

(ومنهم) شاذان بن جبرئيل القمي[١].

وآل زهرة الذين ينتسب اليهم المترجم أُسرة معروفة من شيعة حلب، فيها عدد جمّ من الفقهاء والمحدّثين منهم أبوالمكارم حمزة بن زهرة الحسيني الحلبي وأبوه وجدّه وأخوه وابن أخيه (المترجم له) وقد حفظت لنا هذه الأُسرة الشريفة الكثير من تراث أهل البيت عليهم السَّلام.

٢ ـ ابن نما الحلّي: نجيب الدين محمَّد بن جعفر بن أبي البقاء هبة الله بن نما بن علي بن حمدون الحلّي، من أبرز مشايخ المحقق الحلّي وأجلّهم.

قال المحقق الكركي في وصف المحقق الحلّي: وأعلم مشايخه بفقه أهل البيت الشيخ الفقيه السعيد الأوحد محمَّد بن نما الحلّي[٢].

ويقول الحرّ العاملي في أمل الآمل في ترجمته: عالم محقق فقيه جليل من مشايخ المحقق[٣].

وقد كان «ابن نما» محمَّد بن جعفر بن أبي البقاء مرجعاً وزعيماً للطائفة في الحلّة في وقته، وقد أسكن جماعة من الفقهاء في الحلّة وتولّى أُمورهم[٤].

وآل نما الربعي أُسرة شيعية عريقة من أُسر الحلّة، عرفت بالزعامة الدينية والعلم والفقاهة ورواية الحديث، وقد تخرّج عليهم جمع من العلماء والمحققين وخلفوا من بعدهم علماً كثيراً... و«نما» جدّهم كان في عصر الشيخ أبي علي ابن الشيخ الطوسي وهو ابن علي بن حمدون الربعي الأسدي[٥].

والمترجم له محمَّد بن جعفر هو أبرز أفراد هذه الأسرة، وإذا أُطلق «ابن نما» أُريد منه محمَّد بن جعفر بن أبي البقاء.

---

(١) رياض العلماء: ٥/١١٤.

(٢) الكنى والألقاب للشيخ عباس القمي: ١/٤٣٤ طبع النجف.

(٣) أمل الآمل (القسم الثاني): ص٢٥٣ رقم ٧٤٦.

(٤) راجع تعليقة السيد محمَّد صادق بحرالعلوم على اللؤلؤة: ص٢٧٢.

(٥) المصدر السابق.

وكان «ابن نما» فقيهاً جليلاً وشيخ فقهاء عصره في الحلّة.

يقول العلامة النوري في مستدرك الوسائل عنه: شيخ الفقهاء في عصره أبو إبراهيم محمَّد بن جعفر بن أبي البقاء[١].

ويقول العلامة القمّي ـ تلميذ الشيخ النوري ـ عنه في «الكنى»: أبو إبراهيم محمَّد بن جعفر بن نما شيخ الفقهاء في عصره. أحد مشايخ المحقق الحلّي[٢].

يقول عنه الشهيد الأول في اجازته: الشيخ الامام العلامة قدوة المذهب نجيب الدين أبي إبراهيم محمَّد بن جعفر بن محمَّد بن نما الحلّي[٣].

ويقول عنه الشهيد الثاني: الشيخ العلامة قدوة المذهب نجيب الدين...[٤].

وقد تلقّى الشيخ ابن نما الرواية والعلم من مجموعة من المشايخ (منهم) برهان الدين محمَّد بن محمَّد القزويني ومنهم والده جعفر بن نما (ومنهم) الفقيه ابن إدريس الحلّي (ومنهم) الشيخ الجليل السعيد المتبحّر أبوعبدالله محمَّد بن جعفر المشهدي الحائري المعروف بمحمَّد ابن المشهدي، وابن المشهدي مؤلف «المزار» المشهور[٥] توفي بعد رجوعه من زيارة الغدير في ذي الحجة ٦٤٥هـ وهو يناهز الثمانين من عمره، وحمل من يومه الى مشهد الحسين عليه السَّلام، وكان يوماً عظيماً، ورثاه مؤيدالدين ابن العلقمي[٦].

٣ ـ شمس الدين فخار بن معد الموسوي: يعدّ السيد شمس الدين فخار بن معد الموسوي من البارزين من علماء الامامية وفقهائهم، وله معرفة واسعة بالأنساب والرجال والأدب، وقد أثنى عليه علماؤنا.

---

(١) مستدرك الوسائل: ٤٧٧/٣ الطبعة الحجرية.

(٢) الكنى والألقاب: ٤٣٤/١.

(٣) اللؤلؤة: ٢٧٣.

(٤) نفس المصدر السابق.

(٥) مستدرك الوسائل: ٤٧٧/٣.

(٦) تعليقات السيد محمَّد صادق بحرالعلوم على اللؤلؤة: ص٢٧٢ و٢٧٣.

يقول عنه الحرّ في «الآمل»: كان عالماً فاضلاً أديباً محدّثاً وله كتب كثيرة[١].

وقال عنه الشهيد الثاني ـ رحمه الله ـ في إجازته: ومصنّفات ومرويات السيد السعيد العلامة المرتضى إمام الأدباء والنسّاب والفقهاء شمس الدين أبي علي فخار ابن معد الموسوي[٢].

ويقول عنه العلامة النوري: وهو من أكابر مشايخنا العظام وفقهائنا الكرام الموصوف في التراجم والاجازات بكل جميل[٣].

وقد روى عنه المحقق الحلّي ـ رحمه الله ـ[٤].

ومن تآليفه كتاب «الردّ على الذاهب الى تكفير أبي طالب» وقد طبع في النجف سنة ١٣٥١، ثم طبع مرة أُخرى في ١٣٨٥، وهو كتاب جيد ومحكم، أثنى عليه جمع من العلماء مثل صاحب «الحدائق» في اللؤلؤة والعلامة النوري في المستدرك [٥] ولما عرض هذا الكتاب على العلامة المعتزلي ابن أبي الحديد كتب على ظهره أبياتاً سبعة في مدح أبي طالب منها:

ولولا أبو طالب و ابنه ... لما مثل للدين شخصاً فقاما
فذاك بمكة آوى و حامى ... وهذا بيثرب جسّ الحماما[٦]

ويروي السيد فخار الموسوي عن جمع من الأعلام، منهم: والده الجليل معد بن فخار، وأبو عبدالله محمّد بن أحمد بن إدريس الحلّي صاحب «السرائر»، والشيخ أبو الفضل بن الحسين الحلّي الأحدب، والشيخ الفقيه أبوالفضل شاذان بن جبرائيل

---

(١) أمل الآمل (القسم الثاني): ص٢١٤.

(٢) لؤلؤة البحرين: ص٢٨٢.

(٣) مستدرك الوسائل: ٤٧٩/٣.

(٤) راجع اللؤلؤة: ص٢٨٠، والمستدرك: ٤٧٩/٣، وأمل الآمل (القسم الثاني): ص٢١٤، وغيرها من المصادر.

(٥) مستدرك الوسائل: ١٧٩/٣.

(٦) تعليقة السيد محمّد صادق بحرالعلوم على اللؤلؤة: ص٢٨٠.

ابـن إسماعـيل القـمّي، والسيد الامـام أبوعلي عبـدالحميد بـن عبدالله الـتقي العلوي الحسيني الـنسابـة، والسـيد الصـالح الـنقيـب أبومنصـور الحسن بـن معيـة العـلوي الحسني، والشيخ أبوالفتوح نصـر بن علي بن منصور الخازن النحوي الحائري، والسيد النقيب أبوجعـفر يحيى بن محمّد بـن محمّد بن أبي زيد العلوي الحسني البصري، وأبو العزّ محمَّد بـن علي ابن الفو يقي، وعميد الرؤساء أبومنصور هبة الله بن حامد بن أحمد ابن أيوب الكاتـب اللغوي، والشيـخ أبو الفرج عبـدالرحمان بن محمَّـد الجوزي الواعظ البغدادي.

وأما مشايخه الذين روى عنهم في غير هـذا الكتاب، فهم: السيـد العلامة محيي الديـن أبـوحامد محـمَّـد بن أبي القـاسم عبـدالله بـن علي بن زهرة الحسيني الصادقي الحلبي، والشيخ أبوالحسين يحيى بن الحسن بن الحسين بن علي بن محمَّد بن البطريق الأسدي الحلّـي صاحب كـتـاب «العمـدة» وصدّيق بن أبي الحـديد المعـتزلي ـ كما صرّح به في شرح النهج ـ، والقاضـي أبـو الفتح محمَّد بـن أحمد ابن المندني الواسطي والشـيـخ أبوالحسن علي بن محمَّـد بـن محـمَّد بن علي بن محمَّـد بـن محمَّد بن السكون الحلّي المعروف بابن السكون، والسيد أبومحمَّد قريش بن السبيع بن مهنا بن السبيع العلوي الحسيني المـدني المعروف بقريش بـن مهنا، والشيـخ عربي بن مسافر، ومحمَّد ابن علي بـن شـهراشوب المـازنـدراني صاحـب كـتاب «المنـاقـب» وكـتـاب «معـالم العلماء» المطبوعين.

ويـروي عن فـخار بـن معـد جمع من الأعـلام والأساطين، منهـم: ولده الجـليل السيد جلال الدين عبدالحميد بن فخار، والمحقق الحلّي صاحب «الشرايع» والسيد جمال الـدين أحمد بـن طـاووس، وأخـوه رضيّ الديـن علي بـن طـاووس، ووالدهما السـيـد الـزاهـد سعدالـديـن أبـو إبـراهيم مـوسى بن جعـفـر بـن طاووس، والشيخ سديدالدين يـوسف بن علي بن المطهر الحلّي ـوالد العلامة الحلّي ـ، والشيخ شمس الدين محمَّد بن أحمد بـن صالح السيبي القسيني، والشيخ الجليل مفيدالدين محمَّد بن علي بن محمَّد بن جـهم الأسدي الحلّي، ونجيب الدين يحيـى بن أحمد بن يحيـى بن

الحسن بن سعيد الحلّي -ابن عمّ المحقق الحلّي-، والسيد الجليل صفيّ الدين محمّد ابن الحسن بن أبي الرضا العلوي البغدادي، والناصر لدين الله أحمد بن المستضيء بن المستنجد المتوفى سنة ٦٢٢هـ[١].

ولهذا السيد الجليل قصة يرويها الشهيد الثاني -رحمه الله- في «شرح الدراية» تدلّ على الاهتمام البليغ عند قدماء الأصحاب -رحمهم الله- بحفظ أسانيد الروايات واتصال طبقات الرواة والمشايخ لحفظ تراث أهل البيت عليهم السَّلام من الضياع والانقطاع.

يقول الشهيد في شرح الدراية: وذكر الشيخ جمال الدين أحمد بن صالح السيبي -قدّس سرّه- أن السيد فخار الموسوي اجتاز والده مسافراً الى الحج. قال: فأوقفني والدي بين يدي السيد فحفظت منه أنه قال لي: ياولدي أجزت لك مايجوز لي روايته. ثم قال: وستعلم فيما بعد ماخصصتك به. وعلى هذا جرى السلف والخلف وكأنهم رأوا الطفل أهلاً لتحمّل هذا النوع من أنواع حمل الحديث النبوي ليؤدّي به بعد حصول أهليته حرصاً على توسّع السبيل الى بقاء الاسناد الذي اختصّت به هذه الأُمة[٢].

وللسيد فخار الموسوي شعر جيد وقد نقل العلامة المجلسي في البحار عن بعضهم هذه القطعة الشعرية للسيد فخار الموسوي:

ساغسل أشعاري الحسان وأهجر ... القوافي واقلي ماحييت القوافيا
وألوي عن الآداب عنقي واعتذر ... لها بعد حتى ماأرى القوم ماليا
فإني أرى الآداب يا أُمّ مالك ... تزيد الفتى ممّا يروم تنائيا

توفي المترجم له في السابع عشر من شهر رمضان ٦٣٠هـ كما في خط حفيده علم الدين المرتضى علي بن جلال الدين عبدالحميد بن فخار[٣].

---

(١) تعليقة السيد محمّد صادق على اللؤلؤة: ص٢٨١.
(٢) روضات الجنات: ٣٤٨/٥.
(٣) روضات الجنات: ٣٤٩/٥.

٤ ـ مجد الدين العريضي: السيد مجد الدين علي بن الحسن بن ابراهيم بن علي ابن جعفر بن محمَّد بن علي بن حسن بن عيسى بن علي العريضي ابن الامام جعفر الصادق عليه السَّلام وأخ الامام الكاظم عليه السَّلام.

وقد قال عنه الحرّ العاملي في أمل الآمل والعلامة النوري في مستدرك الوسائل: «فاضل جليل من مشايخ المحقق»(١).

ويقول عنه الأفندي في رياض العلماء: كان من سادة العلماء وقادة الفقهاء، يروي عن الحسين بن رطبة عن أبي علي ـ ولد الشيخ الطوسي ـ ويروي عنه المحقق(٢).

وجدّه علي بن العريضي ـ رحمه الله ـ كان راوية للحديث سديد الطريق شديد الورع كثير الفضل، لزم أخاه الامام موسى بن جعفر عليه السَّلام وروى عنه شيئاً كثيراً، ذكره العلامة وقال علي بن جعفر أخو موسى الكاظم عيه السَّلام من أصحاب الرضا عليه السَّلام ثقة.

وروى الكشي عنه مايشهد بصحة عقيدته وتأدّبه مع أبي جعفر الثاني عليه السَّلام، سكن العريض ـ من نواحي المدينة ـ فنسب ولده إليها(٣).

٥ ـ الشيخ سديد الدين سالم بن محفوظ: هو الشيخ سديد الدين سالم بن محفوظ ابن العزيزة بن وشاح السوراوي الحلّي، من مشايخ المحقق.

وقال عنه في «الروضات»: عالم فقيه، له مصنّفات يرويها العلامة عن أبيه عنه، منها كتاب المنهاج في الكلام وغير ذلك(٤).

وقال عنه الحرّ العاملي في «أمل الآمل»: عالم فقيه فاضل(٥).

---

(١) أمل الآمل (القسم الثاني): ص١٧٨، المستدرك ٤٨٤/٣ الطبعة الحجرية.

(٢) رياض العلماء: ١٥١/٤.

(٣) الكنى والألقاب: ١٢٦/٣.

(٤) روضات الجنات: ٤/٤.

(٥) أمل الآمل (القسم الثاني): ص١٢٥، كذلك وصفه الأفندي في الرياض: ٤١٢/٢.

وقد قرأ المحقق الحلّي ـ رحمه الله ـ على هذا الشيخ الجليل علم الكلام وأنهى عليه كتاب «منهاج الاصول» وشيئاً من علم الأوائل[١] وهو من مشايخ رضيّ الدين علي بن طاووس ـ رحمه الله ـ[٢].

وأعتقد أن الشيخ محفوظ بن وشاح الذي سبق وأن ذكرنا مساجلاته الشعرية مع المحقق ـ رحمه الله ـ والذي يرثي المحقق بعد موته ليس والد الشيخ سديد بن محفوظ بن العزيزة بن وشاح رغم التشابه في الاسم، فإن الشيخ سالم بن محفوظ بن العزيزة بن الوشاح في رتبة مشايخ المحقق، بينما نجد أن الشيخ محفوظ بن وشاح في مرتبة تلاميذ المحقق أوزملائه ومعاصريه.

٦ ـ الشيخ تاج الدين الحسن بن علي الدربي، قال عنه الحرّ العاملي في «الآمل»: عالم جليل يروي عنه المحقق[٣].

وفي الرياض: من أجلّة العلماء وقدوة الفقهاء ومن مشايخ المحقق والسيد رضيّ الدين[٤].

ويروي هوعن جماعة منهم الشيخ عربي بن مسافر، وابن شهريار الخازن، والشيخ محمّد بن عبدالله البحراني الشيباني، والشيخ محمّد بن علي بن شهراشوب المازندراني الفقيه والمحدّث المعروف[٥].

تلامذة المحقق والرواة عنه:

المحقق الحلّي مدرسة في الفقه بالمعنى الدقيق لهذه الكلمة، له امتداد وفروع وأغصان وتلامذة، جروا على طريقته ورأيه وتأثروا به، والذي يتابع حركة تطوّر

---

(١) رياض العلماء: ٤١٢/٢.

(٢) مستدرك الوسائل: ٤٨٤/٣.

(٣) أمل الآمل (القسم الثاني): ص٦٥، رقم ١٧٧.

(٤) رياض العلماء: ١٨٤/١.

(٥) مستدرك الوسائل: ٤٨٤/٣.

الفقه من بعد المحقق ـ رحمه الله ـ لايكاد أن يخفى عليه أثر المحقق وطابعه الخاص المتميّز. ومدرسة الحلّي وإن كان لها وجود سابق على دور المحقق وتلاميذه ومدرسته الفقهية ولكن المحقق في الحقيقة هو الذي أعطى للحلّة صفة المدرسة وجعل منها مدرسة فقهية متميّزة من بين مدارس الفقه الاسلامي في التاريخ.

يقول السيد محمَّد صادق بحر العلوم في تعليقته على «لؤلؤة البحرين» في ترجمة المحقق: وقد تلمذ عليه جماعة كبيرة من العلماء والفقهاء المبرزين، وكانت الحركة العلمية في عصره بلغت شأواً عظيماً حتى صارت الحلّة من المراكز العلمية في البلاد الاسلامية[١].

ويقول السيد صدر الدين كما في «أعلام العرب»: وبرز من عالي مجلس تدريسه أكثر من أربعمائة مجتهد جهابذة، وهذا لم يتفق لأحد قبله[٢].

وهذه الصورة التي يرويها السيد صدر الدين تعكس لناسعة مدرسة الحلّة وقوّتها وازدهارهافي عهدالمحقق. ولانشك أن للمحقق الحلّي ـ رحمه الله ـ الدور الرائد في تشييد هذه المدرسة وترسيخها.

ونحن عند مانستعرض تلاميذ المحقق والذين رووا عنه الحديث وتخرّجوا عليه في هذه المدرسة نريد أن نتعرّف على الدور الكبير الذي نهض به شيخنا المحقق في تكوين مدرسة الحلّي وترسيخها بعد فتنة التتار التي عمّت العالم الاسلامي وأضرّت به عامة وبالعراق وبمافيه من المراكز العلمية خاصة.

في هذه الفترة الصعبة بالذات نهض المحقق الحلّي في مدينة الحلّة بإعداد وتربية نخبة من الفقهاء المحققين الذين استطاعواان يواصلوا تطوير عملية الاجتهاد في الفقه وتطوير الشؤون المختلفة للثقافة الاسلامية مثل الأُصولين (أُصول الدين وأُصول الفقه) والحديث والتفسير وغير ذلك. وفيما يلي نستعرض طائفة من تلاميذ المحقق

---

(١) لؤلؤة البحرين: ص٢٢٧(في الهامش).

(٢) مقدّمة العلامة السيد محمَّد تقي الحكيم على الشرائع: ١/ص ي نقلاً عن أعلام العرب: ٩٨/٢.

والذين رووا عنه وتخرّجوا عليه:

١ ـ العلامة الحلّي: لانشك أن العلامة الحلّي جمال الدين حسن بن يوسف بن علي المطهر (٦٤٨ـ٧٢٦هـ) من أبرز تلاميذ المحقق ومن أبرز فقهاء مدرسة الحلّة، وقد آتاه الله تعالى علماً وفضلاً وفقهاً وبصيرة في شريعة سيد المرسلين، وقدّم خدمات جليلة كبرى لمختلف حقول الثقافة الاسلامية من الفقه والأُصول والكلام والدراية والرجال والحكمة والحديث.

وقد قال في مقدّمة كتابه «المنتهى» أنه فرغ من تصانيفه الفلسفية والكلامية وأخذ في التأليف في الفقه قبل أن يكمل السادسة والعشرين من عمره.

كان يكتب وهو راكب كما يقول الصفدي في «الوافي».

وقد حضر العلامة ـ رحمه الله ـ عند عدد من فقهاء وعلماء عصره أبرزهم (خاله) المحقق الحلّي ـ رحمه الله ـ وقد قال عنه العلامة: وهذا الشيخ كان أفضل أهل عصره في الفقه[١] (ووالده) سديد الدين يوسف بن علي بن المطهر، وقد كان عالماً فاضلاً فقيهاً متبحراً كما يقول الحرّ العاملي في أمل الآمل[٢].

هذا في الفقه، وحضر في الحكمة والفلسفة والرياضيات والفلك والنجوم على المحقق نصيرالدين الطوسي ـ رحمه الله ـ وعنه يقول العلامة في إجازته الكبيرة لبني زهرة: وكان هذا الشيخ أفضل أهل عصره في العلوم العقلية والنقلية، وكان أشرف مَن شاهدناه في الأخلاق[٣] وقد كان جلّ دراساته الفقهية على خاله المحقق الحلّي، وجلّ دراساته الفلسفية والكلامية على المحقق الطوسي، وتكاملت شخصية العلامة العلمية على يد هذين العلمين الجليلين في الفقه والفلسفة.

وحضر العلامة على عدد آخر غيرهم من علماء عصره في مختلف شؤون وحقول الثقافة الاسلامية والعلم من الشيعة والسنّة، وفيما يلي استعراض سريع لأسماء

---

(١) بحار الأنوار: ٦٣/١٠٧ (إجازات البحار).

(٢) أمل الآمل (القسم الثاني): ص٣٥٠ طبع مكتبة الأندلس.

(٣) بحار الأنوار: ٦٢/١٠٧ (إجازات البحار).

الأعلام الذين حضر عندهم العلامة للتفقّه والتعلّم أو للرواية:

١ ـ الشيخ ميثم بن علي البحراني، الحكيم المتألّه المعروف الشهير بابن ميثم البحراني صاحب الشرح المعروف على نهج البلاغة[١].

٢ ـ الشيخ الجليل مفيد الدين محمَّد بن علي بن جهيم الأسدي[٢].

٣ ـ الشيخ الجليل الحسن بن الشيخ كمال الدين علي بن سليمان البحراني[٣].

٤ ـ الشيخ نجيب الدين أبو أحمد يحيى بن أحمد بن سعيد الحلّي، الفقيه الأديب النحوي المعروف بالشيخ نجيب الدين ابن عمّ المحقق الحلّي وصاحب كتاب «الجامع» و«نزهة الناظر»[٤].

٥ ـ السيد جمال الدين أحمد بن سعد الدين موسى بن جعفر بن طاووس مؤلف كتاب «بشرى المحققين» و«الملاذ في الفقه» و«عين العبرة في غبن العترة»[٥].

٦ ـ السيد الجليل رضيّ الدين علي بن موسى بن طاووس صاحب كتاب «الاقبال» و«الطرائف»[٦].

٧ ـ الشيخ جمال الدين حسين بن أبان، النحوي المدرس في المستنصرية ببغداد[٧].

٨ ـ الشيخ شمس الدين محمَّد بن محمَّد بن أحمد الكيشي، المدرس في النظامية ببغداد، من علماء الشافعية[٨]. يقول عنه العلامة: كان من أفضل علماء الشافعية وكان من أنصف الناس في البحث[٩].

٩ ـ الشيخ نجم الدين علي بن عمر الكاتب القزويني، وعن هذا الشيخ يقول العلامة الحلّي: كان من أفضل علماء الشافعية، عارفاً بالحكمة[١٠].

---

(١) مستدرك وسائل الشيعة: ٤٦١/٣ الطبعة الحجرية.
(٢) المستدرك: ٤٦١/٣.
(٣) بحار الأنوار: ٦٥/١٠٧.
(٤) المستدرك: ٤٦٢/٣.
(٥) المستدرك: ٤٦٦/٣.
(٦) مستدرك الوسائل: ٤٦٦/٣.
(٧) بحار الأنوار: ٦٥/١٠٧.
(٨) و (٩) و (١٠) بحار الأنوار: ٦٦/١٠٧.

١٠ ـ الشيخ برهان الدين عمر بن محمَّد النسفي، **يقول عنه العلامة:** كان عظيم الشأن زاهداً مصنّفاً في الجدل[١].

١١ ـ الشيخ الحسن بن إبراهيم الفاروقي الواسطي، **يقول عنه العلامة:** هذا الشيخ كان صالحاً من فقهاء السنّة وعلمائهم[٢].

١٢ ـ الشيخ تقيّ الدين عبدالله بن جعفر بن علي الصباغ الكوفي، من فقهاء الحنفية بالكوفة[٣].

١٣ ـ الشيخ الفقيه نجم الدين جعفر بن محمَّد بن جعفر بن هبة الله بن نما الحلّي، صاحب كتاب «مثيرالأحزان»[٤].

١٤ ـ الشيخ جمال الدين محمَّد البلخي من علماء العامة[٥].

١٥ ـ الشيخ بهاء الدين علي بن عيسى الإربلي صاحب كتاب «كشف الغمة»[٦].

١٦ ـ السيد غياث الدين عبدالكريم بن أحمد بن طاووس[٧].

١٧ ـ السيد شمس الدين عبدالله البخاري، من علماء العامة[٨].

وقد حرص العلامة ـ رحمه الله ـ على تربية وإعداد جيل من الفقهاء والعلماء لايمكننا أن نستعرض أسماءهم ونحصيهم في هذه الدراسة.

يقول السيد حسن الصدر في كتابه «تأسيس الشيعة لعلوم الاسلام»: وخرج من عالي مجلس تدريسه خمسمائة مجتهد[٩].

---

(١) بحار الأنوار: ١٠٧/٦٦.

(٢) و (٣) بحار الأنوار: ١٠٧/٦٧.

(٤) الكنى والألقاب: ١/٤٣٤.

(٥) مقدّمة إحقاق الحق: ١/مط.

(٦) عن مقدّمة كتاب الألفين للسيد محمَّد مهدي الخرسان: ص٢١ نقلاً عن إجازة للحرّ العاملي.

(٧) نفس المصدرعن الاجازة الكبيرة العلامة في البحار.

(٨) عن مقدّمة كتاب احقاق الحق: ١/مط.

(٩) تأسيس الشيعة لعلوم الاسلام: ص٢٧٠.

وقال ميرزا عبدالله الأفندي في «رياض العلماء»: وأفاد وأجاد على جمع كثير من فضلاء دهره من الخاصة بل من العامة أيضاً كما يظهر من إجازات علماء الفريقين(١).

وكان ـ رحمه الله ـ حريصاً لا تشغله صحبة السلطان أُولجايتو عن تربية وإعداد الطلبة، ولذلك فقد اقترح على السلطان أن يعدّ له مدرسة سيارة تتحرك في ركب السلطان وتحلّ حيث السلطان، فقد كان من عادة ملوك المغول الإقامة صيفاً في (مراغة والسلطانية) في آذربيجان وشتاء في بغداد. وكان الملك راغباً في مصاحبة العلامة ـ رحمه الله ـ، ولذلك فقد اقترح عليه العلامة تشييد هذه المدرسة المتحركة، واستجاب السلطان لطلب العلامة، وقد وصف جمع من المؤرّخين وأرباب التراجم هذه المدرسة السيارة.

قال صاحب «الروضات»: وكان ـ رحمه الله ـ (العلامة) في القرب والمنزلة عند السلطان المذكور بحيث كان لا يرضى بعد ذلك أن يفارقه في حضر ولا سفر، بل نقل أنه أمر لجنابه المقدّس وطلاب مجلسه بترتيب مدرسة سيارة ذات حجرات ومدارس من الخيام الكرباسية، وكانت تحمل مع الموكب الميمون أينما يصير وتضرب بأمره في كل منزل ومسير(٢).

وقد تخرّج على العلامة عدد غفير من العلماء والفقهاء في الحلّة وفي المدرسة السيارة التي كانت ترافق الملك، يطول بنا الحديث إذا أردنا أن نستقصي أسماء من وصل الينا اسمه في الاجازات وكتب الرجال من تلاميذ العلامة والرواة عنه.

وقد حرص العلامة ـ رحمه الله ـ على التأليف في الفقه والأُصول وسائر حقول الثقافة الاسلاميّة، وكان من حرصه ـ رحمه الله ـ أنه كان يواصل عمل التأليف في السفر في مصاحبة الملك، وقد فرغ من جملة من تآليفه وهو في السفر.

---

(١) رياض العلماء: ١/٣٥٩.

(٢) روضات الجنات: ٢/٢٨١ ـ ٢٨٢ مكتبة اسماعيليان ـ قم.

يقول صاحب «الروضات»: ونقل أنه وجد في أواخر بعض الكتب وقوع الفراغ منه في المدرسة السيارة السلطانية في كرمانشاهان[١].

وقد كتب ـ رحمه الله ـ في آخر كتاب «الألفين»: كتبه حسن بن مطهر ببلدة جرجان في صحبة السلطان الأعظم غياث الدين محمّد أو لجايتو خلّد الله ملكه[٢].

ويبلغ مجموع ماوصل إلينا من كتبه أو ماوصل إلينا من ذكره في الفهارس والاجازات عدداً يزيد على المائة.

فله في الفقه وحده عشرون كتاباً، وفي هذه الكتب موسوعات فقهية ضخمة «التذكرة» و«المختلف» و«التحرير» و«المنتهى». وله في أُصول الفقه سبعة كتب. وله في التفسير كتابان، وفي الحديث خمسة كتب. وفي الرجال ثلاثة كتب، وفي الحكمة والفلسفة ست وعشرون كتاباً، وفي الأدعية كتابان، وفي الفضائل والمناقب كتابان. ومجموعة من الرسائل في الإجابة على الأسئلة المختلفة[٣].

ولانريد أن نقف أكثر من هذا في الحديث عن العلامة الحلي، ودوره العظيم في خلافة المحقق ـ رحمه الله ـ على الفقه وتأسيس وتكريس مدرسة الحلّة في الفقه، وتعميق المنهج العلمي للبحث الفقهي والأُصولي والرجالي، وكذلك الكلامي عند الشيعة.

٢ ـ غياث الدين السيد عبدالكريم بن طاووس: وهو النقيب الشريف غياث الدين عبدالكريم بن جلال الدين أحمد بن سعد الدين إبراهيم بن موسى بن جعفر بن محمّد بن أحمد بن محمّد بن أبي عبدالله محمّد المعروف بـ(طاووس).

وأُسرة آل طاووس من الأُسر الحسنية المعروفة، وينسبون الى جدّهم أبي عبدالله محمّد المعروف بـ(طاووس) لحسنه وجماله وصباحته، وهي أُسرة شيعية عريقة من الحلّة، وقد نشأ في هذه الأُسرة عدد من العلماء منهم:

---

(١) روضات الجنات: ٢/٢٨٢.

(٢) الألفين: ٤٣٧ طبع النجف ١٣٨٨.

(٣) راجع مقدّمة السيد محمّد مهدي الخرسان على الألفين: ص٣٧.

عمّه السيّد رضيّ الدين بن طاووس صاحب كتاب «الاقبال» و«جمال الاسبوع» وغيرهما.

والسيّد عبدالكريم بن طاووس كان من أجلاء هذه الأُسرة وعلمائها الأفذاذ وهو مؤلف كتاب «فرحة الغري» المطبوع في النجف و«الشمل المنظوم في مصنّفي العلوم».

يقول عنه المحقق النوري في المستدرك: نادرة الزمان واعجوبة الدهرالخوّان صاحب المقامات والكرامات كما أشار إليه الشهيد الثاني في إجازته الكبيرة[١].

وقال عنه تقيّ الدين الحسن بن داود في رجاله: سيدنا الإمام المعظم غياث الدين الفقيه النسّابة النحوي العروضي الزاهد العابد أبو المظفر ـ قدّس الله روحه ـ انتهت رياسة السادات وذوي النواميس إليه، وكان أوحد زمانه، ولد في شعبان سنة ٦٤٨هـ وتوفي في شوّال سنة ٦٩٣، وكان عمره خمساً وأربعين سنة وأياماً، كنت قرينه طفلين الى أن توفي، مارأيت قبله ولا بعده بخلقه وجميل قاعدته وحلو معاشرته ثانياً، ولا لذكائه وقوّة حافظته مماثلاً، مادخل ذهنه شيئاً قط فكاد ينساه، حفظ القرآن في مدّة يسيرة وله إحدى عشر سنة. اشتغل بالكتابه واستغنىٰ عن المعلّم في أربعين يوماً وعمره آنذاك أربع سنين، ولا تحصى مناقبه وفضائله[٢].

وقال عنه ابن الفوطي: كان جليل القدر نبيل الذكر حافظاً لكتاب الله المجيد، ولم أر في مشايخي أحفظ منه للسير والآثار والأحاديث والأخبار والحكايات والأشعار. جمع وصنّف وشجر وألف وكان يشارك الناس في علومهم، وكانت داره مجمع الامّة والأشراف، وكان الأكابر والولاة والكتاب يستضيئون بأنواره ورأيه وكتبت له لخزانته كتاب «الدّر النظيم في ذكر من تسمى بعبدالكريم» وسألته عن مولده فذكر أنه ولد في شعبان سنة ٦٤٨هـ وتوفي في يوم السبت ١٦ شوّال سنة ٦٩٣[٣].

(١) مستدرك الوسائل: ٣/٤٤١.

(٢) مستدرك وسائل الشيعة:٣/٤٤١.

(٣) تلخيص مجمع الآداب: ٤/١٩٤.

ومن مشايخه وأساتيذه من الامامية: والده، وعمّه رضيّ الدين عليّ والمحقق الحلّي، وابن عمّه يحيى بن سعيد، ومفيدالدين بن الجهم الحلّي، والخواجة نصيرالدين الطوسي، والسيد عبدالحميد بن فخار الموسوي الحائري.

ومن مشايخه من العامة: الشيخ حسين بن أياس[١].

٣ ـ الحسن بن داود: تقيّ الدين الشيخ حسن بن علي بن داود الحلّي المعروف بابن داود المتولّد ٦٤٧ صاحب الكتاب المعروف في الرجال.

يقول عنه الشهيد الثاني في إجازته الكبيرة: الشيخ الفقيه الأديب النحوي العروضي ملك العلماء والأُدباء والشعراء تقيّ الدين الحسن بن علي صاحب التصانيف الغزيرة والتحقيقات الكثيرة التي من جملتها كتاب «الرجال» سلك فيه مسلكاً لم يسبقه أحد من الأصحاب، ومن وقف عليه علم جليّة الحال فيما أشرنا إليه. وله من التصانيف في الفقه نظماً ونثراً مختصراً ومطولاً، وفي المنطق والعربية والعروض نحواً من ثلاثين مصنّفاً كلها في غاية الجودة[٢].

وقال عنه الحرّ العاملي في «أمل الآمل»: كان فاضلاً جليلاً صالحاً محققاً متبحراً من تلامذة المحقق نجم الدين الحلّي، يروي عنه الشهيد بواسطة ابن معية[٣].

ويقول ابن داود عن نفسه في كتاب الرجال: الحسن بن علي بن داود مصنّف هذا الكتاب، مولده خامس جمادى الآخر سنة ٦٤٧، وله كتب منها في الفقه: كتاب تحصيل النافع، وكتاب التحفة السعدية، وكتاب المقتصر من المختصر، وكتاب الكافي، وكتاب النكت، وكتاب الرائع، وكتاب الخلاف في المذاهب الخمسة، وكتاب تكملة المعتبر ـ لم يتم ـ، وكتاب الجوهرة في نظم التبصرة، وكتاب اللمعة في فقه الصلاة ـ نظماً ـ، وكتاب عقد الجواهر في الأشباه والنظائر ـ نظماً ـ،

---

(١) رياض العلماء: ٣/١٦٥، والكنى والألقاب: ١/٣٣٦.

(٢) مستدرك الوسائل: ٣/٤٤٢ و ٤٤٣.

(٣) أمل الآمل (القسم الثاني): ص ٧٠ و ٧١.

وكتاب عدّة الناسك في قضاء المناسك ـنظماًـ، وكتاب الرجال ـوهوهذا الكتابـ وله في الفقه غير ذلك. ومنها في أُصول الدين وغيره: كتاب الدرّالثمين في أُصول الدين ـنظماًـ، وكتاب الخريدة العذراء في العقيدة الغرّاء ـنظماًـ، وكتاب الدرج، وكتاب أحكام القضية ـفي المنطقـ، وكتاب حلّ الاشكال في عقد الاشكال ـفي المنطقـ، وكتاب قرّة عين الخليل في شرح النظم الجليل ـلابن الحاجب في العروض أيضاًـ، وكتاب شرح قصيدة صدرالدين الساوي ـفي العروض أيضاًـ، وكتاب مختصر الايضاح ـفي النحوـ، وكتاب حروف المعجم ـفي النحوـ، وكتاب مختصر أسرار العربية ـفي النحوـ[١].

٤ ـ الشيخ صفيّ الدين عبدالعزيز بن السرايا الحلّي: الشاعر المشهور. قال عنه صاحب «الامل»: كان عالماً فاضلاً شاعراً أديباً منشئاً من تلامذة المحقق الحلّي، له القصيدة البديعة مائة وخمسة وأربعون بيتاً، تشتمل على مائة وخمسين نوعاً من أنواع البديع، وله قصائد محبوكة الطرفين جيدة[٢].

وقال عنه صاحب «الرياض»: هو الشاعر المشهور وصاحب القصيدة البديعية ـالى أن قالـ: تسمى الكافية البديعية، وهي في مدح النبي صلّى الله عليه وآله، وقد أدرج فيها جميع الصنائع البديعية[٣].

وفي «الكنى والألقاب»: «... كان شاعر عصره على الاطلاق، أجاد القصائد المطوّلة والمقاطيع تطربك ألفاظه المصقولة ومعانيه المعسولة ومقاصده التي كأنها سهام راشقة وسيوف مسلولة، دخل مصر سنة ٧٣٦ واجتمع بالقاضي علاءالدين بن الأثيروابن سيّدالناس وأبي حيان وفضلاءذلك العصر،فاعترفوا بفضله ثم عاد الى ماردين[٤].

---

(١) رجال ابن داود: ١١١ ـ ١١٣.

(٢) أمل الآمل (القسم الثاني): ص١٤٩.

(٣) الرياض: ٣/١٣٧ ـ ١٣٩.

(٤) الكنى: ج٢/٣٨٧.

وقال عنه صاحب «الروضات»: كان ـ رحمه الله ـ من كبار شعراء الشيعة، ومسلّماً بين الفريقين فضله ونبالته وأخلاقه[١].

تتلمذ ـ رحمه الله ـ على المحقق الحلّي بشهادة كل من ترجم له من العلماء.

أما مؤلفاته فقد ذكر في «الامل» أنّ له ديوان شعر كبير وديوان شعر صغير وشرحاً للقصيدة البديعية[٢].

٥ ـ الشيخ شمس الدين محفوظ بن وشاح الحلّي: قال عنه في «الامل»: كان عالماً فاضلاً أديباً شاعراً جليلاً من أعيان العلماء في عصره، ولمّا توفي رثاه الحسن بن علي بن داود بقصيدة، وجرى بينه وبين المحقق نجم الدين جعفر بن سعيد، مكاتبات ومراسلات من النظم والنثر، ذكر جملة منها الشيخ حسن في إجازته فقال عند ذكره: وكان هذا الشيخ من أعيان علمائنا في عصره[٣]، وذكره صاحب «الروضات»: من أجلاء تلامذة مولانا المحقق المرحوم[٤].

وقال عنه في ترجمة المحقق: الشيخ شمس الملّة والدين محفوظ بن وشاح بن محمّد، الراثي له بفاخر قصيدته والمرثي عليه بقصيدة الحسن بن داود من بعد موته[٥].

ومدح المحقق بقصيدة فأجابه المحقق بقصيدة نذكر منها:

فسريا باالفضائل بي رويداً ... فلست أُطيق كفران الحقوق
وحمّل ما أُطيق به نهوضاً ... فإن الرفق أنسب بالصديق
فقد صيّرتني لعلاك رقّاً ... ببرك بل أرقّ من الرقيق[٦]

---

(١) الروضات: ٥/٨١.
(٢) أمل الآمل (القسم الثاني): ص١٤٩.
(٣) أمل الآمل (القسم الثاني): ص٢٢٩.
(٤) الروضات: ٦/١٠٥.
(٥) الروضات: ٢/١٨٤.
(٦) أمل الآمل (القسم الثاني): ص٢٣١.

وابنه أيضاً من أجلاء العلماء. قال عنه في «الروضات»: تاج الدين محمَّد بن محفوظ، هو أيضاً من الفضلاء الصلحاء والأُدباء المشهورين[١].

يروي عنه كما عن «الروضات» ابنه القاضي تاج الدين محمَّد بن محفوظ، ويروي عنه أيضاً كمال الدين بن حمّاد الواسطي.

٦ ـ الشيخ رضيّ الدين علي بن الشيخ سديدالدين يوسف بن المطهر الحلّي: أخو العلامة الحلّي وابن أُخت المحقق الحلّي وابن الشيخ سديدالدين وخال السادة الأجلاء عميدالدين عبدالمطلب الأعرجي وأخوه.

قال عنه في «الأمل»: عالم فاضل[٢].

ووصفه في الرياض بـ:العالم العلّم الفاضل الجليل[٣].

وفي اللؤلؤة: كان الشيخ رضيّ الدين علي فاضلاً جليلاً[٤].

يروي عن أبيه وعن المحقق كما في الأمل[٥]. وفي الرياض عن أحمد بن مسعود الاسدي[٦].

ويروي عنه فخر المحققين ابن العلامة وأيضاً ابن اخته السيد عميدالدين عبدالمطلب الأعرجي[٧].

وللشيخ رضيّ الدين كتاب «العدد القوية لدفع المخاوف اليومية» من مصادر بحارالأنوار.

٧ ـ الشيخ نجم الدين طومان بن أحمد العاملي: قال عنه في «الأمل»: كان

(١) الروضات: ١٨٥/٢.

(٢) أمل الآمل (القسم الثاني): ص٢١١.

(٣) الرياض: ٢٩٤/٤.

(٤) لؤلؤة البحرين: ص٢٦٦.

(٥) أمل الآمل (القسم الثاني): ص٢١١.

(٦) الرياض: ٢٩٦/٤.

(٧) أمل الآمل (القسم الثاني): ص٢١١.

فاضلاً عالماً محققاً. وقال الشيخ حسن في حواشي اجازته: وفي كلام الشيخ محمَّد ابن صالح دلالة على جلالة قدر الشيخ طومان[١].

وفي «الروضات» ممدوح محقق[٢].

وفي الرياض: كان فاضلاً عالماً محققاً[٣].

وذكر في «المستدرك» عن إجازة الشيخ محمَّد بن صالح للشيخ طومان مانصّه: قرأ عليَّ الشيخ الأجل العالم الفاضل الفقيه المجتهد نجم الدين طومان بن أحمد الشامي العاملي كتاب النهاية في الفقه[٤].

حضر ـ رحمه الله ـ على جمع من العلماء وروى عنهم، منهم: ١ ـ الشيخ شمس الدين محمَّد بن صالح السيبي القسيني[٥]. ٢ ـ المحقق الحلّي[٦].

تلمذ عليه جمع من العلماء منهم: ١ ـ جمال الدين أبومحمَّد مكي العاملي والد الشهيد الأول[٧]. ٢ ـ السيد علاءالدين علي بن محمَّد بن زهرة[٨] الحسن الحلّي، وكانت وفاته بالمدينة المنورة سنة ٧٢٨.

٨ ـ الوزير شرف الدين أبو القاسم علي بن الوزير مؤيد الدين محمَّد ابن العلقمي: وصفه في «الامل»: عالم جليل القدر شاعر أديب من تلامذة المحقق[٩].

ومدحه صاحب «الرياض» واصفاً إيّاه: الوزير الكبير من أجلاء علماء الامامية، كان والده ـ بل هو أيضاً ـ وزيراً للخليفة المستعصم[١٠].

---

(١) أمل الآمل (القسم الأوّل): ص١٠٤.

(٢) الروضات: ١٤٧/٤.

(٣) الرياض: ٢٢/٣.

(٤) المستدرك: ٤٤٣/٣.

(٥) أمل الآمل (القسم الثاني): ص١٠٣.

(٦) مقدّمة الشرائع للسيد محمَّد تقي الحكيم نقلاً عن إجازة الشيخ حسن بن الشهيد الثاني.

(٧) أمل الآمل (القسم الأوّل): ص١٠٣.

(٨) المصدر السابق: ١٠٤/١.

(٩) أمل الآمل (القسم الثاني): ص٢٠١.

(١٠) رياض العلماء: ٢١٦/٤.

والثابت تلمذته على المحقق الحلّي ولم تذكر المصادر شيخاً آخر له.

٩ ـ الشيخ جمال الدين يوسف بن حاتم الشامي العاملي: قال عنه في «الأمل»: كان فاضلاً فقيهاً عابداً[١].

وفي «الرياض»: كان من أجلّة فقهاء تلامذة المحقق والسيد ابن طاووس أيضاً[٢].

وذكره صاحب «الروضات» قال: كان فاضلاً فقيهاً عابداً في رجال المحدّث النيسابوري أنه كان فقيهاً محدّثاً[٣].

تتلمذ على يد كل من: ١ ـ المحقق الحلّي. ٢ ـ السيد العابد علي بن طاووس.

وله من الكتب: ١ ـ الأربعين في فضائل أمير المؤمنين. ٢ ـ كتاب الدرّ النظيم في مناقب اللهاميم[٤].

١٠ ـ الشيخ زين الدين أبو محمَّد الحسن بن ربيب الدين أبي طالب بن أبي مجد البوسطي الآوي الآبي الملقّب بالفاضل الآبي: وفي الأعيان نقلاً عن رجال بحرالعلوم: من تلامذة المحقق أبي القاسم نجم الدين وشارح كتابه النافع بالشرح المسمى «كشف الرموز» وهو أول من شرح هذا الكتاب عالم فقيه محقق قوي الفقاهة، حكى الأصحاب كالشهيدين والسيوري وغيرهم أقواله ومذاهبه[٥].

وفي التنقيح نقلاً عن رجال الطباطبائي: شهرة هذا الرجل دون فضله وعلمه[٦] له من الكتب كشف الرموزشرح لكتاب النافع لاستاذه المحقق، وهو أول شرح لهذا الكتاب الجليل[٧].

---

(١) أمل الآمل (القسم الأوّل): ص١٩٠.

(٢) الرياض: ٣٨٩/٥.

(٣) الروضات: ١٩٩/٨.

(٤) الرياض: ٣٨٩/٥.

(٥) أعيان الشيعة: ١٧٢/٢٠.

(٦) التنقيح: ٢٦٧/١ باب الحاء رقم ٢٤٥٦.

(٧) الرياض. ١٤٦/١.

١١ ـ الشيخ فخر الدين محمّد بن الحسن بن يوسف بن المطهر الحلّي: قال عنه في «الأمل»: كان فاضلاً محققاً فقيهاً ثقة جليلاً، ذكر السيد مصطفى فقال: من وجوه هذه الطائفة وثقاتها وفقهائها، جليل القدر عظيم المنزلة رفيع الشأن، حاله في علوّ قدره وسمو رتبته وكثرة علومه أشهر من أن يذكر[١].

وذكره في «الرياض»: كان فاضلاً محققاً ثقة جليلاً. قال صاحب القاموس في إجازته لابن الحلواني عن شيخي ومولاي علامة الدين بحر العلوم فخرالدين أبي طالب محمّد[٢].

وفي «لؤلؤة البحرين»: قال شيخنا الشهيد في تعداد جملة من مشايخه، الشيخ الامام سلطان العلماء ومنتهى الفضلاء والنبلاء، خاتمة المجتهدين فخرالملّة والدين أبوطالب. قال في مجالس المؤمنين: هو افتخار آل المطهر وشامة البدر الأنور، وهو في العلوم العقلية والنقلية مدقق نحرير، وفي علوّ الفهم والذكاء مدقق ليس له نظير[٣].

وقال في «الكنى»: وجه من وجوه هذه الطائفة وثقاتها، جليل القدر عظيم المنزلة رفيع الشأن كثير العلم، وحيد عصره وفريد دهره، جيد التصانيف، حاله في علوّ قدره وسموّ مرتبته وكثرة علومه أشهر من أن يذكر[٤].

وذكر في «الكنى» نقلاً عن العلامة: أمره لولده بإصلاح الخلل في كتبه بعد وفاته.

مشايخه ـ أعلى الله مقامه ـ: ١ ـ أكثر تتلمذه على أبيه العلامة الحلّي ـ رحمه الله ـ[٥]. ٢ ـ المحقق الحلّي[٦].

---

(١) أمل الآمل (القسم الثاني): ص٢٦٠.

(٢) الرياض: ٥/٧٩.

(٣) لؤلؤة البحرين: ص١٩٠ و ١٩٢.

(٤) الكنى والألقاب: ٣/١٣.

(٥) الرياض: ٥/٧٧.

(٦) مقدمة كتاب الشرائع للسيد محمّد ذق الكبير.

تلامذته: ١ـ الشهيد الأول ـ رحمه الله ـ[١].

مؤلفاته: ١ـ شرح القواعد، اسمه «إيضاح الفوائد». ٢ـ الفخرية في النية. ٣ـ حاشية الارشاد. ٤ـ الكافية الوافية في الكلام. ٥ـ شرح نهج المسترشدين. ٦ـ شرح تهذيب الأُصول المسمّى بـ«غاية المسؤول». ٧ـ شرح مبادئ الأُصول. ٨ـ شرح خطبة القواعد. وغيرذلك.

توفي ـ رحمه الله ـ في ٢٥ جمادى ٢، ٧٧١.

١٢ـ السيد جلال الدين محمَّد بن رضيّ الدين علي بن طاووس: وهو الذي كتب له السيد ابن طاووس كتاب «كشف المحجة لثمرة المهجة».

قال عنه في الرياض: كان من الفضلاء الصلحاء الزهّاد[٢].

١٣ـ الشيخ جلال الدين محمَّد بن محمَّد بن أحمد الكوفي الهاشمي الحارثي: قال عنه في «الأمل»: كان عالماً صالحاً فاضلاً[٣].

وكذلك وصفه صاحب «الرياض»: كان عالماً صالحاً فاضلاً[٤].

ووصفه الشيخ حسن صاحب «المعالم» كما في المستدرك نقلاً عنه: الشيخ الامام البليغ جلال الدين محمَّدِ بن الشيخ الامام ملك الأُدباء شمس الدين محمَّد بن أحمد الكوفي[٥].

١٤ـ الشيخ صفيّ الدين محمَّد بن يحيى بن الحسن بن سعيد: قال عنه في «الأمل»: فاضل جليل من تلامذة المحقق[٦].

وأيضاً في «الرياض» نعته بـ:فاضل جليل[٧].

وفي «المستدرك» نقلاً عن الشهيد في أربعينه: أخبرنا الشيخ زين الدين في تاريخه قال: أخبرنا الشيخ الفقيه أبوعبدالله محمَّد بن الشيخ الامام شيخ الطائفة

---

(١) الكنى والألقاب: ١٣/٣.
(٢) رياض العلماء: ١٢٨/٥.
(٣) أمل الآمل (القسم الثاني): ص٢٩٨.
(٤) الرياض: ١٥٧/٥.
(٥) المستدرك: ٤٤٧/٣.
(٦) أمل الآمل (القسم الثاني): ص٢٧٤.
(٧) الرياض: ١٠٧/٥.

نجيب الدين أبي أحمد يحيى بن أحمد بن سعيد الحلّي[١].

١٥ ـ الشيخ شمس الدين محمّد بن صالح السيبي القسيني: قال عنه في «الامل»: فاضل صالح جليل[٢].

وفي «الرياض» كذلك وصفه بـ:فاضل صالح جليل[٣].

وهذا الشيخ الجليل يروي عن: ١ ـ السيد علي بن طاووس. ٢ ـ السيد أحمد بن طاووس. ٣ ـ المحقق الحلّي. ٤ ـ ابن عمّ المحقق نجيب الدين يحيى بن سعيد الحلّي[٤].

١٦ ـ الشيخ جمال الدين أبوجعفر محمّد بن علي القاشي: قال عنه في «الأمل»: فاضل جليل[٥].

وفاته:

قضى المحقق الحلّي عمراً مباركاً سعيداً في خدمة الشريعة وإعداد جيل من الفقهاء الذين ورثوا منه العلم والفقاهة، وتوفّي سنة ٦٧٦ على ماذكره تلميذه ابن داود في رجاله.

قال حسن بن داود في كتابه المعروف «الرجال»: جعفر بن الحسن بن يحيى بن سعيد الحلّي شيخنا نجم الدين أبوالقاسم المحقق المدقق العلامة واحد عصره، كان ألسن أهل زمانه وأقومهم بالحجة وأسرعهم استحضاراً، قرأت عليه وربّاني صغيراً، وكان له عليَّ إحسان عظيم والتفات، وأجاز لي جميع ماصنّفه وقرأه ورواه وكل مايصحّ روايته عنه، توفي ـ رحمه الله ـ في ربيع الآخر سنة ٦٧٦، له تصانيف

---

(١) مستدرك الوسائل: ٣/٤٤٣.

(٢) أمل الآمل (القسم الثاني): ص٢٤١ و ٢٧٦.

(٣) الرياض: ٥/٢٤.

(٤) الرياض: ٥/١١٠.

(٥) أمل الآمل (القسم الثاني): ص٢٨٩.

حسنة محررة وعذبة[١].

وفي «توضيح المقاصد» للشيخ البهائي أنه توفي في ٢٣ من جمادى الثانية من تلك السنة، وعن بعضهم أن تاريخ وفاته يوافق بحساب الجمل «زبدة المحققين»[٢].

لما كان ابن داود الصق الناس بالمحقق وأقربهم اليه، فلا محالة يكون قوله أقرب الى الصواب، والله العالم. إذن يكون عمره أربعاً وسبعين سنة تقريباً عند وفاته ـ رحمه الله ـ.

ونقل في اللؤلؤة عن بعض الأجلاء من تلاميذ المجلسي أن مولد المحقق سنة ٦٣٨ ووفاته ليلة السبت في شهر محرم الحرام سنة ٧٢٦هـ، فعمره على هذا خمس وثمانون سنة تقريباً[٣].

ويقول الشيخ الجليل البحراني في اللؤلؤة بعد مانقل كلّاً من قولي ابن داود وتلميذ المجلسي ـ رحمه الله ـ ومابينهما من تناف. والعجب أن ذلك الفاضل ـ أي تلميذ المجلسي ـ بعد ذكر ماقدمناه عنه نقل عن ابن داود ماذكرنا أيضاً ولم يتعرّض لما فيه من المنافاة لما قدّمه، والأقرب هو ماذكره ابن داود، ولعلّ مافي النسخة التي نقلنا منها ماتقدم عن ذلك الفاضل غلطاً. ويؤيده أن تاريخ موت العلامة ـ رحمه الله ـ ٧٢٦هـ فيكون موته وموت المحقق في سنة واحدة!! ولاريب في بطلانه[٤].

وكان سبب وفاته على ماذكره صاحب «اللؤلؤة» عن بعض الأجلاء من الأعلام ماصورته: في صبح يوم الخميس ثالث شهر ربيع الآخر سنة ٦٧٦ سقط الشيخ الفقيه أبوالقاسم جعفر بن الحسن بن سعيد الحلّي ـ رحمه الله ـ من أعلى درجة في داره فخرّ ميتاً لوقته من غير نطق ولاحركة، فتفجّع الناس لوفاته واجتمع لجنازته

---

(١) رجال ابن داود: ص٣٧١.

(٢) أعيان الشيعة: ١٥/٢٧٦.

(٣) اللؤلؤة: ص٢٢٩.

(٤) اللؤلؤة: ص٢٣٠.

خلق كثير... وحمل نعشه الى النجف مشهد أميرالمؤمنين عليه السَّلام[١].

رثاؤه:

يقول الحرّ العاملي في «أمل الآمل»: لمّا توفي رثاه جماعة منهم الشيخ محفوظ وشاح رثاه بقصيدة منها:

اقلقني الدهر وفرط الأسى ... وزاد في قلبي لهيب الضرام
لفقد بحر العلم والمرتضى ... في القول والفعل وفصل الخصام
أعني أبا القاسم شمس العلى ... الماجد المقدام ليث الزحام
أزمّة الدين بتدبيره ... منظومة أحسن بذلك النظام
شبّه به البازي في بحثه ... وعنده الفاضل فرخ الحمام
قد أوضح الدين بتصنيفه ... من بعد ماكان شديد الظلام
بعدك أضحى الناس في حيرة ... عالمهم مشتبه بالعوام
لولا الذي بيّن في كتبه ... لأشراف الدين على الاصطلام
قد قلت للقبر الذي ضمّه ... كيف حويت البحر والبحر طام
عليك مني ماحدا سائق ... أو غرّد القمري ألفا سلام

رحم الله المحقق عاش سعيداً ومات سعيداً ويحشر سعيداً إن شاء الله مع الأنبياء والصديقين وحسن أُولئك رفيقاً، ورزقنا الله تعالى شفاعته وجواره عنده سبحانه وتعالى.

محمَّد مهدي الآصفي

قم المقدّسة في ١٤ ج٢/ ١٤١١

---

(١) اللؤلؤة: ص٢٣١.

فهرس المصادر المعتمدة لحياة المحقّق الحلّي

١ ـ أعلام العرب.
٢ ـ الأغاني.
٣ ـ الاقبال للسيد ابن طاووس.
٤ ـ الألفين للعلامة الحلّي.
٥ ـ أمل الآمل.
٦ ـ بحار الأنوار.
٧ ـ (كتاب) بغداد لطيفور.
٨ ـ تاريخ ابن الوردي.
٩ ـ تاريخ الإسلام للدكتور حسن إبراهيم.
١٠ ـ تاريخ بغداد للخطيب.
١١ ـ تاريخ التمدن الإسلامي للدكتور كوستاف لوبون.
١٢ ـ تاريخ الخلفاء للسيوطي.
١٣ ـ تاريخ الطبري.
١٤ ـ تاريخ مختصر الدول لابن العبري.
١٥ ـ تأسيس الشيعة لعلوم الإسلام.
١٦ ـ تاج العروس.
١٧ ـ تعليقة السيّد محمّد صادق بحر العلوم على اللؤلؤة.
١٨ ـ تعليقات اللؤلؤة.
١٩ ـ تكملة المعجمات العربية للدوزي.

٢٠ ـ تنقيح الاقوال.
٢١ ـ تنقيح المقال.
٢٢ ـ تلخيص مجمع الاداب.
٢٣ ـ ثمار القلوب.
٢٤ ـ جامع التواريخ.
٢٥ ـ جمهرة انساب العرب.
٢٦ ـ الحوادث الجامعة لابن الفوطي.
٢٧ ـ دائرة المعارف الإسلامية.
٢٨ ـ الديارات للبشابشتي.
٢٩ ـ الذريعة إلى تصانيف الشيعة.
٣٠ ـ رجال ابن داود.
٣١ ـ رحلة ابن بطوطة.
٣٢ ـ روضات الجنات.
٣٣ ـ رياض العلماء.
٣٤ ـ زهر الآداب.
٣٥ ـ صبح الاعشى.
٣٦ ـ عمدة الطالب.
٣٧ ـ الفتاوى الواضحة.
٣٨ ـ الفقه الإسلامي في ثوبه الجديد للشيخ مصطفى الزرقاء.
٣٩ ـ الكامل في التاريخ لابن الاثير.
٤٠ ـ الكنى والالقاب.
٤١ ـ لؤلؤة البحرين.
٤٢ ـ لطائف المعارف للثعالبي.
٤٣ ـ مؤيد الدين بن العلقمي واسرار سقوط الدولة العباسية.
٤٤ ـ مرآة الجنان لليافعي.
٤٥ ـ المراصد.
٤٦ ـ المستدرك .
٤٧ ـ مطالع البدور في منازل السرور للغزولي.

٤٨ ـ المعارج.
٤٩ ـ معجم البلدان.
٥٠ ـ معجم المؤلفين.
٥١ ـ معجم رجال الحديث.
٥٢ ـ مقدمة احقاق الحق.
٥٣ ـ مقدمة مثير الاحزان.
٥٤ ـ مقدمة كتاب الرسالة للشافعي.
٥٥ ـ مقدمة الشرايع للسيّد محمَّد تقي الحكيم.
٥٦ ـ مقدمة كتاب المعتبر.

نحن و:

- كتاب النهاية
- كتاب نكت النهاية
- المسائل المصرية

حول كتاب النهاية:

اسمه «النهاية في مجرد الفقه والفتاوى» كما ذكره المؤلف في كتابه الفهرست وقال: وهو يشتمل على عدّة كتب التهذيب[1].

فهو كتاب فقهيّ كامل من الطهارة إلى الديات، ولأهميته ومتانته كان هو المحور من حين تأليفه إلى زمن المحقّق الأول الحلّي رضوان الله عليه حين تأليفه الشرائع، فكان بحث العلماء في هذه المدة وتدريسهم وشروحهم غالباً فيه وعليه، وكانوا يمتازونه بالإجازة[2].

قال السيد البحر العلوم: كتاب النهاية الذي ضمّنه متون الأخبار[3].

وقال وأول مصنّفات الشيخ في الفقه كتاب النهاية[4].

وقال بعد نقل مقدمة كتاب المبسوط:

وإنّ من جملة فوائد هذه المقدمة ما أشرنا في وصف كتاب النهاية من أنه نقل

---

(١) الفهرست: ١٦٠.

(٢) الخاتمة: ٥٠٦، أعيان الشيعة: ٩/١٦٠، الذريعة ٢٤/٤٠٣.

(٣) رجال السيد بحرالعلوم: ٣/٢٣٠.

(٤) رجال السيد بحرالعلوم: ٣/٢٣٣.

متون الأخبار أو مضامينها، فإنّ هذا شيء عظيم النفع عند إعواز الأحاديث[١].

وقال السيد الأمين: النهاية في مجرد الفقه والفتوى من أعظم آثاره [أي: الشيخ الطوسي] وأجلّ كتب الفقه ومتون الأخبار[٢].

وقال الشيخ الطهراني: النهاية في مجرد الفقه والفتاوى ومتون الأخبار... مشتمل على كتب، وكلّ يشتمل على أبواب، أحصيت فهرس مخطوطة منها فكانت ٢٢ كتاباً و٢١٤ باباً و٣٦ ألف مسألة[٣].

وقال الشيخ الطهراني أيضاً في مقدمة كتاب النهاية طبعة بيروت: النهاية في مجرد الفقه والفتاوى، من أعظم آثاره وأجلّ كتب الفقه ومتون الأخبار.

وقال المحدّث النوري: وعثرت على نسخة قديمة من كتاب النهاية، وفي ظهره بخط الكتاب، وفي موضع آخر بخط بعض العلماء مالفظه:

قال الشيخ الفقيه نجيب الدين أبوطالب الاسترابادي رحمه الله: وجدت على كتاب النهاية بخزانة مدرسة الري، قال: حدثنا جماعة من أصحابنا الثقات:

أنّ المشايخ الفقهاء الحسين بن المظفر الحمداني القزويني، وعبدالجبار بن علي المقري الرازي، والحسن بن الحسين بن بابويه المدعوّ بحسكا المتوطن بالري رحمهم الله، كانوا يتحادثون ببغداد ويتذاكرون كتاب النهاية وترتيب أبوابه وفصوله، فكان كلّ واحد منهم يعارض الشيخ الفقيه أباجعفر محمَّد بن الحسن الطوسي رحمة الله عليه في مسائل، ويذكر أنه لايخلو من خلل.

ثم اتفق أنهم خرجوا لزيارة المشهد المقدس بالغري على صاحبه السلام، وكان ذلك على عهد الشيخ الفقيه أي جعفر الطوسي رحمه الله وقدّس روحه، وكان يتخالج في صدورهم من ذلك مايتخالج قبل ذلك، فأجمع رأيهم على أن يصوموا

---

(١) رجال السيد بحرالعلوم: ٣/٢٣٥.

(٢) أعيان الشيعة: ٩/١٦٦.

(٣) الذريعة: ٢٤/٤٠٣.

ثلاثاً ويغتسلوا ليلة الجمعة، ويصلّوا ويدعوا بحضرة مولانا أمير المؤمنين عليه السَّلام على جوابه، فلعلّه يتضح لهم مااختلفوا فيه.

فسخ لهم أمير المؤمنين عليه السَّلام في النوم وقال:

لم يصنّف مصنّف في فقه آل محمَّد عليهم السَّلام كتاباً أُولى بأن يعتمد عليه ويتخذ قدوة ويرجع إليه أولى من كتاب النهاية [الذي] تنازعتم فيه، وإنّما كان ذلك لأن مصنفه اعتمد في تصنيفه على خلوص النية لله، والتقرب والزلفى لديه، فلا ترتابوا في صحة ماضمنه مصنفه، واعملوا به وأقيموا مسائله، فقد تعنّى في ترتيبه وتهذيبه والتحري بالمسائل الصحيحة بجميع أطرافها.

فلمّا قاموا من مضاجعهم أقبل كل واحد منهم على صاحبه فقال: رأيت الليلة رؤيا تدلّ على صحة النهاية والاعتماد على مصنّفها.

فأجمعوا على أن يكتب كلّ واحد منهم رؤياه على بياض قبل التلفظ، فتعارضت[1] الرؤيا لفظاً ومعنى، وقاموا متفرقين مغتبطين بذلك، فدخلوا على شيخهم أبي جعفر الطوسي قدّس الله روحه، وحين وقعت عينه عليهم قال لهم: لَمْ تسكنوا إلى ماكنت أوقفتكم عليه في كتاب النهاية حتى سمعتم من لفظ مولانا أمير المؤمنين عليه السَّلام، فتعجّبوا من قوله وسألوه عمّا استقبلهم [به] من ذلك، فقال: سنح لي أمير المؤمنين عليه السَّلام كما[2] سنح لكم، فأورد عليّ ماقاله لكم، [وحكى] رؤياه على وجهها.

ولكتاب النهاية عدّة طرق يرويها علماؤنا الأبرار رضوان الله عليهم.

قال المحدّث النوري: قال صاحب المعالم: ذكر نجيب الدين يحيى بن سعيد في إجازته: ذكر السيد فخرالدين محمَّد بن عبدالله الحلبي: أنه قرأ من كتب الشيخ أبي جعفر الطوسي الجزء الأول من كتاب النهاية في الفقه وبعض الثاني على والده

(١) كذا في الخاتمة، والمراد: فتطابقت.

(٢) خاتمة المستدرك: ٥٠٦.

جمال الدين أبي القاسم عبدالله بن سنة ٥٩٧، وأخبره بجميعه عن أخيه الشريف الطاهر عزالدين أبي المكارم حمزة بن علي بن زهرة الحسيني، وقرأه أبو المكارم على الشيخ العفيف الزاهد القاري أبي علي الحسن بن الحسين المعروف بابن الحاجب الحلبي -وأخبره أنه قرأه على الشيخ الجليل أبي عبدالله الحسين بن علي بن أبي سهل الزينوبادي بمشهد أميرالمؤمنين عليه السَّلام، وأخبره أنه سمعه على الشيخ الفقيه رشيدالدين علي بن زيرك القمي والسيد العالم أبي هاشم المجتبى بن حمزة بن زيد الحسيني، وأخبراه أنهما سمعاه على المفيد عبدالجبار بن عبدالله القاري الرازي، وأخبرهما أنه سمعه على مصنفه، ثم ذكر رحمه الله طرقاً أُخرى قراءة وإجازة.

وكما ذكرنا سابقاً أن كتاب النهاية بلغ درجة عالية، وكان هو المحور الاساسي آنذاك ، لذا تلقّاه العلماء بالشرح والتعليق، فمن شروحه:

(١) المرشد إلى سبيل التعبّد.

لولد المصنف الشيخ أبي علي بن محمَّد بن الحسن الطوسي.

وعبّر عنه الشيخ الطهراني في موضع من الذريعة بشرح نهاية الاحكام، والصحيح شرح النهاية، لأن نهاية الاحكام للعلامة الحلّي.

وقال المحدّث النوري: شرح ولده الشيخ أبي علي، ولعلّه بعينه كتابه المسمّى بالمرشد إلى سبيل التعبد[1].

(٢) المغني في شرح النهاية الطوسية.

للشيخ قطب الدين سعيد بن هبة الله بن الحسن الراوندي، في عشر مجلدات، ينقل عنه السيد ابن طاووس في الإقبال.

لكن في النسخة المطبوعة من الاقبال ورد فيها اسم المؤلف هبة الله بن سعيد، وهو من غلط الناسخ، بل هو سعيد بن هبة الله.

وعبّر أيضاً عن هذا الشرح الشيخ الطهراني في موضع من الذريعة بشرح نهاية

---

(١) الخاتمة: ٥٠٦، الذريعة: ١٤/١١٠ و٢٠/٣٠٥.

الأحكام، والصحيح شرح النهاية، لأن نهاية الأحكام للعلامة الحلّي[١].

(٣) نكت النهاية.

يأتي التفصيل عنه.

(٤) شرح مشكلات النهاية.

للشيخ قطب الدين سعيد بن هبة الله بن الحسن الراوندي، ويعبّر عنه بمشكلات النهاية أيضاً.

وعبّر عن هذا الشرح الشيخ الطهراني أيضاً في موضع من الذريعة بشرح نهاية الأحكام، والصحيح شرح النهاية، لأن نهاية الأحكام للعلامة الحلّي[٢].

(٥) شرح ما يجوز وما لا يجوز من النهاية.

للشيخ قطب الدين سعيد بن هبة الله بن الحسن الراوندي.

وكذا عبّر عنه الشيخ الطهراني في موضع من الذريعة بشرح نهاية الأحكام، والصحيح شرح النهاية، لأن نهاية الاحكام للعلامة الحلّي[٣].

(٦) نهية النهاية.

للشيخ قطب الدين سعيد بن هبة الله بن الحسن الراوندي.

وعبّر عنه أيضاً الشيخ الطهراني في موضع من الذريعة بشرح نهاية الاحكام، والصحيح شرح النهاية، لأن نهاية الاحكام للعلامة الحلي[٤].

(٧) شرح النهاية.

لتلميذ المصنّف الشيخ نظام الدين أبي الحسن أو أبي عبدالله سليمان أو سلمان بن الحسن أو الحسين أو الحصين الصهرشتي.

وعبّر عن هذا الشرح أيضاً الشيخ الطهراني في الذريعة بشرح نهاية الأحكام،

---

(١) الخاتمة: ٥٠٦، الذريعة: ١١٠/١٤ و٢٩٦/٢١.

(٢) الخاتمة: ٥٠٦، الذريعة: ١١٠/١٤ و٦٦/٢١ .

(٣) الخاتمة: ٥٠٦، الذريعة: ٥٢/١٤ و١١٠.

(٤) الذريعة: ١١٠/١٤ و٤٣١/٢٤.

والصحيح ما أثبتناه، لأن نهاية الأحكام للعلامة الحلّي.

واحتمل في رياض العلماء أنّ شرح النهاية هو البداية الذي ينقل عنه السيد ابن طاووس[١].

وللنهاية ترجمة فارسيّة قديمة، وهي لبعض الأصحاب المقاربين لعصر المؤلف، ولعلّها للمؤلف نفسه، توجد نسخة عتيقة من هذه الترجمة في مكتبة السيد نصرالله التقوي بطهران، وقد كتب هو لها فهرساً لطيفاً، فجميع كتب النهاية ٢٢ كتاباً، ومجموع الأبواب ٢١٥ باباً، والمسائل ٣٦ ألف مسألة[٢].

وللنهاية أيضاً عدة طبعات، هي:

(١) طبعة على الحجر في طهران سنة ١٢٧٦هـ، ضمن الجوامع الفقهية التي جمعها محمّد باقر الخوانساري.

(٢) طبعة على الحروف بمطبعة الجامعة سنة ١٣٧٣هـ.

(٣) طبعة على الحروف ببيروت مع مقدمة للشيخ الطهراني.

(٤) طبعة على الحروف سنة ١٣٨٢هـ، وهي طبعة المهرجان الألفي للشيخ الطوسي في طهران التي طبعها الدكتور مهدوي مع الترجمة الفارسية القديمة ومقدمة لدانش پژوه، وهي تقع في مجلدين، وصحّحت هذه النسخة عل خمس نسخ عربية وثمان نسخ فارسية[٣].

وللنهاية أيضاً نسخ كثيرة جداً، منها:

(١) نسخة عند المحدث النوري، كتبها أبو المحاسن بن إبراهيم بن الحسين بن بابويه، تاريخ كتابتها يوم الثلاثاء ١٥ ربيع الآخر سنة ٥١٧.

(٢) نسخة في المكتبة العامة لآية الله العظمى السيد المرعشي بقم، تاريخ كتابتها سنة ٥٠٧هـ.

---

(١) الخاتمة: ٥٠٦، الذريعة: ٢/١١٩ و٣/٥٧ ـ ٥٨ و١٤/١١٠. (٢) الذريعة: ٤/١٤٣ و٢٤/٤٠٤.

(٣) معجم المطبوعات العربية لسركيس: ١/٧٩٠ و٢/١٦٤٠ و١٦٤١، الذريعة: ٢٤/٤٠٣.

(٣) نسخة في مكتبة الطهراني بكربلاء، بخط أبي الحسن علي بن إبراهيم بن الحسن بن موسى الفراهاني، فرغ منها في ١ رجب ٥٩١هـ، كتبها لنفسه بقلم جيّد يشبه بعض حروفه بالكوفي، وعليها تملّك بعض العلماء.

(٤) نسخة الدكتور مهدوي، وهي بخط أبي الفرج مسعود، تاريخها ١٨ جمادى الأُولى سنة ٥٤٦هـ، وقد قابلها علي بن أحمد السديد في ٣ ربيع الثاني سنة ٦٦٣ مع نسخة كان كتبها علي بن سكون، وقابلها ابن ادريس سنة ٥٩٨ مع نسخة خط المؤلف، وعلى هذه النسخة إجازة أبي البركات نصر بن محمَّد تاريخها ٣ صفر ٧٢٦هـ.

(٥) نسخة أمين الخنجى بطهران، وهي بخط أبي القاسم علي بن محمَّد بن علي الجاسبي القمي، تاريخها عام ٥٧٩هـ، وعلى هذه النسخة إجازة أبي الفضل محمَّد بن قطب الدين سعيد بن هبة الله الراوندي لكاتب النسخة.

(٦) نسخة مكتبة الملك بطهران، وهي بخط محمَّد بن الحسين بن محمَّد بن الحسن، تاريخها في محرم سنة ٦٢٧، وعليها إجازة من أبي طالب بن الحسين الحسيني تلميذ الراوندي لكاتب هذه النسخة تاريخها ١ جمادي الأُولى سنة ٦٣٣هـ.

(٧) نسخة في مكتبة الخادمي باصفهان.

(٨) نسخة في مكتبة فخرالدين النصيري بطهران.

(٩) نسخة في مكتبة الشيخ هادي كاشف الغطاء، تاريخ كتابتها عام ١٠٦٠هـ.

(١٠) نسخة في مكتبة قاسم محي الدين بالنجف، بخط عاشور بن الحسن، فرغ من المجلّد الأول سنة ١٠٨٤هـ، ومن الثاني سنة ١٠٨٩هـ.

(١١) نسخة في مكتبة المحدّث النوري، بخط اسماعيل الهرقلي، وعليها إجازة العلامة الحلّي لكاتب النسخة.

(١٢) نسخة في مكتبة الآستانه الرضوية، تحت رقم ٢٦٦٠، تاريخ كتابتها سنة ٩٨٥هـ.

(١٣) نسخة في مكتبة الاستانة الرضوية أيضاً، تحت رقم ١١٧٥٠، نسخ عبدالله في سنة ١٠٧٩هـ.

(١٤) نسخةفي مكتبة الاستانة الرضوية أيضاً، ضمن مجموعة رقم ١٠٦١٧، نسخ عبدالله في سنة ١٢٦٩هـ.

(١٥) نسخة في مكتبة الاستانة الرضوية، تحت رقم ٢٦٦٤هـ.

(١٦) نسخة في مكتبة الاستانة الرضوية، تحت رقم ٨٠٥٧هـ.

(١٧) نسخة مترجمة الى اللغة الفارسية في مكتبة كلية الحقوق، تاريخها في محرم سنة ٦٨٦هـ.

(١٨) نسخة مترجمة الى اللغة الفارسية، وهي في مكتبة السيد نصرالله التقوي بطهران، وهي بخط شهاب بن عزيز بن فضل الله الحسيني الراوندي، كتبها في سنة ٨٩١هـ، وقد كتب لهذه النسخة السيد التقوي فهرساً لطيفاً.

(١٩) نسخة مترجمة إلى اللغة الفارسية، وهي في مكتبة ملك بطهران، تاريخها ١٠٠٨هـ[1].

إلى غير ذلك من النسخ الكثيرة.

حول نكت النهاية:

لمّا أشكل على جماعة من ذوي الفطانة والهداية مسائل من كتاب النهاية، واستشكلوا على مسائل أُخر، التمسوا من المحقق الأول نجم الدين الحلي إبانتها بالقول المقتصر والدليل المختصر.

فأجالهم إلى ذلك بعد أن جمع ماشرّدوه وقرّب مابعدوه، ذكر هذا المؤلف في مقدّمته للكتاب.

---

(١) مقدمة كتاب النهاية طبعة الدكتور مهدوي، الخاتمة: ٥٠٦، الذريعة ١٤٣/٤ و٤٠٤/٢٤، فهرس المكتبة الرضوية لفكرت: ٥٩٢، وفي الفهرس ذكر الكتاب باسم نهاية الأحكام، والصحيح النهاية، لأن نهاية الأحكام للعلامة الحلّي.

فكتب المحقق كتابه بصيغة السؤال والجواب، فأولاً يأتي بعبارة النهاية، ثم يذكر اشكالهم، ثم يتعرض إلى رأيه وبسط المسألة بصيغة وافية.

ويُعبّر عن نكت النهاية بحلّ مشكلات النهاية أيضاً، وبشرح نكت النهاية.

وطبع كتاب النكت عام ١٢٧٦هـ على الحجر في طهران ضمن الجوامع الفقهية التي جمعها محمّد باقر الخوانساري[١].

حول المسائل المصرية:

لمّا أبان المحقق الحلّي رضوان الله عليه ماأُشكل من كتاب النهاية وأجاب عن الاعتراضات الواردة في على النهاية بكتابه نكت النهاية.

اعترض عليه السيد الشريف في شرح الباب الأول من النهاية وأنه لم ينضبط له إلّا أقلّه.

واعتراض السيد الشريف هذا كان هو المسألة الأُولى، ويليها أربع مسائل، قال المحقق الحلّي رضوان الله عليه في مقدمة المسائل المصرية:

إني مجيب إلى ماسأله السيد الشريف، لمعرفتي برئاسته ونبله، وتحققي بفراسته وسداد عقله، وأن ذلك يقع منه في موقعه، ويحلّ في محلّه وهي خمس مسائل:

الأُولى: في شرح الباب الأول من النهاية، فإنه ذكر أنه سمع منّي شرحها ولم ينضبط له إلّا أقلّه.

الثانية: في إزالة النجاسة بالمائعات، وكيف ادعى علم الهدى والشيخ المفيد رحمهما الله أن ذلك هو مذهبنا، ولا نص فيه.

الثالثة: الماء القليل هل ينجس بالملاقات أم لا؟

الرابعة: ماء البئر هل ينجس بالملاقات أم لاينجس إلّا بالتغيّر.

الخامسة: الماء المستعمل في غسل الجنابة وشبهه هل يرفع به الحدث أم لا؟

---

(١) أُنظر: مقدمة كتاب النكت للمؤلف، الخاتمة: ٥٠٦، الذريعة: ٧/٧٥ و١٤/١١٠ و٢٤/٣٠٦، معجم المطبوعات العربية ليوسف سركيس: ١/٧٩٠ و٢/١٦٤٠ و١٦٤١.

وها نحن موردون مسائله ومجيبون عنها ومشيرون إلى الدلالة على وجه مختصر إن شاء الله، انتهى.

ففي المسألة الأُولى من المسائل المصرية يأتي المحقق الحلّي بعبارة النهاية أولاً، ثم يذكر عبارته في النكت، ثم يتعرض لذكر ماأشكل عليه، ثم يذكر ردّه على الاعتراض.

وعبّر عن هذه الرسالة الشيخ الطهراني بالمسائل المصريات في موضع، وفي آخر بجوابات المسائل المصريات.

وللمسائل المصرية عدة نسخ، منها:

(١) نسخة ناقصة من أوّلها، بخط الشيخ على بن محمَّد بن علي بن موسى المعاني، فرغ من كتابتها أواخر ربيع الثاني عام ٦٧١هـ، يعني قبل موت المؤلف بخمس سنين، والظاهر أن الكاتب كان من تلاميذه، وهذه النسخة ذكر الشيخ الطهراني أنه رآها، ولم يعيّن مكان وجودها.

(٢) نسخة المكتبة الرضوية على صاحبها السلام، وهي تحت رقم ٢٦٥٤، كتبها الشيخ احمد بن يحيى بن داود البحراني سنة ٩٨٧هـ، وهي منضمّة إلى الرسالة البغدادية.

(٣) نسخة المكتبة الرضوية أيضاً، ضمن المجموعة رقم٩٦٦٨، تاريخ كتابتها ١٢٦٩هـ.

(٤) نسخة في مكتبة الشيخ عبدالحسين الطهراني بكربلاء ضمن مجموعة.

(٥) نسخة في مكتبة الميرزا نصرالله القزويني، وهي منضمّه إلى الرسالة البغدادية والعزية[1].

وبهذا نكتفي ماتوصّلنا إليه حول الكتب الثلاث.

---

(١) أُنظر: مقدمة المسائل المصرية للمؤلف، الذريعة: ٢٣٤/٥ و٣٦٧/٢٠، فهرس المكتبة الرضوية لفكرت: ٥١٧.

طريقتنا في التحقيق:

قد تمّ تحقيق وتصحيح كتاب «النهاية» في طيّ مراحل:

الأول: مقابلة النسخ التي كانت بأيدينا وهي:

ألف: نسخة طبع جامعة طهران التي تكون مقابلة مع خمسة نسخ اخرى، والتي تمّت على يد الأستاذ دانش پژوه وحققت وطبعت من قبله، ولهذه النسخة امتيازات وخصائص بيّنها الأستاذ المحقق في مقدمته للكتاب وبصورة تفصيلية، ونحن نلفت نظر القارئ الكريم إليها أما النسخ المقابل عليها هي:

١ ـ نسخة مكتبة الدكتور أصغر مهدوي وهي بخط النسخ تحت رقم ٤٨٧ وتاريخ كتابتها ٧ جمادى الاولى سنة ٥٤٦ ورُمز لها بـ«مه».وهذه النسخة اضافة لمقابلتها على يد الاستاذ دانش پژوه فقد قابلناها وعثرنا أيضاً على اختلافات ورمزنا لها بـ«م».

٢ ـ نسخة مكتبة محمَّد أمين الخنجي بخط النسخ تحت رقم ٣١٨ وتاريخ كتابتها الأول من ذي القعدة سنة ٥٧٩هـ ورمز لها بـ«خ».

٣ ـ نسخة مكتبة ملّي ملك تحت رقم ٣٩٧٠ وتاريخ كتابتها يوم الأثنين من شهر محرم الحرام عام ٦٢٧ ورمز لها بـ«ملك».

٤ ـ نسخة مكتبة آية الله الخادمي الأصفهاني وهي تشمل على إجازتين من العلامة الحلّي رحمه الله لنجم الدين أبي عبدالله حسين بن أردشير بتاريخ ربيع الثاني سنة ٦٨١هـ، ومن ذلك يتبيّن أن تاريخ كتابتها كان قبل ذلك وقد رمز لها بـ«ص».

٥ ـ نسخة مكتبة فخرالدين النصيري الأميني، وتاريخ الفراغ من كتابة المجلّد الأول منها في غرة جمادى الآخرة سنة ١١٢٤هـ وتاريخ كتابة المجلد الثاني في الخامس عشر من جمادى الاولى سنة ١١٢٥هـ ورمز لها بـ«ن».

ب: نسخة طبع بيروت ورمزنا لها بـ«ب».

ج: نسخة الطبعة الحجرية، وقد استفدنا منها عند موارد اختلاف النسخ ورمزنا لها بـ«ح».

الثانية: منهج التحقيق، وقد كان سعينا وهمّنا هو اختيار الأصحّ متناً عند موارد الاختلاف وجعلها أصلاً، ولابدّ من بيان هذه النكتة وهي أن اعتمادنا في موارد اختلاف نسخ «خ» و «ملك» و «ص» و «ن» كان على ماذكره الاستاذ دانش پژوه ولكن نسخة «مه» والتي رمزنا لها بـ«م» التزمنا بمقابلتها وبيّنا موارد الاختلاف فيها.

الثالثة: استخراج المدارك والأقوال، وقد بذلنا جهدنا على أن نبيّن جميع المدارك والأقوال ولم نغضّ النظر عن أيّ شيء إلّا أن الموارد التي لم نستخرجها هو لعدم العثور على منابعها، وكان منهجنا في الاستخراج هو ذكر المدارك والأقوال من امّهات الكتب سوى الروايات التي قام تخريجها من كتابي الوسائل والمستدرك تسهيلاً لمن أراد المراجعة اليها.

* * *

وتمّ عمل التحقيق والتصحيح لكتاب «نكت النهاية» وذلك بإنجاز هذه الامور:

١ ـ مقابلة النسخ التي كانت بأيدينا وهي:

ألف: نسخة جامعة طهران التي كانت تمتاز على اتقان وصواب وهي عديمة الأخطاء تحت رقم ٦٧٦ ورمزنا لها بـ«ك».

ب: نسخة المكتبة الرضوية في مشهد المقدّسة كتبت بخط النسخ تحت رقم ٢٦٦٥ بتاريخ القرن العاشر من الهجرة، وهذه النسخة حصل فيها سقط وأخطاء، وقد رمزنا لها بـ«ش».

ج: نسخة أُخرى للمكتبة الرضوية كتبت أيضاً بخط النسخ تحت رقم ٢٦٦٦ في تاريخ القرن العاشر من الهجرة، وقد وقع فيها أيضاً سقط وأخطاء ورمزنا لها بـ«ر».

د: نسخة الطبعة الحجرية ضمن مجموعة «الجوامع الفقهية» ورمزنا لها بـ«خ».

٢ ـ أما عملية التصحيح لهذا الكتاب فقد اخترنا في موارد الاختلاف الأصح من النسخ، وهنا لابدّ من الاشارة الى هذا الأمر من أن نكت النهاية بمنزلة الشرح لكتاب النهاية ولذلك وضعناه في هامش النهاية، ولأجل التحفظ على ترتيب كتاب النهاية جعلنا كل هامش في الموضع الذي يتناسب مع متن النهاية ولم يراع ترتيب النكت.

٣ ـ أما طريقة استخراج المدارك والأقوال فقد تمّ على نحو تخريجاتنا لكتاب النهاية والذي سبق ذكره.

* * *

وتمّ تحقيق وتصحيح كتاب «المسائل المصرية» بهذه الصورة، فإنا قابلناه مع نسختين خطيتين واخترنا الأصحّ منهما وجعلناها أصلاً، وقد صحّحنا بعض عبارات الكتاب التي كانت مرتبكة وغير مستقيمة، وتلك النسختان هما:

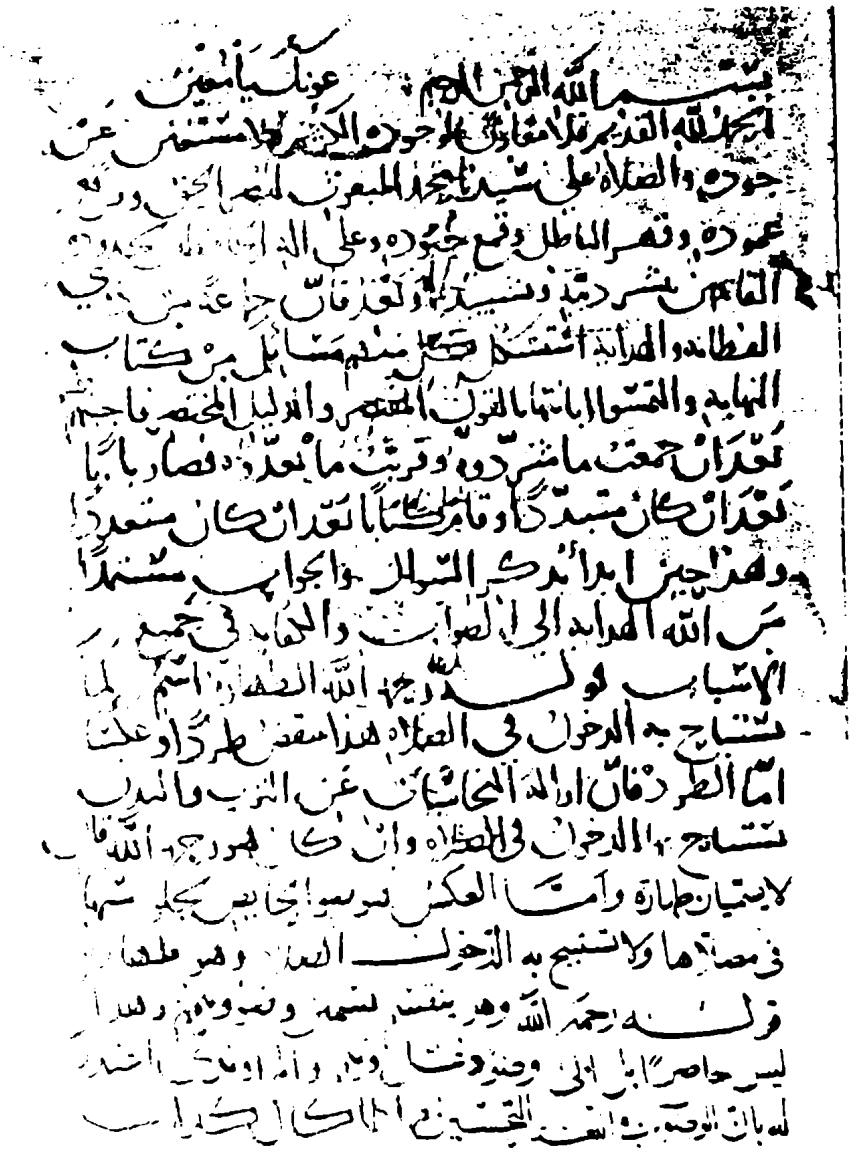
١ ـ نسخة مكتبة مجلس الشورى الإسلامي تحت رقم ٢٧٦١. وتاريخ ابتداء كتابتها في شوال سنة ١١١٣هـ. وتاريخ الانتهاء منها في الثالث من ذي القعدة سنة ١١١٦هـ. وهذه النسخة تمتاز بقلّة أخطائها على الثانية ورمزنا لها بـ«م».

٢ ـ نسخة مكتبة آية الله النجفي المرعشي رحمه الله تحت رقم ٤٢٤٢، وهذه النسخة كثيرة الأخطاء وقد رمزنا لها بـ«ن».

وأما طريقتنا في استخراج المدارك والأقوال فإنه من الكتب الأولية والاصول المعتمدة، إلّا أنّ الروايات قد استخرجت من كتابي الوسائل والمستدرك تسهيلاً لمن أراد الرجوع اليها. نسأل الله تعالى أن يتقبل منا جميعاً ويوفّقنا لإحياء التراث الإسلامي القويم إنه خير موفّق ومعين.

مؤسسة النشر الإسلامي

التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرّفة



الصفحة الاولى من نسخة (ك)

عند بعض سنة وعند بعضهم تسعة اشهر فلهذا
لما كملت زمان الحمل في الاعتداد ولم يظهر بما عمل
اعتدت بعد ذلك بثلثة اشهر بعد الحكم بنجاها
من الحمل وكان الزمان الاول استبراء الرحم
من الحمل والثلثة بعده للاعتداد ويقوى عندى
ان السنة كافية في العدة ويعارض رواية عمار
برواية سورة بن كليب عن ابى عبد الله عليه السلام
قال اذا تاخرت الحيضة







الصفحة الاخيرة من نسخة (ش)

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين على القوم الظالمين

اقول الحمد لله حمد الله على ما اكرمنا من فضله والهمنا من محبة العلم واهله و
الصلوة على رسوله الهادي الى الخير كله وعلى ذريته نوامیس الدين واصله الى
مجيب الى ما سالني الشريف بمعرفتي برياسته ونيله وتحققي بفراسته
وسداد عقله وان ذلك يقع منه في موقعه ويحل في محله وهي مسايل
خمس الاولى في شرح الباب الاول من النهاية فانه ذكر انه سمع مني شرحها
ولم ينضبط له الا اقله الثاني في ازالة النجاسة بالمائعات وكيف ادعى علم
الهدى والمفيد رحمهما الله ان ذلك هو مذهبنا ولا نص فيه الثالثة الماء القليل
هل ينجس بالملاقاة ام لا الرابعة ماء البير هل ينجس بالملاقاة ام لا ينجس
بالتغير الخامسة الماء المستعمل في غسل النجاسة وشبهه هل يرفع الحدث
ام لا وها نحن موردون مسائله ومجيبون عنها ومشيرون اليها بالدلالة
على وجه مختصر ان شاء الله المسئلة الاولى يفتقر جوابها
الى ايراد كلام الشيخ رحمه الله في باب ماهية الطهارة وكيفية تاديتها
باب التي ما يدخل تحته اليد ولا يجوز ان يكون من قولهم ابواب
مبوبة اي اصناف مصنفة وكان الباب يجمع صنفا من الاصناف والمائة

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله مستحق الحمد ومجيبه وصلى الله على خير من خلق محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما

كتاب الطهارة وما يتبعها

الطهارة وكيفية ترتيبها الطهارة في اللغة استعمال ما يستباح به الدخول في الصلاة وهي تنقسم قسمين ونحو وبعضهم وما هم إلى بعدة أشياء أحدها وجوب الطهارة وثانيها بيان كون الطهارة وثالثها كيفية الطهارة ورابعها ما معنى الطهارة فأما العلم بوجوبها فهو معلوم لكل أحد خالط العلماء الشرع ولا يتأتى أحد منهم فيه والعلم بما به تكون الطهارة ينقسم قسمين أحدهما العلم بالمياه وأحكامها وما تحصل الطهارة به منها وما لا يحصل والثاني العلم بما يجوز التطهير به وما لا يجوز وأما العلم بكيفية الطهارة فينقسم قسمين أحدهما العلم بالطهارة الصغرى وكيفيتها والثاني العلم بالطهارة الكبرى من الاغتسال وأحكامها وأما القسم الرابع وهو ما ينقض الطهارة فهو أيضا على ضربين أحدهما ينقض الطهارة الصغرى لا يوجب الكبرى والثاني ينقضها ويوجب الكبرى وهو الذي يتسع الطهارة بما يحتاج إلى العلم به لمن دخل في الصلاة وإن لم يعلم عليه اشتراط الطهارة العلم بإزالة النجاسات من البدن والثياب لأنه لا يجوز الدخول في الصلاة مع نجاسة على البدن والثوب كما لا يجوز الدخول فيها مع عدم الطهارة ونحن نرتب خلاف على حسب ما تقتضيه الحاجة ليسهل الأمر إن شاء الله تعالى وأما العلم بوجوب الطهارة وتعديدنا لحصولها لا يحتاج إلى الكلام وذلك لا شرف فيه وأما ما به يقع الطهارة من المياه وغيرها فيجب أن يكون الماء به معتدا على العلم بكيفية انقسامها والاحوال التي بها تنقسم في أول الكتاب ثم نذكر بعد ذلك ما وعدنا به من الأقسام الأخر إن شاء الله تعالى

فأما المياه وأحكامها

وما تحصل الطهارة به منها وما لا تحصل وبيان ما يقع فيها مما يسلب حكم الطهارة

الصفحة الأولى من النهاية نسخة «م»

الصفحة الأخيرة من نسخة «ن»

النهاية ونكتها

تأليف

شيخ الطائفة الطوسي

و

المحقق الاول الحلي

الجزء الاول

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله مستحقّ الحمد وموجبه وصلّى الله على خيرته من خلقه محمَّد وآله الطاهرين من عترته وسلّم تسليماً[1].

بسم الله الرحمن الرحيم[2]

الحمدلله القديم، فلا مقارن لوجوده، الكريم، فلا مستغنى عن جوده.

والصلاة على سيّدنا محمَّد[3] المبعوث لنصر[4] الحقّ، ورفع عموده، وقهر الباطل، وقمع جنوده، وعلى آله الحافظين لحدوده، القائمين بنشر دينه وتشييده.

وبعد فإنّ جماعة من ذوي الفطانة والهداية استشكل كلّ منهم مسائل من كتاب النهاية، والتمسوا إبانتها بالقول المقتصر والدليل المختصر، فأجبتهم إلى ذلك[5] بعد أن جمعت ماشرّدوه، وقرّبت مابعّدوه، فصار باباً بعد أن كان متبدّداً، وقام كتاباً بعد أن كان متعدّداً. وهذا حين أبدأ بذكر[6] السؤال والجواب، مستمدّاً من الله الهداية إلى الصّواب، والكفاية في جميع الأسباب.

---

(١) في ح زيادة «كثيراً».
(٢) في ح: «وبه نستعين» وفي ك: «عونك يامعين».
(٣) ليس «محمَّد» في «ش».
(٤) في ح، ش: «لنصرة».
(٥) ليس «إلى ذلك» في (ك).
(٦) في ح: «بذكره».

كتاب الطهارة

[١]

باب ماهية الطهارة وكيفيّة ترتيبها

الطهارة(١) في الشَّريعة اسمٌ لِما يُسْتَباحُ به الدّخولُ في الصّلاة. وَهيَ(٢) تنقسمُ قسمين: وضوء وتيمّم.

---

(١) **قوله** رحمه الله: «الطهارة اسم لما يستباح به الدخول في الصلاة».

هذا[١] ينتقض طرداً وعكساً:

أمّا الطرد فإنّ إزالة النجاسات عن الثوب والبدن يستباح به الدخول في الصلاة وإن كان هو رحمه الله قال: لايسمّيان طهارة.

وأمّا العكس فبوضوء الحائض لجلوسها في مصلّاها ولا تستبيح به الدخول في الصلاة، وهو طهارة[٢].

(٢) **قوله** رحمه الله: «وهو ينقسم قسمين: وضوء وتيمّم».

وهذا ليس حاصراً، بل إلى وضوء وغسل وتيمّم.

والراوندي[٣] اعتذر له: بأنّ الوضوء في اللغة التحسين، وإذا كان كذلك،

---

(١) في ح، ش: «وهذا» وفي ش: «ينقض».

(٢) أجاب عن هذه النكتة ـ كما أشار رحمه الله إليه في ص٥ ـ في جواب المسائل المصريّة، راجع آخر المجلّد الثالث من هذا الكتاب

(٣)

ومدارُهما(١) على أربعة أشياء: أحدُها وجوبُ الطَّهارة، وثانيها ما به تكونُ الطَّهارة، وثالثُها كيفيّةُ الطَّهارة، ورابعُها ماينقُضُ الطَّهارة.

فأمّا العلمُ بوجوبها فحاصلٌ لكلِّ أحدٍ خالطَ أهلَ الشَّرع، ولايَرْتابُ أحدٌ منهم فيه.

وأمّا(١) العلمُ بما به(٢) تكون الطَّهارة فينقسمُ قسمين: أحدُهما العلمُ بالمياه وأحكامها ومايجوزُ الطَّهارةُ به منها وما لايجوز، والثَّاني العلمُ بما يجوزُ التَّيمّمُ به وما لايجوز.

وأمّا العلمُ بكيفيّة الطَّهارة فينقسمُ قسمين: أحدُهما العلمُ بالطَّهارة الصُّغرى وكيفيّتها؛ والثاني العلمُ بالطَّهارة الكُبرى من الأغسال وأحكامها.

فيكون واقعاً على الغسل والوضوء الشرعيّ(٣).

(١) **قوله:** «ومدارهما على أربعة أشياء: أحدها وجوب الطهارة، وثانيها مابه تكون الطهارة، وثالثها كيفيّة الطهارة».

هلّا(٤) قال: ومن تجب عليه، ومتى تجب؟(٥)(٦).

---

(١) ليس «أمّا» الّا في (م) مع علامة «نسخة».

(٢) في ب، د: «فيه».

(٣) أجاب رحمه الله عن هذه النكتة والتي قبلها واللّتين بعدها ـ كما قال رحمه الله في ص ٩ ـ في جواب المسائل المصرية، راجع المجلّد الثالث من هذا الكتاب.

(٤) في ح: «وهلّا».

(٥) ليس «ومتى تجب» في (ش).

(٦) أجاب رحمه الله عن هذه النكتة ـ كما أشار في ص ١٠ ـ في جواب المسائل المصريّة، راجع المجلّد الثالث من هذا الكتاب.

وأمّا(١) القسمُ الرّابعُ، وهو ماينقضُ الطّهارة، فهو أيضاً على ضربين: أحدهماينقضُ الطهارة الصغرى، ولايُوجبُ الكُبرى؛ والثاني ينقضُها، ويوجبُ الطّهارة الكُبرى.

والّذي يتبعُ الطّهارة مِمّا يحتاجُ إلى العلم به للدّخول في الصّلاة وإنْ لَمْ يقعْ عليه اسمُ الطّهارة[١]، العلمُ بإزالة النّجاسات من البدن والثّياب، لأنّه لايجوزُ الدّخول في الصّلاة مع نجاسة على البدن أو الثّوب، كما لايجوزُ الدّخولُ فيها[٢] مع عدم الطّهارة.

---

(١) قوله رحمه الله(٣): «وأمّا القسم الرابع، وهو ماينقض الطهارة، فهو أيضاً على ضربين: أحدهما ينقض الطهارة الصغرى ولايوجب الكبرى، والثاني ينقضها ويوجب الطهارة الكبرى».

وهذا فيه خلل، لأن الناقض للطهارة على ثلاثة أضرب: الأول يوجب الصغرى حسب، والثاني يوجب الكبرى حسب، والثالث يوجبها معاً.

ثمّ قوله: ينقض الطهارة الصغرى؛ تقييده الطهارة بالصغرى خلل، لأنّ الناقض للصغرى ناقض للكبرى، وكأنّ القلم زهق، والمراد ينقض الطهارة، ويوجب الصغرى.

الجواب: هذه النكت الأربع قد ذكرنا الجواب عنها في جواب[٤] المسائل المصريّة[٥]، فليطلب[٦] هناك .

---

(١) في ح، م: «طهارة».

(٢) في ب، د: «في الصّلاة».

(٣) ليس «رحمه الله» في (ك).

(٤) ليس «جواب» في (ش).

(٥) راجع المجلّد الثالث من هذاالكتاب، ص١٣.

(٦) في ش: «فيطلب».

ونحن نُرَتِّبُ ذلك على حسب مايقتضيه الحاجةُ إليه إنْ شاء الله.

أمّا العلمُ بوجوب الطَّهارة فقدْ بَيَّنا حصولَهُ لامَحالةَ، فَلأَجلِ ذلك لم نشْرعْ فيه.

وأمّا ما به يقَعُ الطَّهارةُ من المياه وغيرها فيجبُ أَن يكون العلمُ به مقدَّماً على العلم بكيفيّة إيقاعها، فلأَجل ذلك بدأنا به في أوّل الكتاب، ثمّ نذكُرُ بعد ذلك ماوَعدْنا[1] من الأقسام الأُخر إنْ شاءالله.

[٢]

باب المياه وأحكامها، ومايجوز الطهارة به منها ومالايجوز و بيان مايقع فيها ممّا يغيِّر حكم الطهارة منها، ومايرفع ذلك الحكم عنها

الماء كُلُّه طاهرٌ مالم يقَعْ فيه نجاسةٌ تُفْسِدُه.

وهُوَ على ضَربين: طاهِرٌ مطهِّر، وطاهِرٌ ليس بمطهِّرٍ.

فَأَمّا الماء الطّاهرُ الَّذي ليْسَ بِمُطَهِّرٍ، فالمياهُ المضافة، مثلُ ماء الباقلّى وماء الآس وماء الورد.

وهذه المياهُ لايجُوزُ استعمالُها في شيء من الطّهارات ولا في إزالة النَّجاسات من البدن والثّياب.

ولابأس باستعمالها[2] في الشّرب وغيره مالم يقَعْ فيها شيء من

---

(١) في ح، م: «وعدنابه».

(٢) ليس «باستعمالها» في (ب، د).

النّجاسة. فإن وقع فيها شيء من النّجاسة فلا يجوز استعمالُها إلّا عندالضّرورة والخوف من تلف النّفْس.

وأمّا الطّاهرُ المُطهِّرُ فهُو كُل مايستَحِقُّ إطلاقَ اسم الماء من غير إضافة.

وهوَعلى ضربين: جار وراكد.

فالمياهُ الجاريةُ كُلُّها طاهرةٌ مُطهِّرةٌ لايُنَجِّسُها شيء ممّا يقعُ فيها من النّجاسات، إلّا مايُغيِّرُ لَونَها أو طَعمها أو رائحتها؛ فإنّه متى تَغيّر شيء من أَوصافها المذكورة بما يقعُ فيها من النّجاسات فلا يجوزُ استعمالُها في الطّهارة.

والمياهُ الرّاكدةُ على ثلاثة أَقسام: مياهُ الغُدران والقُلبان والمصانع، ومياهُ الأَواني المحصورة، ومياهُ الآبار.

فأمّا مياهُ الغُدران والقُلبان، فإنْ كانَ مِقْدارُها مقدار الكُرِّ ـ وَحَدُّ الكُرِّ ثلاثةُ أَشبار وَنصْف طولاً، في ثلاثة أَشبار ونصف عرْضاً، في ثلاثة أَشبار ونصف عمقاً؛ أَو يكُونُ مِقدارُهُ ألفاً ومأتَيْ رطْلٍ بالعراقيّ ـ فإنّه لايُنجِّسُها شيء مِمّا يقعُ فيها من النّجاسات، إلّا ماغيَّر لَوْنَها أَو طَعمها أو رائحتها؛ فإن تغيَّر أَحدُ أَوصافها بِما يقعُ فيها من النّجاسة، فَلا يَجُوزُ استعمالُها عَلى حال.

وإنْ كانَ تَغيُّرُها مِن قِبَلِ نَفسِها أو بما يُلاقيها من الأَجسام الطّاهرة، فَإنَّه لابأس باستعمالها مالَمْ يسلُبْها إطلاقَ اسم الماء وإنْ غيّرَ لَوْنَها أَو طعمها أو رائحتها.

وإنْ كانَ مِقدارُها أقلَّ من الكُرّ فإنّه يُنجّسُها كُلُّ مايقعُ فيها من

النّجاسات[١]، ولا يجوز استعمالها على حال.

ويُكره استعمالُ هذه المياه مع وجود المياه الجارية والمياه المتيقَّن طهارتُها.

ولا تنجس(١) مياهُ الغُدران بولوغ السّباع والبهائم والحشار[٢] وسائر الحيوان فيها إلّا الكلب خاصّة والخنزير، فإنّه يُنجسها إن كان دون

---

(١) **قوله** رحمه الله: «ولا تنجس مياه الغدران بولوغ السباع والبهائم والحشار وسائر الحيوان فيها إلّا الكلب والخنزير، فإنّه ينجّسها إن كان دون الكر؛ وإن كان زائداً عليه فليس به بأس».

ثمّ قال في باب تطهير الثياب من النجاسات[٣]: «وإذا أصاب ثوب الإنسان كلب أو خنزير أو أرنب أو ثعلب[٤] أو وزغة، وكان رطباً، وجب غسل الثوب».

فإن كان ماذكره هاهنا ينجّس[٥]، فإنّه ينجس الغدران أيضاً؛ وإن لم يكن نجساً فلم يجب عليه غسل الثوب.

الجواب: عوّل الشيخ في الأوّل على رواية[٦] أبي العباس الفضل، قال: سألت أباعبدالله عليه السّلام عن سؤر السباع والوحش، فلم أترك شيئاً إلّا سألته عنه، فقال: لابأس؛ حتّى انتهيت إلى الكلب والخنزير، فقال: رجس نجس، لا تتوضّأ بفضله، واصبب ذلك الماء.

وفي الثاني على روايات، فما اختصّ[٧] منها بالكلب والخنزير من وجوب

---

(١) في ح، م: «النجاسة».

(٢) في غير (ح، م): «والحشرات».

(٣) الباب ١٠ من كتاب الطهارة، ص٢٦٧.

(٤) ليس «أو ثعلب» في (ك).

(٥) في ح: «نجساً» و في ش: «نجس».

(٦) الوسائل: ج١، الباب١ من أبواب الاسئار، ح٤، ص١٦٣.

(٧) الوسائل: ج٢، الباب١٢ و ١٣ من أبواب النجاسات، ص١٠١٥ - ١٠١٧.

الكُر؛ وإن كانتْ زائدة على الكرّ فليس به بأْس.

وأمّا مياهُ الأَواني المحصورة فإن وقع فيها شيء من النجاسة أَفسدها، ولم يجز استعمالها.

وإن كان مايقع فيها طاهراً، فلا بأْس باستعمالها مالم يسلبها إطلاق اسم الماء وإن غيّر لونها أو طعمها أو رائحتها.

ولابأس[١] باستعمال المياه وان كانت قد استعملت مرّة أُخرى في الطهارة، إلّا أن يكون استعمالها في الغسل من الجنابة أو الحيض، أو مايجري مجراهما، أو في إزالة النجاسة.

ولابأْس للرَّجُل أَن يستعمل فضلَ وضوء المرأَة. وكذلك المرأة لابأْس لها أَن تستعمِلَ فضلَ وضوء الرجل.

ولابأْس بأَسْئار المسلمين واستعمال ماشربُوا منه في الطَّهارة سواء

الغسل، فالعمل عليه، والنضح على الاستحباب، واختار ذلك في المسائل الحائرية[٢]؛ وما اختصّ[٣] بالفارة والوزغة والثعلب والأرنب فهي أخبار شاذّة، فإنّي لم أر من الفقهاء من طهّر ثوبه بالرشّ، لكنّ الشيخ رحمه الله تبع في جميعها وضع الشيخ المفيد رحمه الله في المقنعة[٤]، وفقاً على موارد الأحاديث، وعند التحقيق

---

(١) في ب، ح، د: «فلابأس».

(٢) ليس هذا في المسائل الحائرية المطبوعة في ضمن مجموعة سمّيت «الرسائل العشر».

(٣) مايختصّ بالفارة: الوسائل، ج٢، الباب ٣٣ من أبواب النجاسات، ح٢، ص١٠٤٩، والباب ٣٦ منها، ح٢ و ٣، ص١٠٥٣، وج١٦، الباب٤٥ من أبواب الأطعمة المحرّمة، ح٢، ص٣٧٧. وبالوزغة: الوسائل، ج١، الباب٩ من أبواب الأسئار، ح٤، ص١٧٢. وبالثعلب والأرنب: الوسائل، ج٢، الباب٣٤، من أبواب النجاسات، ح٣، ص١٠٥٠.

(٤) المقنعة، الباب ١٢ من كتاب الطهارة «باب تطهير الثياب»، ص٧٠.

كان رجلاً أو امرأة.

ويكْرَهُ استعمالُ سُؤر الحائض إن[١] كانت مُتَّهمة. وإذا كانت مأمونة فلابأْس به.

ولايجوز استعمال أسئار من خالف الإسلام من سائر أصناف الكفّار. وكذلك أسئار الناصب لعداوة آل محمَّد عليهم السَّلام[٢].

ولابأْس بسؤر كل مايؤكل لحمه من سائر الحيوان.

ولابأْس باستعمال سؤر البغال والحمير والدّوابّ والهرّ وغير ذلك إلّا الكلب خاصّة والخنزير.

وكذلك لابأْس بأسئار الطُّيور كُلِّها إلّا ماأكل الجيف أو كان في منقاره أثرُ دم.

وماء الحمّام سبيلهُ كسبيل[٣] الماء الجاري إذا كانت له مادّةٌ من المَجْرى. فإن لم يكن له مادّةٌ، فهو على طهارته مالم تعلم فيه نجاسة. فإن علمت فيه نجاسة، أو أدْخل يده فيه يهوديّ أو نصرانيّ أو مشركٌ أو ناصبٌ ومن ضارعهم من أصناف الكفّار، فلايجوز استعمالُهُ على حال.

وغُسالة(١) الحمّام لايجوزُ استعمالها أيضاً على حال[٤].

يقول ماذكرنا، ولست أستبعد تنزيلها على الاستحباب.

(١) قوله رحمه الله: «وغسالة الحمّام لايجوز استعمالها أيضاً على حال».

لِمَ لم يقل: إن لم تكن طاهرة؟

---

(١) في ح، م: «إذا».

(٢) في ح، م: «الناصب لآل محمَّد عليهم السَّلام العداوة».

(٣) في ح، م: «سبيل».

(٤) في ب، د: «استعماله على حال».

ومتى ولغَ الكلبُ في الإناء نجس الماءُ، ووجب إهراقُه، وغَسْلُ الإناء ثلاثَ مرّات، إحداهنَّ ـوهي الأُولىـ بالتّراب.

وكذلك كُلُّ إناء وقع فيها نجاسةٌ وجب إهراق مافيهامن الماء وغَسلُها ثلاثَ مرّات، غير أنّه لايُعتبَرُ غَسلُها بالتّراب، إلّا في ولوغ الكلب خاصّة.

وقدْ روي[1]: أنّه يكفي إهراق مافيها وغسْلُ الإناء مرّة واحدة. والأحوط ماقدّمناه.

ومتى مات في الآنية حيوانٌ له نفسٌ سائلة، نجس الماء، ووجب إهراقهُ وغَسلُ الإناء حسب ماقدّمناه.

والفارةُ إذا ماتتْ في الإناء وجب إهراقُ مافيها، وغسلُ الإناء سبع مرّات. [وكذلك حكمُ الخمر][2].

وكُلُّ مايقعُ في الماء، فمات فيه ممّا لَيس له نفسٌ سائلةٌ، فلابأس باستعمال ذلك الماء، إلّا الوزغَ والعقرب خاصّة، فإنّه يجب إهراقُ ماوقع فيه وغسلُ الإناء حسب ماقدّمناه.

الجواب: إنّما اقتصر الشيخ تعويلاً على المفهوم العادي، فإنّ المجتمع من الحمّام لايبعد عن النجاسات إلّا نادراً، ويدلّ على ذلك الرواية التي هي مستند هذه الفتوى، وهي ماروي[3] عن أبي الحسن عليه السّلام:ولا تغتسل من البئر التي يجتمع فيها ماء الحمّام، فإنّه يسيل فيها مايغتسل به الجنب وولد الزّنا والناصب.

---

(١) المبسوط: باب حكم الأواني والأوعية...، ص١٥.

(٢) ليس مابين المعقوفتين في (ح، م).

(٣) الوسائل، ج١، الباب ١١ من أبواب الماء المضاف، ح١، ص١٥٨.

وإذا(١) وقعت الفارةُ والحيَّةُ في الآنية، أو شربتا منها، ثُمَّ خرجتا[١]

---

(١) **قوله** رحمه الله: «و[٢] إذا وقعت الفارة والحيّة في الآنية وشربتا منها، ثمّ خرجتا منها لم يكن به بأس».

وقال في باب تطهير الثياب[٣]: «وإذا أصاب ثوب الإنسان كلب أو خنزير أو ثعلب أو أرنب[٤] أو فارة أو وزغة، وكان رطباً، وجب غسل الثوب كلّه».

الجواب: عوّل الشيخ رحمه الله في الأوّل على ما رواه[٥] عليّ بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السَّلام قال: سألته عن العظايا والحيّة والوزغ يقع في الماء فلا يتوضّأ منه[٦] للصلاة، فقال: لا بأس.

وعلى رواية[٧] إسحاق بن عمّار عن أبي عبدالله عليه السَّلام قال: لا بأس بسؤر الفارة إذا شربت في الإناء أن يشرب منه ويتوضّأ.

وعلى الثاني بما رواه[٨] عليّ بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السَّلام عن الفارة تمشي على الثياب: اغسل ما رأيت من أثرها ومالم تره فانضحه بالماء.

وفي رواية[٩] يونس عن بعض أصحابه عن أبي عبدالله عليه السَّلام هل يجوز أن

---

(١) في ب، د: «خرجا» كذا.

(٢) ليس «و» في (ح، ش).

(٣) الباب ١٠، ص ٢٦٧.

(٤) في ح، ش: «أو أرنب أو ثعلب».

(٥) الوسائل، ج١، الباب٩ من أبواب الأسئار، ح١، ص١٧١.

(٦) ليس «منه» في (ش).

(٧) الوسائل، ج١، الباب٩ من أبواب الأسئار، ح٢، ص١٧١.

(٨) الوسائل، ج٢، الباب٣٣ من أبواب النجاسات، ح٢، ص١٠٤٩.

(٩) الوسائل، ج٢، الباب ٣٤ من أبواب النجاسات، ح٣، ص١٠٥٠.

حيّاً، لم يكُن به بأس. والأفضلُ تركُ استعماله على كلّ[١] حال.

والوزغ إذا وقع في الماء، ثمّ خرج منه، لم يَجُز استعماله على حال.

وإذا(١) كان مع الإنسان إناءان أو مازاد عليهما، ووقع في واحد

يمسّ الثعلب والأرنب أو شيئاً[٢] من السباع حيّاً أو ميتاً؟ قال لايضرّه، و[٣] لكن يغسل يده.

فالشيخ يتبع الآثار، وقد سبقه الشيخ المفيد على هذه الأخبار في المقنعة[٤]، والظاهر أنّ هذا الحكم لازم في الكلب والخنزير أعني الغسل لاالنضح فانّه مستحبّ في الجميع، غير لازم في الفارة والثعلب والأرنب، بل هو مستحبّ.

ولو قيل: فلِمَ جمع بينهما والحكم مختلف؟

أمكن أن يجاب بأنّ التشابه في صورة الحكم يسوغ معه الجمع وإن اختلفا في اللزوم وعدمه.

(١) قوله رحمه الله: «وإذا كان مع الإنسان إناءان فمازاد عليهما، ووقع في واحد منهما[٥] نجاسة، ولم يعلمه بعينه، وجب عليه إهراق جميعه، والتيمّم للصلاة إذا لم يقدر على غيره من المياه الطاهرة».

اعتذر لقوله: «وجب عليه إهراق جميعه» لأنّه لايجوز له[٦] التيمّم مع وجود الماء الطاهر.

الجواب: الاعتذار غير واضح، لأنّ المنع من استعمال الماء يصيّر الماء في حكم

---

(١) ليس «كلّ» في (ب، د).

(٢) في ك : «شيء».

(٣) ليس «و» في (ك).

(٤) المقنعة، الباب ١٢ من كتاب الطهارة «باب تطهير الثياب»، ص٧٠.

(٥) في ك : «منها». (٦) ليس «له» في (ش).

منهما[١] نجاسةٌ، ولَمْ يعْلمْهُ بعينه، وجب عليه إهراقُ جميعه، والتيمُّمُ للصّلاة إذا لَمْ يقدرْ على غيره من المياه الطاهرة.

وأمّا مياهُ الآبار فإنّها تنجسُ بكُلِّ مايقعُ فيها من النّجاسات، ولايجوز استعمالها قبل تطهيرها.

فإن وقع(١) في البئر خمرٌ، أو فُقّاع، أو شرابٌ مسكرٌ، أو مَنِيّ، أو دمُ حيضٍ، أو بعيرٌ، فمات فيه، وجب نزح الماء كُلِّه؛ فإن تعذّر ذلك عليه، يتراوحُ على نزحه أربعةُ رجال من الغداة إلى العشيِّ[٢] يتناوبون عليه.

العدم، كما لو وجده ومنعه من استعماله مرض لما وجب عليه إهراقه، ومنع الشارع أقوى الموانع، لكن قوله «أراقهما» كناية عن الحكم بالنجاسة، كما قال: «إذا ولغ الكلب في الإناء فليهرقه»، ولم يرد وجوب الإراقة، بل يريد الإخبار عن النجاسة حسب. والشيخ رحمه الله أورد لفظ الحديث، وهو رواية[٣] سماعة وعمّار بن موسى عن أبي عبدالله عليه السّلام.

(١) **قوله** رحمه الله: «فإن وقع في البئر خمر أو شراب مسكر أو منيّ أو فقّاع أو دم حيض أو بعير، فمات فيه، وجب نزح الماء كلّه».

يقال: لِمَ أخلّ بدم الاستحاضة والنفاس؟

الجواب: لم أقف على حديث دالّ على وجوب نزح الماء كلّه من الحيض ولا من النفاس ولا الاستحاضة[٤] وإنّما الشيخ رحمه الله ذكر ذلك تغليظاً لحال هذه الدماء، وقد استلحق الاستحاضة في المبسوط[٥].

---

(١) في غير (ح، م): «في أحدهما». (٢) في ح، م: «من الغدوة إلى العشيّة».

(٣) الوسائل، ج١، الباب٨ من أبواب الماء المطلق، ح٢ و ٤، ص١١٣ و ١١٦.

(٤) في ش: «والاستحاضة». (٥) المبسوط، ج١، الباب١ «باب المياه وأحكامها»، ص١١.

وإن مات فيه إنسانٌ، وجب أَن ينزح منه سبعون دلواً.

وإن مات فيه حمارٌ، أو بقرةٌ، أَو دابّةٌ، وجب أَن يُنْزَح منه كُرٌّ من ماء إذا كان الماء أكثر من كُرٍّ؛ فإن كان أَقلّ منه[1]، وجب نزحُ جميعه.

فإن مات فيها كلبٌ، أَو شاةٌ،أَو ثعلب، أو سنّورٌ، أو غزالٌ، أو خنزيرٌ، وما أشبهها، نُزحَ منها أَربعون دلواً.

وقد رُوي: أَنَّهُ إذا وقع فيها كلبٌ، وخرج منها حيّاً،نزح منها[2] سبعُ دلاء[3].

فإن مات فيها حمامةٌ، أَو دجاجةٌ، وما أَشبهها، نُزح منها سبعُ دلاء.

فإن ماتت فيهافارةٌ، نُزح منها ثلاثُ دلاء إذا لم تتفسَّخْ؛ فإن تفسَّختْ، نُزح منها سبع دلاء.

فإن مات فيها عُصفورٌ وما أَشبهه، نُزح منها دلوٌ واحد.

وإذا بال فيها رجلٌ، نُزح منها أَربعون دلواً.

فإن بال فيها صبيٌّ، نُزح منها سبع دلاء؛ فإن كان رضيعاً لم يأْكل الطعامَ، نُزح منها دلوٌواحد.

فإن وقعت فيها عذرةٌ، وكانت رطبة، نُزح منها خمسون دلواً؛ وإن كانت يابسة، نُزح منها عشر دلاء.

فإن وقع فيها حيّةٌ، أَو وزغةٌ، أو عقربٌ، فماتت فيها، نُزح منها ثلاثُ دلاء.

وإن ارتمس فيها جُنُبٌ، نُزح منها سبع دلاء.

---

(١) في ح، م: «من كرّ». (٢) في غير (م): «منه».

(٣) الوسائل، ج١، الباب١٧ من أبواب الماء المطلق، ح١، ص١٣٤.

فإن وقع فيها دمٌ، وكان كثيراً، نُزح منها خمسون دلواً؛ وإن كان قليلاً، نُزح منها عشر دلاء.

وكلُّ ما أُكِلَ لحمُهُ من الحيوان والبهائم والطيور، فإنَّه لابأس بروثه وذرقه إذا وقع في الماء، إلَّا ذرقُ الدّجاج خاصّة، فإنَّه إذا وقع في البئر، وجب نَزحُ خمس دلاء منها.

ومتى وقع شيءٌ من النّجاسة في البئر، أو مات فيها شيء من الحيوان، فغَيَّر لونَهُ أو طعمَهُ أو رائحتَهُ، وجب نَزحُ جميع مافيها من الماء؛ فإن تعذَّر ذلك، نُزح منها إلى أن يرجعَ إلى حال الطّهارة.

وهذه المياهُ (١) التي ذكرناها متى لحقَها حكمُ النّجاسة، فلايجوزُ

---

(١) **قوله** رحمه الله: «وهذه المياه التي ذكرناها متى لحقها حكم النجاسة، فلايجوز استعمالها في الوضوء والغسل معاً، ولافي غسل الثوب، ولا في إزالة النجاسة، ولا في الشرب؛ فمن استعملها في الوضوء أو الغسل أو غسل الثوب، ثمّ صلّى بذلك الوضوء وفي تلك الثياب، وجب عليه إعادة الوضوء أو الغسل وغسل الثوب بماء طاهر واعادة الصلاة، سواء كان عالماً في حال استعماله لها أو لم يكن إذا كان قد سبقه العلم بحصول النجاسة فيها؛ فان لم يتيقّن حصول نجاسة[1] قبل استعماله لها، لم يجب إعادة الصلاة، ووجب عليه ترك استعمالها في المستقبل، اللّهمّ إلَّا أن يكون الوقت باقياً فانّه يجب عليه غسل الثوب وإعادة الوضوء وإعادة الصلاة وإن كان الوقت قد مضى لم يجب عليه إعادة الصلاة».

وقال في باب تطهير الثياب[2]: «ومتى صلّى الانسان في ثوب فيه نجاسة مع العلم بذلك، وجب عليه إعادة الصلاة. فان كان علم بحصول النجاسة في الثوب

---

(١) في ح: «نجاسته».

(٢) الباب ١٠، ص ٢٦٦.

استعمالُها في الوضوء والغُسْل معاً، ولا غَسْلِ الثّوبِ ولافي إزالة النجاسة، ولافي الشّرب.

فمَن استعملها في الوضوء، أو الغُسل، أو غَسْل الثوب، ثم صلّى بذلك **الوضوء** أو[1] في تلك الثياب، وجب عليه إعادة **الوضوء** أو الغسل[2] وغَسل الثّوب بماء طاهر وإعادة الصَّلاة ـ سواء كان عالماً في حال استعماله لها، أو لم يكن ـ إذا كان قدْ سبقه العلمُ بحصول النجاسة فيها.

فإن لم يتيقَّنْ حصولَ النّجاسة فيها قبل استعماله لها[3]، لم يجب عليه إعادة الصَّلاة ـ ووجب عليه ترك استعمالها في المستقبل ـ اللّهُمَّ إلّا أن يكون الوقتُ باقياً، فإنَّه يجب عليه غسلُ الثوب وإعادة الوضوء وإعادة الصَّلاة، فإن كان قدْ مضى الوقت لم يجب عليه إعادة الصَّلاة.

فلم يزله، ونسي، ثمّ صلّى في الثوب، ثمّ ذكر بعد ذلك، وجب عليه إعادة الصلاة. فان لم يعلم حصولها في الثوب، وصلّى، ثمّ علم أنّه كان فيه نجاسة، لم يلزمه إعادة الصلاة».

الجواب: هذا موضع اختلف فيه الروايات[4]، فاختلف فتواه رحمه الله بحسبها والذي استقرّ عليه مذهبه: أنّه إن سبق العلم بالنجاسة أعاد وإن نسي في حال الصلاة؛ وإن لم يسبق العلم لم يعد وإن لم يخرج الوقت.

وعندي أنّ هذا الحكم يختصّ إزالة النجاسة عن الثوب والبدن، أمّا لو رفع به حدثاً، ثمّ علم بالنجاسة فقد ثبت بطلان الطهارة، ويلزم إعادة الصلاة على التقديرات.

---

(١) و (٢) في غير (ح، م): «و».

(٣) في غير (ح، م): «استعمالها».

(٤) الوسائل، ج٢، الباب ٤٠ ـ ٤٥ من أبواب النجاسات، ص١٠٥٩ ـ ١٠٦٦.

فإن استعمل شيء من هذه المياه النّجسة في عجين يعجن به ويُخبز، لم يكن[١] بأسٌ بأكل ذلك الخبز، لأنَّ النّار قد طهَّرته.

ولا بأس باستعمال هذه المياه في الشّرب عند الضرورة اليها، ولا يجوزُ ذلك مع الاختيار.

ومتى لم يجد الإنسانُ لطهوره سوى هذه المياه النجسة، فليتيمّم ويصلِّ ولا يتوضأ بذلك الماء.

ومتى حصل الإنسانُ عند غدير أو قليب، ولم يكن معه مايغرف[٢] به الماء لوضوئه، فليدخل يده فيه، ويأخذ منه ما يحتاجُ إليه، وليْس عليه شيء.

فإذا أراد الغسل للجنابة، وخاف إن نزل إليها فساد الماء، فليرش عن يمينه ويساره وأمامه وخلفه، ثمّ ليأخُذ كفّاً كفّاً من الماء، فيغتسل به[٣].

ويستحبّ أن يكون بين البئر الّتي يستقى منها وبين البالوعة سبعة أذرُع إذا كانت البئر تحت البالوعة، وكانت الأرض سهلة؛ وخمسة أذرُع إذا كانت فوقها؛ وإن كانت الأرض صُلْبة، فليكُنْ بينها وبين البئر خمسةُ أذرع من جميع جوانبها.

ويُكرهُ استعمالُ الماء الذي أسخنتهُ الشمس في الأواني في الوضوء والغسل من الجنابة.

ولا بأس بالوضوء أو[٤] الغُسل من العيون الحميَّة، ولا بأس أيضاً بالشُّرب منها، ويكرَهُ التّداوي بها.

---

(١) في ب، د: «لم يكن به بأس...».
(٢) في ب، د: «يعرف».
(٣) في غير ح، م: «فليغتسل».
(٤) في ح، م: «و».

[٣]
باب آداب الحدث وكيفيّة الطّهارة

إذا(١) أردنا أن نُبيِّن كيفيَّة الطهارة، فالواجب أن نُبيِّن آداب مايتقدَّمُها من الأحداث، ثم نُتبِعُها بذكر كيفيَّتها وترتيبها وأحكامها.

فإذا أراد الإنسانُ الحدث، فليْستترعن النّاس بحيثُ لايراهُ أحد.

وإذا أراد الدّخول إلى المكان الَّذي يتخلَّى فيه، فليُدْخلْ رجلَهُ اليُسْرى قبلَ اليُمْنَى.

وليقُلْ(١): «بسم الله وبالله، أعوذبالله من الرجس النّجس الخبيث

باب آداب الحدث وكيفيّة الطهارة

(١) قوله «رحمه الله»: إذا أردنا أن نبيّن كيفيّة الطهارة، فالواجب أن نبيّن آداب مايتقدّمها من الأحداث، ثمّ نتبعها بذكر كيفيّتها وترتيبها وأحكامها.

من أين يكون هذا واجباً لازماً؟

الجواب: يريد بذلك الوجوب اللغوي الذي هو اللّزوم، فانّ المصنّفين يلتزمون(٢) الأولى ويسمّونه لازماً وواجباً بهذا المعنى، ولايريدون الوجوب الذي يستحقّ مع الإخلال به الذمّ.

---

(١) في ب، د: «فليقل».

(٢) في ح: «يلزمون».

المخبث الشيطان الرجيم»[١]؛ وليُغطِّ رأسه.

فإذا أراد القعود لحاجته، فلا يستقبل القبلة ولايستدبرها، إلَّا أن يكون الموضعُ مبنيّاً على وجه لايتمكّنُ فيه من الانحراف عن القبلة؛ ولايستقبل الشمس ولاالقمر[٢]؛ ولا يستقبل الرّيح بالبول.

ولايتغوَّط على شطوط الأنهار، ولا في المياه الجارية ولا الرّاكدة. ولا يبولَنَّ فيهما.

فإن بال في المياه الجارية، أو تغوَّط فيها، لم يفسدْ ذلك الماء.

ولايتغوَّط أيضاً في أفنية الدّور، ولاتحت الأشجار المُثمرة، ولامواضع اللَّعن، ولا فَيء النُّزّال، ولا المواضع الّتي يتأذّى المسلمون بحصول النجاسة فيها.

ولا يطمح ببوله في الهواء.

ولا يبولَنَّ في جحرة الحيوان، ولافي الأرض الصّلبة.

وليطلُب موضعاً مرتفعاً من الأرض يجلس عليه[٣].

فإذا فرغ من حاجته، وأراد الاستنجاء، فليستنج فرضاً واجباً.

ويجزيه أن يستنجي بثلاثة أحجار إذا نقي الموضع بها؛ فإن لم ينق بها زاد عليها؛ فإن نقي بواحدة استعمل الثلاثة سنَّة.

ولا يستعمل الأحجار التي استعملت في الاستنجاء مرّة أُخرى[٤].

ولا يستنج بالعظم ولابالرَّوث.

---

(١) الوسائل، ج١، الباب٥ من أبواب أحكام الخلوة، ح٨، ص٢١٧.

(٢) في ح، م: «أيضاً».

(٣) في م:زيادة «وليجلس على جانبه الأيسر».

(٤) ليس «مرّة أُخرى» في (ح، م).

ويجوز استعمالُ الخزف بدلاً من الأحجار.

وإن استعمل الماء بدلاً من الأحجار كان أفضل. فإن جمع بينهما، كان أفضل من الاقتصار على واحد منهما.

فإذا استنجى بالماء، فليغسل موضع النّجو إلى أن ينقِيَ ماهناك؛ وليس لما يستعملُ من الماء حدٌّ محدود.

فإذا فرغ من غسل موضع النّجو، وأراد غسل الإحليل، فليمسح بإصبعه من عند مخرج النَّجو إلى أصل القضيب ثلاث مرّات، ثُمَّ يمُرُّ إصبعيه عل القضيب، وينتره ثلاث مرّات.

وليغسل رأس[1] إحليله بالماء. ولايجوز الاقتصارُ على غيره مع وجود الماء.

و أقلُّ مايجزي من الماء لغسله مثلا ماعليه من البول؛ وإن زاد على ذلك كان أفضل.

وليس(١) على الإنسان استنجاء من شيء من الأحداث إلّا من

(١) قوله رحمه الله: «وليس على الانسان استنجاء من شيء من الأحداث إلّا من البول والغائط حسب، وإذا بال فليس عليه إلّا غسل مخرج البول، وليس عليه استنجاء».

إن كان الاستنجاء لايكون إلّا غسل مخرج الغائط، فكيف قال: «إلّا من البول»؟ وإن كان غسل مخرج البول يسمّى استنجاء، فلم قال: «وليس عليه استنجاء»؟

(١) ليس «رأس» في غير (ح، م).

البول والغائط حَسب[١].

وإذا بال فليس عليه إلّاغسلُ مخرج البول، وليس عليه استنجاء.

ولايجوزُ الاستنجاء باليمين إلَّا في حال الضرورة[٢].

ولايستنجي باليسار وفيها خاتمٌ عليه اسمٌ من أسماء الله «تعالى» وأسماء أنبيائه أو أحد من الأئمة عليهم السَّلام. فإن كان في يده شيء من ذلك، أو خاتمٌ فصّهُ من حجر زمزم، فليُحوِّلهُ.

ولايَقرأُ القرآن وهو على حال الغائط سوى آية الكرسيّ. ويجوز لَه أَن يذكر الله «تعالى» فيما بينه وبين نفسه. فإن سمعَ الأَذان، فليقل في نفسه[٣] كما يسمعهُ استحباباً.

ولايستعمل السِّواك، ولايتكلَّم، وهو على حال الغائط، إلَّا أَن يدعُوه إلى الكلام ضرورة.

ويستحَبُّ له أَن يغسل يده قبلَ أن يدخلها[٤] الإناء من حدَث الغائط مرّتين، ومن النّوم والبول مرّة، ومن الجنابة ثلاث مرّات. فإن لَم يفعلْ ذلك لَم يكن عليه شيء، وجاز استعمالُ ذلك الماء، اللَّهمَّ(١)

الجواب: كلاهما يسمّى استنجاء، وانّما قال ثانياً: «وليس عليه استنجاء» يزيد من الغائط، ودلّ على المحذوف ذكر البول، وهو أحد الاستنجاءين، فتعيّن الاطلاق الآخر.

(١) قوله رحمه الله: «اللّهم إلَّا أن يكون على يده نجاسة فيفسد بذلك الماء[٥]

---

(١) في ب، د: «حسب ماقدّمناه».
(٢) في غير ح، م: «عندالضرورة».
(٣) في ب، د: «مع نفسه».
(٤) في غير (ح،م): «إدخالها».
(٥) ليس «الماء» في (ك).

إلَّا أن تكون على يده نجاسة، فيفسدُ بذلك الماء، إلَّا أن يزيد على الكُرّ، ولا يحمل شيئاً من النجاسة.

فإذا فرغ من الاستنجاء، قام من موضعه، ومسح يده[١] على بطنه. وقال: «الحمدلله الّذي أماط عنّي الأذى، وهنّاني طعامي وشرابي[٢]، وعافاني من البلوى»[٣].

فإذا أراد الخروج من الموضع الّذي تخلّى فيه، فليخرج رجله اليمنى قبل اليسرى، وليقل: «الحمدُ[٤] لله الذي عرّفني لذّته، وأبقى في جسدي قوّته، وأخرج عنّي أذاه. يا لها نعمة، يا لها نعمة، يا لها نعمة[٥]! لا يقدرُ القادرون قدرها»[٦].

فإذا أراد أن يتوضّأ وضوء الصّلاة، فليجعل الإناء على يمينه، وليقلْ

إلَّا أن يزيد على الكرّ فلا يحمل شيئاً من النجاسات».

لِمَ قال: إلَّا أن يزيد على الكرّ؟ ولو قال: «كرّاً» كان أحسن.

الجواب: لأنّ مع إدخال يده تعلّق بها أجزاء من الماء، فعند خروج أوّل جزء منها ينقص الماء عن كرّ بتقدير أن يكون كرّاً لا غير، أمّا إذا كان زائداً بقي بعد رفع اليد ما يكون كرّاً، فلا ينجس بما بقي على اليد من[٧] الماء.

---

(١) في ح: «يده اليمنى على بطنه».

(٢) ليس «وشرابي» في (م).

(٣) مستدرك الوسائل، ج١، الباب٥ من أبواب أحكام الخلوة، ح١٢، ١٣، ص٢٥٥.

(٤) في م: «بسم الله، الحمد...».

(٥) في م: «يالها نعمة» مرّتين. وفي ح: «يالها من نعمة» مرّتين.

(٦) مستدرك الوسائل، ج١، الباب٥ من أبواب أحكام الخلوة، ح١٣، ١١، ص٢٥٤ ـ ٢٥٥

(٧) في ش، ك: «في».

إذا نظر إليها: «الحمدلله الذي جعل الماء طهوراً ، ولم يجعله نجساً» ، ثمّ يقول: «بسم الله وبالله».

ويأخذُ كفّاً من الماء، فيتمضمضُ به ثلاثاً، ويقول: «اللّهُمَّ لقِّني حُجَّتي يوم ألقاك ، وأطلق لساني بذكراك».

ويأخذُ كفّاً آخرَ، ويستنشقُ به ثلاثاً، ويقول: «اللّهُمَّ لاتحرمْني طيِّبات الجنان، واجعلني مِمَّن يشُمُّ ريحها وروحها وريحانها»(١).

ثمّ يأخذُ كفّاً آخرَ، فيضعُه على جبهته، فيغسلُ به وجهَه ـ وحدُّه من قُصاص شعر الرَّأس إلى محادر شعر الذَّقن طولاً، مادارت عليه الإبهام والوسطى عرضاً. فما خرج من ذلك فليس من الوجه، ولايجب غسله ولامسحه ـ ثم يأخذُ كفّاً آخر، فيغسل به وجهه ثانياً على ما وصفناه.

ثم يأخذُ كفّاً آخر، فيضعه على مرفقه الأيمن، فيغسل به يده مرّة إلى أطراف الأصابع، ويغسل معه المرفق، ثمّ يغسله دفعةً أُخرى بكفّ آخر من الماء يضعهُ على باطن ذراعه، فيغسلُها من المرفق إلى أطراف الأصابع.

ثمّ يغسلُ يده اليُسرى مرّتين كما غسل(٢) يَده اليُمْنى.

ثمّ ليمسَح بباقي نداوة يده من قصاص شعر رأسه(٣) مقدار ثلاث

---

(١) هذه الأدعية التي ذكرها رواها في التهذيب ، ج١، ص٥٣ ومصباح المتهجد ، ص٦ ، ٧، ٨ و رواه البرقي (ره) في المحاسن ص٤٥،والصدوق «قدس سرّه» في الفقيه، ج١، ص٤٢، وفي الأمالي، ص٤٤٥ المجلس ٨٢، وثواب الأعمال ص٣١، والمقنع، ص٤ ، ورواه ابن طاووس «قده» في فلاح السائل ص٥٣ ، ولكن بين هذه الكتب اختلافات كثيرة، وقد بيّنها في البحار، ج٨٠، ص٣٠٠ بطول ذكرها ، وماهنا موافق لماذكره في مصباح المتهجد.

(٢) في ب، د: «يغسل».

(٣) في غير ح، م: «الرأس».

أَصابع مضمومة.

ثم ليمسَح ظاهر قدميه بما بقي فيهما من النَّداوة إلى الكعبين. وهما النّابتان في وسط القدم.

ولا يستأنف لمسح الرَّأْس والرِّجلين ماء جديداً.

والمرأة تفعل في وضوئها مثل ما ذكرناه، إلَّا أَنَّها تبتدئ في غسل يديها بباطن ذراعيها، والرَّجلُ يبتدئ بظاهرهما.

ويجوز لها أَن لا تضع قناعها في صلاة الظهر والعصر والعشاء الآخرة، بل تُدخل أَصابعها تحت القناع، ولابدَّ لها من وضع القناع في صلاة الغداة والمغرب.

والمضمضةُ والاستنشاقُ سُنَّتان، ولَيْسا بفرضين، لافي الوضوء ولا في الغسل من الجنابة، ولايكونان أَقلَّ من ثلاث مرَّات.

وما قدَّمناه(١) من التسمية على حال الطهارة والدّعاء عند غسل

---

(١) قوله رحمه الله[١]: «وما قدّمناه من التسمية على حال الوضوء والدعاء عند غسل الأعضاء فمندوب».

وما ذكر عند غسل الأعضاء دعاء.

الجواب: يحتمل أن يريد بالدعاء ماذكره عند المضمضة والاستنشاق، فانّ[٢] ذلك من أجزاء الطهارة وإن كان ندباً؛ ويحتمل أن يكون لفظة الدعاء رفعاً، لاعطفاً على التسمية، وتكون اللام فيه للعهد، إحالة على المعروف، لاإحالة على ماسبق في الكتاب.

---

(١) ليس «رحمه الله» في (ح، ش). (٢) في ح، ش: «وإنّ».

الأعضاء، فمندوب إليه، لايُخلُّ تركه بالطهارة، إلَّا أنّه[١] يكون تاركُهُ مُهْملاً سُنَّة،ومضيّعاً فضيلة.

وغسل الوجه مرّة واحدةً فريضة، ومرّتين سُنَّةٌ وفضيلة؛ فمن زاد على المرّتين، فقد أبدع. وكذلك غسلُ اليدين.

ولايستقبل الشعر في غسل اليدين، بل يبدأ[٢] من المرفق، ولايجعله غاية ينتهى إليها في غسلهما.

والمسح بالرَّأس لايجوز أقلّ من ثلاث أصابع مضمومة مع الاختيار. فإن خاف البرد من كشف الرأس أجزأه مقدار إصبع واحدة.

ولايستقبل أيضاً شعر الرَّأس في المسح.

ولا يمسح بالرَّأس أكثر من مرّة واحدة.

ولايجوز المسح على الأُذنين؛ فمن مسحهما كان مبدعاً.

ولايجوز المسح على العمامة ولاالقلنسوة ولاغيرهما ممَّا يغطّي الرّأس؛ فمن مسح على شيء من ذلك فلا طهارة له.

والمسحُ على الرِّجلين بالكفَّين من رؤوس الأَصابع إلى الكعبين. فإن بدأ من الكعبين إلى رؤوس الأَصابع، فقد أَجزأه. فإن اقتصر في المسح عليهما بإصبع واحدة، لم يكن به بأْس، إلَّا أَنَّ الأَفضلَ ماذكرناه.

ولايجوزُ المسح على الخُفَّين ولا الجوربين. ولابأْس بالمسح على النَّعل العربي وإن لم يُدخل يده تحت الشِّراك . ولايجوز المسحُ على غير العربيّ من النِّعال[٣]. فمن فعل ذلك فلاطهارة له، إلَّا في حال الضَّرورة، لأَنَّ

---

(١) في ب، د: «أن». كذا.

(٢) في ح، م: «يبتدئ».

(٣) في ب، د زيادة: «ولا الخفّين».

من خاف على نفسه في بعض الأحوال من نزع الخُفَّين من عدُوٍّ أو سَبع أو برد شديد، فإنَّه لابأْس بالمسح عليهما؛ ولايجوز ذلك مع الاختيار.

وأقلُّ مايُجزي من الماء في الطهارة كفٌّ للوجه وكفَّان لليدين.

والاسباغُ يكونُ بمقدار مُدٍّ من الماء.

فإن لم يكن مع الإنسان إلَّا كفٌّ واحدٌ من الماء، قسّمه ثلاثة أقسام، واستعملهُ مِثل الدُّهْن.

والنيّةُ في الطَّهارة واجبة.

ومتى نوى الإنسان بالطهارة القربة، جاز أن يدخل بها في صلوات النّوافل والفرائض، ولايحتاجُ إلى استيناف الطهارة[1] للفرض.

والترتيب واجبٌ في الطهارة.

فمن قدّم شيئاً من أعضاء الطهارة على شيء، وجب عليه الرّجوع إلى المؤخّر وغسله أومسحه، وتأخير ماقدّمه عليه. مثالُه أن يغسل يده قبل وجهه، أو يمسح برأسه قبل غسل يديه، أو يمسح برجليه قبل مسح رأسه، فإنّه يجب أن يغسل وجهه ثمّ اليدين، يُقدِّم غسل اليمين منهما على اليسار، ثم يمسح برأسه، ثمّ يمسح برجليه؛ فإن خالف ماذكرناه فلاطهارة له.

والموالاة أيضاً واجبةٌ في الطهارة ـ ولايجوز تبعيضها، إلَّا لعذر. فإن بعّضها لعذر أو لانقطاع الماء عنه، جاز ـ إلَّا أنّه يعتبر ذلك بجفاف ماوضّأه من الأعضاء؛ فإن كان قد جفّ، وجب عليه استينافُ الوضوء؛ فإن لم يكن قد جفّ، بنى عليه، ولم يجب عليه استيناف الطَّهارة.

---

(١) في ح، م: «طهارة».

ولا يجوز غسلُ الرّجلين في الطهارة لأجلها.

فإن أراد الإنسانُ غَسلهما للتنظيف، قدّم غسلهما على الطهارة، ثم يتوضّأُ وضوء الصّلاة. فإن نسي غسلهما حتّى ابتدأ بالطهارة، أخّر غسلهما إلى بعد الفراغ منها، ولا يجعلُ غسلهما من[1] أعضاء الطهارة.

وإن كان في إصبع الإنسان خاتمٌ، أو في يده سيرٌ، وما أشبهه، فليحرّكه ليصل الماء إلى ماتحته؛ فإن كان ضيّقاً حوّله إلى مكان آخر. وكذلك يفعلُ في غُسل الجنابة.

ولا بأس أن يقع شيء من الماء الذي يتوضّأُ به على الأرض، ويرجع على[2] ثوبه أو يقع على بدنه.

وكذلك إن وقع على ثوبه من الماء الذي يستنجي به، لم يكن بأس، وكذلك إن وقع على الأرض، ثمّ رجع عليه[3]، اللّهمَّ إلّا أن يقع على نجاسة، ثم يرجع عليه، فإنه يجبُ عليه غسلُ ذلك الموضع الذي أصابه ذلك الماء.

ولا بأس أن يمسَحَ الإنسانُ أعضاء الطّهارة بالمنديل بعد الفراغ منها. وإن تركها حتّى يجفَّ الماء، كان أفضل.

ولا بأس(١) أن يُصلّي الإنسانُ بوضوء واحد صلوات اللّيل والنّهار

---

(١) **قوله** رحمه الله: «ولا بأس أن يصلّي الإنسان بوضوء واحد صلوات الليل والنهار مالم يحدث أو يفعل مايجب منه إعادة الوضوء».

قوله: «أو يفعل مايجب منه إعادة الوضوء» هل هو شيء غير قوله: «مالم

---

(١) في غير م: «بين» بدل «من». (٢) في م: «إلى». (٣) في غير ح، م: «إليه».

مالم يُحدث أو يفعل مايجب منه إعادة الوضوء. فإن جدّدَ الوضوء عند كُلِّ صلاة، كان أَفضل.

وإن كان على أعضاء طهارة الإنسان جبائر أو جَرحٌ وما أَشبهها، وكان عليه خرقةٌ مشدودة، فإن أمكنه نزعُها، وجب عليه أَن ينزعها، فإن لم يمكنْهُ،مسح على الخرقة. وإن كان جراحاً غسل ماحولها، وليس عليه شيء.

ويُكره أَن يستعين الإنسان في وضوئه بغيره يصُبّ عليه الماء. وينبغي أَن يتولّاه هو بنفسه، فإنه أَفضل.

ومن وضّأَهُ غيرُه وهو متمكّنٌ من تولّيه بنفسه، لم يجز ذلك عنه. فإن كان عاجزاً عنه لمرض أو مايقوم مقامه بحيث لايتمكّنُ منه، لم يكن به بأْس.

يحدث»؟ وليس ما يجب منه إعادة الوضوء غير الحدث.

الجواب: أكثر الجمهور يقولون: «النوم مظنّة الحدث[١]، وليس حدثاً في نفسه»، فلعلّه راعى قولهم؛ ونحن نوجب الوضوء بالسكر وشرب المرقد المزيل للعقل، وليس هو حدثاً منصوصاً عليه، بل يجري مجرى الحدث في إعادة الوضوء.

* * *

---

(١) في ح، ش: «للحدث».

[٤]

باب من ترك الطهارة متعمّداً أو ناسياً أو شكّ فيها أو في شيء منها ثمّ صلّى

من ترك الطَّهارة متعمّداً أو ناسياً ثم صلَّى، وجبت عليه الطَّهارة وإعادة الصّلاة.

ومن شكَّ (١) في الوضوء والحدث، وتساوت ظنونُه، وجبت عليه الطَّهارة. فإن صلّى والحالُ هذه، وجبت عليه إعادة الوضوء والصّلاة.

ومن تيقَّن الحدث، ثُمَّ شكَّ في الوضوء، وجب عليه الوضوء.

باب من ترك الطهارة متعمّداً أو ناسياً[1] أو شكّ فيها أو في شيء منها ثمّ صلّى

(١) **قوله** رحمه الله: «**ومن شكّ** في الوضوء والحدث وتساوت ظنونه، وجب عليه الطهارة».

كيف هذه المسألة؟

الجواب: هذا قد يفرض[2] بالنسبة إلى زمان معيّن، مثل أن يقول: لاأدري أحدثت في هذا اليوم أم لا، ولا أدري تطهّرت أم لا. والمأخذ كونه أوجب[3] الاعادة. والذي يليق أن يقال: ينظر إلى ماقبل ذلك الزمان، فان كان[4] محدثاً، بنى على الحدث؛ وإن كان متطهّراً، بنى على الطهارة، لأنّه شاكّ في الإزالة.

---

(١) ليس «أو ناسياً» في (ك).
(٢) في ح، ش: «يعرض».
(٣) في ح: «لوجب».
(٤) في ح، ش: «كان فيه».

ومن شك في الحدث، وهو على يقين من الوضوء، لم يجب عليه إعادة الوضوء.

فإن شكَّ في الوضوء، وهو جالس على حال الوضوء لَم يفرغْ منه، وجب عليه استينافُ الوضوء.

فإن شكّ في الوضوء بعد انصرافه من حال الوضوء، لم يلتفت إلى الشك، وبنى على الوضوء، لأنّه ليس من العادة أن ينصرف الإنسانُ من حال الوضوء إلّا بعد الفراغ من استيفائه على الكمال.

فإن ترك الاستنجاء متعمّداً بالماء أو الأحجار معاً، وصلّى، وجب عليه الاستنجاء وإعادةُ الصّلاة.

وكذلك الحكمُ إن تركه ناسياً، ثم تيقّن، وجب عليه أن يستنجي، ويُعيد الصّلاة.

فإن كان قد استنجى، وترك غسل إحليله من البول، وجب عليه غسلُ الإحليل، دون الاستنجاء ودون شيء من أعضاء الطّهارة. فإن كان قد صلّى، وجب عليه إعادةُ الصّلاة.

ومن ترك **عُضواً من أعضاء** الطّهارة متعمّداً أو ناسياً، وصلّى، ثمّ ذكر، وجب عليه إعادةُ الوضوء والصّلاة.

ومن شكَّ في غَسل الوجه وقد غسلَ اليدين، وجب عليه غسلُ الوجه ثمّ غسلُ اليدين.

فإن شكَّ في غسل اليدين وقد مسح برأسه، رجع، فغسل يديه، ثمّ مسح برأسه.

فإن شكَّ في مسح رأسه وقد مسح رجليه، رجع، فمسح رأسه، ثمّ

رجليه بما بقي في يديه من النَّداوة. فإن لم يبق فيهما نداوةٌ أخذ من أطراف لحيته أو من حاجبه أو من أشفار عينيه، ومسح برأسه ورجليه. فإن لم يبق في شيء من ذلك نداوةٌ، وجب عليه إعادةُ الوضوء.

فإن انصرف(١) من حال الوضوء وقد شكَّ في شيء من ذلك، لم يلتفت إليه، ومضى على يقينه.

[٥]

باب ماينقض الوضوء وما لاينقضه

الَّذي(٢) ينقضُ الطَّهارة[١]: النّومُ الغالبُ على السمّع والبصر،

---

(١) **قوله** رحمه الله: «فان انصرف من حال الوضوء، وقد شكّ في شيء من ذلك، لم يلتفت إليه، ومضى على يقينه».

كيف يشكّ، ويكون له يقين؟ فلو تيقّن شيئاً، لما جاز له أن يعمل على غيره.

الجواب: يريد به إذا انصرف متيقّناً طهارته لم يؤثّر مايعرض[٢] من الشكّ بعد ذلك، فيكون اليقين سابقاً، ثمّ يتجدّد الشكّ في وقت آخر.

باب ماينقض الوضوء وما لاينقضه

(٢) **قوله** رحمه الله: «الذي ينقض الطهارة النوم الغالب على السمع والبصر، والمرض المانع من الذكر، والبول، والغائط، والريح، والجنابة، والحيض، والاستحاضه، والنفاس، ومسّ الأموات من الناس بعد بردهم بالموت وقبل

---

(١) في م: «الوضوء».

(٢) في ح، ش: «يعرض له».

والمرضُ المانعُ من الذِّكر، والبولُ، والغائطُ، والرِّيحُ، والجنابة،والحيضُ، والاستحاضة، والنِّفاسُ، ومسُّ الأَموات من النّاس بعد بردهم بالموت وقبل تطهيرهم بالغُسل.

وليس ينقضُ الطَّهارة شيء سوى ماذكرناه من مَذي، أو وذْي[١]، أو قيح، أو رُعاف، أونُخامة، أو فتح[٢] جراح، أو مسّ ذكر، أو دود خارج من إحدى السبيلين -إلَّا أن يكونَ متلطِّخاً بالعذرة- **أوقيء**-قلَّ ذلك أم كَثُر- ولاحلق شَعر، ولامسِّ شيء من الزُّهومات، ولامسِّ شيء من النّجاسات، ولا تقليم أظفار، ولاقُبلة، ولامسِّ امرأة، ولااستدخال أَشياف، ولاحُقنة، ولاخروجهما، إلَّا أن يكون ممزوجاً بالعذرة.

ومن جملة(١) ماينقضُ الوضوء مايوجب الغسل، وهو خمسةُ أشياء:

تطهيرهم بالغسل، وليس ينقض الطهارة شيء سوى ماذكرناه».

هذا خلل، لأنّ وجود الماء مع التمكّن من استعماله للمتيمّم ينقض الطهارة، لأنّ الطهارة تنقسم إلى وضوء وتيمّم كما قدّم[٣] ذلك.

الجواب: ليس هذا بخلل، لأنّه عقّب النفي بقوله: «من مذي أو ودي»[٤] فكأنّ السلب منصرف[٥] إلى ماذكره لاإلى غيره.

(١) **قوله رحمه الله:** «ومن جملة ماينقض الوضوء مايوجب الغسل، وهو خمسة أشياء: الجنابة والحيض والإستحاضة والنفاس ومسّ الأموات».

---

(١) في ح، م: «وذي».
(٢) في ح، م: «قيح».
(٣) في ح، ش: «تقدّم».
(٤) في ح، ش: «وذي».
(٥) في ح، ش: «فكان السلب منصرفاً».

الجنابة والحيض والاستحاضة والنفاسُ ومسُّ الاموات.

ونحن نبدأ بأحكامها ونرتِّبُ الأَوَّل فالأَوَّل[١].

[٦]

باب الجنابة وأحكامها وكيفيّة الطهارة منها

الجنابةُ تكونُ بشيئين: أحدُهما إنزالُ الماء الدّافق في النّوم واليقظة وعلى كلّ حال. والآخر التقاء الختانين، سواء كان معه إنزال أو لم يكنْ.

وهذان الحكمان يشتركُ فيهما الرِّجالُ والنّساء.

فإن جامع الرجل امرأة[٢] فيما دونَ الفرج، وأنزل، وجب عليه الغُسل، ولايجبُ عليها ذلك؛ فإن لم يُنزل، فليس عليه أيضاً الغُسل.

وإن[٣] احتلم الرّجلُ أو المرأةُ فأنزلا، وجب عليهما الغُسل؛ فإن لم يُنزلا، لم يجبْ عليهما الغُسل.

كان[٤] ينبغي أن يقول: الاستحاضة الكثيرة الدّم أو[٥] المتوسّطة.

الجواب: لمّا كانت الاستحاضة في الأكثر كذلك، صرف اللفظ إلى الأكثر مجتزياً بالغالب، أو لمّا كان الموجب للغسل منها قسمان كان أكثرهما موجباً للغسل فغلب أكثره، أو تكون[٦] الألف واللام في الاستحاضة للعهد وان لم يسبق لها ذكر، لمكان تحقّق ذلك في المذهب.

---

(١) في ح، م: «إن شاءالله تعالى».
(٢) في غير م: «فان جامع امرأته».
(٣) في غير ح، م: «فإن».
(٤) في ك: «وكان».
(٥) في ح: «و».
(٦) في ح، ش: «يكون».

ومتى انتبه الرّجلُ فرأى في ثوبه أو فراشه[١] منيّاً، ولم يذكر الاحتلام، وجب عليه الغسل.

فإن قام من موضعه، ثمّ رأى بعد ذلك عليه منيّاً، فإن كان ذلك الثوب أو الفراش ممّا يستعمله غيرهُ، لم يجب عليه غسل[٢]؛ وإن كان ممّا لايستعمله غيره، وجب عليه الغُسل.

ومتى خرج من الإنسان ماء[٣] لايكونُ دافقاً، لم يجب عليه الغُسلُ مالم يعلم أنَّه منيّ وإن وجد من نفسه شهوة، إلَّا أن يكون مريضاً،فإنّه يجب عليه حينئذٍ الغُسل متى وجد في نفسه شهوة، ولم يلتفت إلى كونه دافقاً وغير دافق. ومتى خرج منه ماء دافق، وجب عليه الغُسل وإن لم يكن عن شهوة.

ومتى(١) حصل الانسانُ جنباً بأحد هذه الاشياء، فلا يدخل شيئاً

باب الجنابة

(١) قوله رحمه الله: «ومتى حصل الإنسان جنباً بأحد هذه الأشياء».وقال في أوّل الباب: «الجنابة تكون بشيئين». ويمكن أن يقال هذا دليل خطاب، لأنّه لمّا قال: «الجنابة تكون بشيئين» مامنع أن تكون بثالث.

الجواب: أصل الموجب شيئان وهما الجماع والإنزال لكن لمّا تعدّدت وجوهها، صار كلّ قسم أقساماً، فجاز أن تعبّر تارة بالتثنية وتارة بالجمع، كقوله تعالى: «وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا»[٤] وليس هذا من دليل الخطاب في شيء.

---

(١) في غيرم: «فرأى على فراشه».

(٢) في غيرح، م: «الغسل».

(٣) في ح، م: «ماء كثير».

(٤) الحجرات: ٩.

من المساجد إلَّا عابر سبيل، إلَّا المسجد الحرام ومسجد المدينة، فإنّه لايدخلهما على حال؛ولايضعُ فيه شيئاً. وإن كان له فيه شيء، جاز له أَخذُه، ولم يكن به بأْس.

وإن كان في المسجد الحرام أو مسجد النبيّ[1]، فاحتلم، فليتيمّم من موضعه، ثمّ يخرج منه للاغتسال.

ولايَمسُّ المصحف ولاشيئاً فيه اسمٌ من أَسماء الله «تعالى» مكتوبٌ.

ويقرأُ من القرآن من أَيِّ موضع شاء مابينهُ وبين سبع آيات، إلَّا أَربع سُور: «سجدة لقمان»[2] و«حم السجدة» و«النّجم» و«اقرأْ باسم ربِّك».

وإن أَراد أَن يقرأ القرآن[3] في المُصحف، فلايمسَّ الكتابة. ويجوزُ له أَن يمسَّ أَطراف الأَوراق.

ويُكرَهُ أَن يأْكُل الجنُبُ الطعامَ أَو يشرب الشّراب. فإن أَرادهما، فليتمضمض أَولاً، وليستنشق.

ويُكرهُ(١) للمحتلم والجُنب أَن يناما قبل الاغتسال. فإن أَرادا

---

(١) قوله رحمه الله: «ويكره للمحتلم والجنب أن يناما قبل الاغتسال، فإن أرادا ذلك،توضّآ،وناما إلى وقت الاغتسال».

قد كان ذكر الجنب يقنع، فلماذا ذكر المحتلم، أو ليس كلّ محتلم جنباً كما قدّمه؟

---

(١) في ح، م: «صلّى الله عليه وآله». (٢) في ملك: «الم تنزيل». (٣) ليس «القرآن» في (ح، م).

ذلك، توضّآ، وناما إلى وقت الاغتسال.

فإذا(١) أراد الغسل من الجنابة، فليستبرئ نفسه بالبول. فإن تعذّر عليه، فليجتهد. فإن لم يتأتَّ له، فليس عليه شيء. وكذلك تفعلُ المرأة.

ثمّ ليغسل يده قبل إدخالها الإناء ثلاث مرّات استحباباً. فإن لم يفعل، فليس عليه شيء، إلّا أن يكون على يده نجاسة، فإنّه يفسدُ الماء إن كان قليلاً على ماقدّمناه[1].

ثمّ ليغسلْ فرجه. وإن كان قد أصاب شيئاً من جسده منيٌّ، غسله أيضاً.

ثُمّ ليتمضمض وليستنشق ثلاثاً سنّة[2].

ثمّ ليأخُذْ كفّاً من الماء، فيضعهُ على اُمّ رأسه، ويمسح يده عليه ويغسله، ويميّز الشّعر بأنامله حتّى يوصل الماء إلى جميع أُصول شعره، ويُخلّل أُذنيه بإصبعيه. ثمّ يأخُذ[3] كفّاً ثانية وثالثة، فيغسل بهما رأسه حسب ماقدّمناه.

الجواب: لمّا ذكر الأخصّ لأجل تأكّد[4] الكراهيّة في طرفه، ذكر الأعمّ بعده، ليعلم أنّ الحكم عامّ في الجنب مطلقاً متاكّداً في المحتلم.

(١) قوله رحمه الله: بعد ذلك بلافصل: «فإذا أراد الغسل من الجنابة، فليستبرئ نفسه بالبول».

الجواب: هذا الأمر المراد به الاستحباب المتأكّد، لأنّ فيه احتياطاً للمتطهّر ليأمن وجوب الإعادة إن رأى بللاً.

---

(١) في الباب٢ «باب المياه وأحكامها» ص١٩٩. (٢) في ح، م: «سنة وفضيلة».

(٣) في ح، م: «ليأخذ». (٤) في ك: «تأكيد».

فإذا فرغ من غسل رأسه ثلاث مرّات بثلاث أكفٍّ من ماء أومازاد عليه، بدأ بوضع الماء على جانبه الأيمن مقدار(١) ثلاث أكفٍّ من ماء أو مازاد عليه. وليغسلْهُ إلى قدمه.

ثُمَّ ليغسلْ جانبه الأيسر مثل ذلك.

ويُوصلُ الماء إلى جميع جسده، ولا يبقى شيئاً منه على حال.

وأقلُّ مايُجزئهُ من الماء للغُسل مايكونُ كالدُّهن للبدن. وهذا يكونُ عند الضَّرورة.

والإسباغُ يكون بتسعة أرطال من ماء. فإن استعمل أكثر من ذلك، جاز.

وإن(٢) ارتمس[1] في الماء ارتماسة واحدة، أجزأهُ. ويكون ذلك في

---

(١) **قوله** رحمه الله: «مقدار ثلاث أكفّ».

لِمَ حذف الهاء من ثلاث؟

الجواب: الكفّ مؤنثة لا تذكّر، لأنّها يعني بها الجارحة[2].

قال الشاعر:

كفاك كفّ ماتليق درهما . يوماً وأُخرى تعط[3] بالسيف الدما

ولاينقض ذلك بقولهم: «كفّ خضيب» لأنّه بمعنى مفعول، فسقطت التاء منه، كقولهم: «لحية[4] رهين، وعين كحيل»، فرقاً بين فعيل بمعنى مفعول وبينه بمعنى فاعل.

(٢) **قوله** رحمه الله: «وإن ارتمس في الماء ارتماسة واحدة أجزأه، ويكون ذلك

---

(١) في غير (ح، م): «ارتمس الجنب».
(٢) في ش: «يعني بالجارحة».
(٣) في ح، ش: «يعط».
(٤) في ش: «تحية».

الماء الجاري، أو فيما زاد على الكرّ من الواقف، ولايكونُ ذلك فيما هو أقلُّ.

وإن وقف تحت السَّماء حتَّى جاء عليه المطرُ، وغسلَ بدنه، أَجزأه.

والنيّة واجبةٌ أيضاً في الغسل من الجنابة.

ويجب أَيضاً فيه التّرتيب: يبدأُ بغسل الرّأس ثمّ بالجانب الأَيمن ثمّ بالأَيسر[١]. فإن(١) قدّم مؤخّراً أو أَخّر مقدّماً، وجب عليه تقديمُ المؤخّر

في الماء الجاري،أو فيما زاد عن الكرّ من الواقف، ولا يكون ذلك [٢] فيما أقلّ منه».

لم لايجوز فيما أقلّ من الكرّ في الواقف؟

الجواب: عنده أنّ ماء غسل الجنابة لايجوز به الطهارة ثانياً، وإذا كان كرّاً فصاعداً لم يؤثّر فيه الاغتسال[٣] منعاً. فشرط الأكثريّة، لئلّا يتعلّق بالقليل منع الاستعمال في الطهارة.

(١) **قوله**:«فإن قدّم مؤخّراً أو أخّر مقدّماً،وجب عليه تقديم المؤخّر وتأخير المقدّم».

كان قوله: «قدّم مؤخّراً» يجزي عن قوله: «أو أخّر مقدّماً» وهذا يوهم أنّه قسم آخر وليس كذلك، فإنّ من قدّم مؤخّراً فإنّه يؤخّر المقدّم ضرورة.

ثمّ ولو قال: وجب عليه تأخير المقدّم وتقديم المؤخّر، كان أحسن في التصنيف[٤]، لأجل ماتقدّم من التفسير.

الجواب: لايلزم من تقديم المؤخّر بالغسل تأخير المقدّم فيه، لأنّه قد يغسل يده أوّلاً فهو قبل غسل وجهه، فيكون مقدّماً للمؤخّر وإن لم يكن مؤخّراً للمقدم غسلاً. وإذا عرف أنّهماقسمان كان له التدارك كيف شاء ممّا ذكر في الكتاب وممّا اعترض

---

(١) في ح، م: «الأيسر».

(٢) في ك : «وذلك لايكون».

(٣) في ك : «الأغسال».

(٤) في ح، ش: «للتصنيف».

وتأخير المقدَّم.

والموالاة ليست واجبة في الغُسل من الجنابة، بل يجوزُ أن يغسل الإنسانُ رأسه بالغداة، ثمّ يغسل سائر جسده بالعشيّ مالم يحدث[١]. فإن أحدث، وجب عليه إعادة جميع الغسل.

فإذا فرَغ من الغسل، ثم وجد بعد فراغه عنه بللاً، فإن كان قد استبرأ بالبول على ماقدّمناه، فليس عليه شيء؛ فإن لم يكن قد استبرأ، فعليه إعادة الغسل.

وإن كان قد اجتهد وتعرَّض للبول، فلم يتأتَّ له ذلك، واغتسل، ثمّ وجد بَللاً بعد ذلك، لم يجب عليه إعادة الغُسْل.

وغُسْلُ المرأة كغُسْل الرجل سواء.

ويُستحب لها أن تحُلَّ شعرها إن كانَ مشدوداً. وإن لم تفعل، فليس به بأس، إلَّا أن يمنع من إيصال الماء إلى أُصول شعرها، فإنّه يلزَمُها حينئذٍ حَلُّ شعرها ليصلَ الماء إلى أصله.

فإن كان على الرّجل خاتمٌ أو على المرأة[٢] دملجٌ أو سيْرٌ وما أشبهها[٣]، فليُوصلا[٤] الماء إلى ماتحت ذلك. فإن لم يمكن ذلك إلَّا بنزعه، نزعاه.

به المعترض، بل ماذكره في النهاية أولى لأنّه الذي يجب فعله، ولأنّه مطابق لما بدأ به.

---

(١) في غير ح، م: «ثم يغسل سائر جسده وقت الظهر ما لم يحدث شيئاً».

(٢) في ح، م: «أو المرأة عليها». (٣) في ح، م: «وما أشبهها». (٤) في غير م: «فليوصل».

وإن جرى الماء تحت قدم الجُنُب، فقد أجزأه. وإن لم يجر، وجب عليه غسلُه.

ولا بأْس أَن يختضب الجنبُ، واجتنابُه أَفضل.

وليس على المغتسل من الجنابة وضوء لاقبله ولابعده. فإن توضّأَ قبله أو بعده معتقداً أنّ[١] الغُسْلَ لايُجزيه، كان مبدعاً.

وكلُّ ماعدا غسل الجنابة من[٢] الأغسال، فإنّه يجبُ تقديمُ الطّهارة عليه أو تأخيرُها -وتقديمها أفضل- إذا أراد الدّخول به في الصّلاة، ولايجوزُ الاقتصارُ على الغُسل، وإنّما ذلك في الغُسل من الجنابة حسب؛ وإن لم يرد الصّلاة في الحال، جاز أن يُفرد الغُسلَ من الوضوء، غير أنّ الأَفضل ماقدّمناه.

[٧]

باب حكم الحائض والمستحاضة والنفساء وأغسالهنّ

الحائض هي التي ترى الدّم الحارّ الأَسود الذي له دفع.

وبهذه الصّفات يتميّزُ من دم الاستحاضة والعذرة والقرح وغيرها.

فإن اشتبه دمُ الحيض بدم العذرة، فلتدخل المرأة قطنة: فإن خرجت منغمسة بالدّم فذلك[٣] دمُ حيض؛ وإن خرجت متطوقة فذلك دمُ العذرة[٤].

وإن اشتبه عليها دمُ الحيض بدم القُرْح، فلتدخلْ إصبعها: فإن كان

---

(١) في غير ح، م: «بأنّ».

(٢) في غير م: «في».

(٣) في ح، م: «فذاك».

(٤) في ح، م: «فذاك دم عذرة».

الدّمُ خارجاً من الجانب الأيمن فهو دمُ قُرْح؛ وإن كان خارجاً من الجانب الأيسر فهو دمُ حيض.

ودمُ الاستحاضة أصفرٌ بارد.

والصُّفرة في أيام الحيض حيض، وفي أيام الطُّهر طُهرٌ.

فإن اشتبه على المرأة دمُ الحيض بدم الاستحاضة، فلتعتبر بالصِّفات التي ذكرناها.

فإن اشتبه عليها ذلك[1] وكانت ممَّن لها عادةٌ بالحيض، فلتعمل في أيام حيضها على ماعرفت من عادتها، وتستظهر بيوم أو يومين إذا كان عادتُها في الحيض أقلّ من عشرة أيّام؛ فإن كان عادتُها عشرة أيّام، فليس عليها استظهارٌ، بل تغتسل.

فإن كانت امرأة لها عادة، إلّا أنّها اختلطت[2] عليها العادةُ، واضطربت، وتغيّرت عن أوقاتها وأزمانها، فكلّما رأت الدَّمَ تركت الصّوم والصّلاة، وكلّما رأت الطُّهْر صلّت وصامت إلى أن ترجع إلى حال الصّحّة.

وقد روي[3]: أنها تفعلُ ذلك مابينها وبين شهر، ثم تفعلُ ماتفعله المستحاضة.

فإن كانت المرأة مبتدأة في الحيض، ولم يمكنها تميُّز دم الحيض من غيره، واستمرَّ بها الدَّمُ؛ فلترجع إلى عادة نسائها في أيّام الحيض، وتعمل عليها؛ فإن كُنَّ نسائها مختلفات العادة أو لايكونُ لها نساء، فلتترك

---

(١) ليس «ذلك» في غير (ح، م). (٢) في ح، د: «اختلط».

(٣) الوسائل، ج٢، الباب ٦ من أبواب الحيض، ص٥٤٤.

الصّلاة والصّوم في كُلِّ شهر سبعةَ أيّام، وتُصلّي وتصومُ مابقي، ثمّ لايزالُ هذا دأبُها إلى أن تعلم حالَها، وتستقرّ على حال.

وقد روي[١]: أنّها تتركُ الصّلاة والصّوم في الشّهر الأوّل عشرة أيّام، وتُصلّي عشرين يوماً، وهي أكثرُ أيّام الحيض، وفي الشّهر الثاني تتركُ الصّوم والصّلاة ثلاثة أيّام، وتصلّي وتصومُ[٢] سبعة وعشرين يوماً، وهي أقلُّ أيّام الحيض.

والروايتان[٣] متقاربتان.

وتستقرُّ عادةُ المرأة بأن يتوالى عليها شهران[٤] ترى في كُلِّ واحد منهما الدّم أيّاماً سواء، لازيادة فيها ولانقصان. فمتى ثبت لها ذلك جعلت ذلك عادتها، وعملت عليه.

والحُبلى إذا رأت الدّم في الأيّام التي كانت تعتادُ فيها الحيض فلتعمل ماتعمله الحائض. فإن تأخّر عنها الدّم بمقدار عشرين يوماً ثم رأته، فإن ذلك ليس بدم حيض، فلتعمل ماتعمله المستحاضة. ونحن نبيّنُ حكمها إن شاء الله.

فإذا حاضت المرأة، فيجبُ عليها أن تعتزل الصّلاة، وتفطر الصوم.

وتتوضّأُ عند كلّ صلاة، وتحتشي، وتجلسُ في مصلّاها، فتذكرُ الله «تعالى» بمقدار زمان صلاتها[٥].

وإن سمعت سجدة القرآن، لايجوزُ لها أن تسجد.

(١) الوسائل: ج٢، الباب٨ من ابواب الحيض، ح٦، ص٥٤٩.
(٢) ليس «وتصوم» في (م).
(٣) الوسائل، ج٢، الباب٨ من ابواب الحيض، ح٣، ص٥٤٧.
(٤) في ح، م: «شهران متواليان».
(٥) في غيرح، م: «صلواتها».

ولا تدخُل المسجد إلَّا عابرة سبيل؛ ولا تضع فيه شيئاً؛ ويجوزُ لها أن تتناول منه.

ولابأْس أن تقرأ القرآن ماعدا العزائم الأربع.

ولا تمسُّ المُصحف ولاشيئاً فيه اسم الله «تعالى».

وأقلُّ الحيض ثلاثةُ أيّام، وأكثرهُ عشرةُ أيّام.

فإن رأت المرأةُ الدّم يوماً أو يومين، فلتترك الصّلاة والصّوم، فإن رأت الدم اليوم الثالث أو في مابعدهما إلى اليوم العاشر، فذلك دمُ حيض، وإن[1] لم تر بعد ذلك دماً[2] إلَّا بعد انقضاء العشرة الأيّام، فإنّ ذلك ليس بدم حيض، ووجب عليها قضاء الصّلاة والصّوم فيما تركته؛ وإن[3] رأت بعد عشرة أيّام فذلك ليس بدم حيض، وربما كان دم استحاضة، ونحنُ نبيِّن حكمه إن شاءالله.

ولايجوزُ للرّجل مُجامعةُ امرأته، وهي حائض، في الفرج؛ وله مجامعتها فيما دون الفرج، ومضاجعتها، وملامستها بما دون الجماع.

فإذا انقطع عنها الدّمُ، فالأولى لزوجهاأن لايقربها حتّى تغتسل. فإن غلبته الشّهوة، أمرها بغسل فرجها، ثمّ يطأها إن شاء.

ومتى وطأها في أوّل حيضها، تصدَّق بدينار-قيمتُه عشرةُ دراهم جياد- وإن وطأها في وسطه، تصدّق بنصف دينار، وإن وطأها في آخره، تصدّق بربع دينار؛ كُلُّ ذلك ندباً واستحباباً؛ فإن لم يتمكَّن، فليس عليه شيء، وليستغفر الله، ولايعود.

---

(١) في غير ح، م: «فإن».

(٢) ليس «دماً» في غير (ح، م).

(٣) في غير ح، م: «فإن».

فإذا انقطع الدَّمُ عن المرأة، ولم تعلمْ أَهي بعدُ حائضٌ أم لا، فلتدخل[١] قُطنة: فإن خرجت، وعليها شيء من الدَّم، فهي بعد بحكم الحائض، وإن خرجت نقيّة، فليست بحكم الحائض، فلتغتسل. هذا إذا كان انقطاع الدّم فيما دون العشرة الأَيام. فأمّا إذا زاد على ذلك، فقد مضى حيضُها على كُلّ حال.

وإذا طهُرت واغتسلت، وجب عليها قضاء الصّوم، ولا يلزمُها قضاء الصلاة.

فإن رأت الدّم، وقد دخل وقتُ الصلاة ولم تكن قد صلّت، وجب عليها قضاء تلك الصلاة عند اغتسالها من الحيض.

وإن طهُرتْ(١) في وقت صلاة، وأخذت في تأهُّب الغُسل، فخرج

باب حكم الحائض

(١) **قوله** رحمه الله: «وإن طهرت في وقت صلاة وأخذت في تأهب الغسل فخرج وقت تلك[٢] الصلاة، لم يجب عليه القضاء».

وقال: «كذلك إن طهرت بعد مغيب الشمس إلى نصف الليل، لزمها قضاء صلاة المغرب وعشاء الآخرة».

هل هذا مناقضة لماتقدّم أم[٣] موافقة؟ وهل يلزم من هذا القول أنّ عشاء المغرب ممتدّ[٤] إلى نصف الليل؟

الجواب: ليس هذا مناقضة، بل الأوّل تفصيل لهذا الاجمال، لأنّه قرّر أنّها اذا

---

(١) في ح، م: «تدخل».

(٢) ليس «تلك» في (ح، ش).

(٣) في ح، ش: «أو».

(٤) في ح، ش: «تمتدّ».

وقت تلك الصَّلاة، لم يجب عليها القضاء؛ وإن توانت عن الاغتسال حتّى خرج وقتُها، وجب عليها القضاء.

وإن طهُرتْ بعد زوال الشمس إلى بعد دخول وقت العصر، وجب عليها قضاء الصّلا تين معاً.

ويستحبّ لها قضاؤُهماإذا طهُرتْ قبل مغيب الشمس.

وكذلك إن طهرت بعد مغيب الشمس إلى نصف اللَّيل، لزمها قضاء صُلاة المغرب والعشاء الآخرة.

ويستحبُّ لها قضاء هاتين الصّلا تين إذا طهرت قبل الفجر.

ويلزمها قضاء الفجر، إذا طهرت قبل طلوع الشمس على كُلّ حال.

وإذا أَصبحت المرأَة صائمة، ثمّ حاضت، فلتفطر أَيَّ وقت رأَت الدّم وإن كان قبيل[1] الغروب بشيء يسير، ثمّ تقضي ذلك اليوم. والأَفضل لها إذا رأَت الدّم بعد العصر أَن تُمسك بقيّة يومها تأْديباً، وعليها القضاء على كلّ حال.

وإذا أَصبحت حائضاً، ثمّ طهرت، فلتمسك بقية يومها تأْديباً، وعليها قضاء ذلك اليوم.

طهرت في وقت صلاة[2] ولم يتّسع للغسل والصلاة فلا قضاء، وإن اتّسع أدّت، ومع التفريط تقضي ثمّ بيّن حال المغرب والعشاء وأحال في التفصيل على الأوّل. وعنده وقت العشاء إلى انتصاف الليل، وهذا اللفظ يدلّ عليه بطريق الالتزام.

---

(١) في غير م: «قبل» وفي غير ح، م: «غروب الشمس».

(٢) في ح، ش: «الصلاة».

وإذا أرادت المرأةُ الاغتسال من الحيض فلتبدأ بوضوء الصّلاة، ثمّ لتغتسل كما تغتسل من الجنابة: تبدأ بغسل رأسها، ثمّ بجانبها الأيمن، ثمّ بجانبها الأيسر حسب ما قدّمناه.

وتستعمل في غسل الحيض تسعة أرطال من الماء[1]؛ وإن زادت على ذلك، كان أفضل. وإن كان دون التسعة أرطال، أو كان مثل الدّهن في حال الضّرورة، لم يكن به بأس، وأجزأها عن الغُسل.

ويكره للمرأة أن تختضب وهي حائض. ولا بأس أن تكون مختضبة، ثمّ يجيئها الحيض.

والمستحاضة هي التي ترى الدم الّذي وصفناه، أو تكون قد مضت عليها أيّام حيضها، ثمّ رأت بعد ذلك الدّم، فإنّه أيضاً دمُ استحاضة وإن لم يكن بهذه الصّفة. وكذلك إذا مضى عليها أكثرُ أيّام نفاسها، ثمّ رأت الدم، فإنّه أيضاً دمُ استحاضة.

ومتى رأت هذا الدم، وجب عليها أن تستبرئ نفسها بقطنة تحتشي بها:

فإن خرج الدم يسيراً ولم يترشّح على القطنة، وجب عليها الوضوء لكلّ صلاة والاستبدال بالقطنة والخرقة.

وإن رأت(١) الدم قد رشح على القطنة إلّا أنه لم يسلْ، وجب

---

(١) قوله رحمه الله: «فإن رأت الدم قد[٢] رشح على القطنة وجب عليها الغسل لصلاة الغداة والوضوء لكلّ صلاة ممّا عداها».

---

(١) في ح، م: «من ماء».

(٢) في ح: «وقد».

عليها الغسل لصلاة الغداة، والوضوء لكلِّ صلاة ممّا عداها، وتغيير القطنة والخرقة.

وإن كثر الدم حتى سال على القطنة، وجب عليها في اليوم واللَّيلة ثلاثة أغسال مع تغيير القطنة والخرقة عند كل غسل منها: أحدها لصلاة الظهر والعصر ـ تؤخِّر الظهر عن أوّل وقته، وتصلِّي في آخر الوقت، وتصلِّي العصر في أوّل وقته ـ وغُسل للمغرب والعشاء الآخرة ـ تؤخر المغرب إلى آخر الوقت، وتصلِّي العشاء الآخرة في أوّل وقتها، تجمع بينهما في الحال ـ وغُسل لصلاة الليل وصلاة الغداة ـ تؤخر صلاة اللَّيل إلى قرب الفجر، وتصلّي صلاة الفجرفي أوّل وقتها ـ هذا إذا كان عادتُها صلاة الليل؛ فإن لم يكن ذلك عادتها لعذر بها، تغتسلُ لصلاة الغداة.

والمستحاضة لايحرُم عليها شيء ممّا يحرم على الحائض، ويحلُّ

وهذا يدلّ على أنّ الصبح لايجب فيه الوضوء، وقد تقدّم في باب غسل الجنابة[1]: «وكلّ ماعدا غسل الجنابة من الأغسال فإنّه يجب تقديم الطهارة عليه أو تأخيرها عنه».

الجواب: لمّا قرّر في القليلة الوضوء لكلّ صلاة، صار هذا الحكم كالمستلف، فايجاب الغسل في الصبح لاينافي ماقرّره من وجوب الوضوء لكلّ صلاة. وقوله: «والوضوء لكلّ صلاة فيما عداه» يريد أنّه يجب[2] الوضوء دون الغسل فيما عداها، لاأنّه يريد إسقاط الوضوء في الصبح.

---

(١) الباب٦، ص٢٣٤.

(٢) في ش: «وجب».

لزوجها وطؤها على كل حال إذا غسلت فرجها وتوضّأت وضوء الصّلاة، أو اغتسلت حسب ماقدّمناه. ولايجوز لها ترك الصلاة ولاالصوم، إلّا في الأيّام الّتي كانت[١] تعتادُ فيها الحيض، فإنّه يجب عليها في هذه الأيام ترك الصلاة والصيام.

والنُّفساء هي التي تضع الحمل وترى الدّم، فعليها ما على الحائض بعينه من ترك الصلاة، والصوم، وامتناع دخول المساجد، ومسّ القرآن، وما فيه اسم من أسماء الله «تعالى»، وغير ذلك، لايختلف الحكم فيه.

فإذا انقطع الدم عنها، وجب عليها الاستبراء بالقطنة كما يجب على الحائض، فإن استمرّ بها الدمُ، فعلت كما تفعله الحائض عشرة أيام، فإن انقطع عنها الدمُ، وإلّا فعلت ماتفعله المستحاضة.

ولايكون حكم نفاسها أكثر من عشرة أيام.

وقد رويتْ رواياتٌ[٢] مختلفةٌ في أقصى مدّة النفاس من ثمانية عشر يوماً إلى عشرين وإلى ثلاثين وإلى أربعين وإلى شهرين.

والعمل على ما قدّمناه.

وإذا أرادت النُّفساء الغسل، تقدّم وضوء الصلاة، ثمّ تغتسلُ كما تغتسل الحائض على السّواء.

ويُكره للنُّفساء الخضابُ كما يُكره ذلك للحائض حسب ماقدّمناه.

---

(١) في غيرح، م: «في أيّام كانت».

(٢) الوسائل، ج٢، الباب٣ من أبواب النفاس، من ح١٢ الى آخر الباب، ص٦١٤.

[٨]

باب تغسيل الأموات وتكفينهم وتحنيطهم وإسكانهم الأجداث

إذا أردنا أن نبيّن غسل الأموات، فالواجب أن نبيّن مايتقدّم ذلك من السُّنن والآداب.

فإذا حضر الإنسان الوفاة، يستقبلُ بوجهه القبلة، ويجعل باطن قدميه إليها، ويلقّن الشهادتين والإقرار بالأئمّة عليهم السَّلام واحداً واحداً، ويلقَّن أيضاً كلمات الفرج، ولايحضره جنب ولاحائض.

فإن تصعّب عليه خروج الرّوح، نُقل إلى مصلاه الذي كان يصلّي فيه في حياته، ويتلى القرآن عنده، ليسهّل الله «تعالى» عليه خروج نفسه.

فإذا قضى نحبه، فليغمض عيناه، ويشدُّ لحيه، ويمدُّ ساقاه، ويطبقُ فوه، ويمدُّ يداه إلى جنبه، ويغطّى بثوب؛ وإن كان بالليل، أُسرج عنده في البيت مصباحٌ إلى الغداة، ولايترك وحده، بل يكونُ عنده من يذكر الله «تعالى».

وينبغي إذا مات الميت أن يؤخذ في أمره عاجلاً، ولا يؤخَّر إلَّا لضرورة تدعو إلى ذلك، ثُمَّ يؤخذ في تحصيل أكفانه وحنوطه أوّلاً.

والكفن المفروضُ ثلاثة أثواب، لايجوز الاقتصار على أقلّ منها مع التمكّن؛ ونهايته خمسة أثواب لايجوز الزيادة عليها، وهي لفّافتان ـ أحدهما حبرة يمنيّةٌ عبريّة غير مطرَّزة بالذَّهب أو بشيء من الابريسم ـ وقميص

وإزارٌ وخرقة، فهذه الخمسة جملة الكفن؛ وتضاف إليها العمامة، وليست من الكفن، لأَنّ الكفن هو مايُلفُّ به جسد الميّت. هذا إذا كان الميّت رجلاً. فإن كان امرأة، يستحبُّ أن يزاد في أكفانها لفافةٌ أُخرى ونمط؛ وإن اقتصر بها على مثل ماللرَّجل، لم يكن به بأْس.

ولايجوز أن يكفَّن الميّت في شيء من الحرير والابريسم المحض، فإنّه محظور؛ ولا في الابريسم المخلَّط في الغزل مع الاختيار.

ويكره أن يكفَّن الميّت في الكتّان.

وينبغي أن تكون الأكفانُ كُلُّها قُطناً محضاً.

وإن لم يكن للميِّت مايكفَّنُ به من **هذه الثِّياب**، وكانت له قميصٌ مخيطة، فلابأْس **أن يكفَّن** فيها إذا كانت نظيفة؛ ويقطع أزرارُها، ولايقطع أكمامها؛ وإنّما يُكرهُ الأكمام فيما يبتدأُ من القُمصان.

فإذا حصلت الأكفان فلتفرش الحبرة على موضع نظيف، وينثرُ عليها شيء من الذريرة المعروفة بالقمحة، ويفرش فوقها الإزار، وينثر عليه شيء من الذريرة، ويفرش فوق الإزار القميص.

ويستحبُّ أن يكتب على الحبرة والإزار والقميص والعمامة: «فلان يشهدُ أن لاإله إلّا الله وحده لاشريك له، وأنَّ محمَّداً عبده ورسوله، وأن أمير المؤمنين والأئمّة من ولده بعده[1] -يُذكرون واحداً واحداً- **أئمّته أئمّة الهدى الأبرار**[2]».

ويكتبُ ذلك بتربة الحسين عليه السَّلام إن وجد؛ فإن لم يوجد،

(١) في م: «والأئمة من بعده».

(٢) راجع الوسائل، ج٢، الباب٢٩ من أبواب التكفين، ص٧٥٧.

كتب بالإصبع؛ ولا يجوز أن يُكتب ذلك بالسَّواد.

وإن لم يكن للميّت حبرة، يُجعل بدلاً منها لفافةٌ أُخرى.

فإذا فرغ من تحصيل الكفن، لُفَّ بجميعه، وعُزل.

ويستعدُّ معه من الكافور الَّذي لم تمسُّه النّار وزن ثلاثة عشر درهماً وثلث إن تمكن من ذلك؛ وهي السُّنة الأَوفى. فإن لم يتمكن منه، فالأوسط وزن أَربعة مثاقيل. فإن لم يتمكّن منه، فمقدارُ درهم. فإن لم يوجد أَصلاً، فما تيسَّر، وإلَّا دُفن في حال الضرورة بغير كافور. ولا يكون مع الكافور مسكٌ أَصلاً.

ويستعدّ أَيضاً شيء من السِّدر لغسل رأْسه وجسده، وشيء من الكافور للغسلة الثانية.

وتؤْخذُ أَيضاً جريدتان خضراوان من **النّخل إن** وجد منه؛ وإن لم يوجد، **فمن السِّدر؛ فإن** لم يوجد، فمن الخلاف؛ فإن لم يُوجد، فمن غيره من الشجر الرّطب؛ فإن لم يوجد أَصلاً، فلا بأْس بتركه. ويُكتبُ عليهما أَيضاً ما كُتب على الأَكفان، ويلفُّ عليهما شيء من القطن.

ويُستعدُّ مع ماذكرناه مقدار رطل من القطن،ليُحشّى به المواضع التي يُخاف من خروج شيء منها.

فإذا فرغ من تحصيل أَكفانه، فليأْخذ في أمر غسله أَولى الناس بالميّت أو من يأْمرُه هو به.

فلتُوضع ساجةٌ أَو سرير مستقبل القبلة، ويوضع الميّت عليها مستقبل القبلة كما كان في حال الاحتضار.

ويُحفر لمصبّ الماء حفيرة يدخلُ الماء إليها. فإن لم يمكن، ودخل في

البالوعة، جاز.

ويكره أَن ينصبَّ الماء الذي يُغسلُ به الميّت في الكنيف.

ولايسخَّن الماء لغسل الأموات إلّا أَن يكون برد شديد يخافُ الغاسلُ على نفسه من استعمال الماء، فإنّه يُسخَّن له.

ثمّ يؤخذُ السِّدر فيطرحُ في إجّانة، ويُصبُّ عليه الماء، ويُضرب ضرباً جيداً حتّى يرغو، ثمّ تُؤخذُ رغوتُه، فتطرحُ في موضع نظيف، حتى يغسَّل به رأْسه.

ثمّ يؤخذ الميّت فيوضع على تلك السّاجة مستقبل القبلة حسب ماقدّمناه، ويستحبُّ أَن يكون ذلك تحت سقف[١]، ولايكون ذلك تحت السماء.

ثمّ ينزع قميصه منه، يفتق جيبُه، وينزع من تحته، ويترك على عورته مايسترها.

ثمّ تليَّن أَصابعه برفق، فإن امتنعت، تُركت على حالها.

ثمّ يبدأُ بفرجه، فيغسلُ بماء السِّدر والحرض، ويُغسل ثلاث مرّات، ويكثرُ من الماء، ويمسح بطنه مسحاً رفيقاً[٢]. ثم يتحوَّل الغاسلُ إلى رأسه فيبدأُ بشقِّه الأَيمن من لحيته ورأْسه، ثمّ يُثنّي بشقِّه الأَيسر من رأْسه ولحيته ووجهه فيغسلُه برفق ولايعنف به، بل يغسله غسلاً ناعماً. ثم يضجعه على شقِّه الأَيسر ليبدو له الأَيمن، ثمّ يغسله من قرنه إلى قدمه ثلاث غسلات. ثم يردُّه على جنبه الأَيمن حتّى يبدو له الأَيسر، فيغسله من قرنه

---

(١) في غيرح، م: «السقف».

(٢) في غيرح، م: «رقيقاً».

إلى قدمه ثلاث غسلات، ويمسح يده على ظهره وبطنه.

ثمّ يردُّه على قفاه، فيبدأُ بفرجه بماء الكافور، فيصنع كما صنع أوّل مرّة، فيغسله ثلاث مرّات بماء الكافور، ويمسح يده على بطنه مسحاً رفيقاً[١]. ثمّ يتحوّل إلى رأسه فيصنع كما صنع أوّلاً بلحيته من جانبيه كليهما ورأسه ووجهه، فيغسله بماء الكافور ثلاث غسلات. ثمّ يردُّه إلى جانبه الأيسر حتى يبدو له الأيمنُ من قرنه إلى قدمه، فيغسله ثلاث غسلات، ويدخلُ يده تحت منكبه وذراعيه. ويكون الذِّراعُ والكفُّ مع جنبه ظاهرة، كلّما غسلت شيئاً منه أدخلْت[٢] يدك تحت منكبه، ومن باطن ذراعيه.

ثمّ تردُّه على ظهره وتغسله بماء قُراح كما صنعت أوّلاً: تبدأُ بالفرج، ثمّ تتحوّلُ إلى الرأس والوجه، وتصنعُ كما صنعت أوّلاً بماء قُراح، ثمّ الجانب الأيمن ثمّ الأيسر تغسله من قرنه إلى قدمه كما غسلته في الغسلتين الأولتين[٣].

وكُلّما غُسل الميّت غسلة فليغسل الغاسل يديه إلى المرفقين، وليغسل الإجّانة بماء قُراح، ثمّ يطرح فيها ماء آخر للغسلة المستأنفة.

ولا يركب الميت في حال غسله بل يكون على جانبه الأيمن، ولا يقعده، ولا يغمز بطنه.

وقد رويت أحاديث[٤] أنّه ينبغي أن يوضّأ الميت قبل غسله.

فمن عمل بها، كان أحوط.

---

(١) في غير ح، م: «رقيقاً». (٢) في ب، ح، د: «دخلت». (٣) في غير ح، م: «الأُوليين».

(٤) الوسائل، ج٢، الباب٦ من أبواب غسل الميّت، ص٦٨٩.

فإذا فرغ من غسله نشّف بثوب نظيف، ثمّ يأخذُ في تكفينه، فيتوضأ الغاسل أوّلاً وضوءالصّلاة؛ وإن ترك تكفينه حتى اغتسل كان أفضل، إلاّ أن يخاف على الميّت من ظهور حادثة به.

ويغتسل الغاسلُ للميِّت فرضاً واجباً؛ وكذلك كُلُّ من مسَّه بعد برده بالموت وقبل تغسيله، فإنّه يجبُ عليه الغسل.

فإذا فرغَ منه،أخذ في تحنيطه، فيعمد إلى قُطن، فيذرُّ عليه شيئاً من الذريرة، ويضعه على فرجيه: قُبله ودُبره، ويحشو القطن في دبره، لئلّا يخرج منه شيء، ويأخذ الخرقة ويكون طولها ثلاثة أذرع ونصفاً في عرض شبر إلى شبر ونصف ـ فيشدُّها من حقويه، ويضمُّ فخذيه ضمّاً شديداً، ويلفُّها في فخذيه، ثمّ يخرج رأسها من تحت رجليه إلى الجانب الأيمن، ويغمزها في الموضع الّذي لفّ فيه الخرقة، ويلفُّ فخذيه من حقويه إلى ركبتيه لفّاً شديداً، ثم يأخذُ الإزار فيوزره به. ويكون عريضاً يبلُغ من صدره إلى الرّجلين. فإن نقص عرضه عن ذلك، لم يكن به بأس.

ويعمد إلى الكافور، فيسحقهُ بيده، ويضعه على مساجده على جبهته وباطن كفَّيه، ويمسحُ به راحتيه وأَصابعهما، ويضع على عيني ركبتيه وظاهر أَصابع قدميه. ولايجعل في سمعه وبصره وفيه شيئاً من الكافور. ولايجعلُ فيها أيضاً شيئاً من القطن إلّا أن يخاف خروج شيء منها فإنّه لابأْس والحال هذه أن يجعل فيها شيئاً من القطن. فإن فضل من الكافور شيء، جعله على صدره، ويمسح به صدره، ثم يردُّ القميص عليه.

ثمّ يأخذ الجريدتين، فيجعل إحديهما من جانبه الأيمن مع ترقوته،

يُلصقُها[١] بجلده، ويضع الاخرى من جانبه الايسر مابين القميص والإزار ثمّ يعمّمه، فيأخذ وسط العمامة فيثنيها على رأسه بالتّدوير، ويحنّكه بها، ويطرح طرفيها جميعاً على صدره، ولايعمّمه عِمّة الأعرابيّ.

ثمّ يلفُّه في اللفافة، فيطوي جانبها الأيسر على جانبها الأيمن وجانبها الأيمن على جانبها الأيسر. ثمّ يضع بالحبرة أيضاً مثل ذلك، ويعقد طرفيها مما يلي رأسه ورجليه.

فإذا فرغ من جميع ماذكرناه[٢]، فليحمله إلى قبره على سريرة.

وأفضل ما يمشي المشيّع للجنازة، خلفُها أو عن يمينها أو شِمالها. فإن تقدَّمها لعارض أو ضرورة، لم يكن عليه حرج؛ وإن كان لغير ضرورة يكون قد ترك الأفضل، وليس عليه شيء.

ويكرهُ لمن يُشيّع جنازة أن يكون راكباً إلّا لضرورة تدعو إلى ذلك.

ويُستحبُّ لمن يُشيّع جنازة المؤمن أن يحمله من أربع جوانبه: يبدأُ بمقدَّم السرير الأيمن، يمرُّ عليه، ويدور من خلفه إلى الجانب الأيسر، ثمّ يمرُّ عليه حتى يرجع إلى المقدَّم كذلك دور الرَّحا.

وينبغي أن يؤذّن المؤمنون بجنازة المؤمن إذا لم يعلموا، ليتوفروا على تشييعه.

ويستحبُّ لمن رأى جنازة أن يقول: «الحمد لله الّذي لم يجعلني من السّواد المخترم»[٣].

ثمّ يمرّبها إلى المصلّى، فيُصلّي على ماسنبيّنُه إن شاء الله.

---

(١) في غيرح، م: «ويلصقها».
(٢) في غيرح، م: «ذكرنا».
(٣) الوسائل، ج٢، الباب٩ من أبواب الدفن، ح١، ٣، ص٨٣٠.

ثمّ يحملُه إلى القبر. فإذا دنا من قبره[١]، وضعهُ دون القبر بمقدار ذراع، ثمّ يمرُّ بها إلى شفير القبر ممّايلي رجليه في ثلاث دفعات إن كان رجلاً. ولايفدحهُ بالقبر دفعة واحدة. وإن كانت امرأة، تركها على جانب القبر، ثمّ ينزلُ إلى القبر الوليّ أو من يأمره الوليّ. ولابأس أن يكون شفعاً أو وتراً.

وإن كانت الميّت امرأة، لاينزل إلى قبرها إلّا زوجها أو ذو رحم لها. فإن لم يكن أحدٌ منهم، جاز أن ينزل إليه بعض الرّجال المؤمنين، ويدفنها. وإن كان من ينزل إلى قبرها عند عدم ذوي أرحامها بعض النّساء المؤمنات، كان أفضل.

وليتحفّ من ينزلُ إلى القبر، ويكشف رأسه ويحلُّ أزراره. ويجوزُ عند الضرورة والتقيّة أن ينزل بالخفّين.

ثمّ يؤخذ الميّت من قبل الرّجلين في القبر، فيسلُّ سلّاً، فيبدأ برأسه، فيؤخذ، وينزلُ به القبر.

ويقولُ عند معاينة القبر من يأخذه: «اللّهم اجعلها روضة من رياض الجنّة، ولاتجعلها حفرة من حفر النّيران»[٢].

ويقولُ إذا تناوله: «بسم الله وبالله وفي سبيل الله وعلى ملّة رسول الله،اللّهمَّ إيماناً بك وتصديقاً بكتابك. هذا ماوعدنا الله ورسوله، وصدق الله ورسولُه، اللّهمَّ زدنا إيماناً وتسليماً»[٣].

---

(١) في غير ح، م: «من القبر».

(٢) مستدرك الوسائل، ج٢، الباب٢١ من ابواب الدفن، ح٦، ٧، ٩، ص٣٢٤، ٣٢٦.

(٣) البحار، ج٧٩، باب الدفن...، ح٣٠، ص٣٩ و٤٠ مع تفاوت.

ثمّ يضجعه على جانبه الأيمن، ويستقبلُ به القبلة، ويحلُّ عقد كفنه من قبل رأسه ورجليه، ويضع خدّه على التُّراب.

ويستحبُّ أن يجعل معه شيء من تربة الحسين عليه السَّلام.

ثمّ يشرَّج عليه اللّبن، ويقولُ من يشرّجه: «اللّهمَّ صِلْ وحدته، وآنس وحشته، وارحم غربته، وأسكن إليه من رحمتك رحمة يستغني بها عن رحمة من سواك، واحشره مع من كان يتولاه[1]»[2].

ويستحبُّ أن يلقّن الميّت الشّهادتين وأسماء الأئمة[3] عند وضعه في القبر قبل تشريج اللّبن عليه، فيقول الملقِّنُ: «يافلانُ بن فلان اذكر العهد الّذي خرجت عليه من دار الدّنيا: شهادة أن لاإله إلّا الله وحده لاشريك له، وأنّ محمّداً عبده ورسولُه، وأنَّ عليّاً أميرُ المؤمنين والحسن والحسين ـ ويذكر الأئمّة إلى آخرهم ـ أئمّتك أئمّة الهُدى الأبرار»[4]

فإذا فرغ من تشريج اللبن عليه، أهال التّراب عليه. ويهيلُ كلُّ من حضر الجنازة استحباباً بظهور أكفّهم، ويقولون عند ذلك: «إنّالله وإنّا إليه راجعون. هذا ماوعدنا[5] الله ورسولهُ، وصدق الله ورسوله. اللّهمّ زدنا إيماناً وتسليماً»[6].

ولايُهيلُ الأَب على ولده التّراب، ولا الولد على والده، ولاذو رحم

---

(١) في م: «يتوالاه».

(٢) الوسائل، ج٢، الباب ٢١ من ابواب الدفن، ح٢، ٥، ٦ ص٨٤٥، ٨٤٧ مع تفاوت في الجميع.

(٣) في ح، م: «عليهم السَّلام».

(٤) الوسائل، ج٢، الباب ٢١ من أبواب الدفن، ح٥ بتفاوت، ص٨٤٦. (٥) في م: «وعدالله».

(٦) الوسائل، ج٢، الباب ٢١ من ابواب الدفن، ح٥، ص٨٤٦، والباب ٢٩ من ابواب الدفن، ح٢، ص٨٥٤ بتفاوت في الجميع.

على ذي رحمه، وكذلك لاينزل إلى قبره، فإنَّ ذلك يقسي القلب.

فإذا أَراد الخروج من القبر، فليخرج من قبل رجليه.

ثـمّ يطمّ القبر، ويرفـع من الأَرض مقدار أَربع أَصـابع. ولايطرح فيه من غير ترابه. ويجعلُ عند رأْسه لبنةٌ أو لوح.

ثمّ يصبّ الماء على القبر، يبـدأ بالصب من عنـد الرَّأْس، ثـمّ يُدار من أَربع جوانبـه، ثـمّ يـعودُ إلى موضع الرَّأْس، فإن فَضل مـن المـاء شيء، صبَّ على وسط القبر.

فإذا سوَّى القبر وضع يده على القبر مـن أَراد ذلك، ويفرِّج أَصابعه، ويغمزها فيه بعدما نُضح بالماء، ويدعو للميِّت.

فإذا انصرف النـاس عن القبر يـتأَخّر أَوْلى الناس بالميِّـت، ويترحّم عليه، وينادي بأعلى صـوته إن لم يكن في موضع تقيَّة: «يافلان بن فلان الله ربـك، ومحـمَّـدٌ نبيُّك، وعلـيٌّ إمـامك، والحسن والحسين ـ ويسمِّي الأئمّة واحداً واحداً ـ أئمّتك أئمّة الهدى الأَبرار»[1].

وإذا كان الميّت مجدوراً أَو كسيراً أو صـاحب قُروح أَو محترقاً، ولم يخف من غسله، غسّل؛ فإن خيف من مسّه، صُبَّ عليه الماء صبّاً؛ فإن خيف أيضاً من ذلك، يتيمَّمُ بالتُّراب.

وإن كان الميِّـت غريقاً أو مصـعوقاً أَو مـبطوناً أَو مدخـناً أَو مهـدوماً علـيه، استـبرئ بـعلامـات الموت. فإن اشتبـه، ترك ثـلا ثة أَيّام وغسّل ودفن بعدأَن يصلَّى عليه.

---

(١) الوسائل، ج٢، الباب٣٥ من أبواب الدفن، ص٨٦٢. والمستدرك ج٢، الباب ٣٣ منـها، ص٣٤١ بتفاوت في الجميع.

وإن[١] كان الميت شهيداً ـ وهو أن يقتل بين يدي إمام عدل في نصرته أو بين يدي من نصبه الإمام ـ دفن بثيابه، ولم يغسّل.

ويدفنُ معه جميع ما عليه ممّا أصابه الدَّمُ، إلّا الخفَّين؛ وقد روي[٢]: أنّهما إذا أصابهما الدّم، دفنا معه.

وإن حمل من المعركة، وبه رمق، ثم مات نزعت عنه ثيابه، وغسِّل، وكفِّن، وحُنِّط، وصلِّي عليه، ودفن.

وكلُّ قتيل سوى ذلك، فلابدَّ من غسله وتحنيطه وتكفينه.

فإن كان المقتولُ قوداً أو مرجوماً، يؤمرُ بالاغتسال والتكفُّن والتحنُّط، ثمّ يقامُ عليه الحدّ.

و إذا[٣] وجد من المقتول قطعة، فإن كان فيها عظم، وجب غسلُها وتحنيطها و تكفينُها و دفنها؛ و إن كان موضع الصدر، وجب مثل ذلك أيضاً[٤] والصلاة عليها، ويجب على من مسها الغسل؛ وكذلك إن كانت القطعة الّتي فيها العظم قطعت من الحيِّ، وجب على من مسّها الغسل؛ وإن لم يكن فيها عظم دُفنت كما هو، ولم تُغسّل، ولا يجب على من مسّها أيضاً الغسل.

وإذا أراد الغاسل للمقتول غسله، بدأ بغسل دمه، ثمّ صبَّ عليه الماء صبّاً، ولا يدلك جسده، ويبدأُ بيديه ودُبره، ويربط جراحاته بالقطن، وكلّما وضع عليه القطن عصبه، وكذلك موضع الرأس، و[٥]

---

(١) في ب، ح، د: «فإن».
(٢) الوسائل، ج٢، الباب١٤ من ابواب غسل الميّت، ح١٠، ص٧٠١.
(٣) في ب، ح، د: «فاذا».
(٤) في ح: «وجب ايضاً عليه مثل ذلك». وفي م: «وجب عليها ايضاً مثل ذلك».
(٥) ليس «و» في غير (ح، م).

يجعلُ له من القطن شيء كثير.

وإن كان الرَّأس قد بان من الجسد، وهو معه، يغسَّل الرَّأس إذا غسّل اليدان وسفلُه، بُدئَ بالرأس ثمّ بالجسد، ويوضع القطن فوق الرقبة، ويضمُّ إليه الرَّأس، ويجعلُ في الكفن. وكذلك إذا أُنزل إلى القبر يتناول مع الجسد، فيدخل اللحد، ويوجّه إلى القبلة.

وإن كان الميّتُ محرماً غُسّل كما يغسَّل المحلُّ، ويكفَّن كتكفينه، غير أنه لايقرَّب شيئاً من الكافور.

وإن كان الميت صبيّاً غسِّل كتغسيل الرجال، ويكفَّن، ويحنَّط كتكفينهم وتحنيطهم. وإن كان لم يبلغ ستَّ سنين صُلِّي عليه تقيّة. وإن بلغ ذلك أو زاد عليه، صُلِّي عليه على كلّ حال.

وإن كان الصَّبيُّ ابن ثلاث سنين أَو أَقلَّ من ذلك، فلابأس أَن تغسّلهُ النساء عند عدم الرَّجل مجرَّداً من ثيابه.

وإن كان سقطاً وقد بلغ أربعة أشهر أو[1] مازاد عليه، غُسِّل وكفِّن وحُنِّط. وإن كان لأَقلّ من ذلك، دفن كماهو بدمه.

وغسلُ المرأَة كغُسل الرجال سواء، وتكفينها كتكفينهم، إلَّا أَنَّ المرأَة تزاد لفافتين أَو لفافة ونمطاً.

ويستحبُّ أَن تزاد خرقة يشدُّ بها ثدياها إلى صدرها، ويكثر من القطن لقبُلها.

وإذا أُريد دفنها، جعل سريرها قدّام القبر، وتؤخذ إلى القبر عرضاً، ويأْخذها من قبل وركيهازوجهاأَو أَحدٌ من ذوي أَرحامها ولايتولَّى ذلك

(١) في ح، م: «و».

أجنبيٌّ إلَّا عند الضرورة.

وإن كانت نفساء أو حائضاً، غُسِّلت كغسلها طاهراً.

وإن كانت حُبلى، لايغمز بطنها في الغسلات، ويعمل بها فيما سوى ذلك مايعمل بغيرها.

وإن كانت صبيّة لها ثلاثُ سنين أو دونها، جاز للرّجال تغسيلها عند عدم النساء؛ فإن زادت على ذلك، لم يجز ذلك على حال.

وإن مات الصبيُّ معها في بطنها، دفن معها. وإن كانت ذميّة، دفنت في مقابر المسلمين لحرمة ولدها إذا كان من مسلم.

وإذا ماتت المرأة، ولم يمت ولدها، شقَّ بطنها من الجانب الأيسر، وأُخرج الولد، وخيط الموضع، وغسّلت، ودفنت.

فإن مات الولد في بطنها، ولم تمت هي، ولم يخرج منها، أدخلت القابلة أو من يقوم مقامها يدها في فرجها، فقطع الصبي، وأخرجه قطعة قطعة، وغسِّل، وحُنّط، وكفِّن، ودُفن.

وإذا مات رجلٌ مسلمٌ بين رجال كفّار ونساء مسلمات لاذات رحم له فيهنَّ، أمر بعض النِّساء رجالاً من الكفَّار بالاغتسال، ثمّ يعلّمهم بغسل [1] أهل الإسلام ليغسّلُوه كذلك.

وإن مات بين نساء مسلمات ورجال كفّار، وكان له فيهنّ محرمٌ من زوجة أو غيرها من ذوي الأرحام، غسَّلنه من وراء الثياب، ولايجردنه من ثيابه. وإن لم يكن له فيهنَّ محرمٌ، ولامعهنَّ رجال مسلمون ولاكفّار،

---

(١) في غيرح، م: «ثمّ تعلّمهم تغسيل».

دفنه بثيابه[١]، ولم يغسّل[٢] على حال.

وإن ماتت إمرأة بين رجال مسلمين لاذا رحم لها فيهم ولازوج، ونساء **كافرات**، أَمر بعضُ الرجال نساء كافرات بالاغتسال **وتغسيلها** غُسل أَهل الإسلام.

فإن ماتت بين رجال مسلمين ونساء كافرات، وكان لها فيهم ذو رحم أَو روج، غسّلوها من وراء ثيابها، ولم تقربها كافرة.

وإن[٣] لم يكن فيهم ذو رحم ولازوجٌ ولامعهم **نساء أصلاً**، دفنوها بثيابها من غير تغسيل.

وقدروي[٤]: أنّهم يغسّلون منهامحاسنها،يديها و وجهها ثمّ يدفّنونها.

فمن عمل على هذه الرواية لم يكن عليه بأس.

ولا **يقصّ** شيء من شعر الميِّت ولا من ظفره؛ ولايسرَّح رأْسه ولا لحيتُه. فإن سقط منه شيء جعل معه في أَكفانه.

وإذا خرج من الميّت شيء من النجاسة بعد الفراغ من غسله غسل منه، ولم يجب عليه إعادة الغسل. فإن أَصاب ذلك كفنه، قُرض الموضعُ منه بالمقراض.

والجريدةُ توضع مع جميع الأَموات من الرجال والنِّساء والصبيان والأَطفال مع التمكّن. فإن كانت الحال حال التقيّة[٥] ولم يتمكَّن من وضعها مع الكفن،طرحت في القبر.فإن لم يمكن ذلك ،تُرك بغيرجريدة.

---

(١) في ب، د: «بثياب». (٢) في ب، د، م: «لم يغسّله» والظاهر «لم يغسّلنه».

(٣) في ح، م: «فإن».

(٤) الوسائل: ج٢، الباب٢٢ من أبواب غسل الميّت، ح١ ص٧١٠. (٥) في ح، م: «تقيّة».

ولاينبغي للمؤمن أن يغسّل أهل الخلاف. فإن اضطرَّ، غسَّله غسل أهل الخلاف، ولم يجعل معه الجريدة على حال.

والميِّت إذا لم يوجدله كافور ولاسدر، فلابأْس أن يغسَّل بالماء القُراح، ويقتصر عليه.

وإذا مات الميِّت في مركب في البحر، ولم يقدر على الشطِّ لدفنه، غسِّل، وحُنِّط، وكفِّن، وصلّي عليه، ثمّ ثقِّل[1]، وطُرح في البحر، ليرسب إلى قرار الماء.

ولايجوزُ حملُ ميِّتين على جنازة واحدة مع الاختيار، لأَنَّ ذلك بدعة.

ويستحَبُّ أَن يكونَ حفرُ القبر قدر قامة، أَو إلى الترقُوة.

واللَّحدُ ينبغي أَن يكون واسعاً مقدار مايتمكَّن الرجلُ فيه من الجلوس. ولابأْس بالإقتصار على الشّق وإن لم يجعل هناك اللَّحدُ.

وإذا كان القبر نديّاً، فلابأْس أَن يُفرش بالساج.

ويكرهُ نقلُ الميِّت من الموضع الذي مات فيه إلى بلد آخر، إلَّا إذا نُقل إلى واحد من المشاهد، فإنّ ذلك مستحبٌّ له.

فإذا دُفن في موضع، فلا يجوز نقله وتحويله من موضعه. وقد وردت رواية[2] بجواز نقله إلى بعض مشاهد الأئمة؛ سمعناها مذاكرة، والأَصل ماذكرناه.

ولايُترك المصلوب على خشبته[3] أكثر من ثلاثة أَيّام، ثمَّ ينزل بعد ذلك، ويوارى في التراب.

---

(١) في ب، د: «نقل» كذا.

(٢) الوسائل، ج٢، الباب١٣ من أبواب الدفن، ح٤ نقلاً عن الكتاب. (٣) في غير ح، م: «خشبة».

ويكره تجصيص القبور، والتظليل عليها، والمقام عندها، وتجديدها بعد اندراسها. ولابأس بتطيينها ابتداء.

ويكره أن يحفر قبر مع العلم به، فيدفن فيه ميّت آخر، إلّا عند الضرورة إليه.

والكفن يؤخذ من نفس التركة قبل قسمة الميراث وقضاء الدّيون والوصايا، ثمّ يتبع ذلك بقضاء الدّيون ثمّ الوصايا ثمّ الميراث.

وإن كان الميت امرأة، لزم زوجها أكفانها، ولايلزم ذلك في مالها على حال.

[٩]

باب التيمّم وأحكامه

التيمّمُ على ضربين: تيمّمٌ هو بدلٌ من الوضوء، وتيمّمٌ هو بدلٌ من الغسل المفروض.

ويحتاج فيه إلى العلم بخمسة أشياء:

أوّلُها: من يجب عليه التيمّمُ وما يتبعهُ من **أحكامه.**

والثاني: متى يجب عليه التيمّمُ وما يتبعه[١] من أحكامه.

والثالث: مايجوز أن يتيمّم به وما لايجوزُ.

والرابع: كيفيّة التيمّم.

والخامسُ: ماينقض التيمّمَ.

أمّا الذي يجب عليه التيمّم، فكلٌّ من عدم الماء من المكلّفين

(١) في غيرح، م: «يلزمه».

للصّلاة، أو وجده غير أنّه لايتمكّن من استعماله من برد شديد، أو مشقّة عظيمة تلحقه، أو مرض يخافه، أو لايكون معه مايتوصلُ به إلى الماء من آلة ذلك أو ثمنه، أو يحولُ بينه وبين الماء حائل من عدو أو سبع أو غير ذلك. فمتى لم يكن شيء ممّا ذكرناه، لم يجز له التيمّم.

.فإن وجد الماء بالثمن، وجب عليه شراؤُه، فلايجوزُ له التيمّم، إلّا أن يبلغ ثمنُه مقداراً يضرُّ به في الحال.

فإن كان معه ماء يسير يحتاج إليه للشّرب، وجب عليه التيمّم. وكذلك إن كان معه من الماء مالايكفيه لطهارته، وجب عليه التيمّم. **فإذاوجد** الماء وجب عليه الطهارة، وليس عليه إعادة شيء من الصلاة الّتي صلّاها بذلك التيمّم.

فإن كان مريضاً،وجب عليه التيمّم والصلاة به، وليس عليه إعادة شيء من صلاته التي صلّاها بتيممه.

فإن **خاف البرد** العظيم في سفر أو[1] حضر، وجب عليه التيممُ والصلاة، **وليس** عليه إعادة شيء ممّا يصلّي بتيمّمه.

فإن كان هذا الّذي يخاف البرد **يتيمّم**، وكان تيممه بدلاً من الغسل إمّا من الاحتلام أو مسّ الاموات أو الحائض أو المستحاضة أوالنفساء، وجب عليه التيمُّم والصلاة. وليس عليه إعادة شيء من صلاته التي يصلّيها بذلك التيمّم؛ فإن كان غسله من الجنابة التي تعمدها وجب عليه الغسل وإن لحقه برد، إلّا أن يبلغ ذلك حدّاً يخافُ على نفسه التلف، فإنّه يجب عليه حينئذٍ التيمُّم والصلاة، فإذا زال

(١) في غيرح، م: «و».

الخوف، وجب عليه الغسل وإعادة تلك الصلاة.

وإذا مات الميت، ولم يوجد الماء لغسله، أو وجد غير أنّه لايمكن الحيَّ استعماله لأحد الأسباب التي ذكرناها وجب أن يُتيمّم. فإذا تيمم[١] كفّن، وصلّي عليه، ودفن. ويجب على من تيمّمه[٢] التيمُّمُ. فإذا زال عنه المانع، وجب عليه الاغتسال.

والمجروح وصاحب القروح والمكسور والمجدور إذا خافوا على نفوسهم استعمال الماء، وجب عليهم التيمّم عند حضور الصلاة.

وإذا حصل الانسان يوم الجمعة في المسجد الجامع، فأحدث ماينقض الوضوء، ولم يتمكّن من الخروج فليتيمَّم، وليصلِّ. فإذا انصرف، توضّأ، وأعاد الصلاة.

وإذا احتلم الإنسان في المسجد الحرام أو مسجد الرّسول، فلايجوز له أن يخرج منهما إلّا بعد أن يتيمَّم. ولابأس بترك ذلك في غيرهما من المساجد.

وإذا حصل الإنسان في أرض ثلج، ولايقدرُ على الماء ولاعلى التراب، فليضع يديه جميعاً على الثلج باعتماد حتى تنتديا، ثمّ يمسح وجهه من قصاص شعر رأسه إلى محادر شعر ذقنه مثل الدّهن، ثمّ يضع يده اليسرى على الثلج كما وصفناه، ويمسح بها يده اليُمنى من المرفق إلى أطراف الأصابع، ثمّ يضع يده اليمنى على الثلج مثل ذلك، ويمسح بها يده اليسرى من المرفق إلى أطراف الأصابع، ويمسح بباقي نداوتها رأسه

---

(١) في م: «وجب أن ييمّم فإذا يمّم».

(٢) في م: «ييمّمه».

وقدميه؛ وإن كان قد وجب عليه الغسل، فعل بجميع بدنه مثل ذلك؛ فإن خاف على نفسه من البرد، أَخَّر الصلاة إلى أن يجد الماء فيغتسل، أو التراب فيتيمَّم.

والتيمّم يجب آخر الوقت إلى تضيّقه. فلايجوز التيمّمُ قبل دخول وقت الصلاة ولابعد دخوله في أوّل الوقت[1]. فمن تيمّم قبل دخول الوقت أو بعد دخوله قبل آخر الوقت،وجب عليه إعادة التيمُّم، ولم يجز له أن يستبيح بذلك التيمّم الصلاة، فإن صلّى بتيمّمه ذلك، وجب عليه إعادةُ الصلاة بتيمّم مستأنف أو طهارة إن كان قد وجد الماء.

ولايجوز له التيمّمُ في آخر الوقت إلّا بعد طلب الماء في رحله وعن يمينه ويساره مقدار رمية سهم أو رميتين إذا لم يكن هناك خوف؛ فإن خاف، لم يجب عليه[2] أن يتعدّى المكان الذي هو فيه. فمتى لم يطلب الماء، وتيمّم، وصلّى، وجب عليه إعادة الصلاة.

فإن نسي الماء في رحله، وقد تيمّم وصلّى، ثمّ علم بعد ذلك، والوقت باقٍ وجب عليه الوضوء وإعادة الصلاة.

فإن وجد الماء، وقد دخل في الصلاة وركع،لم يجب عليه الانصراف، بل يجب عليه المضيُّ فيها، فاذا فرغ منها، توضّأ لما يستأنف من الصلاة؛ فان وجد الماء قبل الرّكوع، وجب عليه الانصراف والتوضؤ واستقبال الصلاة.

فإن أحدث[3] في الصلاة حدثاً ينقض الطهارة ناسياً، وجب عليه

---

(١) في ب، د: «وقت».

(٢) ليس «عليه» في غير (ح، م).

(٣) الحكم في هذه المسألة بالتفصيل بين النسيان وبين العمد بعدم البطلان في الأوّل والبطلان في الثاني ←

الطهارة والبناء على ماانتهى إليه من الصلاة مالم يستدبر القبلة أو يتكلّم بما يفسد الصلاة. وإن كان حدثه متعمداً، وجب عليه الطهارة واستيناف الصلاة.

وأمّا الذي يتيمم به، فهو الصعيد الطيّب الذي ذكره الله في كتابه[١] «جلّ ذكرهُ»، وهو التُّراب الطاهر. ويستحب أن يكون ذلك من رُبا الأَرض وعواليها، ولايكون ذلك من مهابطها. **فإن** تيمّم من مهابط الأَرض، وكان الموضعُ طاهراً، لم يكن به بأْس.

ولا بأْس بالتيمم بالاحجار ولا بالأَرض الجصّيَّة، ولابأَرض النّورة، إذا لم يقدر على التُّراب.

فإن كان في أَرض وحلة لا تراب فيها ولاصخر، وكانت معه دابّة فلينفض عرفها أَو لبد سرجها، ويتيمّم بغبرته؛ **فإن** لم يكن معه دابّةٌ، وكان معه ثوبٌ، تيمّم منه؛ **فإن** لم يكن معه شيء من ذلك وضع يديه[٢] جميعاً على الوحل، ويمسح إحديها بالأُخرى، وينفضهما حتى يزول عنهما الوحلُ، ثمّ يتيمّم.

ولايجوز التيمم بما لايقع عليه اسم الأَرض بالإطلاق سوى ماذكرناه.

ولايجوز التيمُّمُ من المعادن كلِّها.

ولايجوز التيمم بالرّماد ولا بالاشنان، ولا بالدّقيق، ولا بماأَشبهه في

ينافي مايأتي منه «رحمه الله» في الباب٩ من كتاب الصلاة ص٣٢٢، من الحكم ببطلان الصلاة في كلتا الصورتين، فراجع.

(١) النساء: ٤٣، المائدة: ٦.

(٢) في ب، د: «يده» كذا.

نعومته وانسحاقه، ولا بالزَّرنيخ.

ويكرَهُ التيمم من الأَرض الرَّملة. وكذلك يكره من الأَرض السبخة.

فإذا (١) أَراد التيمم، فليضع يديه جميعاً مفرّجاً أَصابعه على التراب، وينفضهما، ثمّ يمسح إِحديهما على الأُخرى، ويمسح بهما وجهه من قصاص شعر رأْسه إلى طرف أَنفه، ثمّ يضع كفَّه اليسرى على ظهر كفه اليمنى فيمسحها من الزَّند إلى أَطراف الأصابع، ثمّ يضع كفّه **اليمنى** على ظهر كفّه اليسرى ويمسحها من الزَّند إلى أطراف الأَصابع[1] مرة

باب التيمّم

(١) **قوله** رحمه الله: «إذا[2] أراد التيمّم فليضع يديه جميعاً مفرّجاً أصابعه على التراب، وينفضهما، ثمّ يمسح إحداهما على الأُخرى، ويمسح بهما وجهه».

ولو قال: «وينفضهما بأن يمسح إحداهما[3] على الأُخرى»، كان أولى.

و كيف قال: «إحداهما» وهو مفعول؟

الجواب: قد يمكن النفض لا بأن يمسح إحداهما بالأُخرى، لكن هذا ليس بمستحبّ، بل المستحبّ نفضهما كيف كان. أمّا الجمع بين الأمرين فلا أعرفه، والإيراد لازم للشيخ.

وأمّا «إحدى» مقصورة، فهي في النصب والرفع والخفض على حال واحدة، قال الله تعالى: «وآتيتم إحديهنّ قنطاراً»[4].

---

(١) من قوله: «ثمّ يضع كفّه اليمنى...» إلى «الأصابع» سقطت من (ب، ح، د).

(٢) في ح، ش: «وإذا».

(٣) في ح: «بأحدهما».

(٤) النساء: ٢٠، وفي النسخ كذا «وإن آتيتم إحديهنّ قنطاراً».

واحدة. هذا إذاكان تيممه بدلاً من الوضوء. فإن كان بدلاً من الغسل، ضرب بيديه[1] على الأرض مرتين: مرة للوجه يمسح بهما على ماوصفناه، ومرة لليدين على مابيّناه.

والتيمُّم يكون بعد الفراغ من الاستنجاء إمّا بالأحجار أو بالخزف أو ماأشبهها. ولايترك الاستنجاء على حال. وكذلك إن كان تيممه بدلاً من غسل الجنابة، وجب عليه أن يستبرئ نفسه بالبول، ويتنشَّف، ثمّ يتيمَّمُ بعد ذلك.

وإذا تيمم على ماوصفناه، جاز له أن يؤدي به صلوات اللَّيل والنَّهار مالم ينقض تيممه. وإن تيمم لكلِّ صلاة، كان أفضل.

والترتيب واجب في التيمم كوجوبه في الطَّهارة. فإن قدَّم مسح اليدين، وجب عليه مسح الوجه، ثمّ مسح اليدين.

وكلُّ ماينقض الوضوء، فإنه ينقض التيمم. وينقضه زائداً على ذلك وجود الماء مع التمكُّن من استعماله. فإن وجد الماء، وتمكّن منه، ولم يتطهر، ثمّ عدمه، ودخل وقت صلاة أُخرى،وجب عليه إعادة التيمّم.

فإن أحدث المتيمم من الجنابة حدثاً ينقض الوضوء، وكان معه من الماء مقدار مايكفيه للوضوء دون الغسل،وجب عليه استيناف التيمّم دون الوضوء.

وإذا اجتمع ميت ومحدث وجنب، ومعهم من الماء مقدار مايكفي أحدهم،فليغتسل الجنب، وليتيمم المحدث، ويدفن الميت بعد أن ييمّم

---

(١) في ب، د: «بيده» كذا.

حسب ماقدّمناه.

ويكره أَن يؤم المتيمّم المتوضّين. ولابأْس أَن ياتمّ بهم. وكذلك (١) لابأْس أَن يؤم المتيمّم المتيمّمين، وأَن يأْتمَّ بهم على كلّ حال.

[١٠]

باب تطهير الثياب من النجاسات والبدن والأواني

إذا أَصاب ثوب الانسان أو جسده بولٌ أو غائط أو منيٌّ، وجب إزالته، قليلاً كان ماأَصابه أَو كثيراً؛ وكذلك أَبوال كلِّ شيء يجب إزالتها سوى أَبوال مايؤكلُ لحمه؛ وكذلك حكم الأَرواث. فأَمّا أَبوال الحمير والبغال والخيول وأَرواثُها، فإنه يجب أيضاً إزالتها.

ولابأْس بذرق كلِّ شيء من الطيور ممّا أُكل لحمه، وكذلك أَبوالُها، سوى ذرق الدّجاج خاصّة، فإنّه يجب إزالته على كلِّ حال. فأَمّا ما لايؤكل لحمه فإنّه يجب إزالة بوله وروثه وذرقه عن الثّياب والبدن معاً[١].

---

(١) **قوله** رحمه الله[٢]: «وكذلك لابأْس أن يؤمّ المتيمّم المتيمّمين، وأن يأتمّ بهم على كلّ حال».

قوله: «وأن يأتمّ بهم» إعادة، لأنّ قوله: «أن يؤمّ المتيمّم المتيمّمين» هو بعينه.

الجواب: ليس هذا بإعادة، بل يجري مجرى أن يقول: لابأْس بإمامة المتيمّم مثله، وكذا لابأْس بائتمام المتيمّم بمثله[٣]، فإنّه لايلزم من رفع الكراهيّة في الامامة رفع الكراهيّة في الائتمام.

---

(١) ليس «معاً» في «ح، م».

(٢) ليس رحمه الله في (ح، ش).

(٣) في ح، ش: «لمثله».

ومتى أَصاب ثوب الانسان أو بدنه شيء من الخمر أو الشراب المسكر أَو الفقاع، قليلاً كان أو كثيراً، فإنّه يجب إزالته عن الثوب والبدن معاً.

وإن أَصاب الثوب دمٌ، وكان دم حيض أو استحاضة أو نفاس، وجب إزالته، قليلاً أو كثيراً؛ فإن بقي له أَثرٌ، يستحبُّ أَن يصبغ بشيء من الأَصباغ يذهب أَثره.

وإن كان دم سمك أو بثور أو قروح دامية أوجراح لازمة أو دم براغيث، فإنّه لايجب إزالته، قليلاً كان أو كثيراً.

وإن كان دم رعاف أو فصدأو غيرهما من الدِّماء، وكان دون مقدار الدرهم مجتمعاً في مكان، فإنّه لايجب إزالته، إلَّا أَن يتفاحش ويكثر. فإن بلغ مقدار الدرهم فصاعداً، وجبت إزالته.

وكلُّ هذه النجاسات التي ذكرناها، فإنّه يجب إزالتها بالماء المطلق، ولايجوز بغيره. فإن أُزيل بغيره، لم تجز[١] الصلاة في ذلك الثوب.

ومتى حصل في الثوب شيءٌ من النجاسات التي يجب إزالتها، وجب غسل الموضع الذي أَصابته. وإن لم يتعيّن[٢] الموضع، وكان حصول النجاسة فيه معلوماً، وجب غسل الثوب كلِّه. وإن كان حصولها مشكوكاً فيه، فإنه يستحب أَن يرشّ الثوب بالماء.

ومتى صلَّى الانسان في ثوب فيه نجاسةٌ مع العلم بذلك، وجب عليه إعادة الصلاة. فإن كان علم بحصول النجاسة في الثوب، فلم يزلها[٣]،

---

(١) في ح، د: «لم يجز».

(٢) في غيرح، م: «لم يتيقّن». (٣) في ب، ح، د: «يزله».

ونسي، ثمّ صلّى في الثوب، ثمّ ذكر بعد ذلك، وجب عليه إعادة الصلاة، فإن لم يعلم حصولها في الثوب، وصلّى، ثم علم أنه كان فيه نجاسةٌ، لم يلزمه إعادة الصلاة.

وإذا(١) أصاب ثوب الإنسان كلبٌ أو خنزيرٌ أو ثعلب أو أرنب أو فأرةأو وزغة، وكان رطباً، وجب غسل الموضع الذي أصابه؛ فإن لم يتعين الموضع، وجب غسل الثوب كلِّه؛ وإن كان يابساً، وجب أن يرشّ الموضع بعينه، فإن لم يتعين رشَّ الثوب كلّه.

وكذلك إن مسَّ الإنسان بيده أحد ماذكرناه، أو صافح ذمياً أو ناصباً معلناً بعداوة آل محمَّد،وجب عليه غسل يده إن كان رطباً، وإن كان يابساً، مسحها بالتراب.

باب تطهير الثياب من النجاسات والبدن والأواني

(١) قوله رحمه الله: «وإذا أصاب ثوب الإنسان كلب أو خنزير أو ثعلب أو أرنب أو فارة أو وزغة، وكان رطباً، وجب غسل الموضع الذي أصابه؛ فإن لم يتعيّن الموضع، وجب غسل الثوب كلّه؛ وإن كان يابساً،وجب أن يرشّ الموضع بعينه؛ فإن لم يتعيّن رشّ الثوب كلّه».

وقال في باب المياه وأحكامها ومايجوز الطهارة به منها[1]: «وإذا وقعت الفارة والحيّة في الآنية أو شربتا منها ثمّ خرجتا لم يكن به بأس، والأفضل ترك استعماله على كلّ حال».

الجواب: قد قلنا في هذا ماأغنى عن الإعادة.

---

(١) الباب٢، ص ٢٠٥.

وإذا أَصاب ثوب الإنسان ميّت من الناس بعد برده وقبل تطهيره بالغسل أو غيره من الأَموات، وجب عليه غسل الموضع الذي أَصابه. فإن لم يتعين الموضع، وجب غسل الثوب كلّه.

وإن مسّ الإنسان بيده ميتاً من الناس بعد البرد بالموت، أو مسَّ قطعة فيها عظمٌ، أَو مسَّ ماقطع من حيٍّ وفيها عظمٌ، وجب عليه الغسل ـحسب ماقدّمناهـ. وإن كان بعد الغسل أو قبل برده، لم يجب عليه الغسل؛ وإن كان مامسّه من القطعة الميتة لاعظم فيه، لم يجب عليه الغسل، ولكن يجب عليه[١] غسل يده.

وإن كان الميت من غير الناس، وجب عليه غسل مامسّه به.

ولابأْس بعرق الجنب والحائض في الثوب، واجتنابه أَفضل، اللّهمَّ إلّا أَن تكون[٢] الجنابة من حرام، فإنّه يجب عليه غسل الثوب إذا عرق فيه.

وإذا أَصاب الثوب عرق الإبل الجلّالة، وجب عليه إزالته.

ومتى أَصاب الأَواني شيء من هذه النّجاسات، وجب غسلها حسب ماقدّمناه.

وتغسل من ولوغ الكلب ثلاث مرّات، أُولاهُنَّ بالتّراب.

وإن أَصابها خمرٌ أَو شيء من الشّراب المسكر، وجب غسلها سبع مرّات.

وإذا أَصاب الأَرض أَو الحصير أو البارية بولٌ، وطلعت الشمس

---

(١) ليس «عليه» في غير (ح، م).

(٢) في ح، د: «يكون».

عليه، وجففته فإنّه لابأس بالصلاة عليه وبالسجود؛ وإن كان قد جففته غير الشمس، لم يجز عليه السجود[١]، وجاز الوقوف عليه.

وكذلك حكم الفراش إذا **أصابته** نجاسةٌ، لم يكن بالوقوف عليه بأس في حال الصلاة، اللّهمَّ إلّا أن تكون[٢] النجاسةُ رطبة تتعدّى إلى الثوب، فإنّه لايجوز الوقوف عليه.

وإذا أصاب ثوب الإنسان أو بدنه **مذيٌ** أو وديٌ[٣]، لم يجب إزالته. فإن أزاله، كان أفضل.

والقيء إذا أصاب الثوب أو البدن، لم يكن بالصلاة فيه بأس.

وإذا أصاب خفَّ الإنسان أو جوربه أو تكّتهُ أو قلنسوته أو ما لا تتمُّ الصلاة فيه مفرداً، شيء من النجاسة فإنّه لابأس بالصلاة فيه وإن لم يزله. فإن أزاله، كان أفضل.

وكلُّ ماليس له نفس سائلة من الأموات، فإنّه لاينجّس الثوب ولا البدن ولاالشّراب والماء إذا وقع فيه، سوى الوزغ والعقرب اللّذين استثنيناهما فيما مضى[٤].

وإذا أصاب ثوب الإنسان طين الطريق فلابأس بالصلاة فيه مالم يعلم فيه نجاسة. فإذا أُتي عليه ثلاثة أيّام، يستحبُّ إزالته على كلّ حال.

وإذا أصاب ثوب الإنسان ماء المطر وقد خالطه شيء من

---

(١) في ح، م: «السّجود عليه».

(٢) في ح، د: «يكون».

(٣) في غير (ح، م): «وذى».

(٤) الباب ٢ «باب المياه وأحكامها...» ص ٢٠٤.

النجاسات، فلابأس بالصلاة فيه مالم يغلب النجاسة على الماء. فإذا غلبت عليه، وجب إزالته على كلّ حال.

وإذا رجع على ثوب الإنسان أو بدنه من الماء الذي **يستنجى** به، أو يغتسل به من الجنابة، فإنّه لابأس بالصلاة فيه. فإن **وقع الماء على نجاسة** ظاهرة ثم رجع على الثوب أو البدن، وجب إزالته.

وإذا كان مع الإنسان ثوبان، وحصلت في واحد منهما نجاسة، ولم يعلمه بعينه وجب عليه غسلهما معاً. فإن لم يقدر على الماء صلّى في كلّ واحد منهما على الانفراد.

وإن كان معه ثوب واحدٌ، وأصابته نجاسةٌ، ولم يقدر على الماء وجب عليه نزعه، وأن يصلّي عرياناً. فإن لم يتمكّن من نزعه، صلّى فيه. فإذا تمكّن من نزعه أو غسله، نزعه أو غسلهُ، وأعاد الصلاة.

وإذا أصاب الثوب بول الخفّاش[1]، وجب غسلُ الموضع الذي أصابه. فإن لم يعرفه بعينه، غسل الثوب كلّه.

والمرأةُ المربّية للصّبيّ إذا كان عليها ثوبٌ لا تملك غيره، وتصيبه النجاسة في كلّ وقت، ولايمكنها التحرّزُ من ذلك، ولا تقدر على غسله في كلّ حال فلتغسل ثوبها في كل يوم مرّة واحدة، وتصلّي فيه، وليس عليها شيء.

وبولُ الصبيّ قبل أن يطعم، لايجب غسل الثوب منه، بل يصبُّ الماء عليه صبّاً. وبول الصبية يجب غسله على كلّ حال.

---

(١) في ح، م: «الختّاف».

كتاب الصلاة

كتاب الصلاة

العلمُ(١) بالصلاة علمٌ بفرائضها وسُنَنِها.

وهو(٢) ينقسمُ قسمين: قسمٌ يتقدَّم حال الصلاة، وقسمٌ يقارنُ

كتاب الصلاة

(١) **قوله** رحمه الله: «العلم بالصلاة علم بفرائضها وسننها».

كيف يكون العلم بالصلاة علماً بفرائضها وسننها، ومن علم الفرائض علم الصلاة؟

الجواب: اسم الصلاة يقع بالاشتراك على الفرائض بانفرادها وعليها مع السنن، فلايقال لمن جمع بين الأفعال الواجبة والمندوبة فعل الصلاة وغيرها، بل يسمى المجموع صلاة، فكأنه يريد أنّ العلم التامّ بالصلاة التامّة علم بالفرائض والسنن.

(١) **قوله** رحمه الله: «وهو ينقسم قسمين: قسم يتقدم حال الصلاة،وقسم يقارنها. فأمّا الذي يتقدّم حال الصلاة فخمسة أشياء: أربعة منها تشتمل على المفروض والمسنون، والخامس مسنون ليس بمفروض، فالأوّل العلم بالطهارة وأحكامها، والثاني العلم باعداد الصلاة، والثالث العلم بأوقات الصلاة، والرابع

حال الصلاة.

فأمّا الذي يتقدّم حال الصلاة، فخمسة أشياء: أربعة منها يشتمل

العلم بالقبلة وأحكامها[١]، والخامس[٢] معرفة الأذان والإقامة وأحكامها».

فقوله: أربعة منها تشتمل على المفروض والمسنون، وقوله: والخامس مسنون ليس بمفروض، فقد[٣] قال في باب الأذان والإقامة[٤]: «والترتيب واجب في الأذان»؛ وأيضاً فإنّهما واجبان عنده في صلاة الجماعة[٥][٦].

الجواب: أمّا قوله: تشتمل[٧] على المفروض والمسنون، فإنّه ظاهر لأنّ الاستقبال قد يكون واجباً كالاستقبال في فرائض الصلاة والذباحة، وقد يكون مندوباً كالاستقبال في تغسيل الميّت وتكفينه، واقامة الخصوم بين يدي الحاكم، والاستقبال في نوافل الصلاة، وغير ذلك، فكذلك كلّ قسم فانّه إمّا أن ينقسم في نفسه إلى الواجب والمندوب وإمّا أن يكون في بابه ماهو واجب وماهو مندوب[٨]، وأمّا الأذان فمسنون كلّه في الصلاة كلّها والترتيب فيه ليس بواجب بمعنى أنّ الاخلال به قبيح أو حرام، وانّما المراد أنّه شرط في وقوعه، وأمّا الجماعة ففيها قول[٩] ضعيف، مستند إلى رواية[١٠] ضعيفة، ولو صحّ كان نادراً لايقدح في تعميم القول، فإنّ الإطلاق يراد به الأغلب.

---

(١) ليس «واحكامها» في «ش».

(٢) في ح، ش: «الخامس العلم بمعرفة...» كذا.

(٣) في ك: «وقد».

(٤) الباب٤ من كتاب الصلاة، ص ٢٩٠.

(٥) في ح، ش: «الجمعة».

(٦) في الباب٤، ص٢٨٧، والمبسوط، ج١، ص٩٥، ولكن صرّح بعدم الوجوب في الخلاف، ج١، المسألة٢٨ من كتاب الصلاة، ص٢٨٤.

(٧) في ك: «إنّه تشتمل».

(٨) في ح، ش: «ندب».

(٩) وهو مختار الماتن «قده» في النهاية، الباب٤ ص٢٨٧، والمبسوط، ج١، ص٩٥، واستاده الشيخ المفيد«قده» في المقنعة، الباب٧ من كتاب الصلاة، «باب الأذان والاقامة»، ص٩٧.

(١٠) الوسائل، ج٤، الباب٧ من أبواب الأذان والإقامة، ص٦٢٤.

على المفروض والمسنون، والخامس مسنونٌ ليس بمفروض.

فالأَوّلُ منها العلم بالطهارة وأَحكامها.

والثاني العلم بأَعداد الصلاة.

والثالث العلم بأَوقات الصلاة.

والرابع العلم بالقبلة وأَحكامها.

والقسم الخامس معرفة الأَذان والإقامة وأَحكامهما[١].

وأَمّا العلمُ بالطهارة فقد قدّمناه مستوفى، ومابقي من الأَقسام الأُخر، فنحن نفرد لكل قسم منها باباً، ونذكرُ مافيه مستوفى، ونفرِّق بين المفروض منه والمسنون، ثمَّ نتبع ذلك بما يقارنُ حال الصلاة من الفرائض والسّنن إن شاءالله «تعالى».

[١]

باب أعداد الصلاة وعدد ركعاتها من المفروض والمسنون

الصلاةُ(١) تنقسم قسمين: مفروضٌ ومسنونٌ. وكلّ واحد منها

باب اعداد الصلاة[٢]

(١) قوله رحمه الله: «الصلاة تنقسم قسمين مفروض ومسنون. وكلّ واحدمنهما ينقسم قسمين: فرائض الحضر وسننه، وفرائض السفر وسننه».

كيف هذا؟

---

(١) في ب، د: «أحكامها» كذا. (٢) في ك : «الصلوات».

ينقسم قسمين: فرائض الحضر وسننه، وفرائض السفر وسننه.

فأمّا فرائض الحضر، فسبع عشرة ركعة: الظهرُ اربعُ ركعات بتشهّدين: أحدهما في الثانية بغير تسليم، والثاني في الرّابعة بتسليم بعده. وفريضة العصر مثل ذلك. وفريضة المغرب ثلاث ركعات بتشهّدين: أحدهما في الثانية بغير تسليم، والثاني في الثالثة بتسليم بعده. وفريضة العشاء الآخرة مثل فريضة الظُّهر والعصر. وفريضة الغداة ركعتان بتشهّد في الثانية وتسليم بعده.

وأمّا سنن الحضر، فأربع وثلاثون ركعة: ثمان ركعات بعد زوال الشمس قبل الفريضة، وثمان ركعات بعد الفريضة قبل فريضة العصر، وأربع ركعات بعد المغرب، وركعتان من جلوس بعد العشاء الآخرة تعدّان بركعة، وإحدى عشرة ركعة صلاة اللّيل، وركعتان صلاة الفجر، بتشهّد في كلّ ركعتين[1] من هذه النوافل كلّها وتسليم بعده.

وأمّا فرائض السفر، فإحدى عشرة ركعة: الظهرُ ركعتان بتشهّد في الثانية وتسليم بعده، وكذلك العصر. والمغرب ثلاث ركعات كحالها في

الجواب: مقصود الشيخ أنّ كلّ واحد منهما ينقسم إلى مايختصّ السفر ومايختصّ الحضر، ولمّا كان كلّ واحدمنهما[2] له قسمان صحّ[3] أن يشرك بينهما، ويعود كلّ قسم إلى صاحبه، فكأنّه يقول: كلّ قسم منهما ينقسم قسمين: قسم للحضر، وقسم للسفر، لأنّ للسفر فرضاً وسنّة، وللحضر[4] كذلك.

---

(١) هذا على الغالبيّة، إذالوتر ركعة واحدة، والتشهد والتسليم يكونان فيها.

(٢) ليس «منهما» في (ح، ش). (٣) في ش: «صحّ ذلك أن...».

(٤) في ح، ش: «لأنّ(من ـ ح) قسم السفر فرضاً وسنّة والحضر كذلك».

الحضر. والعشاء الآخرة ركعتان كالظهر والعصر. وركعتان صلاة الغداة كحالها في الحضر.

وأمّا سُنن السفر، فسبع عشرة ركعة: أربع ركعات(١) بعد المغرب كحالها في الحضر، وإحدى عشرة ركعة صلاة الليل،وركعتا صلاة الفجر، فهذه سبع عشرة ركعة.

و يجوز أن يصلّي الركعتين من جلوس الّتي يصلّيها في الحضر بعد العشاء الآخرة. فإن لم يفعلها، لم يكن به بأس.

[٢]

باب أوقات الصلاة

اعلم(١) : أنّ لكلّ صلاة من الصلوات المفروضة وقتين: أوّلاً

باب أوقات الصلاة

(١) قوله رحمه الله[٢]: «اعلم: أنّ لكلّ صلاة من الصلوات المفروضة وقتين: أوّلاً وآخراً. فالوقت الأوّل وقت من لاعذر له والثاني وقت من له عذر». ثمّ قال: «واعلم أنّ وقت صلاة الظهر إذا زالت الشمس». ثمّ قال بعد كلمات: «وهذا الوقت الذي ذكرناه وقت من لاعذر له، فان كان له عذر فوقته إذا زالت الشمس، ثمّ هو في فسحة إلى اصفرارها». كيف هذا؟ وقد قدّم أنّ الوقت الأوّل وقت من لاعذر له والثاني وقت من له عذر، ثمّ قال بعد كلمات: «وهذا الوقت الذي ذكرناه وقت من لاعذر له، فلِمَ قال: فان كان له عذر فوقته إذا زالت الشمس؟

الجواب: الوقت الأوّل لمن لا[٣] عذر له وله نهاية، ووقت المعذور يشارك من

---

(١) ليس «ركعات» في (ح،م). (٢) ليس «رحمه الله» في (ك). (٣) في هامش (ح): «ليس - خ».

وآخراً. فالوقت الأوّل وقتُ من لاعذر له. والثاني وقت لمن له عذرٌ من المرض أو السفر أو غيرذلك.

ولا يجوز لمن ليس له عذرٌ أن يؤخِّر الصلاة من أوّل وقتها إلى آخره مع الإختيار. فإن أخّرها كان مخطئاً، مهملاً لفضيلة عظيمة وإن لم يستحق به العقاب، لأنَّ الله «تبارك وتعالى» قد عفى له عن ذلك. وصاحبُ العذر يجوز له تأخير الصلاة إلى آخر الوقت على كل حال.

واعلم أنّ وقت صلاة الظهر إذا زالت الشمس.

ويعلم زوالها إمّا بالاصطرلاب أو الدائرة الهندية[1] أو ميزان الشمس، أو يستقبل الإنسان القبلة ويراقب الشمس، فإذا وجدها على حاجبه الأيمن، علم أن الشمس قد زالت.

فإذا عرف زوالها، وجب عليه فريضة الظهر إذا كان ممن لايصلّي النّوافل. فإن كان ممّن يُصلي النوافل، قدَّمها على الفريضة من بعد الزّوال. فإذا فرغ منها، صلّى الفريضة من غير تأخير. هذا إذا كان من غير يوم الجمعة.

فأمّا إذا(١) كان يوم الجمعة، وجب عليه عند زوال الشمس

لاعذر له ويختص صاحب العذر بالزيادة إلى آخر الوقت. ولم يرد الشيخ أنّ وقت المختار منفرد لايشاركه فيه صاحب العذر.

(١) **قوله** رحمه الله[2]: «فإذا كان يوم الجمعة وجب[3] عليه عند زوال الشمس الفريضة ولايجوز له الاشتغال بالنافلة ويجب عليه إمّا تقديمها قبل الزوال أو تأخيرها

---

(١) في ح، م: «الهندسية». (٢) ليس «رحمه الله» في (ح، ش). (٣) في ح: «يجب».

الفريضة، ولايجوز له الاشتغال بالنافلة، ويجب عليه إمّا تقديمها قبل الزوال أو تأخيرها إلى بعد الفراغ من فريضة العصر.

وهذا الوقت الذي ذكرناه وقت من لاعذر له.

فإن كان له عذر، فوقته إذا زالت الشمس، ثمّ هو في فسحة إلى اصفرارها.

وآخر وقت الظهر لمن لاعذر له، إذا صارت الشمس إلى أربعة أقدام.

ووقتُ العصر عند الفراغ من صلاة الظهر في يوم الجمعة، وفي غيره من الأيام. وإن كان ممن يصلّي النوافل في غير يوم الجمعة،صلّى بين الظهر والعصر الثماني ركعات، ثمّ يصلّي العصر بلافصل. هذا إذا لم يكن له عذر.

فإذا كان له عذرٌ، فهو في فسحة من هذا الوقت إلى آخر النهار أيَّ وقت شاء صلّى العصر، ولايكون ذلك مع الاختيار.

وأوّلُ وقت صلاة المغرب عند غيبوبة الشمس. وعلامتهُ سقوط

إلى بعد الفراغ من فريضة العصر».

كيف قال يجب عليه إمّا تقديمها أو تأخيرها؟

الجواب: استعماله[١] الوجوب هنا اتساع في تأكيد الاستحباب. ويمكن أيضاً أن يقال: لمّا حرم مزاحمة الفرائض بالنوافل، وكان الوقت متعيّناً للفريضة، حرم فعل النافلة فيه[٢]، وإذا حرم الفعل لزم الترك، فمن لوازم الترك مع إرادة الفعل تقديمها أو تأخيرها.

---

(١) في ح: «استعمال». (٢) ليس «فيه» في (ش)، وفي ح: «فاذا».

القرص. وعلامة سقوطه عدم الحمرة من جانب المشرق. وآخر وقته سقوط الشّفق، وهو الحمرة من ناحية المغرب.

ولا يجوز تأخيره من أول الوقت إلى آخره إلّا لعذر.

وقد رخّص للمسافر تأخير المغرب إلى ربع اللّيل.

وأوّلُ وقت العشاء الآخرة سقوط الشفق، وآخرهُ إلى ثلث الليل.

ولا يجوز تأخيره إلى آخر الوقت إلّا لعذر حسب ما قدّمناه.

وقد رويت روايةٌ[1][2]: أنّ آخر وقت العشاء الآخرة ممتدٌّ إلى نصف الليل.

والأحوط ماقدّمناه.

ويجوز تقديم العشاء الآخرة قبل سقوط الشّفق في السّفر وعند الأعذار، ولا يجوز ذلك مع الاختيار.

وأوّلُ وقت صلاة الفجر طلوعُ الفجر المستطير المعترض في أُفق السّماء. وهو وقت من لاعذر له. فمن كان له عذرٌ، فهو وقتُه إلى طلوع الشمس. فإذا طلعت، فقد فاتت الصلاة.

ووقتُ(١) نوافل الظهر من عند زوال الشمس إلى أن يصير الفيء

---

(١) قوله رحمه الله: «و وقت النوافل زوال الشمس إلى أن يصير الفيء على قدمين وإذا صار كذلك ولم يكن قد[3] صلّى من النوافل شيئاً بدأ بالفريضة أوّلاً ويؤخّر النوافل». ثمّ قال بعد ذلك: «وكذلك يصلّي نوافل العصر مابين الفراغ من

---

(١) في ح: «في رواية أُخرى».

(٢) الوسائل، ج٣، الباب ٢١ من أبواب المواقيت، ح٢، ص١٤٦ وراجع الباب ٢٩ منها ص١٥٥.

(٣) ليس «قد» في (ك).

على قدمين. فإذا صار كذلك، ولم يكن قد صلّى من النّوافل شيئاً، بدأ بالفريضة أوّلاً، ويؤخّر النّوافل. وإن كان قد صلّى منها ركعة أو ركعتين فليتمّمها، وليخفّف قراءتها، ثمّ يصلّي الفرض.

وكذلك يصلّي نوافل العصر مابين الفراغ من الظهر إلى أن يصير الفيء على أربعة اقدام. فإن صار كذلك، ولم يكن قد صلّى شيئاً منها، بدأ بالعصر، وأخّر النوافل. وإن كان قد صلّى منها شيئاً، أتمّ مابقي عليه، ثمّ يصلّي العصر.

الظهر إلى أن يصير الفيء على أربعة أقدام فإن صار كذلك، ولم يكن قد صلّى شيئاً منها، بدأ بالعصر».

فقد جعل أنّ من زوال الشمس إلى أن يصير الفيء على أربعة أقدام يصلّي فيه نوافل الظهر والظهر ونوافل العصر.

الجواب: لنوافل الظهر قدمان؛ فاذا لم يصلّ النوافل فيها، صلّى الظهر، ثمّ صلّى نوافل العصر حتّى يصير الفيء على أربعة[1]، فاذا لم يصلّها، صلّى العصر وان وقع بعدها[2].

ويدلّ على ذلك مارواه[3] زرارةعن أبي جعفرعليه السّلام قال: كان حائط مسجد رسول الله صلّى الله عليه وآله قامة؛ فاذا مضى من فيئه ذراع، صلّى الظهر؛ فاذا مضى ذراعان، صلّى العصر. ثمّ قال: أتدري لم جعل الذراع والذراعان؟ قال: لمكان النافلة، لك أن تتنفّل من زوال الشمس إلى أن[4] يصير الفيء ذراعاً، فاذا صار ذراعاً، بدأت بالفريضة وتركت النافلة.

---

(١) في ح: «أربعة أقدام». (٢) في ك: «بعدهما».

(٣) الوسائل، ج٣، الباب٨ من أبواب المواقيت، ح٢٠ و٢٧، ص١٠٦ و١٠٨.

(٤) ليس «أن» في (ح، ش).

ووقتُ نوافل المغرب بعد الفراغ من فرضه إلى سقوط الشّفق. فإن سقط ولم يكن قد صلّى النوافل، أخّرها إلى بعد العشاء الآخرة.

ووقت الركعتين من جلوس بعد العشاء الآخرة. فإن كان ممّن عليه قضاء صلاة أخّرها إلى بعد الفراغ من القضاء ويختم صلاته بهاتين الرّكعتين.

ووقت صلاة اللّيل بعد انتصافه إلى طلوع الفجر. وكلّما قارب الفجر، كان أفضل.

فإن طلع الفجر ولم يكن قد صلّى من صلاة اللّيل شيئاً، بدأ بصلاة الغداة، وأخّر صلاة اللّيل.

وإن كان قد صلّى من صلاة الليل عند طلوع الفجر أربع ركعات أتمّ صلاة الليل، وخفّف القراءة فيها، ثمّ صلّى الغداة.

فإن قام إلى صلاة الليل، وقد قارب الفجر، خفّف الصلاة، واقتصر من القراءة على الحمد وحدها، ولا يطوّل الركوع والسّجود، لئلّا يفوته صلاة الغداة.

ولا يجوز تقديم صلاة الليل في أوّله إلّا لمسافر يخاف فوتها، أو شابّ يمنعه من القيام آخر اللّيل رطوبة رأسه، ولا يجعل ذلك عادة. وأن يقضي صلاة الليل في الغداة أفضلُ من أن يقدّمها في أوّل الليل.

ووقتُ ركعتي الفجر عند الفراغ من صلاة اللّيل وإن كان ذلك قبل طلوع الفجر.

فإن طلع ولم يكن قد صلّى من صلاة اللّيل شيئاً، جاز له أن يصلّي ركعتين مابينه وبين طلوع الحمرة. فإذا طلعت الحمرة من ناحية المشرق، وجب عليه البداءة بالفرض.

ومن فاتته صلاة فريضة، فليصلّها أيَّ وقت ذكرها من ليل أو نهار مالم يتضيّق وقت فريضة حاضرة. فإن تضيّق وقت صلاة حاضرة، بدأ بها ثمّ بالّتي فاتته.

فإن كان قد دخل في الصلاة الحاضرة في أوّل وقتها، وقد صلّى منها شيئاً، وقد فاتته صلاة وكان نسيها ثم ذكرها[١] قبل الفراغ منها،فليعدل بنيّته إلى الصلاة الفائتة، ثمّ يصلّي بعد الفراغ منها الصلاة الحاضرة.

ويصلّي ركعتي الإحرام وركعتي الطواف والصلاة على الجنازة[٢] وصلاة الكسوف في جميع الأحوال مالم يكن وقت صلاة فريضة قد تضيّق وقتها.

ومن فاته شيء من صلاة النوافل، فليقضها أيَّ وقت شاء من ليل أو نهار مالم يكن وقت فريضة، أو عند طلوع الشمس أو غروبها، فإنه يكره صلاة النوافل وقضاؤها في هذين الوقتين.

وقد وردت روايةٌ[٣] بجواز النوافل في الوقتين الّذين ذكرناهما. فمن عمل بها، لم يكن مخطئاً، لكن الأحوط ماذكرناه.

ويستحبّ قضاء مافات بالليل[٤] بالنهار،وقضاء مافات بالنهار باللّيل[٥].

فمن(١) صلّى الفرض قبل دخول الوقت عامداً أو ناسياً، ثمّ علم

---

(١) قوله رحمه الله: «فمن صلّى الفرض قبل دخول الوقت عامداً أو ناسياً، ثمّ

---

(١) في م: «وقد صلّى منها شيئاً وذكر أنّ عليه صلاة فائتة قبل الفراغ...».

(٢) في ح، م: «على الجنائز». (٣) الوسائل، ج٣ الباب ٣٩ من أبواب المواقيت ح٢، ١٦ص١٧٤و١٧٧.

(٤) في م، ن: «في اللّيل». (٥) في ملك: «في النّهار باللّيل». وفي م، ن: «بالنّهار في اللّيل».

بعد ذلك، وجب عليه إعادة الصلاة. فإن كان في الصلاة لم يفرغ منها بعد ثم دخل وقتها، فقد أَجزأت عنه.

ولايجوز لأَحد أَن يدخل في الصلاة إلَّا بعد حصول العلم بدخول وقتها أو أَن يغلب على ظنِّه ذلك.

[٣]

باب معرفة القبلة وأحكامها[١]

معرفةُ(١) القبلة واجبةٌ للتوجّه إليها في الصّلوات، واستقبالها[٢] عند

علم بذلك، وجب عليه إعادة الصلاة، فان كان في الصلاة لم يفرغ منها بعد، ثمّ دخل وقتها، فقد أجزأت عنه».

فهذا يدلّ على أنّ من دخل في الصلاة قبل دخول الوقت عامداً، ثمّ دخل وقتها، فقد أجزأت عنه.

الجواب: يلزم من ظاهر كلامه هذا، لكنّ الحقّ أنّ العامد والناسي يعيدان ولو دخل الوقت وهما في الصلاة، ولايصحّ مع دخول الوقت إلَّا لمن شرع ظاناً دخول الوقت، عملاً بالرواية[٣]، وخالف فيه علم الهدى[٤].

باب القبلة

(١) **قوله** رحمه الله: «معرفة القبلة واجبة للتوجّه إليها في الصلوات[٥]»،

---

(١) في ح، م: «باب القبلة».
(٢) في ح، م: «لاستقبالها».
(٣) الوسائل، ج٣، الباب ٢٥ من أبواب المواقيت، ص١٥٠.
(٤) رسائل الشريف المرتضى «جوابات المسائل الرسيّة الأُولى»، ج٢، ص٣٥٠.
(٥) في ش: «الصلاة».

الذبيحة، وعند احتضار الأموات ودفنهم.

والتوجّه إليها واجبٌ في جميع الصلوات فرائضها وسننها مع التمكُّن

ولاستقبالها عند الذبيحة، وعند احتضار الأموات ودفنهم».

وقال في باب تغسيل الأموات[١]: «إذا أردنا أن نبيّن غسل الأموات، فالواجب أن نبيّن مايتقدّم ذلك من السنن والآداب، فإذا حضر الإنسان الوفاة، يستقبل بوجهه القبلة، ويجعل باطن قدميه إليها».

الجواب: للشيخ في هذه قولان، وقدصرّح في مسائل الخلاف[٢] بأنّ استقبال الميّت[٣] عند الاحتضار مندوب.

والذي يقوى عندي الوجوب، وهو إختيار ابن بابويه.[٤] والشيخ المفيد[٥] «رحمهما الله».

ويدلّ عليه ماروا[٦] ابن عمّار قال: سألت أباعبدالله عليه السَّلام عن الميّت، قال: استقبل بباطن قدميه القبلة.

وعن سليمان بن خالد[٧] عنه عليه السَّلام: إذا مات لأحدكم ميّت فسجّوه[٨] تجاه القبلة.

وروى[٩] جماعة عنه عليه السَّلام: يستقبل بوجهه القبلة، ويجعل قدميه ممّا يلي القبلة.

---

(١) الباب٨ من كتاب الطهارة، ص ٢٤٣.

(٢) الخلاف، ج١، المسألة ٤٦٦ من كتاب الصلاة «كتاب الجنائز»،ص٦٩١.

(٣) في ش: «الميتة». (٤) كتاب الهداية، باب غسل الميّت، ص٢٣.

(٥) المقنعة، الباب١٣من كتاب الطهارة، «باب تلقين المحتضرين...»،ص٧٣.

(٦) الوسائل، ج٢، الباب ٣٥من أبواب الاحتضار، ح٤، ص٦٦٢.

(٧) الوسائل، ج٢، الباب ٣٥من أبواب الاحتضار، ح٢، ص٦٦١.

(٨) في ح، ش: «فتنحوه». (٩) الوسائل، ج٢، الباب ٣٥من أبواب الاحتضار، ح٣، ص٦٦٢.

وعدم الأعذار.

والقبلةُ هي الكعبة، وهي قبلةُ من كان في المسجد الحرام. فمن خرج عن المسجدالحرام، كان قبلتُه المسجد إذا كان في الحرم.

فإن نأى عن الحرم، كان فرضه التوجّه إلى الحرم.

ومعرفة القبلة تحصلُ بالمشاهدة لمن قرب منها. ومن نأى عنها تحصلُ له بعلاماتها.

ومن علاماتها: أنّه إذا راعى زوال الشمس، ثمّ استقبل عين الشمس بلا تأخير، فإذا رآها على حاجبه[1] الأيمن في حال الزّوال،علم أنّه مستقبلُ القبلة.

وإن[2] كان عند طلوع الفجر، جعل الفجر على يده اليُسرى، ويستقبل القبلة.

وإن كان عند غروبها جعل الشّفق على يده اليُمنى.

فإن كان باللّيل، جعل الجدي على منكبه الأيمن.

وهذه العلامات علامات لمن كان توجّه إلى الرُّكن العراقيّ من أهل العراق وخراسان وفارس وخوزستان ومن والاهم.

فأمّا أهلُ اليمن فإنّهم يتوجّهون إلى الرُّكن اليماني، وأهلُ الشام يتوجّهون إلى الرُّكن الشاميّ، وأهلُ الغرب يتوجّهون إلى الرُّكن الغربي. فإذا نأوا عن الحرم، كانت علاماتُهم غير هذه العلامات.

ومتى حصل الإنسان في برٍّ، وأطبقت السّماء بالغيم، أو يكون محبوساً في بيت، أو بحيث لايجد دليلاً على القبلة، ودخل وقت الصلاة، فليصلِّ

(١) في ب، د: «حاجبها» كذا. (٢) في ح، م: «فإن».

إلى أربع جهات أربع دفعات إذا كان عليه مهلةٌ وتمكّن منه[١]؛ فإن لم يتمكّن من ذلك لضرورة أو خوف، فليصلّ إلى أيّ جهة شاء، وقد أجزأه.

ومن توجّه إلى القبلة من أهل العراق والمشرق قاطبة، فعليه أن يتياسر قليلاً، ليكون متوجّهاً إلى الحرم، بذلك جاء الأثرُ[٢] عنهم عليهم السّلام.

ومن صلّى إلى غير القبلة متعمداً، وجب عليه إعادة الصلاة.

فإن صلّاها ناسياً أو لشبهة، ثمّ تبيّن أنّه صلّى إلى غير القبلة، وكان الوقت باقياً، وجب عليه إعادة الصلاة؛ فإن كان الوقت خارجاً، لم يجب عليه إعادتها.

وقد رويت روايةٌ[٣]: أنّه إذا كان صلّى إلى استدبار القبلة، ثمّ علم بعد خروج الوقت، وجب عليه إعادة الصلاة.

وهذا هو الأحوط، وعليه العمل.

ولابأس للمسافر أن يصلّي النّوافل على راحلته، يتوجّه إلى حيث توجهت، لأنّ الله «تعالى» قال: «فأينما تولّوا فثمّ وجه الله»[٤].

وروي عن الصادق عليه السّلام: أنّه قال: «هذا في النوافل خاصّة في حال السفر»[٥].

فأمّا الفرائض فلابدّ فيها من استقبال القبلة على كلّ حال.

---

(١) في م: «منها».
(٢) الوسائل، ج٣، الباب٤ من أبواب القبلة، ص٢٢١.
(٣) الوسائل، ج٣، الباب١١ من أبواب القبلة، ح١٠، ص٢٣١ نقلاً عن الكتاب.
(٤) البقرة: ١١٥.
(٥) الوسائل، ج٣، الباب١٥ من أبواب القبلة، ح١٨ و١٩، ص٢٤٢.

[٤]

باب الأذان والإقامة وأحكامها وعدد فصولها

الأَذان والإقامة سنَّتان مؤكَّدتان في جميع الفرائض من الصلوات الخمس، لاينبغي تركهما مع الاختيار، وأَشدُّهما تأكيداً في صلاة الغداة والمغرب.

ولو أَنّ إنساناً اقتصر على الإقامة وحدها في جميع الصلوات، أَجزأه.

فإن ترك الإقامة أَيضاً، كانت صلاته ماضية، ولم يجب عليه إعادتها، إلَّا أَنّه يكون تاركاً فضلاً، ومهملاً سنّة.

ولايجوز ترك الأَذان والإقامة معاً في صلاة الجماعة. فمنْ تركهما، فلاجماعة له.

ومن أَذَّن وأَقام ليصلِّي وحده، ثمّ جاءه قومٌ، وأَرادوا أَن يصلُّوا جماعة فعليه إعادة الأَذان والإقامة معاً، ولايدخلُ بما تقدّم منهما في الصلاة.

وإذا دخل قوم المسجد، وقد صلَّى الإمام الذي يقتدى به في الجماعة، وأَرادوا أَن يجمعوا، فليس عليهم أَذانٌ ولاإقامة، بل يتقدَّم أَحدهم، ويجمع بهم.

ومن ترك الأَذان والإقامة متعمداً، ودخل في الصلاة فلينصرف، وليؤذّن وليقم، أوليقم[1] مالم يركع، ثمّ يستأنف الصلاة.

وإن تركهما ناسياً حتى دخل في الصلاة، ثمّ ذكر،مضى في صلاته،

---

(١) ليس «أوليقم» في (ب، د).

ولاإعادة عليه.

ومن أقام ودخل في الصلاة، ثمّ أحدث مايجب به عليه إعادة الصلاة، فليس عليه إعادة الإقامة، إلّا أن يكون قد تكلّم، فإنّه يعيد الإقامة أيضاً.

ومن فاتته صلاة وأراد قضاءها، قضاها كما فاتته بأذان وإقامة أو بإقامة.

وليس على النّساء أذانٌ ولاإقامة، بل يتشهدنَ الشّهادتين بدلاً من ذلك. وإن أذّنَّ وأقمنَ، كان أفضل لهنّ، إلّا أنهنّ لايرفعن أصواتهن أكثر من إسماع أنفسهنّ، ولايسمعن الرِّجال.

ولايؤذّن ولايقيم إلّا من يوثق بدينه.

فإن كان الّذي يؤذّن غير موثوق بدينه، أذّنت لنفسك وأقمت. وكذلك إن صلّيت خلف من لايقتدى به، أذّنت لنفسك وأقمت.

وإذا صلّيت خلف من يقتدى به، فليس عليك أذانٌ ولاإقامة وإن لحقت بعض الصلاة. فإن فاتتك الصلاة معه، أذّنت لنفسك وأقمت.

وإذا دخلت المسجد، وكان الامام مَنْ[1] لايقتدى به، وخشيت إن اشتغلت بالأذان والإقامة، فاتتك الصلاة، جاز لك الاقتصار على التكبيرتين وعلى قولك: «قد قامت الصلاة، قد قامت الصلاة»، ثمّ تدخلُ في الصلاة.

و قد روي[2]: أنّه ينبغي أن تقول أنت مايتركه هو من قول: «حَيّ

---

(١) في ح،م: «ممّن»

(٢) لم أجده في كتب الاخبار، ورواه الشيخ «قده» أيضاً في المبسوط، ج١، ص٩٩ ويحيى بن سعيد في ←

على خير العمل، حَيّ على خير العمل».

ولا بأْس أَن يؤذّن الصبيُّ الذي لم يبلغ الحلم، ويقيم. وإن تولَّى ذلك الرّجالُ، كان أَفضل.

ولا يجوز الأَذان قبل دخول الوقت. فمن أَذّن قبل دخول الوقت، أَعاده بعد دخول الوقت. ويجوزُ تقديم الأَذان في صلاة الغداة خاصَّة، إلَّا أَنّه يستحب إعادته بعد طلوع الفجر ودخول وقته.

والأَفضلُ أَن لا يؤذّن الإنسان إلَّا وهو على طهر. فإن أَذّن وهو على غير طهر، أَو كان جنباً، أَجزأَهُ. ولا يقيم إلَّا وهو على طهر على كلِّ حال.

ولا بأْس أَن يؤذّن الإنسان وهو راكب أو ماش. ولا يقيمُ إلَّا وهو قائم مع الاختيار.

ولا بأْس أَن يؤذّن الإنسان ووجهه إلى غير القبلة، إلَّا أَنّه إذا شهد الشهادتين، استقبل بهما القبلة. ولا يقيمُ إلَّا ووجهُه إلى القبلة.

ولا بأْس أَن يتكلَّم في حال الأَذان. ولا يجوز الكلام في حال الإقامة.

وإذا(١) قال: «قد قامت الصلاة» فقد حرم الكلام على الحاضرين

باب الأَذان والإقامة

(١) **قوله** رحمه الله: «وإذا قال: «قد قامت الصلاة» فقد حرم الكلام على الحاضرين».

جامع الشرائع، ص٧٢، ونقله في البحار، ج٨٤، ص١٧١، وفي المستدرك، ج٤، الباب٢٧ من أبواب الأذان والاقامة، ح١، ص٤٩.

إلَّا بما يتعلق بالصلاة من تقديم إمام أو تسوية صفّ.

والترتيبُ واجبٌ في الأَذان والإقامة. فمن قدّم حرفاً منه على حرف، رجع، فقدّم المؤخَّر، وأخّر المقدَّم منه.

ولا يجوز التّثويب في الأَذان. فإن أَراد المؤذِّنُ إشعار قوم بالأَذان، جاز له تكرار الشّهادتين دفعتين.

ولا يجوز قولُ «الصلاة خيرٌ من النوم» في الأَذان. فمن فعل ذلك، كان مبدعاً.

ولا يجوز الأَذان لشيء من صلاة النوافل.

والأَذان والإقامة جميعاً موقوفان، لا يبيّن فيهما الاعراب.

وينبغي أن يكون الأَذان مرتّلاً والإقامة حدراً.

وينبغي (١) أَن يفصح فيهما بالحروف، وبالهاء في الشهادتين.

ويستحب لمن سمع الأَذان والإقامة أَن يقول مع نفسه كما يسمعه.

ولابأس أَن يؤذّن الرّجل، ويقيم غيره.

لِمَ ذلك؟

الجواب: هذه صورة لفظ الرواية[١]، والمراد تغليظ الكراهيّة.

(١) **قوله** رحمه الله: «وينبغي أن يفصح فيهما بالحروف وبالهاء في الشهادتين». ولو قال: وينبغي أن يفصح بالهاء في الشهادتين وبالحروف، كان أحسن.

الجواب: الضمير في «فيهما» راجع إلى الأذان والاقامة، فكأنّه يقول: ينبغي أن يفصح في الأذان والاقامة بالحروف وبهاء الشّهادة، ليؤكّد القول في الشهادة بالعموم والخصوص.

---

(١) الوسائل، ج٤، الباب١٠ من أبواب الأذان والاقامة، ص٦٢٨.

ويستحبُّ أن يفصل الإنسان بين الأذان والإقامة بجلسة أو خطوةأوسجدة. وأفضل ذلك، السجدة، إلَّا في المغرب خاصّة، فإنّه لايسجدُ بينهما، ويكفي الفصلُ بينهما بخطوة أو جلسة خفيفة.

وإن كانت صلاة الظهر، جاز أن يؤذّن إذا صلّى ستَّ ركعات من نوافل الزّوال، ثمّ يقيم بعد الثماني ركعات. وكذلك يؤذّن العصر بعد ستِّ ركعات من نوافل العصر، ثمّ يقيم بعد الثماني ركعات.

وإذا سجد الإنسان بين الأذان والإقامة، يقولُ في سجوده: «اللّهمَّ اجعل قلبي بارّاً ورزقي دارّاً، واجعل لي عند قبر نبيِّك محمَّد صلّى الله عليه وآله[1] مستقرّاً وقراراً»[2].

ويستحبُّ أن يرفع الرَّجل صوته بالأذن في منزله، فإنّ ذلك ينفي العلل والأسقام.

والأذان والإقامة خمسةٌ وثلاثون فصلاً: الأذان ثمانية عشر فصلاً، والإقامة سبعة عشر فصلاً.

يقول المؤذِّن في أذانه: الله اكبر، الله اكبر، الله اكبر، الله اكبر.

أشهد أن لا إله إلَّا الله، أشهدُ أن لا إله إلَّا الله.

أشهد أنَّ محمَّداً رسولُ الله، أشهد أنَّ محمَّداً رسولُ الله.

حَيّ على الصلاة، حَيّ على الصلاة.

حَيّ على الفلاح، حَيّ على الفلاح.

حَيّ على خير العمل، حَيّ على خير العمل.

الله اكبر، الله اكبر.

---

(١) في م: «وسلّم».

(٢) الوسائل، ج٤، الباب١٢ من ابواب الأذان والاقامة، ص٦٣٤.

لا إله إلّا الله، لا إله إلّا الله.

والإقامةُ مثل ذلك، إلّا أنّه يقول في أوّل الإقامة مرّتين: «الله اكبر، الله اكبر»، ويقتصر على مرّة واحدة: «لا إله إلّا الله» في آخره[1]، ويقول بدلاً من التكبيرتين في أوّل الأذان: «قد قامت الصلاة، قد قامت الصلاة» بعد الفراغ من قوله: «حيّ على خير العمل، حيّ على خير العمل».

وهذا الذي ذكرناه من فصول الأذان والإقامة هو المختار المعمول عليه.

وقد روي[2] سبعة وثلاثون فصلاً في بعض الرّوايات. وفي بعضها[3] ثمانية وثلاثون فصلاً، وفي بعضها[4] اثنان وأربعون فصلاً.

فأمّا من روى سبعة وثلاثين فصلاً، فإنّه يقول في أوّل الإقامة أربع مرّات «الله اكبر»، ويقول في الباقي كما قدّمناه.

ومن روى ثمانية وثلاثين فصلاً، يضيف إلى ما قدّمناه من قول[5] «لا إله إلّا الله» مرّة أُخرى في آخر الإقامة.

ومن روى اثنين وأربعين فصلاً، فإنّه يجعلُ في آخر الأذان التكبير

(١) في م: «في آخرها».

(٢) لم أجده ونقله في الوسائل، ج٤، الباب١٩ من أبواب الأذان والإقامة، ح٢٠، ص٦٤٨ عن الكتاب.

(٣) لم أجده ونقله في الوسائل، ج٤، الباب١٩ من أبواب الأذان والإقامة، ح٢١، ص٦٤٨ عن الكتاب.

(٤) مستدرك الوسائل، ج٤، الباب١٨ من ابواب الأذان والإقامة، ح٧، ص٤٣ ورواه في الوسائل، ج٤، الباب١٩ من أبواب الأذان والاقامة، ح٢٢، ص٦٤٨.

(٥) في ح، م: «قوله».

أَربع مـرّات، وفي أوّل الإقامـة أَربع مرّات، وفي آخـرها أَيضـاً مثل ذلك أَربع مرّات، ويقول: «لا إله إلَّا الله» مرتين في آخر الإقامة.

فان عمل عاملٌ على إحدى هذه الرّوايات، لم يكن مأْثوماً.

وأمّـا ماروي[1] في شواذّ الأَخبار من قـول «أَشـهدُ أَنّ عليّاً وليُّ الله وآل محمَّد خير البريّة»، فممّا لايعـملُ عليه في الأَذان والإقامة. فمـن عمل بها، كان مخطئاً.

ولابأْس أَن يقتصر الإنسان في حال الاسـتعجال في الأَذان والإقامة أو في حال السفر والضرورة على مرّة مرّة. ولايجوز ذلك مع الاختيار.

وإذا سمعت المؤذّن وقد نـقّص مـن أَذانه، أَتممت أَنت مع نـفسك فصول الأَذان.

[٥]

باب كيفيّة الصلاة وبيان مايعمل الإنسان فيها من الفرائض والسنن

إذا أَردت الدُّخول إلى الصلاة بعد دخول وقتهـا، فقم مستقبل القبلة بخشوع وخضوع وأَنت على طهر، ثـمّ ارفع يديك بالتكبير حيال وجهك، ولاتجاوز بهما طرفي أُذنيك، ثمّ أَرسلـهما على فخذيك حيال ركبـتيك، ثمّ ارفع يديك مرّة أُخرى بالـتكبير، وافعل كما فعلـت في الأَوّل، ثمّ ارفعهما ثالثاً، واصنع كما صنعت في الأَوَّلين.

---

(١) أشـار إلى هذه الأخبـار الصدوق «قده» أيضـاً في الـفقيـه، ج١، ص٢٩٠، ولكن لم تصل إلينا نصوصها كما اعترف به في الجواهر، ج٩، ص٨٦.

فـإذا كبَّرت ثـلاث تكـبيـرات فقل: «اللّهـمَّ أَنت الملكُ الحقُّ، لا إلـه إلّاَ أنت، سبـحانك وبحـمـدك، عملـتُ سوء، وظلـمـت نفسي، فاغفر لي، إنّه لايغفرُ الذُّنوب إلّاَ أَنت»[١].

ثمّ تـكـبّر تكـبيرتين أُخـرين، وتقول: «لبّـيك وسعديك، والخير في يديك، والشرُّ ليس إليك، والمهديُّ من هديت، عبدك وابـن عبديك، بْين يديك، منك وبك ولك وإليـك، لاملـجأ ولامنجـا ولامفرّ[٢] منك إلّاَ إليك، سبحانك وحنانيك، سبحانك ربَّ البيت الحرام[٣]»[٤].

ثمّ تكـبّر تكـبيرتين أُخرين وتـقول: «وجّهـتُ وجـهي للـذي فطر السّموات والأَرض حنيفاً[٥]، ومـاأَنـا من المشركين، إنّ صلاتي ونُسكي ومحـيـاي ومماتي لله ربِّ العالمين، لاشريـك لـه، وبذلك أُمرتُ، وأَنا من المسلـمين[٦]، أَعـوذُ بالله مـن الشّـيطـان الرّجيم»[٧]. «بسـم الله الـرّحمن الرّحيم»، ثمّ تقرأُ «الحمد».

وإن قـال[٨]: «وجّهتُ وجـهي للـذي فطـر السموات والأَرض على ملّة إبراهيم ودين محمَّد ومنهـاج عليّ حنيفاً مسلـماً»[٩] إلى آخر الكلام، كان أَفضل.

---

(١) الوسائل، ج٤، الباب٨ من أبواب تكبيرة الاحرام، ح١، ص٧٢٣.

(٢) ليس «ولامفرّ» في (م).

(٣) ليس «الحرام» في (م).

(٤) الوسائل، ج٤، الباب٨ من أبواب تكبيرة الاحرام، ح١، ص٧٢٣ مع تفاوت.

(٥) في م: «حنيفاً مسلماً».

(٦) الوسائل، ج٤، الباب٨ من أبواب تكبيرة الاحرام، ح١ و٢، ص٧٢٤.

(٧) الوسائل، ج٤، الباب٨ من أبواب الاذان والاقامة، ح١ و٣، ص٧٢٤.

(٨) في ح: «وإن قلت». وفي م: «وإن قال في».

(٩) الوسائل، ج٤، الباب٨ من أبواب الأذان والإقامة، ح٣، ص٧٢٤.

وهذه التكبيرات السّبع، واحدةٌ منها فريضة، و[١] لايجوز تركُها، والباقي سنَّةٌ وعبادة.

ورفع اليدين مع كلّ تكبيرة سنَّةٌ وفضيلةٌ في الصلاة. فلو لم يرفع الإنسان يديه مع كلّ تكبيرة، لم تبطل بذلك صلا ته.

وقرّب بين قدميك في الصلاة، واجعل بينهما مقدار ثلاث أَصابع مفرجات إلى شبر، واستقبل بأَصابع رجليك جمعياً القبلة.

وينبغي أَن يكون نظرك في حال قيامك الى موضع سجودك ، ولا تلتفت يميناً وشمالاً، فإنّ الإلتفات يميناً وشمالاً نقصانٌ في الصلاة، والإلتفات إلى **ماوراءك** إفسادٌ لها، ويجب عليك إعادتُها.

وعليك بالإقبال على صلا تك ، ولا تعبث بيديك[٢] ولا بلحيتك ولا برأسك ، ولا تفرقع أَصابعك ، ولا تحدّث نفسك ، ولا تتثأَب، ولا تتمطّأْ، ولا تتلثّم، فإنّ فعل هذه الاشياء كلّها نقصانٌ في الصلاة وان كان ليس بمفسد لها.

فإذا فرغت من القراءة، رفعت يديك بالتكبير للرّكوع، فإذا كبّرت وفرغت من التكبير، ركعت ـ واملأْ كفّيك من ركبتيك منفرجات الأصابع، وردَّ ركبتيك إلى خلف[٣]، وسوّ ظهرك ، ومدَّ عنقك ، وغمّض عينيك ، فإن لم تفعل، فليكن نظرك إلى ما بين رجليك ـ ثمّ تُسبّح.

فإذا فرغت من التسبيح، استويت قائماً. فإذا استمكنت من القيام، قلت: «سمع الله لمن حمده، الحمد لله ربِّ العالمين، أَهل الجود

---

(١) ليس «و» في (م).

(٢) في م: «بيدك».

(٣) في م: «خلفك».

والكبرياء والعظمة»[١]، ثمّ ترفع يديك بالتكبير، وتكبّر.

فإذا فرغت من التكبير أرسلت نفسك إلى السجود، وتتلقّى الأرض بيديك، ولا تتلقّها بركبتيك، إلّا في حال الضرورة. فإذا سجدت بسطت كفّيك مضمومتي الأصابع بين يدي ركبتيك حيال وجهك، ويكون(١) سجودك على سبعة أعظم: الجبهة واليدين[٢] والركبتين وإبهامي أصابع الرّجلين فريضة، وترغم بأنفك سنّة، وتكونُ في حال سجودك متفرّجاً لايكون شيء من جسدك على شيء،ولا تفرش ذراعيك على الأرض، ولا تضعهما على فخذيك، ولا تُلصِق بطنك

باب كيفيّة الصلاة

(١) **قوله رحمه الله**: «ويكون سجودك على سبعة أعظم: الجبهة واليدين والركبتين وإبهامي الرجلين».

وقال في باب تغسيل الأموات[٣]: «ويعمد إلى الكافور فيسحقه بيده ويضعه على مساجده على جبهته وباطن كفّيه ويمسح به راحتيه و أصابعهما ويضع على عيني ركبتيه وظاهر أصابع قدميه».

فقد جعل في هذا الباب أصابع القدمين من المساجد، وفي الباب المتقدّم إبهامي أصابع الرجلين.

الجواب: لمّا كانت المساجد لاينفكّ أن يجامعها في السجود غيرها مسح عليه وان لم يكن السجود عليه واجباً، ويسمّى مساجد، لا تّفاق السجود عليها لا لوجوبه.

---

(١) الوسائل، ج٤، الباب١ من أبواب الركوع مع تفاوت، ص٩٢٠.

(٢) في غير (م): «والكفّين». (٣) الباب٨ من كتاب الطهارة، ص ٢٤٨.

بفخذيك، ولافخذيك بساقيك، بل تكون معلّقاً[١]، لايكون منك شيء على شيء. ثمّ تُسبّح للسجود.

فإذا فرغت منه رفعت رأسك من السّجود. فإذا استويت جالساً، قلت: «الله اكبر»[٢]. وليكن جلوسك على فخذك الأيسر: تضع ظاهر قدمك الأيمن على بطن قدمك الأيسر، وتقولُ: «أستغفرُ الله[٣] ربّي وأتوب إليه»[٤]. ولابأس(١) أن تقعد متربعاً أو تقعي بين السّجدتين. ولايجوز ذلك في حال التشهّد.

ثمّ تقوم إلى الثانية، فتصلّي ركعة أُخرى على ماوصفناه، إلّا أنّك تقنتُ في الرّكعة الثانية بعد الفراغ من القراءة: ترفعُ يديك بالتكبير، وتقول: «ربِّ اغفر وارحم وتجاوز عمّا تعلم، إنّك أنت الأعزّ[٥] الأكرم»[٦]. هذا أدنى ماتدعو به في القنوت. وإن زدت على ذلك من

---

(١) **قوله** رحمه الله: «ولابأس أن يقعد متربّعاً أو يقعى بين السجدتين، ولايجوز ذلك في حال التشهّد».

لِمَ قال: لايجوز، وهو يدل على التحريم؟

الجواب: قد صرّح في غير هذا الموضع[٧]: أنّ الإقعاء مكروه؛ فيحمل هذا المنع على الكراهيّة.

---

(١) في ح، م: «متعلّقاً».

(٢) و(٤) الوسائل، ج٤، الباب١ من أبواب أفعال الصّلاة، ح١، ص٦٧٤.

(٣) ليس «الله» في (م).

(٥) في ب: «الأعزّ الأجلّ الأكرم».

(٦) عيون أخبار الرضا، ج٢، الباب٤٤ في ذكر اخلاق الرضا عليه السّلام الكريمة ووصف عبادته، ح٥، ص١٨٢.

(٧) الخلاف، ج١، كتاب الصلاة، المسألة١١٨، ص٣٦٠.

الدّعاء، كان أَفضل. ويجوز أن تقتصر على ثلاث تسبيحات في القنوت.

فـإذا فرغت من الركعـة الثانية، تشهدت. فـإذا فرغت من التشهّد، سلّمت إن كانت الصلاة ثنائيّة؛ وإن كانت ثلا ثيّة أو رباعية، قمت إلى الثالثة، وتقول: «بحول الله وقوّته **أقـومُ** وأَقعد»(١). وهكذا تقولُ إذا قمت إلى الركعـة الثـانيـة من الرّكعة الأوّلة. ثـمّ تُصلي تـمـام الصلاة على ماوصفناه.

فإذا فرغت مـن صلا تك، سلّمت: فإن كنت وحدك سلّمت مرة واحدة تجاه القبلة، وأشرت بمؤخّر عينكَ إلى يميـنك؛ وإن كنت إماماً، فعلـت أَيضاً مثـل ذلـك، إلاّ أَنّك تومـي **ايماء**بوجـهـك إلى يمينـك؛ فإن كنت مأموماً، سلّمت عن يمينك مرّة وعن يسارك **مـرّة** أُخرى إذا كان على يسارك إنسان؛ فإن لم يكن على يسارك أحدٌ أجزأك مرّة واحدة.

فإذا فرغت من صـلا تك عقّبت، وسنبيّنُ التعقيب في باب مفرد(٢) إن شاءالله.

ولايجوزُ الـتـكفير في الصـلاة. فمـن كـفّـر في صلا تـه مـع الاخـتيار فلاصلاة له. فإن فعله للتّقيَّة والخوف، لم يكن به بأْس.

ويستحبُّ التوجّه بسبع تكبيرات حسب ماقدّمناه في سبعة مواضع: في أَوّل كـل فريضة، وفي أَوّل ركـعة من ركـعتي الإحـرام، وفي أَوّل ركعة مـن ركعتي الزّوال، وفي أَوّل ركعـة **من الوتيـرة**، وفي أَوّل ركـعة من صلاة اللّيل، وفي أَوّل ركعة من الـوتْر، وفي أَوّل ركعة من نوافل المـغرب. فمن لم

(١) الوسائل، ج٤، الباب١٣ من أبواب السجود، ص٩٦٦.

(٢) في الباب٧ «باب التعقيب»، ص ٣١١.

يفعل ذلك، واقتصر على تكبيرة الإحرام، ثمّ بدأ بالقراءة بعدها، أجزأهُ.

والمرأة تصلّي كما يصلّي الرّجل، غير أنّها تجمعُ بين قدميها في حال قيامها، ولا تفرّج بينهما، وتضمُّ يديها إلى صدرها. فإذا ركعت، وضعت يديها فوق ركبتيها على فخذيها، لئلا تتطأْطأ كثيراً، فترتفع عجيزتُها. فإذا جلست، فعلى إليتيها كما يقعد الرجل. فإذا سقطت للسّجود بدأت بالقعود، ثمّ تسجدُ لاطية بالأَرض. فإذا جلست في تشهّدها ضمَّت فخذيها، ورفعت ركبتيها من الأَرض. وإذا نهضت انسلَّت انسلالاً لا ترفَعُ عجيزتها أَوّلاً.

ولابأْس أَن يدعو الإنسان في الصلاة في حال القنوت وغيره، بما يعرض له من الحوائج لدنياه وآخرته ممّا أَباحه الله «تعالى» له، ورغّبه فيه. وإن كان ممَّن لايحسن الدّعاء بالعربية، جاز له أَن يدعو بلغته أَيَّ لغة كانت.

ولابأْس بالرَّجل أَن يبكي أَو يتباكى في الصلاة خوفاً من الله[1]، وخشية من عقابه. ولايجوز له أَن يبكي لشيء من مصائب الدّنيا.

وإذا عطس الرّجل في صلاته،فليحمد الله «تعالى».

وإذا سلِّم عليه وهو في الصلاة، فلابأْس أَن يردَّ مثلهُ في الجواب، يقول: «سلامٌ عليكم»، ولايقول: «وعليكمُ السَّلام».

ويؤْمر الصّبيُّ بالصلاة إذا بلغ ستَّ سنين تأْديباً، ويؤخذ به إذا بلغ تسع سنين سنّة وفضيلة، وأُلزم إلزاماً إذا بلغ حدَّ الكمال فرضاً ووجوباً. ولابأْس أَن يصلُّوا جماعة مع الرجال،غيرأنهم لايمكنون من الصف الاول.

(١) في ح، م: «تعالى».

ويكره أن ينفخ الإنسان في الصلاة موضع سجوده. فإن فعل، لم يكن عليه إثمٌ. وإنما يكرَه ذلك إذا كان بجنبه من يصلّي يتاذّى بالغبار.

ولابأس أن يعدّ الانسانُ الركعات بأصابعه أو بشيء يكون معه من الحصى والنّوى وماأشبهها.

ولابأس أن يُصلي الإنسان وفي فيه خرز أو لؤلؤٌ مالم يشغله عن القراءة أو الصلاة، فإن شغله عنها، لم يجز[1] الصلاة فيه.

[٦]

باب القراءة في الصلاة وأحكامها والركوع والسجود ومايقال فيها والتشهّد

القراءة واجبةٌ في الصلاة. فمن تركها متعمداً، فلا صلاة له. وإن تركها ناسياً: إن ذكر قبل الركوع، وجبت[2] عليه القراءة؛ وإن ذكرها[3] بعد الرّكوع، مضى في صلاته، ولاشيء عليه.

وأدنى(١) مايُجزي من القراءة في الفرائض «الحمدُ» مرّة واحدة

باب القراءة

(١) قوله رحمه الله: «وأدنى مايجزي من القراءة في الفرائض «الحمد» مرّة واحدة وسورة معها مع الاختيار ولايجوز الزيادة عليه ولاالنقصان عنه[4]. فمن صلّى بالحمد وحدها متعمّداً من غير عذر كانت صلاته ماضية ولم يجب عليه إعادتها».

---

(١) في م: «لم تجز». (٢) في م: «وجب». (٣) في م: «ذكر بعد...». (٤) ليس «عنه» في (ش، ك).

وسورةٌ معها مع الاختيار، لايجوزُ الزيادة عليه ولا النّقصان عنه. فمن صلّى بـ«الحمد» وحدها متعمّداً من غير عذر، كانت صلاته ماضية، ولم يجب عليه إعادتُها، غير أنّه يكون قد ترك الأفضل. وإن اقتصر على الحمد ناسياً أو في حال الضرورة من السفر والمرض وغيرهما، لم يكن به بأس، وكانت صلاته تامّة. ولايجوزُ الاقتصارُ على أقلّ من «الحمد» في

كيف هذا؟ والفعل الواجب في الصلاة متى ترك بطلت الصلاة.

الجواب: عوّل الشيخ في الأوّل على ماروي[١]: لكلّ ركعة سورة، لايجوز الزيادة عليها ولا النقصان منها.

وفي الثاني على ماروا[٢] عليّ بن رئاب عن أبي عبدالله عليه السّلام قال: سمعته يقول: إنّ فاتحة الكتاب تجزي وحدها[٣] في الفريضة.

وعن الحلبي[٤] عنه عليه السّلام: أنّ فاتحة الكتاب وحدها تجزي[٥] في الفريضة[٦].

فالشيخ أورد الروايتين.

ثمّ[٧] لايبعد أن يكون الشيء واجباً، ولا تبطل الصلاة بتركه، تبعاً للنقل.

على أنّ الذي حرّره في كتبه[٨] وادّعى عليه الاجماع في الخلاف[٩] أنّ السورة مع الحمد واجبة إذا كانت الصلاة فريضة، وكان المصلّي مختاراً قادراً على التعلّم.

---

(١) راجع الوسائل، ج٤، الباب٤ من أبواب القراءة، ح٢، ص٧٣٦.

(٢) الوسائل، ج٤، الباب٢ من أبواب القراءة، ح١، ص٧٣٤.

(٣) في ح، ش: «وحدها يجزي».

(٤) الوسائل، ج٤، الباب٢ من أبواب القراءة، ح٣، ص٧٣٤.

(٥) في ح: «يجزي». (٦) ليست رواية الحلبي في (ش). (٧) في ح: «و».

(٨) كالمبسوط، ج١، ص١٠٧. والجمل والعقود، ص٦٨. والاقتصاد، ص٢٦١.

(٩) الخلاف، ج١، المسألة ٨٦ من كتاب الصلاة ص٣٣٥.

حال من الأحوال.

فمن لايُحسنُ «الحمد»، أو يُحسن منها بعضها، فصلَّى بما يحسنُهُ كانت صلاته ماضية، غيرأنّه يجبُ عليه تعلّمُ «الحمد» على التّمام، ليصلّي بها إذا أمكنه ذلك؛ فإن لم يمكنه، لم يكن عليه شيء.

ومن لايحسن غير الحمد لم يكن به بأس في الاقتصار عليه، ولم يجب عليه زيادة التعلّم على ذلك، وكانت صلاتُه تامّة.

وقراءة الأخرس وشهادتُه الشّهادتين، إيماء بيده مع الاعتقاد بالقلب.

ولايجوز أن يجمع بين سورتين مع «الحمد» في الفرائض. فمن فعل ذلك متعمداً، كانت صلاته فاسدة. وإن فعله ناسياً، لم يكن عليه شيء.

وكذلك لايجوز أن يقتصر على بعض سورة وهو يحسن تمامها. فمن اقتصر على بعضها وهو متمكّن لقراءة جميعها، كانت صلاته ناقصة وإن لم يجب عليه إعادتُها.

والرّكعتان الأُخر اوان من الفرائض يقتصر فيهما على «الحمد» وحدها أو ثلاث تسبيحات، يقول: «سبحان الله، والحمدلله، ولاإله إلّا الله، والله اكبر»[1] ثلاث مرّات، أيّ ذلك شاء فعل، مخيّراً له فيه.

وأمّا صلاة النّوافل فلابأس أن يقتصر على «الحمد» وحدها، غير أنّ الأفضل أن يضيف إليها غيرها من السُّور.

ولابأس أن يقرأ في النّوافل أكثر من سورة واحدة، وكذلك إن قرأ

(١) الوسائل،ج٤،الباب٤٢ من أبواب القراءة في الصّلاة، ح٥ و٨، ص٧٨٢.

أقلّ من سورة، أو اقتصر على آية واحدة، لم يكن به بأْس.

وقراءة «بسم الله الرّحمن الرّحيم» واجبٌ في جميع الصلوات قبل «الحمد» وبعدها إذا أراد أن يقرأ سورة معها.

ويستحبُّ أن يجهر بـ«بسم الله الرحمن الرحيم» في جميع الصلوات وإن كانت ممّا لايجهر بالقراءة فيها. فإن[1] قرأها فيما بينه وبين نفسه لم يكن به بأْس، غير أنَّ الأفضل ماقدَّمناه.

ومن ترك «بسم الله الرّحمن الرّحيم» في الصلاة متعمداً قبل «الحمد» أو بعدها قبل السورة، فلا صلاة له، ووجب عليه إعادتها. وإن كانت الحال حال تقيّة، جاز له أن يقول فيما بينه وبين نفسه وإن كانت الصلاة ممّا يجهر فيها بالقراءة.

فإن كان[2] عليه بقيّة من سورة يريد قراءتها مع «الحمد» في النوافل، لم يجب قول «بسم الله الرّحمن الرّحيم»، بل يبتدأ من الموضع الَّذي يريده.

ولايجوزُ قول «آمين» بعد الفراغ من «الحمد». فمن قاله متعمِّداً بطلت صلاته.

ويستحبُّ أن يفصل بين «الحمد» والسورة الَّتي يريد قراءتها بسكتة، وكذلك يفصل بين السورة وتكبيرة الرّكوع.

وينبغي أن يرتّل الإنسان قراءته، ويضع الحروف مواضعها؛ فإن لم يتأت له ذلك، لعدم علمه به، وأمكنه تعلُّمه على الاستقامة وجب عليه ذلك؛ فإن شقَّ عليه ذلك، قرأ على مايحسنه.

---

(١) في م: «وإن».

(٢) في م: «كانت».

وإذا قرأ الإنسان في الفريضة سورة بعد «الحمد»، وأراد الانتقال إلى غيرها، جاز له ذلك مالم يتجاوز نصفها، إلّا سورة «الكافرين» و«الإخلاص»،فإنّه لاينتقل عنها، إلّا في صلاة الظهر يوم **الجمعة**، فإنّه لابأس[١] أن ينتقل عنها إلى سورة الجمعة والمنافقين.

ويقرأ الإنسان في الفريضة أيَّ سورة شاء سوى العزائم الأربع، فإنّه لايقرأُها في الفريضة على حال.

وإذا أراد أن يقرأ سورة «الفيل» في الفريضة، جمع بينها وبين سورة «الإيلاف»، لأنّهما سورة واحدة، وكذلك «والضّحى» و«ألم نشرح».

وأفضلُ مايقرأه الإنسان في الفريضة بعد «الحمد» «إنّا أنزلناه في ليلة القدر» و«قُل هو الله أحد» و«قل يا أيُّها الكافرون»؛ وهو مخيّرٌ في ماسوى ذلك.

ولايجوز أن يقرأ من السُّور الطّوال في الفريضة ما إن اشتغل بقراءتها، فاتته الصلاة، بل يقرأُ من السُّور القصار والمتوسِّطة.

ويستحبُّ أن يُقرأ في صلاة الظهر والعصر والمغرب مثل سورة «القدر» و«إذا جاء نصرُالله» و«ألهيكم» و«إذا زُلزلت» وما أشبهها من السُّور القصار. ويقرأُ في العشاءالآخرة مثل سورة «الطارق» وسورة «أعلى» و«إذا السّماء انفطرت» وما أشبهها من السُّور. وفي صلاة الغداة مثل سورة «المزّمّل» و«المدّثّر» و«هل أتى على الإنسان» و«عمّ يتساءلون» وما أشبهها من السُّور، كُلُّ هذا ندباً واستحباباً. فإن اقتصر على «قل هو الله أحد» في الصّلوات كلّها، جاز له ذلك.

---

(١) في م: «لابأس به أن...».

ويستحبُّ أَن يقرأَ في صلاة الغداة يوم الخميس والإثنين «هل أتى على الإنسان»، **وكذلك** يستحبُّ أَن يقرأَ ليلة الجمعة في صلاة المغرب والعشاء الآخرة سورة «الجمعة» وسورة «الأَعلى»، وفي غداة يوم الجمعة «الجمعة» و«قل هو الله أَحد»، وفي الظهر والعصر من يوم الجمعة سورة «الجمعة» «المنافقين».

وأمّا القراءة في النّوافل، فليقرأْ من أَيّ موضع شاء ماشاء.

ويجوز قراءة العزائم فيها. فإن قرأَ منها شيئاً، وبلغ موضع السّجدة[1]، **فليسجُد**، ثُمَّ ليرفع رأَسه من السّجود، ويقومُ بالتّكبير، فيتمِّمُ مابقي عليه من السّورة إن شاء؛ وإن كانت السّجدة في آخر السورة، ولم يرد قراءة غيرها قام من السّجود، وقرأَ «الحمد»، ثمّ ركع.

ويستحبُّ أَن يقرأَ في نوافل النّهار السُّور القصار. والاقتصار على سورة «الإخلاص» أَفضلُ.

ويستحب قراءةُ «قل يا أَيُّها الكافرون» في سبعة مواضع: في أَوّل ركعة من ركعتي الزّوال، وفي أَوّل ركعة من نوافل المغرب، وفي أَوّل ركعة من صلاة اللّيل، وفي أَوّل ركعة من ركعتي الفجر، وفي ركعتي الغداة إذا أَصبحت بها، وفي ركعتي الطواف، وفي ركعتي الإحرام.

وقد روي[2]: أَنّه يقرأُ في هذه المواضع في الرّكعة الأُولى «قل هو الله أَحد» وفي الثانية «قل يا أَيّها الكافرون».

---

(١) في م: «السجود».

(٢) الوسائل، ج٤، الباب١٥ من ابواب القراءة، ح٢، ص٧٥١ وفيه: الّا في الركعتين قبل الفجر فانّه يبدأ بقل يا ايها الكافرون ثم يقرا في الركعة الثانية بقل هو الله احد.

فمن عمل بهذه الرّواية، لم يكن به بأس.

ويستحب أن يقرأ الإنسانُ في الرّكعتين الأولين من صلاة اللّيل ثلاثين مرّة «قل هو الله أحد» في كل ركعة. وفي باقي صلاة اللّيل يستحبُّ أن يقرأ فيها بالسُّور الطوال مثلُ «الأنعام» و«الكهف» و«الأنبياء» و«الحواميم» وماجرى مجراها. هذا إذا كان عليه وقتٌ كبير. فإن كان قريباً من الفجر، خفّف الصلاة.

وينبغي للمصلّي أن يجهر بالقراءة في صلاة المغرب والعشاء الآخرة والغداة. فإن خافت فيها[١] متعمّداً، وجبت عليه إعادة الصلاة. ويخافت في الظهر والعصر. فإن جهر فيهما[٢] متعمّداً، وجب عليه إعادة الصلاة.

وإن جهر فيما يجب فيه المخافتة، أو خافت فيما يجب فيه الجهر ناسياً، لم يكن عليه شيء.

وإذا جهر، لايرفع صوته عالياً، بل يجهر متوسّطاً.

وإذا خافت، فلا يُخافتُ دون إسماعه نفسه.

ويستحبُّ أن يجهر بالقراءة في نوافل صلاة اللّيل أيضاً. فإن لم يفعل، فلا شيء عليه.

وإن جهر في نوافل النّهار، لم يكن به بأس، غير أنّ الأفضل في نوافل النّهار المخافتة.

وليس على المرأة الجهر بالقراءة في شيء من الصلوات.

والإمامُ ينبغي أن يسمع من خلفه القراءة مالم يبلغ صوته حدَّ العلوّ.

---

(١) في ب، د: «فيهما». كذا. (٢) في ب، د: «فيها».

فإن احتاج إلى ذلك، لم يلزمه، بل يقرأ قراءة وسطاً.

ويستحبُّ للامام أيضاً أن يسمع من خلفه الشّهادتين في حال التشهد. وليس على من خلفه أن يسمعه شيئاً.

ولاينبغي أن يكون على فم الإنسان لثامٌ في حال القراءة؛ فإن كان، فعليه أن ينحّيه إن منع ذلك[١] من سماع القراءة؛ فإن لم يمنع من ذلك لم يكن به بأْس، غير أنَّ الأفضل ماقدّمناه.

والإمام إذا غلط في القراءة،ردَّ عليه من خلفه.

وإذا أراد المصلّي أن يتقدّم بين يديه في الصلاة، امتنع من القراءة، ويتقدَّم، فإذا استقرّ به المكانُ، عاد إلى القراءة.

ولابأْس أن يقرأ الإنسان في الصلاة من المصحف إذا لم يحسن ظاهراً.

والرّكوع فريضةٌ في كُلِّ ركعة من الصلاة. فمن صلّى ولم يركع متعمداً، فلا صلاة له. وإن ترك[٢] ناسياً، فسنذكرُ[٣] أحكامه إن شاءالله. وينبغي أن يكون في حال ركوعه على ماوصفناه.

والتسبيح في الرّكوع فريضة. من تركه متعمّداً، فلا صلاة له. وإن تركه ناسياً فسنبيّنهُ إن شاءالله[٤] فيما بعد[٥].

وأقلُّ ما يُجزي من التّسبيح في الرّكوع تسبيحةٌ واحدة. وهو أن يقول: «سبحان ربّي العظيم وبحمده»[٦]. والأفضل أن يقول ذلك

---

(١) ليس «ذلك» في (م). (٢) في ح، م: «تركه».

(٣) و (٥) في الباب٨ «باب فرائض الصلاة...»، ص٣١٤.

(٤) ليس «إن شاء الله» في (م). (٦) الوسائل، ج٤،الباب٤ من أبواب الركوع، ح٥ و٧، ص٩٢٤.

ثلاثُ مرّات. وإن قالها[١] خمساً أو سبعاً، كان أفضل. وإن قال ثلاث مرّات: «سبحان الله»[٢] أجزأه أيضاً. وإن قال بدلاً من التسبيح: «لاإله إلّا الله، والله أكبر»[٣]، كان جائزاً.

ويستحبُّ أن يقول في ركوعه: «اللهمَّ لك ركعتُ، ولك خشعتُ، وبك آمنتُ، ولك أسلمتُ، وعليك توكلتُ، وأنت ربّي، خشعَ لك سمعي وبصري وشعري وبشري ومُخّي وعصبي وعظامي، وماأقلّتهُ قدماي، غير مستنكف ولامستحسر ولامستكبر[٤] سبحان ربِّي العظيم وبحمده»[٥] ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً. فإن لم يقل ذلك، واقتصر على التسبيح، لم يكن عليه شيء.

ويكرهُ أن يركع الإنسان ويداه[٦] تحت ثيابه، بل يستحب أن تكون بارزة، أو تكون في كُمِّه. فإن لم يفعل، لم يخلّ ذلك بصلاته.

فإذا رفع رأسه من الرّكوع يقول: «سمع الله لمن حمده، الحمدُ لله ربّ العالمين أهل الجود والجبروت والكبرياء والعظمة»[٧] يرفع بذلك صوته إن كان إماماً، وإن كان مأموماً، أخفاه.

ثمّ يرفع يديه بالتكبير للسّجود. فإذا كبّر أهوى إلى السّجود، يتخوّى كما يتخوّى البعير الضّامرُ عند بروكه.

ويكون سجوده على سبعة أعظم حسب ماقدمناه.

(١) في م: «قاله».
(٢) الوسائل، ج٤، الباب ٥ من أبواب الركوع، ص٩٢٥.
(٣) الوسائل، ج٤، الباب٧ من أبواب الركوع، ص٩٢٩.
(٤) ليس «ولامستكبر» في (م).
(٥) و (٧) الوسائل، ج٤، الباب١ من أبواب الركوع، ص٩٢٠.
(٦) في م: «يده».

والسجود فريضة، في كلِّ ركعة سجدتان. فمن تركهما معاً أو واحدة منهما متعمداً، فلا صلاة له، وإن تركهما أو واحدة منهما ناسياً فسنبيّن حكمه[١] إن شاءالله.

والتَّسبيحُ في السّجود أيضاً فريضة. فمن تركه متعمداً، فلا صلاة له. ومن تركه ناسياً، فسنذكر حكمه[٢] إن شاءالله.

وأقلّ ما يُجزي من التسبيح في السجود أن يقول: «سبحان ربّي الأعلى وبحمده»[٣] مرّة واحدة. والسُّنّة أن يقول ذلك ثلاث مرّات، والأفضل سبعُ مرّات.

ويستحبُّ له أن يقول في سجوده: «اللهمَّ لك سجدت، وبك آمنت، ولك أسلمتُ، وعليك توكَّلتُ، وأنت ربّي، سجد وجهي للَّذي خلقه وصوّره وشقَّ سمعه وبصره، تبارك الله أحسن الخالقين؛ سبحان ربّي الأعلى وبحمده»[٤] مرّة واحدة أو ثلاثاً أو خمساً أو سبعاً.

وموضع **السجود** من قصاص شعر الرَّأس إلى الجبهة، أيُّ شيء وقع منه على الأرض، فقد أجزأه.

فإن كان في جبهته دمّلٌ أو جراحٌ لم يتمكن من السجود عليه، فلابأس أن يسجد على أحد جانبيه. فإن لم يتمكَّن، سجد على ذقنه، وقد أجزأه ذلك. وإن جعل لموضع الدُمَّل حفيرة ووضعه فيها، لم يكن به بأس.

---

(١) و (٢) في الباب٨ «باب فرائض الصّلاة...»،ص ٣١٧.

(٣) الوسائل، ج٤، الباب٤ من أبواب الركوع، ح٥ و٧، ص٩٢٤.

(٤) الوسائل، ج٤، الباب٢ من أبواب السجود، ح١، ص٩٥١.

ولا يجـوزُ أن لا يمكّـن جبهـتـه مـن الأَرض في حـال السّجـود مع الإختيار.

ويستحب أَن يكون موضع السجود مساوياً لموضع القيام، ولايكون أَرفع منـه. فإن كان أَرفع منه بمقدار لبنة، جاز، ولم يكن بـه بأس، ولايكونُ[١] أَكثر من ذلك.

ولابـأْس أَن يدعو الإنسانُ لـديـنه ودنياه في حـال الرّكوع والسجود وفي جميع أَحوال الصلاة.

والتشهُّدُ فريضـة في الصلاة. فمن تركه متعمداً، فـلا صلاة له. وإن تـركـه نـاسياً، فسنبيّن حكمه[٢] إن شـاءالله. ولافرق بين التشهد الأَوّل والثّاني في وجوبهما وفرضهما.

وأَقلُّ مايجزي الإنسان في التشهد الشَّهادتـان والصلاة على النّبيِّ[٣] محمَّد وآله الطَّيّبين. فإن زاد على ذلك، كان أَفضل.

ويستحبُّ أَن يقول الإنسان في تشهده الأَوَّل: «بسم الله وبالله[٤] والأَسماء الحسنى كُلُّها لله. أَشهد أَن لا إله إلّا الله وحده لاشريك له. وأَشهد أَن محمَّداً عبده ورسولُه، أَرسله بالحقِّ بشيراً ونـذيراً بين يدي السّاعة. اللهمَّ صلِّ على محمَّد وآل محمَّد. وتقبّل شفاعته في أُمّته وارفع درجته»[٥].

وإن قال هذا في التشهد الثاني وجميع الصلوات، لم يكن بـه بأْس،

(١) في ح،م: «ولايجوز أن يكون».
(٢) في الباب٨ «باب فرائض الصلاة...» ص ٣١٧.
(٣) ليس «النبيّ» في (م).
(٤) ليس «وبالله» في غير (ح، م).
(٥) الوسائل، ج٤، الباب٣ من أبواب التشهّد مع تفاوت، ص٩٨٩.

غير أنه يستحبُّ أن يقول في التشهد الأخير:«بسم الله وبالله والأسماء الحسنى كلُّها لله. أشهد أن لا إله إلّا الله وحده لاشريك له. وأشهد أنَّ محمَّداً عبده ورسوله، أرسله بالهدى ودين الحقِّ ليظهره على الدِّين كُلِّه ولو كره المشركون. التحيّات لله والصلوات الطيّبات الطاهرات الزَّاكيات الرّائحات النّاعمات الغاديات المباركات لله ماطاب وطهر وزكا وخلص ونما. وما خبث فلغير الله. أشهد أن لا إله إلّا الله وحده لاشريك له. وأشهد أنَّ محمَّداً عبده ورسوله، أرسله بالحق بشيراً ونذيراً بين يدي السّاعة. أشهد[1] أنَّ الجنّة حقّ، وأنّ النار حقّ، وأنّ الساعة آتية لاريب فيها، وأنَّ الله يبعث من في القبور. اللهمّ صلِّ على محمَّد وآل محمَّد، وبارك على محمَّد وآل محمَّد، وارحم محمَّداً وآل محمَّد، كأفضل ماصليتَ وباركتَ ورحمتَ وترحّمتَ وتحنّنتَ على إبراهيم وآل إبراهيم في العالمين، إنّك حميدٌ مجيد. السَّلامُ عليك أيُّها النبيُّ ورحمة الله وبركاته. السلامُ على جميع أنبياء الله وملائكته ورسُله. السلامُ على الأئمّة الهادين المهديّين. السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين»[2].

ثمَّ يسلِّم حسب ماقدَّمناه[3].

[٧]

باب التعقيب

فإذا انصرف من صلاته،يستحبُّ له أن يقول قبل قيامه من

---

(١) في ح، م: «وأشهد».

(٢) الوسائل، ج٤، الباب٣ من أبواب التشهّد، ح٢ مع تفاوت كثير، ص٩٨٩. (٣)في الباب٥،ص ٢٩٨.

مصلّاة: «الله اكبر» ثلاث مرّات، يرفعُ بها يديه إلى شحمتي أُذنيه، ثمّ يقول: «لاإله إلّا الله إلهاً واحداً، ونحنُ له مسلمون. لاإله الّا الله، لانعبد[١] إلّا إيّاهُ، مُخلصين له الدِّين ولو كره الكافرون. لاإله إلّا الله وحده وحده وحده، أنجز وعده، ونصر عبده، وأعزَّ جُنده، وغلب الأَحزاب وحده. فله الملك وله الحمد، يُحيي ويميت، ويميت ويحيي، وهو حيٌّ لايموت، بيده الخير، وهو على كلّ شيء قدير. اللهمَّ اهدني لما اختلف فيه من الحقّ بإذنك. إنك تهدي من تشاء إلى صراط مستقيم»[٢].

ثمّ يسبّح تسبيح الزَّهراء عليها السَّلام. وهو أربع وثلاثون تكبيرة، وثلاثٌ وثلاثون تحميدة، وثلاثٌ وثلاثون تسبيحة. يبدأ بالتكبير، ثمّ بالتحميد، ثمّ بالتسبيح.

ثمّ يقول: «اللهم انت السلام، ومنك السلام ولك السلام، واليك السَّلام وإليك يرجع السَّلام. تباركت ياذا الجلال والإكرام. السَّلام على رسول الله، السَّلام على نبي الله، السَّلام على محمَّد بن عبدالله خاتم النبيّين[٣]. السَّلام على جبرئيل[٤] وميكائيل وإسرافيل وعزرائيل ملك الموت، وحملة العرش. السَّلام على رضوان خازن الجنان. السَّلام على مالك

---

(١) في م: «ولانعبد».

(٢) الوسائل، ج٤، الباب١٤ من ابواب التعقيب، ح٢، ص١٠٣٠ والباب٢٤ منها، ح٩، ص ١٠٤٥، مستدرك الوسائل، ج٥، الباب١٢ من أبواب التعقيب، ح١، ٢، ص٥١.

(٣) في ح، م زيادة: «السلام على الائمة الهادين المهديّين».

(٤) في ب: «جبرائيل». وفي م: «جبريل وميكايل وإسرافيل وعزرايل وملك الموت».

خازن النَّار. السَّلام على آدم ومحمَّد ومن بينهمامن الأَنبياء والأَوصياء والشُّهداء والصُّلحاء. السَّلام علينا وعلى عباداللهِ الصالحين»[١].

ثمّ يسلِّمُ على الأئمّة عليهم السَّلام واحداً واحداً.

ثمّ يقول: «اللهمَّ إني أَسالُك من كلِّ خير أَحاط به علمك، وأَعوذُ بك من كلِّ شرٍّ أحاط به علمك، وأَسألك عافيتك في أُموري كلِّها، وأَعوذبك من خزي الدّنيا وعذاب الآخرة»[٢].

ثمّ يقرأُ اثنتي عشرة مرّةسورة «الإخلاص» ويقول بعدها: «اللهمَّ إنّي أَسألُك باسمِك المكنون المخزون الطّاهر المطهّر المبارك، وأَسألُك باسمك العظيم وسلطانك القديم، أَسألك أَن تصلي على محمَّد وآل محمَّد ياواهب العطايا، ويا مطلق الأُسارى، ويا فكّاك الرِّقاب من النار، أَسألُك أَن تصلّى على محمَّد وآل محمَّد، وأَن تعتق رقبتي من النار، وتُخرجني من الدّنيا آمناً، وتدخلني الجنة سالماً، وأَن تجعل دعائي[٣] أَوّله فلاحاً وأَوسطه نجاحاً وآخره صلاحاً، إنَّك أَنت علّامُ الغيوب»[٤].

وهذا القدرُ الَّذي ذكرناه يستحبُّ أَن يدعو به الإنسانُ عقيب كل صلاة، ولايتركه مع الاختيار. فإن لم يتمكن،اقتصر على تسبيح الزَّهراء عليهاالسَّلام. ولايترك ذلك الّا عند الضرورة[٥]. وإن دعا بهذا

---

(١) البحار، ج٨٦، ص٣٨،ح ٤٦، نقلاً عن الكتاب.

(٢) الوسائل، ج٤، الباب٢٤ من أبواب التعقيب، ح١، ص١٠٤٣.

(٣) في ح، م: «دعاي».

(٤) الوسائل، ج٤، الباب٢٩ من أبواب التعقيب، ح١، ص١٠٥٦.

(٥) في م، ن، ملك: «الاضطرار». وفي هامش م: «خ ـ الضّرورة ـ صح».

التعقيب في عقيب كلِّ ركعتين من النَّوافل، حاز به أجراً.

ثمّ يسجدُ سجدتي الشُّكر، ويكون لاطياً بالأرض، ويقول فيه: «شكراً شكراً» مائة مرّة. وإن قال: «عفواً عفواً»، كان أيضاً جائزاً. فإن لم يتمكّن،قال ثلاث مرّات: «شكراً لله».

[٨]

باب فرائض الصلاة وسننها ومن ترك شيئاً منها متعمّداً أو ناسياً

من ترك الطهارة متعمِّداً وصلّى، وجبت عليه إعادة الصلاة. فإن تركها ناسياً، ثمّ ذكر بعد أن صلّى، وجب عليه أيضاً الإعادة. فإن لم يذكر، لم يكن عليه شيء، وكانت صلاته ماضية.

ومن صلّى قبل دخول الوقت متعمِّداً، وجبت عليه الإعادة. فإن صلّاها ناسياً، ثمّ ذكر بعد دخول وقتها، وهو في شيء من الصلاة، لم يجب عليه الإعادة. وإن كان قد فرغ منها عند دخول وقتها،وجب عليه أيضاً الإعادة.

ومن(١) صلّى إلى غير القبلة متعمِّداً، وجبت عليه الإعادة. فإن

باب فرائض الصلاة

(١) قوله رحمه الله: «ومن صلّى إلى غير القبلة متعمّداً، وجب عليه الإعادة.فان صلّاها ناسياً، ثمّ تبيّن ذلك، فان كان الوقت باقياً أعاد؛ وإن كان قد خرج وقتها، لم يكن عليه شيء».

صلاها ناسياً، ثمّ تبيّن ذلك[١]، فإن كان الوقتُ باقياً، وجبت عليه الإعادة؛ وإن كان قد خرج وقتها، لم يكن عليه شيء.

وقال مثل هذا في باب القبلة[٢]، وهو: «ومن صلّى إلى غير القبلة متعمّداً[٣]، وكان الوقت باقياً، وجبت عليه الإعادة، فان صلاها ناسياً أو لشبهة، ثمّ تبيّن أنّه صلّى إلى غير القبلة، وكان الوقت باقياً، وجبت[٤] عليه إعادة الصلاة؛ فان كان قد خرج، لم يجب عليه إعادتها. وقد رويت رواية: أنّه إذا صلّى إلى استدبار القبلة، ثمّ علم بعد خروج الوقت، وجب عليه إعادة الصلاة. وهذا هو الأحوط، وعليه العمل».

فإذا كان عليه العمل لم لاعمل به فيما بعد؟

الجواب: يحتمل أن يكون رحمه الله ذكر حكم من صلّى إلى يمين القبلة أو يسارها، وأضرب عن حكم من صلّى إلى استدبارها، وأحال فيه على ماقرّره أوّلاً.

على أنّ الذي ينبغي تحقيقه: أنّ من صلّى منحرفاً وهو بين المشرق والمغرب ظانّاً، فالصلاة ماضية؛ وان صلّى مشرقاً أو مغرباً، أعاد في الوقت؛ وكذا لو كان مستدبراً. وهو اختيار علم الهدى[٥]. وقال الشيخان[٦] في هذه: يعيد وان خرج الوقت. وعوّل الشيخ في ذلك على رواية[٧] عمّار بن موسى عن أبي عبدالله عليه السّلام.وسند هذه الرواية ضعيف، ولفظها غير دالّ على خروج الوقت، بل محتمل، فإذن لافرق بين الاستدبار والصلاة إلى المشرق والمغرب في مراعاة الوقت.

---

(١) ليس «ذلك» في غير (ح، م).
(٢) الباب٣ «باب معرفة القبلة...» ص ٢٨٦.
(٣) ليس «متعمّداً» في (ح، ش).
(٤) في ح: «وجب».
(٥) المسائل الناصريات المطبوعة في ضمن الجوامع الفقهية، ص٢٣١، المسألة٨٠،ورسائل الشريف المرتضى «جمل العلم والعمل»، ج٣، ص٢٩.
(٦) المقنعة، الباب٦ من كتاب الصلاة «باب القبلة» ص٩٧.
(٧) الوسائل، ج٣، الباب١٠ من أبواب القبلة، ح٤، ص٢٢٩.

ومن صلّى بغير أذان وإقامة متعمّداً، كانت صلاتُه ناقصة، ولم تجب عليه إعادتها.

والنيّة واجبةٌ في الصلاة. فمن صلّى بغير نيّة، فلا صلاة له،و وجب عليه إعادتُها.

ومن دخل في صلاة قد حضر وقتُها بنيّتها، ثمّ ذكر أنَّ عليه صلاة أُخرى، ولم يكن قد تضيّق وقتُ الحاضرة، فليعدل بنيّته إلى الصلاةالفائتة، ثمّ يُصلّي بعدها ماحضر وقتُها.

وتكبيرةُ الافتتاح فريضةٌ. فمن تركها متعمّداً، وجبت عليه الإعادة. وإن تركها ناسياً، وجب عليه الإعادةُ أيضاً إذا ذكرها، سواء ذكر قبل الركوع أو بعده. فإن لم يذكر، لم يكن عليه شيء.

ومن ترك القراءة متعمداً، وجبت عليه الإعادة. فإن ترك قراءة مازاد على «الحمد» في الفرائض، كانت صلاتُه ناقصة، ولم تجب عليه إعادتُها. وإن تركها ناسياً حتى ركع، لم يجب عليه شيء، سواءٌ ذكر أو لم يذكر.

والركوع واجبٌ في كلّ ركعة. فمن تركه متعمّداً، وجبت عليه الإعادة. فإن تركه ناسياً، ثمّ ذكر في حال السجود،وجب أيضاً عليه الإعادة. فإن لم يذكر حتّى صلّى ركعة أُخرى، ودخل في الثّالثة، ثُمَّ ذكر، أسقط الركعة الأولى، وبنى كأنّه صلّى ركعتين. وكذلك إن كان قد ترك الرّكوع في الثّانية، وذكر في الثّالثة، أسقط الثّانية، وجعل الثّالثة ثانية، وتمّم الصلاة. فإن لم يذكر أصلاً، مضى في صلاته، وليس عليه شيء.

والتسبيح في الرّكوع فريضة. من تركه متعمِّداً، فلا صلاة له. وإن تركه ناسياً، سواءٌ ذكر بعد ذلك أو لم يذكر، لم يجب عليه شيء.

والسجود فرضٌ في كلِّ ركعة مرّتين. فمن تركهما أو واحدة منهما متعمِّداً، وجبت عليه الإعادة. فإن تركهما ناسياً، ثمّ ذكر بعد ذلك، وجبت عليه أيضاً الإعادة. فإن ترك واحدة منهما ناسياً، ثمّ ذكر بعد قعوده أو قيامه قبل الركوع، عاد، فسجد سجدة أُخرى. فإذا فرغ منها، قام إلى الصلاة، فاستأنف القراءة أو التسبيح، إن كان ممّا يسبّح فيه. فإن لم يذكر حتى يركع، مضى في صلاته، ثمّ قضاها بعد التسليم، وعليه سجدتا السّهو.

والتسبيحُ في السجود واجبٌ أيضاً. فمن تركه متعمِّداً، وجبت عليه الإعادة. ومن تركه ناسياً، لم يكن عليه شيء.

ومن لم يُمكِّن جبهته في حال السجود من الأرض متعمداً، فلا صلاة له. فإن كان ذلك ناسياً، لم يكن عليه شيء.

والتشهُّد في الصلاة واجبٌ. وأقلُّ ما يجزي فيه شهادتان. فمن تركهما متعمداً، وجبت عليه الإعادة. ومن تركهما ناسياً، قضاهما، ولم يجب عليه إعادة الصلاة.

وكذلك الصلاةُ على النَّبي وآله[1] صلَّى الله عليه وآله فريضةٌ. فمن تركها متعمِّداً، وجبت عليه إعادة الصلاة. ومن تركها ناسياً، قضاها بعد التَّسليم، ولم يكن عليه شيء.

والتسليمُ سنَّةٌ ليس بفرض. من[2] تركه متعمِّداً، كان مضيِّعاً

---

(١) ليس «وآله» في (م).

(٢) في م: «فمن».

فضيلة، ولم تفسد صلاتُه. ومن تركه ناسياً، كانت صلاتُه تامّة.

والتَّكبيراتُ السّبعُ مع سائر التكبيرات سنّةٌ ماعدا تكبيرة الافتتاح.

وكذلك رفعُ اليدين مع كلِّ تكبيرة سنَّة. فمن ترك ذلك متعمِّداً أو ناسياً، لم تفسد صلاته.

ومن ترك الجهر فيما يجهرُ فيه أو[1] جهرَ فيما يخافتُ فيه متعمّداً، وجبت عليه الإعادة. وإن فعل ذلك ناسياً، لم يكن عليه شيء.

والقنوتُ في الصلوات كُلها سنّةٌ مؤكَّدة. وآكدُها في صلاة الفرائض، وآكدُها من الفرائض فيما يجهر فيها. فمن تركه متعمِّداً، كان تاركاً سنَّة. ومن تركه ناسياً، ثمّ ذكر في الرّكوع، قضاه بعد الرّكوع استحباباً. فإن لم يذكر إلَّا بعد الدّخول في الرّكعة الثالثة، مضى في صلاته، ثمّ قضاه بعد الفراغ من الصلاة.

والتعقيب بعد الفرائض والنّوافل سنَّة. فمن فعله، كان له به أجر، ومن لم يفعله، فليس عليه شيء.

[٩]

باب السهو في الصلاة وأحكامه ومايجب منه

إعادة الصلاة

من شك في الرّكعتين الأُوليين من كلِّ فريضة، فلم يعلم أنّه صلَّى ركعة أو ركعتين، وجب عليه إعادة الصلاة.

---

(١) في غير ح، م: «و».

وكذلك من شكّ في صلاة الغداة والمغرب، ولم يدر كم صلَّى منهما، وجبت عليه الإعادة.

فإن صلَّى ركعة من صلاة الغداة، وجلس وتشهَّد وسلَّم، ثمّ ذكر أنّه كان قد صلَّى ركعة، قام فأضاف إليها ركعة أُخرى مالم يتكلَّم أو يلتفت عن القبلة أو يحدث ماينقض الصلاة. فإن فعل شيئاً من ذلك، وجبت عليه الإعادة. وكذلك الحكم في المغرب، فإنه إن سلَّم في التشهُّد الأوَّل ثمّ ذكر، قام فأضاف إليه ركعة أُخرى، وسجد سجدتي السّهو.

فإن شكّ في الصلاة الرباعيّة، فلم يدر: صلَّى ركعتين أو أربعاً، وغلب على ظنّه أحدهما، بنى عليه، وليس عليه شيء. فإن تساوت ظنونه، بنى على الأربع وسلَّم، ثمّ قام فأضاف إليها ركعتين من قيام، يقرأُ في كلّ واحدة منهما «الحمد» وحدها. فإن كان قد صلَّى أربعاً، كانت هاتان نافلة. وإن كان قد صلَّى ركعتين، كانت هاتان تمام الصلاة.

فإن شكَّ فلم يدر: أصلَّى ثلاثاً أو أربعاً، وتساوت ظنونُه، بنى على الأربع وسلَّم، ثمَّ قام فصلَّى ركعة من قيام أو ركعتين من جلوس. فإن كان قد صلَّى أربعاً، كانت هذه الرّكعة من قيام أو الرّكعتان من جلوس نافلة. وإن كان قد صلَّى ثلاثاً، كانت هذه الرّكعة من قيام أو الرّكعتان من جلوس تمام الصّلاة.

فإن شكَّ فلم يدر: أصلَّى ركعتين أم ثلاثاً، وتساوت ظنونُه، بنى على الثّلاث وتمَّم الصّلاة. فإذا سلَّم، قام ففعل كما يفعلُ من شكَّ في

الثلاث والأربع.

وإن شكَّ فلم يدر: أصلَّى ركعتين أم ثلاثاً أم أربعاً، وتساوت ظنونُه بنى على الأربع، ثمّ قام، فصلَّى ركعتين من قيام وركعتين من جلوس. فإن كان قد صلَّى أربعاً، كانت الرّكعتان من قيام والرّكعتان من جلوس نافلة. وإن كان قد صلَّى ركعتين، كانت الرّكعتان من قيام تمام الصلاة، والركعتان من جلوس نافلة. وإن كان قد صلَّى ثلاثاً، كانت الرّكعتان من جلوس تمام الصلاة، والرّكعتان من قيام نافلة.

ومن شكَّ فلم يدر: أصلَّى ركعة أم اثنين[1] أم ثلاثاً أم أربعاً، وجب عليه استينافُ الصلاة، لأنّه لم تسلم له الرّكعتان الأُوليان.

فإن شكَّ فلم يدر: أصلَّي أربعاً أم خمساً، وتساوت ظنونُه، تشهّد وسلَّم، وسجد سجدتي السّهو. وهما المرغِّمتان. فإن ذكر بعد ذلك أنّه كان قد صلّى خمساً، أعاد الصلاة.

ومن شكَّ في تكبيرة الافتتاح فلم يدر: كبّر أولا، فليكبّر وليَمضِ في صلاته.

وإن شكَّ في القراءة فلم يدر: قرأ أم لاقبل الرّكوع، فليقرأْ وليركع. فإن قرأ سورة ثمّ ذكر أنّه لم يقرأ «الحمد»، رجع فقرأ «الحمد»، ثمّ قرأ بعدها سورة، ثمّ ليركع. فإن ركع ثمّ ذكر أنّه كان قد قرأ، فليس عليه شيء. وإن شكَّ في القراءة بعد الرّكوع، مضى في صلاته وليس عليه شيء.

(١) في ح: «ثنتين».

ومن شكَّ في الرّكوع أو السّجود في الرّكعتين الأُوليين، أعاد الصلاة.

فإن كان شكُّه في الرّكوع في الثالثة أو الرّابعة وهو قائمٌ، فليركع. فإن ذكر في حال ركوعه أنّه كان قد ركع، أرسلَ نفسه إلى السجود من غير أن يرفع رأْسه. فإن ذكر بعد رفع رأسه من الرّكوع أنّه كان قد ركع، أعاد الصلاة.

فإن شكَّ في حال السجود في الركوع مضى في صلاته،وليس عليه شيء.

فإن شكَّ في تسبيح الرّكوع وهو راكع، فليسبِّح. فإن كان شكُّه بعد رفع رأْسه من الرّكوع،مضى في صلاته، وليس عليه شيء.

فإن شكّ في السجدتين وهو قاعدٌ أو قد قام قبل أن يركع، عاد فسجد السجدتين. فإن ذكر بعد ذلك أنّه كان قد سجدهما، أعاد الصلاة. فإن شكّ بعد مايركع، مضى في صلاته وليس عليه شيءٌ.

وإن شكَّ في واحد من السجدتين وهو قاعدٌ أو قائمٌ قبل الرّكوع، فليسجد.فإن ذكر بعد ذلك أنّه كان قد سجد، لم يكن عليه شيء.فإن كان شكُّه فيها بعد الرّكوع، مضى في صلاته، وليس عليه شيء.

وحكمُ من شكَّ في تسبيح السجود حكمُ من شكَّ في تسبيح الرّكوع على السّواء.

ومن شكَّ في التشهد وهو جالس فليتشهد. فإن كان شكُّه في التشهُّد الأوّل بعد قيامه إلى الثالثة، مضى في صلاته، وليس عليه شيء. فإن ذكر قبل الركوع أنّه لم يتشهد، قعد فتشهد، ثمّ قام فقرأ، ثمّ

ركع. فإن لم يذكر حتى يركع، مضى في صلاته؛ فإذا سلّم، قضى التشهد وسجد سجدتي السّهو.

ومن تكلّم في الصلاة ناسياً، وجب عليه بعد التّسليم سجدتا السهو. وإن تكلم متعمّداً، كان عليه إعادة الصلاة.

ومن سلّم في الركعتين الأُوليين من الصلاة الرباعيّة أو الثلاثيّة ناسياً، تمّم الصلاة، وسجدسجدتي السهو. فان سلّم متعمداً، أعادالصلاة.

وسجدتا السهو تكونان بعد التسليم، ويكون بعدهما تشهّدٌ خفيفٌ وتسليمة بعده.

ولا سهو في نافلة. فمن سها في شيء من النّوافل، بنى على ماأراد. ويستحبُّ أن يبني على الأَقل.

ولا سهو أيضاً في سهو. فمن سها في سهو، مضى في صلاته وليس عليه شيء.

ومن كثر سهوه في الصلاة، فليتعوّذ بالله من الشيطان، ويُخفف صلاته.

ولا سهو على من صلّى خلف إمام يقتدى به. وكذلك لاسهو على الإمام إذا حفظ عليه من خلفه. فإن سها الإمام والمأمومون كلُّهم أو أكثرهم أَعادوا الصلاة احتياطاً.

ومن (١) أَحدث في الصلاة ماينقض الطهارة، متعمداً كان أو

باب السهو

(١) **قوله** رحمه الله: «من أحدث في الصلاة مـاينقض الطهارة، متعمّداً كان أو

ناسياً، أعاد الصلاة[١]. فإن كان حدثه في التشهد بعد الشهادتين، لم يجب عليه[٢] إعادةُ الصلاة. وإن كان قبلهما، وجبت عليه الإعادة.

فإن رعف في الصلاة، فلينصرف، ويغسل الموضع والثوب إن أصابه ذلك، ثمّ يتمِّمُ الصلاة مالم ينحرف عن القبلة أو يتكلَّم بما يفسد الصلاة فإن انحرف عن القبلة أو تكلَّم متعمّداً، أعاد الصلاة.

ومن صلّى في ثوب فيه نجاسةٌ مع العلم بذلك، أعاد الصلاة. فإن كان قد علم ثمّ[٣] نسي وصلّى، ثمّ ذكر أنّه كان فيه نجاسةٌ، أعاد أيضاً

ناسياً، أعاد الصلاة. فان كان حدثه في التشهّد بعدالشهادتين،لم يجب عليه إعادة الصلاة؛ وان كان قبلها، وجبت عليه الاعادة».

كيف هذا؟ والصلاة على النبيّ صلّى الله عليه وآله من الصلاة، وهي فعل واجب.

الجواب: هذه رواية[٤] زرارة عن أبي جعفر[٥] عليه السّلام قال: و[٦] إن كان الحدث بعد الشهادتين، فقد مضت صلاته. وهذه رواية مطلقة نقيّدها بالأحاديث[٧] الدالّة على وجوب الصلاة، أو لأن الصلاة تدخل في ضمن الشهادتين، ويكون قد أخبرعن الجملة ببعضها، لأنّه أكثرها.

---

(١) الحكم باعادة الصلاة مطلقاً هنا ينافي ماتقدّم منه «رحمه الله» في الباب ٨ من كتاب الطهارة، ص٣٢٤، من التفصيل بين النسيان وبين العمد. فراجع.

(٢) ليس «عليه» في غير (ح، م).

(٣) في ب، د: «و».

(٤) الوسائل، ج٤، الباب١٣ من أبواب التشهد، ح١، ص١٠٠١.

(٥) في ش، ك: «عن أبي عبدالله عليه السّلام». (٦) ليس «و» في (ك).

(٧) الوسائل، ج٤، الباب٣ و ١٠ من أبواب التشهّد، ص٩٨٩ وص٩٩٩.

الصلاة. فإن لم يكن قدعلم،وصلّى، ثم علم بعدذلك،فليس عليه الإعادة.

ومن صلّى في ثوب مغصوب أو مكان مغصوب، وجبت عليه إعادة الصلاة.

والقهقهةُ في الصلاة تُوجب استينافها. والتبسّم لايوجب ذلك.

وإذا عرض للإنسان حاجةٌ في الصلاة، فليؤم بها إيماء، أو يضرب الحائط إذا أراد تنبيه إنسان على حاجته، وليس عليه بأس.

ومن تثاءب في صلاته، أو تمطّى، أو فرقع أصابعه، أو التفت يميناً أو شمالاً، نقص ذلك من صلاته، ولايجب عليه إعادتُها.

ولا يقطع الصلاة مايمرُّ بين يدي المصلّي من كلب أو دابّة أو رجل أو امرأة أو شيء من الحيوان. وإن جعل بينه وبين ممرّ الطريق ساتراً ولو عنزة أو لبنة، كان أفضل.

وإذا عطس المصلّي، فليحمد الله على ذلك، وليس عليه بأس.

وإذا سُلّم عليه وهو في الصلاة، فليردَّ مثل ذلك، يقول: «سلامٌ عليكم»، ولايقول: «وعليكمُ السّلام».

وإذا عرض للمصلّي شيء يخافه على نفسه من عقرب أو حيّة أو سبع أو غير ذلك، فليدفعه عن نفسه، أويقتله، ولا يقطع الصلاة. فإن لم يمكنه إلّا بقطع الصلاة، قطعها، ثمّ استأنف الصلاة بعد ذلك.

وإذا كان في الصلاة، ورأى دابّة له قد انفلتت، أو غريماً خاف فوته، أو مالاً خاف ضياعه، جاز له أن يقطع الصلاة، ويستوثق ممّا يخافه، ثم ليستأنف الصلاة، وليس عليه شيء.

ولابأس أن يقتل المصلّي البقّ والبراغيث وما أشبههما من الموذيات.

ولايصلِّي الرّجلُ وهو معقوصُ الشَّعر. فإن صلَّى كذلك متعمِّداً، وجبت عليه إعادةُ الصلاة.

[١٠]

باب مايجوز الصلاة فيه من الثياب والمكان وما لايجوز ومايجوز السجود عليه وما لايجوز

لاتجوزُ الصلاة في ثوب قد أَصابته نجاسةٌ مع العلم بذلك أو غلبة الظَّن. فمن صلَّى فيه والحالُ ماوصفناه، وجبت عليه الإعادة. فإن علم أَنّ فيه نجاسة، وهو بعدُ في الصلاة، لم يفرغ منها، طرح الثوب الذي فيه النجاسة، وتمَّم الصلاة فيما بقي عليه من الثياب: فإن لم يكن عليه إلَّا ثوبٌ واحد، رجع، فغسل الثوب، واستأنف الصلاة.

ولايجوز الصلاة في جلود الميتة كلّها، ولا تطهر بالدِّباغ، سواء كان ممّا تقعُ عليه الذَّكاة، أو ممّا لا تقع.

ولاتجوز الصلاة في جلد ووبر مالايؤكل لحمه مثل الكلب والخنزير والثعلب والأَرنب وما أَشبهها، سواء كانت مذكَّاة أو مدبوغة أو لم تكن كذلك، فمن صلَّى فيه، وجب عليه إعادة الصلاة.

ولايجوز الصلاة للرّجال في الأبريسم المحض. فإن صلَّى فيه مع الاختيار، وجبت عليه إعادة الصلاة. وإن كانت صلاتُه فيه في حال الضَّرورة أو الحرب، لم يجب عليه إعادتها.

وإن كان[1] الثَّوب سداه أو لحمته قطن أو كتَّانٌ والباقي أبريسمٌ، لم

---

(١) في غير (م): «كانت».

يكن بالصلاة فيه بأس.

ويكره أن يصلّي الإنسان في قميص مكفوف بديباج أو حرير محض.

ولايجوزُ الصلاة في الخزّ المغشوش بوبر الأرانب والثّعالب. ورويت رواية[١] في جواز ذلك. وهي محمولةٌ على التقيّة. فأمّا مع الاختيار، فإنّه لايجوز حسب ماقدّمناه.

ولابأس بالصلاة في الخزّ الخالص، أو إذا خالطه شيءٌ من الأبريسم.

ولابأس للنّساء أن يصلّين في الثّياب الأبريسم. وإن تنزّهن عنه، كان أفضل.

ولايجوز الصلاة في الفنك والسّمور ووبر كلّ مالايؤكلُ لحمه. وقد رويت[٢] رخصةٌ في جواز الصلاة في هذين الوبرين خاصّة. وهي محمولة على حال[٣] الاضطرار.

ولابأس بالصلاة في السّنجاب والحواصل وفي وبر كلّ شيء يؤكل لحمه إذا ذكّي ودبغ.

فإن لم يعلم أنّه مذكّى فلابأس بشرائه من أسواق المسلمين ممّن لم يستحلّ الميتة. ولايجوز شراؤُها مِمّن يستحلُّ ذلك أو إن[٤] كان متّهماً فيه.

---

(١) الوسائل، ج٣، الباب٩ من أبواب لباس المصلي، ح٢، ص٢٦٢.

(٢) الوسائل، ج٣، الباب٤ من أبواب لباس المصلي، ص٢٥٤.

(٣) في غيرح، م: «حالة».

(٤) ليس «إن» في (م).

وتكره الصلاة في الثِّياب السُّود كلّها ماعدا العمامة والخفّ، فإنَّه لابأْس بالصلاة فيهما وإن كانا سوداوين.

ولابأْس بالصلاة في ثوب واحد للرّجال إذا كان صفيقاً. فإن كان شافّاً رقيقاً، كره الصلاة فيه، إلَّا أَن يكون تحته مئزرٌ يستر العورة.

ويكره أَن يأتزر الإنسان فوق القميص.

ويكره أيضاً اشتمالُ الصّمّاء. وهو أَن يلتحف بالإزار ويدخل طرفيه من تحت يده ويجعلهما جميعاً على منكب واحد كما تفعلُ اليهود.

وإذا لم يكن مع الإنسان إلَّا ثوب واحد، لابأْس أَن يأتزر ببعضه ويرتدي بالبعض الآخر.

فإن لم يكن معه إلَّا سراويل، لبسه وطرح على عنقه خيطاً أو تكّة أو ماأَشبههما.

ويكره للإنسان أَن يصلِّي في عمامة لاحنك لها.

ولا تصلِّ[1] المرأَة الحرَّة إلَّا في ثوبين، أَحدهما تتقنَّعُ به والآخرُ تلبسه.

ولابأْس للأَمة والصبيَّة الحرَّة التي لم تبلغ أَن تُصلِّيا بغير قناع.

ولايصلِّي الرّجلُ وعليه لثام، بل يكشف موضع جبهته للسّجود، وفاه لقراءة القرآن.

ويكرهُ للمرأَة النقابُ في الصلاة.

ولايصلِّي الرَّجلُ وعليه قباءٌ مشدود، إلَّا أَن يحلَّه، إلَّا في حال الحرب.

---

(١) في م: «ولا تصلّي».

ولا يصلِّي الرّجلُ في الشَّمشك ولا النَّعل السنديّ.

ويستحبُ الصلاة في النعل العربيِّ.

ولابأس بالصلاة في الخفَّين والجرموقين إذا كان لهما ساق.

ويكره للرّجل أن يصلِّي بقوم وليس عليه رداءٌ مع الاختيار. ولابأس به في حال الاضطرار.

ولاتجوز الصلاة في الثوب الَّذي يكون تحت وبر الثَّعلب، ولافي الذي فوقه.

ولاتجوز(١) الصلاة في القلنسوة والتِّكّة إذا عملا من وبر الأرانب. ويكره الصلاة فيهما إذا عملا من حرير محض.

باب مايجوز الصلاة فيه

(١) **قوله** رحمه الله: «ولايجوز الصلاة في القلنسوة والتكّة إذا عملا من وبر الأرانب».

وقال في باب تطهير الثياب[1]: «وإذا أصاب خفّ الانسان أو جوربه أو تكّته او قلنسوته أو مالايتمّ فيه الصلاة منفرداً شيء من النجاسات، فانّه لابأس بالصلاة فيه».

فهذا يناقض ماتقدّمه.

الجواب: الشيخ لايمنع من الصلاة في الثعلب والأرنب باعتبار كونهما نجسين، بل باعتبار كونهما ممّا لايؤكل لحمه، فلايجوز الصلاة في وبرهما وجلدهما ولو كانت مذكّاة ولو كان قلنسوة أو تكّة.

---

(١) الباب ١٠ من كتاب الطهارة، ص ٢٦٩.

ولاتجوز الصلاة في جلود السِّباع كلِّها.

ولاتجوزُ الصلاة إذا كان مع الإنسان شيءٌ من حديد مشهر مثل السِّكين والسَّيف. فإن كان في غمد أو قراب،فلابأْس بذلك.

والمفتاحُ إذا كان مع الإنسان، لفَّه في شيء. ولايصلِّي وهو معه مشهَّر.

وإذا كان مع المصلِّي دراهم سودٌ، لم يكن بالصلاة فيها بأْسٌ إذا كانت مواراة.

ولابأْس أَن يصلّي الرّجل في ثوب المرأَة إذا كانت مأمونة.

وإذا عمل مجوسيّ ثوباً لمسلم، يستحبُّ أَن لايصلِّي فيه إلَّا بعد غسله.

وكذلك إذا استعار ثوباً من شارب خمر أو مستحلِّ شيء من النَّجاسات، يستحبُ أَن يغسل أَوّلاً بالماء، ثمّ يصلِّي فيه.

ولا تصلي المرأَة وفي يدها أو رجلها خلاخل لها صوت. فإن كانت صمّاً، لم يكن بالصلاة فيها بأْس.

ولابأْس أَن يصلِّي الإنسان وفي كمِّه طائرٌ إذا خاف ضياعه.

ولايصلّي الإنسان في ثوب فيه تماثيل ولايجوز الصلاة فيها[1] ولاالخاتم الذي فيه صورة.

ولايصلي الإنسان في بيوت الغائط، ولاالحمّام، ولامعاطن الإبل، ولاقرى النَّمل، ولامجرى المياه، ولاأَرض السَّبخة، ولاالثَّلج، ولابين القبور.

---

(١) في ح: «فيه».

فإن صلّى في المقابر،فليجعل بينه وبين القبر ساتراً ولوعنزة أو ما أشبهها. فإنلم يتمكن من ذلك، فليكن بينه وبين القبر عشر أذرع عن قدّامه وعن يمينه ويساره. ولابأس أن يكون[1] ذلك من خلفه.

وقد رويت[2] رُخصةٌ في[3] جواز الصلاة إلى قبور الائمّة.

وهي محمولةٌ على النّوافل وإن كان الأحوط ماقدّمناه.

وأرض السّبخة لايصلي فيها إذا كانت ممّا لايتمكّن الجبهة من السجود فيها. فإن تمكّن من ذلك، لم يكن به بأس.

ولايصلّي على الثّلج. فإن لم يقدر على الأرض، فلابأس أن يفرش فوقه مايسجدُ عليه. فإن لم يجدهُ، دقّ الثّلج وسجد عليه.

ولايسجدُ على الوحل. فإن اضطرَّ إلى الصلاة في الأرض الوحلة أو حوض الماء، فليصلّ إيماء، ولايسجدُ عليهما.

ولايجوزُ الصلاة في بيوت النّيران ولابيوت الخُمور ولاعلى جوادّ الطرق. ولابأس بالصلاة على الظواهر التي بين الجوادّ.

ولابأس بالصلاة في البيع والكنائس.

ولايصلّي في بيوت المجوس مع الاختيار. فإن اضطرَّ إلى ذلك، رشّ الموضع بالماء. فإذا جفّ، صلّى فيه.

ولايصلّي الإنسان وبين يديه صورٌ وتماثيل، إلّا أن يغطيها.

ولايصلّي وفي قبلته نارٌ في مجمرة أو غيرها ولا في قنديل معلّق.

ولايصلّي وفي قبلته سلاحٌ مشهّر.

---

(١) في م: «أن لايكون».

(٢) الوسائل، ج٣، الباب٢٦، ح١، ٦، ٧، ص٤٥٥. (٣) في ب، ح، د: «من».

ولايصلِّي في مكان مغصوب مع التمكُّن من الخروج منه. فإن صلَّى والحالُ ماذكرناه، وجبت عليه الإعادة. وان كان مضطرّاً أو ممنوعاً، لم يكن به بأْس.

ولايجوز للرَّجل الصلاة إذا كان إلى جنبه أو بين يديه امرأَةٌ تُصلي. ولابأْس أَن تكون خلفه وإن كانت تصلِّي، أو تكون بين يديه قاعدة لا تصلي. ومتى صلَّى وصلَّت هي عن يمينه أو شماله أو قُدَّامه، بطلت صلاتُهما معاً. فإن كانا جميعاً في محمل واحد[1]، فليصلّ أَوَّلاً الرّجلُ، ثم تصلِّي المرأة، ولايصلِّيان معاً في حالة واحدة.

وتكره صلاة الفرائض في جوف الكعبة أوفوقها مع الاختيار. ولابأْس بها في حال الاضطرار. ومتى اضطرَّ الإنسان إلى الصلاة فوق الكعبة، فليستلق على قفاه، وليتوجّه إلى البيت المعمور، وليؤم إيماء.

ويستحبُّ النَّوافل في جوف الكعبة.

وتكره الصلاة في أَربعة مواضع: بوادي ضجنان، وذات الصلاصل، والبيداء، ووادي الشُّقرة.

وتكره الصلاة أَيضاً في مرابط الإبل والحمير والبغال والدّواب. فإن خاف الإنسانُ على رحله، فلابأْس أَن يصلِّي فيها بعد أَن يرشَّها بالماء.

ولابأْس بالصلاة في مرابض الغنم على كلِّ حال.

ولايصلِّي وحائطُ قبلته ينزُّ من بالوعة يبالُ فيها.

ولايصلِّي في بيت فيه مجوسي. ولابأْس بالصلاة وفيه يهودي أونصراني.

ولا يصلِّي وفي قبلته مصحفٌ مفتوح. ولابأْس به إذا كان في

(١) ليس «واحد» في (ح، م).

غلاف. وإنّما كره ذلك لئلّا يشتغل قلبه عن الصلاة بالنظر فيه.

ولا يجوز السّجود إلّا على الأرض أو ما أنبتتهُ الأرض، إلّا ما أُكل أو لبس.

ولا يجوزُ السّجودُ على القير[١] فإن اضطرَّ إلى السجود عليه، ولم يكن معه مايسجد عليه،فلا بأس بذلك.

ولا يجوز السّجودُ على ثوب عمل من قطن أو صوف أو كتّان، إلّا في حال التقية. فإن حصل في موضع قذر، ولم يكن معه مايسجدُ عليه، لم يكن بالسّجود على هذه الثّياب بأس.

ولا بأْس بالسّجود على حشيش الأرض مثل الثّيِّل وما أشبهه.

ولا بأْس بالسّجود على الجصّ والآجر والحجر والخشب.

ولا يجوزُ السّجود على الزُّجاج.

ولا بأْس أن يدع الإنسان كفّاً من حصى على البساط فيسجدُ عليه.

ولا يسجد على الصَّهروج.

ولا بأْس بالسّجود على الخمرة إذا كانت معمولة بالخيوط. ولا يجوز ذلك إذا كانت معمولة بالسيور.

ولا يجوز السجود على الفضّة والذّهب.

ولا بأس بالسّجود على القرطاس إذا كان غير مكتوب. فإن كان مكتوباً، كره السجود عليه.

ولا بأْس بالسجود على البواري. وإذا أصابها بولٌ، وجفّفتها الشّمس لم يكن أيضاً بالسّجود عليها بأْس ـ وكذلك حكم الأرض ـ

(١) في ب، ح، د: «على القبر».

فإن كان قد جفَّ بغير الشَّمس، لم يجز السّجود عليها إلَّا بعد تطهيرها.

وإذا خاف الإنسان الحرَّ الشَّديد من السّجود على الأَرض، أو على الحصى، ولم يكن معه مايسجد عليه، لابأْس أَن يسجد على كمِّه. فإن لم يكن معه ثوبٌ، سجد على كفِّه.

وإذا حصل الإنسانُ في موضع فيه ثلجٌ، ولم يكن معه مايسجد عليه، ولايقدر على الأَرض، لم يكن بالسّجود عليه بأْس.

ولابأْس أَن يصلِّي الرَّجل والمرأَة وهما مختضبان أو عليهما خرقة الخضاب إذا كانت طاهرة.

[١١]

باب الجمعة وأحكامها

الاجتماعُ(١) في صلاة الجمعة فريضةٌ إذا حصلت شرائطه. ومن

باب الجمعة

(١) **قوله** رحمه الله[١]: «الاجتماع في صلاة الجمعة فريضة إذا حصلت شرائطه. ومن شرائطه أن يكون هناك إمام عادل أو من نصبه الامام للصلاة بالناس، ويبلغ عدد من يصلّي بهم سبعة نفر، فان كانوا أقلّ من ذلك لم يجب عليهم الجمعة، ويستحبّ لهم أن يجتمعوا إذا كانوا خمسة نفر. ومع حصول هذه الشرائط».

فقد ذكر الشرائط أوّلاً وثانياً، والمراد بها شرطان، وكيف هذا الجمع؟

---

(١) ليس «رحمه الله» في (ح، ش).

شرائطه أَن يكون هناك إمامٌ عادلٌ أو من نصبه الإمامُ للصلاة بالنَّاس، ويبلغ عددُ من يصلِّي بهم سبعة نفر. فإن كانوا أَقلَّ من ذلك، لم تجب عليهم الجمعة. ويستحبُّ لهم أَن يجمِّعوا إذا كانوا خمسة نفر.

ومع حصول هذه الشرائط تسقط عن تسعة نفر: الشيخ الكبير، والطفل الصغير، والمرأة، والعبد، والمسافر، والأَعمى، والأَعرج، والمريض، ومن كان على رأْس أَكثر من فرسخين.

ويلزم هؤلاء المذكورين -إلَّا من هو خارجٌ عن التَّكليف مثل الطفل الصغير- الفرض أَربع ركعات. فإن حضروا الجمعة، وجب عليهم الدّخول فيها، وأَجزأَتهم صلاة ركعتين. وإن لم يحضروا، لم يجب عليهم الحضور حسب ماقدَّمناه.

و لايجوز أن يجمع في بلد واحد في موضعين. وأَقلُّ مايكون بين الجمعتين، ثلا ثةُ أَميال فصاعداً.

وإذا حضر الإمام في بلد، فلايجوز أَن يصلي بالنَّاس غيره، إلَّا مع المرض المانع له من ذلك.

الجواب: أمّا اللفظ الأوّل فلا مأخذ فيه، لأَنّ للجمعة شرائط، من جملتها ماذكره هنا، فقوله[١]: «ومن شرائطه» يدلّ على أَنّ هنا شرائط أُخر، وهو حقّ. وأَمّا قوله: «و[٢] مع حصول هذه الشرائط» يحتمل أَن يكون إشارة إلى الشرطين، وقد عبّر عنهما بلفظ الجمع؛ ويحتمل أَن يكون إشارة إلى ماذكره أَوّلاً من قوله: «إذا حصلت شرائطه»، لئلا يتوهّم أَنّ الجمعة تجب بالشرطين حسب، وهذا غير بعيد.

---

(١) في ش: «قوله».   (٢) ليس «و» في (ك).

فإذا أراد الإنسان الصلاة، فليمض إلى المسجد الأعظم، ويقدّم نوافل الجمعة كُلَّها قبل الزَّوال. هذا هو الأفضل في يوم الجمعة خاصّة. فأمّا في غيره من الأيّام، فلا يجوز تقديمُ النَّوافل قبل الزَّوال. وإن صلَّى ستَّ ركعات عند انبساط الشَّمس وست ركعات عند ارتفاعها وركعتين عند الزَّوال من الشَّمس وست ركعات بين الظُّهر والعصر، لم يكن أيضاً به بأس. وإن أخَّر جميع النَّوافل إلى بعد العصر، جاز له[1] ذلك، إلَّا أنَّ الأفضل ماقدَّمناه. ومتى زالت الشَّمس، ولم يكن قد صلَّى من نوافله شيئاً،أخَّرها إلى بعد العصر. ويزيدُ في نوافل يوم الجمعة أربع ركعات.

ومن السّنن اللّازمة، الغُسل يوم الجمعة على النِّساء والرِّجال والعبيد والأحرار في السَّفر والحضر مع التمكُّن من ذلك.

ووقتُ الغسل من طلوع الفجر إلى زوال الشَّمس. وكُلَّما قرب من الزَّوال كان أفضل. فإن زالت الشَّمس، ولم يكن قد اغتسل، قضاه بعد الزَّوال. فإن لم يمكنه، قضاه يوم السّبت. فإن كان في سفر، وخاف أن لايجدالماءيوم الجمعة،أولايتمكّن من استعماله،جازله أن يغتسل يوم الخميس

ويستحبُّ أن يتنظّف الإنسانُ يوم الجمعة، ويحلق رأسه، ويقصّ أظفاره، ويأخذ من شاربه، ويلبس أطهر ثيابه، ويمسّ شيئاً من الطّيب جسده.

فإذا توجَّه إلى المسجد الأعظم، مشى على سكينة ووقار، يدعو بالدّعاء المخصوص[2] في ذلك اليوم.

---

(١) في غير (م): «له جميع ذلك».

(٢) راجع مصباح المتهجد،ص٢٥١.

وينبغي للإمام إذا قرب من الزَّوال أن يصعد المنبر، ويأخذ في الخطبة بمقدار ماإذا خطب الخطبتين زالت الشَّمس. فإذا زالت، نزل فصلَّى بالنَّاس.

وينبغي أن يخطب الخطبتين، ويفصل بينهما بجلسة، وبقراءة سورة خفيفة، ويحمد الله «تعالى» في خطبته، ويصلِّي على النَّبي صلَّى الله عليه وآله، ويدعو لأئمة المسلمين، ويدعو أيضاً للمؤمنين والمؤمنات، ويعظ ويزجر وينذر ويخوّف.

ويحرُمُ(١) الكلامُ على من يسمع الخطبة، ويجب عليه الإصغاء إليها، لأنَّها بدلٌ من الرّكعتين.

---

(١) قوله رحمه الله: «ويحرم الكلام على من يسمع الخطبة، ويجب عليه الاصغاء إليها، لأنّها بدل من الركعتين».

فإذا كانت بدلاً من الركعتين، كيف قدّم قبل هذا، فقال: «وينبغي للإمام إذا قرب من الزوال أن يصعد المنبر ويأخذ في الخطبة بمقدار ما إذا خطب الخطبتين زالت الشمس، فإذا زالت نزل فصلّى[١] بالناس»؟

الجواب: لايلزم من كونها[٢] قائمة مقام الركعتين أن يشترط[٣] فيهما دخول الوقت، كما لم يشترط استقبال القبلة ولا الطهارة.

ولنا في الخطبة روايتان: إحداهما[٤]: يخطب بهما بعد الزوال. والأُخرى[٥]: قبل الزوال في الفيء الأوّل. والعمل بكلّ واحدة منهما[٦] جائز.

---

(١) في ح، ش: «فصلّى ركعتين بالناس».

(٢) في ش: «كونهما». (٣) في ش: «أن يشرط».

(٤) الوسائل، ج٥، الباب٦ من أبواب صلاة الجمعة، ح٧، ص١٥.

(٥) الوسائل، ج٥، الباب٨ من أبواب صلاة الجمعة، ح٤، ص١٨. (٦) ليس «منهما» في (ش).

ومن لم يلحق الخطبتين، كانت صلاته تامّة إذا كان الإمامُ ممّن يقتدى به. فإن وجد الإمام قد ركع في الثّانية، فقد فاتته الجمعة، وعليه أن يصلّي الظُّهر أربع ركعات.

وينبغي أن يكون صفة الإمام الّذي يتقدَّم أوّلاً أن يكون حُرّاً، بالغاً، طاهراً في ولادته، مُجنَّباً من الأمراض: الجُذام والجنون والبرص، ويكون مسلماً مؤمناً معتقداً للحقّ غير مرتكب لشيء ممّا يدخلُ به في جملة الفسّاق، ويكون صادقاً في خطبته، ومصلّياً للفرض في أوّل وقته.

ويستحبُّ له أن يلبس العمامة، شاتياً كان أم قائظاً، ويتردَّى ببرد يمني أو عدنيٍّ.

فإذا كان كذلك، وجب الاجتماع والاقتداءبه في الصلاة والإصغاء إلى قراءته. ومتى أخلَّ بشيء ممّا وصفناه، لم يجب الإجتماع، وكان حكم الجمعة حكم سائر الأيّام في لُزوم الظُّهر أربع ركعات.

وإذا صلّى الإنسان خلف من لايقتدي به جمعة للتقيّة، فإن تمكّن أن يقدّم صلاته على صلاته، فعل. وإن لم يتمكّن، يصلي معه ركعتين، فإذاسلّم الإمام، قام، فأضاف إليهماركعتين أُخراوين، ويكون ذلك تمام صلاته.

وإذا صلّى الإمام بالنّاس ركعتين، يجهر فيهما بالقراءة، ويقرأ في الأُولى منهما «الحمد» وسورة «الجمعة»، وفي الثانية «الحمد» و«المنافقين»، ويقنت قنوتين: أحدهما في الرّكعة الأُولى قبل الرّكوع، والثّاني في الرّكعة الثّانية بعد الرّكوع.

ومن يصلّي وحده، ينبغي أن يقرأ السُّورتين اللّتين ذكرناهما في صلاة الظهر. فإن سبق إلى سورة غيرهما ثمّ ذكر، رجع إليهما ما لم يتجاوز فيما أخذ فيه نصف السّورة؛ فإن تجاوز نصفها، تمّم الرّكعتين، واحتسب بهما من النّوافل، واستأنف الفريضة بالسورتين اللّتين ذكرناهما. وهذا على جهة الأفضل. فإن لم يفعل، وقرأ غير هاتين السّورتين، كانت صلاتُه ماضية، غير أنّه[١] قد ترك الأفضل.

وإذا صلّى أربع ركعات، فليس عليه إلّا قنوتٌ واحد.

ويستحبُّ له أن يجهر بالقراءة على كُلِّ حال.

ولا تكونُ جمعةٌ إلّا بخطبة.

ولا بأس أن يجتمع المؤمنون في زمان التقيّة بحيث لاضرر عليهم، فيصلُّوا جمعة[٢] بخطبتين. فإن لم يتمكّنوا من الخطبة، جاز لهم أن يصلُّوا جماعة، لكنّهم يصلُّون أربع ركعات.

والصلاة يوم الجمعة مع عدم الإمام في المسجد الأعظم أفضلُ من الصلاة في المنزل.

ومن صلّى مع الإمام ركعة، فإذا سلّم الإمامُ، قام، فأضاف إليها ركعة أُخرى يجهر فيها، وقد تمّت صلاتُه.

فإن صلّى مع الإمام ركعة، وركع فيها، ولم يتمكّن من السّجود، فإذا قام الإمامُ من السّجود، سجدهو، ثمّ ليلحق بالإمام؛ فإن لم يفعل، ووقف حتى ركع الإمام في الثّانية، فلايركع معه، فإذا سجد الإمام،

---

(١) في ح، م: «أنّه يكون قد...».

(٢) في م: «جماعة» بدل «جمعة».

سجدهو أيضاً، وجعل سجدتيه للرّكعة الأُولى، فإذا سلَّم، قام فأضاف إليها ركعة. وإن لم ينو بهاتين السجدتين أنّهما للرّكعة الأُولى، كان عليه إعادة الصلاة.

ولا يجوز الأَذانُ لصلاة العصر يوم الجمعة، بل ينبغي إذا فرغ من فريضة الظهر، أن يقيم للعصر، ثمّ يصلّي، إماماً كان أو مأموماً.

[١٢]

باب فضل المساجد والصلاة فيها ومايتعلّق بها من الأحكام

روى[١] ابن أَبي عمير، عن ابراهيم بن عبدالحميد، عن سعد الإسكاف، عن زياد بن عيسى، عن أَبي الجارود، عن الأَصبغ، عن علي بن أَبي طالب عليه السَّلام قال: كان يقول: من اختلف إلى المسجد، أَصاب إحدى الثمان: أَخاً مستفاداً في الله، أو علماً مستطرفاً، أو آية محكمة، أو سمع كلمة تدلُّه عل الهدى، أو رحمة منتظرة، أو كلمة تردُّه عن ردي، أو يتركُ ذنباً حشية أو حياء.

وروي[٢] عن أَبي عبدالله عليه السَّلام: أَنّه قال: من مشى إلى المسجد، لم يضع رجلاً على رطب ولا يابس، إلَّا سبّحت له إلى الأَرضين السابعة.

وروى[٣] السّكوني عن أَبي عبدالله[٤] عن أَبيه قال: قال النبيُّ

---

(١) الوسائل، ج٣، الباب٣ من أبواب أحكام المساجد، ح١، ص٤٨٠.

(٢) الوسائل، ج٣، الباب٤ من أبواب أحكام المساجد، ح١، ص٤٨٢.

(٣) الوسائل، ج٣، الباب٣ من أبواب أحكام المساجد، ح٢، ص٤٨١.

(٤) في م: «عليه السَّلام».

صلّى الله عليه وآله: من كان القرآن حديثه، والمسجد بيته، بنى الله له بيتاً في الجنَّة.

وروى[١] يونسُ بن ظبيان عن أبي عبدالله عليه السَّلام أنَّه قال: خيرُ مساجد نسائكم البيوتُ.

وروى[٢] السّكونيُّ عن أَبي عبدالله عن أبيه عن آبائه عن عليّ عليه السَّلام أنَّه[٣] قال: صلاةٌ في بيت المقدس ألف صلاة، وصلاةٌ في المسجد الأَعظم مائة صلاة، وصلاةٌ في مسجد القبيلة خمسٌ وعشرون صلاة، وصلاة في السّوق اثنتى عشرة صلاة، وصلاة الرّجل في بيته وحده صلاةٌ واحدة

بناءالمسجد فيه فضلٌ كبير وثواب جزيل.

ويستحبُّ أن لا تعلى المساجد، بل تكونُ وسطاً.

ويستحب أن لا تكون مظلّلة.

ولا يجوز أن تكون مزخرفة أو مذهبة أو فيها شيء من التّصاوير.

ولا يجوز أن تكون مشرفة، بل تُبنى جُمّاً.

ولا يجوز أن تُبنى المنارة في وسط المسجد، بل ينبغي أن تبنى مع حائطه، ولا تُعلى عليه على حال.

ويكره أن تكون فيها محاريب داخلةٌ في الحائط، وليس ذلك

---

(١) الوسائل، ج٣، الباب٣٠ من أبواب أحكام المساجد، ح٤، ص٥١٠.

(٢) الوسائل، ج٣، الباب٦٤ من أبواب أحكام المساجد، ح٢، ص٥٥١.

(٣) ليس «أنّه» في (م).

بمحظور.

وينبغي أن تكون الميضاةُ على أبواب المساجد، ولا تكون داخلها.

وإذا[1] استهدم مسجدٌ، فينبغي أن يعاد مع التَّمكُّن من ذلك.

ولا بأْس باستعمال آلته في إعادته أو في بناء غيره من المساجد.

ولا يجوز أن يؤخذ شيء من المساجد لا في ملك ولا في طريق.

ويكره أن يتّخذ المساجدُ طريقاً على كُلّ حال.

وإذا أخذ الإنسانُ شيئاً من آلة المساجد، ينبغي أن يردهُ إلى موضعه، أو يردَّه في بعض المساجد.

ولا بأْس بنقض البيع والكنائس واستعمال آلتها في المساجد. ولا بأْس أيضاً أن تُبنيا مساجد. ولا يجوز اتِّخاذُهما ملكاً، ولا استعمالُ آلتها في الأَملاك.

وينبغي أن تُجنب المساجد البيع والشّرى، والمجانين،والصّبيان، والأَحكام والضّالّة، وإقامة الحدود، وإنشاد الشِّعر، ورفع الأَصوات فيها.

ولا يجوز التوضُّؤ من الغائط والبول في المساجد. ولا بأْس بالوضوء فيها من غير ذلك.

ويكره النَّوم في المساجد كُلِّها، وأَشدُّها تأكيداً المسجدُ الحرامُ ومسجد النَّبيّ صلّى الله عليه وآله.

وإذا أَجنب الإنسان في أَحد هذين المسجدين، تيمَّم من مكانه، ثمّ يخرج، ويغتسل. وليس عليه ذلك في غيرهما.

---

(١) في ب، ح، د: «فإذا».

ويستحبُّ كنس المساجد وتنظيفها. ولاينبغي إخراجُ الحصى منها. فمن أَخرجها، ردَّها إليها أو إلى غيرها من المساجد.

وينبغي لمن أكل شيئاً من الموذيات مثل الثُّوم والبصل ومأأشبههما أَن لايقرب المسجد، حتَّى تزول رائحته عنه.

وإذا أراد الإنسانُ دخول المسجد، تعاهد نعله أَو شمشكه باب المسجد، لئلا يكون فيها شيءٌ من القذر، ثمّ يدخل رجله اليُمنى قبل اليُسرى، ويقولُ: «بسم الله وبالله، اللهمَّ صلِّ على محمَّد وآل محمَّد، وافتح لنا باب رحمتك[١]، واجعلنا من عمّار مساجدك، جلّ ثناءُ وجهك»[٢].

وإذا أَرادالخروج منه،أَخرج رجلهاليُسرى قبل اليمنى، وقال: «اللَّهمَّ صلِّ على محمَّد وآله محمَّد، وافتح لنا باب فضلك»[٣].

ولايتنعَّل وهو قائم، بل يقعد، ثم يلبسُها.

ولاينبغي أَن يبصق في المسجد. فإن فعل، غطاه بالتُّراب.

ولا يقصع القمَّل في المساجد. فإن فعل ذلك دفنها في التُّراب.

ويكرهُ سلُّ السيف وبري النَّبل وسائرالصناعات في شيءمن المساجد.

ولايجوز كشف العورة ولا الرُّكبة ولاالفخذ والسُّرَّة فإنَّ جميعه من العورة.

ولايجوز رمي الحصا في المسجد خذفاً[٤].

---

(١) في هامش م زيادة «وفضلك».

(٢) و (٣) الوسائل، ج٣، الباب٣٩ و ٤١ مع تفاوت،ص٥١٦، ص٥١٨.

(٤) في غير (م): «حذفاً».

ولايجوز نقض شيء من المساجد إلَّا إذا استهدم.

ومن كان في داره مسجدٌ قد جعله للصّلاة، جاز له تغييره وتبديله وتوسيعه وتضييقه حسب مايكون أصلح له.

ولايجوز الدّفن في شيء من المساجد.

ولابأس أن تُبنى المساجدُ على بئر غائط إذا طُمَّ وانقطعت رائحته. ولايجوزُ ذلك مع وجود الرائحة.

ويستحبُّ الإسراج في المساجد كُلِّها.

والصلاة المكتوبة في المسجد أفضل منها في البيت. وصلاة النَّوافل في البيت أفضل، وخاصّة نوافلُ اللَّيل.

[١٣]

باب الجماعة وأحكامها وحكم الإمام والمأمومين

الاجتماع في صلاة الفرائض كُلِّها مستحبٌّ مندوبٌ إليه، وفيه فضلٌ كثير.

وأقلُ ماتكون الجماعة اثنان فصاعداً.

فإذا حضر اثنان، فليتقدَّم أحدهما، ويقف الآخر على جانبه الأيمن ويصلِّيان جماعة. وإن كانوا جماعة فليتقدَّم أحدهم، ويقف في الوسط، ويقف الباقون خلفه، إلَّا إذا كانوا عراة، فإنَّه لايتقدَّم إمامهم، بل يقف معهم في الصّف. فإن وقف الإمام في طرف، وجعل المأمومين كُلَّهم على يمينه، لم يكن به بأس.

وينبغي أن يتقدَّم للإمامة أقرأ القوم. فإن كانوا في القراءة سواء،

فأفقههم. فإن كانوا في الفقه سواء، فأقدمهم هجرة. فإن كانوا في الهجرة سواء، فأكبرهم سنّاً. فإن كانوا في السّنّ سواء، فاحسنُهم وجهاً.

ولايتقدّمن أحدٌ أحداً في مسجده ولا في منزله ولا في إمارته.

وإذا حضر قومٌ فيهم رجلٌ من بني هاشم، فهو أولى بالتقدّم إذا كان ممّن يحسن القراءة.

ولابأس أن يؤمّ الرّجل بالنّساء. وكذلك لابأس أن تؤمّ المرأة بالنّساء. ولا تؤمُّ المرأة بالرجال[1].

ويكره أن يتقدّم المتيمِّمُ فيصلّي بالمتوضّئين.

وكذلك يُكره أن يتقدّم المسافر فيصلّي بالحاضرين. فإن تقدّم وصلّى فرضه الذي يلزمه، سلّم، وقدّم من يصلّي بهم تمام الصلاة.

وإذا صلّى المسافر خلف الحاضر، فإذا صلّى فرضه، سلّم ولايُصلّي معهم تمام الصلاة، إلّا أن يقوم، فيصلّي معهم بنيّة صلاة أُخرى، أو يتطوّع بذلك.

ولايجوز أن يتقدّم ولد الزّنا على النّاس، ولا الأعرابيُّ على المهاجرين، ولاالعبيد على الأحرار.

ويجوز أن يؤمّ العبد بمواليه إذا كان أقرأهم للقرآن.

ولابأس أن يؤمّ الأعمى إذا كان من ورائه من يسدده، ويوجهُهُ إلى القبلة.

ولا تصلّ إلّا خلف من تثق بدينه. فإن كان غير موثوق بدينه، أو

(١) في م: «الرجال».

كان مخالفاً لك في مذهبك، صلّيت لنفسك، ولم تقتد به. ولا تصلّ خلف الفاسق، وإن كان موافقاً لك في الاعتقاد.

ولا يؤمُّ المجذومُ والأبرص والمجنون والمحدود، النّاس. ولا يؤمُّ المقيدُ المطلقين، ولا صاحب الفالج الأصحّاء.

ولا تُصلِّ خلف النّاصب، ولا خلف من يتولّى أمير المؤمنين، إذا لم يتبرَّأ من عدوِّه، إلّا في حال التقيّة.

ولا يجوز الصلاة خلف من خالف في إمامة الاثني عشر من الكيسانيّة والنّاووسيّة والفطحيّة والواقفة وغيرهم من فرق الشِّيعة.

ولا يجوز أن يؤمَّ الصبيُّ الّذي لم يبلغ، النّاس.

ولا تُصلّ خلف عاقّ أبويه ولا قاطع رحم ولا سفيه.

ولا يجوز الصلاةُ خلف الأغلف.

فإذا(١) تقدَّم من هو بشرائط الإمامة، فلا تقرأنَّ خلفه، سَواء كانت

باب الجماعة

(١) قوله رحمه الله: «فاذا[١] تقدّم من هو بشرائط الإمام، فلا تقرأن من خلفه، سواء كانت الصلاة ممّا يجهر فيها بالقراءة أو لا يجهر، بل تسبّح الله، وتحمده مع نفسك، فإن كانت الصلاة ممّا يجهر بالقراءة فيها فأنصت للقراءة؛ فان خفي عليك قراءة الامام، قرأت أنت لنفسك؛ فان سمعت مثل الهمهمة من قراءة الامام، جاز لك أن لا تقرأ، وأنت مخيّر في القراءة[٢]. ويستحبّ أن يقرأ «الحمد» وحدها فيما لا يجهر الإمام فيها بالقراءة، وان لم تقرأها فليس عليك شيء».

---

(١) في ك: «وإذا».

(٢) في ش: «في هذا القراءة» كذا.

الصلاة ممّا يجهر فيها بالقراءة أو لايجهر، بل تسبِّحُ مع نفسك ، وتحمدالله «تعالى»؛ وإن كانت الصلاة ممّا يجهر فيها بالقراءة، فأنصت للقراءة. فإن خفي عليك قراءة الإمام،قرأت أنت لنفسك . وإن سمعت مثل الهمهمة من قراءة الامام، جاز لك أن لا تقرأ، وأنت مخيّرٌ في القراءة. ويستحب أن يقرأ الحمد وحدها فيما لايجهر الإمام فيها بالقراءة، وإن لم تقرأها، فليس عليك شيء.

وإذا صلّيت خلف من لا تقتدي به، قرأت خلفه على كلّ حال سواءٌ جهر بالقراءة أو لم يجهر. فإن كان الموضع موضع تقيّة، أجزأك من القراءة مثل حديث النّفس، ولايجوزُ لك ترك القراءة على حال. وإذا لم يمكنك أن تقرأ أكثر من الحمد خلف من لا تقتدي به، أجزأك ، ولايجوز أقلّ منها.

ومتى فرغ المأموم من القراءة قبل الإمام، فليسبح الله وليحمده. ويستحبُّ له[1] أن يُبقي آية من السّورة الّتي يقرأها فإذا فرغ الإمام من قراءته، تمّمها.

فهل فيه تناقض؟

الجواب: لاريب أنّه مناقض لقوله: «فلا تقرأ سواء كانت الصلاة ممّا يجهر فيها أو لايجهر» لأنّ هذاالنهي أقلّ أحواله الكراهيّة، فكيف يستحبّ قراءة «الحمد» فيما لايجهر فيه مع تحقّق الكراهيّة؟ وقد حقّق في الاستبصار[2]: أنّه لايقرأ في الاخفاتيّة ولا في الجهريّة إلّا إذا لم يسمع ولا همهمة.

---

(١) ليس: «له» في (ب، د).

(٢) الاستبصار، ج ١، «باب القراءة خلف من يقتدى به»، ص٤٢٧.

ومتى صلّى الرّجلُ بالنّاس، وهو على غير وضوء، أو كان جُنباً، ثمّ ذكر بعد الصلاة، وجب عليه إعادتُها، وليس عليهم شيء.

وكذلك إن صلّى بهم، وهو على ظاهر اعتقادهم، ثمّ تبيَّن لهم بعد ذلك أنّه كان مخالفاً لهم فيما يعتقدونه، كانت صلاتُهم ماضية.

ومتى صلّى الرّجلُ بالقوم إلى غير القبلة متعمِّداً، كان عليه إعادة الصلاة، ولم يكن عليهم ذلك إذا لم يكونوا عالمين؛ فإن كانوا عالمين بذلك، وجب عليهم أيضاً إعادة الصلاة؛ ومتى لم يكن الإمام ولا المأمومون عالمين بذلك، كان حكمُهم ماقدّمناه في باب القبلة[1].

ومتى أحدث الإمام في الصلاة بمايقطعها أو ينقض الوضوء، فليقدِّم رجلاً يصلّي بهم تمام الصلاة. ويستحبُّ أن يكون ذلك الرّجلُ مِمَّن قد شهد الإقامة؛ فإن لم يكن[2] شهدها، لم يكن به بأس. و[3]إن كان مِمَّن فاته ركعةٌ أو ركعتان، جاز ذلك أيضاً. فإذا صلّى بهم تمام صلاتهم، أومأ إيماءً يكون تسليماً لهم، أو يقدّمُ من يسلّم بهم، و[4]يقومُ هو، فيصلّي مابقي عليه من الصلاة.

وإذا مات الإمام فجأة، نُحِّي عن قبلته، وتقدَّم[5] من يصلّي بهم تمام الصلاة، ويغتسل من يمسُّ[6] شيئاً من جسده.

ومن(١) لحق تكبيرة الرّكوع، فقد أدرك تلك الرّكعة. فإن لم

---

(١) **قوله** رحمه الله: «ومن لحق تكبيرة الركوع فقد أدرك تلك الركعة؛ فان لم

---

(١) الباب٣، ص ٢٨٦.
(٢) في ح: «لم يكن ممّن».
(٣) في ح: «وكذلك إن...».
(٤) في ح: «ثمّ».
(٥) في ح: «يقدم».
(٦) في ح: «مسّ».

يلحقها، فقد فاتته. فإن سمع تكبيرة الرّكوع، وبينه وبين الصّف مسافة، جاز له أن يركع، ويمشي في ركوعه، حتّى يلحق بالصف، أو يُتمَّ ركوعه، فإذا رفع رأسه من الرّكوع، سجد، فإذا نهض إلى الثانية، لحق بالصف.

ومن(١) خاف فوت الرّكوع أَجزأتهُ تكبيرةٌ واحدة للافتتاح

يلحقها فقد فاتته».

فكيف يفوته الركعة بعدم التكبيرة، والأصل الركوع دون التكبيرة؟

الجواب: يريد بذلك إدراك الركعة من أوّلها، وكنّى بالتكبير عن ذلك، لأنّه يكون أمام الركوع، ومن أدركه فقد أدرك الركوع من أوّله، كما كنّوا بوضع الابل أخفافها في الحرم عن دخول الحرم، وبأهل بالحجّ عن التلبية للاحرام ولو لم يرفع صوته.

(١) **قوله** رحمه الله: «ومن خاف فوت الركوع أجزأته تكبيرة واحدة للافتتاح والركوع؛ فان لم يخف فلابدّ له من التكبيرتين».

لم قال: «لابدّ» وهي مندوبة؟ وكيف كفته تكبيرة واحدة للركوع والافتتاح، وتكبيرة الافتتاح متى نوى بها غير الافتتاح لايصحّ؟ وكيف يكون الشيء في الحالة الواحدة واجباً مندوباً؟

الجواب: مراده تأكيد الاستحباب لا الوجوب، وتكبيرة الافتتاح تختصّ بالافتتاح، فكأنّه يقول: انّه يجزي عن الافتتاح وعن تكبيرة الركوع لابمعنى أنّه لهما، بل بمعنى أنّه[1] ثواب تكبيرة الركوع يحصل بها مع العذر. على أنّه يصحّ أن ينوي بالتكبيرة الافتتاح وكونها للركوع، ولا تبطل بذلك الصلاة.

---

(١) في ك : «ان».

والرّكوع. فإن لم يخف، فلابدَّ له من التكبيرتين.

ومن فاتته ركعة مع الإمام أو ركعتان، فليجعل مايلحقُ معه أوّل صلا ته، فإذا سلَّم الإمامُ، قام فتمّم ماقد فاته.

مثال ذلك: من صلَّى مع الإمام الظهر أو العصر أو العشاء الآخرة، وفاتته ركعتان، فليقرأْ فيما يلحقه «الحمد» وسورة في كلِّ ركعة إن تمكَّن من ذلك، فإن لم يتمكن اقتصر على «الحمد» وحدها، ثمّ يصلِّي بعد تسليم الإمام ركعتين، يقرأُفيهما «الحمد» وحدها، أو يُسبّح.

وإن كان قد فاتته ركعة، فليقرأْ في الثّانية «الحمد» وسورة، وليجلس مع الإمام في التشهّد الأوّل، ولايتشهَّد، بل يحمد الله «تعالى» ويسبّحه، فإذا قام الإمام الى الثّالثة، قام إليها، وكانت ثانية له، فإذا صلّى الإمام الثّالثة، جلس هو، وتشهَّد تشهّداً خفيفاً، ثمّ لحق به في الرّابعة للإمام، وتكون ثالثة له، فإذا جلس الإمام للتشهد الأخير، جلس معه يحمد الله «تعالى» ويسبّحه، فإذا سلَّم الإمام، قام فأضاف إليها ركعة، وتشهّد، ثمّ يُسلِّم.

ومن صلَّى خلف من يقتدى به، فلا يرفع رأسه قبل الإمام من الرّكوع. فإن رفع رأسه ناسياً، فليعد إليه، ليكون رفعُ رأسه مع رفع رأس الإمام. وكذلك يفعل في حال السّجود. وإن كان رفعه للرأس متعمِّداً، فلا يعودنَّ لا إلى الرّكوع ولاإلى السّجود، بل يقف حتى يلحقه الإمام. وإن كان الإمام مِمَّن لايقتدى به، و[1]رفع رأسه من الرّكوع أو

---

(١) في ح: «وقد».

السّجود، فلايعودنَّ إليه، ناسياً كان ذلك أو متعمِّداً، لأَنّ ذلك زيادة في الصلاة.

ومن أَدرك الإمام، وقد رفع رأسه من الرّكوع، فليسجد معه، غير أَنّه لايعتدُّ بتلك السجدة. فإن وقف حتّى يقوم الإمام إلى الثانية، كان له ذلك.

وإن أَدركه هو[١] في حال التشهد جلس معه حتى يسلِّم، فإذا سلَّم الإمام، قام فاستقبل صلاته.

والإمام إذا ركع، فسمع أصوات قوم يدخلون المسجد، فعليه أَن يطيل ركوعه قليلاً، ليلحقوا به في ذلك الرّكوع.

وتسليمُ(١) الإمام في الصلاة مرّةٌ واحدةٌ تجاه القبلة، يشير بعينه إلى يمينه.

ولاينبغي له أَن يبرح من مصلّاه، حتّى يتمَّ من قد فاته شيءٌ من

---

(١) قوله رحمه الله: «ويسلّم الامام في الصلاة مرّة واحدة تجاه القبلة يشير[٢] بعينه إلى يمينه».

وقال في باب كيفيّة الصلاة[٣]: «فاذا فرغت من صلاتك سلّمت، فاذا كنت وحدك سلّمت مرّة واحدة تجاه القبلة، وأشرت بمؤخّر عينك إلى يمينك؛ وان كنت إماماً، فعلت أيضاً مثل ذلك إلّا أنّك تومئ إيماء بوجهك إلى يمينك».

فهل بين القولين تناقض؟

الجواب: ليس هنا تناقض، بل يجوز أن يقتصر الامام على الاشارة بمؤخّر عينه إلى يمينه، ويجوز أن يضمّ إلى الاشارة بعينه الايماء بوجهه، وهو أفضل[٤].

---

(١) في ح: «وهو».

(٢) في ك: «ويشير».

(٣) الباب٥، ص ٢٩٨.

(٤) ليس «وهو أفضل» في (ش).

الصلاة خلفه صلا ته.

وينبغي للإمام أن يُسمع من خلفه الشّهادتين في جميع الصلوات. وليس عليهم أن يُسمعوه شيئاً من ذلك.

ولايجوز لمن لم يصلّ صلاة الظهر أن يصلّي مع الإمام العصر، ويقتدي به. فإن نوى أنّه ظهرٌ له وإن كان عصراً للإمام، جاز له ذلك.

ومن صلّى وحده، ثمّ لحق جماعة، جاز له أن يعيد مرّة أُخرى، سواء كان إماماً أو مأموماً.

ولايقفُ في الصفّ الأوّل، الصبيانُ والعبيدُ والنّساء والمخنّثون.

وينبغي أن يكون بين الصفّين مقدارُ مربض عنز.

ولابأس أن يقف الرّجلُ وحده في صفّ إذا كان قد امتلأت الصفوف. فإن لم يكن قد امتلأت، كره له ذلك.

ولابأس بالوقوف بين الأساطين.

ويكره وقوف الإمام في المحراب الدّاخل في الحائط وإن كان ليس بمفسد للصلاة.

ولايكونُ جماعةٌ، وبين المصلّي وبين الإمام أو بين الصفّ حائلٌ من حائط أو غيره.

ومن صلّى وراء المقاصير، لايكون صلا ته صلاة جماعة.

وقد رُخّص للنّساء أن يصلّين إذا كان بينهُن وبين الإمام حائط.

ولايجوزُ أن يكون الإمامُ على موضع مرتفع من الأرض مثل دُكّان أو سقف وما أشبه ذلك. فإن كان أرضاً مستوية، لابأس بوقوفه عليه وإن كان أعلى من موضع المأمومين بقليل.

ولابأس للمأمومين أن يقفوا على موضع عال، فيصلّوا خلف الإمام إذا كان أسفل منهم.

وإذا(١) صلّى نفسان، فذكر كلُّ واحد منهما أنّه كان إماماً لصاحبه، جازت صلاتُهما، لأنّ كلّ واحد منهما قد احتاط في الصلاة في

(١) **قوله** رحمه الله: «و إذا صلّى نفسان، فذكر كلّ واحد منهما أنّه كان إماماً لصاحبه، جازت صلاتهما، لأنّ كلّ واحد منهما قد احتاط في الصلاة وفي القراءة والركوع والسجود والعزم وغير ذلك . وان قال كلّ واحد منهما: أنا كنت مأموماً، كان عليه إعادة الصلاة، لأنّه قد وكل كلّ واحد منهما الأمر إلى صاحبه، فلم يأتيا بأركان الصلاة».

قوله: «قد احتاط في الصلاة وفي القراءة[1] وفي الركوع والسجود» الاحتياط في الركوع وفي السجود كيف[2] يكون؟ وما الفرق بين ركوع الامام والمأموم وسجودهما؟ ولو[3] لم يأتيا بأركان الصلاة، ولم يسقط من المأموم غير القراءة، والقراءة عند الشيخ في هذا الكتاب[4] ليست ركناً؟ قوله: «أركان الصلاة» ما المراد بها؟

الجواب: أمّا قوله: «احتاط» فلأنّ الامام والمنفرد لايستند أحدهما إلى غيره في قراءة ولا غيرها فهويصرف همّته إلى الا تيان بجميع مايتعلّق بالصلاة بخلاف المأموم. والقراءة وان لم تكن ركناً لكن إذا أخلّ بها الانسان عمداً بطلت صلاته، وهنا يقع الاخلال بها عمداً، فسمّاها ركناً بهذا الاعتبار مبالغة في الاستدلال على وجوب الاعادة.

(١) ليس «وفي القراءة» في (ش).

(٢) في ح: «ما الاحتياط في الركوع والسجود وكيف...».

(٣) كذا، والظاهر «لِمَ».

(٤) راجع الباب ٦ «باب القراءة في الصلاة و...»، ص ٣٠٠.

القراءة والرّكوع والسّجود والعزم وغير ذلك ؛ وإن قال كُلٌّ واحدمنهما: أنا كنت مأموماً، كان عليهما إعادة الصلاة، لأنّه قد وكل كلٌّ واحد منهما الأمر إلى صاحبه، فلم يأتيا بأركان الصلاة.

ولا بأس أن يسلِّم الإنسان قبل الإمام، وينصرف في حوائجه عند الضرورة إلى ذلك . وليس عليه الوقوف لتعقيب الإمام.

وإذا صلّى في مسجد جماعة، كره أن يصلِّي دفعة أُخرى جماعة تلك الصلاة بعينها.

فإن حضر قومٌ وأرادوا أن يصلُّوا[1] جماعة، فليصلّ بهم واحدٌ منهم، ولا يؤذِّن، ولا يُقيم، بل يقتصر على ماتقدَّم من الأذان والإقامة في المسجد إذا لم يكن الصفُّ قد انفضّ. فإن انفضَّ الصفُّ، وتفرَّق الناسُ فلابدّ من الأذان والإقامة.

وإذا دخل الإنسان في صلاة نافلة، ثمّ أُقيمت الصلاة، جاز له أن يقطعها، ويدخل في الجماعة.

فإن دخل في صلاة فريضة، وكان الإمام الذي يصلي خلفه إمام عدل، جاز له أيضاً قطعها، ويدخلُ معه في الجماعة؛ فإن لم يكن إمام عدل، وكان ممَّن يقتدى به، فليتمَّ صلاته التي دخل فيها ركعتين، يخفِّفُهما، ويحسبهما من التطوّع، ويدخلُ في الجماعة، وإن كان الإمام ممَّن لايقتدى به، فليبن على صلاته، ويدخل معه في الصلاة، فإذا فرغ من صلاته، سلَّم، وقام مع الإمام، فصلَّى معه مابقي له، واحتسبه من النَّافلة. فإن وافق حالُ تشهّده حال قيام الإمام، فليقتصر في تشهّده على

(١) في ح، م: «يصلّوها».

الشهادتين، ويُسلِّم إيماء، ويقوم مع الإمام.

ولايجوز للإمام أن يصلِّي بالقوم وهو جالس، إلَّا أن يكونوا عُراة، فإنّهم يصلّون كلُّهم جلوساً، ولا يتقدّمهم إمامهم إلّا بركبته.

وإذا أُقيمت الصلاة التي يقتدى بالإمام فيها، لايجوزُ أن يصلي النّوافل.

وإذا صلَّت المرأة مع الرّجال جماعة فلا تقف معهم في صفِّهم، بل تكون خلف الصفوف. فإن وقفت في الصف الأخير، ثمّ جاء قومٌ أرادوا أن يقفوا في ذلك الصفّ، فعليها أن تتأخَّر عن ذلك الصفّ من غير أن تستدبر القبلة.

وإذا صلَّيت خلف مخالف، وقرأ سورة تجبُ فيها السّجدةُ، ولم يسجد، فأوم إيماء، وقد أجزأك .

[١٤]

باب النوافل وأحكامها

قد بيّنا أوقات النّوافل[١] وعدد ركعاتها[٢] في اليوم واللَّيلة غير أنّا نُرتّبها هاهنا على وجه أليق به.

إذا زالت الشمس، فليصلّ ثمان ركعات للزّوال، يقرأ فيها ماشاء من السّور والآيات، ويسلِّم في كلّ ركعتين منها، ويقنتُ في كلِّ ركعتين. ويصلِّي ثمان ركعات بعد الفراغ من فريضة الظهر. ويصلِّي بعد المغرب أربع ركعات بتشهّدين وتسليمين. ويصلِّي ركعتين من

(١) في الباب٢، ص ٢٧٩.
(٢) في الباب١،ص ٢٧٤.

جلوس بعد العشاء الآخرة تُعدَّان بركعة، ويجعلُ هاتين الرّكعتين بعد كلِّ صلاة يريد أن يصلِّيها، ويقومُ بعدهما إلى فراشه.

ويستحب له أن لاينام إلَّا وهو على طهر. فإن نسي ذلك، وذكر عند منامه، فليتيمَّم من فراشه.

ومن خاف أن لاينتبه آخر الليل، فليقل عند منامه: «قُل إنَّما أنا بشرٌ مِثلُكُمْ» إلى آخر السّورة[1]، ثمّ يقولُ: «اللهمَّ أيقظني لعبادتك في وقت كذا»[2]، فإنّه ينتبه إن شاءالله.

فإذا انتصف اللَّيل، قام إلى صلاة اللَّيل. ولايصلِّيها في أوّله، إلَّا أن يكون مسافراً يخافُ أن لايتمكَّن منه في آخر اللّيل. فإذا قام، فليعمد إلى السِّواك، وليستك فاه، ولايتركه مع الاختيار، ثمّ ليستفتح الصلاة بسبع تكبيرات على مارتّبناه سُنّة، ثمّ يصلِّي ثماني ركعات، يقرأُ في الرّكعتين الأُوليين «الحمد» و«قل هو الله أحد» في الأُولى منهما، وفي الثانية «الحمد» و«قل ياأيُّها الكافرون»، وفي السّت البواقي ماشاء من السّور، إن شاء طوَّل، وإن شاء قصّر. فإذا فرغ منها، صلَّى ركعتي الشّفع، ويسلِّم بعدهما. ويستحبُّ أن يقرأ فيهما سورة «الملك» و«هل أتى على الإنسان». وإن كان الوقت ضيّقاً، قرأ فيهما المعوّذتين، ثمّ يقوم إلى الوتر، ويتوجّه فيه أيضاً على ماقدّمناه.

فإذا قام إلى صلاة اللّيل، ولم يكن قد بقي من الوقت مقدارُ مايصلِّي كلّ ليلة، وخاف طلوع الفجر، خفّف صلاته، واقتصر على «الحمد»

---

(١) الكهف: ١١٠.

(٢)

وحدها. فإن خاف مع ذلك طلوع الفجر، صلّى ركعتين، وأوتر بعدهما، ويصلّي ركعتي الفجر، ثمّ يُصلّي ركعتي الغداة، ثمّ يقضي الثّماني ركعات. وإن كان قد صلّى أربع ركعات من صلاة الليل، ثمّ طلع الفجرُ، تمّم مابقي عليه، وخفّفها، ثمّ صلّى الفرض.

وقد رُويت رواية[١] في جواز صلاة اللّيل بعد طلوع الفجر قبل الفرض.

وهي رُخصةٌ في جواز فعل النافلة في وقت الفريضة إذا كان ذلك في أوّل وقته؛ فإذا تضيّق الوقتُ لم يجز ذلك. ومع هذا فلا ينبغي أن يكون ذلك عادة. والأحوط ماقدّمناه.

ومن نسي ركعتين من صلاة اللّيل، ثمّ ذكر بعد أن أوتر، قضائهما، وأعاد الوتر.

ومن(١) نسي التشهّد في النّافلة، ثمّ ذكر بعد أن ركع أنّه لم يتشهد،

باب النوافل

(١) **قوله** رحمه الله: «ومن نسى التشهّد في النافلة، ثمّ ذكر بعد أن يركع أنّه لم يتشهّد أسقط الركوع وجلس وتشهّد».

كيف هذا؟ ولو نسي التشهّد في الفريضة بعد أن يركع، قضاه بعد التسليم، والنافلة أعظم في الرخصة من الفريضة؟

الجواب: الاستمرار في الصلاة الواجبة وقضاء التشهّد أعظم في التفخيم من إبطال الركوع والرجوع إلى التشهّد، فانّ الأوّل يدلّ على المحافظة على الفريضة وأنّه

---

(١) الوسائل، ج٣، الباب٤٨ من أبواب المواقيت، ص١٨٩.

أسقط الرّكوع، وجلس، فتشهّد.

وإذا فرغ من صلاة اللّيل، قام فصلّى ركعتي الفجر. وإن لم يكن قد طلع الفجرُ بعدُ.

ويستحبُّ أن يضطجع، ويقول في حال اضطجاعه الدّعاء المعروف[1] في ذلك. وإن جعل مكان الضّجعة سجدة، كان ذلك جائزاً.

ولا بأس أن يُصلّي الإنسانُ النّوافل جالساً إذا لم يتمكّن من الصلاة قائماً. فإن تمكّن منها قائماً، وأراد أن يصلّيها جالساً، صلّى لكلِّ ركعة ركعتين. فإن صلّى لِكُلِّ ركعة ركعة والحالُ ماوصفناه، كان تاركاً للفضل.

ومن كان في دعاء الوَتْر، ولم يُرد قطعه، ولحقهُ عطشٌ، وبين يديه ماءٌ جاز له أن يتقدّم خُطاً فيشرب[2] الماء، ثمّ يرجع إلى مكانه، فيتمِّمُ صلاته من غير أن يستدبر القبلة.

[١٥]

باب الصلاة في السفر

التقصيرُ واجبٌ في السّفر إذا كانت المسافةُ ثمانية فراسخ.

يجب حفظها من زيادة الركوع وحراستها من الإبطال، وليس كذلك النافلة، لأنّه يتضمن إبطال النافلة الثانية ولامحذور فيه.

---

(١) راجع مصباح المتهجّد، ص١٥٨.

(٢) في ب، د، م: «فشرب».

فإن كانت المسافةُ أَربعة فراسخ، وأراد الرّجوع من يومه، وجب أيضاً التَّقصير. فإن لم يُرد الرّجوع، فهو بالخيار في التّقصير والإتمام.

ولايجوزُ التّقصيرُ، إلَّا لمن كان سفرُه طاعة لله، أو في سفرمباح. فإن كان سفرُه معصية أو اتّباعاً لسلطان جائر، لم يجز له التّقصير.

وكذلك إن كان سفره إلى صيد لهو أو بطر، لم يجز له التّقصير. وإن كان الصيدُ لقوته وقوت عياله، وجب أيضاً التّقصير. وإن كان صيده للتّجارة، وجب عليه التّمام في الصلاة، والتّقصير في الصوم.

ولايجوز التّقصيرُ للمُكاري وللملّاح والرّاعي والبدوي إذا طلب القطر والنّبت، والذي يدورُ في جبايته، والذي يدورُ في إمارته، ومن يدورُ في التّجارة من سوق إلى سوق، ومن كان سفره أكثر من حضره.

هؤلاء كلُّهم لايجوزُ لهم التقصير مالم يكن لهم في بلدهم مقام عشرة أيّام. فإن كان لهم في بلدهم مُقام عشرة أيّام، وجب عليهم التقصير. وإن كان مقامهم في بلدهم خمسة أيّام، قصّروا بالنّهار، وتمّموا الصلاة باللّيل.

ولايجوز التقصيرُ للمسافر، إلَّا إذا توارى عنه جدرانُ بلده و[١] خفي عليه أذان مصره.

فإن خرج بنيّة السّفر، ثمّ بداله، وكان قد صلّى على التقصير، فليس عليه شيء، فإن لم يكن قد صلّى، أو كان في الصلاة، وبداله من السّفر، تمّم صلاتهُ.

فإن خرج من منزله، وقد دخل الوقتُ، وجب عليه التّمامُ إذا كان

(١) في م: «أو».

قد بقي من الوقت مقدارُ مايصلّي فيه على التّمام؛ فإن تضيّق الوقتُ، قصرَ، ولم يُتمِّمْ.

وإن دخل من سفره بعد دخول الوقت، وكان قد بقي من الوقت مقدارُ مايتمكّن فيه من أداء الصلاة على التّمام، فليصلّ، وليتمِّم؛ وإن لم يكن قد بقي مقدار ذلك، قصّر.

ومن ذكر أنَّ عليه صلاةٌ فائتة في حال السّفر، قضاها على التّقصير. وكذلك من ذكر أنَّ عليه صلاة فائتة في الحضر، وهو في السّفر، قضاها على التّمام.

ومن تمَّم في السّفر، وقد تليت عليه آية التّقصير[1]، وعلِمَ وجوبه، وجب عليه إعادة الصّلاة؛ فإن لم يكن علم ذلك، فليس عليه شيء؛ فإن كان قد علم، غير أنّه قد نسي في حال الصلاة، فإن كان في الوقت، أعاد الصلاة، وإن كان قد مضى وقتها، فليس عليه شيء.

وقد روي[2]: أنّه إن ذكر في ذلك اليوم أنّه صلّى على التّمام، وجبت عليه الإعادة.

والأوّلُ أحوط.

واذا عزم المسافر على مقام عشرة أيّام في بلد، وجب عليه التّمام.

فإن عزم عشرة أيّام، وصلّى صلاة واحدة أو أكثر على التّمام، ثمّ بداله في المقام، فليس له أن يقصّر إلّا بعد خروجه من البلد؛ وإن لم يكن قد صلّى شيئاً من الصلوات على التّمام، فعليه التّقصير إذا غيّر نيّته

---

(١) النساء: ١٠١.

(٢) الوسائل، ج٥، الباب١٧ من أبواب صلاة المسافر، ح٢، ص٥٣٠.

عن المقام عشرة أيّام مابينه وبين ثلاثين يوماً. فإذا مضت ثلاثون، ولم يكن قد خرج، وجب عليه التّمامُ ولو صلاة واحدة.

ومن خرج إلى ضيعة له، وكان له فيها موضعٌ ينزلهُ ويستوطنهُ، وجب عليه التّمام؛ فإن لم يكن له فيها مسكنٌ، وجب عليه التّقصير.

ويستحبُّ الإتمامُ في أربعة مواطن في السفر: بمكّة، والمدينة، ومسجد الكوفة، والحائر «على ساكنه السلام».

وقد رويت روايةٌ[1] بلفظة أُخرى، وهو أن يُتمّم الصلاة في حرَم الله، وفي حَرم رسوله، وفي حرم أمير المؤمنين، وفي حرم الحسين عليهم أجمعين السَّلام.

فعلى هذه الرّواية، جاز التّمامُ خارج المسجد بالكوفة. وعلى الرِّواية الأُولى[2]، لم يجز إلّا في نفس المسجد.

ولو أن إنساناً قصَّر في هذه المواطن كُلِّها، لم يكن عليه شيء، إلّا أنَّ الأفضل ماقدمناه.

وليس على المسافر صلاةُ الجمعة ولاصلاة العيدين.

والمشيّعُ لأخيه المؤمن يجب أيضاً عليه التقصير.

والمسافرُ في طاعة إذا مال إلى الصيد لهواً، وجب عليه التّمام؛ فإذا رجع إلى السفر، عاد إلى التقصير.

* * *

(١) و (٢) الوسائل، ج٥، الباب٢٥ من أبواب صلاة المسافر، ص٥٤٣.

وإذا(١) خرج قومٌ إلى السفر، وساروا أربعة فراسخ، وقصّروا من

باب الصلاة في السفر

(١) قوله رحمه الله: «وأمّا التقصير. فاذا خرج قوم إلى السفر، وساروا أربعة فراسخ، وقصّروا من الصلاة، وأقاموا ينتظرون رفقة لهم في السفر، فعليهم التقصير إلى أن يتيسّر[١] لهم العزم على المقام، فيرجعوا إلى التمام مالم يتجاوز ثلاثين يوماً على ماقدّمناه؛ وإن كان مسيرهم أقلّ من أربعة فراسخ وجب عليهم التمام إلى[٢] أن يسيروا، فاذا ساروا رجعوا إلى التقصير».

فما الفرق بين أربعة أو أنقص، لأنّه لايخلو إمّا أن يكونوا مسافرين أولا؟

الجواب: هذا الحديث رواه[٣] إسحاق بن عمّار عن أبي الحسن عليه السَّلام عن قوم خرجوا في السفر، فتخلّف عنهم رجل لايستقيم سفرهم إلّا به، قال: إن كانوا بلغوا مسيرة أربعة فراسخ، فليقيموا على تقصيرهم، أقاموا أو انصرفوا؛ وإن كانوا ساروا أقلّ من أربعة فراسخ، فليتمّوا الصلاة، أقاموا أو انصرفوا، فاذا مضوا فليقصّروا.

فيكفي في الفرق هذا الحديث، فانّه حسن قد ذكره الشيخ[٤] والكليني[٥] وجماعة من أصحاب الحديث[٦] والتمسّك به ممكن، فانّه حجّة في نفسه. فيمكن[٧]

---

(١) في ش «تيسّر». (٢) في ش، ك : «إلّا».

(٣) الوسائل، ج٥، الباب٣ من أبواب صلاة المسافر، ح١٠ و١١، ص٥٠١.

(٤) لعلّ المقصود نقل مضمونه هنا، إذ الظاهر عدم نقله الحديث في التهذيب والاستبصار، فلذا لم ينقله في الوسائل أيضاً عن الشيخ «قدّس سرّه».

(٥) الكافي، ج٣، ص٤٣٣.

(٦) كالبرقي «قدّس سرّه» في المحاسن، ص٣١٢، والصدوق «قدّس سرّه» في علل الشرائع، ج٢، باب٨٩ نوادر علل الصلاة، ص٣٦٧. (٧) في ك : «ويمكن».

الصلاة، ثمّ أَقاموا ينتظرون رفقة لهم في السفر، فعليهمُ التقصيرُ ـ إلى أَن يتيسّرَ لهم العزمُ على المقام، فيرجعون إلى التمام ـ مالم يتجاوز ثلاثين يوماً على ماقدّمناه؛ وإن كان مسيرهم أَقلَّ من أَربعة فراسخ، وجب عليهم التّمامُ إلى أَن يسيروا، فإذا ساروا، رجعوا إلى التقصير.

ويستحبُّ للمسافر أَن يقول عقيب كلّ صلاة ثلاثين مرّة: «سبحان الله، والحمد لله، ولاإله إلّا الله، والله أَكبر»[(١)]، فإنَّ ذلك جبرانٌ للصلاة.

ولابأْس(١) أَن يجمع الإنسان بين الظهر والعصر وبين المغرب

حمله على من قصد مسافة، ثمّ تخلّف عنه من لايسافر إلّا به، فهذا رجوع عن العزم، فأن كان قطع أربعة فراسخ فعليه التقصير، لأنّه نوى المسافة على التقديرين، ولا كذا لو سار دون الأربع بحيث إن جاء سافر، فهذا يكون متمّاً، لأنّه لم يقصد المسافة إلّا مع عود المتخلّف عنه، ولا قطع مسافة التقصير، لأنّ الأربعة مسافة لمن عزم العود ليومه موجبة للتقصير ومقتضية عنده التخيير لو لم يرد العود ليومه، ولا كذا مادون الأربعة. وليس في الحديث الذي ذكرناه ذكر الثلاثين يوماً، بل هو إلحاق.

(١) **قوله رحمه الله:** «ولابأس أن يجمع الانسان بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء الآخرة في حال السفر. وكذلك لابأس أن يجمع بينهما في الحضر، إلّا أنّه إذا جمع بينهما، لايجعل بينهما شيئاً من النوافل».

الجواب: معنى الجمع أن يصلّي العصر في وقت الظهر، وهوقبل أن يصيرظلّ كل شيء مثله، فاذا جمع بينهما في الوقت الأوّل لايصلّي بينهما نافلة، وإذا صلّى النافلة صلّى العصر في وقتها لافي الظهر.

---

(١) الوسائل، ج٥، الباب٢٤ من أبواب صلاة المسافر، ص٥٤٢.

والعشاء الآخرة في حال السفر.وكذلك لابأس أن يجمع بينهما في الحضر، إلّا أنّه إذا جمع بينهما، لايجعل بينهما شيئاً من النوافل.

وليس على المسافر شيء من نوافل النهار. فإذا سافر بعد زوال الشمس قبل أن يصلّي نوافل الزوال، فليقضها في السفر بالليل، أو بالنّهار.

وعليه(١) نوافلُ اللّيل كُلّها حسب ماقدّمناه.

[١٦]

باب قضاء مافات من الصلوات

مَنْ(٢) فاتتهُ صلاة فريضة، فليقضهاحين يذكرها أيّ وقت كان

---

(١) **قوله** رحمه الله: «وعليه نوافل اللّيل كلّها حسب ماقدّمناه»

كيف هذا؟ وقد قال في باب أعداد الصلوات[١]: «وأمّا صلاة الحضر فسبع عشرة ركعة، ونوافل الليل كلّها ثماني عشرة ركعة».

الجواب: في أعداد الصّلوات ذكر: أنّ سنن السفر سبع عشرة ركعة، لأنّه يسقط من نوافل الليل الوتيرة، وهي ركعتان تقومان مقام ركعة. قوله: «عليه نوافل الليل حسب ماقدّمناه» وقد قدّم: أنّ الوتيرة لا تصلّى، فبقي سبع عشرة ركعة كما ذكر.

باب قضاء مافات من الصّلوات

(٢) **قوله** رحمه الله: «من[٢] فاتته صلاة فريضة، فليقضها حين يذكرها أيّ وقت كان مالم يكن وقت صلاة فريضة حاضرة قد تضيّق وقتها. فإن حضر وقت صلاة فريضة، عدل بنيّته إلى مافاته من الصّلاة، ثمّ استأنف الحاضرة. مثال ذلك

---

(١) الباب ١، ص ٢٧٦.

(٢) في ك: «ومن».

مالم يكن وقت صلاة فريضة حاضرة قد تضيَّق وقتها. فإن حضر وقت صلاة، ودخل فيها في أوّل وقتها، ثمّ ذكر أنَّ عليه صلاة، عدل بنيّته إلى مافاته من الصلاة، ثم استأنف الحاضرة.

مثالُ ذلك: أنّه إذا فاتته صلاة الظهر، فإنّه يصلّيها مادام يبقى من النهار بمقدار مايصلّي فيه الظهر والعصر، يبدأ بالظهر، ثمّ يعقبه بالعصر.

أنه إذا فاتته صلاة الظهر، فإنّه يصلّيها مادام يبقى من النّهار بمقدار مايصلّى منه الظهر والعصر، يبدأ بالظهر، ثمّ يعقّبه بالعصر. فإن لم يبق من النهار إلَّا مقدار مايصلّي فيه العصر، بدأ به، ثمّ قضى الظهر. فان كان قد دخل في العصر مابينه وبين الوقت الذي ذكرناه، فليعدل بنيّته إلى الظهر، ثمّ يصلّي العصر بعده».

لايخلو[1] في هذا المثل إمّا أن يكون الظهر التي فاتته ظهر غير ذلك اليوم أو ظهر ذلك اليوم؛ فان كانت ظهر ذلك اليوم، فلا يقال فاتته إلَّا بعد أن يبقى من النهار مقدار مايصلّي فيه العصر؛ وان كان ظهر غير ذلك اليوم، فكيف قال: فان لم يبق النهار إلَّا مقدار مايصلّي فيه العصر بدأ به؟ ثم قال: «الظهر»، كان ينبغي أن يقول: «الظهران»، لأنّه ظهر اليوم وظهر الفائت. **ثمّ قوله: «فإن كان** قد دخل في العصر مابينه وبين الوقت الذي ذكرناه فليعدل بنيّته إلى الظهر ثمّ يصلّي بعده **العصر» كان ينبغي** أن يقول: ثم يصلّي بعده الظهر والعصر.

الجواب: المراد ظهر ذلك اليوم، واطلاق الفوات عليه بأحد معنيين إمّا على قوله: «**بأنّ وقت الظهر للمختار من الزوال حتّى يصير ظلّ كلّ شيء مثله**»، فيتحقّق الفوات، أو على القول الآخر، فيكون إطلاق الفوات مجازاً، لفوات الوقت[2] الأفضل.

---

(١) في خ، ز: «ولايخلو».

(٢) ليس «الوقت» في (ح).

فإن لم يبق من النهار إلَّا مقدارُ مايصلِّي فيه العصر، بدأ به، ثمّ قضى الظهر. فإن كان قد دخل في العصر مابينه وبين الوقت الذي ذكرناه، فليعدل بنيّته إلى الظهر، ثم يصلِّي بعده العصر.

ومتى دخل وقت المغرب، وعليه صلاة فليصلّ مافاته مابينه وبين أَن يبقى إلى سقوط الشفق مقدارُ مايصلِّي فيه ثلاث ركعات. فان بدأ بالمغرب قبل ذلك، فليعدل بنيّته إلى الصلاة التي فاتته، ثمّ ليستأْنف المغرب.

وإذا(١) دخل وقت العشاء الآخرة، وعليه صلاةٌ، فليصلِّ الفائتة

---

(١) **قوله** رحمه الله: «إذا دخل وقت العشاء الآخرة وعليه صلاة، فليصلّ الفائت مابينه وبين نصف الليل، ثمّ يصلّي بعدها العشاء الآخرة. فان انتصف الليل[١] بدأ بالعشاء الآخرة، ثمّ يصلّي الفائت».

وقال في باب أوقات الصلاة[٢]: «أوّل وقت العشاء الآخرة سقوط الشفق، وآخرها إلى ثلث الليل، ولايجوز تأخيره إلى آخر الوقت إلَّا لعذر حسب ماقدّمناه. وقد رويت رواية: أنّ آخر وقت العشاء الآخرة ممتدّ إلى نصف الليل. والأحوط ماقدّمناه».

فقد جعل أنّ الأحوط أنّ آخره إلى ثلث الليل، والرواية إلى نصف الليل، وفي القول المتقدّم جعل آخره بعد نصف الليل خلاف الرواية أيضاً.

الجواب: هاتان الروايتان[٣] أوردهما الشيخ. وقوله: إنّ إحدى الروايتين أحوط، ليس بموجب اعتمادها[٤]، بل ربما كان التمسّك بالأحوط أولى لابمعنى اللزوم. وقوله

---

(١) ليس «الليل» في ش.
(٢) الباب٢، ص ٢٧٩.
(٣) في ك: «روايتان».
(٤) في ح: «اعتمادهما».

مابينه وبين نصف اللّيل، ثمّ يصلّي بعدها العشاء الآخرة. فإن انتصف اللّيلُ بدأ بالعشاء الآخرة، ثمّ صلّى الفائتة.

وإذا طلع الفجر وعليه صلاة، فليصلّها مابينه وبين أن يبقى إلى طلوع الشمس مقدار مايصلّي فيه ركعتي الغداة. فان بدأ بها، فليعدل بنيّته إلى التي فاتته من الصلاة، ثمّ يصلّي بعدها الغداة.

ومن دخل في صلاة نافلة، ثمّ ذكر أنّ عليه فريضةً قبل أن يفرغ منها، استأنف التي فاتته، ثمّ عاد إلى النافلة.

ومن فاتته صلاةٌ، ولم يدر أيها هي فليصلّ أربعاً وثلاثاً وركعتين، وقد برئت ذمتهُ.

فإن فاتته صلاة مرّات كثيرة، وهو يعلمها بعينها، غير أنه لايعلمُ كم دفعة فاتته فليصلّ من تلك الصلاة إلى أن يغلب على ظنّه أنّه قضى مافاته، أو زاد عليه، فإن لم يعلم الصلاة بعينها، فليصلّ في كلّ وقت ثلاثاً وأربعاً وثنتين إلى أن يغلب على ظنّه أنّه قضى ماعليه.

في الأول: «فان انتصف الليل بدأ بالعشاء» يحتمل إرادة المقاربة، فإنّه لما قرّر أنّ وقت الفائتة مالم يتضّيق الحاضرة، كان قوله هاهنا: «وان انتصف الليل» جارياً مجرى الانتصاف بمقدار التضيق، وقد يعبّر عن بلوغ الشيء بما يقارب آخره، كقوله «تعالى»: «فبلغن أجلهنّ»[1] وكما قال الشاعر[2][3]: «وقول المنادي أصبح القوم أدلجوا»[4].

---

(١) البقرة: ٢٣١ و ٢٣٢.

(٢) ليس «الشاعر» في (ك).

(٣) راجع الصحاح، ج١، ص٣١٥.

(٤) في ح، ش: «اولجوا».

ومن فاتته صلاة فريضة بمرض، لزمه قضاؤُها حسب مافاتته إذا كان المرض ممّا لايزيلُ العقل؛ فان كان ممّا يزيلُ العقل مثل الاغماء ومايجري مجراه، لم يلزمه قضاء شيء ممّا فاته على جهة الوجوب، ويستحبُّ له أَن يقضيه على طريق الندب. فإن لم يتمكّن من قضاء ذلك أَجمع قضى صلاة يومه الذي أَفاق فيه. ويجب عليه قضاء الصلاة التي يفيق في وقتها على كلِّ حال.

ومن فاته شيء من النوافل قضاه أَي وقت ذكره مالم يكن وقت فريضة. فإن فاته شيء كثيرٌ منها، فليصلِّ منها إلى أَن يغلب على ظنه أَنّه قضاها. فإن لم يتمكَّن من ذلك، جاز له أَن يتصدَّق عن كلِّ ركعتين بمدّ من طعام. فان لم يتمكَّن، فعن كلّ يوم بمدّمنه. فإن لم يمكنهُ ذلك، فلا شيء عليه.

ومن فاته شيءٌ من النوافل بمرض، فليس عليه قضاؤه.

ويستحب أَن يقضي نوافل النهار باللّيل ونوافل اللّيل بالنهار.

ومن فاتته صلاة الليل، فليصلِّها أَيّ وقت شاء وإن كان بعد الغداة أو بعد العصر. ومتى قضاها، ليس عليه إلّا ركعةٌ مكان ركعة.

ولا بأْس أَن يقضي الإنسان وتراً جماعة في ليلة واحدة.

[١٧]

باب صلاة المريض والموتحل والعريان وغيرذلك من المضطرين

المريض يلزمه الصلاة حسب مايلزم الصحيح، ولايسقطُ عنه فرضها

إذا كان عقله ثابتاً. فإن تمكّن من الصلاة قائماً، لزمه كذلك. وإن لم يتمكّن من القيام بنفسه، وأمكنه أن يعتمد على حائط أو عُكاز[١]، فليفعل، وليصلّ قائماً. فإن لم يتمكّن من ذلك، فليصلّ جالساً، وليقرأ، فإذا أراد الرّكوع، قام فركع؛ فإن لم يقدر على ذلك، فليركع جالساً، وليسجد مثل ذلك؛ فإن لم يتمكّن من السجود إذا صلّى جالساً، جاز له أن يرفع خمرة أو ما يجوز السجود عليه، فيسجد[٢]. فإن لم يتمكّن من الصلاة جالساً، فليصلّ مضطجعاً على جانبه الأيمن، وليسجد؛ فإن لم يتمكّن من السجود،أومأ إيماءً. فإن لم يتمكّن من الاضطجاع، فليستلق على قفاه، وليصلّ مؤمياً، يبدأ الصلاة بالتكبير، ويقرأ، فإذا أراد الركوع غمض عينيه، فإذا رفع رأسه من الرّكوع، فتحهما، فإذا أرادالسجود، غمضهما، فإذاأراد رفع رأسه من السجود فتحهما، فإذا أراد السجود ثانياً، غمضهما، فإذا أراد رفع رأسه ثانياً، فتحهما. وعلى هذا تكون صلاتُه.

والموتحل والغريق والسابح إذا دخل عليهم وقت الصلاة، ولم يتمكنّوا من موضع يصلّون فيه، فليصلّوا إيماء، ويكون ركوعُهم وسجودهم بالإيماء، ويكون سجودهم أخفض من ركوعهم، ويلزمهم في هذه الأحوال كلّها استقبالُ القبلة مع الإمكان، فإن لم يمكنهم، فليس عليه شيء.

وإذا كان المريض مسافراً. ويكون راكباً، جاز له أن يصلّي الفريضة على ظهر دابته، ويسجد على مايتمكّن منه. ويجزيه في النوافل

(١) في ح، م: «عكّازة». وفي هامش م: «س ـ بخط المصنّف: عكّاز».

(٢) في ح، م: «عليه».

أن يومي إيماء وإن لم يسجد.

وخدُّ المرض الّذي يبيح الصلاة جالساً، مايعلمه الإنسانُ من حال نفسه أنّه لايتمكن من الصلاة **قائماً**، أو لايقدر على المشي بمقدار زمان صلاته.

والمبطون إذا صلّى، ثمّ حدث به ماينقض صلاته، فليعد الوضوء، وليبن على صلاته.

ومن به سلس البول، فلابأس أن يصلّي كذلك بعد الاستبراء. ويستحب له أن يلفّ خرقة على ذكره، لئلا تتعدّى النجاسة إلى بدنه وثيابه.

والمريض إذا صلّى جالساً، فليقعد متربّعاً في حال القراءة؛ فإذا أراد الرّكوع، ثنّى رجليه. فإن لم يتمكّن من ذلك، جلس كيف ماسهلَ عليه.

والممنوعُ بالقيد، و[1]من يكون في يد المشركين إذا حضر وقت الصلاة، ولم يقدر أن يصلّي قائماً، فليصلِّ على حالته إيماء، وقد أجزأه.

والعريانُ إذا لم يكن معه مايسترهُ، وكان وحده بحيثُ لايرى أحدٌ سوأته، فليصلِّ قائماً؛ فإن كان معه غيره، أو يكون بحيث لايأمنُ اطلاع[2] غيره عليه، فليصلّ جالساً.

فإن كانوا جماعة بهذه الصفة، وأرادوا أن يصلّوا جماعة، فليتقدّم إمامهم بركبتيه، وليصلِّ بهم جالساً، وهم جلوس، ويكون ركوع الإمام

---

(١) في م: «أو».

(٢) في م: «من اطلاع».

وسجوده إيماء، ويجعل سجوده أخفض من ركوعه، ويركع من خلفه، ويسجد.

وإذا وجد العريان الذي معه غيره، شيئاً يسترُ به عورته: من حشيش الأرض وغيره، فليسترْ به عورته، وليصلِّ قائماً؛ فإن لم يجد، فليقتصر على الصلاة جالساً حسب ماقدمناه.

[١٨]

باب صلاة الخوف والمطاردة والمسايفة

إذا خاف الإنسانُ من عدوّ أو لصٍّ أو سبع، جاز له أن يصلّي الفرائض على ظهر دابَّته؛ فإن لم تكن له دابّةٌ، وأمكنه أن يُصلِّي بركوع وسجود على التخفيف، صلَّى كذلك؛ فإن خاف أن يركع ويسجد، فليوم إيماء، وقد أجزأه، ويكونُ سجودُه أخفض من ركوعه.

وإذا أراد قومٌ أن يصلُّوا جماعة عند لقائهمُ العدوّ، فليفترقوا فرقتين، فرقةٌ منهم تقف بحذاء العدوِّ، والفرقةُ الأُخرى تقومُ إلى الصلاة، ويقوم الإمام، فيصلّي بهم ركعة، فإذا قام الإمامُ إلى الثّانية، وقف قائماً، **وصلّوا هم** الرّكعة الثّانية، وتشهَّدُوا، وسلَّموا، ويقومون إلى لقاء العدوِّ، ويجيء الباقون، فيقفون خلف الإمام، ويفتتحون الصلاة بالتكبير، ويصلِّي بهم الإمام الركعة الثانية له، وهي أولةٌ لهم، فإذا جلس الإمام في تشهُّده **قاموا هم** إلى الركعة الثانية لهم، فيصلُّونها، فإذا فرغوا منها تشهَّدوا، ثم يسلِّم بهم الإمام.

وإن كانت الصلاة صلاة المغرب، فليفعل الإمام مثل ماقدَّمناه:

يصلّي بالطائفة الأُولى ركعة، ويقف في الثانية، وليصلُّوا هم مابقي لهم من الركعتين، ويخفّفوا فإذا سلَّموا، قاموا إلى لقاء العدوّ. ويجيء الباقون، فيستفتحون الصلاة بالتكبير، ويصلي بهم الإمام الثانية له، وهي الأَولةُ لهم. فإذا جلس في تشهّده الأَول، جلسوا معه، وذكروا الله، فإذا قام إلى الثالثة له، قاموا معه، وهي ثانيةٌ لهم، فيصلّيها، فإذا جلس للتشهّد الثاني، جلسوا معه، وليتشهَّدُوا[1]، وهو أول تشهد لهم، ويخففُوا، ثمّ يقوموا إلى الثالثة لهم، فليصلُّوها، فإذا جلسوا للتشهّد الثاني، وتشهّدوا، سلَّم بهم الإمام.

وإذا كان الرجلُ في حال القتال، ودخل وقت الصلاة، فليصلِّ على ظهر دابَّته، وليسجد على قربوس سرجه، يستقبلُ بتكبيرة الافتتاح القبلة، ثمّ يصلّي كيف مادارت به الدّابة، فإن لم يتمكن من السجود صلَّى مومياً، وينحني للركوع والسجود.

وإذا كان في حال المسايفة، جاز له أَن يقتصر على تكبيرة واحدة لكلِّ ركعة من الصلاة التي تجب عليه، يقول: «سبحان الله، والحمدلله، ولاإله إلَّا الله، والله اكبر»[2] وذلك يجزيه عن الركوع والسجود.

[١٩]

باب الصلاة في السفينة

لابأْس أَن يصلّي الإنسان فرائضه ونوافله في السفينة إذا لم يتمكن

---

(١) في ب، د: «وليتشهّدوا لهم».

(٢) الوسائل، ج٥، الباب٤ من أبواب صلاة الخوف والمطاردة، ح٨، ص٤٨٦.

من الشط. فإن تمكّن منه، فالأَفضلُ أَن يخرج إليه، ويصلي على الأَرض: فإن لم يفعل، وصلى فيه، كان جائزاً، غير أَن الأَفضل ماقدّمناه.

وإذا صلّى في السفينة، فليصلّ قائماً، وليستقبل القبلة(١) إذا أَمكنه ذلك. فإن لم يمكنه الصلاة قائماً، صلاّها جالساً متوجّهاً إلى القبلة. فإن دارت السفينة، فليدر معها كيف مادارت، ويستقبل القبلة. فإن لم يمكنه ذلك، استقبل بأَول تكبيرة القبلة، ثمّ يصلّي كيف دارت.

ولابأْس أَن يصلّي النوافل إلى رأس السفينة إذا لم يمكنه استقبال القبلة.

ولا يختلف الحكم في أَن تكون السفينة في البحار الكبار، أو في **الأَنهار الصغار** في كون الصلاة جائزة فيها على كل حال.

وإذا لم يجد الإنسان فيها مايسجد عليه، فليسجد على خشبها. فإن كانت مقيرة، فليغطها بثوب، وليسجد عليه. فإن لم يكن معه ثوب، سجد على القير، وقد أَجزأَه.

[٢٠]

باب صلاة العيدين

صلاة العيدين فريضة بشرط وجود الإمام العادل، أو وجود من نصبه الإمام للصلاة بالناس.

وتلزم صلاة العيدين كل من تلزمه جمعة، وتسقط عمن تسقط عنه.

---

(١) ليس «القبلة» في (ب، د).

ومن فاتته هذه الصلاة فليس عليه قضاؤُها.

وإن تـأَخّـر عن الحضور في المصلَّـى لـعارض، فلـيصـلّ في بيته كما يصلّيها مع الإمام، سنّة وفضيلة.

ولايجوز صلاة العيدين إلَّا تحت السماء في الصحراء في سائر البلاد مع القدرة والاختيار إلَّا بمكَّة، فإنه يصلّي بها في المسجد الحرام.

ويستحبُّ أَن لايسجد المصلّي إلَّا على الأَرض.

ولا أَذان ولا إقامة في صلاة العيدين، بل يقول المؤذن ثلاث مرّات: «الصلاة».

ووقت هذه الصلاة عند انبساط الشمس.

ولايصلَّى يوم العيد قبل صلاة العيد ولا بعدها، شيء من النوافل لاابتداء ولاقضاء إلَّا بعد الزوال، إلَّا بالمدينة خاصّة، فإنّه يستحب أَن يصلّي ركعتين في مسجد النبي صلَّى الله عليه وآله قبل الخروج إلى المصلّى. ولابأْس بقضاء الفرائض قبل الزوال.

ويستحب أَن يخرج الإنسان إلى المصلَّى ماشياً بخضوع وسكينة ووقار والذكر لله «تعالى». والإمام يستحب له أَن يمشي حافياً.

ويستحبُّ له أَن يطعم شيئاً قبل الخروج إلى المصلَّى في يوم الفطر. ويكره له ذلك يوم الأَضحى، إلَّا بعد الرجوع.

ويستحب أَن يكون إفطاره يوم الفطر على شيء من الحلاوة، ويوم الأَضحى على شيء مما ينحرهُ أو يذبحه إن كان ممّن يفعلُ ذلك.

وإذا اجتمعت صلاة عيد وجمعة في يوم واحد، فمن شهد صلاة العيد، كان مخيّراً بين حضور الجمعة وبين الرجوع إلى بيته. وعلى الإمام

أن يعلمهم ذلك في خطبته بعد صلاة العيد.

ويستحب أن يغتسل الإنسان يوم العيدين بعد طلوع الفجر، ويتطيّب، ويلبس أطهر ثيابه.

وصلاة العيدين ركعتان باثنتي عشرة تكبيرة: سبع في الأولى، يفتتح صلاته بتكبيرة الاحرام، ويتوجّه إن شاء، ثم يقرأ «الحمد» وسورة «الأعلى»، ثمّ يكبّر خمس تكبيرات، يقنت بين كل تكبيرتين منها بالدعاء المعروف[١] في ذلك، وإن قنت بغيره، كان أيضاً جائزاً،ثمّ يكبّر السابعة، ويركع بها، فإذا قام إلى الثانية، قام بغير تكبير، ثمّ يقرأ «الحمد» ويقرأ بعدها «والشمس وضُحيها»، ثمّ يكبّر أربع تكبيرات، يقنتُ بين كلّ تكبيرتين فيها[٢]، ثمّ يكبّر الخامسة، ويركع بها.

فإذا فرغ من الصلاة، قام الإمامُ، فخطب بالناس.

ولا يجوزُ الخطبة إلّا بعد الصلاة.

ومن حضر الصلاة، وصلّاها، كان مخيّراً في سماع الخطبة وفي الرجوع إلى منزله.

وليقم الإمام حال الخطبة على شبه المنبر معمول من طين. ولا ينقل المنبر من موضعه.

ويستحبُّ أن يكبّر الإنسان ليلة الفطر بعد صلاة المغرب والعشاء الآخرة والغداة وصلاة العيد، يقول: «الله أكبر، الله أكبر، لا إله إلّا الله، والله أكبر، الحمدُ لله على ما هدانا، وله الشكرُ على ما أولانا»[٣].

---

(١) الوسائل، ج٥، الباب٢٦ من أبواب صلاة العيد، ص١٣١. (٢) في م: «منها» بدل «فيها».

(٣) الوسائل، ج٥، الباب٢١ من أبواب صلاة العيد، ح٢، ٣، ٤، ص١٢٤ مع تفاوت. والمستدرك ، ←

ويكبّرُ في عيد الأَضحى مثل ذلك عقيب خمس عشرة صلاة إذا كان بمى؛ وإذا كان في غيره من الأَمصار كبّر عقيب عشر صلوات، يبدأ بالتكبير عقيب صلاة الظهر من يوم العيد، ثمّ يستوفي العدد.

ويزيدُ في التكبير في هذا العيد ـ بعد قوله: «وله الشكر على ما أَولانا» ـ «ورزقنا من بهيمة الأَنعام»[1].

وإذا أَراد الإنسان الشُّخوص من بلد، فلا يخرج منه بعد طلوع الفجر إلَّا بعد أَن يشهد الصلاة. وإن شخص قبل ذلك، لم يكن به بأس.

ولا ينبغي أَن يخرج الناس إلى المصلّى بالسلاح إلَّا عند الخوف من العدوّ.

[٢١]

باب صلاة الكسوف والزلازل والرياح السود

صلاة الكسوف والزلازل والرياح المخوفة والظلمة الشديدة فرضٌ واجب، لا يجوز تركها على حال.

ويستحبُّ أَن تصلى هذه الصلاة في جماعة. فإن صلّى فرادى، كان جائزاً.

ومن ترك هذه الصلاة متعمداً عند انكساف الشمس وانخساف القمر، وكانا قد احترقا بأَجمعهما، وجب عليه القضاء مع الغسل. فإن تركها ناسياً، والحال ماوصفناه، كان عليه القضاء بلا غسل.

ج٦، الباب ١٦ من أبواب صلاة العيد، ح٢، ٦، ص٧ ـ ١٣٦.

(١) تقدّم برقم (٣) في الصفحة السابقة.

وإن كان قد احترق بعض الشمس أو القمر، وترك الصلاة متعمِّداً، كان عليه القضاء بلا غسل. وإن تركها ناسياً، والحال ماوصفناه، لم يكن عليه شيء.

ووقت هذه الصلاة، إذا انكسفت الشمس، أو انخسف القمر، إلى أن يبتدأ في الانجلاء. فإذا ابتدأ في ذلك، فقد مضى وقتها.

فإن(١) كان وقت الكسوف وقت صلاة فريضة، بدأ بالفريضة، ثمّ

باب صلاة الكسوف

(١) قوله رحمه الله: «فان كان وقت الكسوف وقت فريضة، بدأ بالفريضة، ثمّ يصلّيها على أثرها. فإن بدأ بصلاة الكسوف، ودخل عليه وقت الفريضة، قطعها، وصلّى الفريضة، ثمّ رجع، فتمّم[١] صلاته».

هل يناقض هذا القول ماقال في باب أوقات الصّلاة[٢]: «ويصلّي ركعتي الاحرام وركعتي الطواف والصّلاة على الجنائز وصلاة الكسوف في جميع الأحوال مالم يكن وقت صلاة فريضة قد تضيّق وقتها»؟

الجواب: لا تناقض بين اللفظين، لأنّ المراد: أنّها تصلّى[٣] في كلّ الأوقات التي يكره[٤] فيها النوافل، لأنّه فريضة حاضرة فانّك تبدأ بالحاضرة، ويكون هذا بالتخصيص أشبه.

ويدل عليه مارواه[٥] محمّد بن مسلم عن أحدهما قال: سألته عن صلاة الكسوف في وقت الفريضة، فقال: ابدأ بالفريضة.

---

(١) في ح: «فيتمّ». (٢) الباب ٢، ص ٢٨٢.

(٣) في ح، ش: «يصلى». (٤) في ك: «تكره».

(٥) الوسائل، ج٥، الباب ٥ من أبواب صلاة الكسوف، ح١، ص١٤٧.

يصلّيها على أثرها.

فإن بدأ بصلاة الكسوف، ودخل عليه وقت الفريضة، قطعها، وصلّى الفريضة، ثمّ رجع، فتمّم صلاته.

وإن كان وقت صلاة الليل، صلّى أوّلاً صلاة الكسوف ثمّ صلاة اللّيل. فإن فاتته صلاة اللّيل، قضاها بعد ذلك، وليس عليه بأس.

وهذه الصلاة عشر ركعات بأربع سجدات وتشهُّد واحد: يركع خمس ركعات، ويسجدُ في الخامسة، ثم يقوم فيصلّي خمس ركعات، ويسجد في العاشرة، ويقرأ في أول ركعة سورة «الحمد» وسورة أُخرى إن أراد، وإن أراد أن يقرأ بعضها، كان له ذلك، فمتى أراد أن يقرأ في الثانية بقية تلك السورة، فليقرأها، ولا يقرأ سورة «الحمد»، بل يبتدئ بالموضع الذي انتهى إليه. فإذا أراد أن يقرأ سورة أُخرى، قرأ «الحمد»، ثمّ قرأ بعدها سورة. وكذلك الحكم في باقي الركعات.

على أنّ الذي يبنى عليه جواز صلاة الكسوف في وقت الفريضة إلّا أن يخشى فوات الفريضة.

يدل على ذلك ماروا[1] محمّد بن مسلم عن أبي عبدالله عليه السّلام ربّما ابتلينا بالكسوف، فان صلّينا الكسوف خشينا أن يفوت[2] الفريضة، قال: إذا خشيت ذلك، فاقطع صلاتك، واقض فريضتك، ثمّ عد فيها.

ومثله روى[3] إبراهيم بن عثمان عنه عليه السّلام.

---

(١) الوسائل، ج٥، الباب٥ من ابواب صلاة الكسوف، ح٢، ص١٤٧.

(٢) في ك: «تفوت».

(٣) الوسائل، ج٥، الباب٥ من ابواب صلاة الكسوف، ح٣، ص١٤٧.

ويقنت في كلّ ركعتين قبل الركوع. فإن لم يفعل، واقتصر على القنوت في العاشرة، كان أيضاً جائزاً.

وكلّما رفع رأسه من الركوع، يقول: «الله اكبر»، إلّا في الخامسة والعاشرة، فإنّه يقول: «سمع الله لمن حمده»[١].

ويستحبُّ أن يكون مقدار قيام الرجل في صلاته بمقدار زمان الكسوف، ويكون مقدار قيامه في الركوع مقدار قيامه في حال القراءة. ويطوّل أيضاً في سجوده.

ويستحب أن يقرأ في صلاة الكسوف السور الطوال مثل «الكهف» و«الأنبياء».

فإن فرغ الإنسان من صلاته، ولم يكن الكسوف قد انجلى، يستحبُّ له إعادة الصلاة. وإن اقتصر على التسبيح والتحميد، لم يكن به بأس.

ولابأس أن يصلّي الإنسان صلاة الكسوف على ظهر دابّته، أو يصلّي وهو ماشٍ إذا لم يمكنه النزول والوقوف.

[٢٢]

باب صلاة الاستسقاء

إذا أجدبت البلاد، وقلّت الأمطار، يستحبُّ أن يصلّى صلاة الاستسقاء: يتقدّم الإمام، أو من نصبه الإمام إلى الناس، بأن يصوموا ثلاثة أيام، ثمّ يخرجون[٢] اليوم الثالث إلى الصّحراء. ويستحبُّ أن

---

(١) الوسائل، ج٥، الباب٧ من أبواب صلاة الكسوف والآيات، ص١٤٩.

(٢) في م: «يخرجوا».

يكون ذلك يوم الاثنين. ولايصلُّوا في المساجد في البلدان كلِّها إلَّا بمكَّة خاصة. ويقدّم المؤذِّنين كما يفعل في صلاة العيدين. ويخرج الإمام على إثرهم بسكينة ووقار. فإذا انتهى إلى الصحراء، قام، فصلَّى[١] ركعتين من غير أذان ولاإقامة، يقرأ فيهما ماشاء من السُّور. ويكون ترتيب الركعتين كترتيب صلاة العيدين باثنتي عشرة تكبيرة: سبعٌ في الأُولى، وخمسٌ في الثانية. ويقدِّم القراءة على التكبير في الركعتين معاً، كما يفعل في صلاة العيدين.

فإذا فرغ منهما، استقبل القبلة، ويكبِّر الله مائة تكبيرة، يرفع بها صوته، ويكبر من حضر معه، ثمّ يلتفت عن يمينه، فيسبّح الله مائة مرّة، يرفع بها صوته، ويسبّح معه من حضر، ثمّ يلتفت عن يساره، فيهلل الله مائة مرّة، يرفع بها صوته، ويقول ذلك معه من حضره، ثمّ يستقبل الناس بوجهه، ويحمد الله مائة مرّة، يرفع بها صوته، ويقول مثل ذلك من حضر معه. ثمّ ليدع، وليخطب بخطبة الاستسقاء المرويّة عن أمير المؤمنين عليه السَّلام[٢]. فإن لم يتمكَّن[٣] اقتصر على الدّعاء.

[٢٣]

باب نوافل شهر رمضان وغيرها من الصلوات المرغّبة فيها

يستحبُّ أن يصلّي الإنسان في شهر رمضان من أوّل ليلة فيه إلى آخر الشهر زيادة ألف ركعة على نوافله في سائر الشهور: يصلّي في تسع

---

(١) في م: «فصلّى بهم». (٢) التهذيب، ج٣، ح١١، ص١٥١. (٣) في م: «لم يتمكّن بها».

عشرة ليلة منه في كلّ ليلة عشرين ركعة: ثماني ركعات بعد المغرب، واثنتي عشرة ركعة بعد العشاء الآخرة قبل **الوتيرة**، ويختم الصلاة بالوتيرة. وفي ليلة تسع عشرة مائة ركعة، وفي ليلة إحدى وعشرين أيضاً مثل ذلك، وفي ليلة ثلاث وعشرين أيضاً مثل ذلك، ويصلّي في ثمان ليال من العشر الأواخر في كلّ ليلة ثلاثين ركعة: يصلّي **بعد المغرب** ثماني ركعات، واثنتين **وعشرين** ركعة بعد العشاء الآخرة، وإن أراد أن يصلّي بعد المغرب اثنتي عشرة ركعة، وبعد العشاء الآخرة ثمان عشرة ركعة، كان أيضاً جائزاً. فهذه تسعمائة وعشرون ركعة. ويصلّي في كلّ يوم جمعة من شهر رمضان أربع ركعات لأمير المؤمنين، وركعتين صلاة فاطمة عليهاالسّلام، وأربع ركعات صلاة جعفر بن أبي طالب رحمة الله عليه، ويصلّي في ليلة آخر جمعة من الشهر عشرين ركعة صلاة أميرالمؤمنين، وفي عشيّة تلك الجمعة عشرين ركعة صلاة فاطمة عليهاالسّلام. فهذه تمامُ ألف[1] ركعة.

ويستحب أيضاً أن يصلي ليلة النصف مائة ركعة: يقرأ في كل ركعة «الحمد» مرّة و «قلْ هو الله أحد» عشرين مرّة[2].

ويُستحبُّ أن يصلي ليلة الفطر ركعتان: يقرأ في أول ركعة منها: «الحمد» مرّة وألف مرّة «قل هو الله أحد»، وفي **الثانية «الحمد»** مرّة و «قلْ هو الله أحد» مرّة واحدة.

فأمّا صلاة أميرالمؤمنين، فإنّها أربع ركعات بتسليمتين: يقرأ في كلّ

---

(١) في ملك: «التّمام ألف». وفي م، ن: «تمام الألف». وفي هامش م: «س، خ ـ ألف ـ صحّ».

(٢) في م: «عشر مرّات». وفي ح: «عشر مرّة».

ركعة «الحمد» مرّة، وخمسين مرّة «قلْ هو الله أَحد».

وصلاةُ فاطمة عليها السَّلام، ركعتان: يقرأ في الأُولى منهما «الحمد» مرّة واحدة، و «إنّا أَنزلناه» مائة مرّة، وفي الثانية «الحمد» مرّة و «قل هو الله أَحد» مائة مرّة.

وصلاة جعفر أَربع ركعات بثلاثمائة مرّة «سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلَّا الله، والله أكبر»: يبتدئ الصلاة، فيقرأُ «الحمد» ويقرأُ في الأُولى منهما «إذا زُلزلت»، فإذا فرغ منها، سبّح خمس عشرة مرّة، ثمّ ليركع، ويقول ذلك عشراً، فإذا رفع رأسه، قاله عشراً، فإذا سجد، قاله عشراً، فإذا رفع رأسه من السجود، قاله عشراً، فإذا سجد الثانية، قاله عشراً، فإذا رفع رأسه من السجود ثانياً، قاله عشراً - فهذه خمسٌ وسبعون مرّة - ثمّ لينهض إلى الثانية، وليصلِّ أَربع ركعات على هذا الوصف، ويقرأُ في الثانية «و العاديات»، وفي الثالثة «إذا جاء نصرالله»، وفي الرابعة «قلْ هو الله أَحد»[1]. ويقول في آخر سجدة منه: «يا من لبس العزَّ والوقار» إلى آخر الدّعاء[2].

ويُستحبُّ أَن يصلّي الإنسان يوم الغدير إذا بقي إلى الزّوال نصف ساعة بعد أَن يغتسل ركعتين: يقرأُ في كلِّ واحدة منهما «الحمد» مرّة، و «قل هو الله أَحد» عشر مرّات وآية الكرسيّ عشر مرّات، و «إنّا أَنزلناه» عشر مرّات. فإذا سلَّم، دعا بعدهما بالدعاء المعروف[3].

---

(١) الوسائل، ج٥، الباب١ من أبواب صلاة جعفر بن أبيطالب عليه السَّلام، ص١٩٤.

(٢) الوسائل، ج٥، الباب٣ من أبواب صلاة جعفر بن أبيطالب عليه السَّلام، ص١٩٩.

(٣) التهذيب، ج٣، باب صلاة الغدير، ص١٤٣.

ويستحبُّ أن يصلّي الإنسان يوم المبعث ـ وهو اليوم السابعُ والعشرون من رجب ـ اثنتي عشرة ركعة: يقرأُ في كل واحدة منها «الحمد» و «يس». فإن لم يتمكّن، قرأ ماسهل عليه من السُّور. فإذا فرغ منها، جلس في مكانه، وقرأ أربع مرّات سورة «الحمد»، و «قلْ هو الله أحد» مثل ذلك، والمعوذتين كلّ واحدة منها أربع مرّات. ثمّ يقول: «سبحان الله، والحمدُ لله، ولا إله إلّا الله، والله أكبر» أربع مرّات، ويقول: «الله الله لاأُشركُ به شيئاً» أربع مرّات[1].

ويستحبُّ أن يصلّي ليلة النصف من شعبان أربع ركعات: يقرأُ في كلِّ واحدة منها «الحمد» مرّة و «قلْ هو الله أحد» مائة مرّة.

وإذا أراد الإنسانُ أمراً من الأُمور لدينه أو دُنياه، يستحبُّ له أن يصلّي ركعتين: يقرأُ فيهما ماشاء من السُّور، ويقنتُ في الثانية. فإذا سلّم، دعا بما أراد، ثمّ ليسجد وليستخر الله في سجوده مائة مرّة، يقول: «أستخيرُ الله في جميع أُموري»، ثمّ يمضي في حاجته.

وإذا عرض للإنسان حاجة، فليصم الأربعاء والخميس والجمعة، ثمّ ليبرز تحت السّماء في يوم الجمعة[2]، وليصلّ ركعتين: يقرأُ فيهما بعد «الحمد». مأتي مرّة وعشر مرّات «قُلْ هو الله أحد» على ترتيب صلاة التسبيح، إلّا أنه يجعلُ بدل التسبيح في صلاة جعفر، خمس عشرة مرّة «قلْ هو الله أحد» في الرّكوع والسجود وفي جميع الأحوال. فإذا فرغ منها سأل الله[3] حاجته. وإذا قضى حاجته، فليصلِّ ركعتين شكراً لله

(١) الوسائل، ج٥، الباب٩ من أبواب بقيّة الصلوات المندوبة؛ ص٢٤١ ـ ٢٤٣.

(٢) في ح وهامش ملك: «الجمعة قبل الزوال بعد أن يغتسل». (٣) في م: «الله تعالى».

«تعالى»: يقرأُ فيها «الحمد» و «إنّا أنزلناه» أو سورة «قلْ هو الله أحد»، ثمّ ليشكر الله «تعالى» على ما أنعم[1] في حال السجود والركوع وبعد التسليم إن شاءالله.

[٢٤]

باب الصلاة على الموتى

الصلاةُ على الأموات فريضة. وفرضه على الكفاية، إذا قام به البعضُ، سقط عن الباقين.

ولا يختلفُ الحكم في ذلك، سواء كان الميتُ رجلاً أو امرأة، حُرّاً أو عبداً إذا كان له ستُّ سنين فصاعداً، وكان على ظاهر الإسلام. فإن نقص سنُّهُ عن ستِّ سنين، لم تجب الصلاة عليه، بل يصلّى عليه استحباباً وتقيّة.

وإذا حضر القوم للصلاة عليه، فليتقدّم أَولى الناس به، أَو من يأمرُهُ الوليُّ بذلك. وإن حضر الإمام العادل، كان أَولى بالصلاة عليه. وإن حضر رجلٌ من بني هاشم معتقد للحقِّ، كان أَيضاً أَولى بالصلاة عليه إذا قدَّمه الوليّ. ويستحبّ له تقديمه. فإن لم يفعل، فليس له أَن يتقدَّم للصلاة عليه.

والزّوج أَحقُّ بالصلاة على المرأة من أَخيها وأَبيها.

وإذا كانوا جماعة، فليتقدَّم الإمام، ويقف الباقون خلفه صفوفاً أو صفّاً واحداً. وإن كان فيهم نساء، فليقفن آخر الصفوف، فلا يختلطن

(١) في ح، م: «أنعم به».

بالرجال. فإن كان فيهنّ حائض، فلتقف وحدها في صفٍّ بارزة عنهنّ وعنهم.

وإن كان من يصلّي على الميّت نفسين، فليتقدّم واحدٌ، ويقف الآخر خلفه سواء، ولايقف على جنبه.

وينبغي أن يقف الإمام من الجنازة إن كانت لرجل، عند وسطها؛ وإن كانت لامرأة، عند صدرها.

وإذا اجتمع جنازة رجل وامرأة فلتقدّم المرأة إلى القبلة، ويجعل الرجلُ ممّا يليها، ويقف الإمام عند الرَّجل.

وإن كان رجلٌ وامرأة وصبيّ، فليقدّم الصَّبي، ثمّ المرأة، ثمّ الرّجل.

وإن كان معهم عبد فليقدّم أوّلاً الصَّبيّ، ثمّ المرأة، ثمّ العبد، ثمّ الرجل، ويقف الإمام عند الرجل ويصلي عليهم صلاة واحدة.

وكذلك الحكمُ إن زادوا في العدد على ماذكرناه، ويكونُ على هذا ترتيبهم.

وينبغي أن يكون بين الإمام وبين الجنازة شيء يسير، ولايبعد منها.

وليتحفّ عند الصَّلاة عليه إن كان عليه نعلان. فإن لم يكن عليه نعلٌ، أو كان عليه خفّ، فلابأس أن يصلّي كذلك.

ثمّ يرفع الإمام يده بالتكبير، ويكبّرُ خمس تكبيرات، يرفع يده في أوّل تكبيرة منها حسب، ولايرفع فيما عداها. هذا هو الأفضل. فإن رفع يده في التكبيرات كلّها، لم يكن به بأس.

وإذا كبّر الأوّلة، فليشهد: أن لا إله الّا الله، وأنّ محمّداً رسول الله[١]، ثمّ يكبّر الثانية، ويصلّي على النبيّ وآله، ثمّ يكبرُ الثالثة، **ويدعو للمؤمنين**، ثمّ يكبّرُ الرابعة، ويدعو للميّت إن كان مؤمناً؛ فإن لم يكن كذلك، وكان **ناصباً** معلناً بذلك، لعنه في صلاته، وتبرأ منه؛ وإن كان مستضعفاً فليقل: «**ربّنا اغفر للذين تابوا**» إلى آخر الآية[٢]؛ وإن كان ممّن لا يعرف مذهبه، فليدع الله **أن يحشره مع** من كان يتولاه؛ وإن كان طفلاً فليسأل الله أن يجعله له ولأبويه **فرطا**. فإذا فرغ من ذلك، كبّر الخامسة.

ولا يبرح من مكانه حتّى ترفع الجنازة، فيراها على أيدي الرجال.

ومن فاته شيءٌ من التكبيرات، فليتمّه عند فراغ الإمام من الصلاة متتابعة. فإن رفعت الجنازة، كبّر عليها وان كانت مرفوعة. وإن كانت قد بلغت إلى القبر، كبّر على القبر مابقي له، وقد أجزأه.

ومن كبّر تكبيرة قبل الإمام، فليعدها مع الإمام.

ومن فاتته الصلاة على الجنازة، فلابأس أن يصلّي على القبر بعد الدّفن يوماً وليلة. فإن زاد على ذلك، لم يجز الصلاة عليه.

ويكره أن يصلّى على جنازة واحدة مرّتين.

ولابأس أن يصلّى على الجنازة أيّ وقت كان من ليل أو نهار مالم يكن وقت فريضة. فإن كان وقت فريضة، بُدئ بالفرض ثمّ بالصلاة على الميّت الّا أن يكون الميتُ مبطوناً أو ماأشبه ذلك ممّن يخاف عليه الحوادث، فإنّه يبدأ بالصلاة عليه، ثمّ بصلاة الفريضة.

---

(١) ليس «وأنّ محمّداً رسول الله» في (م، ن). (٢) المؤمن «غافر»: ٧.

ولابأس بالصلاة على الجنائز في المساجد. وإن صُلّي عليها في مواضعها المختصّة بذلك، كان أفضل.

ومتى صلّي على جنازة، ثمّ تبين بعد ذلك أنّها كانت مقلوبة، سويت، وأُعيد عليها الصلاة مالم يدفن. فإن دفن، فقد مضت الصلاة.

والأفضل أن لايصلّي الإنسان على الجنازة إلّا على طُهر. فإن فاجأته جنازة، ولم يكن على طهارة، تيمّم، وصلّى عليها. فإن لم يمكنه، صلّى عليها بغير طهر. وكذلك الحكم في من كان جنباً، والمرأة إذا كانت حائضاً، فإنّه لابأس أن يصلّيا عليه من غير اغتسال. فإن تمكّنا من الاغتسال، اغتسلا، فإن ذلك أفضل.

وإذا كبّر الإمام على الجنازة تكبيرة أو تكبيرتين، وأُحضرت جنازةٌ أُخرى، فهو مخيَّرٌ بين أن يتمَّ خمس تكبيرات على الجنازة الأوّلة، ثمّ يستأنف الصلاة على الأُخرى، وبين أن يكبِّر خمس تكبيرات من الموضع الذي انتهى إليه، وقد أجزأهُ ذلك عن الصلاة عليهما.

فإذا حضر جماعةٌ من النساء للصلاة على الميّت، ليس فيهنّ رجل، فلتقف واحدةٌ منهنّ في الوسط، والباقيات، عن يمينها وشمالها ويصلّين عليها.

وكذلك إذا صلّوا جماعة عُراة على الجنازة، فلا يتقدّم منهم أحد، بل يقف في الوسط، ويكبّر، ويكبّرُ الباقون معه.

فإن كان الميت عرياناً، ترك في القبر أولاً، وغطّي سوأتُه، ثمّ صلّي عليه بعد ذلك، ودُفن[١].

---

(١) في ح و هاش م: «فإن لم يكن معه شيء غطّي بالتراب».

كتاب الصيام.

[١]

باب ماهيّة الصوم ومن يجب عليه ذلك ومن لايجب عليه

الصوم في اللّغة هو الإمساك ، وهو في الشّريعة كذلك ، إلَّا أنّه إمساكٌ عن أشياء مخصوصة في زمان مخصوص.

والّذي يقع الإمساك عنه على ضربين: ضربٌ يجب الإمساك عنه؛ والآخرُ الأولى الإمساك عنه.

والّذي يجب الإمساكُ عنه على ضربين: ضربٌ منها متى لم يمسك الإنسان عنه، بطل صومه؛ والقسم الآخر متى لم يمسك عنه، كان مأثوماً وإن لم يبطل ذلك صومه.

فأمّا الّذي يجب الإمساك عنه ممّا يبطل الصوم بفعله، فهو الأكل، والشرب، والجماع، والارتماسُ في الماء، والكذب على الله ورسوله، وازدراد كل شيء يفسدُ الصيام، والحقنة، والقيء على طريق العمد.

وأمّا الّذي يجب الإمساك عنه وإن لم يبطل الصوم بفعله، فهو النظر إلى مالايجوز النظر إليه، والإصغاء إلى ما لايحلُّ الإصغاء إليه من الغناء وقول الفُحش، والكلام بما لايسوغُ التكلُّم به، ولمس ما لايحلُّ

ملامسته، والمشيُ إلى المواضع المنهيّ عنها.

والَّذي الأَولى الإمساك عنه، فالتحاسدُ والتنازعُ والمماراة وإنشادُ الشعر، ومايجري مجرى ذلك مِمَّا نذكرُهُ من بعدُ في باب مايُفسدُ الصيام وما لايفسده[١].

والصوم(١) على ضربين: مفروضٌ ومسنون.

فالمفروض على ضربين: فضربٌ يجبُ على كافة المكلَّفين مع التمكن منه بالإطلاق؛ والضربُ الآخر يجب على من حصل فيه سببُ وجوبه.

فالقسم الأَوّلُ هو صوم شهر رمضان، فإنّه يلزم صيامه لسائر المكلَّفين من الرجال والنساء والعبيد والأَحرار.

ويسقط فرضه عمَّن ليس بكامل العقل من الصِّبيان والمجانين وغيرهما.

ويستحبُّ أن يؤخذ الصبيانُ **بالصيام** إذا أَطاقوه، و[٢] بلغوا تسع

باب ماهيّة الصوم

(١) **قوله** رحمه الله: «والصوم على ضربين: مفروض ومسنون».

ذكر الأقسام المتعلّقة بالمفروض، ولم يذكر المسنون.

الجواب: إذا ضبطه في قسمين، وذكر أصناف أحد القسمين، فالقسم الثاني ماعدا تلك الأصناف، وتعدادها يأتي في باب منفرد ترجمته «باب صوم التطوّع وما يكون صاحبه فيه بالخيار»[٣].

---

(١) الباب ٣، ص ٣٩٤.

(٢) في ح، ن: «أو». وفي هامش م: «خ، س ـ أو ـ صحّ».

(٣) الباب٩، ص ٤١٣.

سنين وإن لم يكن ذلك واجباً عليهم.

ويسقط فرض الصيام عن العاجز عنه[١] بمرض أو كبر أو مايجري مجراهما ممّا سنبيّنُه فيما بعدُ[٢] إن شاء الله.

والّذين يجب عليهم الصيامُ على ضربين: منهم من إذا لم يصم متعمداً، وجب عليه القضاء والكفارة أو القضاء؛ ومنهم من لايجب عليه ذلك. فالذين يجب عليهم ذلك، كل من كان ظاهره ظاهر الإسلام. والذين لايجب عليهم، همُ الكفّار من سائر أَصناف من خالف الإسلام، فإنّه وإن كان الصوم واجباً عليهم، فإنّما يجب بشرط الإسلام. فمتى لم يصوموه، لم يلزمهمُ القضاءُ ولا الكفّارة.

والقسم الثاني مثل صوم النذور والكفّارات وما يجري مجراهما. ونحن نبينُ كلَّ ذلك في أَبوابه إن شاء الله.

[٢]

باب علامة شهر رمضان وكيفيّة العزم عليه ووقت فرض الصوم ووقت الإفطار

علامةُ الشُّهور رؤيةُ الهلال مع زوال العوارض والموانع.

فمتى رأَيت الهلال في استقبال شهر رمضان، فصم بنية الفرض من الغد.

فإن لم تره لتركك التَّرائي له، ورُؤي في البلد رؤية شائعة، وجب أَيضاً عليك الصوم.

---

(١) في ح، م: «إمّابمرض».

(٢) في الباب٤، ص٤٠٠.

فإن كان في السماء علّة، ولم يره جميع أهل البلد، ورآه خمسون نفساً، وجب أيضاً الصوم.

ولا يجب الصوم اذا رآه واحدٌ أو اثنان، بل يلزم فرضه لمن رآه حسب، وليس على غيره شيء.

ومتى كان في السماء علّة، ولم ير في البلد الهلالُ أصلاً، ورآه خارج البلد شاهدان عدلان، وجب أيضاً الصوم.

وإن لم يكن هناك علّة، وطلب فلم ير الهلال، لم يجب الصوم إلّا أن يشهد خمسون نفساً من خارج البلد أنّهم رأوه.

ومتى لم ير الهلالُ في البلد، ولم يجئ من الخارج من يُخبر برويته، عددت من الشّهر الماضي ثلاثين يوماً، وصمت بعد ذلك بنيّة الفرض. فان ثبت بعد ذلك ببيّنة[1] عادلة: أنّه كان قد رُؤي الهلال قبله بيوم، قضيت يوماً بدله.

والأفضل أن يصوم الإنسانُ يوم الشكّ على أنّه من شعبان. فإن قامت له البيّنةُ بعد ذلك: أنه كان من رمضان، فقد وفّق له، وأجزأ عنه، ولم يكن عليه قضاء. وإن لم يصمه، فليس عليه شيء. ولا يجوزُ له أن يصوم ذلك اليوم على أنّه من شهر رمضان حسب ماقدّمناه، ولا أن يصومه وهو شاكٌ فيه لاينوي به صيام يوم من شعبان؛ فإن صام على هذا الوجه، ثمّ انكشف له أنّه كان من شهر رمضان، لم يُجزء عنه، وكان عليه القضاء.

والنيّة واجبةٌ في الصيام.

---

(١) في ب، د: «بيّنة».

ويكفي في نيّة صيام الشهر كلّه أن ينوي في أول الشهر، ويعزم على أن يصوم الشهر كلّه.

وإن جدَّد النية في كل يوم على الاستيناف، كان أفضل. فإن لم يفعلها، لم يكن عليه شيء.

وإن نسي أن يعزم على الصوم في أوّل الشهر، وذكر في بعض النّهار، جدَّد النية، وقد أجزأه. فإن لم يذكرها، وكان من عزمه قبل حضور الشهر صيام الشهر إذا حضر، فقد أجزأه أيضاً. فإن لم يكن ذلك في عزمه، وجب عليه القضاء.

وإذا صام الإنسانُ يوم الشكّ على أنّه من شعبان، ثمّ علم بعد ذلك أنّه كان من شهر رمضان، فقد أجزأه.

وكذلك (١) إن كان في موضع لاطريق له إلى العلم بالشهر، فتوخّى

باب علامة شهر رمضان

(١) **قوله** رحمه الله: «وكذلك إن كان في موضع لاطريق له إلى العلم بالشهر، فتوخّى شهراً، فصامه، فوافق ذلك شهر رمضان، أو كان بعده، فقد أجزأه عن الفرض، فان انكشف له أنّه قد صام قبل شهر رمضان وجب عليه استئناف الصوم وقضاؤه».

قوله: «أو كان بعده فقد أجزأه» كيف يجوز أن يكون مجزياً وقد يدخل في ذلك يوم العيد[1]؟

قوله: «وجب عليه استئناف الصوم وقضاؤه» والاستئناف هو القضاء

(١) في ش: «اليوم العيد».

شهراً فصامه، فوافق ذلك شهر رمضان، أو كان بعده، فقد أجزأه عن الفرض؛ وإن انكشف له أنّه كان قد صام قبل شهر رمضان، وجب عليه استيناف الصوم وقضاؤه.

وإذا نوى الإنسان الإفطار يوم الشكّ، ثمّ علم أنّه يومٌ من شهر رمضان، جدّد النيّة مابينه وبين الزوال، وقد أجزأه إذا لم يكن قد[1] فعل مايفسد الصيام؛ وإن كان[2] تناول مايفسد الصيام، أمسك بقيّة النهار، وكان عليه القضاء؛ وإن لم يعلم إلّا بعد زوال الشمس، أمسك بقيّة النهار عمّا يفسد الصيام، وكان عليه قضاء ذلك اليوم.

والوقتُ الذي يجب فيه الإمساكُ عن الطعام والشراب، هو طلوع

والقضاء هو الاستئناف.

الجواب: التعويل في ذلك[3] على الرواية: روى[4] محمّد بن يعقوب عن أحمد بن إدريس بأسناده إلى عبدالرحمان بن أبي عبدالله عن أبي عبدالله عليه السّلام رجل أسرته الروم، ولم يصم شهر رمضان، ولم يدرأيّ شهر هو، قال: يصوم شهراً متوخّياً، فان كان قبل رمضان لم يجزه، وان كان بعده أجزأه.

وقوله: قد يدخل في ذلك العيد، فالجواب أنّ بتقدير ذلك لايجزيه يوم العيد، ويقضي بدله، لأنّه تحقّق فساد صومه لذلك اليوم حسب.

وأمّا قوله: الاستئناف هو القضاء، فليس بوارد، لأنّه يريد استئنافه بنيّة القضاء، وهما أمران؛ ويمكن أن يكون الواو بمعنى «أو» أي يستأنف إن انكشف له قبله، وهو باق، ويقضي إن انكشف بعده.

---

(١) ليس «قد» في (م). (٢) في م: «كان قد». (٣) في ح: «كلّ ذلك».

(٤) الوسائل، ج٧، الباب٧ من أبواب أحكام شهر رمضان، ح١، ص٢٠٠.

الفجر المعترض الَّذي يجبُ عنده الصلاة ـوقد بيَّنَّاهُ فيما مضى[١] من الكتاب ـومحللٌ الأكل والشُّرب إلى ذلك الوقت. فأمّا الجماع، فإنّه مُحلَّلٌ إلى قبل ذلك بمقدار مايتمكنُ الإنسان من الاغتسال. فإن غلب على ظنّه، وخشي أن يلحقهُ الفجر قبل الغسل، لم يحلَّ له ذلك.

و وقت الإفطار سقوط القُرص. وعلامتُه ماقدّمناه[٢] من زوال الحُمرة من جانب المشرق، وهو الوقتُ الذي يجبُ فيه الصلاة.

والأفضلُ أن لايفطر الإنسان إلَّا بعد صلاة المغرب. فإن لم يستطع الصبر على ذلك، صلَّى الفرض، وأفطر، ثمّ عاد، فصلَّى نوافله؛ فإن لم يمكنه ذلك، أو كان عنده من يحتاج إلى الإفطار معه، قدَّم الإفطار، فإذا فرغ منه، قام إلى الصلاة، فصلَّى المغرب.

[٣]

باب ماعلى الصائم اجتنابه ممّا يفسد الصيام وما لايفسده، والفرق بين مايلزم بفعله القضاء والكفّارة وبين مايلزم منه القضاء دون الكفّارة

الَّذي على الصائم اجتنابُه على ضربين: ضرب يفسدُ الصيام، وضربٌ لايفسدهُ بل ينقصه[٣].

والَّذي يفسده على ضربين: ضربٌ منهما يجب منه القضاءُ والكفّارة، والضربُ الآخرُ يجب منه القضاء دون الكفّارة.

---

(١) في الباب ٢ من كتاب الصلاة، ص ٢٧٨.

(٢) في الباب٢ من كتاب الصلاة، ص ٢٧٩.

(٣) في ب، د، ح: «ينقضه». كذا.

فأمّا(١) الذي يُفسد الصيام ممّا يجب منه القضاء والكفّارة،

باب ماعلى الصائم اجتنابه

(١) قوله رحمه الله: «وأمّا الذي يفسد الصوم ممّا يجب منه القضاء والكفّارة فالأكل، والشرب، وازدراد كلّ شيء يقصد به إفساد الصوم، والجماع، والإمناء على جميع الوجوه إذا كان عند ملاعبة وملامسة[١] وإن لم يكن هناك جماع، والكذب على الله وعلى رسوله وعلى الأئمة عليهم السَّلام متعمّداً مع الاعتقاد لكونه كذباً، وشمّ الرائحة الغليظة التي تصل إلى الحلق، والارتماس في الماء، والمقام على الجنابة والاحتلام بالليل متعمّداً إلى طلوع الفجر».

وقال بعد ذلك: «أمّا الذي يفسد الصيام ممّا يجب منه القضاء دون الكفّارة، فمن أجنب في أوّل الليل، ونام، ثمّ انتبه، ولم يغتسل، واستمرّ به النوم إلى طلوع الفجر؛ ومن تمضمض للتبرّد دون الطهارة، فدخل الماء حلقه، وجب عليه القضاء، وكذلك من تقيّأ متعمداً؛ ومن أكل، أو شرب عند الفجر من غير أن يرصد، ثمّ تبيّن من[٢] بعد ذلك أنّه كان طالعاً، كان عليه القضاء؛ وإن[٣] رصده ولم يتبيّنه لم يكن عليه شيء؛ فان بدأ بالأكل فقيل له قد طلع الفجر، فلم يمتنع، ثمّ تبيّن بعد ذلك أنّه كان طالعاً، وجب عليه القضاء، ومن قلّد غيره في أنّ الفجر لم يطلع، ثمّ تبيّن أنّه كان طالعاً، وجب عليه القضا؛ ومن شكّ في دخول الليل لوجود عارض في السماء، ولم يعلم بدخول الليل، ولاغلب على ظنّه ذلك، فأفطر، ثمّ تبيّن بعد ذلك أنّه كان نهاراً، كان عليه القضاء».

وقال في باب ماهية الصوم[٤]: «وأمّا الذي يجب الامساك عنه ممّا يبطل الصوم بفعله فهو الأكل والشرب، والجماع، والارتماس في الماء، والكذب على الله

(١) في ش: «ملاعبته وملامسته».
(٢) ليس «من» في (ك).
(٣) في ك: «فإن».
(٤) الباب ١، ص ٣٨٨.

فالأكل، والشّربُ، وازدرادُ كلِّ شيء يقصدُ به إفساد الصيام، والجماعُ، والإمناء على جميع الوجوه إذا كان عند ملاعبة أو[١] ملامسة وإن لم يكن هناك جماع، والكذب على الله وعلى رسوله وعلى الأئمّة عليهم السَّلام، متعمداً مع الاعتقاد لكونه كذباً، وشمُّ الرائحة الغليظة التي تصلُ إلى الحلق، والارتماسُ في الماء، والمقام على الجنابة والاحتلام بالليل متعمداً إلى طلوع الفجر؛ وكذلك من أصابته جنابة، ونام من غير اغتسال، ثمّ انتبه، ثمّ نام، ثمّ انتبه ثانياً، ثمّ نام إلى طلوع الفجر. فهذه

وعلى رسوله، وازدراد كلّ شيء يفسد الصيام، والحقنة، والقيء على طريق العمد».

فهل بينهما[٢] تناقض؟ وقد عدّ في هذا الباب الذي يجب الإمساك عنه ممّا يبطل الصوم بفعله، ثمانية أقسام؛ وفي الباب التي ذكرنا، أزيد من هذه الأقسام، وهي تبطل الصوم.

قوله: «فهذه الأشياء كلّها تفسد الصوم[٣] ويجب منها القضاء والكفارة وهي عتق رقبة أو صيام شهرين متتابعين أو إطعام[٤] ستين مسكيناً وقضاء ذلك اليوم أيّ ذلك فعل فقد أجزأه»، ما الحاجة إلى قوله: «وقضاء ذلك اليوم» وهو تكرير؟

الجواب: لايلزم من تعداد بعض المفطرات والزيادة عليها في أُخرى التناقض. على أنّه ذكر في ماهية الصوم مايتحقّق به ماهيّته، وفي الباب الآخر ما يفسد به وان كانت حقيقته تثبت من دونه.

وأمّا قوله: «ما الحاجة إلى ذكر القضاء ثانياً»، فلأنّه ذكر الكفّارة والقضاء جملة، ثمّ فصّل الكفّارة، فاقتضى إعادة ذكر القضاء، لئلا يتوهّم دخوله في جملة صيام الشهرين.

---

(١) في د، م: «و». (٢) في ح، ش: «بينها». (٣) في ك: «الصيام». (٤) في ح، ش: «طعام».

الاشياء كلُّها تُفسدُ الصيام، ويجبُ منها القضاء والكفارة.

والكفارة عتق رقبة، أو صيامُ شهرين متتابعين، أو إطعامُ ستين مسكيناً ـ وقضاء ذلك اليوم ـ أيَّ ذلك فعل، فقد أجزأه. فإن لم يتمكَّن، فليتصدَّق بما تمكَّن منه. فإن لم يتمكن من الصدقة، صام ثمانية عشر يوماً. فإن لم يقدر، صام ماتمكّن منه. فإن لم يستطع، قضى ذلك اليوم، وليستغفر الله «تعالى»، وليس عليه شيء.

ومتى وطأ الرجلُ امرأته نهاراً في شهر رمضان، كان عليها أيضاً القضاء والكفّارة إن كانت طاوعته على ذلك؛ وإن كان أكرهها، لم يكن عليها شيء، وكان عليه كفّارتان.

وأمّا الّذي يفسد الصيام ممَّا يجب منه القضاء دون الكفّارة، فمن أجنب في أوّل اللّيل، ونام، ثمّ انتبه، ولم يغتسل، فنام ثانياً، واستمرَّ به النوم إلى طلوع الفجر، كان عليه القضاء، وصيام ذلك اليوم، وليس عليه كفّارة.

ومن تمضمض للتبرّد دون الطهارة، فدخل الماء حلقه، وجب عليه القضاء دون الكفّارة.

وكذلك من تقيَّأ متعمَّداً، وجب عليه القضاء دون الكفّارة. فإن ذرعه القيء، لم يكن عليه شيء، وليبصق بما يحصلُ في فيه؛ فإن بلعه، كان عليه القضاء.

ومن أكل أو شرب عند طلوع الفجر من غير أن يرصده، ثمّ تبيّن بعد ذلك أنّه كان طالعاً، كان عليه القضاء. فإن رصدهُ، ولم يتبينهُ، لم يكن عليه شيء. فإن بدأ بالأكل، فقيل له: «قد طلع الفجر»، فلم

يمتنع، ثمّ تبيّن بعد ذلك أنّه كان طالعاً، وجب عليه القضاء.

ومن قلد غيره في أنّ الفجر لم يطلع، ثمّ تبيّن أنّه كان طالعاً، وجب عليه القضاء.

ومن شكَّ في دخول اللّيل لوجود عارض في السماء، ولم يعلم بدخول اللّيل، ولا غلب على ظنّه ذلك، فأفطر، ثمّ تبيّن بعد ذلك أنّه كان نهاراً، كان عليه القضاء. فإن كان قد غلب على ظنه دخول اللّيل، ثمّ تبيّن أنّه كان نهاراً، لم يكن عليه شيء.

وجميع ماقدّمناه ممّا يفسدُ الصيام ممّا يجب منه القضاءُ والكفّارة، أو القضاء وحده متى فعله الإنسانُ ناسياً أو ساهياً، لم يكن عليه شيء، ومتى فعله متعمّداً، وجب عليه ماقدّمناه، وكان على الإمام أن يعزره بحسب مايراه.

فإن تعمد الإفطار ثلاث مرّات، يرفع فيها إلى الإمام: فإن كان عالماً بتحريم ذلك عليه، قتله الإمام في الثالثة والرابعة؛ وإن لم يكنْ عالماً، لم يكن عليه شيء.

ويكره للصائم الكحلُ إذا كان فيه مسك؛ وإن لم يكن فيه ذلك، لم يكن به بأس.

ولابأْس للصّائم أن يحتجم ويفتصد، إذا احتاج إلى ذلك مالم يخف الضعف؛ فإن خاف، كره له ذلك، إلّا عند الضرورة إليه.

ويكره له تقطير الدُّهن في أُذنه إلّا عند الحاجة إليه.

ويكرهُ له أن يبلّ الثوب على جسده.

ولابأْس أن يستنقع في الماء الى عنقه، ولايرتمسُ فيه حسب

ماقدَّمناه. ويكره ذلك للنِّساء.

ويكره للصائم السعُوط.

وكذلك الحقنة بالجامدات. ولايجوز له الاحتقان بالمائعات.

ويكره له دخول الحمّام إذا خاف الضعف، فإن**لم يخف، فليس به** بأْس.

ولابأْس بالسِّواك للصائم بالرطب منه واليابس. فإن كان يابساً، فلابأْس أَن يبلّه أَيضاً بالماء. وليحفظ نفسه من ابتلاع ماحصل في فيه من رطوبته.

ويكره له شمُّ النرجس وغيره من الرياحين. **وليس** كراهية شمِّ النرجس مثل الرياحين بل هي آكد.

ولابأْس أَن يدهن بالأَدهان الطيبة وغير الطيبة.

ويكره له شمُّ المسك ومايجري مجراه.

ويكره للصائم أَيضاً القبلة، وكذلك مباشرة النّساء وملاعبتُهنّ. فإن باشرهنّ بمادونَ الجماع أَو لاعبهنّ بشهوة، فأَمذى لم يكن عليه شيء. فإن أَمنى، كان عليه ماعلى المجامع. فإن أَمنى من غير ملامسة لسماع كلام أو نظر، لم يكن عليه شيء، ولايعود إلى ذلك.

ولابأْس للصائم أَن يزقّ الطائر، والطبّاخ أَن يذوق المرق، والمرأَة أَن تمضغ الطعام للصبي ولا تبلع **شيئاً من ذلك**.

ولايجوز للصائم مضغ العلك.

ولابأْس أَن يمصَّ الخاتم والخرز وما أَشبههما.

* * *

[٤]

باب حكم المريض والعاجز عن الصيام

المريضُ الذي لايقدر على الصيام أو يضرُّ به، يجبُ عليه الإفطار، ولايجزي عنه إن صامه، وكان عليه القضاء إذا برأ منه. فإن أفطر في أوّل النّهار، ثمّ صحَّ فيما بقي منه، أمسك تأديباً، وكان عليه القضاء.

فإن لم يصحّ المريض، ومات من مرضه الذي أفطر فيه، يستحبُّ لولده الأكبر من الذكور أن يقضي عنه مافاته من الصيام، وليس ذلك بواجب عليه. فإن برأ من مرضه ذلك، ولم يقض مافاته، ثم مات، وجب على وليّه القضاء عنه.

وكذلك إن كان قد فاته شيء من الصيام في السفر، ثمّ مات قبل أن يقضي، وكان متمكّناً من القضاء، وجب على وليّه أن يصوم عنه.

فإن فات المريض صوم شهر رمضان، واستمرَّ به المرض إلى رمضان آخر، ولم يصح فيما بينهما، صام الحاضر، وتصدَّق عن الأوّل عن كلّ يوم بمدّين من طعام؛ فإن لم يمكنه فبمدّ منه؛ فإن لم يتمكن، لم يكن عليه شيء، وليس عليه قضاء؛ فإن صحَّ فيما بين الرّمضانين، ولم يقض ماعليه، وكان في عزمه القضاء قبل الرمضان الثاني، ثمّ مرض، صام الثاني، وقضى الأول، وليس عليه كفّارة.

فإن[١] أخرّ قضاءه بعد الصحة توانياً، وجب عليه أن يصوم الثاني، ويتصدَّق عن الأوّل، ويقضيه أيضاً بعد ذلك. وحكم مازاد على

(١) في ح، م: «وإن».

الرمضانين حكم رمضانين على السواء. وكذلك لايختلف الحكم في أن يكون الذي فاته الشهر كلّه أو بعضه، بل الحكم فيه سواء.

والمريض إذا كان قد وجب عليه صيام شهرين متتابعين، ثمّ مات، تصدّق عنه عن شهر، ويقضي عنه وليُّه شهراً آخر.

والمرأة أيضاً حكمها حكم ماذكرناه، في أنّ مايفوتُها من الصيام بمرض أو طمث، لايجب على أحد القضاء عنها، إلّا أن تكون قد تمكّنت من القضاء، فلم تقضه، فإنّه يجبُ القضاء عنها. ويجب أيضاً القضاء عنها مايفوتُها بالسّفر حسب ماقدّمناه في حكم الرجال.

وحدُّ المرض الّذي يجب معه الإفطار، إذا علم الإنسانُ من نفسه: أنّه إن صام، زاد ذلك في مرضه، أو ضرّ به ،وسواء الحكم أن يكون المرض في الجسم، أو يكون رمداً، أو وجع الأضراس. فإنّ عند جميع ذلك يجبُ الإفطار مع الخوف من الضرر.

والشيخ الكبير والمرأة الكبيرة إذا عجزا عن الصيام، أفطرا، وتصدّقا عن كل يوم بمدّين من طعام؛ فإن لم يقدرا عليه فبمدٍّ منه؛ وكذلك الحكمُ فيمن يلحقهُ العطاشُ ولا يقدر معه على الصوم؛ وليس على واحد منهم القضاء.

والحاملُ المقرب والمرضع القليلة اللّبن لابأس أن تفطرا إذا أضرّبهماالصوم، وتتصدّقا عن كلّ يوم، وتقضيا ذلك اليوم فيما بعد.

وكلُّ هؤلاء الذين ذكرنا: أنّه يجوز لهم الإفطار، فليس لهم أن يأكلوا شبعاً من الطعام، ولا أن يشربوا ريّاً من الشراب، ولايجوزُ لهم أن يواقعوا النّساء.

[٥]

باب حكم من أسلم في شهر رمضان، ومن بلغ فيه، والمسافر إذا قدم أهله، والحائض إذا طهرت، والمريض إذا برأ

من أَسلم في شهر رمضان، وقد مضت منه أَيّام، فليس عليه قضاءُ شيء ممّا فاته من الصيام، وعليه صيام مايستأنفُ من الأَيّام. وحكمُ اليوم الذي يسلمُ فيه: إن أَسلم قبل طلوع الفجر، كان عليه صيام ذلك اليوم؛ فإن لم يصمه، كان عليه القضاء؛ وإذا أَسلم بعد طلوع الفجر، لم يجب عليه صيامُ ذلك اليوم، وكان عليه أَن يمسك تأديباً إلى آخر النّهار.

وحكمُ من بلغ في شهر رمضان أَيضاً ذلك الحكم في أَنّه يجب عليه صيام مابقي من الأَيّام بعد بلوغه، وليس عليه قضاء ماقد مضى ممّا لم يكن بالغاً فيه.

والمسافر إذا قدم أَهله، وكان قد أَفطر، فعليه أَن يمسك بقيّة النهار تأديباً، وكان عليه القضاء؛ فإن لم يكن قد فعل شيئاً ينقض الصوم، وجب عليه الإمساك ، ولم يكن عليه القضاء.

فإن طلع الفجر، وهو بعدُ خارج البلد، كان مخيّراً بين الإمساك ممَّا ينقض الصوم، ويدخل بلده، فيتمُّ صومه ذلك اليوم، وبين أَن يفطر، فإذا دخل إلى بلده، أَمسك بقيّة نهاره تأديباً، ثمّ قضاه حسب ماقدَّمناه. والأَفضل إذا علم أَنّه يصل إلى بلده، أَن يمسك عمَّا ينقض الصيام، فإذا دخل إلى بلده، تمَّم صومه، ولم يكن عليه قضاء.

والحائض إذا طهرت في وسط النهار، أمسكت بقيّة النهار تأديباً، وكان عليها القضاء، سواء كانت أفطرت قبل ذلك، أو لم تفطر؛ ويجب عليها قضاء مافاتها من الصيام في أيّام حيضها.

والمريض إذا برأ من مرضه في وسط النهار، أو قدر على الصوم، وكان قد تناول مايفسد الصوم، كان عليه الإمساكُ بقية نهاره تأديباً، وعليه القضاء؛ وإن لم يكن قد فعل شيئاً ممَّا يفسدُ الصيام، أمسك بقية يومه، وقد تَمَّ صومه، وليس عليه القضاء.

[٦]

باب حكم المسافر في شهر رمضان وصيام النذر

يكره للإنسان الخروج إلى السفر في شهر رمضان إلَّا عند الضرورة الداعية له إلى ذلك من حج، أو عمرة، أو الخوف من تلف مال، أو هلاك أخ، أو مايجري مجراه. فإذا مضى ثلاثٌ وعشرون من الشهر، جاز له الخروج إلى حيث شاء.

ومتى(١) خرج إلى السفر، وكان سفره ممّا يجبُ عليه فيه التقصيرُ في الصلاة وجب عليه الإفطار. وكلُّ سفر لايجوز له فيه التقصير في

باب حكم المسافر في شهر رمضان

(١) قوله رحمه الله: «ومتى خرج إلى السفر، وكان سفره ممّا يجب فيه التقصير في الصلاة، وجب عليه الافطار، وكلّ سفر لايجوز له التقصير في الصلاة، لم يجز له التقصير في الصوم».

الصلاة، لم يجز له التقصير في الصوم.

ومتى كان سفره أربعة فراسخ، ولم يرد الرجوع فيه، لم يجز له الإفطار، وهو مخيرٌ في التقصير في الصلاة حسب ماقدّمناه[1].

ومن صام في سفر يجب عليه فيه الإفطار، وكان عالماً بوجوب ذلك عليه، كان عليه الإعادة، ولم يجزه الصوم. وإن لم يكن عالماً به، كان صومه ماضياً.

وإذا خرج(١) الرجلُ إلى السفر بعد طلوع الفجر أيَّ وقت كان من النهار، وكان قد بيّت نيّته من الليل للسفر، وجب عليه الإفطار.

وقال في باب الصّلاة في السفر[2]: «وإن كان صيده للتجارة وجب عليه التمام في الصلاة والتقصير في الصوم».

كيف يقول؟ وكلّ سفر لايجوز له فيه التقصير في الصلاة لم يجز له التقصير في الصوم؟

الجواب: يكون هذا مستثنى من ذلك الاطلاق ان صحّ، فانّ عندنا فيه توقّفاً، بل الأشبه عندنا أنّه كغيره من الأسفار.

(١) **قوله** رحمه الله: «وإذا خرج إلى السفر بعد طلوع الفجر أيّ وقت كان من النهار، وكان قد بيّت نيّته من الليل للسفر، وجب عليه الافطار».ثمّ قال بعد كلمات: «ومتى بيّت نيّته للسفر من الليل، ولم يتّفق له الخروج إلّا بعد الزوال كان عليه أن يمسك بقيّة النهار، وكان عليه القضاء».

هل بين الموضعين تناقض أم لا؟

الجواب: ليس بينهما تناقض، بل يتفاوت تفاوت العامّ والخاصّ.

---

(١) في الباب ١٥ من كتاب الصلاة، ص ٣٥٨. (٢) الباب ١٥ من كتاب الصلاة، ص ٣٥٨.

وإن لم يكن قد بيّت نيّته من اللّيل، ثمّ خرج بعد طلوع الفجر، كان عليه إتمام ذلك اليوم، وليس عليه قضاؤه.

وإن خرج قبل طلوع الفجر، وجب عليه الإفطار على كلّ حال، وكان عليه القضاء.

ومتى بيّت نيّته للسفر من اللّيل، ولم يتفق له الخروج إلّا بعد الزوال كان عليه أن يمسك بقيّة النهار، وعليه القضاء.

وإذا خرج الإنسان الى السفر، فلا يتناول شيئاً من الطعام أو الشراب، إلى أن يغيب عنه أذان مصره، أو يتوارى عنه بلده.

ولا ينبغي له أن يتملّأ من الطعام، ولا أن يتروّى[1] من الشراب.

ولا يجوز له أن يقرب الجماع بالنهار إلّا عند الحاجة الشديدة إلى ذلك.

ويكره صيامُ النوافل في السفر على كلّ حال.

وقد وردت روايةٌ[2] في جواز ذلك. فمن عمل بها لم يكن مأثوماً، إلّا أن الأحوط ماقدّمناه.

وصيامُ الثلاثة أيّام في الحجّ واجبٌ في السفر، كما قال الله «تعالى»: «فصيامُ ثلاثة أيّام في الحجّ»[3].

وقد وردت[4] الرّغبة في صيام ثلاثة أيام بالمدينة لصلاة الحاجة.

ومن كان عليه صيام فريضة: إمّا قضاء شُهر رمضان، أو كفّارة

---

(١) في ح، م: «يروى».

(٢) الوسائل، ج٧، الباب١٢ من أبواب من يصحّ منه الصوم، ص١٤٣.

(٣) البقرة: ١٩٦.

(٤) الوسائل، ج١٠، الباب١١ من ابواب المزار، ص٥ ـ ٢٧٤.

ظهار، أو كفّارة قتل الخطأ، أو غيره من وجوه الصيام المفروضة،لم يجز له أن يصومه في السفر.

فإن فعل في السفر شيئاً يلزمه به الصيام،انتظر قدومه إلى بلده، ولايصومُ في السفر.

فإن أقام في بلد عشرة أيّام فصاعداً، جاز له[١] الصيام.

وأمّا صيام النذور، فإن كان الناذر قد نذر أن يصوم أيّاماً بأعيانها، أو يوماً بعينه، ووافق ذلك اليوم أو الأيّام أن يكون مسافراً، وجب عليه الإفطار، وكان عليه القضاء؛ وكذلك إن اتّفق أن يكون ذلك اليوم يوم عيد، وجب عليه الإفطار، وعليه القضاء لذلك اليوم. وإن كان الناذر نذر أن يصوم ذلك اليوم أو الأيّام على كل حال، مسافراً كان أو حاضراً، فإنّه يجب عليه الصيام في حال السفر.

[٧]
باب قضاء شهر رمضان ومن أفطر فيه على العمد أو النسيان

من فاته شيء من شهر رمضان لمرض أو سفر أو أحد الأسباب التي توجب الإفطار، فليقضه أيَّ وقت تمكن منه، ولايقضه في سفر.

ولايبتدئ بصوم تطوّع، وعليه شيء من صيام شهر رمضان، حتّى يقضيه.

وإذا أراد قضاء مافاته من شهر رمضان، فالأفضل أن يقضيه

(١) في ح، م: «حينئذٍ».

متتابعاً، وإن فرّقه كان أيضاً جائزاً؛ فإن لم يتمكّن من سرده، قضى ستّة أيّام متواليات، ثمقضى مابقي عليه متفرقاً؛ وإن لم يتمكن وفرّق جميعه، لم يكن به بأس، غير أنَّ الأفضل ماقدّمناه.

ولابأس أن يقضي مافاته من شهر رمضان في أيّ شهر كان. فإن اتّفق أن يكون مسافراً،انتظر وصوله إلى بلده أو المقام في بلد أكثر من عشرة أيام، ثمّ يقضيه إن شاء.

ومن أكل، أو شرب، أو فعل ما ينقض الصّيام في يوم يقضيه من شهر رمضان ناسياً تمّم صيامه، وليس عليه شيء.

فإن فعله متعمّداً، وكان قبل الزوال، أفطر يومه ذلك، ثمّ ليقضه، وليس عليه شيء؛ وإن فعل ذلك بعد الزوال، قضى ذلك اليوم، وكان عليه إطعام عشرة مساكين؛ فإن لم يتمكّن، كان عليه صيامُ ثلاثة أيّام بدلاً من الكفّارة.

وقد رويت رواية[1]: «أنَّ عليه مثلُ ماعلى من أفطر يوماً من شهر رمضان».

والعمل على ماقدّمناه. ويمكن أن يكون الوجه في هذه الرواية: من أفطر هذا اليوم بعد الزوال استخفافاً بالفرض وتهاوناً به، فلزمته هذه الكفارة عقوبة وتغليظاً، ومن أفطر على غير ذلك الوجه، فليس عليه إلّا الأوّلُ.

وقد وردت[2] رواية أُخرى[3]: «أنّه ليس عليه شيء».

---

(١) الوسائل، ج٧، الباب ٢٩ من أبواب أحكام شهر رمضان، ح٣، ص٢٥٤.

(٢) في م: «رويت». (٣) الوسائل، ج٧، الباب ٢٩ من أبواب أحكام شهر رمضان، ح٤، ص٢٥٤.

ويمكن أن يكون الوجه فيها: من لم يتمكّن من الإطعام ولا من صيام ثلاثة أيّام، فليس عليه شيء.

ومتى أصبح الرجل جنباً، وقد طلع الفجرُ، عامداً كان أو ناسياً، فليفطر ذلك اليوم، ولايصمهُ، ويصومُ غيره من الأيّام.

ومن أصبح صائماً متطوّعاً، جاز له أن يفطر أيَّ وقت شاء. فإذا صار بعد الزوال، فالأفضل له أن يصوم ذلك اليوم، إلّا أن يدعوه أخٌ له مؤمن، فإنّ الأفضل له الإفطار.

ومن أصبح بنيّة الإفطار، جاز له أن يُجدّد النية لقضاء شهر رمضان أو لصيام التطوّع مابينه وبين نصف النّهار. فإذا زالت الشمس، لم يجز له تجديدُ النيّة.

والحائض(١) يجب عليها قضاء مافاتها من الأيّام من[١] شهر رمضان.

---

(١) قوله رحمه الله: «والحائض يجب عليها قضاء مافاتها من الأيام في شهر رمضان. فان[٢] كانت مستحاضة في شهر رمضان، صامت إلّا الأيام التي كانت عادتها فيها الحيض».

وكيف يستثني من المستحاضة بقوله: «الأيّام التي كانت عادتها فيها الحيض» وتلك حائض؟ فلايجوز أن يستثنى من المستحاضة.

الجواب: المستحاضة المشار إليها هنا[٣] هي التي يستمرّ بها الدم، ويتجاوز أكثر أيام الحيض، فتسمّى مستحاضة من الزيادة على الحيض، فيكون أيّام حيضها في

---

(٢) في ح: «وان». (٣) في ح: «هاهنا».

فإن كانت مستحاضة في شهر رمضان، صامت، إلّا الأيّام التي كانت عادتُها فيها الحيض، ثمّ تقضي تلك الأيّام.

ومتى أصبحت المرأة صائمة، ثم رأت الدم، فقد أفطرت. وإن كان ذلك بعد العصر أو قبل غيبوبة الشمس بقليل، أمسكت، وعليها قضاء ذلك اليوم.

ومتى أصبحت بنيّة الإفطار، ثمّ طهرت في بقيّة يومها، أمسكت مابقي من النهار، وكان عليها القضاء.

ومتى طهرت المرأة من الحيض أو النّفاس، ثمّ استحاضت، وصامت، ولم تفعل ماتفعله المستحاضة، كان عليها قضاء الصوم.

ومن أجنب في أوّل الشهر، ونسي أن يغتسل، وصام الشهر كلّه، وصلّى، وجب عليه الاغتسال، وقضاء الصوم والصلاة.

والمغمى عليه إذا كان مفيقاً في أول الشهر، ونوى الصوم، ثمّ أُغمي عليه، واستمرَّ به أيّاماً، لم يلزمه قضاء شيء فاته، لأنّه بحكم الصائم. وإن لم يكن مفيقاً في أوّل الشهر، بل كان مغمى عليه، وجب عليه القضاء على قول بعض أصحابنا[1]، وعندي أنّه لاقضاء عليه أصلاً.

جملة ذلك، فهي تتحيّض أيّام أقرائها إذا كانت ذاكرة لها، وتصوم، وتصلّي ماعداه بعد فعل مايلزم المستحاضة.

---

(١) المقنعة، كتاب الصيام، الباب ٢٤، ص٣٥٢.

[٨]

باب مايجري مجرى شهر رمضان في وجوب الصوم وحكم من أفطر فيه على العمد والنسيان

الذي(١) يجري مجرى ذلك: صيامُ شهرين متتابعين فيمن قتل خطأً إذا لم يجد العتق، وصيامُ شهرين متتابعين في كفّارة الظهار على من لم يجد عتق رقبة، وصيام شهرين متتابعين على من أفطر يوماً من شهر رمضان متعمّداً إذا لم يعتق ولم يطعم.

فمن وجب عليه شيء من هذا الصيام، وجب عليه أن يصومه متتابعاً. فإن لم يتمكّن من صيامه متتابعاً، صام الشهر الأوّل ومن الشهر الثاني شيئاً، ثم فرّق مابقي عليه. فإن أفطر في الشهر الأوّل أو الثاني قبل أن يصوم منه شيئاً، كان عليه الاستيناف، اللّهم إلّا أن يكون سبب

باب مايجري مجرىٰ شهر رمضان

(١) قوله رحمه الله: «الذي يجري مجرىٰ شهر رمضان صيام شهرين متتابعين فيمن قتل خطأ إذا لم يجد العتق».

وكفّارة قتل الخطأ عنده مخيّرة، لكن كان ينبغي أن يقول: إذلم يعتق.

الجواب: كفّارة قتل الخطأ مرتّبة عنده، ولم أعرف ذاهباً إلى التخيير في كفّارة قتل الخطأ إلّا سلّاراً[١]، وبه رواية[٢] نادرة، والباقون على خلافه.

---

(١) المراسم، ذكر: الكفّارات، ص١٨٧.

(٢) راجع الوسائل، ج٧، الباب٨ من أبواب بقيّة الصوم الواجب، ح١، ص٢٧٨.

إفطاره المرض أو شيئاً من قبل الله «تعالى»، فإنّه يبني عليه على كلّ حال.

وليس على من وجب عليه صوم هذه الأشياء أن يصومه في السفر، ولا أن يصوم أيّام العيدين، ولا أيّام التشريق إذا كان بمنى. فإن وافق صومه أحد هذه الأيّام، وجب عليه أن يفطر، ثمّ ليقض يوماً مكانه، إلّا أن يكون الذي وجب عليه الصيامُ القاتلُ في أشهر الحرم، فإنّه يجب عليه صيام شهرين متتابعين من أشهر الحرُم وإن دخل فيهما صيام يوم العيد وأيّام التشريق.

والمرأة إذا حاضت، وهي تصومُ شهرين متتابعين، أفطرت أيّام حيضها، ثمّ لتقضها بعد انقضاء حيضها.

ومن وجب عليه صيام شهرين متتابعين في أوّل شعبان، فليتركه إلى انقضاء شهر رمضان، ثم يصوم شهرين متتابعين. فإن صام شعبان ورمضان، لم يجزئه، إلّا أن يكون قد صام مع شعبان شيئاً ممّا تقدّم من الأيّام، فيكون قد زاد على الشهر، فيجوزُ له البناء عليه، ويتمّمُ شهرين.

ومن نذر أن يصوم شهراً متتابعاً، فصام خمسة عشر يوماً، وعرض له مايفطر فيه، وجب عليه صيامُ مابقي من الشهر؛ وإن كان صومه أقلّ من خمسة عشر يوماً كان عليه الاستيناف.

فأما صيام النذر فقد بيّنا حكمه فيما تقدّم[1].

فمن أفطر في يوم قد نذر صومه متعمداً، وجب عليه مايجب على من

(١) في الباب٦، ص٤٠٦.

أفطر يوماً من شهر رمضان: عتق رقبة، أو صيام شهرين متتابعين، أو إطعام ستّين مسكيناً. فان لم يتمكّن، صام ثمانية عشر يوماً، أو تصدَّق بما تمكّن منه. فإن لم يستطع، استغفرالله[1]، وليس عليه شيء.

ومن نذر أن يصوم حيناً من الزمان، وجب عليه أن يصوم ستّة أشهر.

فإن نذر أن يصوم زماناً، كان عليه أن يصوم خمسة أشهر.

ومن نذر أن يصوم بمكة أو بالمدينة أو أحد المواضع المعيّنة شهراً بعينه، فحضره، وصام بعضه، ولم يتمكن من المقام، جاز له أن يخرج، فاذا رجع إلى بلده، قضاه على التمام.

ومتى عجز الإنسان عن صيام مانذر فيه، تصدّق عن كلّ يوم بمدٍّ من طعام.

وصوم كفّارة اليمين واجبٌ أيضاً. وهو ثلاثة أيّام متتابعات. ولا يجوز الفصل بينها بالإفطار؛ فمن فعل ذلك، استأنف الصيام.

وصيام أذى حلق الرأس واجب إذا لم ينسك، ولم يتصدّق.

وصيامُ ثلاثة أيّام لمن لم يجد دم المتعة في الحجّ متتابعات أيضاً.

وصوم جزاء الصيد بحسب قيمة جزائه وبحسب مايلزمه من الصيام.

وصوم الاعتكاف واجب أيضاً، وسنفردُ له باباً[2] إن شاءالله.

* * *

(١) في م: «الله تعالى».

(٢) الباب١٠، ص ٤١٥.

[٩]

باب صيام التطوّع ومايكون صاحبه فيه بالخيار وصوم التأديب والإذن وما لايجوز صيامه

صومُ ثلاثة أيّام في الشهر مستحبٌّ، مندوبٌ إليه، مرغَّبٌ[1] فيه. وهو أوّل خميس في العشر الأوّل، وأوّل أربعاء في العشر الثاني، وآخر خميس في العشر الأخير. فينبغي أن لايتركه الإنسانُ مع الاختيار.

فإن لم يقدر على صيام هذه الأيّام في أوقاتها، جاز له تأخيرها من شهر إلى شهر، ثمّ يقضيها. وكذلك لابأس أن يؤخّرها من الصيف إلى الشّتاء، ثمّ يقضيها بحسب مافاته.

فإن عجز عن الصيام، جاز له أن يتصدّق عن كلّ يوم بدرهم أو بمدّ من طعام. فإن لم يقدر على ذلك، لم يكن عليه شيء.

ويستحبُّ صيام الأربعة أيّام في السنة. وهي: يوم السابع والعشرين من رجب -وهو يوم مبعث النبي صلّى الله عليه وآله- ويوم السابع عشر من شهر ربيع الأوّل -وهو يوم مولده- ويوم الخامس والعشرين من ذي القعدة -وهو يوم دُحيت فيه الأرض من تحت الكعبة- ويوم الثامن عشر من ذي الحجة، وهو يوم الغدير، نصب فيه رسول الله صلّى الله عليه وآله، أمير المؤمنين عليه السّلام إماماً للأنام.

ويستحب صيام أول يوم من ذي الحجّة، وهو يوم ولد فيه إبراهيم الخليل عليه السّلام.

---

(١) في م: «مؤكّد» بدل «مرغّب».

ويستحبُّ صيام رجب بأسره لمن تمكن من ذلك. ومن لم يتمكّن، صام أوّل يوم منه، ويوم الثالث عشر منه، وهو يومٌ ولد فيه أمير المؤمنين عليه السّلام.

ويستحبُّ صيام شعبان وصلته بشهر رمضان. فمن صامه، ووصله بشهر رمضان، كان توبة من الله، ومن لم يتمكّن من صومه كلِّه، صام منه مااستطاع.

والصومُ الذي يكون صاحبه فيه بالخيار، فيوم الجمعة، والخميس، وأيّام البيض من كلِّ شهر، وستة أيام من شوال، وصوم يوم عرفة، ويوم عاشوراء.

وأما صوم الإذن، فلا تصوم المرأة تطوّعاً إلّا بإذن زوجها. فإن صامت من غير إذنه، جاز له أن يفطّرها، ويواقعها. وإن كانت صائمة من قضاء شهر رمضان، لم يكن له ذلك.

والعبد لايصوم تطوّعاً إلّا بإذن مولاه.

والضيف لايصوم تطوّعاً إلّا بإذن مضيفه.

وأمّا صوم التأديب، فان يؤخذ الصبيُّ إذا راهق بالصوم تأديباً، وليس بفرض.

وكذلك من أفطر لمرض في أوّل النهار ثم قوي بقية نهاره، أُمر بالإمساك عن الطعام والشراب بقية يومه تأديباً، وليس بفرض.

وكذلك المسافر، إذا أكل من أوّل النهار، ثمّ قدم أهله، أمسك بقية يومه تأديباً.

وكذلك الحائض إذا أفطرت في أول النهار، ثمّ طهرت في بقيّة

يومها، أمسكت تأديباً، وعليها قضاؤه.

وأمّا الذي لايجوز صيامه[١] على حال، فيوم الفطر، ويوم الأضحى، وثلاثة أيام التشريق لمن كان بمنى، وصوم يوم الشكّ على أنّه من شهر رمضان حسب ماقدّمناه[٢]، وصوم الوصال وهو أن يجعل عشاءهُ سحوره، وصوم الصمت، وصوم نذر المعصية، وصوم الدّهر.

[١٠]

باب الاعتكاف

الاعتكافُ مستحبٌ، مندوبٌ إليه، مرغّبٌ فيه.

وأفضل مايعتكف الإنسان فيه من الأوقات، العشر الأواخر من شهر رمضان. فإن اعتكف في غيرها، كان أيضاً جائزاً، وفيه فضلٌ كبير.

والمواضع التي يجوز فيها الاعتكاف، كلُّ مسجد جمع الإمام العادلُ فيه بالنّاس صلاة جمعة يوم الجمعة، وهي أربعة مساجد: المسجدُ الحرام، ومسجد المدينة، ومسجد الكوفة، ومسجد البصرة.

وقد روي في بعض الأخبار[٣]: مسجدُ المدائن.

والمعوّل على المساجد التي ذكرناها. ولايجوزُ الاعتكافُ فيما عدا هذه المساجد التي قدّمنا ذكرها.

ومتى أراد الإنسان الاعتكاف، فلا يعتكف أقلّ من ثلاثة أيّام،

---

(١) في م: «صومه».
(٢) في الباب٢، ص ٣٩١.
(٣) الوسائل، ج٧، الباب٣ من كتاب الاعتكاف، ح٩، ص٤٠٢.

فإنّه لااعتكاف أقلّ منها؛ ولابدّ أن يصوم واجباً، لأنه لااعتكاف إلّا بصوم.

فمن اعتكف ثلاثة أيام، كان فيما زاد عليها بالخيار: إن أراد أن يزداد ازداد، وإن أراد أن يرجع رجع.

فإن صام بعد الثلاثة أيّام يومين آخرين، لم يجز له الرجوع، وكان عليه تمام ثلاثة أيّام أُخر؛ وإن كان قد زاد يوماً واحداً، جاز له أن يفسخ الاعتكاف.

وينبغي للمعتكف أن يشترط[1] على ربّه في حال مايعزم على الاعتكاف كما يشترط[2] في حال الإحرام: بأنّه إن عرض له مرض وما أشبهه، كان له الرجوع فيه، فإنّه متى فعل ذلك، ثمّ عرض له مرض، جاز له أن يرجع فيه أيّ وقت شاء. فإن لم يشترط لم يكن له الرجوع فيه، إلّا أن يكون أقلّ من يومين. فإن مضى عليه يومان، وجب عليه أيضاً تمام ثلاثة أيّام حسب ماقدّمناه.

وعلى المعتكف أن يجتنب جميع مايجتنبه المحرم من النّساء، والطّيب، والرياحين، والكلام الفحش، والمماراة، والبيع، والشراء، ولايفعل شيئاً من ذلك.

ولايجوز له أن يخرج من المسجد الذي اعتكف فيه، إلّا لضرورة تدعوه إلى ذلك من تشييع أخ، أو جنازة، أو عيادة مريض، أو قضاء حاجة لابدّ له منها. فمتى خرج لإحدى الأشياء التي ذكرناها، فلا يقعد

(١) في م: «يشرط».
(٢) في م: «يشرط».

في موضع، ولايمشي تحت الظلال، ولايقف فيها إلَّا عند الضرورة إلى أن يعود إلى المسجد.

ولايصلِّي المعتكفُ في غير المسجد الذي اعتكف فيه، إلَّا بمكة خاصة، فإنّه يجوز له أن يصلّى بمكة في أي بيوتها شاء.

ومتى اعتلَّ المعتكف جاز له أن يخرج من المسجد إلى بيته. فإذا برأ قضى اعتكافه وصومه.

واعتكاف المرأة كاعتكاف الرجل سواء، وحكمها حكمه في جميع الأشياء.

فإن طمثت خرجت من المسجد؛ فإذا طهرت عادت، وقضت الاعتكاف والصوم.

ولايجوز للمعتكف مواقعة النّساء لا بالليل ولا بالنهار.

فمتى واقع الرجل امرأته، وهو معتكف، ليلاً، كان عليه ما على من أفطر يوماً من شهر رمضان: عتق رقبة، أو صيامُ شهرين متتابعين، أو إطعام ستين مسكيناً.

وإن كانت مواقعته لها بالنهار في شهر رمضان، كان عليه كفّارتان.

كتاب الزكاة

الزكاةُ على ضربين: مفروضٌ ومسنون.

وكلٌّ واحد منهما ينقسمُ قسمين: فقسمٌ منهما زكاة الأموال، والثاني زكاةُ الرؤوس.

فأمّا زكاةُ الأموال فيحتاجُ في معرفتها إلى ستّة أشياء:

أحدُها معرفة وجوب الزكاة.

والثاني معرفةُ من تجب عليه، ومن لاتجب عليه.

والثالث معرفة ماتجب فيه، ومالاتجبُ.

والرابع معرفة المقدار الذي تجب فيه، ومعرفة مقدار مالاتجب.

والخامس معرفة الوقت الذي تجب فيه.

والسادس معرفة من يستحقُّ ذلك ومقدار مايعطى من أقل أو اكثر.

وأمّا زكاة الرؤوس فيحتاج فيها أيضاً إلى معرفة ستّة أشياء:

أحدها معرفة وجوبها.

والثاني معرفةُ من تجب عليه.

والثالثُ معرفة مايجوز إخراجه وما لايجوز.

والرابع معرفة مقدار ماتجب.

والخامس معرفة الوقت الذي تجب فيه.

والسادس من المستحقُّ له، وكم أَقلُّ مايعطى وأَكثر.

وليس يخرجُ من هذه الأَقسام شيء ممّا يتعلق بأَبواب الزكاة. ونحن نُبيّنُ قسماً قسماً من ذلك، ونستوفيه على حقه إن شاءالله.

[١]

باب وجوب الزكاة ومعرفة من تجب عليه

الزكاة المفروضة في شريعة الإسلام، واجبةٌ على كل مكلف حُرّ بالغ، رجلاً كان أو امرأَة.

وهم(١) ينقسمون قسمين: قسم منهم إذا لم يخرجوا مايجب عليهم

باب وجوب الزكاة

(١) قوله رحمه الله: «وهم ينقسمون قسمين: قسم إذا لم يخرجوا مايجب عليهم من الزكاة كان ثابتاً في ذمّتهم، وهم جميع من كان على ظاهر الاسلام. والباقون هم الذين متى لم يخرجوا مايجب عليهم من الزكاة، لم يلزمهم قضاؤه، وهم جميع من خالف الاسلام، فانّ الزكاة وان كانت واجبة عليهم بشرط الاسلام، ولم يخرجوه[١] لكفرهم، فمتى أسلموا، لم يلزمهم إعادة»[٢].

قوله: «واجبة عليهم بشرط الاسلام» فانّ الشيء لايجب مالم يحصل الشرط، فكيف قال: «والباقون هم الذين متى لم يخرجوا مايجب عليهم»؟ وقد جعله واجباً.

---

(١) كذا.

(٢) في ح، ك: «إعادته» كذا.

من الزكاة، كان ثابتاً في ذمّتهم، وهم جميع من كان على ظاهر الإسلام؛ والباقون هم الذين متى لم يخرجوا مايجب عليهم من الزكاة، لم يلزمهم قضاؤه، وهم جميع من خالف الإسلام، فإنّ الزكاة وإن كانت واجبة عليهم بشرط الإسلام، ولم يخرجوها لكفرهم، فتى أسلموا لم يلزمهم إعادتها.

وأمّا المجانين، ومن ليس بكامل العقل، فلا تجب عليهم الزكاة في أموالهم المودعة[١]، وتجب فيما يحصل لهم من الغلّات والمواشي.

وحكم الأطفال حكم من ليس بعاقل من المجانين أو غيرهم، فإنّه لاتجب في أموالهم الصامتة زكاة.

قوله: «لم يلزمهم إعادة» كيف يقال: إعادة لشيء مافعل؟

وما جواب الشرط الأوّل؟

الجواب: العبادات الشرعيّة عندنا لازمة للكافر، و[٢] لكن صحّة إيقاعها مشروطة بالاسلام.

و[٣] قوله: لايجب الشيء مالم يحصل شرطه، هذا حقّ إذا كان شرطاً في الوجوب، أمّا إذا كان شرطاً في الأداء فلا.

وأمّا جواب الشرط الأوّل فالشرط الثاني، وجوابه سدّ مسدّ الجواب الأوّل.

وانّما سمّاه «إعادة» لأنّ الزكاة لمّا لم يكن لوجوبها وقت يفوت[٤]، وكان لوقتها بداية، جاز أن يعبّر عن الاتيان بها بعدالاخلال تارة بالقضاء، لأنّها في معنى الفائت، وتارة بالاعادة، لأنّها ليست مفعولة بعد خروج وقتها.

---

(١) في م: «المودوعة».

(٢) ليس «و» في (ش).

(٣) ليس «و» في (ش، ك).

(٤) في ك: «يفوت به».

فإن اتّجر متّجرٌ بأموالهم نظراً لهم، يستحبُّ له أن يخرج من أموالهم الزكاة، وجاز له أن يأخذ من الربح بقدر مايحتاج إليه على قدر الكفاية.

وإن اتّجر لنفسه دونهم، وكان في الحال متمكّناً من ضمان ذلك المال، كانت الزكاة عليه، والربح له، وإن لم يكن متمكناً في الحال من مقدار مايضمن به مال الطفل، وتصرّف فيه لنفسه من غير وصيّة ولا ولاية، لزمه ضمانه، وكان الربح لليتيم، ويخرج منه الزكاة.

فأمّا ماعدا الأموال الصامتة من الغلّات والمواشي، فإنّه يجب على من سميناه الزكاة في أموالهم، وعلى أوليائهم أن يخرجوها، ويسلّموها إلى مستحقيها.

[٢]

باب ماتجبُ فيه الزكاة وما لاتجب وما يستحبّ فيه الزكاة

الذي تجبُ فيه الزكاة فرضاً لازماً تسعة أشياء:

الذهبُ والفضة إذا كانا مضروبين دنانير ودراهم منقوشين. فإذا كانا سبائك أو حُليّاً، فلاتجبُ فيهما الزكاة، إلّا أن يقصد صاحبهما الفرار به من الزكاة. فمتى فعل ذلك قبل حال وجوب الزكاة، استحبَّ له أن يخرج منهما الزكاة. وإن جعله كذلك بعد دخول الوقت، لزمته الزكاة على كلِّ حال.

والحنطة، والشعير، والتمرُ، والزبيبُ، والإبلُ، والبقرُ، والغنم.

وكلُّ ماعدا هذه التسعة أشياء، فإنّه لاتجب فيه الزكاة.

ولا زكاة على مال غائب، إلّا إذا كان صاحبه متمكّناً منه أيّ وقت شاء. فإن كان متمكناً منه لزمته الزكاة. فإن لم يكن متمكّناً، وغاب منه سنين، ثمّ حصل عنده، يخرج منه زكاة سنة واحدة.

ومن ورث مالاً، ولا يصل إليه إلّا بعد أن يحول عليه حولٌ أوأحوال، فليس عليه زكاة، إلى[١] أن يصل إليه، ويحول عليه حول.

ومال القرض ليس فيه زكاة على صاحبه، بل تجبُ[٢] على المستقرض الزكاة إن تركه بحاله حتى يحول عليه الحول. وإن تصرّف فيه بتجارة وما أشبهها، لزمته الزكاة استحباباً.

وكلُّ مايملكه الإنسان ممّا عدا التسعة أشياء التي ذكرناها، فإنّه يستحبُّ له أن يُخرج منه الزكاة.

فإن كان معه مال يديره في التجارة استحبَّ له إخراج الزكاة منه إذا دخل وقتها، وكان رأس المال حاصلاً، أو يكون معه الربح. فإن كان قد نقص ماله، أو كان ما اشتراه طلب بأقلّ من رأس المال فليس عليه فيه شيء. فإن بقي عنده على هذا الوجه أحوالاً، ثمّ باعه، أخرج منه الزكاة لسنة واحدة.

وكلُّ مايدخلُ[٣] المكيال والميزان من الحبوب وغيرها مثل الجاورس والذرة والسُّلت والأَرز والباقلّا والسِّمسم والكتّان وما أشبه ذلك، يستحبُّ له أن يخرج منه الزكاة سنّة مؤكّدة.

وأمّا الخضروات[٤] مثلُ القضب والباذنجان والبقول كلّها وما

(١) في ب، د، ح: «إلّا».
(٢) في ح، م: «يجب».
(٣) في ب، ملك: «يدخل فيه».
(٤) في د، ح: «الخضراوات».

أشبهها، فليس في شيء منها[١] زكاة **وإن** بلغ ثمنه شيئاً كثيراً، إلَّا أن يُباع، ويحول على ثمنه الحول.

وأمّا الإبل والبقر والغنم، فليس في شيء منها زكاة، إلَّا إذا كانت سائمة، ويكون قد حال عليها[٢] الحول فصاعداً. فأمّا المعلوفة منها فليس في شيء منها زكاةٌ على حال.

وحكمُ الجواميس حكم البقر في وجوب الزكاة عليها.

وأمّا الخيل، ففيها الزكاة مستحبة إذا كانت إناثاً سائمة. فإن كانت معلوفة، فليس فيها شيء.

وليس على الإنسان زكاة فيما يملكه من خادم يخدمه، أو دار يسكنها، إلَّا أن تكون دار غلّة. فإن كان كذلك، يستحبُّ أن يخرج منها الزكاة.

فأمّا زكاة **الحليّ**، فإعارته لمن يحتاجُ إليه إذا **كان مأموناً**.

[٣]

باب المقادير التي تجب فيها الزكاة وكمّية مايجب

أمّا الذّهبُ فليس في شيء منه زكاة مالم يبلغ عشرين مثقالاً. فإذا بلغ ذلك، كان فيه نصفُ دينار. ثمّ ليس فيه شيء مالم تزد عليه أربعةُ دنانير. فإذا زاد ذلك، كان فيه ستّة أعشار[٣]. ثمّ على هذا الحساب، كلَّما زادت أربعة دنانير، كان فيها زيادةُ عشر دينار بالغاً مابلغ. وليس فيما دون ذلك شيء.

وأمّا زكاة الفضّة، فليس فيها شيء مالم تبلغ مائتي درهم. فإذا

---

(١) في م: «من ذلك».
(٢) في ب، د، ح: «عليه».
(٣) في م: «أعشار دينار».

بلغت ذلك، كان فيها خمسة دراهم. ثمّ ليس فيها شيء إلى أن تزيد أربعين[١] درهماً. فإذا زادت[٢] ذلك، كان فيها ستّةُ دراهم. ثمّ على هذا الحساب، كلّما زادت أربعين[٣] درهماً، كان فيها زيادة درهم بالغاً مابلغ. وليس فيما دون الأربعين بعد المأتين شيء من الزكاة.

وإذا خلّف الرجلُ دراهم أو دنانير ـ نفقة لعياله لسنة أو سنتين أو اكثر من ذلك ـ مقدار ماتجبُ[٤] فيه الزكاة، وكان الرجلُ غائباً، لم تجب فيها زكاة. فإن كان حاضراً، وجبت عليه الزكاة.

وأمّا زكاة الحنطة والشعير والتمر والزبيب، فعلى حدٍّ سواء. وليس في شيء من هذه الأجناس زكاة مالم يبلغ خمسة أوسق بعد مقاسمة السلطان وإخراج المؤن عنها.

كلُّ وسق ستّون صاعاً. كلُّ صاع تسعة أرطال بالعراقي، يكون مبلغه ألفين وسبعمائة رطل.

فإذا بلغ ذلك، كان فيه العشر إن كان سقي سيحاً، أوشرب بعلاً وإن كان ممّا قد سُقي بالغرب والدّوالي والنواضح وما أشبه ذلك، كان فيه نصف العشر؛ وإن كان ممّا قد سقي سيحاً وغير سيح، اعتبر الأغلب في سقيه: فإن كان سقيهُ سيحاً أكثر، كان حكمه حكمه، يؤخذ منه العشر؛ وإن كان سقيهُ بالغرب والدّوالي وما أشبهها أكثر؛ كان حكمه حكمه، يؤخذ منه نصف العشر؛ فإن استويا في ذلك، يوخذ منه من

---

(١) في ح، خ، ملك: «أربعون». (٢) في غيرح، م: «زاد».

(٣) في غير م: «أربعون». وفي هامش ح: «كلّما بلغت زيادتها أربعين درهماً ـ خ ل».

(٤) في ح، م: «يجب».

نصفه بحساب العشر، ومن النصف الآخر بحساب نصف العشر.

وما زاد على خمسة أَوسق، كان حكمه حكم الخمسة أَوسق في أَن يؤخذ منه العشر أو نصف العشر، قليلاً كان أو كثيراً.

وأَمّا زكاة الإبل، فليس في شيء منها زكاة إلى أَن تبلغ خمساً. فإذا بلغت ذلك، كان فيها شاة. وليس فيما يزيدُعليها شيءإلى أَن تبلغ عشراً. فإذا بلغت ذلك، كان فيها شاتان. وليس فيمازاد عليها شيء إلى أن تبلغ خمس عشرة. فإذا بلغت ذلك، كان فيهاثلاث شياه. ثمّ كذلك ليس فيها شيء إلى أَن تبلغ عشرين. فإذا بلغت ذلك، كان فيها أَربع شياه. ثمّ ليس فيها شيء إلى أَن تبلغ خمساً وعشرين. فإذا بلغت ذلك، كان فيها خمس شياه. فإن زادت على خمس وعشرين واحدة، كان فيها بنت مخاض. وليس فيها شيء بعد ذلك إلى أَن تبلغ خمساً وثلاثين، وتزيد واحدة. فإذا بلغت ذلك[1]، كان فيها بنت لبون. وليس فيها شيء إلى أَن تبلغ ستّاً وأَربعين. فإذا بلغت ذلك، كان فيها حقّة. وليس فيما زاد عليها شيء إلى أَن تبلغ إحدى وستين. فإذا بلغت ذلك، كان فيها جذعة. ثمّ ليس فيها شيء إلى أَن تبلغ ستّاً وسبعين. فإذا بلغت ذلك، كان فيها بنتالبون. ثمّ ليس فيها شيء إلى أَن تبلغ إحدى وتسعين. فإذا بلغت ذلك، كان فيها حقّتان. ثمّ ليس فيها شيء إلى أَن تبلغ مائة وإحدى وعشرين. فإذا بلغت ذلك، تركت هذه العبرة، وأُخذت من كلّ خمسين حقّة، ومن كلّ أَربعين بنت لبون.

---

(١) ليس «ذلك» في (ب، د، ح).

فإن(١) كان الذي تجبُ[١] عليه زكاة الإبل ليس معه عين مايجب عليه، جاز أن يؤخذ منه قيمته.

فإن لم تكن معه القيمة، وكان معه من غير السنِّ الذي وجب عليه، جاز أن يؤخذ منه؛ فإن كان دون مايستحقُّ عليه، أُخذ منه مع ذلك مايكون تماماً للذي وجب عليه. وإن كان فوق الّذي يجب عليه، أُخذ منه، وردَّ عليه مافضلَ له.

مثال ذلك: أنّه إذا وجبت عليه بنت مخاض، وليست عنده، وعنده ابن لبون ذكر، أُخذ منه ذلك، وليس عليه شيء، ولا له شيء.

باب المقادير التي يجب فيها الزكاة

(١) قوله رحمه الله: «فان كان الذي يجب عليه زكاة الإبل، ليس معه مايجب عليه، جاز أن يؤخذ منه قيمته، فان لم يكن معه القيمة وكان معه من غير السنّ الذي وجب عليه، جاز أن يؤخذ منه؛ فان كان دون مايستحقّ عليه، أُخذ منه مع ذلك مايكون تماماً للذي وجب عليه؛ وأن كان فوق الذي يجب عليه، أُخذ منه، ورُدّ عليه مافضل له. مثال ذلك: أنّه إذا وجب عليه بنت مخاض، وليست عنده، وعنده ابن لبون، أُخذ منه ذلك، وليس عليه شيء ولا له شيء[٢]».

هذا المثال لم يوافق ماقسّمه رحمه الله لأنّه قال: «فاذا كان دون مايستحقّ عليه، أُخذ منه مع ذلك مايكون تماماً».

الجواب: الشيخ رحمه الله ذكر أقساماً ثلاثة: الأوّل قوله: «وكان معه غير السنّ الذي وجب عليه جاز أن يؤخذ منه» فهذا ينصرف إلى المساوي عند عدم الواجب بدليل ذكر القسمين الآخرين الزائد والناقص، فلمّا شرع في المثال بدأ بالأوّل.

---

(١) في ح، م: «يجب».

(٢) في ح: «الشيء».

فإن كان عنده بنت لبون، وقدوجبت عليه بنت مخاض، أُخذت منه، وأعطاه المصدّق شاتين أو عشرين درهماً.

فإن كان قد وجبت عليه بنت لبون، وعنده بنتُ مخاض، أُخذت منه، وأُخذ معها شاتان أو عشرون درهماً.

وإذا وجبت عليه حقَّة، وليست عنده، وعنده بنت لبون، أُخذت منه، وأُعطي معها شاتين أو عشرين درهماً.

وإن كان قد وجبت عليه بنت لبون، وعنده حقَّة، أُخذت منه، وردَّ عليه شاتان أو عشرون درهماً.

وإذا وجبت عليه جذعة، وليست عنده، وعنده حقّة، أُخذت منه، وأُعطي معها شاتين أو عشرين درهماً.

فإن وجبت عليه حقّة، وعنده جذعة، أُخذت منه، وردَّ عليه شاتان أو عشرون درهماً.

فأمّا زكاة البقر، فليس في شيء منها زكاةٌ، إلى أن تبلغ ثلاثين. فإذا بلغت ذلك، كان فيها تبيعٌ حوليّ. ثمّ ليس فيما زاد عليها شيء، إلى أن تبلغ أربعين. فإذا بلغت ذلك، كان فيها مُسنَّة. وكلُّ مازاد على ذلك، كان هذا حكمه: في كلِّ ثلاثين تبيعٌ أو تبيعة، وفي كل أربعين مُسنَّة.

وأمّا الغنمُ، فليس فيها زكاة، إلى أن تبلغ أربعين. فإذا بلغت ذلك، كان فيها شاة. ثمّ ليس فيها شيء، إلى أن تبلغ مائة وعشرين. فإذا بلغت ذلك، وزادت واحدة، كان فيها شاتان إلى أن تبلغ مائتين. فإذا بلغت، وزادت واحدة، كان فيها ثلاثُ شياه إلى أن تبلغ ثلاثمائة. فإذا

بلغت ذلك، وزادت واحدة، كان فيها أربع شياه. ثم تترك هذه العبرة فيمازاد عليه، وأُخذ من كلّ مائة شاة.

وأمّا الخيل إذا كانت عتاقاً،كان على كلّ واحدة منها في كلّ سنة ديناران؛ وإن كانت براذين،كان على كُلّ واحدة منها دينارٌ واحد.

ومن حصل عنده من كلّ جنس تجبُ فيه الزكاة أقلُّ من النصاب الذي فيه الزكاة وإن كان لو جمع لكان أكثر من النصاب والنصابين، لم يكن عليه شيء، حتى يبلغ كلُّ جنس منه الحدّ الذي تجبُ فيه الزكاة.

ولو أنّ إنساناً ملك من المواشي ماتجب فيه الزكاة وإن كانت في مواضع متفرقة، وجب عليه فيها الزكاة.

وإن وجد في موضع واحد من المواشي ماتجب فيه الزكاة لملّاك جماعة، لم يكن عليهم فيها شيء على حال.

ولابأس أن يخرج الإنسانُ مايجب عليه من الزكاة من غير الجنس الذي يجب عليه فيه بقيمته. وإن أخرج من الجنس، كان أفضل.

[٤]
باب الوقت الّذي تجب فيه الزكاة

لازكاة في الذهب والفضة حتّى يحول عليها الحول بعد حصولها في الملك.

فإن كان مع إنسان مال أقلُّ ممّا تجب فيه الزكاة، ثمّ أصاب تمام النصاب في وسط السنة، فليس عليه فيه الزكاة حتى يحول الحول على القدر الذي تجب فيه الزكاة.

وإذا استهلّ هلال الشهر الثاني عشر، فقد حال على المال الحول، ووجبت فيه الزكاة. فإن أَخرج الإنسانُ المال عن ملكه قبل استهلال الثاني عشر، سقط عنه فرض الزكاة. وإن أَخرجه من ملكه بعد دخول الشهر الثاني عشر، وجبت عليه الزكاة، وكانت في ذمّته الى أَن يخرج منها[١].

وأَمّا الحنطة والشعير والتمرُ والزبيبُ، فوقتُ الزكاة فيها حين حصولها بعد الحصاد والجذاذ والصرام، ثمَّ ليس فيها بعد ذلك شيء وإن حال عليها حول[٢]، إلَّا أَن تباع بذهب أو فضّة، وحال عليها الحول، فتجبُ حينئذٍ فيه الزكاة.

وأَمّا الإبل والبقرُ والغنم، فليس في شيء منها زكاة، حتى يحول عليها الحول من يوم يملكها. وكلُّ مالم يحل عليه الحولُ من صغارالإبل والبقر والغنم، لاتجب فيه الزكاة.

ولايجوزُ(١)تقديم الزكاة قبل حلول وقتها.

باب الوقت الذي يجب فيه الزّكاة

(١) **قوله** رحمه الله: «ولا يجوز تقديم الزّكاة قبل حلول وقتها. فان حضر مستحقّ لها قبل وجوب الزكاة، جاز أن يُعطي شيئاً، ويجعل قرضاً عليه، فاذا جاء الوقت وهو على تلك الصفة من استحقاقه[٣]، احتسب من الزكاة، وان كان قد استغنى أو تغيّرت[٤] صفته التي يستحقّ بها الزكاة، لم يجز ذلك عن الزّكاة، وكان على صاحب

---

(١) في ب، د، م: «منه».
(٢) في ح: «حول أوأحوال». وفي م: «حول وأحوال».
(٣) في ح: «من الاستحقاق».
(٤) في ح، ش: «تغيّر من صفته».

فإن حضر مستحقٌ لها قبل وجوب الزكاة، جاز أن يعطى شيئاً، ويجعل قرضاً عليه، فإذا جاء الوقت، وهو على تلك الصفة من استحقاقه لها، احتسب له[١] من الزكاة، وإن كان قد استغنى، أو تغيّرت صفته التي يستحقّ بها الزكاة، لم يجز ذلك عن الزكاة، وكان على صاحب المال أن يخرجها من الرأس.

وإذا حال الحول فعلى الإنسان أن يخرج مايجب عليه على الفور ولايؤخّره.

فإن عدم المستحق له، عزلهُ عن ماله، وانتظر به المستحقّ.

فإن حضرته الوفاة، وصّى به أن يخرج عنه.

وإذا عزل مايجب عليه من الزكاة، فلابأس أن يفرّقه مابينه وبين

المال أن يُخرجها من الرأس».

لم[٢] لاقيّد بقوله: «استغنى» من غير مال الزكاة؟ وإلّا يلزم أنّه وان استغنى من مال الزكاة لم يجز عنه.

الجواب: الشيخ رحمه الله تبع في ذلك لفظ الحديث، فانّه ورد مطلقاً، روى[٣] ذلك أبوجعفر الأحول[٤] عن أبي عبدالله عليه السّلام عن رجل عجّل زكاة ماله ثمّ أيسر المعطى قبل رأس السنة، قال: يعيد المعطي الزكاة. وما ذكره في السؤال حسن، لكن[٥] هو تفريع وتخريج[٦]، وليس من منطوق الحديث، فلهذا أضرب الشيخ عن القيد المذكور.

---

(١) في م: «به» بدل «له». (٢) ليس «لم» في (ش).

(٣) الوسائل، ج٦، الباب ٥٠ من أبواب المستحقّين للزكاة، ح١، ص٢١١.

(٤) ليس «الأحول» في (ش). (٥) في ك: «لكنه». (٦) في ح: «تخرج».

شهر وشهرين، ولا يجعل ذلك أكثر منه.

وما رُوي عنهم عليهم السَّلام من الأخبار[١] في جواز تقديم الزكاة وتأخيرها.

فالوجه فيه ماقدّمناه في أن مايقدمُ منه يجعل قرضاً، ويعتبر فيه ماذكرناه؛ ومايؤخر منه إنما يؤخّر انتظار المستحق[٢]؛ فأمّا مع وجوده، فالأفضل إخراجه إليه على البدار حسب ماقدّمناه.

[٥]

باب مستحقّ الزكاة وأقلّ مايعطى[٣] وأكثر

الذي يستحق الزكاة هم الثمانية أصناف الذين ذكرهم الله «تعالى» في القرآن[٤]، وهم: الفقراء، والمساكين، والعاملون عليها، والمؤلَّفة قلوبهم، وفي الرقاب، والغارمون، وفي سبيل الله، وابن السبيل.

فأمّا الفقير فهو الذي له بلغة من العيش.

والمسكينُ الذي لاشيء معه.

وأمّا العاملون عليها فهم الذين يسعون في جباية الصدقات.

وأمّا المؤلَّفة قلوبهم فهم الذين يتألّفون ويستمالون إلى الجهاد.

وفي الرِّقاب وهم المكاتبون والمماليك الذين يكونون تحت الشِّدة العظيمة[٥].

---

(١) الوسائل، ج٦، الباب ٤٩ من أبواب المستحقين للزكاة، ح٩ الى ١٣، ص٢١٠ - ٢١١.

(٢) في ح: «لانتظار المستحقّ». وفي خ، ص: «انتظاراً للمستحقّ». (٣) في م: «منها».

(٤) التوبة: ٦٠. (٥) في ح، ملك، ن وهامش خ: «فيبتاعون من الزكاة ويعتقون».

وقد روي(١): أنّ من وجبت عليه كفارة عتق رقبة في ظهار أو قتل خطأ وغير ذلك، ولايكون عنده، يشترى عنه ويعتق.

والغارمون هم الذين ركبتهم الدّيون في غير معصية ولافساد.

وفي سبيل الله وهو الجهاد.

وابن السبيل وهو المنقطع به.

وقيل(٢) أيضاً: إنّه الضيف الذي ينزل بالإنسان، ويكون محتاجاً في الحال وإن كان له يسارٌ في بلده وموطنه.

فإذا كان الإمام ظاهراً، أو من نصبه الإمامُ حاصلاً، فتحمل الزكاة إليه، ليفرّقها على هذه الثمانية الأَصناف، ويقسّمُ بينهم على حسب مايراه. ولايلزمه أن يجعل لكل صنف جزءً من ثمانية، بل يجوز له أن يفضّل بعضهم على بعض إذا كثرت طائفة منهم، وقلّت آخرون(٣).

وإذا لم يكن الإمام ظاهراً، ولا من نصبه الإمام حاصلاً، فرّقت الزكاة في خمسة أَصناف من الذين ذكرناهم، وهم الفقراءُ والمساكين وفي الرقاب والغارمين(٤) وابن السبيل؛ ويسقط سهم المؤلّفة قلوبهم، وسهم السعاة وسهم الجهاد، لأن هؤلاء لايوجدون إلّا مع ظهورالإمام، لأَن المؤلفة قلوبهم(٥) إنّما يتألّفهُمُ الإمام ليجاهدوا معه، والسعاة أَيضاً إنّما

---

(١) الوسائل، ج٦، الباب١ من أبواب المستحقّين للزكاة، ح٦ ص١٤٥.

(٢) في مجمع البيان في تفسير الآية (التوبة: ٦٠)وقيل هو الضيف عن قتادة، وفي المقنعة الباب ١١ «باب أصناف أهل الزكاة»، ص٢٤١: «وقد جاءت رواية أنّهم الأضياف...».

(٣) في م: «أُخرى».

(٤) كذا.

(٥) ليس «قلوبهم» في (م).

يكونون من قبله في جمع الزكوات، والجهاد أيضاً إنّما يكون به أو بمن نصبه، فإذا لم يكن هو ظاهراً ولا من نصبه، فُرّق فيمن عداهم.

والذين ينفرّق فيهم الزكاة ينبغي أن يحصل لهم مع الصفات التي ذكرناها أن يكونوا عارفين بالحق، معتقدين له. فإن لم يكونوا كذلك، فلا يجوز أن يعطوا الزكاة. فمن أعطى زكاته لمن لا يعرف الحق، لم يجز، وكان عليه الاعادة.

ولو أن مخالفاً أخرج زكاته إلى أهل نحلته، ثمّ استبصر، كان عليه إعادة الزكاة.

ولا يجوزُ أن يعطى الزكاة من أهل المعرفة إلّا أهل الستر والصلاح. فأمّا الفسّاقُ وشُرّابُ الخمور فلا يجوزُ أن يعطوا منها شيئاً[1].

ولا بأس أن تعطى الزكاة أطفال المؤمنين. ولا تعطى أطفال المشركين.

ولا يجوزُ أن يعطي الإنسان زكاته لمن تلزمه النفقة عليه مثل الوالدين، والولد، والجدّ، والجدّة، والزوجة، والمملوك. ولا بأس أن يعطي من عدا هؤلاء من الأهل والقرابات من الأخ، والأُخت، وأولادهما، والعمّ، والخال، والعمة، والخالة، وأولادهم.

والأفضل أن لا يعدل بالزكاة عن القريب مع حاجتهم إلى ذلك إلى البعيد. فإن جعل للقريب قسطٌ، وللبعيد قسط[2]، كان أفضل.

ومتى لم يجد من تجب عليه الزكاة مستحقاً لها، عزلها من ماله،

---

(١) في م: «شيئاً منها».

(٢) في خ، ص، ن: «للقريب قسطاً وللبعيد قسطاً».

وانتظر بها مستحقّها[١].

فإن لم يكن في بلده من يستحقُّها[٢] فلابأس أن يبعث بها إلى بلد آخر. فإن أُصيبت الزكاة في الطريق أو هلكت، فقد أجزأ عنه. وإن كان قد وجد في بلده لها مستحقاً، فلم يعطه، وآثر من يكون في بلد آخر، كان ضامناً لها إن هلكت، ووجب عليه إعادتها.

ومن وصّي إليه بإخراج زكاة، أو أُعطي شيئاً منها ليفرّقه على مستحقيه، فوجده، ولم يعطه، بل أخّره، ثمّ هلك، كان ضامناً للمال.

ولا تحلُّ الصدقة الواجبة في الأموال لبني هاشم قاطبة، وهم الذين ينتسبون إلى أمير المؤمنين عليه السَّلام، وجعفر بن أبي طالب، وعقيل بن أبي طالب، وعبّاس بن عبدالمطلب. فأمّا ماعدا صدقة الأموال، فلابأس أن يعطوا إيّاها.

ولابأس أن تعطى صدقة الأموال مواليهم.

ولابأس أن يعطي بعضهم بعضاً صدقة الأموال. وإنما يحرم عليهم صدقة من ليس من نسبهم.

وهذا كلُّه إنّما يكون في حال توسُّعهم ووصولهم إلى مستحقِّهم من الأخماس. فإذا كانوا ممنوعين من ذلك ومحتاجين إلى مايستعينون به على أحوالهم، فلابأس أن يعطوا زكاة الأموال، رخصة لهم في ذلك عند الاضطرار.

ولايجوزُ أن تعطى الزكاة لمحترف يقدر على اكتساب مايقوم بأوده

---

(١) في م،ص: «به مستحقّه». وفي ن: «بها مستحقه».

(٢) في م، ن: «يستحقّه».

وأود عياله. فإن كانت حرفته لا تقوم به، جاز له أن يأخذ مايتّسع به على أهله.

ومن ملك خمسين درهماً يقدر أن يتعيّش بها بقدر مايحتاج إليه في نفقته، لم يجز له أن يأخذ الزكاة.

وإن كان معه سبعمائة درهم، وهو لايحسن أن يتعيّش بها، جاز له أن يقبل الزكاة، ويخرج هومايجب عليه فيما يملكه من الزكاة، فيتّسع به على عياله.

ومن ملك داراً يسكنها وخادماً يخدمه، جاز له أن يقبل الزكاة. فإن كانت داره دار غلّة تكفيه ولعياله، لم يجز له أن يقبل الزكاة. فإن لم يكن له في غلّتها كفاية، جاز له أن يقبل الزكاة.

وينبغي أن تُعطى زكاة الذهب والفضة للفقراء والمساكين المعروفين بذلك، وتُعطى زكاة الإبل والبقر والغنم أهل التجمّل.

فإن عرفت من يستحقُّ الزكاة، وهو يستحيي من التعرّض لذلك، ولايؤثر أن تعرفه، جاز لك أن تعطيه الزكاة وإن لم تعرّفهُ أنه منها، وقد أجزأت عنك.

وإذا كان على إنسان دين، ولايقدرُ على قضائه، وهومستحقّ لها[1]، جاز لك أن تقاصّه من الزكاة.

وكذلك إن كان الدين على ميت، جاز لك أن تقاصّه منها.

وإن كان على أخيك المؤمن دينٌ، وقد مات، جاز لك أن تقضي عنه من الزكاة.

---

(١) في ح، م، ملك، هامش خ: «له».

وكذلك إن كـان الدينُ على والدك أو والـدتك أو ولدك ، جاز لك أن تقضيه عنهم من الزكاة.

فإذا(١) لم تجدْ مستـحقاً لـلزكاة، ووجدت مملوكاً يـباعُ، جاز لك أن تشتريه من الزكاة[١]، وتعتـقه. فإن أَصاب بعد ذلك مـالاً ثم مات[٢] ولا وارث له، كان ميراثه لأَرباب الزكاة.

وكـذلك لابأْس مـع وجود المستـحقِّ أَن يشتري ممـلوكاً، ويـعتقه إذا

باب من يستحقّ الزكاة

(١) **قوله** رحمه الله: «وإذا لم تجد مستحقاً للزكاة، ووجدت مملوكاً يباع، جاز لك أن تشتريه وتعتقه من الزكاة. فان أصاب بعد ذلك مالاً، ثمّ مات ولا وارث له، كان ميراثه لأرباب الزكاة».

لم لايكون لإمام المسلمين؟

الجواب: الشيخ رحمه الله عوّل في ذلك على روايه[٣] عبيد بن زرارة عن أبي عبدالله عليه السَّلام عن رجل أخرج زكاة ماله، فلم يجد موضعاً يدفع ذلك إليه، فاشترى بها مملوكاً وأعتقه، فلمّا أُعتق، وصار[٤] حرّاً، احترف، وأصاب مالاً،وليس له وارث، فمن يرثه؟ فقال: يرثه الفقراء الذين يستحقّون الزكاة، لأنّه إنّما اشتُري بمالهم

لكن في هذه الرواية ضعف، فانّ من جملة رجالها ابن فضّال وابن بكير، وهما فطحيّان.

---

(١) ليس «من الزكاة» في (ح، خ، ملك).

(٢) ليس «ثمّ مات»في غير(م). وفي ح: «بعد ذلك مالاً ولاوارث له، ثمّ مات، كان ميراثه».

(٣) الوسائل، ج٦، الباب٤٣ من أبواب المستحقّين للزكاة، ح٢، ص٢٠٣. (٤) في ح: «فصار».

كان مؤمناً، وكان في ضُرٍّ وشدّة؛ فإنْ كان بخلاف ذلك، لم يجز ذلك على حال.

ومن أعطى غيره زكاة الأموال ليفرّقها على مستحقِّها، وكان مستحقاً للزكاة، جاز له أن يأخذ منها بقدر مايُعطي غيره؛ اللهمَّ إلَّا أن يعيِّن له على أقوام بأعيانهم، فإنّه لايجوزُ له حينئذ أن يأخذ منها شيئاً، ولا أن يعدل عنهم إلى غيرهم.

وأقلُّ(١) مايُعطى الفقير من الزكاة خمسة دراهم أو نصفُ دينار.

---

(١) **قوله** رحمه الله: «وأقلّ مايعطى الفقير من الزكاة خمسة دراهم **أو نصف** دينار، وهو أقلّ مايجب في النصاب الأوّل. فأمّا مازاد على ذلك، فلابأس **أن** يعطى لكلّ واحد مايجب في نصاب نصاب، وهو درهم إن كان من الدراهم، **أو** عشر دينار إن كان من الدنانير. وليس لأكثره حد».

ماتفسير هذه المسألة؟ وقوله: «مازاد[1] على ذلك» إشارة إلى أيّ شيء؟ وقوله: «في نصاب نصاب» بالرفع أو الخفض؟

الجواب: فتوى أكثر الأصحاب وأشهر الأحاديث: أنّه لايعطى الفقير أقلّ ممّا يجب في النصاب الأوّل، وهو أقلّ مافرض الله من الزكاة في أموال المسلمين، وهي رواية[2] أبي ولاد ومعاوية بن عمّار عن أبي عبدالله عليه السَّلام. أمّا هذا الشيخ فيقول: مايجب في النصاب الأوّل لايعطى إلَّا لفقير واحد، ويجوز أن يعطى بعد ذلك مايجب في النصاب الثاني لواحد، فانّه لايجب في كلّ نصاب بعد النصاب الأوّل إلَّا درهم درهم أو قيراطان.

وقوله: «ليس لأكثره حدّ» معناه لاحدّ للأكثر في العطية.

وقوله رحمه الله: «في نصاب نصاب» بالخفض فيهما.

---

(١) في ك: «ومازاد». (٢) الوسائل، ج٦، الباب٢٣ من أبواب المستحقّين للزكاة، ح٢ و٤، ص ٨-١٧٧.

وهو أوّل مايجب في النصاب الأوّل. فأمّا مازاد على ذلك، فلابأس أن يعطى كلُّ واحد مايجب في نصاب نصاب، وهو درهمٌ إن كان من الدراهم، أو عشردينار إن كان من الدنانير. وليس لأكثره حدّ.

ولابأس أن يعطي الرجلُ زكاته لواحد يُغنيه بذلك.

[٦]

باب وجوب زكاة الفطرة ومن تجب عليه

الفطرة واجبةٌ على كلِّ حُرّ بالغ مالك لما تجبُ عليه فيه زكاةُ المال. ويلزمه أن يخرج عنه وعن جميع من يعولُه من ولد، ووالد، وزوجة، ومملوك، ومملوكة، مسلماً كان أو ذمّياً، صغيراً كان أو كبيراً.

فإن كان لزوجته مملوكٌ في عياله، أو يكونُ عنده ضيفٌ يفطرُ معه في شهر رمضان، وجب عليه أيضاً أن يخرج عنهما الفطرة.

وإن رزق ولداً في شهر رمضان، وجب عليه أيضاً أن يخرج عنه. فإن ولد المولود ليلة الفطر أو يوم العيد قبل صلاة العيد، لم يجب عليه إخراج الفطرة عنه فرضاً واجباً، ويستحبُّ له أن يخرج ندباً واستحباباً.

وكذلك من أسلم ليلة الفطر أو يوم الفطر قبل الصلاة، يستحبُّ له أن يخرج زكاة الفطرة، وليس ذلك بفرض. فإن كان إسلامه قبل ذلك، وجب عليه إخراج الفطرة.

ومن لايملكُ مايجبُ عليه فيه الزكاة، يستحبُّ له أن يخرج زكاة الفطرة أيضاً عن نفسه وعن جميع من يعوله. فإن كان ممن يحلُّ له أخذ الفطرة أخذها، ثمّ أخرجها عن نفسه وعن عياله. فإن كان به إليها

حاجة، فليدر ذلك على من يعوله. حتى ينتهي إلى آخرهم، ثمّ يخرج رأساً واحداً إلى غيرهم، وقد أجزأ عنهم كلُّهم.

[٧]

باب مايجوز إخراجه في الفطرة ومقدار مايجب منه

أفضل ما يُخرجهُ الإنسان في زكاة الفطرة، التمرُ، ثمّ الزبيب. ويجوز إخراج الحنطة، والشعير، والارزّ، والأقط، واللّبن.

والأصلُ في ذلك أن يخرج كلُّ أحد ممّا يغلب على قوته في أكثر الأحوال.

فأمّا أهل مكة والمدينة وأطراف الشام واليمامة والبحرين والعراقين وفارس والأهواز وكرمان، فينبغي لهم أن يخرجوا التمر.

و على أوساط الشام ومرو من خراسان والري أن يخرجوا الزبيب.

وعلى أهل الجزيرة والموصل والجبال كلّها وخراسان أن يخرجوا الحنطة والشعير.

وعلى أهل طبرستان الارزّ.

وعلى أهل مصر البُرّ.

ومن سكن البوادي من الأعراب فعليهم الأقط؛ فإذا عدموه، كان عليهم اللّبن.

ومن عدم أحد هذه الأصناف التي ذكرناها، أو أراد أن يُخرج ثمنها بقيمة الوقت ذهباً أو فضة، لم يكن به بأس.

وقد رُوي رواية[١]: أنّه يجوزُ أن يخرج عن كلّ رأْس درهماً.

وقد رُوي[٢] أيضاً أربعة دوانيق.

والأحوط ماقدّمناه من أنّه يُخرج قيمته بسعر الوقت.

فأمّا القدرُ الذي يجب إخراجه عن كل رأْس، فصاعٌ من أحد الأشياء التي قدّمنا ذكرها. وقدره تسعة أرطال بالعراقي، وستّة أرطال بالمدني، وهو أربعة أمداد؛ والمدُّ مائتان و إثنان وتسعون درهماً ونصف؛ والدرهم ستّة دوانيق، والدانق ثماني حبّات من أوسط حبّات الشعير.

فأمّا اللّبن فمن يريد إخراجه، أجزأه أربعة أرطال بالمدنيّ أو ستّة بالعراقي[٣].

[٨]

باب الوقت الذي يجب فيه إخراج الفطرة ومن يستحقّها

الوقتُ الذي يجب فيه إخراج الفطرة يوم الفطر قبل صلاة العيد. ولو أن إنساناً أخرجها قبل يوم العيد بيوم أو يومين أو من أول الشهر إلى آخره، لم يكن به بأْس، غير أن الأفضل ماقدّمناه.

فإذا كان يوم الفطر، فليخرجها،ويسلّمها إلى مستحقّيها. فإن لم يجدلها[٤] مستحقاً، عزلها من ماله، ثم يسلّمها بعد الصلاة أو من غد يومه إلى مستحقها. فإن وجد لها أهلاً، وأخّرها، كان ضامناً لها، إلى أن

(١) الوسائل، ج٦، الباب٩ من أبواب زكاة الفطرة، ح١١ و١٤، ص٢٤٢.

(٢) الوسائل، ج٦، الباب٩ من أبواب زكاة الفطرة، ح١٤، ص٢٤٢.

(٣) ليس «بالمدنيّ أو ستّة بالعراقيّ» في (م).

(٤) في م، ملك: «له».

يسلِّمها إلى أربابها. وإن لم يجد لها أهلاً، وأخرجها من ماله، لم يكن عليه ضمان.

وينبغي أن تُحمل الفطرة إلى الإمام ليضعها حيث يراه. فإن لم يكن هناك إمامٌ، حُملت إلى فقهاء شيعته ليفرّقوها في مواضعها. وإذا أراد الإنسانُ أن يتولّى ذلك بنفسه، جاز له ذلك، غير أنّه لايعطيها إلّا لمستحقها.

والمستحقُّ لها، هو كلُّ من كان بالصفة التي تحلُّ له معها الزكاة. وتحرم على كلِّ من تحرم عليه زكاة الأموال.

ولايجوزُ حملُ الفطرة من بلد إلى بلد. وإن لم يوجد لها مستحقٌّ من أهل المعرفة، جاز أن تعطى المستضعفين من غيرهم.

ولايجوزُ إعطاؤها لمن لامعرفة له، إلّا عند التقيّة أو عدم مستحقِّيها[1] من أهل المعرفة. والأفضل أن يعطي الإنسان من يخافه من غير الفطرة، ويضع الفطرة في مواضعها.

ولايجوز أن يُعطي أقلَّ من زكاة رأس واحد لواحد مع الاختيار.

فإن حضر جماعةٌ محتاجون، وليس هناك من الأصواع بقدر مايصيبُ كلَّ واحد منهم صاع، جاز أن يُفرّق عليهم.

ولابأس أن يُعطي الواحد صاعين أو أصواعاً.

والأفضلُ أن لايعدل الإنسانُ بالفطرة إلى الأباعد مع وجود القرابات، ولا إلى الأقاصي مع وجود الجيران؛ فإن فعل خلاف ذلك، كان تاركاً فضلاً، ولم يكن عليه بأس.

---

(١) في م: «مستحقيه».

[٩]
باب الجزية وأحكامها

الجزيةُ واجبةٌ على أهل الكتاب ممّن[١] أبى منهم الإسلام وأذعن بها، وهم اليهودُ والنصارى.

والمجوسُ حكمُهم حكمُ اليهود والنصارى.

وهي واجبةٌ على جميع الأصناف المذكورة إذا كانوا بشرائط المكلّفين، وتسقط عن الصّبيان والمجانين والبله والنساء منهم.

فأمّا ماعدا الأصناف المذكورة من الكفار، فليس يجوزُ أن يقبل منهم إلّا الإسلامُ أو القتل.

ومن وجبت عليه الجزيةُ، وحلّ الوقتُ، فأسلم قبل أن يعطيها، سقطت عنه، ولم يلزمه أداؤها.

وكلُّ من وجبت عليه الجزية، فالإمامُ مخيرٌ بين أن يضعها على رؤوسهم أو على أَرضيهم. فإن وضعها على رؤوسهم، فليس له أن يأخذ من أَرضيهم شيئاً. وإن وضعها على أَرضيهم، فليس له أن يأخذ من رؤوسهم شيئاً.

وليس للجزية حدٌّ محدودٌ ولاقدرٌ موقّت، بل يأخذُ الإمامُ منهم على قدر مايراه من أحوالهم من الغنى والفقر بقدر مايكونون به صاغرين.

وكان المستحقُّ للجزية في عهد رسول الله صلّى الله عليه وآله

(١) في هامش م: «خ، س - مّن - صحّ».

المهاجرين دون غيرهم[١]؛ وهي اليوم لِمن قام مقامهم في نصرة الإسلام والذبّ عنه من سائر المسلمين.

ولابأْس أَن تؤخذَ الجزية من أَهل الكتاب ممّا أَخذوه من ثمن الخمور والخنازير والأَشياء التي لايحلُّ للمسلمين بيعها والتصرف فيها.

[١٠]

باب أحكام الأَرضين ومايصحّ التصرّف فيه منها بالبيع والشراء والتملّك وما لايصحّ

الأَرضون على أَربعة أَقسام:

ضربٌ منها يسلم أَهلها عليها طوعاً من قبل نفوسهم من غير قتال فتترك في أَيديهم، ويؤخذُ منهم العشر أو نصف العشر، وكانت ملكاً لهم، يصحُّ لهم التصرفُ فيها بالبيع والشرى والوقف وسائر أَنواع التصرّف. وهذا حكم أَرضيهم إذا عمّروها، وقاموا بعمارتها.

فإن تركوا عمارتها، وتركوها خراباً، كانت للمسلمين قاطبة؛ وعلى الإمام أَن يقبّلها ممن يُعمّرها بمايراه من النصف أو الثلث أَو الربع؛ وكان على المتقبِّل بعد إخراج حق القبالة ومؤنة الأَرض، العشر أو نصفُ العشر فيما يبقى في حصّته إذا بلغ إلى الحدّ الذي يجبُ فيه ذلك، وهو خمسةُ أَوسُق فصاعداً حسب ماقدّمناه[٢].

والضربُ الآخر من الأَرضين، ماأُخذ عنوة بالسيف، فإنّها تكونُ

---

(١) الوسائل، ج١١، الباب٦٩ من أبواب جهاد العدوّ، ص١١٦.

(٢) في الباب٣، ص ٤٢٧.

للمسلمين بأَجمعهم؛ وكان على الإمام أَن يقبّلها لِمن يقوم بعمارتها بمايراه من النصف أو الثلث أَو الربع؛ وكان على المتقبِّل إخراج ماقد قبل به من حق الرقبة، وفيما يبقى في يده وخاصّه[1] العشر أو نصف العشر.

وهذا الضرب من الأَرضين لايصحُّ التصرف فيه بالبيع والشرى والتملك والوقف والصدقات. وللإمام أَن ينقله من متقبِّل إلى غيره عند انقضاء مدّة ضمانه، وله التصرف فيه بحسب مايراه من مصلحة المسلمين.

وهذه الأَرضون للمسلمين قاطبة، وارتفاعها يقسّم فيهم كلِّهم: المقاتلة، وغيرهم، فإنّ المقاتلة ليس لهم على جهة الخصوص إلّا ماتحويه العسكر من الغنائم.

والضرب الثالث كلُّ أَرض صالح أَهلها عليها، وهي أَرضُ الجزية، يلزمهم مايصالحهم الإمام عليه من النصف أو الثلث أَو الربع، وليس عليهم غير ذلك.

فإذا أَسلم أَربابها، كان حكم أَرضيهم حكم أَرض من أَسلم طوعاً ابتداء، ويسقط عنهم الصلحُ، لأَنّه جزية بدل من جزية رؤوسهم وأَموالهم، وقد سقطت عنهمْ بالإسلام.

وهذا الضرب من الأَرضين يصحُّ التصرفُ فيه بالبيع والشرى والهبة وغير ذلك من أَنواع التصرف، وكان للإمام أَن يزيد وينقص ماصالحهم عليه بعد انقضاء مدّة الصلح حسب مايراه من زيادة الجزية ونقصانها.

---

(١) في ح: «وخاصّته».

والضرب الرابع، كلُّ أرض انجلى أهلها عنها، أو كانت مواتاً، فأُحييت، أو كانت آجاماً وغيرها ممّا لايزرع فيها، فاستحدثت مزارع، فإنّ هذه الأرضين كلَّها للإمام خاصّة، ليس لأحد معه فيها نصيب، وكان له التصرف فيها بالقبض والهبة والبيع والشرى حسب مايراه، وكان له أن يقبّلها بمايراه من النصف أو الثلث أو الربع، وجاز له أيضاً بعد انقضاء مدّة القبالة نزعها من يد من قبّلهُ إيّاها وتقبيلها لغيره، إلّا الأرضين التي أُحييت بعد مواتها، فإنّ الذي أحياها أولى بالتصرف فيها مادام يقبلها بما يقبلها غيره؛ فإن أبى ذلك، كان للإمام أيضاً نزعها من يده وتقبيلها لمن يراه. وعلى المتقبّل بعد إخراجه مال القبالة والمؤن فيما يحصل في حصّته، العشر أو نصف العشر.

[١١]

باب الخمس والغنائم

الخمس واجبٌ في جميع مايغنمه الإنسان.

والغنائم كلُّ ماأُخذ بالسيف من أهل الحرب الذين أمر الله «تعالى» بقتالهم: من الأموال، والسِّلاح، والكراع، والثياب، والمماليك، وغيرها ممّا يحويه العسكرُ وممّا لم يحوه.

ويجب الخمس أيضاً في جميع مايغنمه الإنسان: من أرباح التجارات، والزِّراعات، وغير ذلك بعد إخراج مؤنته ومؤنة عياله.

ويجب الخمس أيضاً في جميع المعادن: من الذهب، والفضّة، والحديد، والصُّفر، والملح، والرَّصاص، والنفط، والكبريت، وسائر

مايتناوله اسم المعدن على اختلافها.

ويجبُ أيضاً الخمس من الكنوز المذخورة على من وجدها، وفي العنبر، وفي الغوص.

و إذا حصل مع الإنسان[١] مالٌ قد اختلط الحلالُ بالحرام، ولايتميّز له، وأراد تطهيره،أخرج منه الخمس، وحلّ له التصرّف في الباقي؛ وإن تميّز له الحرام، وجب عليه إخراجه وردُّه إلى أربابه.

ومن ورث مالاً ممَّن يعلم أنّه كان يجمعه من وجوه محظورة مثل الرِّبا والغصب ومايجري مجراهما، ولم يتميّز له المغصوب منه ولا الرِّبا، أخرج منه الخمس، واستعمل الباقي، وحلَّ له التصرفُ فيه.

والذميُّ إذا اشترى من مسلم أرضاً، وجب عليه فيها الخُمس.

وجميع ماقدّمنا ذكره من الأنواع، يجب فيه الخمس قليلاً كان أو كثيراً، إلَّا الكنوز، ومعادن الذهب والفضّة، فإنّه لايجب فيها الخمس إلَّا إذا بلغت إلى القدر الذي يجبُ فيه الزكاة.

والغوص لايجب فيه الخمس إلَّا إذا بلغ[٢] قيمته ديناراً.

وأمّا الغلّات والأرباح فإنّه يجب فيها الخمس بعد إخراج حق السلطان ومؤنة الرجل ومؤنة عياله بقدر مايحتاجُ إليه على الاقتصاد.

والكنوز إذا كانت دراهم أو دنانير، يجب فيها الخمسُ فيما وُجد منها إذا بلغ إلى الحدِّ الَّذي قدّمنا ذكره. وإن كان ممّا يحتاج الى المؤنة والنفقة عليه، يجب فيه الخمس بعد إخراج المؤنة منه.

---

(١) في م: «انسان».

(٢) في هامش م: «خ، س ـ بلغت ـ صح».

[١٢]

باب قسمة الغنائم والأخماس

كُلُّ مايغنمه المسلمون من دار الحرب من جميع الأصناف التي قدّمنا ذكرها، ممّا[١] حَواه العسكر يخرج منه الخمس، وأربعة أخماس مايبقى يقسّم بين المقاتلة؛ ومالم يحوه العسكر من الأرضين والعقارات وغيرها من أنواع الغنائم يخرج منه الخمس، والباقي يكون للمسلمين قاطبة، مقاتليهم وغير مقاتليهم[٢]، يقسّمهُ الامام بينهم على قدر مايراه من مؤنتهم.

والخمس يأخذهُ الإمام فيقسّمهُ ستّة أقسام:

قسماً لله، وقسماً لرسوله، وقسماً لذي القربى. فقسم الله وقسم الرسول وقسم ذي القربى للإمام خاصّة، يصرفهُ في أُمور نفسه، وما يلزمه من مؤنة غيره.

وسهم ليتامى آل محمَّد، وسهمٌ لمساكينهم، وسهمٌ لأبناء سبيلهم.

وليس لغيرهم شيء من الأخماس.

وعلى الإمام أن يقسّم سهامهم فيهم على قدر كفايتهم ومؤنتهم في السنة على الاقتصاد. فإن فضل من ذلك شيء، كان له خاصّة. وإن نقص كان عليه أن يتمَّ من خاصّته.

وهؤلاء الذين يستحقُّون الخمس، هم الذين قدّمنا[٣] ذكرهم ممّن تحرم عليهم الزكاة، ذكراً كان أوانثى. فإن كان هناك من أمّه من غير

---

(١) في م: «فما». (٢) في م: «مقاتلتهم وغير مقاتلتهم». (٣) في الباب٥، ص ٤٣٦.

أولاد المذكورين، وكان أبوه منهم، حلّ له الخمس، ولم تحلّ له الزكاة. وإن كان ممّن أبوه من غير أولادهم، وأمّه منهم، لم يحلّ له الخمس، وحلّت له الزكاة.

[١٣]
باب الأنفال

الأنفال كانت لرسول الله خاصّة في حياته، وهي لمن قام مقامه بعده في أمور المسلمين.

وهي كلّ أرض خربة قد بادَ أهلُها عنها، وكلّ(١) أرض لم يوجف عليها بخيل ولاركاب، أو يسلّمونها هُم بغير قتال، وروؤس الجبال، وبطون الأودية والآجام، والأرضون الموات التي لا أرباب لها، وصوافي الملوك وقطائعهم ممّا كان في أيديهم من غير وجه الغصب، وميراثُ من

باب الأنفال

(١) قوله رحمه الله: «وكلّ أرض لم يوجف عليها بخيل ولا ركاب أو يسلّمونها هم من غير قتال».

كيف تكون الأرض التي يسلّمونها من غير قتال لامام المسلمين، وقد تقدّم[١]: أنّ أرض من أسلم أهلها عليها طوعاً لأربابها؟

الجواب: إن سلّموها، ولم يسلموا عليها، فهي للإمام؛ وان أسلموا عليها، فهى لهم، وأُبقيت في أيديهم. وليس في هذا اشتباه.

---

(١) في الباب ١٠، ص ٤٤٥.

لاوارث له.

ولـه أيضاً مـن الغـنائم قـبـل أن تقسّـم: الجاريـة الحسنـاء، والفرس الفاره، والثوبُ المرتفع، وما أشبه ذلك ممّا لانظير له من رقيق أو متاع

وإذا قـاتـل قـومٌ أهل حـرب مـن غير أمـر الإمام، فغـنـمـوا، كانت غنيمتهم للإمام خاصّة دون غيره

ولـيس لأحـد أن يـتصـرّف فيما[1] يستـحـقُّـه الإمـام مـن الأنـفـال والأخماس إلّا بـإذنه. فمن تصرف في شيء من ذلك بـغير إذنـه، كان غاصباً[2]، وارتفاع مايتصرّف فيه مردود[3] على الإمام. وإذا تصرف فيه بـأمر الإمام، كـان عليـه أن يـؤدّي مايصالحـه الإمامُ علـيه من نصف أو ثلث أو رُبع. هذا في حال ظهور الإمام.

فأمّا في حال الغيبة، فقـد رخّصوا لشيعتهم التصرف في حقوقهم ممّا يـتـعـلـق بالأخماس وغـيـرهـا فيما لابـدَّ لهـم منه مـن المـنـاكـح والمـتاجر والمساكن. فأمّا ماعدا ذلك، فلايجوزُ[4] التصرفُ فيه على حال.

وما(١) يستحقونه من الأخماس في الكنوز وغيرها في حال الغيبة،

---

(١) قوله رحمه الله: «وما يستحقونه من الأخماس في الكنوز وغيرها في حال الغيبة فقد اختلف قول أصحابنا فيه، وليس فيه نصّ معيّن إلّا أنّ كلّ واحد منهم قال قولاً يقتضيه الاحتياط». ثمّ قال بعد ذلك: فلو أنّ إنساناً استعمل الاحتياط وعمل على أحد الأقوال المقدّم ذكرهامن الدفن والوصاية،لم يكن مأثوماً،فأما ماتضمّنه القول الأوّل فهو ضدّ الاحتياط.

---

(١) في م: «في شيء ممّا».
(٢) في ب، د، م: «عاصياً».
(٣) في م، ص: «مردوداً».
(٤) في غير (م): «فلايجوز له».

فقد اختلف قولُ أصحابنا فيه، وليس فيه نص معيّنٌ، إلّا أنَّ كلَّ واحد منهم قال قولاً يقتضيه الاحتياط.

فقال بعضهم[١]: إنّه جار في حال الاستتار مجرى ماأُبيح لنا من المناكح والمتاجر.

وقال قومٌ[٢]: إنّه يجب حفظه مادام الإنسان حيّاً. فإذا حضرته الوفاة، وصّى به إلى من يثق به من إخوانه المؤمنين[٣] ليُسلِّمهُ إلى

فكيف قال: «إلّا[٤] أن كلّ واحد منهم قال قولاً يقتضيه الاحتياط»، ثمّ قال بعد ذلك: «أنّ القول الأوّل ضدّ الاحتياط»؟

الجواب: كأنّه لمّا استسقط كلام المبيحين له، لم يعدّهم في الجملة، و[٥] أشار بقوله: «إلّا أنّ كلاً[٦] منهم قال قولاً يقتضيه الاحتياط» إلى القائلين بالاحتياط خاصّة، لعدم اعتداده بالفرق المبيح له.

وأمّا قوله: «ولو أنّ إنساناً استعمل الاحتياط» هو غير الأوّل، لأنّه أراد بالثاني الاحتياط في حفظ الجميع أو[٧] دفن الجميع، بخلاف من ذهب إلى إخراج النصف فكلّ منهم ذهب إلى الاحتياط في حصّة الامام خاصّة، والشيخ عمل بالاحتياط أيضاً في حصّة الباقين من أرباب الخمس، فكأنّه يقول: إن لزم حفظ مال الامام احتياطاً، فحفظ الباقي احتياط أيضاً، لأنّ توزيعه إلى الامام.

---

(١) لم أجد قائله في طبقته ومن تقدّمها وفي الجواهر ج ١٦، ص ١٥٦: والقائل الديلمي و تبعه صاحب الذخيرة ولا ثالث لها فيها أجد. نعم حكاه في المقنعة والنهاية وغيرهما قولاً من دون تعيين القائل.

(٢) المقنعة: ص٢٨٦.

(٣) ليس «المؤمنين» في (م).

(٤) ليس «إلّا» في (ش).

(٥) ليس «و» في (ش).

(٦) في ك: «كلّ واحد منهم».

(٧) في ح: «و».

صاحب الأمر إذا ظهر، أو يوصّي به حسب ماوُصّي به إليه إلى أن يصل إلى صاحب الأمر.

وقال قوم[١]: يجب دفنه لأنّ الأرضين تخرج كنوزها عند قيام القائم.

وقال قومٌ[٢]: يجبُ أن يقسّم الخمس ستّة أقسام: فثلاثةُ أقسام للإمام يدفن أو يودع عند[٣] من يوثق بأمانته؛ والثلاثةُ أقسام الأُخر يفرّق على مستحقيه من أيتام آل محمّد ومساكينهم وأبناء سبيلهم.

وهذا ممّا ينبغي أن يكون العمل عليه، لأن هذه الثلاثة أقسام مستحقُّها ظاهر وإن كان المتولّي لتفريق ذلك فيهم ليس بظاهر، كما أنّ مستحقّ الزكاة ظاهر وإن كان المتولّي لقبضها وتفريقها ليس بظاهر، ولاأحدٌ يقولُ في الزكاة: إنّه لايجوز تسليمها إلى مستحقّيها.

ولو أنّ انساناً استعمل الاحتياط، وعمل على أحد الأقوال المقدّم ذكرها من الدّفن أو الوصاية[٤] لم يكن مأثوماً.

فأمّا التصرّف فيه على ماتضمّنه القول الأوّل، فهو ضدُّ الاحتياط، والأولى اجتنابه حسب ماقدّمناه.

---

(١) في الجواهر، ج١٦، ص١٦٧: انه مجهول القائل.

(٢) المقنعة، كتاب الزكاة والخمسّ والجزية، الباب٣٨، ص٧ ـ ٢٧٨.

(٣) ليس «عند» في (م، ح). وفي ن: «إلى» بدل «عند».

(٤) في ب، د، خ، ص: «الوصاة». وفي هامش م: «س، خ ـ الوصاة ـ صحّ».

كتاب الحجّ

[١]

باب وجوب الحجّ ومن يجب عليه وكيفيّة وجوبه

الحجُّ فريضةٌ على كلِّ حُرٍّ بالغ مكلَّف مستطيع للحجِّ، رجلاً كان أو امرأة.

ذكرنا كونه بالغاً، لأنّ من ليس ببالغ من الرجال والنساء[1]، لايجب عليه الحجّ، فإن حجَّ، وهو غير بالغ، أو حجَّ به غيره، وهو طفل، لم يجزئه ذلك من حجَّة الإسلام، وكان عليه الإعادة بعد البلوغ.

وذكرنا كونه حُرّاً، لأنّ العبد لايجب عليه الحجّ. فان حجَّ في حال العبوديّة، ثمّ اعتق بعد ذلك، لم يجزئه ذلك عن حجّة الإسلام، وكانت عليه الإعادة، وسواء كانت الحجّة التي حجَّها بإذن مولاه أو بغير إذنه، اللهمّ إلَّا أن يلحقه العتاق قبل أن يفوته الوقوف بأحد الموقفين، فإن أدرك أحد الموقفين بعد العتق، فقد أجزأه عن حجَّة الإسلام.

وذكرنا كونه مكلَّفاً، لأن من ليس بمكلف من المجانين وغيرهم، لا تقع حجّتُهم الموقع الصحيح، ولا تُجزي عنهم، وكانت الحجّة في

---

(١) في غير م: «ومن النساء».

ذمّتهم إن عادوا إلى حال الصحة وكمال العقل.

و ذكرنا كونه مستطيعاً، لأنّ من ليس بمستطيع لايجبُ عليه الحجّ.

والاستطاعة هي الزَّادُ والراحلة والرجوع إلى كفاية وتخلية السرب من جميع الموانع.

فإن ملك الزاد والراحلة، ولم يكن معه غيره، لم يجب عليه الحجّ، اللهمّ إلَّا أن يكون صاحب حرفة وصناعة يرجع اليها، ويمكنه أن يتعيّش بها.

فإن حصلت الاستطاعة، ومنعه من الخروج مانعٌ من سلطان أو عدوّ أو مرض، ولم يتمكن من الخروج بنفسه، كان عليه أن يخرج رجلاً يحجّ عنه. فإذا زالت عنه بعد ذلك الموانع، كان عليه إعادة الحجّ، لأنّ الذي أخرجه إنّما كان يجب عليه في ماله، وهذا يلزمه على بدنه وماله؛ وإن لم تزل الموانع عنه، وأدركه الموت، كان ذلك مجزياً عنه.

فان لم يخرج أحداً عنه، والحالُ هذه، أو يكون متمكّناً من الخروج فلايخرج، وأدركه الموت، وجب أن يخرج عنه من صلب ماله، ومابقي بعد ذلك يكون ميراثاً. فإن لم يخلّف إلَّا قدر مايحجُّ به عنه، وكانت الحجّة قد وجبت عليه قبل ذلك، وجب أن يحجَّ به عنه. وكذلك الحكم إذا ترك قدر مايحجُّ به من بعض المواقيت، وجب أيضاً أن يحجَّ عنه من ذلك الموضع.

وإن خلّف قدر ما يحجُّ به عنه، أو أقلَّ من ذلك، ولم يكن قد وجب عليه الحجُّ قبل ذلك، كان ميراثاً لورثته.

ومَنْ(١) لم يملك الاستطاعة، وكان له ولدٌ له مال، وجب عليه أن يأخُذ من مال ابنه قدر مايحجُّ به على الاقتصاد، ويحجّ، فإن لم يكن له ولد، وعرض عليه بعض إخوانه مايحتاج إليه من مؤنة الطريق، وجب عليه أيضاً الحجّ.

ومن ليس معه مال، وحجَّ به بعض إخوانه، فقد أجزأه ذلك عن

باب وجوب الحجّ

(١) قوله رحمه الله: «ومن لم يملك الاستطاعة وكان له ولد له مال، وجب عليه أن يأخذ من مال ابنه قدر مايحجّ به على الاقتصاد ويحجّ. فان لم يكن وعرض عليه بعض إخوانه مايحتاج إليه من مؤنة الطريق، وجب عليه أيضاً الحجّ».

كيف يجب[١] المسألة الأُولى، وقد تقدّم في صدر الباب: «الحجّ على كلّ حرّ بالغ مكلّف مستطيع»؟

وكيف يجب[٢] المسألة الثانية إذا عرض عليه بعض إخوانه، وليست المؤنة واجبة على المعرض، ويجوز أن يرجع عنها في بعض الطريق؟[٣]

الجواب: هذه يراد بها من وجب عليه الحجّ ثمّ فقد الاستطاعة، فانّه يأخذ من مال ولده فرضاً عليه.

ومن عرض عليه بعض إخوانه، فقد صار واجداً للاستطاعة. قوله: «الباذل لايجب عليه وقد يرجع» صحيح، لكن لايجب اعتبار ذلك، فانّ الراحلة المملوكة قد تموت وقد تذهب، ولو أثّر ذلك في سقوط الحجّ، لماوجب[٤].

---

(١) (٢) في ك: «تجب».

(٣) ذكر المحقق رحمه الله هذا السؤال ثم السؤال الآتي «ومتى نذر...» ثم ذكر الجواب عن هذا السؤال ثم عن السؤال الآتي ونحن رتّبناه بماترى.

(٤) في ح، ش: «وجبت».

حجّة الإسلام وإن أيسر بعد ذلك، إلّا أنّه يستحبُّ له أن يحجَّ بعد يساره، فإنّه أفضل.

و من فقد الاستطاعة أصلاً، وكان متمكناً من المشي، كان عليه الحجُّ استحباباً مؤكّداً. وكذلك إن كان معه من النَّفقة مايركبُ بعضاً ويمشي بعضاً، يستحبّ له أن يخرج أيضاً إلى الحجّ. وإن خرج وتسكّع في الطريق حتى يحجّ، كان ذلك أيضاً جائزاً، إلّا أنّه متى حجَّ والحال على ماوصفناه، ثمّ وجد بعد ذلك المال، كان عليه إعادة الحجّ.

ومتى كان الرجلُ مستطيعاً للزّاد والراحلة، وأراد أن يحجَّ ماشياً، فإن كان ذلك لايضعفه، ولايمنعه من أداء الفرائض، كان المشيُ أفضلُ له من الركوب؛ وإن أضعفه ذلك عن إقامة الفرائض، كان الركوب أفضلُ له.

ومتى عدم الرجل الاستطاعة، جاز له أن يحجَّ عن غيره ـ وإن كان صرورة لم يحجَّ بعد حجَّة الإسلام ـ وتكونُ الحجَّةُ مجزئة عمّن يحجُّ عنه؛ وهو إذاأيسر بعد ذلك، كان عليه إعادة الحجّ.

ومتى(١) نذرَ الرجلُ أن يحجَّ لله «تعالى»، وجب عليه الوفاء به

---

(١) **قوله** رحمه الله: «ومتى نذرالرجل أن يحجّ لله «تعالى» وجب عليه الوفاء به. فان حج الذي نذر، ولم يكن حجّ حجة الاسلام، فقد أجزأت عن حجّة الاسلام؛ وان خرج بعد النذر بنيّة حجّة الاسلام، لم يجزئهعن الحجّة التي نذرها، وكانت في ذمّته».

كيف يقول: «فان حجّ الذي نذر، ولم يكن قد حجّ حجّة الاسلام، فقد أجزأت حجّته عن حجّة الاسلام»؟ فان كان قد وجب عليه حجّة الاسلام، فقد

فإن حجَّ الذي نذر، ولم يكن قد حجَّ حجّة الاسلام، فقد أجزأت حجّته عن حجّة الإسلام.

وإن خرج بعد النذر بنيّة حجّة الإسلام، لم يجزئه عن الحجّة التي نذر بها، وكانت في ذمّته.

ومن(١) نذر أن يحجّ ماشياً، ثمّ عجز عنه، فليسق بدنة، وليركب،

تعلّق بذمّته حجّتان؛ وان لم يكن وجبت فكيف تسقط؟

ويلزم من قوله، أنّه إذا خرج بنيّة النذر فقد أجزأت عن الحجّتين، فان خرج بنيّة حجّة الاسلام لم يجز عنها.

[الجواب:] وأمّا من نذر الحجّ فللشيخ رحمه الله قولان: أحدهما: إذا حجّ بنيّة النذر أجزأ عن حجّة الاسلام، تعويلاً على الرواية[١]؛ والثاني[٢]: لا يجزي إحداهما عن الأُخرى، وهو أقوى القولين.

وأمّا قوله: «يلزم أن يقول فقد أجزأت عن الحجّتين» فكذا يريد الشيخ رحمه الله ولا يحتاج إلى هذا التصريح، لأنّ اللفظ دالّ عليه.

(١) قوله رحمه الله: «ومن نذر أن يحجّ ماشياً، ثمّ عجز عنه، فليسق بدنة، وليركب، وليس عليه شيء».

ثمّ قال في باب أقسام النذور[٣][٤]: «ومن نذر أن يحجّ ماشياً أو يزور أحد المشاهد كذلك، فعجز عن المشي فليركب، ولا كفّارة عليه».

فهل بين الموضعين خلاف؟

الجواب: أمره بسياق البدنة ليست كفّارة، لأنّ الكفّارة تترتّب على الجناية، ولا

---

(١) الوسائل، ج٨، الباب٢٧ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، ص٤٨.

(٢) كما في الخلاف، ج٢، المسألة ٢٠ من كتاب الحجّ، ص٢٥٦.

(٣) في ح: «النذر».

(٤) الباب٤ من كتاب الأيمان والنذور والكفّارات، ص٣، ٥.

وليس عليه شيء؛ وإن لم يعجز عن المشي، كان عليه الوفاء به؛ فإذا انتهى إلى مواضع العبور، فليكن فيها قائماً، وليس عليه شيء.

ومن حصلت معه الاستطاعة، وجب عليه الحجُّ على الفور والبدار دون التراخي. فإن أَخَّره وهو متمكِّنٌ من تقديمه، كان تاركاً فريضة من فرائض الإسلام.

ومن حجَّ، وهو مخالفٌ لم يعرف الحقَّ على الوجه الذي يجب عليه الحجّ، ولم يُخلّ بشيء من أركانه، فقد أجزأته عن حجّة الاسلام، ويستحبُّ له إعادة الحجِّ بعد استبصاره؛ وإن كان قد أَخلَّ بشيء من أَركان الحجّ، لم يُجزئه ذلك عن حجّة الإسلام، وكان عليه قضاؤُها فيما بعد.

[٢]
باب أنواع الحجّ

الحجّ على ثلاثة أضرب: تمتّعٌ بالعُمرة إلى الحجّ، وقرانٌ، وإفرادٌ.

فأمّا(١) التَّمتُّع، فهو فرضُ الله «تعالى» على جميع المكلَّفين ممَّن

جناية هنا.

والقول بسياق البدنة لمن عجز عن المشي فيه روايتان[١] أصحّهما أنّه لا يجب[٢]

باب أنواع الحجّ

(١) **قوله** رحمه الله: «وأمّا التمتّع فهو فرض الله «تعالى» على جميع المكلّفين ممّن

---

(١) الوسائل، ج٨، الباب ٣٤ من أبواب وجوب الحجّ وشرائطه، ص٥٩.

(٢) في ك: «يجب».

ليس[1] من أهل مكّة وحاضريها، وهو من يكون بمكّة أو يكون بينه وبينها ثمانيةٌ وأربعون ميلاً.

ومن وجب عليه التّمتُّع، لايُجزئهُ إفرادٌ ولاقران، إلّا عند الضرورة وفقد التمكُّن من التمتع. فإن كان متمكناً[2]، وحجَّ قارناً أو مُفرداً، كان عليه إعادةُ الحج.

وأمّا الإفرادُ والقران، فهو فرض أهل مكة وحاضريها ـ وهمُ الذين

ليس من أهل مكّة وحاضريها، وهو من يكون بمكّة أو يكون بينه وبينها ثمانية وأربعون ميلاً».

لو قال: أو يكون بينه وبينها ثمانية وأربعون ميلاً فما دون ذلك[3]، كان أجود، وإلّا لزم من هذا أنّ من لايكون بمكّة، ويكون بينه وبينها دون ثمانية وأربعين ميلاً، يخرج من هذا القول.

الجواب: ذكر الشيخ في المبسوط[4]: أنّ حاضري مكّة من كان بينه وبين مكّة اثنى عشر ميلاً، وأمّا الرواية[5] المرويّة عن زرارة عن أبي جعفر عليه السّلام قال: سألته عن قوله «تعالى»: «ذلك لمن لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام»[6] قال: من كان أهله دون ثمانية وأربعين ميلاً، ذات عرق وعسفان، وكما يدور حول مكّة؛ وكلّ من كان أهله وراء ذلك، فعليه المتعة. ويؤيّد هذه الرواية أنّ من كان على ثمانية وأربعين ميلاً، فقد دخل في حدّ المسافر باتّفاق الناس، فكيف يكون حاضري المسجد الحرام، ولا يحتاج أن يقول فما دون، لأنّ ماذكره حدٌّ للأكثر فلا يحتاج إلى بيان الأقلّ.

---

(١) في غير (م) زيادة «هو». (٢) في ح، م: «منه». (٣) ليس «ذلك» في ك.

(٤) المبسوط، ج١، فصل في ذكر أنواع الحجّ وشرائطها، ص٣٠٦.

(٥) الوسائل، ج٨، الباب٦ من أبواب أقسام الحجّ، ح٣، ص١٨٧. (٦) البقرة: ١٩٦.

قدّمنا ذكرهم- ولا يجوز لهم التَّمتُّع.

ومن جاور بمكَّة سنة واحدة أو سنتين، جاز له أَن يتمتَّع فيخرج إلى الميقات ويُحرم بالحج متمتِّعاً. فإن جاور بها ثلاث سنين،لم يجز له التمتُّع، وكان حكمه حكم أَهل مكَّة وحاضريها.

ومن كان من أَهل مكَّة أو حاضريها، ثمّ نأى عن منزله إلى مثل المدينة أو غيرها من البلاد، ثمّ أَراد الرجوع إلى مكَّة، وأَراد أَن يحجَّ متمتعاً، جاز له ذلك.

فإذا أَراد الانسانُ أَن يحجَّ متمتِّعاً، فعليه أَن يوفِّر شعر رأْسه ولحيته من أَوّل ذي القعدة، وهو لا يمسُّ شيئاً منها[1]؛ فاذا جاء إلى ميقات أَهله، أَحرم بالحجّ متمتِّعاً، ومضى إلى مكّة؛ فإذا شاهد بيوت مكَّة، فليقطع التلبية ثم ليدخُلها؛ فإذا دخلها، طاف بالبيت سبعاً، وصلَّى عند المقام ركعتين، ثمّ سعى بين الصَّفا والمروة، وقصَّر من شعر رأْسه، وقد أَحلَّ من جميع ما أَحرم منه من النِّساء والطيب وغير ذلك إلَّا الصيد، فإنَّه لا يجوز له ذلك، لكونه في الحرم؛ ثمّ يكون على هيئته هذه إلى يوم التَّروية عند الزوال؛ فإذا كان ذلك الوقت صلَّى الظُّهر، وأَحرم بعده بالحجّ ومضى إلى منى؛ ثمّ ليعد إلى عرفات فيصلّي بها الظهر والعصر، فيقف بها إلى غروب الشمس، ثمّ يفيض إلى المشعر الحرام، فيقف بها تلك الليلة، فاذا أَصبح، غدامنها إلى منى، فقضى مناسكه هناك، ثمّ يجيء يوم النحر أو من الغد لا يؤخر ذلك إلى مكَّة، ويطوف بالبيت طواف الحج، ويصلِّي ركعتي الطواف ويسعى بين الصفا

(١) في ح، م، ص: «منها».

والمروة، وقد فرغ من مناسكه كُلِّها، وحلَّ له كلُّ شيء إلَّا النساء والصيد، وبقي عليه لتحلّة النساء طواف، فليطف أيَّ وقت شاء في مدّة مقامه بمكة، فإذا طاف طواف النساء، حلّت له النساء.

وعليه هدي واجبٌ ينحرهُ بمنى يوم النحر. فإن لم يتمكن منه، كان عليه صيام عشرة أيّام: ثلاثةٌ في الحجّ، يوم قبل التروية،ويوم التروية، ويوم عرفة، وسبعةٌ إذا رجع إلى أهله.

والمتمتع إنّما يكون متمتعاً إذا وقعت عمرته في أشهر الحجّ، وهي شوال وذوالقعدة وذوالحجّة. فإن وقعت عمرته في غير هذه الأشهر، لم يجز له أن يكون متمتعاً بتلك العمرة وكان عليه لحجّته عُمرةٌ أُخرى، يبتدئ بها في الأشهر التي قدّمناها.

وكذلك لايجوز الإحرام بالحجّ مُفرداً ولاقارناً، إلَّا في هذه الأشهر. فإن أحرم في غيرها، فلاحجّ له، اللهمّ إلَّا أن يجدد الإحرام عند دخول هذه الأشهر عليه، فيكون ذلك مُجزياً عنه.

وأمّا القارن، فعليه أن يحرم من ميقات أهله، ويسوق معه هدياً يشعره من موضع الإحرام، يشقّ سنامه ويلطّخه بالدَّم، ويعلّق في رقبته نعلاً ممّا كان يُصلِّي فيه، وليسق الهدي معه إلى منى؛ ولايجوز له أن يُحلَّ إلى أن يبلغ الهدي محلَّه، فإن أراد أن يدخل مكّة، جاز له ذلك ،لكنّه لايقطع التلبية؛ وإن أراد أن يطوف بالبيت تطوعاً، فعل، إلَّا أنّه كلَّما طاف بالبيت، لبّى عند فراغه من الطواف ليعقد إحرامه بالتلبية، وإنّما يفعل ذلك لأنّه لو لم يفعل ذلك، دخل في كونه مُحلاًّ، وبطلت حجّته، وصارت عُمرة، وقد بيّنا أنّه ليس له أن يُحلَّ الى أن

يبلغ الهدي محلَّه من يوم النحر؛ وليقض مناسكه كلّها من الوقوف بالموقفين ومايجبُ عليه من المناسك بمنى، ثمّ يعود إلى مكة، فيطوف بالبيت سبعاً، ويسعى بين الصفا والمروة سبعاً، ثمّ يطوف طواف النساء، وقد أحلّ من كُلِّ شيء أحرم منه، وكانت عليه العمرة بعد ذلك.

والمتمتِّعُ إذا تمتَّع، سقط عنه فرض العمرة، لأنّ عمرته التي يتمتّع بها بالحجّ[1]، قامت مقام العمرة المبتولة، ولم يلزمهُ إعادتُها.

فأمّا المفردُ، فإنّ عليه ماعلى القارن سواء لايختلفُ حكمُهما[2] في شيء من مناسك الحجّ وإنّما يتميّزُ القارنُ من المفرد بسياق الهدي. فأمّا باقي المناسك، فهما مشتركان فيه على السَّواء.

ولايجوزُ لهما أن يقطعا التلبية إلَّا بعد الزوال من يوم عرفة.

وليس عليهما هدي وجوباً. فإن ضحّيا استحباباً، كان لهما فيه فضلٌ، وليس ذلك بواجب.

[٣]

باب المواقيت

معرفة المواقيت واجبة، لأنَّ الإحرام لايجوز إلَّا منها. فلوأنَّ إنساناً أحرم قبل ميقاته، كان إجرامه باطلاً، واحتاج إلى استيناف الإحرام من الميقات، اللهمَّ إلَّا أن يكون قد نذر لله «تعالى» على نفسه أن يحرم

---

(١) في ح، خ، ملك: «إلى الحجّ».

(٢) في ب، د: «حكمها».

من موضع بعينه، فإنّه يلزمه الوفاء به حسب ماندره.

ومن أراد أن يَحرم بالعمرة في رجب، وقد قارب تقضّيه قبل أن يبلغ الميقات، جاز له أن يقدّم إحرامه قبل أن يبلغ الميقات.

ومن عرض له مانعٌ من الإحرام، جاز له أن يؤخّرهُ أيضاً عن الميقات. فإذا زال المنع، أحرم من الموضع الذي انتهى إليه.

وإذا أحرم قبل الوقت، وأصاب صيداً، لم يكن عليه شيء.

وإن أخر إحرامه عن الميقات، وجب عليه أن يرجع إليه، ويُحرم منه، متعمّداً كان أو ناسياً. فان لم يمكنه الرُّجوع إلى الميقات، وكان قد ترك الإحرام متعمّداً، فلا حجَّ له؛ وإن كان قد تركه ناسياً، فليحرم من الموضع الذي انتهى إليه. فإن كان قد دخل مكّةَ، ثمّ ذكر أنّه لم يُحرم، ولم يمكنه الرجوع إلى الميقات للخوف أو لضيق الوقت، وأمكنه الخروجُ إلى خارج الحرم، فليخرج إليه. وإن لم يمكنه ذلك أيضاً، أحرم من موضعه، وليس عليه شيء.

وقد وقَّت رسول الله صلّى الله عليه وآله لكل قوم ميقاتاً على حسب طرقهم:

فوقّت لأهل العراق ومن حجّ على طريقهم، العقيق. وله ثلاثةُ أوقات: أوّلها المسلح ـ وهو أفضلُها؛ ولا ينبغي أن يؤخر الإنسانُ الإحرام منه إلّا عند الضرورة ـ وأوسطه غمرة، وآخره ذات عرق. ولا يجعل إحرامه من ذات عرق إلّا عند الضرورة والتقيّة. ولا يتجاوز ذات عرق إلّا مُحرماً على حال.

ووقَّت لأهل المدينة ذا الحليفة، وهو مسجد الشجرة. ووقّت لمن

حجَّ على هذا الطريق عند الضرورة الجحفة. ولايجوزُ أن يجوز الجحفة إلَّا مُحرماً. ولايجوز لمن خرج من المدينة أن يُحرم إلَّا من ميقات أهلها. وليس له أن يعدل الى العقيق فيحرم منها.

ووقّت لأهل الشام الجُحفة، وهي المهيعة، ولأهل الطائف قرن المنازل، ولأهل اليمن يلملمَ.

ومن كان منزلُه دون هذه المواقيت إلى مكَّة، فميقاتُه منزله، فعليه أن يُحرم منه

والمجاور بمكَّة إذا أراد أن يحجَّ، فعليه أن يخرج إلى ميقات أهله، وليحرم منه. فإن لم يتمكَّن، فليخرج إلى خارج الحرم ويُحرم منه. وإن لم يتمكن من ذلك أيضاً، أحرم من المسجد[1] الحرام.

ومن جاء إلى الميقات، ولم يقدر على الإحرام لمرض أو غيره، فليحرم عنه وليُّه، ويجنّبه مايجتنبه المحرم، وقد تمَّ إحرامه.

[٤]

باب كيفيّة الإحرام

الإحرام فريضة لايجوز تركه. فمن تركه متعمِّداً، فلاحجَّ له. وإن تركه ناسياً، كان حكمه ماذكرناه في الباب الاوّل[2] إذا ذكر. فإن لم يذكر أصلاً حتى يفرغ من جميع مناسكه، فقد تمَّ حجُّه. ولاشيء عليه إذا كان قد سبق في عزمه الإحرام.

فإذا أراد الإنسان أن يحرم بالحج متمتّعاً، فإذا انتهى إلى ميقاته،

(١) في غيرح، م: «مسجد».

(٢) في الباب٣، ص ٤٦٦.

تنظف، وقصَّ أظفاره، وأخذ شيئاً من شاربه، ولايمسُّ شعر رأسه حسب ماقدّمناه، ويزيل الشعر من جسده وتحت يديه. وإن كان قد تنظف وأطلى قبل الإحرام بيوم أويومين إلى خمسة عشر يوماً، كان أيضاً جائزاً، إلّا أن إعادة ذلك أفضل في الحال. ثمّ ليغتسل، ويلبس ثوبي إحرامه، يأْتزرُ بأحدهما ويتوشّح بالآخر أو يرتدي به.

ولابأس أن يغتسل قبل بلوغه إلى الميقات إذا خاف عوز الماء، وأن يلبس قميصه وثيابه؛ فإذا انتهى الى الميقات، نزع ثيابه، ولبس ثوبي إحرامه. وإن لبس ثوبي إحرامه من الموضع الذي اغتسل فيه، كان أفضل. وإن وجد الماء عند الإحرام، أعاد الغسل، فإنّه أفضل

وإذا اغتسل بالغداة، كان غسله كافياً لذلك اليوم، أيَّ وقت أراد أن يُحرم فيه، فعل. وكذلك إذا اغتسل في أوّل اللّيل، كان جائزاً له إلى آخره مالم ينم. فإن نام بعد الغسل قبل أن يعقد الإحرام، كان عليه إعادة الغسل استحباباً

ومتى اغتسل للإحرام، ثمّ أكل طعاماً لايجوز للمُحرم أكله، أو لبس ثوباً لايجوز له لبسه، يستحبُّ له إعادة الغسل استحباباً[١]

ولابأْس أن يلبس المحرم أكثر من ثوبي إحرامه ثلاثة أوأربعة اذا اتّقى بذلك الحرّ أو البرد. ولابأْس أيضاً أن يغيّر ثيابه وهو مُحرم. فإذا دخل إلى مكة، وأراد الطواف، فلا يطوفنّ إلّا في ثوبيه اللذين أحرم فيهما.

وأفضل الأوقات التي يُحرم الإنسان فيها، عند زوال الشمس، ويكون ذلك بعد الفراغ من فريضة الظهر. فإن اتفق أن يكون في غير

(١) ليس «استحباباً» في (م).

هذا الوقت، كان أيضاً جائزاً.

والأفضل أن يكون الإحرام بعد صلاة فريضة. فإن لم تكن صلاة فريضة، صلّى ستَّ ركعات من النوافل، وأحرم في دبرها فإن لم يتمكّن من ذلك، أجزأه ركعتان، فليصلّهما، وليقرأ في الأوّلة منهما بعد التّوجّه «الحمد» و«قل هو الله أحد». وفي الثانية «الحمد» و«قل يا أيُّها الكافرون». فإذا فرغ منهما، أحرم عقيبهما بالتّمتُّع بالعمرة[1] إلى الحجّ، فيقول:

«اللهمّ إني أُريدُ ما أمرت به من التّمتُّع بالعمرة إلى الحجّ على كتابك وسنة نبيّك صلّى الله عليه وآله، فإن عرض لي عارض يحبسني فحلّني[2] حيثُ حبستني لقدرك الذي قدّرت عليّ، اللهمّ إن لم تكن حجّة، فعمرة أحرم لك شعري وجسدي وبشري من النساء والطيب والثياب أبتغي بذلك وجهك والدار الآخرة»[3]

وإن كان قارناً، فليقل: «اللهمّ إني أُريد ما أمرت به من الحجّ قارناً».

وإن كان مفرداً، فليذكر ذلك في إحرامه.

ومن أحرم من غير صلاة وغير غسل، كان عليه إعادة الإحرام بصلاة وغسل

ولا بأس أن يصلّي الانسانُ صلاة الإحرام أيَّ وقت كان من ليل أو نهار مالم يكن وقت فريضة قد تضيَّق. فإن تضيّق الوقت، بدأ

---

(١) ليس «بالعمرة» في (ب، د). (٢) في م، د: «فحلّى».

(٣) الوسائل، ج٩، الباب١٦ من أبواب الاحرام، ح١ و٢ مع تفاوت، ص٢٢-٢٣.

بالفريضة ثمّ بصلاة الإحرام. وإن لم يكن قد تضيّق، بدأ بصلاة الإحرام ثمّ بصلاة الفريضة

ويستحبُّ للإنسان أن يشترط في الإحرام بالحجّ: إن لم تكن حجّة فعمرة، وأن يُحلّه حيث حبسه، سواء كانت حجّته تمتُّعاً أو قراناً أو إفراداً. وكذلك الحكم في العمرة. ولم يكن الاشتراط لسقوط فرض الحجِّ في العام المُقبل، فإنّ من حجّ حجّة الإسلام وأُحصر، لزمه الحجُّ من قابل. وإن كانت تطوّعاً، لم يكن عليه ذلك.

ولابأس أن يأكل الإنسان لحم الصيد، وينال النساء، ويشمّ الطيب بعد عقد الإحرام مالم يلب. فإذا لبّى، حرم عليه جميع ذلك.

وإن كان الحاج قارناً، فإذا ساق، وأشعر البدنة أو قلّدها، حرم أيضاً عليه ذلك وإن لم يلبّ، لأنّ ذلك يقوم مقام التلبية.

والإشعار هو أن يشقّ سنام البدنة من الجانب الأيمن. فإن كانت بُدناً كثيرة، جاز للرجل أن يدخل بين كلّ بدنتين، فيشعر إحداهما من جانبها الأيمن والأُخرى من جانبها الأيسر.

وينبغي إذا أراد الإشعار، أن يشعرها، وهي باركة؛ وإذا أراد نحرها، نحرها وهي قائمة.

والتّقليد يكون بنعل قد صلّى فيه، ولايجوزُ غيره.

وإذا أراد المحرمُ أن يلبّي، وكان حاجّاً على طريق المدينة، فإن أراد أن يلبي من الموضع الذي صلّى فيه، جاز له ذلك، والأفضلُ أن يلبّي إذا أتى البيداء عند الميل، فأمّا الماشي، فلابأس به أن يلبّي من موضعه، والأفضل للراكب أن يلبي إذا علت به راحلته البيداء.

وإذا كان حاجّاً على غير طريق المدينة، لبَّى من موضعه إن أراد وإن مشى خطوات ثمّ لبَّى، كان أفضل.

فإذا أراد التلبية، فليرفع صوته بها.

والتَّلبيةُ فريضةٌ لايجوز تركُها على حال. والجهرُ بها سنَّةٌ مؤكَّدة للرجال، وليس ذلك على النساء.

ويقول: «لبَّيك اللّهمَّ لبَّيك[١]، لبَّيك. إنَّ الحمد والنِّعمة لك والملك[٢] لاشريك لك لبيك»[٣]

فهذه التلبياتُ الأربع فريضةٌ لابدَّ منها وإن زاد عليها من التلبيات الأُخر، كان فيه فضل كثير[٤]

وأفضل مايذكره في التلبية الحجّ والعمرة معاً

فإن لم يمكنه للتقية أو غيرها، واقتصر على ذكر الحجّ، جاز. فإذا دخل مكَّة، طاف وسعى وقصّر، وجعلها عُمرة، كان أيضاً جائزاً.

فإن لم يذكرْ لاحجّاً ولاعُمرة، ونوى التمتُّع، لم يكن به بأْس

وإن لبى بالعمرة وحدها، ونوى التمتُّع، لم يكن به بأْس.

وإذا لبّى بالتمتُّع، ودخل إلى مكَّة وطاف وسعى، ثمّ لبَّى بالحجّ قبل أن يُقصّر، فقد بطلت متعتُه، وكانت حجّة[٥] مبتولة. هذا إذا فعل ذلك متعمِّداً. فإن فعله ناسياً، فليمض فيما أخذ فيه، وقد تمّت متعته، وليس عليه شيء.

---

(١) في ب: «لبّيك لاشريك لك لبيّك...».

(٢) في مثله: «والنعمة والملك لك».

(٣) الوسائل، ج٩، الباب٤٠ من أبواب الإحرام، ص٥٣.

(٤) في م: «كبير».

(٥) في ن، ح: «حجّته». وفي هامش م: «خ، س ـ حجّته ـ صحّ».

ومن لبَّى بالحجّ مفرداً، ودخل مكّة، وطاف، وسعى، جاز له أن يُقصّر، ويجعلها عمرة مالم يُلبِّ بعد الطواف. فإن لبّى بعده،فليس له متعة، وليمض في حجّته

وينبغي أن يلبّي الإنسان في كلّ وقت، وعند كلّ صلاة، وإذا هبط وادياً، أو صعد تلعة، وفي الأسحار.

والأخرس يُجزيه في تلبيته تحريك لسانه وإشارته بالأصبع.

ولابأس أن يُلبّي الإنسان وهو على غير طُهر[١]

ولا يقطع المتمتّعُ التلبية إلّا إذا شاهد بيوت مكة. فإذا شاهدها قطعها

وإن كان قارناً أو مفرداً فليقطع تلبيته يوم عرفة بعد الزوال.

وإذا كان معتمراً، فليقطع تلبيته إذا وضعت الإبل أخفافها في الحرم. فإن كان المعتّمر ممن قد خرج من مكة ليعتمر، فلا يقطع التلبية إلّا إذا شاهد الكعبة.

ويجرّد الصبيان من فخّ إذا أرادوا الحجَّ بهم، ويُجنّبون كلَّ مايجتنبه المحرم، ويفعل بهم مايجب على المحرم فعله. وإذا فعلوا مايجب فيه الكفارة، كان على أوليائهم أن يكفّروا عنهم. فإن كان الصبيُّ لايحسن التلبية، أو لايتأتّى له، لبّى عنه وليُّه. وكذلك يطوف به ويصلّي عنه إذا لم يحسن ذلك. وإن حجَّ بهم متمتّعين، وجب أن يذبح عنهم إذا كانوا صغاراً؛ وإذا كانوا كباراً، جاز أن يؤمروا بالصيام. وينبغي أن يوقف الصبيُّ بالموقفين معاً، ويحضر المشاهد كلّها، ويرمى عنه، ويناب عنه

(١) في م: «طهور».

في جميع مايتولّاه الرجل بنفسه. وإذا لم يوجد لهم هديٌ، ولايقدرون على الصوم، كان على وليّهم أن يصوم عنهم.

[٥]

باب مايجب على المحرم اجتنابه وما لايجب

إذا(١) عقد المحرم إحرامه بالتلبية أو الإشعار أو التقليد، حرم عليه لبسُ الثياب المخيطة والنساء والطيبُ والصيد ولحم الصيد[١]، لايحلّ له شيء من ذلك.

وأفضل مايحرم الإنسان فيه من الثياب مايكون قطناً محضاً بيضاً.

باب مايجب على المحرم اجتنابه ومالايجب

(١) **قوله** رحمه الله: «إذا عقد المحرم إحرامه بالتلبية أو الاشعار أو التقليد، حرم عليه لبس الثياب المخيطة والنساء والطيب والصيد ولحم الصيد، ولا يحلّ له شيء من ذلك».

وقال في باب كيفيّة الاحرام[٢]: «ولابأس[٣] أن يأكل الانسان لحم الصيد وينال النساء ويشمّ الطيب بعد عقد الإحرام مالم يُلبّ».

الجواب: العقد من عقدت الضمير، وهو يحصل بالنيّة، والعقد الشرعيّ هو الدخول في الاحرام، وذلك بالتلبية أو مايقوم مقامها؛ والثاني يدخل الانسان به في كونه محرماً. ويحرم عليه مايحرم على المحرم، والأوّل يسمّى عقداً، لكن صيرورته محرماً يفتقر مع النيّة إلى التلبية فيسمّى كلّ منهما عقداً لكن بمعنيين مختلفين.

---

(١) ليس «ولحم الصيد» في (ب، د). (٢) الباب٤، ص ٤٧٠. (٣) في ح: «فلابأس».

فإن كان غير بيض، كان جائزاً، إلَّا أن تكون سوداً، فإنّه لايجوز الإحرام فيها، أو تكون مصبوغة بصبغ فيه طيبٌ مثل الزعفران وما أشبهه. فإن كان الثوب قد صبغ بطيب، وذهبت رائحته، لم يكن به بأس. وكذلك اذا أصاب الثوب طيبٌ، وذهبت رائحته، لم يكن به بأس.

ويكره الإحرام في الثياب المصبّغة[1] بالعصفر وماأشبهه، لأجل الشهرة وإن لم يكن ذلك محظوراً.

وكلُّ(١) ثوب يجوز الصلاة فيه، فإنّه يجوز الإحرام فيه. وما لايجوز الصلاة فيه، لايجوز الإحرام فيه، مثل الخزِّ المغشوش والأبريسم المحض وما أشبههما.

ولايحرم الإنسان إلَّا في ثياب طاهرة نظيفة. فإن كانت وسخة، غسلها قبل الإحرام. وإن توسّخت بعد الإحرام، فلا يغسلها إلَّا إذا أصابها شيء من النجاسة.

---

(١) **قوله** رحمه الله: «وكلّ ثوب يجوز الصّلاة فيه، فانّه يجوز فيه الاحرام. وأمّا مالايجوز الصّلاة فيه، فلا يجوز فيه الاحرام».

وهذا منقوض بأشياء من جملتها الثياب المخيطة.

الجواب: هذا فيه حذف مضاف، تقديره: كل ثوب يجوز الصّلاة في جنسه. أو يكون هذا اللّفظ عامّاً، ويقيّد بماتقرّر من أنّ المخيط محرّم على المحرم، والألفاظ العامة قد يتطرّق إليها التخصيص، ولايتوجّه بها مأخذ.

---

(١) في ح، ن، ملك: «المصبوغة».

ولا بأس أن يستبدل بثيابه في حال الإحرام، غير أنّه إذا طاف لايطوف إلّا فيما أحرم فيه.

ولا بأس أن يلبس المحرم طيلساناً له أزرار، غير أنّه لايجوز له أن يزرّهُ على نفسه.

ويكره للمحرم النوم على الفرش المصبوغة.

وإن أصاب ثوب المحرم شيء من خلوق الكعبة وزعفرانها، لم يكن به بأس.

وإذا لم يكن مع الإنسان ثوبا الإحرام، وكان معه قباء، فليلبسه مقلوباً، ولايدخل يديه في يدي القباء.

ولايجوز له أن يلبس السراويل إلّا إذا لم يجد الإزار. فان لم يجده، لم يكن عليه بأس بلبسه.

ويكره لبس الثياب المعلمة في حال الإحرام.

ولايجوز أن يلبس الرجل الخاتم يتزيّن به. فإن لبسه للسنّة،لم يكن به بأس.

ولايجوز للمحرم أن يلبس الخفّين، وعليه أن يلبس النعلين؛ فإن لم يجدهما، واضطرَّ إلى لبس الخفّ[1]، لم يكن به بأس.

ويحرم على المرأة في حال الإحرام من لبس الثياب جميع مايحرم على الرجل، ويحلُّ لها مايحلُّ له.

ولايجوز لها أن تلبس القفّازين، ولاشيئاً من الحليّ ممّا لم يجر عادتها بلبسه؛ فأمّا ماكانت تعتاد لبسه، فلابأس به، غير أنّها لا تُظهره لزوجها،

(١) في ح، ص، ملك: «الخفّين».

ولا تقصد به الزينة. فإن قصدت به الزينة، كان أيضاً غير جائز.

ويكره لها أن تلبس الثياب المصبوغة المفدَّمة[١].

وقد وردت رواية[٢] بجواز لبس القميص للنساء.

والأصلُ ماقدّمناه.

فأمّا السراويل فلابأس بلبسه لهنّ على كلّ حال.

ولابأس أن تلبس المرأة الخاتم وإن كان من ذهب.

ويجوزُ للحائض أن تلبس تحت ثيابها غلالة تقي ثيابها من النجاسات.

ويحرمُ على المحرم الرفثُ، وهو الجماع وتقبيل النساء ومباشرتهنّ. ولايجوز له ملامسة شيء من أجسادهنّ بالشهوة. ولابأس بذلك من غير شهوة.

ويحرم أيضاً عليه الفسوق، وهو الكذب والجدال، وهو قول الرجل: «لاوالله» و «بلى والله».

ولايجوز له قتل شيء من الدوابّ.

ولايجوز له أن ينحّي عن بدنه القمّل والبراغيث وما أشبههما. ولابأس أن ينحّي عنه القراد والحلمة.

ولايجوز له أن يمسّ شيئاً من الطيب.

والطيب الذي يحرم مسّه وشمّه وأكل طعام يكون فيه: المسك، والعنبر، والزعفران، والورس، والعود، والكافور. فأمّا ماعدا هذا من

(١) في ح: «المقدّمة».

(٢) الوسائل، ج٩، الباب٣٣ من أبواب الاحرام، ح١، ص٤١.

الطيب والرياحين، فمكروه، يستحبُّ إجتنابُه وإن لم يلحق في الحظر بالأوّل.

فإن اضطرّ إلى أكل طعام يكون فيه طيبٌ، أكله، غير أنّه يقبض على أنفه.

ولابأْس بالسعوط وإن كان فيه طيبٌ عند الحاجة إليه.

ومتى أصاب ثوب الإنسان شيء من الطيب، كان عليه إزالته.

ومتى اجتاز المحرم في موضع يباعُ فيه الطيب، لم يكن عليه فيه شيء. فإن باشره بنفسه، أمسك على أنفه منه.

ولايمسك على أنفه من الروائح الكريهة.

ولابأْس للمحرم باستعمال الحنّاء للتداوي به. ويكره ذلك للزينة.

ويكره للمرأة الخضابُ إذا قاربت حال الإحرام.

ولايجوزُ للإنسان الصيد، ولاالإشارة إليه، ولا أكلُ ما صاده غيره.

ولايجوز له أن يذبح شيئاً من الصيد. فإن ذبحَه، كان ميتاً، ولم يجز لأحد أكلُه.

ولايجوز للرجل ولا للمرأة أن يكتحلا بالسواد، إلّا عند الحاجة الداعية إلى ذلك. ولابأْس بأن[1] يكتحلا بكحل ليس بأسود، إلّا إذا كان فيه طيب، فإنّه لايجوز له ذلك على حال.

ولايجوز للمحرم النظر في المرآة؛ ولا استعمال الأدهان التي فيها طيبٌ قبل أن يحرم إذا كان ممّا تبقى رائحته إلى بعد الإحرام. ولابأْس باستعمال سائر الأدهان التي ليست طيّبة في تلك الحال وبعد الإحرام،

(١) في هامش م: «خ، س ـ أن ـ صح». وفي ح: «أن».

مـالم يلـبِّ. فإذا لبَّى، حرم عـليه استعمـال الأدهـان كـلِّها، إلَّا عند الضرورة، فـإنَّـه لابأْس باستـعمـال مـاليس بطيـب منهـا مثل الشيـرج والسمن. فأمّا أكلهـا، فلابأس به على جميع الأحوال. والأدهـان الطيّبة إذا زالت عنها الرائحة، جاز استعمالها.

ولايجوز للمحرم أن يحتجم إلَّا إذا خاف ضرراً على نفسه.

ولايجوز له إزالـة شيء من الشعـر في حال الإحرام. فـإن اضطر إلى ذلك بأن يريد مثلاً أن يحتجم ولايتأتّى له ذلك، إلَّا بعد إزالة شيء من الشعر، فليزله، وليس عليه شيء.

ولايجوز للمحرم أن يرتمس في الماء.

ولايجوز له أن يغطّي رأسه. فـأمّا المرأة، فلابأْس بها أن تغطـي رأسها غير أنّها تسفر عـن وجهـها، وتطرح ثوباً على رأْسها، وتسـدلهُ إلى أطراف أنفها، ولا تتنقَّب على حال.

فإن غطّى الرجلُ رأْسه ناسياً، ألقى القناع عن رأْسه، وجدّد التلبية، وليس عليه شيء.

ولابأْس أن يغطّي وجهه ويعصب رأْسه عند حاجته إليه.

ولا يجوز للمحرم أن يظلّل على نفسه إلَّا إذا خاف الضرر العظيم.

ويجوز له أن يمشي تحت الظلال.

والمحرم إذا كان مزاملاً لعـليـل، جاز لـه أن يظلّل على العـليل، ولايظلّل على نفسه.

وقد رُخّص[1] في الظلال للنساء على كل حال. واجتنابه أفضل.

(١) الوسائل، ج٩، الباب٦٥ من أبواب تروك الإحرام، ص١٤٩.

ولايحكُّ المحرم جلده حكّاً يدميه.

ولايستاك سواكاً يدمي فاه.

ولا يدلك وجهه ولارأسه في الوضوء والغسل، لئلا يسقط منهما شيء من الشعر.

ولايجوز له قصُّ الأظافير على حال.

ولايجوز للمحرم أن يتزوّج أو يزوِّج. فإن فعل، كان العقد باطلاً.

ولايجوز له أيضاً أن يشهد العقد.

ولابأس به أن يشتري الجواري.

ويجوز له تطليق النساء.

ويكره للمحرم دخول الحمام. فإن دخله، فلا يدلك جسده، بل يصبُّ عليه الماء صبّاً.

والمحرم إذا مات، غسّل كتغسيل المحِلّ، ويكفّن تكفينه غير أنّه لايقرّب شيئاً من الكافور.

ويكره للمحرم أن يلبّي من دعاه، بل يقول:«ياسعدُ».

ولايجوز للمحرم لبس السلاح إلّا عند الضرورة والخوف.

ولابأس أن يؤدّب الرجل غلامه وخادمه وهو محرم، غير أنّه لايزيد على عشرة أسواط.

* * *

[٦]

باب مايجب على المحرم من الكفّارة فيما يفعله عمداً أو خطأً

إذا صاد[١] المحرم نعامة فقتلها، كان عليه جزور. فإن لم يقدر على ذلك، قوّم الجزاء وفضَّ ثمنه على الحنطة، وتصدَّق به على كلِّ مسكين نصف صاع. فإن زاد ذلك على إطعام ستين مسكيناً، لم يلزمه شيء[٢] أكثر منه. وإن كان أقلّ منه، فقد أجزأه. فإن لم يقدر على إطعام ستين مسكيناً، صام عن كلِّ نصف صاع يوماً. فإن لم يقدر على ذلك، صام ثمانية عشر يوماً.

فإن صاد بقرة وحش أو حمار وحش، فقتله، كان عليه دمُ بقرة. فإن لم يقدر عليه، قوّمها، وفضَّ ثمنها على الطعام، وأطعم كلَّ مسكين نصف صاع. فإن زاد ذلك على إطعام ثلاثين مسكيناً، لم يكن عليه أكثر من ذلك. فإن لم يقدر على ذلك أيضاً، صام عن كلِّ نصف صاع يوماً. فإن لم يقدر على ذلك، صام تسعة أيّام.

ومن أصاب ظبياً أو ثعلباً أو أرنباً، كان عليه دم شاة. فإن لم يقدر على ذلك، قوّم الجزاء، وفضّ ثمنه على البرّ، وأطعم كلَّ مسكين منه نصف صاع. فإن زاد ذلك على إطعام عشرة مساكين، فليس عليه غير ذلك. وإن نقص عنه، لم يلزمه أيضاً أكثر منه. فإن لم يقدر عليه، صام عن كلِّ نصف صاع يوماً. فإن لم يقدر على ذلك، صام ثلاثة أيّام.

---

(١) في ح، ملك: «أصاب».

(٢) ليس «شيء» في (م).

ومن أَصاب قطاة وما أَشبهها، كان عليه حملٌ قد فطم، ورعى من الشجر.

ومن أَصاب يربوعاً أَو قنفذاً أَو ضبّاً وما أَشبهه، كان عليه جدي.

ومن أَصاب عصفوراً أَوصعوة أَو قنبرة[1] وما أَشبهها، كان عليه مدٌّ من طعام.

ومن قتل زنبوراً خطأً، لم يكن عليه شيء. فإن قتله عمداً، كان عليه كفٌّ من طعام.

ومن أَصاب حمامة، وهو محرم، في الحلِّ، كان عليه دمٌ. فإن أَصابها، وهو محلٌّ، في الحرم، كان عليه درهمٌ. فإن أَصابها، وهو محرم، في الحرم، كان عليه دمٌ والقيمة.

وإن قتل فرخاً، وهو محرمٌ، في الحلِّ، كان عليه حملٌ. فإن قتله في الحرم، وهو محلٌّ، كان عليه نصف درهم. وإن قتله، وهو محرمٌ، في الحرم، كان عليه الجزاء والقيمة.

وإن أَصاب بيض الحمام، وهو محرم، في الحلِّ، كان عليه درهم. فإن أَصابه، وهو محلٌّ، في الحرم، كان عليه ربع درهم. وإن أَصابه، وهو محرمٌ، في الحرم، كان عليه الجزاء والقيمة معاً.

ولا يختلف الحكم في هذا، سواء كان الحمام أَهليّاً أَو من حمام الحرم، إلَّا أَنّ حمام الحرم يشترى بقيمته علفٌ لحمام الحرم، والطير الأَهليُّ يتصدّق بثمنه على المساكين.

وكلُّ من كان معه شيء من الصيد، وأَدخله الحرم، وجب عليه

---

(١) في ح، م: «قبرة». وفي هامش م شيء غير مقروء.

تخليته. فإن كان معه طيرٌ، وكان مقصوص الجناح، فليتركه حتى ينبت ريشه، ثمّ يخلّيه.

ولا يجوز صيد حمام الحرم وإن كان في الحلّ.

ومن نتف ريشة من حمام الحرم، كان عليه صدقة يتصدّق بها باليد التي نتف بها.

ولا يجوز(١) أن يخرج شيء من حمام الحرم من الحرم. فمن أخرج

باب ما يجب على المحرم من الكفّارة

(١) قوله رحمه الله: «ولا يجوز أن يخرج شيئاً من حمام الحرم من الحرم. فمن أخرج شيئاً منه كان عليه ردّه. فإن مات كان عليه قيمته». ثمّ قال بعد ذلك: «ومن أدخل طيراً الحرم[1]، كان عليه تخليته، وليس له أن يخرجه منه. فان أخرجه، كان عليه دم شاة».

فكيف جعل في الأوّل القيمة وفي الآخر دم شاة؟

الجواب: لا ريب أنّ صورة المسألتين مختلفتان فيجوز إضافة الحكم في كلّ مسألة إلى صورتها.

ومستنده في الأوّل إلى رواية[2] عليّ بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليهما السّلام[3] عن رجل أخرج حمامة من حمام الحرم، قال: عليه أن يعيدها؛ فإن ماتت فعليه ثمنها، يتصدّق به.

ويستند في الثانية إلى رواية[4] يونس بن يعقوب قال: أرسلت إلى أبي الحسن

---

(١) في ح: «طيراً في الحرم» وفي ش: «طير الحرم».

(٢) و(٤) الوسائل، ج٩، الباب ١٤ من أبواب كفّارات الصيد وتوابعها، ح٢، ٤، ص٢٠٤.

(٣) في ك: «عليه السّلام».

شيئاً منه، كان عليه ردُّه. فإن مات، كان عليه قيمته.

ويكره شرى القماري وما أشبهها، وإخراجها من مكة.

ومن أدخل طيراً الحرم، كان عليه تخليته، وليس له أن يخرجه منه. فإن أخرجه، كان عليه دمُ شاة.

ومن أغلق باباً على حمام من حمام الحرم، وفراخ وبيض، فهلكت، فإن كان أغلق عليها قبل أن يحرم، فإنّ عليه لكلِّ طير درهماً[1]، ولكلِّ فرخ نصف درهم، ولكلِّ بيضة ربع درهم؛ وإن كان أغلق عليها بعدما أحرم، فإن عليه لكل طير شاة، ولكلِّ فرخ حملاً، ولكلِّ بيضة درهماً.

ومن نفَّر حمام الحرم، فعليه دم شاة إذا رجعت. فإن لم ترجع، فعليه لكلِّ طير شاة.

ومن دلَّ على صيد، فقتل ،كان عليه فداؤه.

وإذا اجتمع جماعةٌ محرمون على صيد، فقتلوه، وجب على كلِّ واحد منهم الفداء. ومتى اشتروا لحم صيد وأكلوه، كان أيضاً على كلِّ واحدمنهم الفداء.

وإذا رمى اثنان صيداً، فأصاب أحدهما وأخطأ الآخر، كان على كلِّ واحد منهما الفداء.

وإذاقتل اثنان صيداً، أحدهما مُحلٌّ، والآخر محرمٌ، في الحرم، كان

عليه السَّلام حمامة أخرجتها من المدينة إلى مكّة ثمّ أخرجتها من مكّة إلى الكوفة، قال: قل له: يذبح مكان كلّ طير شاة.

---

(١) في ح، ن، ص، ملك: «كان عليه... درهم».

على المحرم الفداء والقيمة، وعلى المحلّ القيمة.

ومن(١) ذبح صيداً في الحرم، وهو محلٌّ، كان عليه دمٌ لاغير.

وإذا أوقد جماعةٌ ناراً، فوقع فيها طائرٌ، ولم يكن قصدهم ذلك، كان عليهم كلّهم فداء واحد. وإن كان قصدهم ذلك، كان على كلّ واحد منهم الفداء.

وفي فراخ النعامة مثل مافي النعامة سواء.

وقد روي(١):أن فيه من صغار الإبل.

والأحوط ماقدّمناه.

وإذا أصاب المحرم بيض نعامة(٢)، فعليه أن يعتبر حال البيض، فإن كان قد تحرّك فيه الفرخ، كان عليه عن كلّ بيضة بكارةٌ من الإبل، وإن لم يكن تحرّك، فعليه أن يرسل فحولة الإبل في إناثها بعدد البيض، فما خرج، كان هدياً لبيت الله «تعالى»؛ فإن لم يقدر على ذلك، كان

---

(١) **قوله** رحمه الله: «ومن ذبح صيداً في الحرم وهومحلّ، كان عليه دم لاغير» كيف يكون على المحلّ دم، والمحلّ يكون عليه القيمة؟

الجواب: يختصّ هذا الحكم بهذه الصورة بمارواه(٣) يوسف الطاطري قال: قلت **لأبي** عبدالله عليه السَّلام: قوم محرمون أكلوا صيداً، قال: عليهم شاة، وليس على **الذي ذبحه إلّا** شاة.

---

(١) في الجواهر، ج٢٠، ص٢٠٤: «والرّواية الأُخرى أنّ فيها من صغار الإبل كما عن النهاية والسرائر والمبسوط ارسالها وإن كنّا لم نقف عليها كما اعترف به غير واحد».

(٢) في ح، خ، ن، ملك: «نعام».

(٣) الوسائل، ج٩، الباب١٨ من أبواب كفّارات الصيد وتوابعها، ح٨، ص٢١١.

عليه عن كلِّ بيضة شاة، فإن لم يقدر على ذلك، كان عليه إطعام عشرة مساكين، فإن لم يقدر على ذلك، كان عليه صيام ثلاثة أيّام.

وإذا اشترى محلٌّ لمحرم بيض نعام، فأكله المحرم، كان على المحلّ لكلِّ بيضة درهم، وعلى المحرم لكل[1] بيضة شاة.

وكلُّ مايصيبه المحرم من الصيد في الحلِّ، كان عليه الفداء لاغير. وإن أصابه في الحرم، كان عليه الفداء والقيمةُ معاً.

ومن ضرب بطير على الأرض، وهو محرمٌ، في الحرم، فقتله، كان عليه دم وقيمتان: قيمةٌ لحرمة الحرم، وقيمةٌ لاستصغاره إيّاه، وكان عليه التعزير.

ومن شرب لبن ظبية في الحرم، كان عليه دمٌ وقيمة اللَّبن معاً.

وما لايجبُ فيه دم مثل العصفوروما أشبهه إذا أصابه المحرم في الحرم، كان عليه قيمتان.

ومايجب فيه التضعيف، هو مالم يبلغ بدنة. فإذا بلغ ذلك، لم يجب عليه غير ذلك.

وكل ماتكرّر من المحرم الصيدُ، كان عليه الكفّارة إذا كان ذلك منه نسياناً. فإن فعله متعمِّداً مرّة، كان عليه الكفّارة. وإن فعله مرّتين، فهو ممن ينتقم الله منه، وليس عليه الجزاء.

ومن وجب عليه جزاء صيد أصابه، وهو محرم، فإن كان حاجّاً، نحر ماوجب عليه بمنى؛ وإن كان معتمراً، نحره بمكّة قبالة الكعبة. فإن أراد أن ينحر أو يذبح بمنى، فلينحر[2] أيَّ مكان شاء. وكذلك بمكّةينحر هديه

(١) في م: «عن كلّ».

(٢) في ح، د: «فلينحره».

بهاحيث شاء، غير أنَّ الأفضل أن ينحر قبالة الكعبة في الموضع المعروف بالحزورة. ومايجب على المحرم بالعمرة في غير كفّارة الصيد، جاز له أن ينحره بمنى.

ومن قتل صيداً، وهو محرمٌ، في غير الحرم، كان عليه فداء واحد. فإن أكله، كان عليه فداء آخر.

والمحلُّ(١) إذا قتل صيداً في الحرم، كان عليه فداؤه.

وإذا(٢) كسر المحرم قرني الغزال، كان عليه نصف قيمته. فإن

---

(١) **قوله رحمه الله: «والمحلّ إذا قتل صيداً في الحرم، كان عليه فداؤه».**

كيف يكون على المحلّ الفداء؟

الجواب: هذه العبارة أوردها الشيخ المفيد رحمه الله في المقنعة[1]، والشيخ رحمه الله في النهاية، وكأنّها قضيّة مسلّمة عندهما؛ وهي في الحمام درهم، وفي غيره بحسب جزائه؛ وقد تسمّى القيمة فدية.

(٢) **قوله** رحمه الله: «و إذا كسر المحرم قرني[2] الغزال، كان عليه نصف قيمته». ثم قال بعد ذلك: «فإن قتله لم يكن عليه أكثر من[3] قيمة واحدة».

[كيف واحدة؟][4] كيف يكون على المحرم القيمة؟

الجواب: هذه رواية رويت[5] عن أبي جميلة عن سماعة بن مهران عن أبي بصير عن أبي عبدالله عليه السَّلام.

وأبو جميلة ضعيف، وسماعة بن مهران واقفي، والشيخ رحمه الله نقلها بصورتها،

---

(١) المقنعة، الباب٢٨ من كتاب المناسك «باب الكفّارات عن خطأ المحرم وتعديته الشروط» ص٤٣٩.

(٢) في ح، ش: «قرن» كذا. (٣) في ش: «إلّا» بدل «أكثر من».

(٤) ليس مابين المعقوفتين في (ش، ك).

(٥) الوسائل، ج٩، الباب٢٨ من أبواب كفّارات الصيد، ح٣، ص٢٢٣.

كسر أحدهما، كان عليه ربع القيمة.

فإن فقأ عينيه، كان عليه القيمة. فإن فقأ واحدة منهما، كان عليه نصف القيمة.

فإن كسر إحدى يديه، كان عليه نصف قيمته. فإن كسرهما جميعاً، كان عليه قيمته.

فإن كسر إحدى رجليه، كان عليه نصف قيمته. فإن كسرهما جميعاً، كان عليه قيمته.

فإن قتله، لم يكن عليه أكثر من قيمة واحدة.

وإذا(١) أصاب المحرم بيض القطاة أو القبج، فعليه أن يعتبر حال

وأنا لاأعمل بها، لضعف سندها، وشذوذها، ووجود أحاديث مشهورة[1] منافية لأكثر أحكامها.

(١) **قوله** رحمه الله: «فإذا أصاب المحرم بيض القطاة أو[2] القبج، فعليه أن يعتبر حال البيض، فإن كان قد تحرّك فيها فرخ، كان عليه عن كلّ بيضة مخاض من الغنم؛ فإن لم يكن تحرّك منها شيء، كان عليه أن يرسل فحولة الغنم في إناثها بعدد البيض، فما نتج كان هدياً لبيت الله عزّوجلّ؛ فإن لم يقدر كان حكمه حكم بيض النّعام سواء».

كيف يقول: «إنّه إذا تحرّك فيها فرخ، كان عليه عن كلّ بيضة مخاض من الغنم»؟ وأعظم أحوال البيض أن يكون مثل الأُمّ، أمّا أزيد فلا، وقد قدّم[3]: «أنّ في القطاة وشبهها حملاً قد فطم ورعى الشجر».

---

(١) راجع الوسائل، ج٩، الباب٢٨، ٣٢ من أبواب كفّارات الصيد، ص٢٢٢ وص٢٢٨.

(٢) في ش: «و».

(٣) في الباب٦، ص٤٨١.

البيض: فإن كان قد تحرّك فيها فرخٌ، كان عليه عن كلّ بيضة مخاضٌ

ثم قوله: «فإن لم يقدر كان حكمه حكم بيض النعام» وقد ذكر: «أنّ بيض النعام إذا لم يقدر كاسره على الارسال، كان عليه عن كلّ بيضة شاة»، ومن المعلوم أنّ البيضة إذا لم يتحرّك فيها الفرخ، كانت كفّارته دون كفّارته إذا تحرك.

الجواب: أمّاقوله: «إذا تحرّك فيه الفرخ فعليه مخاض» فهو شيء انفرد به الشيخ رحمه الله وحداه على ذلك تأويل رواية رواها[١] سليمان بن خالد قال: سألته عن رجل وطئ بيض قطا[٢] فشدخه، قال: «يرسل الفحل في عدد[٣] البيض من الغنم كما يرسل الفحل في عدد[٤] البيض من الابل؛ ومن أصاب بيضة، فعليه مخاض من الغنم». فاضطرّ في التأويل، ونزّله[٥] على ماإذا تحرّك فيها الفرخ.

وفي التأويل ضعف، لأنّه بعيد أن يكون في القطاة حمل، وفي الفرخ عند تحرّكه مخاض، فيجب إطراحه لوجوه:

أحدها: أنّ الخبر مرسل، لأنّا لاندري المسؤول من هو.

وثانيها: أنّه ذكر في البيضة مخاض، ولعلّه لايريد بيض القطاة، بل بيضة النعام، لأنّ الكلام مطلق.

ثمّ يعارضه روايةُ[٦] سليمان بن خالد أيضاً عن أبي عبدالله عليه السّلام قال: في كتاب علي عليه السّلام في بيض القطاة بكارة من الغنم إذا أصابه[٧] المحرم مثل مافي بيض النعام بكارة من الابل.

والبكارة جمع بكر مثل فحل وفحالة، والبكر الفتى، وكذا عنىٰ عليه السّلام في الغنم ببكر الابل، وهذه أرجح، لأنّها مماثلة لمثل ماقتل، فيكون[٨] الآية[٩] دالة عليها.

---

(١) الوسائل، ج٩، الباب ٢٥من أبواب كفّارات الصيّد، ح٤، ص٢١٨.

(٢) في ح: «قطاة». (٣) و (٤) في ك: «عدّة». (٥) في ر، ش: «نزوله».

(٦) الوسائل، ج٩، الباب٢٤ من أبواب كفّارات الصيد وتوابعها، ح٤، ص٢١٧.

(٧) في ر، ش: «أصاب». (٨) في ك: «تكون». (٩) المائدة: ٩٥.

من الغنم؛ فإن لم يكن تحرّك فيها شيء، كان عليه أن يرسل فحولة الغنم في إناثها بعدد البيض، فما نتج كان هدياً لبيت الله «تعالى»؛ فإن لم يقدر كان حكمه حكم بيض النعام سواء.

وقد(١) بيّنا مايلزم من كسر بيض الحمام، وينبغي أن يعتبر حاله:

وأمّا قوله: «إذا تعذّر الارسال ففي كلّ بيضة شاة» فهو شيء ذكره المفيد في المقنعة[١] وتابعه عليه الشيخ، ولم أنقل به رواية على الصورة، بل رواية[٢] سليمان بن خالد في كتاب علي في بيض القطاة كفارة مثل مافي بيض النعام. وهذا فيه احتمال.

(١) **قوله** رحمه الله: «قد بيّنا مايلزم من كسر بيض الحمام، وينبغي أن يعتبر حاله، فإن كان قد تحرّك فيه الفرخ، لزمته عن كلّ بيضة شاة؛ وإن لم يكن[٣] قد تحرّك، لم يكن عليه إلّا القيمة حسب ماقدّمناه».

كيف هذا؟ والفرخ إذا قتله كان عليه حمل، فأقلّ المراتب أن يكون حكمه حكم الفرخ لم يكن عليه إلّا القيمة حسب.

الجواب: هذه مفروضة في المحرم إذا كسر بيض حمام، فان كان قد تحرّك فيها الفرخ، قال: فيها شاة، لرواية[٤] علي بن جعفر عن أخيه موسى بن جعفر عليه السّلام في رجل كسر بيض الحمام وفيه فراخ، فقال: عليه أن يتصدّق عن كلّ فرخ قد تحرّك بشاة إن كان محرماً، وإن لم يتحرّك، فقيمته[٥].

---

(١) المقنعة، الباب٢٨ من كتاب المناسك «باب الكفّارات عن خطأ المحرم وتعديته الشروط»، ص٤٣٦.

(٢) الوسائل، ج٩، الباب٢٤ من أبواب كفّارات الصيد وتوابعها، ح٢، ص٢١٦.

(٣) في ح: «لم تكن».

(٤) الوسائل، ج٩، الباب٢٦ من أبواب كفّارات الصيد وتوابعها، ح١، ص٢١٩.

(٥) في ش: «قيمة».

فإن كان قد تحرك فيه الفرخ، لزمته عن كلّ بيضة شاة؛ وإن لم يكن قد تحرك، لم يكن عليه إلّا القيمة حسب ماقدّمناه.

ومن رمى صيداً فأصابه، ولم يؤثّر فيه، ومشى مستوياً، لم يكن عليه شيء، وليستغفر الله «تعالى». فإن لم يعلم هل أثّر فيه أو لا، ومضى على وجهه، كان عليه الفداء. فإن أثّر فيه بأن دمّاهُ أو كسر يده أو رجله، ثمّ رآهُ بعد ذلك قد[1] صلح، كان عليه ربع الفداء.

ولايجوزُ(١) لأحد أن يرمي الصيد والصيد يؤمّ الحرم وإن[2] كان

والأقوى عندي أنّ عليه عن[3] كلّ فرخ جدياً أو حملاً، لرواية[4] الحلبيّ عن أبي عبدالله عليه السّلام.

(١) **قوله** رحمه الله: «ولايجوز لأحد أن يرمي الصيد والصيد يؤمّ الحرم وإن كان محلّاً. وإن رماه أو أصابه ودخل الحرم، صار لحمه وثمنه حراماً، وعليه الفداء وهو مُحلّ».

كيف جعل عليه الفداء وهو مُحلّ؟

الجواب: عوّل الشيخ في ذلك على رواية[5] عقبة بن خالد عن أبي عبدالله عليه السّلام عن رجل خرج من الحرم، فرمىٰ صيداً، والصيّد متوجّه إلى الحرم، فقتله، فقال: يفديه على نحوه.

والحقّ عندي أنّه مكروه رميه وصيده ولحمه، ولا كفّارة في قتله ولو دخل الحرم

---

(١) في م: «وقد».

(٢) في ص: «فإن كان... فرماه».

(٣) في ر: «من».

(٤) الوسائل، ج٩، الباب٢٦ من أبواب كفّارات الصيد وتوابعها، ح٢، ص٢١٩.

(٥) الوسائل، ج٩، الباب٣٠، من أبواب كفّارات الصيد وتوابعها، ح١ ص٢٢٤.

مُـحـلاًّ. فـإن رمـاه أَو[١] أَصابه، ودخـل الحـرم، ثـمّ مـات، كـان لحمه حراماً، وعليه الفـداء. ومن ربط صيداً بجنب الحرم، فدخل الحرم، صار لحمه وثمنه حراماً، ولايجوز له إخراجه منه.

ومـن(١) أصــاب صيداً، وهو محلٌ، فيما بـينه وبين الحرم على بريد، كان عليه الـفداء. فإن أَصاب شيـئاً منه بأَن فقأَ عينه، أَو كسر قرنه فيما بين البريد إلى الحرم، كان عليه صدقة.

ومات فـيه، لـرواية[٢] عـبـدالرحمان بن الحـجّاج[٣] عن أبي عـبدالله عـليـه‌السّلام في الرجل يرمي الصيد، وهو يؤمّ الحرم، وتصيبه الرمية، ويتحامل، حتّى يدخل الحرم، فيموت فيـه، قال: ليس عليـه شيء، إنّما هوبمنزلة رجل نصب شبكة في الحـلّ فوقع فيها صيد فاضطرب حتّـى دخل الحرم، فمات فيه. قلـت: هذا قياس، قال: لا، إنّما شبّهت لك شيئاً بشيء.

(١) قـولـه رحمـه‌الله: «ومن أصاب صيـداً، وهـو محـلّ فيما بـينه وبين الحرم على بريد، كان عليه الفداء».

وهذا مثل الأوّل.

الجواب: عوّل الشيخ في هـذه على روايـة[٤] الحـلبيّ عن أبي عبدالله عليه‌السّلام قال: إذا كنـت محلاًّ، وقتلت صيداًفيما بينك و بين البريدإلى الحرم، فانّ عليـك جزاءه. ونحن نمنـع هذه الرواية، لأنّـها مخصّصة لـعموم الأحاديـث[٥] الدالّة على إبـاحة

---

(١) في ص، ملك: «و». وفي ح: «فأصابه».

(٢) الوسائل، ج٩، الباب٣٠، من أبواب كفّارات الصيد وتوابعها، ص ٢٢٥.

(٣) في ر، ش: «عبدالرحمان الحجّاج».

(٤) الوسائل، ج٩، الباب٣٢ من أبواب كفّارات الصيد، ح١، ص٢٢٨.

(٥) راجع الوسائل، ج١٦، أبواب الصيد.

والـمُحلُّ(١) إذا كان في الحرم، فرمى صيداً في الحلّ، كان عليه الفداء.

ومن كان معه صيدٌ، فلا يحرم حتى يخلّيه، ولايدخله معه الحرم. فإن أَدخله، وجب عليه أَن يخلّيه حسب ماقدّمناه. فإن لم يفعل ومات، كان عليه الفداء. فإن لم يكن الصيد معه حاضراً، بل يكون في منزله، لم يكن عليه شيء.

ومن أَصاب جرادة، فعليه أَن يتصدّق بتمرة.

فإن أَصاب جراداً كثيراً، أَو أَكله، كان عليه دمُ شاة.

ومن قتل الجراد على وجه لايمكنه التحرّزُ منه، بأَن يكون في طريقه، ويكون كثيراً، لم يكن عليه شيء.

الصيّد، لانتفاء السبب المانع، وهو الاحرام أو[1] الحرم.

(١) قوله رحمه الله: «المحلّ[2] إذا كان في الحرم، فرمى صيداً في الحلّ، كان عليه الفداء».

هذا مثل[3] الأوّل أيضاً.

الجواب: عوّل الشيخ في ذلك على رواية[4] عليّ بن رئاب عن مسمع عن أبي عبدالله عليه السّلام في رجل حلّ في الحرم، رمى صيداً خارجاً من الحرم، فقتله، فقال: عليه الجزاء، لأنّ الآفة جاءت الصيد من ناحية الحرم.

فهذه فيها قوّة، وهي حسنة، لأنّ الحرم يمنع الاصطياد، فصحّ ترتيب الكفّارة لتحقّق المأثم[5].

---

(١) في ش: «و». (٢) في ح: «والمحلّ». (٣) في ح: «مثال».

(٤) الوسائل، ج٩، الباب٣٣ من أبواب كفّارات الصيد وتوابعها، ص٢٢٩. (٥) في ح: «الاثم».

وكلُّ صيد يكون في البحر فلابأْس بأكله طريّه ومالحه.

وكلُّ صيد يكون في البرِّ والبحر معاً، فإن كان ممّا يبيضُ ويفرخ في البحر، فلابأْس بأكله، وإن كان ممّا يبيض ويفرخ في البرّ، لم يجز صيده ولا أكلُه.

وإذا أمر السيد غلامه بالإحرام، فأصاب صيداً، كان على السيد الفداء.

وكذلك إذا أمر المحرم غلامه بالصيد، كان عليه الفداء وإن كان الغلام مُحلّاً.

ومن قتل زنبوراً أو زنابير خطأً، لم يكن عليه شيء. فإن قتله عمداً، فليتصدَّق بشيء.

وجميعُ ماقدّمناه من الصيد، يجب فيه الفداء، ناسياً كان من أصابه أو متعمّداً، كان عالماً أو جاهلاً.

ولابأْس أن يقتل الإنسان جميع مايخافه في الحرم وإن كان محرماً، مثل السباع والهوامّ والحيّات والعقارب. ويرمي الغراب رمياً، ولايجوز له قتله.

ومن قتل أسداً لم يرده، كان عليه كبش.

ولايجوز للمحرم أن يقتل البقّ والبرغوث[1] ومأأشبههما في الحرم. فإن كان محلّاً، لم يكن به بأْس.

وكلُّ مايجوز للمحلِّ ذبحه أو نحره في الحرم، كان أيضاً ذلك للمحرم جائزاً، مثل الإبل والبقر والغنم والدّجاج الحبشيِّ.

(١) في ح، ص، ملك: «البراغيث».

وكلُّ ما يدخله المحرم الحرم أسيراً من السباع، أو اشتراهُ فيه، فلابأس بإخراجه، مثل السباع والفهود وما أشبهها.

وإذا اضطرّ المحرم إلى أكل الميتة والصيد، أكل الصيد وفداه، ولايأكلُ الميتة. فإن لم يتمكن من الفداء، جاز له أن يأكل الميتة.

وإذا ذبح المحرم صيداً في غير الحرم، أو ذبحه محلٌّ في الحرم، لم يجز أكله، وكان حكمه حكم الميتة سواء.

وإذا جامع المحرم امرأته متعمداً قبل الوقوف بالمزدلفة، فإن كان جماعه في الفرج، كان عليه بدنة والحجُّ من قابل، سواء كانت حجّته حجّة الإسلام أو كانت تطوّعاً، وتكون حجّتُه الأُولى له، والثانية تكون عقوبة.

فإن كان قد استكره امرأته على الجماع، كان عليه كفارة أُخرى.

وإن طاوعته، كان على كلِّ واحد منهما بدنةٌ والحجُ من قابل.

وينبغي أن يفترقا إذا انتهيا الى المكان الذي أحدثا فيه ما أحدثا، إلى أن يقضيا المناسك. وحدُّ الافتراق أن لا يخلو بأنفسهما إلّا ومعهما ثالث.

وإن كان جماعه فيمادون الفرج، كان عليه بدنةٌ، ولم يكن عليه الحجُّ من قابل.

وإن كان جماعه في الفرج بعد الوقوف بالمشعر الحرام، كان عليه بدنة، وليس عليه الحجُّ من قابل.

وإن كان مجامعته ناسياً، لم يكن عليه شيء.

وإذا جامع الرجل أمته، وهي محرمة بأمره، وكان الرجلُ مُحلّاً،

كان عليه بدنة ـ وإن كان إحرامُها من غير إذنه، لم يكن عليه شيء ـ فإن لم يقدر على بدنة، كان عليه دمُ شاة أو صيامُ ثلاثة أيّام.

ومتى جامع الرجلُ قبل طواف الزيارة، كان عليه جزور. فإن لم يتمكن، كان عليه بقرة. فإن لم يتمكن، كان عليه شاة.

ومتى(١) طاف الإنسانُ من طواف الزيارة شيئاً، ثمّ واقع أهله

---

(١) قوله رحمه الله: «ومتى طاف الإنسان من طواف الزيارة شيئاً، ثمّ واقع أهله قبل أن يتمّه، كان عليه بدنة وعليه إعادة الطواف. فإن كان قد سعى من سعيه شيئاً، ثمّ جامع، كان عليه الكفّارة، ويبني على ماسعى. وإن كان قد انصرف من السعي ظنّاً منه أنّه تمّمه، ثمّ جامع، لم يلزمه الكفّارة وكان عليه تمام السعي. ومتى جامع الرجل بعد قضاء مناسكه قبل طواف النساء، كان عليه بدنة».

كيف هذا؟ وقد قال رحمه الله: «وإن كان قد انصرف من السعي ظنّاً منه أنّه تمّمه، ثمّ جامع، لم يلزمه كفّارة، وسعى». طواف الزيارة يكون قبل طواف النساء «ومتى جامع الرجل بعد قضاء مناسكه قبل طواف النساء كان عليه بدنة» مع أنّه رحمه الله ذكر في باب السعي[1] فقال: «ومتى جامع الرجل قبل التقصير، كان عليه بدنة».

الجواب: الشيخ رحمه الله يريد بيان مايتعلّق بالسّعي، فكأنّه يقول: يلزم الكفّارة لو قطع السعي، ووطأ عامداً، أمّا لو اعتقد أنّه تمّم السعي ظنّاً، فواقع، لم يتعلّق به بهذا الاعتبار كفّارة، ولو كان لم يطف طواف النساء وجبت الكفّارة لأجل طواف النساء لا لأجل السعي. ويحمل قوله على ماإذا طاف طواف النساء وواقع ظنّاً أنّه أتمّ السعي[2] ثمّ علم.

---

(١) في الباب٨، ص ٥١٤.

(٢) في ر، ش: «السبع».

قبل أن يتمّه، كان عليه بدنة وإعادة الطواف.

وإن كان قد[١] سعى من سعيه شيئاً، ثم جامع، كان عليه الكفّارة، ويبني على ماسعى.

وإن كان قد انصرف من السعي ظنّاً منه أنّه تمّمه، ثمّ جامع، لم يلزمه الكفّارة، وكان عليه تمامُ السعي.

ومتى جامع الرجل بعد قضاء مناسكه قبل طواف النساء، كان عليه بدنة. فإن كان قد طاف من طواف النساءشيئاً، فإن كان أكثر من النصف، بنى عليه بعد الغسل، ولم تلزمه الكفّارة، وإن كان قد طاف أقلّ من النصف، كان عليه الكفّارة وإعادة الطواف.

ومن جامع امرأته، وهو محرم بعمرة مبتولة، قبل أن يفرغ من مناسكها، فقد بطلت عمرته، وكان عليه بدنة، والمقام بمكة إلى الشهر

على أنّه قد روي: أنّه إذا فعل ذلك، لزمه دم بقرة.

وروى[٢] سعيد بن يسار قال: قلت لأبي عبدالله عليه السّلام: رجل متمتّع سعى بين الصفا والمروة، ثمّ رجع إلى منزله، وهو يرى أنّه قد فرغ منه، فقلّم أظفاره، وأحلّ، ثمّ ذكر أنّه سعى ستّة أشواط، فقال: إن كان يحفظ أنّه قد[٣] سعى ستّة أشواط، فليعد، وليتمّ شوطاً، وليرُق دماً، قلت: دم ماذا؟ قال: بقرة.

ومثله عن معاوية بن عمّار[٤] عن أبي عبدالله، وزاد: أو قصّر أو قلّم أظفاره، فعليه دم بقرة.

---

(١) ليس «قد» في (ب، د).

(٢) الوسائل، ج٩، الباب١٤ من أبواب السّعي، ح١، ص٥٢٩. (٣) ليس «قد» في (ح).

(٤) التهذيب: ح٥، باب الخروج الى الصفا، ح٣٠، ص١٥٣، الوسائل: ج٩، الباب١٤ من ابواب السعي، ح٢، ص٥٢٩، والرواية عن عبدالله بن مسكان، ولم نعثر على رواية معاوية بن عمّار بهذا الخصوص.

الداخل إلى أن يقضي عمرته، ثمّ ينصرف إن شاء.

ومن عبث بذكره حتى أمنى، كان حكمه حكم من جامع على السواء في اعتبار ذلك قبل الوقوف بالمشعر في أنّه يلزمه الحجُّ من قابل؛ وإن كان بعد ذلك، لم يكن عليه غير الكفّارة شيء.

ومن نظر إلى غير أهله فأمنى، كان عليه بدنة؛ فإن لم يجد، فبقرة؛ فإن لم يجد فشاة.

وإذا نظر إلى امرأته فأمنى أو أمذى، لم يكن عليه شيء، إلّا أن يكون نظر إليها بشهوة فأمنى، فإنّه تلزمه الكفّارة، وهي بدنة.

فإن مسّها بشهوة، كان عليه دمٌ يهريقه، أنزل أو لم ينزل. وإن مسّها من غير شهوة، لم يكن عليه شيء، أمنى أو لم يُمن.

ومن قبّل امرأته من غير شهوة، كان عليه دم شاة. فإن قبّلها بشهوة، كان عليه جزور.

ومن لاعب امرأته فأمنى من غير جماع، كان عليه[1] الكفّارة.

ومن تسمّع لكلام امرأة، أو استمع على من يجامع من غير رؤية لهما، فأمنى، لم يكن عليه شيء.

ولا بأس أن يقبّل الرجل أُمّه[2]، وهو مُحرم.

ومن تزوج امرأة، وهو محرم، فرّق بينهما، ولم تحلّ له أبداً إذا كان عالماً بتحريم ذلك عليه. فإن لم يكن عالماً به، جاز له أن يعقد عليها بعد الإحلال.

---

(١) في ح، خ، ص: «عليهما». وفي هامش م: «بخطّ المصنّف ـ عليها ـ صحّ».

(٢) في ن، ملك: «أمته».

والمحرم إذا عقد لمحرم على زوجة، ودخل بها الزوج، كان على العاقد بدنة. ولا يجوز للمحرم أن يعقد لغيره على امرأة. فإن فعل ذلك، كان النكاح باطلاً.

ومن قلّم ظفراً من أظفاره، كان عليه مُدٌّ من طعام. وكذلك الحكم فيمازاد عليه. وإذا قلّم أظفار يديه جميعاً، كان عليه دمُ شاة. فإن قلّم أظفار يديه ورجليه جميعاً، وكان في مجلس واحد، كان عليه دمٌ. وإن كان ذلك منه في مجلسين، كان عليه دمان. ومتى كان تقليمه للأظفار نسياناً، لم يكن عليه شيء.

ومن أفتى غيره بتقليم ظفره[1]، فقلّمه المستفتي، فأدمى إصبعه، كان عليه دمُ شاة.

ومن حلق رأسه لأذى، كان عليه دم شاة أو صيام ثلاثة أيّام أو يتصدّق على ستّة مساكين، لكلِّ مسكين مدٌّ من طعام؛ أيَّ ذلك فعل، فقد أجزأه.

وقد رُوي[2]:أنّ الإطعام يكون على عشرة مساكين، وهو الأحوط.

ومن ظلّل على نفسه، كان عليه دمٌ يهريقُه.

ومن جادل مُحرماً صادقاً مرّة أو مرّتين، فليس عليه شيء، وليستغفر الله. فإن جادل ثلاث مرّات فصاعداً صادقاً[3]، كان عليه دمُ شاة.

---

(١) في م: «ظفر».

(٢) الوسائل، ج٩، الباب١٤ من أبواب بقيّة كفارات الإحرام، ح٢، ص٢٩٦.

(٣) ليس «صادقاً» في (م).

وإن جادل[1] كاذباً مرّة، كان عليه دم شاة. فإن جادل مرّتين كاذباً، كان عليه دم بقرة. فإن جادل ثلاث مرّات كاذباً، كان عليه بدنة.

ومن نحّى عن جسمه قملة، فرمى بها، أو قتلها، كان عليه كفٌّ من طعام. ولا بأْس أَن يحوّلها من موضع من جسده إلى موضع آخر.

ولا بأْس أَن ينزع الرجل القراد عن بدنه وعن بعيره.

وإذا مسَّ المحرم لحيته أَو رأسه، فوقع منهما شيء من شعره، كان عليه أَن يطعم كفّاً من طعام أو كفين.

فإن سقط شيء من شعر رأسه أو لحيته بمسّه لهما في حال الوضوء، لم يكن عليه شيء.

والمحرمُ إذا نتف إبطهُ، كان عليه أَن يطعم ثلاثة مساكين. فإن نتف إبطيه جميعاً، كان عليه دم شاة.

ومن لبس ثوباً لا يحلُّ لبسه له، وهو محرم، أو أَكل طعاماً لا يحلُّ له أَكله، كان عليه دمُ شاة.

والشجرة إذا كان أَصلها في الحرم وفرعها في الحلِّ، لم يجز قلعها. وكذلك إذا كان أَصلُها في الحلِّ وفرعها في الحرم، لا يجوز قلعها على حال.

وكلُّ شيء ينبت في الحرم من الأَشجار والحشيش، فلا يجوز قلعه على حال، إلَّا النخل وشجر الفواكه والإذخر.

ولا بأْس أَن تقلع ما أَنبتَّه أَنت في الحرم من الأَشجار.

ولا بأْس أَن يقلع ما ينبت في دار الإنسان بعد بنائه لها، إذا كانت

(١) في غير م: «جادل ذلك».

ملكه. فإن كان نابتاً قبل بنائه لها، لم يجز له قلعه.

ولا بأس أن يخلّي الإنسان إبله لترعى. ولا يجوز له أن يقلع الحشيش، ويعلفه إبله.

ومن قلع شجرة من الحزم، كان عليه كفّارة بذبح بقرة.

وحدُّ الحرم الذي لا يجوز قلع الشجرة منه، بريدٌ في بريد.

ومن رمى طيراً على شجرة أصلها في الحرم وفرعها في الحلّ، كان عليه الفداء وإن كان الطير في الحلّ.

وإذا لبس المحرم قميصاً، كان عليه دمُ شاة.

فإن لبس ثياباً جماعة في موضع واحد، كان عليه أيضاً دمٌ واحد. فإن لبسها في مواضع متفرقة، كان عليه لكلّ ثوب منها فداء.

ومن قلع ضرسه، كان عليه دم يهريقه.

وإذا استعمل المحرم دهناً طيّباً، كان عليه دمٌ وإن استعمله في حال الاضطرار.

[٧]
باب دخول مكّة والطواف بالبيت

يستحبُّ للمحرم إذا أراد دخول الحرم أن يكون على غسل إن تمكن من ذلك. فإن لم يتمكّن، جاز له أن يؤخّر الغسل إلى بعد الدخول، ثمّ يغتسل إمّا من بئر ميمون أو فخّ. فإن لم يتمكن اغتسل في منزله.

ويستحبُّ لمن أراد دخول الحرم أن يمضغ شيئاً من الإذخر ليطيب به فمه.

وإذا أراد دخول مكّة، فليدخلها من أعلاها. وإذا أراد الخروج منها، خرج من أسفلها.

ويستحبُّ له[١] أن لايدخل مكّة إلّا على غُسل.

ويستحبُّ له أن يخلع نعليه، ويمشي حافياً على السكينة والوقار.

فإن اغتسل لدخول مكّة، ثمّ نام قبل دخولها، أغاد الغسل.

فإذا أراد دخول المسجد الحرام، فليغتسل أيضاً. وليكن دخوله من باب بني شيبة. ويدخله حافياً على سكينة ووقار. فإذا انتهى إلى الباب فليقل: «السَّلامُ عليك أيُّها النبيُّ ورحمة الله وبركاته» إلى آخر الدّعاء الّذي ذكرناه في كتاب «تهذيب الأحكام»[٢].

فإذا أراد الطواف بالبيت، فليفتتحه من الحجر الأسود. فإذا دنا منه، رفع يديه،وحمد الله، وأثنى عليه، وصلّى على النبيّ صلّى الله عليه وآله، وسأله أن يتقبّل منه.

ويستلم الحجر الأسود[٣]، ويقبّله، فإن لم يستطع استلمه بيده، فإن لم يقدر على ذلك أيضاً، أشار اليه بيده، وقال:

«أمانتي أدّيتُها، وميثاقي تعاهدته، لتشهدلي بالموافاة. اللّهمّ تصديقاً بكتابك» إلى آخر الدّعاء[٤].

ثمّ يطوف بالبيت سبعة أشواط، ويقولُ في طوافه:

---

(١) ليس «له» في (ح، م).

(٢) التهذيب، ج٥، باب دخول مكّة، ح١١، ص٩٩. راجع الوسائل،ج٩،الباب٨من أبواب مقدمات الطواف، ح١، ص٣٢١.

(٣) ليس «الأسود» في (م).

(٤) الوسائل، ج٩، الباب١٢ من أبواب الطواف، ح١، ص٤٠٠.

«اللّهمّ إنّي أسألك باسمك الذي يُمشى به على ظُللِ الماء كما يُمشى به على جدد الأرض» إلى آخر الدّعاء[١].

وكلّما انتهيت إلى باب الكعبة، صلّيت على النبيّ صلّى الله عليه وآله، ودعوت.

فإذا(١) انتهيت إلى مؤخّر الكعبة -وهو المستجارُ دون الركن اليماني- في الشوط السابع، بسطت يديك على الأرض، وألصقت خدّك وبطنك بالبيت، وقلت:

«اللّهمّ البيتُ بيتُك، والعبد عبدُك» إلى آخر الدّعاء[٢].

فإن لم يقدر على ذلك، لم يكن عليه شيء. فإن جاز الموضع، ثمّ ذكر أنّه لم يلتزم، لم يكن عليه الرجوع.

باب الطواف

(١) **قوله** رحمه الله[٣]: «فإذا انتهيت إلى مؤخّر الكعبة -وهو المستجار دون الركن اليماني- في الشوط السابع، بسطت يديك على الأرض، وألصقت خدّك وبطنك بالبيت».

كيف يمكن أن يبسط يديه على الأرض ويلصق خدّه وبطنه بالبيت؟

الجواب: يريد بالأرض حائط البيت، والأرض يقع اسمها على التراب، سواء كان ملقى في الأرض أو مبنيّاً.

---

(١) الوسائل، ج٩، الباب٢٠ من أبواب الطواف، ح١، ص٤١٥.

(٢) الوسائل، ج٩، الباب٢٦ من أبواب الطواف، ح١، ٤، ٩، ص٤٢٣، ٤٢٥.

(٣) ليس رحمه الله في (ح، ر، ش).

وينبغي أن يختم الطواف بالحجر الأسود كما بدأ به.

ويستحبّ له أن يستلم الأركان كلَّها، وأشدُّها تأكيداً الركنُ الذي فيه الحجر الأسود[١]، ثمّ الركن اليماني، فإنّه لايترك استلامهما مع الاختيار.

ومن كان مقطوع اليد، استلم الحجر بموضع القطع؛ فإن كان مقطوعاً من المرفق، استلمه بشماله.

وينبغي أن يكون الطواف بالبيت فيما بين المقام والبيت، ولايجوزه؛ فإن جاز المقام أو تباعد عنه، لم يكن طوافه شيئاً.

وينبغي أن يكون الطواف بالبيت[٢] على سكون لاسرع فيه ولاإبطاء.

ومن طاف بالبيت ستّة أشواط ناسياً، وانصرف، فليضف إليه شوطاً آخر، ولاشيء عليه؛ فإن لم يذكر حتى يرجع إلى أهله، أمر من يطوف عنه.

فإن ذكر أنّه طاف أقلّ من سبعة، وذكر في حال السعي، رجع، فتمَّم إن كان طوافه أربعة أشواط فصاعداً؛ وإن كان أقلّ منه، استأنف الطواف، ثمّ عاد إلى السعي، فتمّمه.

ومن شكّ في طوافه، فلم يدر أستّة طاف أم سبعة، وهو في حال الطواف، فإن كان طوافه طواف فريضة، أعادمن أوّله؛ وإن كان نافلة بنى على الأقلّ، وتمَّم أُسبوعاً.

وإن كان شكُّه بعد الانصراف، لم يلتفت إليه، ومضى على طوافه.

---

(١) ليس «الأسود» في (م).

(٢) ليس «بالبيت» في (م).

والحكم فيما نقص من الستّة أشواط إذا شكّ فيه، حكمه على السواء في أنّه يعيد الطواف إذا كان طواف فريضة؛ وإن كان طواف نافلة، بنى على الأقلّ حسب ماقدّمناه.

ومن طاف ثمانية أشواط متعمِّداً، كان عليه إعادة الطواف.

فإن طافه ناسياً، أضاف إليها ستّة أشواط أُخر، وصلّى معها أربع ركعات، يُصلّي ركعتين منها عند الفراغ من الطواف لطواف الفريضة، ويمضي إلى الصفا، فيسعى، فإذا فرغ من سعيه، عاد، فصلّى ركعتين أُخراوين.

ومن ذكر في الشوط الثامن قبل أن يبلغ الركن: أنّه طاف سبعاً، قطع الطواف، وإن لم يذكر حتى يجوزه، تمّم أربعة عشر شوطاً حسب ما قدّمناه.

ومن شكّ، فلم يعلم: سبعة طاف أم ثمانية، قطع الطواف، وصلّى ركعتين، وليس عليه شيء.

ومن شكّ فلم يعلم: ستّة طاف، أم سبعة، أم ثمانية، أعاد الطواف، حتى يستيقن أنّه طاف سبعاً.

ولايجوزُ أن يقرن بين طوافين في فريضة. ولابأس بذلك في النوافل وإن كان الأفضل أن يفصل بين كلّ طوافين بصلاة. فإن كان في حال تقيّة، فلابأس أن يقرن في الطواف ماشاء.

ومن زاد على أُسبوع في طواف النافلة، فالأفضلُ أن لاينصرف إلّا على المفرد، ولاينصرف على الشفع، مثلاً أن ينصرف على أُسبوعين، بل يتمّمُ ثلاثة أسابيع.

ومن طاف على غير وضوء، أوطاف جنباً ،فإن كان طوافه طواف فريضة، توضّأ أو اغتسل، وأعاد الطواف؛ وإن كان نافلة، اغتسل أو توضّأ، وصلّى، وليس عليه إعادةُ الطواف.

ومن أحدث في طواف الفريضة بما ينقضُ الوضوء، وقد طاف بعضه، فإن كان قد جاز النصف، فليتوضّأ، ويتمِّمُ مابقي؛ وإن كان حدثه قبل أن يبلغ النصف، فعليه إعادة الطواف من أوّله.

ومن طاف طواف الفريضة وصلّى، ثم تبيَّن أنّه كان[1] على غير وضوء، توضّأ، وأعاد الطواف والصلاة. وإن كان طوافه طواف النافلة، توضّأ، وأعاد الصلاة.

ومن قطع طوافه بدخول البيت، أو بالسعي في حاجة له أو لغيره، فإن كان قد جاز النصف، بنى عليه؛ وإن لم يكن جاز النصف، وكان طواف الفريضة، أعاد الطواف، وإن كان طواف نافلة، بنى عليه على كلِّ حال.

ومن كان في الطواف، فدخل عليه وقت الصلاة، فليقطعه وليصلِّ، ثمّ يتمِّمُ الطواف من حيث انتهى إليه. وكذلك من كان في حال الطواف، وتضيّق عليه وقت الوتر، وقارب طلوع الفجر، أو طلع عليه الفجر، أوتَروصلّى الفجر، ثمّ بنى على طوافه.

والمريض الذي يستمسكُ الطهارة، فإنّه يُطافُ به ولايطافُ عنه. وإن كان مرضه ممّا لايمكنه معه استمساكُ الطهارة ينتظرُبه: فإن صلح

---

(١) ليس «كان» في (م).

طاف هو بنفسه، وإن لم يصلح، طيف عنه، ويصلِّي هو الركعتين، وقد أجزأه.

ومن طاف بالبيت أربعة أشواط، ثمّ اعتلَّ، ينتظرُ به يوم أو يومان: فإن صلح، تمَّم طوافه؛ وإن لم يصلح، أمر من يطوف عنه مابقي عليه، ويصلّي هو الركعتين. وإن كان طوافه أقلَّ من ذلك وبرأ، أعاد الطواف من أوّله؛ وإن لم يبرأ، أمر من يطوف عنه أُسبوعاً.

ومن حمل غيره فطاف به، ونوى لنفسه أيضاً الطواف، كان ذلك مُجزياً عنه.

ولا يجوزُ للرجل أن يطوف بالبيت، وهو غير مختون. ولا بأس بذلك للنساء.

ولا يجوز للرجل أن يطوف وفي ثوبه شيء من النجاسة. فإن لم يعلم به، ورأى في حال الطواف النجاسة، رجع، فغسل ثوبه، ثمّ عاد، فتمَّم طوافه. فإن علم بعد فراغه من الطواف، كان طوافه جائزاً، ويصلِّي في ثوب طاهر.

ويكره الكلام في حال الطواف إلّا بذكر الله «تعالى» وقراءة القرآن.

ومن نسي طواف الزيارة حتى رجع إلى أهله، وواقع أهله، يجب[1] عليه بدنة، والرجوع إلى مكّة، وقضاء طواف الزيارة. وإن كان طواف النساء، وذكر بعد رجوعه إلى أهله، جاز له أن يستنيب غيره فيه ليطوف عنه. فإن أدركه الموت، قضى عنه وليُّه.

---

(١) في م: «وجب».

ومن طاف بالبيت، جاز له أَن يؤخِّر السعي إلى بعد ساعة، ولايجوزُ أَن يؤخِّر ذلك إلى غد يومه.

ولايجوز تقديم السعي على الطواف. فإن قدَّم سعيه على الطواف، كان عليه أَن يطوف، ثمّ يسعى بين الصفا والمروة.

فإن طاف بالبيت أَشواطاً، ثمّ قطعه ناسياً، وسعى بين الصفا والمروة، كان عليه أَن يتمِّم طوافه، وليس عليه استينافه.

فإن ذكر أَنّه لم يكن أَتمّ طوافه، وقد سعى بعض السعي، قطع السعي، وعاد، فتمَّم طوافه، ثمّ تمَّم السعي.

والمتمتِّعُ إذا أَهلّ بالحجِّ، لايجوز له أَن يطوف ويسعى إلَّا بعد أَن يأْتي منى، ويقف بالموقفين، إلَّا أَن يكون شيخاً كبيراً لايقدر على الرجوع إلى مكَّة، أَو مريضاً، أَو امرأَة تخاف الحيض فيحولُ بينها وبين الطواف، فإنّه لابأْس بهم أَن يقدَّموا طواف الحجِّ والسعي.

وأَمّا المفرد والقارن، فإنَّه لابأْس بهما أَن يقدِّما الطواف قبل أَن يأْتيا عرفات.

وأَمّا طواف النساء فإنَّه لايجوز إلَّا بعد الرجوع من منى مع الاختيار. فإن كان هناك ضرورةٌ تمنعه من الرجوع إلى مكَّة، أَو امرأَة تخاف الحيض، جاز لهما تقديمُ طواف النساء، ثمّ يأْتيان[1] المقنين ومنى، ويقضيان المناسك، ويذهبان حيثُ شاءا[2].

ولايجوز تقديم طواف النساء على السعي. فمن قدَّمه عليه، كان عليه

---

(١) في هامش م: «خ، س، بخط المصنف: يأتيا... يقضيا... يذهبا». وفي ص: «يأتيا... يقضيا... يذهبا».

(٢) أثبتناها من المترجم، وفي النسخ: «شاء». كذا.

إعادة طواف النساء. وإن قدّمه ناسياً أو ساهياً، لم يكن عليه شيء، وقد أجزأه.

ولا بأس أن يعوّل الرجل على صاحبه في تعداد الطواف. وإن تولّى ذلك بنفسه، كان أفضل. ومتى شكّا جميعاً في عدد الطواف، استأنفا من اوّله.

ولا يجوز للرّجل أن يطوف وعليه برطلة.

ويستحبُّ(١) للإنسان أن يطوف بالبيت ثلاثمائة وستين أُسبوعاً؛ فإن لم يتمكّن من ذلك، طاف ثلاثمائة وستين شوطاً؛ فإن لم يتمكّن من ذلك[١]، طاف ماتيسر منه.

ومن نذر أن يطوف على أربع، كان عليه طوافان: أُسبوعٌ ليديه، وأسبوعٌ لرجليه.

---

(١) **قوله** رحمه الله: «ويستحبّ للانسان أن يطوف بالبيت ثلاث مائة وستّين أُسبوعاً؛ فإن لم يتمكّن من ذلك، طاف ثلاث مائة وستّين شوطاً».

كيف يستحبّ له أن يطوف ثلاث مائة وستّين شوطاً، وهي أحد وخمسون أُسبوعاً وثلاثة أشواط؟ وكيف يستحبّ الانصراف قبل أن يتمّ أُسبوعاً؟

الجواب: إذا تحقّقت الرّواية لم يكن الزيادة مكروهة هنا، وقد روى[٢] ذلك معاوية بن عمّار عن أبي عبدالله عليه السّلام قال: يستحبّ أن يطوف[٣] ثلاث مائة وستّين أُسبوعاً عدد أيّام السنة؛ فان لم يستطع[٤]، فثلاث مائة وستّين شوطاً.

وهذه الرواية مشهورة صحيحة، فيعمل عليها، ويلحق الأشواط الثلاثة بالأُسبوع الأخير، أو تفرّد بانفرادها.

---

(١) ليس «من ذلك» في (م). (٢) الوسائل، ج٩، الباب٧ من ابواب الطواف، ح١، ص٣٩٦.
(٣) في ك: «تطوف». (٤) في ك: «لم تستطع».

فإذا فرغ الإنسان من طوافه، أتى مقام إبراهيم، ويصلّي فيه ركعتين، يقرأُ في الأُولى منهما «الحمد» و «قل هو الله أحد»، وفي الثانية «الحمد» و «قل يا أَيُّها الكافرون». وركعتا طواف الفريضة فريضةٌ مثل الطواف على السواء. وموضعُ المقام حيث هو الساعة.

فمن نسي هاتين الركعتين، أو صلاهما في غير المقام، ثمّ ذكرهما، فليعد إلى المقام، فليصلِّ فيه. ولا يجوز له أَن يصلي في غيره.

فإن خرج من مكَّة، وكان قد نسي ركعتي الطواف، وأمكنه الرجوع إليها، رجع، وصلَّى عند المقام؛ وإن لم يمكنه الرجوع، صلَّى حيث ذكر، وليس عليه شيء.

وإذا كان في موضع المقام زحامٌ، فلابأْس أَن يصلِّي خلفه؛ وإن لم يتمكَّن من الصلاة هناك، فلابأْس أَن يصلِّي حياله.

ووقت ركعتي الطواف إذا فرغ منه أَيّ وقت كان من ليل أو نهار، سواء كان ذلك بعد العصر أو بعد الغداة، اللَّهمَّ إلَّا أَن يكون الطواف نافلة، فإنَّه متى كان كذلك، وطاف بعد الغداة أو بعد العصر، أَخَّر الصلاة إلى بعد طلوع الشمس أو بعد الفراغ من المغرب.

ومن نسي ركعتي الطواف، وأَدركه الموتُ قبل أَن يقضيها، كان على وليِّه القضاء عنه.

[٨]

باب السعي بين الصفا والمروة

إذا أَراد الإنسان الخروج إلى الصفا، يستحبُّ له أَن يستلم الحجر

الأَسود أَوّلاً، ثـمّ يأْتي زمـزم، فيشـرب منهـا، ويصبُّ على بـدنه دلـواً من مائه، ويكون ذلك من الدّلو الذي بحذاء الحجر.

فإذا أراد الخروج إلى الصفا، فليكن خروجه من الباب المقابل للحجر الأَسود حتّى يقطع الوادي.

فإذا صعد إلى الصفا، نظر إلى البيت، واستقبل الرُّكن الذي فيه الحجر، فحمدالله وأثنى عليه، وذكر من آلائه وبلائه وحسن ماصنع به ماقدر.

ويستحبُّ له أَن يطيل الوقوف على الصفا. فإن لم يمكنه، وقف بحسب ماتيسّر له. وليكبّر الله سبعاً، ويهلّله سبعاً، ويقول:

«لا إله إلَّا الله وحده لاشريك له، له الملك وله الحمد، يُحيي ويميت[١]، وهو على كلِّ شيء قدير»[٢] ثلاث مرّات.

ثمّ ليصلّ على النّبي صلّى الله عليه وآله، وليدع بالدعاء الذي ذكرناه في كتاب «تهذيب الأَحكام»[٣] إن شاء الله.

ثمّ لينحدر(١) إلى المروة ماشياً إن تمكّن منه، فإن لم يتمكن

باب السّعي

(١) قوله رحمه الله: «ثمّ لينحدر إلى المروة ماشياً إن تمكّن منه؛ فان لم يتمكن،

---

(١) في هامش خ: زيادة «وهو حيّ لايموت، بيده الخير».

(٢) الوسائل، ج٩، الباب٤ من أبواب السعي، ح١ و٢، ص٥١٧.

(٣) التهذيب، ج٥، باب الخروج الى الصّفا، ح ٦، ص ١٤٥. راجع الوسائل، ج ٩، الباب ٤ من ←

منه[١]، جاز له[٢] أن يركب؛ فإذا انتهى إلى أوّل زقاق عن يمينه بعدما تجاوز الوادي إلى المروة، سعى، فإذا انتهى إليه، كفَّ عن السعي، ومشى مشياً، وإذا[٣] جاء من عند المروة، بدأ من عند الزقاق الذي وصفناه؛ فإذا انتهى إلى الباب قبل الصفا بعد ماتجاوز الوادي، كفَّ عن السعي، ومشى مشياً.

والسعي هو أن يسرع الإنسان في مشيه إن كان ماشياً. وإن كان

جاز له أن يركب؛ فإذا انتهى إلى أوّل زقاق عن يمينه بعد أن[٤] يتجاوز الوادي إلى المروة، سعى؛ فإذا انتهى إليه، كفّ عن السّعي، ومشى مشياً».

كيف جعل رحمه الله أوّل زقاق عن يمينه ابتداء السعي؟ قوله: «فاذا انتهى إليه كفّ عن السّعي» وهو انتهاؤه، وفيها اشكال.

الجواب: لاريب أنّ في هذا الكلام إخلالاً ببعض الحديث المروي، وهو رواية[٥] سماعة، قال: سألته عن السعي بين الصفا والمروة، قال: إذا انتهيت إلى الدار التي عن يمينك عند أوّل الوادي، فاسع حتّى تنتهي إلى أوّل زقاق عن يمينك بعد ماتتجاوز[٦] الوادي إلى المروة، فإذا انتهيت إليه، فكفّ عن السّعي وامش مشياً؛ وإذا جئت من[٧] عند المروة، فابدأ من[٨] عند الزقاق الذي وصفت لك، فإذا انتهيت إلى الباب الذي قبل الصفا بعد ماتتجاوز[٩] الوادي، فاكفف عن السعي، وامش مشياً.

فهذا الحديث بعينه أُخلّ ببعضه، فاضطرب اللّفظ.

أبواب السعي، ح١، ص٥١٧.

(١) ليس «منه» في (خ، ص، م، ن).

(٢) ليس «له» في غير (ح، م).

(٣) في غير ح، م: «فإذا».

(٤) في ك: «بعد مايتجاوز».

(٥) الوسائل، ج٩، الباب٦ من أبواب السعي، ح٤، ص٥٢٢.

(٦) في ح: «تجاوز».

(٧) في ش: «عن».

(٨) في ر، ش: «عن».

(٩) في ح: «تجاوز» وفي ر، ش: «يتجاوز».

راكباً، حرّك دابّته في الموضع الذي ذكرناه. وذلك على الرجال دون النساء.

والسّعي بين الصفا والمروة فريضةٌ لايجوز تركه[١]. فمن تركه متعمّداً، فلاحجّ له. ومن تركه ناسياً، كان عليه إعادة السعي لاغير. فإن خرج من مكّة، ثمّ ذكر أنّه لم يكن قد سعى، وجب عليه الرجوع والسعي بين الصّفا والمروة؛ فإن لم يتمكن من الرجوع، جاز له أن يأمر من يسعى عنه.

وإن ترك الرّمل بين الصفا والمروة، لم يكن عليه شيء.

ويجب البداءة بالصفا قبل المروة والختم بالمروة. فمن بدأ بالمروة قبل الصفا، وجب عليه إعادة السعي[٢].

والسعي المفروض بين الصفا والمروة سبع مرّات. فمن سعى أكثر منه متعمّداً، فلا سعي له، ووجب عليه إعادتُه. وإن[٣] فعل ذلك ناسياًأو ساهياً، طرح الزيادة، واعتدّ بالسبعة.

ومن سعى ثماني مرّات، ويكون قد بدأ بالصفا، فإن شاء أن يضيف إليها سِتّاً، فعل، وإن شاء أن يقطع، قطع.

وإن سعى ثماني مرّات وهو عند المروة، أعاد السعي، لأنّه بدأ من المروة، وكان يجبُ عليه البداءة بالصفا.

ومن سعى تسع مرّات، وكان عند المروة في التاسعة، فليس عليه إعادة السّعي، لأنّه بدأ بما بدأ الله به، وختم بما ختم به.

---

(١) في م زيادة «متعمّداً».

(٢) في خ زيادة «لاغير». (٣) في غيرح، م: «فإن».

ومتى سعى الإنسان أقلَّ من سبع مرّات ناسياً، وانصرف، ثمّ ذكر أنّه نقص منه شيئاً، رجع، فتمَّم مانقص منه؛ فإن لم يعلم كم نقص منه، وجب عليه إعادة السعي.

وإن كان قد واقع أهله قبل إتمامه السعي، وجب عليه دم بقرة، وكذلك إن قصّر أو قلَّم أظفاره، كان عليه دمُ بقرة، وإتمامُ مانقص من السعي.

ولابأْس أن يسعى الإنسان بين الصفا والمروة على غير وضوء، غير أنَّ الوضوء أفضل.

فإذا دخل **وقت صلاة** الفريضة، والإنسان في حال السعي، قطع السعي، وصلّى في بعض المساجد هناك، ثمّ عاد، فتمَّم السعي.

ولابأْس أن يجلس الإنسان بين الصفا والمروة للاستراحة.

ولابأْس أن يقطع السعي لقضاء حاجة له أو لبعض إخوانه، ثمّ يعود، فيتمِّم ماقطع عليه.

ومن نسي الرَّمل في حال السعي حتى يجوز موضعه، ثمّ ذكر، فليرجع القهقرى إلى المكان الذي يرمل فيه.

ومتى فرغ من السعي قصّر. فإذا قصّر، أحلَّ من كلِّ شيء أحرم منه.

وأدنى التقصير أن يقصَّ[1] أظفاره، أو[2] يجزّ شيئاً من شعر رأْسه وإن كان يسيراً.

ولايجوز له أن يحلق رأْسه كُلَّه. فإن فعله، كان عليه دم يهريقه، وإذا

---

(١) في ح: «يقرض». وفي ملك: «يقصر». (٢) في غير م: «و».

كان يوم النحر، أمرّ الموسى على رأسه حين يريد أن يحلق. هذا إذا كان حلقه متعمّداً. فإن كان حلقه ناسياً، لم يكن عليه شيء.

فإن نسي التقصير حتى يهلّ بالحجّ، كان عليه دم يهريقه.

وينبغي للمتمتّع أن لايلبس الثياب، ويتشبّه بالمحرمين من[1] بعد إحلاله قبل الإحرام بالحجّ، ندباً واستحباباً. فإن لبسها، لم يكن مأثوماً.

ومتى جامع الرجلُ قبل التقصير، كان عليه بدنة إن كان موسراً؛ وإن كان متوسطاً، فبقرة؛ وإن كان فقيراً، فشاة.

ومن قبّل امرأته قبل التقصير، كان عليه دمُ شاة.

ولابأس بمواقعة النساء بعد التقصير، وشمِّ الطيب، وفعل جميع ماكان يحرم عليه في حال الإحرام، إلّا الصيد خاصّة، لأنّه في الحرم؛ ويحلُّ له أن يأكل ماصيد وذبح في غير الحرم.

ولاينبغي (١) للمتمتّع بالعمرة إلى الحجِّ أن يخرج من مكّة قبل أن

(١) قوله رحمه الله: «ولا ينبغي للمتمتّع بالعمرة إلى الحجّ أن يخرج من مكّة قبل أن يقضي مناسكه كلّها إلّا لضرورة، فإن اضطرّ إلى الخروج، خرج من حيث لايفوته الحجّ؛ فان أمكنه الرجوع إلى مكّة، مضى، وإلّا رجع إلى عرفات؛ فإن خرج بغير إحرام، فان[2] دخل في غير الشهر الّذي خرج فيه، دخلها محرماً بالعمرة إلى الحجّ، ويكون[3] عمرته الأخيرة هي التي يتمتّع[4] بها إلى الحجّ».

(١) ليس «من» في (ح، م).
(٢) في ك : «وإن».
(٣) في ك : «تكون».
(٤) في ح: «يمتع» وفي ر، ش: «تمتّع».

يقضي مناسكه كلّها إلّا لضرورة. فإن اضطرّ إلى الخروج، خرج إلى حيث لايفوته الحجّ، ويخرج محرماً بالحجّ؛فإن أمكنه الرجوع إلى مكّة، وإلّا مضى إلى عرفات؛ فإن خرج بغير إحرام ثمّ عاد، فإن كان عودهُ في الشهر الذي خرج فيه، لم يضُرُّه أن يدخل مكّة بغير إحرام، وإن دخل في غير الشهر الذي خرج فيه، دخلها محرماً بالعمرة إلى الحجّ، وتكون عُمرته الأخيرة هي التي يتمتّع بها إلى الحج.

ولايجوز لأحد أن يدخل مكّة إلّا محرماً أيّ وقت كان. وقد رُخِّص[1] للمريض والحطّابة دخولها من غير إحرام.

قوله: «قبل أن يقضي مناسكه كلّها» هل هو إشارة إلى مناسك الحجّ؟ فإن كان إلى مناسك الحجّ فكيف يجوز ذلك؟ وقد تقدّم أن لايجوز ذلك إلّا للنساء والمرضى ومن لايتمكّن[2] من العود إلى مكّة؛ وإن كان إشارة إلى العمرة فكيف قال: «ويخرج محرماً بالحجّ ويبطل عمرته»؟

الجواب: المتمتّع إذا دخل بعمرته إلى مكّة، صار مرتبطاً بالحجّ، فلايجوز له الخروج إلّا بعد إتمام[3] مناسك العمرة والإحرام بالحجّ، وهذا القدر هو مناسكه بمكّة، ليس الطواف ولا السّعي للحجّ. فإن خرج بعد الإتيان بمناسك العمرة، ولم يحرم[4] بالحجّ، فإن عاد في شهره، جاز له الإتيان بالحجّ والاجتزاء بمتعته الأُولى؛ وإن دخل في غير الشهر، استأنف عمرة يدخل بها إلى مكّة، ويجعل الأخيرة هي متعته لاالأُولى، لأنّ العمرة المتمتّع بها تدخل في الحجّ لايفرّق بينهما.

---

(١) الوسائل، ج٩، الباب٥٠ من أبواب الإحرام، ح١ و٢ و٤، ص٦٧،والباب٥١ منها، ح٢، ص٧٠.

(٢) في ك : «لم يتمكّن».

(٣) في ك : «تمام».

(٤) في ك : «يخرج» بدل «ولم يحرم».

[٩]

باب الإحرام للحجّ[١]

إذا أراد الإنسان أن يُحرم للحجّ فليكن ذلك عند زوال الشمس بعد أن يصلّي الفرضين، ويكون على غسل. هذا إذا تمكّن منه وكان عليه وقت. فإن لم يتمكن، جاز له أن يحرم بقيّة نهاره أيَّ وقت شاء.

ومتى(١) دخل إنسان يوم التروية إلى مكّة، طاف، وسعى، وقصّر، وأحلَّ، ثمّ عقد الإحرام للحجّ، فإن لم يلحق مكّة إلّا ليلة عرفة، جاز له أن يفعل ذلك أيضاً؛ فإن دخلها يوم عرفة، جاز له أن يحلّ أيضاً مابينه وبين زوال الشمس. فإذا زالت الشمس، فقد فاتته العمرة، وكانت حجّة مفردة. هذا إذا علم أنّه يلحق عرفات. فإن غلب على ظنّه أنّ

باب الإحرام بالحجّ

(١) **قوله** رحمه الله: «ومتى دخل الإنسان يوم التروية إلى مكّة، طاف، وسعى، وقصّر، وأحلّ، ثمّ عقد الإحرام للحجّ؛ فإن لم يلحق مكّة إلّا ليلة عرفة، جاز أن يفعل ذلك أيضاً، فإن دخلها يوم عرفة، جاز له أن يحلّ أيضاً مابينه وبين زوال الشمس إذا علم أنّه يلحق عرفات».

الجواب: هذا التحديد تقريب، وضابطه: أنّه إذا دخل مكّة معتمراً، فإن غلب على ظنّه: أنّه إذا[٢] أتى بمناسك العمرة، واستأنف الحجّ، أمكنه إدراك عرفات، جاز له ذلك؛ **وإن علم: أنّه إن تشاغل** بذلك، لم يدرك، نقل متعته إلى الحجّ، ومضى إلى عرفات. وهذا يختلف بحسب المكلّف والأزمان في طول الأيّام وقصرها.

---

(١) في خ، م: «بالحجّ».

(٢) في ك: «إن».

لايلحقها، فلايجوز له أن يحلّ، بل يقيمُ على إحرامه، ويجعلُ حجّته مفردة.

وإذا أراد الإحرام، فليغتسل، وليتنظّف، ويزيل الشعر من جسده، ويأْخذ من شاربه، ويقلّم أظفاره، ويفعل جميع مافعله عند الإحرام الأوّل، ثم ليلبس ثوبي إحرامه، وليدخل المسجد حافياً، وعليه السكينةُ والوقار، وليصلّ ركعتين عند مقام إبراهيم عليه السَّلام، أو في الحجر. وإن صلَّى ستَّ ركعات، كان أفضل. وإن صلّى فريضة الظهر، ثمّ أحرم في دبرها، كان أفضل.

وأفضل المواضع التي يُحرم منها المسجدُ الحرام، وفي المسجد من عند المقام. فمن أحرم من غير المسجد، كان أيضاً جائزاً.

وإذا صلَّى ركعتي الإحرام، أحرم بالحجّ مفرداً، ويدعو بالدّعاء كما كان يدعو عند الإحرام الأوّل[1]، إلَّا أنّه يذكر الحجَّ مفرداً، لأنّ عمرته قد مضت.

فإن كان ماشياً، لبَّى من موضعه الذي صلَّى فيه. وإن كان راكباً، لبَّى إذا نهض به بعيره. فإذا انتهى إلى الردم، وأشرف على الأبطح، رفع صوته بالتلبية، ثمّ ليخرج إلى منى. ويكون على[2] تلبيته إلى زوال الشمس من يوم عرفة. فإذا زالت الشمس، قطع التلبية.

ومن سها في حال الإحرام، فأحرم بالعمرة، عمل على أنّه أحرم بالحجّ، وليس عليه شيء.

وإذا أحرم بالحجّ، لم يجز له أن يطوف بالبيت إلى أن يرجع من

(١) راجع الباب ٤، ص ٤٦٩.

(٢) ليس «على» في غير (م).

منى. فإن سها، فطاف بالبيت، لم ينتقض إحرامه، غير أنه يعقده بتجديد التلبية.

ومن نسي الإحرام بالحجّ إلى أن يحصل بعرفات، جدّد الإحرام بها، وليس عليه شيء. فإن لم يذكر حتى يرجع إلى بلده، فإن كان قد قضى مناسكه كلّها، لم يكن عليه شيء.

[١٠]
باب نزول منى

يستحبُّ لمن أراد الخروج إلى منى ألّا يخرج من مكّة حتّى يُصلي الظهر يوم التروية بها، ثمّ يخرج إلى منى، إلّا الإمام خاصّة، فإنَّ عليه أن يصلّي الظهر والعصر يوم التروية بمنى، ويقيم بها إلى طلوع الشمس من يوم عرفة، ثم يغدو إلى عرفات. فإذا اضطرَّ الإنسان إلى الخروج بأن يكون عليلاً يخافُ أن لا يلحق، أو يكون شيخاً كبيراً، أو يخافُ الزحام، جاز له أن يتعجّل قبل أن يصلّي الظُّهر.

فإذا توجّه إلى منى فليقل: «اللّهمّ إيّاك أرجو وإيّاك أدعو، فبلّغني أملي، وأصلح لي عملي»(١).

فإذا نزل منى فليقل: «اللّهمّ هذه منى، وهي ممّا مننت به علينا من المناسك، فأسألُك أن تمنَّ عليَّ بما مننتَ به على أنبيائك، فإنّما أنا عبدك وفي قبضتك»(٢).

---

(١) الوسائل، ج١٠، الباب٦ من أبواب إحرام الحجّ...، ح١، ص٧.

(٢) الوسائل، ج١٠، الباب٦ من أبواب إحرام الحجّ...، ح٢، ص٧.

وحدُّ منى من العقبة إلى وادي مُحسّر.

[١١]

باب الغدوّ إلى عرفات

يستحبُّ للإمام أن لايخرج من منى إلَّا بعد طلوع الشمس من يوم عرفة. ومن عدا الإمام يجوز له الخروج بعد أن يصلِّي الفجر بها، ومو[illegible] له أيضاً إلى طلوع الشمس، ولايجوزُ له أن يجوز وادي محسّر إلَّا بعد طلوع الشمس.

ومن اضطرَّ إلى الخروج قبل طلوع الفجر، جاز له أن يخرج، ويصلِّي في الطريق.

فإذا توجّه إلى عرفات، فليقل: «اللَّهمَّ إيّاك صمدتُ[1] وإيّاك اعتمدتُ، ووجهك أردت. أسألك أن تبارك لي في رحلي، وأن تقضي لي حاجتي، وأن تجعلني ممّن تُباهي به اليوم من هو أفضل منّي»[2].

ويكون على تلبيته على ماذكرناه إلى زوال الشمس. فإذا زالت، اغتسل وصلَّى الظهر والعصر جميعاً، يجمع بينهما، ثمّ يقف بالموقف، ويدعو لنفسه ولوالديه ولإخوانه المؤمنين. والأدعية في ذلك كثيرة لم نوردها هاهنا مخافة التطويل.

ويستحبُّ أن يضرب الإنسانُ خباءه بنمرة، وهي بطن عُرنة دون الموقف ودون عرفة.

---

(١) في ب: «قصدت».

(٢) الوسائل، ج١٠، الباب٨ من أبواب إحرام الحجّ...، ح١، ص٩.

وحدُّ عرفة من بطن عُرنة وثويّة ونمرة الى ذي المجاز.

ولا يرتفع إلى الجبل إلّا عند الضرورة إلى ذلك، ويكون وقوفه على السهل. ولا يترك خللاً إن وجده، إلّا سدّه بنفسه ورحله.

ولا يجوزُ الوقوف تحت الأَراك ولا في نمرة ولا في ثويّة ولا في ذي المجاز، فإنَّ هذه المواضع ليست من عرفات. فمن وقف بها، فلا حجَّ له. ولا بأْس بالنزول فيها، غير أنّه إذا أَراد الوقوف، جاء إلى الموقف، فوقف هناك.

[١٢]

باب الإفاضة من عرفات والوقوف بالمشعر الحرام ونزول منى

إذا غربت الشمس من يوم عرفة، فليفض الحاجُّ من عرفات إلى المزدلفة.

ولا يجوز الإفاضة قبل غيبوبة الشمس. فمن أَفاض قبل مغيبها متعمداً، كان عليه بدنة، ينحرها يوم النحر بمنى؛ فإن لم يقدر، صام ثمانية عشر يوماً إمّا في الطريق أَو إذا رجع إلى أَهله.

وإن كانت إفاضته قبل مغيب الشمس على طريق السهو أَو يكون جاهلاً بأَنَّ ذلك لا يجوز، لم يكن عليه شيء.

فإذا أَراد أن يفيض، فليقل: «اللّهمَّ لا تجعله آخر العهد من هذا الموقف، وارزقنيه أَبداً ما أَبقيتني، واقلبني اليوم مفلحاً منجحاً مستجاباً لي مرحوماً مغفوراً لي بأَفضل ما ينقلبُ به اليوم أَحدٌ من وفدك عليك،

وأعطني أفضل ماأعطيت أحداً منهم من الخير والبركة والرحمة والرضوان والمغفرة، وبارك لي فيما أرجع إليه من مال أو أهل أو قليل أو كثير، وبارك لهم فيّ»[١].

واقتصد في السير، وسر سيراً جميلاً. فإذا بلغت إلى الكثيب الأحمر عن يمين الطريق، فقل: «اللّهمّ ارحم موقفي، وزد في عملي، وسلّم لي ديني، وتقبّل مناسكي»[٢].

ولا يصلّي المغرب والعشاء الآخرة إلّا بالمزدلفة وإن ذهب من اللّيل ربعه أو ثلثه. فإن عاقه عائقٌ عن المجيء إلى المزدلفة إلى أن يذهب من اللّيل أكثر من الثُّلث، جاز له أن يصلّي المغرب في الطريق؛ ولايجوزُ ذلك مع الاختيار.

وينبغي أن يجمع بين الصلاتين بالمزدلفة بأذان واحد وإقامتين؛ ولايصلّي بينهما نوافل، بل يؤخّر نوافل المغرب إلى بعد العشاء الآخرة. وإن فصل بين الفرضين بالنوافل، لم يكن مأثوماً، غير أنَّ الأفضل ماقدّمناه.

وحدُّ المشعرالحرام مابين المأْزِمَين إلى الحياض وإلى وادي مُحسّر. فلاينبغي أن يقف الإنسانُ إلّا فيما بين ذلك. فإن ضاق عليه الموضع، جاز له أن يرتفع إلى الجبل.

فإذا أصبح يوم النَّحر صلّى الفجر، ووقف للدّعاء ـ إن شاء قريباً من الجبل، وإن شاء في موضعه الذي بات فيه ـ وليحمد الله «تعالى»،

---

(١) الوسائل، ج١٠، الباب٢٤ من أبواب إحرام الحجّ...، ح٢، ص٣١.

(٢) الوسائل، ج١٠، الباب١ من أبواب الوقوف بالمشعر، ح١ و٢، ص٣٤.

وليثن عليه، وليذكر من آلائه وحسن بلائه ماقدر عليه، ويصلّي على النبيّ صلّى الله عليه وآله.

ويستحبُّ للصرورة أن يطأ المشعرالحرام، ولايتركه مع الاختيار.

فإذا كان قبيل طلوع الشمس بقليل، رجع إلى منى؛ ولا يجوز وادي محسّر إلّا بعد طلوع الشمس. ولايجوزُ للإمام أن يخرج من المشعر إلّا بعد طلوع الشمس. وإن أخَّر غير الإمام الخروج إلى(١) بعد طلوع الشمس،لم يكن به بأس.

ولا يجوزُ الخروج من المشعر الحرام قبل طلوع الفجر. فإن خرج قبل طلوعه متعمِّداً، كان عليه دمُ شاة. وإن كان خروجه ناسياً أو ساهياً، لم يكن عليه شيء.

ومرخّصٌ للمرأة والرجل الذي يخاف على نفسه(٢)، أن يفيضا إلى منى قبل طلوع الفجر.

فإذا بلغ وادي محسِّر ـ وهو واد عظيمٌ بين جمع ومنى، وهو إلى منى أقرب ـ فليسع فيه حتى يجاوزه، ويقول: «اللّهم سلِّم عهدي، واقبل توبتي، وأجب دعوتي، واخلفني فيمن تركت بعدي»(٣).

فإن ترك السعي في وادي محسِّر، فليرجع، وليسع فيه، إن تمكَّن منه، وإن لم يتمكَّن، فليس عليه شيء.

وينبغي أن يأخذ حصى الجمار من جمع. وإن أخذه من منى أو من بعض الطريق، كان أيضاً جائزاً. ويجوز أخذ حصى الجمار من سائر

---

(١) ليس «إلى» في غير (م). (٢) في ح: «الّذين يخاف على أنفسهما».

(٣) الوسائل، ج١٠، الباب١٣ من أبواب الوقوف بالمشعر، ح١، ص٤٦.

الحرم سوى المسجد الحرام ومسجد الخيف ومن حصى الجمار. ولايجوز أخذ الحصى من غير الحرم.

ولايجوزُ أن يرمى الجمار إلّا بالحصى.

ويكره أن تكون صمّاً.

ويستحبُّ أن تكون بُرشاً، ويكون قدرها مثل الأنملة منقّطة كحليّة.

ويكره أن يكسر من الحصى شيء بل يلتقط بعدد مايحتاج اليه.

ويستحبُّ أن لايرمي الإنسان الجمار إلّا على طهر. فإن رماها على غير طهر، لم يكن عليه إعادة.

فإذا أراد رمي الجمار فليرمها خذفاً: يضع كلَّ حصاة منها على بطن إبهامه، ويدفعها بظفر السبّابة، ويرميها من بطن الوادي.

وينبغي أن يرمي يوم النحر الجمرة القصوى بسبع حصيات، يرميها من قبل وجهها.

ويستحبُّ أن يكون بينه وبين الجمرة قدر عشر أذرع إلى خمس عشرة[1] ذراعاً.

ويقولُ حين يريد أن يرمي الحصي: «اللّهمّ هؤلاء حصياتي فأحصهنَّ لي وارفعهنَّ في عملي»[2].

ويقولُ مع كلِّ حصاة: «اللّهمّ ادحر عنّي الشيطان. اللّهمَّ تصديقاً بكتابك وعلى سنَّة نبيّك صلّى الله عليه وآله، اللّهمَّ اجعله حجّاً مبروراً وعملاً مقبولاً وسعياً مشكوراً وذنباً مغفوراً»[3].

---

(١) في ح: «عشر أذرع إلى خمسة عشر».

(٢) و (٣) الوسائل، ج١٠، الباب٣ من أبواب رمي جمرة العقبة، ح١، ص٧١.

[١٣]
باب الذبح

الهديُ واجبٌ على المتمتّع بالعمرة إلى الحجّ. ومن ليس بمتمتِّع، فلا يجبُ عليه ذلك. فإن تطوّع به، كان له فضلٌ كبيرٌ وثوابٌ جزيل. وإن لم يفعل، فليس عليه شيء.

ومن وجب عليه الهديُ، ولا يقدر عليه، فإن كان معه ثمنه، خلّفه عند من يثقُ به، حتى يشتري له هدياً، ويذبح عنه في العام المقبل في ذي الحجّة. فإن أصابه هو في مدّة مقامه بمكّة إلى انقضاء ذي الحجّة، جاز له أن يشتري ويذبح. وإن لم يصبه، فعل ماذكرناه.

ومن لم يقدر على الهدي ولا على ثمنه، وجب عليه صيامُ عشرة أيّام: ثلاثة في الحجّ وسبعة إذا رجع إلى أهله.

وصومُ(١) ثلاثة أيّام، يوم قبل التروية، ويوم التروية، ويوم عرفة. فإن فاته صوم هذه الثلاثة أيّام، فليصم يوم الحصبة -وهو يوم النفر- ويومان بعده متواليات. فإن فاته ذلك أيضاً، صامهنَّ في بقيّة ذي الحجّة.

فإن أهلَّ المحرم، ولم يكن قد صامهنَّ، وجب عليه دمُ شاة، وليس له صوم.

فإن مات من وجب عليه الهدي، ولم يكن معه ثمنه، ولا يكون قد صام أيضاً، صام عنه وليُّه الثلاثة أيّام، وليس عليه قضاء السبعة أيّام.

---

(١) في خ: «ويصوم».

وإذا صام الثلاثة أيّام، ورجع إلى أهله، كان عليه بقيّة الصيام من السبعة أيّام.

فإن جاور بمكّة، انتظر مدّة وصول أهل بلده إلى البلد، أو شهراً، ثمّ صام بعد ذلك السبعة أيّام[١].

ولا يجوزُ أن يصوم الثلاثة أيّام بمكّة في أيّام التشريق.

ومن فاته صيام يوم قبل يوم[٢] التروية، صام يوم التروية ويوم[٣] عرفة، ثمّ صام يوماً آخر بعد انقضاء أيّام التشريق.

فإن فاته صوم يوم التروية، فلا يصومنّ يوم عرفة، بل يصوم الثلاثة أيّام بعد انقضاء أيّام التشريق متتابعات.

وقد رخّص[٤] في تقديم صوم الثلاثة أيّام من أوّل العشر.

ومن ظنَّ أنّه إن صام يوم التروية ويوم عرفة، أضعفه عن القيام بالمناسك، جاز له أن يؤخّر صوم هذه الأيّام إلى بعد انقضاء أيّام التشريق.

ومن صام هذه الثلاثة أيّام بعد أيّام التشريق فلا يصمهُنَّ إلّا متتابعات. وكذلك إن قدّم صومهنَّ على ماذكرناه من الرخصة.

ومن لم يصُم هذه الثلاثة أيّام، وخرج عقيب أيّام التشريق، فليصُمها في الطريق. فإن لم يتمكّن من ذلك، صام مع السبعة أيّام إذا رجع إلى أهله.

---

(١) في خ، م: «الأيّام».

(٢) ليس «يوم» في (ح، ص، ملك).

(٣) ليس «يوم» في (خ، م).

(٤) الوسائل، ج١٠، الباب٤٦ من أبواب الذّبح، ح٢ و٨، ص٦-١٥٥.

ولا بأس بتفريق صوم السبعة أيّام.

ومن لم يصم الثلاثة أيام بمكة، ولم يصمها أيضاً في الطريق حتى رجع إلى أهله، وكان متمكناً من الهدي، فليبعث به إلى مكّة، فإنّه أفضل من الصيام.

ومن صام ثلاثة أيّام، ثمّ أيسر، أو وجد ثمن الهدي، فالأفضلُ أن يشتري الهدي؛ وإن صام مابقي عليه، كان أيضاً جائزاً.

فإن كان المتمتّعُ مملوكاً، وكان قد حجّ بإذن مولاه، كان مولاه مخيَّراً بين أن يذبح عنه، أو يأمره بالصيام، أيَّ ذلك فعل، فقد أجزأه.

فإن لحق العبد عتقٌ قبل انقضاء الوقوف بالموقفين، وجب عليه الهدي، ولم يجزئه الصيام، إلّا إذا لم يجد ذلك.

وإذا لم يصم العبد إلى أن تمضي أيّام التشريق، فالأفضل لمولاه أن يهدي عنه ولايأمره بالصيام؛ وإن أمره، لم يكن به بأس؛ وإنّما يكون مخيّراً قبل انقضاء هذه الأيّام.

ولايجوزُ أن يذبح الهدي الواجب في الحج إلّا بمنى. وما ليس بواجب، جاز ذبحه أو نحره بمكّة. ومن ساق هدياً في الحجّ، فلا يذبحه أيضاً إلّا بمنى. وإن ساقه في العمرة، فلينحره بمكّة قبالة البيت بالحزورة.

وأيّامُ النحر بمنى أربعة أيّام[1]: يومُ النحر، وثلاثة أيّام بعده. وفي غيره من البلدان ثلاثة أيّام: يوم النحر، ويومان بعده. هذا لمن أراد أن يتطوّع بالاضحيّة. فأمّا هدي المتعة فإنّه يجوز ذبحه طول ذي الحجّة على مابيّناه.

---

(١) ليس «أيّام» في (م).

وأفضل مايكون الهدي البدن؛ فإن لم يجد،فمن البقر؛ فإن لم يجد ففحلاً من الضَّأن؛ فإن لم يجد،فتيساً من المعز؛ فإن لم يجد إلَّا شاة، كان ذلك جائزاً عند الضرورة.

ولايجوزُ الهدي إذا كان خصيّاً،ولا التضحية به أيضاً. فإن كان موجوءاً لم يكن به بأْس. وهو أفضل من الشاة، والشاة أفضل من الخصيّ.

وأفضل الهدي والأضاحي من البدن والبقر ذوات الأرحام، ومن الغنم الفحولة.

ولايجوز من الإبل إلَّا الثَّنيُّ فما فوقه.

ولايجوزُ التضحية بثور ولاجمل بمنى. ولابأْس بهما في البلاد، والإناث أفضل.

ويستحبُّ أن تكون الأُضحيّة من الغنم فحلاً سميناً أقرن ينظر في سواد، ويمشي في سواد. فإن اشترى أُضحيَّته[1] على أنّها سمينة، فخرجت مهزولة، أجزأت عنه. فإن اشتراها على أنّها مهزولة، فخرجت سمينة، كانت أيضاً جائزة. وإن اشتراها على أنّها مهزولة، فكانت كذلك، لم تجزئْ عنه[2].

وإذا لم يجد الهدي والأُضحيَّة بالصفة التي ذكرناها، فليشتر ماتيسَّر له.

وقد بيّنا أنَّه لايجوزُ من البدن إلَّا الثنيُّ، وهو الذي قد تمَّ له خمس

---

(١) في ح، خ، ن، ملك: «اضحيّة».

(٢) في م: «لم تجز»، وضرب على «عنه».

سنين ودخل في السادسة.

ولايجوزُ من البقر والمعز إلّا الثَّنيُّ، وهو الذي قد تمَّت له سنةٌ، ودخل في الثانية.

ويُجزىء من الضَّأن الجذع لسنته.

ولايجوزُ التضحية بمنى إلّا بما قد أُحضر عرفات. فإن اشتراه على أنّه قد عُرّف به، فقد أجزأه، ولايلزمه هو أن يعرّف به.

ولايجوزُ الهدي الواجب البقرة والبدنة مع التمكُّن والاختيار إلّا عن واحد. وقد يجوزُ ذلك عند الضرورة عن خمسة وعن سبعة وعن سبعين. وكُلّما قلّ(١) المشتركون فيه، كان أفضل.

وإذا كان الهدي تطوّعاً، جاز أن يشتركوا فيه جماعة إذا كانوا أهل خوان واحد مع الاختيار. ويجوزُ أن يشتركوا فيه عند الضرورة وإن لم يكونوا من(٢) أهل خوان واحد.

ولابأس أن يُضحّي بالجاموس. فإن كان ذكراً،ضُحّي به عن واحد، وإن كانت أُنثى جازت عن سبعة.

وقد بيّنا أنَّه لايجوز في الهدي الخصيُّ. فمن ذبح خصيّاً، وكان قادراً على أن يقيم بدله، لم يجزئه ذلك، ووجبت عليه الإعادة، فإن لم يتمكن من ذلك، فقد أجزأ عنه.

وقد بيّنا أنَّه ينبغي أن يكون الهدي سميناً، ولايُجزئُ إذا كان مهزولاً. وحدُّ الهُزال الذي لايجزئُ في الهدي أن لايكون على كليتيه شيء من الشَّحم.

---

(١) في ب، د: «أقلّ».

(٢) ليس «من» في (م).

ومن اشترى هديهُ، ثـمّ أراد أن يشتري أسمن منه، اشتـراه، وباع الأوّل إن شاء، وإن ذبحهما، كان أفضل.

ولايجوزُ في الهدي والأُضحية العرجاءالبيّن عرجها، ولاالعوراء البيّن عورها، ولاالعجفاء ولاالخرماء ولا الجذّاء ـ وهي المقطوعة الأُذن ـ ولاالعضباء ـ وهي المكسورة القرن ـ فإن كان القرن الداخل صحيحاً، فلابأس به وإن كان ماظهرمنه مقطوعاً. فلابأس به وإن كانت أُذنه مشقوقة أو مثقوبة إذا لم يكن قطع منها شيء.

ومن اشترى هدياً على أنّه تامّ، فوجده ناقصاً، لم يُجزئْ عنه إذا كان واجباً؛ فإن كان تطوّعاً، لم يكن به بأْس.

وجميع مايلزم الحاجّ المتمتّع وغير المتمتّع من الهدي والكفّارات في الإحرام، لايجوزُ ذبحه ولانحره إلّا بمنى. وكلُّ مايلزمه في إحرام العمرة، فلاينحره إلّا بمكّة.

ومن اشترى هديه فهلك، فإن كان واجباً أو مضموناً، وجب عليه أن يقيم بدله؛ وإن كان تطوّعاً، فليس عليه شيء.

والهديُ إذا كان واجباً، لايجوزُ أن يأكل الإنسان منه. وهو كلُّ مايلزمه في النذور والكفّارات. وإن كان تطوّعاً، فلابأس أن يأكل منه.

وإذا هلك الهدي قبل أن يبلغ المنحر، فلينحره أو يذبحه، وليغمر النعل في الدّم، ويضرب به صفحة سنامه، ليعلم بذلك أنّه هديٌ.

وإذا أصاب الهدي كسر، فلابأس ببيعه، ولكن يتصدّق بثمنه، ويقيمُ آخر بدله؛ وإن ساقه على مابه إلى المنحر، فقد أجزأه.

وإذا سُرق الهدي من موضع حصين، فقد أجزأ عن صاحبه، وإن

أقام بدله، كان أفضل.

ومن وجد هدياً ضالاً، فليعرّفه يوم النحر والثاني والثالث، فإن وجد صاحبه، وإلَّا ذبح عنه؛ وقد أجزأ عن صاحبه إذا ذبح بمنى. فإن ذبح بغيرها، لم يُجزئه.

وإذا عطب الهدي في موضع لا يوجد فيه من يتصدَّق به عليه، فلينحر، ويكتب كتابٌ، ويوضع عليه، ليعلم من يمرُّ به أنَّه صدقة.

وإذا ضاع من الإنسان هديه، واشترى بدله، ثمّ وجد الأوّل، كان بالخيار: إن شاء ذبح الأوّل، وإن شاء الأخير، إلَّا أنَّه متى ذبح الأوّل، جاز له بيع الأخير؛ ومتى ذبح الأخير، لزمه أن يذبح الأوّل، ولا يجوزُ له بيعهُ.

وهذا إذا كان قد أشعره . فإن لم يكن قد أشعره ولاقلَّده ، جاز له بيع الأوّل بعد ذبح الثاني.

ومن اشترى هدياً، وذبحه، فاستعرفه رجل، وذكر أنَّه هديه ضلَّ منه، وأقام بذلك شاهدين، فإنّ له لحمه، ولا يجزئُ عن واحد منهما.

وإذا نتج الهدي، كان حكم ولده حكمه في وجوب نحره.

ولا بأس بركوب الهدي وشرب لبنه مالم يضرّ به ولا بولده.

وإذا أراد الإنسان أن ينحر بدنته، فلينحرها، وهي قائمةٌ، من قبل اليمين، ويربط يديها مابين الخفّ إلى الركبة، ويطعن في لبّتها.

ويستحبُّ أن يتولَّى الذبح بنفسه. فإن لم يحسنه، جعل يده مع يد الذابح، ويسمّى الله «تعالى»، ويقول: «وجّهت وجهي» إلى قوله «وأنا من المسلمين» ، ثمّ يقول : «اللّهم منك ولك ، بسم الله، والله

اكبر، اللّهم تقبّل منّي »[1]، ثمّ يمرُّ السكّين، ولاينخعه حتى يموت.

ومن أخطأ في الذبيحة، فذكر غيرصاحبها، كانت مجزئة عنه بالنيّة.

وينبغي أن يبدأ بمنى[2] بالذبح قبل الحلق -وفي العقيقة بالحلق قبل الذبح- فإن قدّم الحلق على الذبح ناسياً، لم يكن عليه شيء.

ومن السنّة أن يأكل الإنسان من هديه لمتعته، ومن الأُضحيّة، ويطعمُ القانع والمعترّ: يأكُل ثلثه، ويطعم **القانع والمعترّ** ثلثه، ويهدي لأصدقائه الثلث الباقي.

وقد بيّنا أنّه لايجوز أن يأكل من الهدي المضمون إلّا إذا كان مضطراً؛ فإن أكل منه من غير ضرورة، كان عليه قيمته.

ولابأس بأكل لحوم الأضاحي بعد ثلاثة أيّام وادّخارها.

ولايجوز أن يخرج من منى من لحم مايضحّيه. ولابأس بإخراج السنام منه. ولابأس أيضاً بإخراج لحم قد ضحّاه غيره.

ويستحبُّ أن لايأخذ **شيئاً من** جلود الهدي والأضاحي، بل يتصدّق بها كلّها. ولايجوزُ أيضاً أن يعطيها الجزّار.

وإذا أراد أن يخرج شيئاً منها لحاجته إلى ذلك، تصدّق بثمنه.

ولايجوزُ أن يحلق الرجل رأسه، ولا أن يزور البيت، إلّا بعد الذبح، أو أن يبلغ الهدي محلّه، وهو أن يحصل في رحله؛ فإذا حصل في رحله بمنى، وأراد أن يحلق، جاز له ذلك. ومتى فعل ذلك ناسياً، لم يكن عليه شيء.

---

(١) الوسائل، ج١٠، الباب٣٧ من أبواب الذّبح، ح١ ص١٣٧.

(٢) في غيرم: «أيضاً» بدل «بمنى».

ومن وجبت عليه بدنة في نذر أو كفّارة، ولم يجدها، كان عليه سبع شياه. فإن لم يجد، صام ثمانية عشر يوماً إمّا بمكّة أو إذا رجع إلى أهله.

والصبيّ إذا حجَّ به متمتّعاً، وجب على وليّه أن يذبح عنه.

ومن لم يتمكن من شراء هدي، إلّا ببيع بعض ثيابه التي يتجمّل بها، لم يلزمه ذلك، وكان الصوم مجزئاً عنه.

ويجزئُ الهدي عن الاضحيّة. وإن جمع بينهما، كان أفضل.

ومن لم يجد الأُضحية، جاز له أن يتصدَّق بثمنها. فإن اختلفت أثمانها، نظر إلى الثمن الأوّل والثاني والثالث، وجمعها ثمّ تصدّق[1] بثلثها، وليس عليه شيء.

ومن نذر لله «تعالى» أن ينحر بدنة، فإن سمَّى الموضع الذي ينحرها فيه، وجب عليه الوفاء به، وإن لم يسمِّ الموضع، لم يجز له أن ينحرها إلّا بفناء الكعبة.

ويكره للإنسان أن يضحّي بكبش قد تولّى تربيته، ويستحبّ أن يكون ذلك ممّا يشتريه.

[١٤]

باب الحلق والتقصير

يستحبُّ أن يحلق الإنسانُ[2] رأسه بعد الذبح. وإن كان صرورة، لايجزئه غير الحلق. وإن كان ممن حجَّ حجّة الإسلام، جاز له التقصير،

---

(١) في ب، د: «يتصدّق».

(٢) في ح، خ، ملك: «للإنسان أن يحلق».

والحلق أفضل. اللّهمّ إلّا أن يكون قد لبّد شعره، فإن كان كذلك، لم يجزئه غير الحلق في جميع الأحوال.

ومن ترك الحلق عامداً أو التقصير إلى أن يزور البيت، كان عليه دمُ شاة. وإن فعله ناسياً، لم يكن عليه شيء، وكان عليه إعادة الطواف.

ومن رحل من منى قبل الحلق، فليرجع إليها، ولايحلق رأسه إلّا بها مع الاختيار؛ فإن لم يتمكن من الرجوع إليها، فليحلق رأسه في مكانه، ويردُّ شعره إلى منى، ويدفنه هناك؛ فإن لم يتمكّن من ردّ الشعر[1]، لم يكن عليه شيء.

والمرأة ليس عليها حلق، ويكفيها من التقصير مقدار أنملة.

وإذا أراد أن يحلق، فليبدأْ بناصيته من القرن الأيمن، ويحلق إلى العظمين، ويقول إذا حلق: «اللّهمّ أعطني بكلّ شعرة نوراً يوم القيامة»[2].

ومن لم يكن على رأسه شعر، فليمرَّ الموسى عليه، وقد أجزأه.

وإذا حلق رأسه، فقد حلَّ له كلُّ شيء أحرم منه إلّا النساء والطيبِ إن كان متمتّعاً ـ فإن كان حاجّاً غير متمتّع، حلَّ له كلُّ شيء إلّا النساء ـ فإذا طاف طواف الزيارة، حلّ له كلُّ شيء إلّا النساء؛ فإذا طاف طواف النساء، حلَّت له أيضاً النساء.

ويستحبُّ أن لايلبس الثياب إلّا بعد الفراغ من طواف الزيارة،

---

(١) في هامش م: «زيادة (إلى منى) صحّ».

(٢) الوسائل، ج١٠، الباب١٠ من أبواب الحلق والتقصير، ح١ ص١٩٠.

وليس ذلك بمحظور.

وكذلك يستحبُّ أن لايمسَّ الطيب إلَّا بعد الفراغ من طواف النساء وإن لم يكن ذلك محظوراً على ماقدَّمناه.

[١٥]

باب زيارة البيت والرجوع إلى منى ورمي الجمار

فإذا فرغ من مناسكه بمنى، فليتوجّه إلى مكَّة، وليزر البيت يوم النحر، ولايؤخّره إلَّا لعذر؛ فإن أَخَّره لعذر،زار من الغد ولايوخِّر[١] أكثر من ذلك. هذا إذا كان متمتّعاً. فإن كان مفرداً أو قارناً، جاز له أن يؤخّر إلى أيِّ **وقت شاء،غيرأنّه لاتحلُّ** له النِّساء. وتعجيل الطواف للقارن والمفرد أفضلُ من تأخيره.

ويستحبُّ لمن أراد زيارة البيت أن يغتسل قبل دخول المسجد والطواف بالبيت، ويُقلِّم أظفاره، ويأخذ من شاربه، ثمّ يزور.

ولابأْس أن يغتسل الإنسان بمنى، ثمّ يجيء **الى** مكَّة، فيطوف بذلك الغسل بالبيت.

ولابأْس أن يغتسل بالنَّهار، ويطوف بالليل مالم ينقض ذلك الغسل بحدث[٢]. فإن نقضه **بحدث أونوم**، فليعد الغسل استحباباً، حتّى يطوف، وهو على غسل.

ويستحب للمرأة أيضاً أن تغتسل قبل الطواف.

وإذا أراد أن يدخل المسجد، فليقف على بابه، ويقول: «اللَّهمَّ

---

(١) في ح، ص، ن: «ولا يؤخّره».

(٢) في ب، د: «أوتوم».

أَعنّي على نسكك » إلى آخر الدعاء الذي ذكرناه في الكتاب المقدّم ذكره [١]

ثمّ **يدخل المسجد**، ويأتي الحجر الأَسود، فيستلمه ويقبّله؛ فإن لم يستطع، استلمه بيده، وقبّل يده؛ فإن لم يتمكّن من ذلك أَيضاً، استقبله، وكبّر، وقال ماقال حين طاف بالبيت يوم قدم مكّة [٢]

ثمّ يطوف بالبيت أُسبوعاً كما قدّمنا وصفه؛ ويصلّي عند المقام ركعتين.

ثمّ ليرجع إلى الحجر الأَسود، فيقبّله إن استطاع، ويستقبله، ويكبّر.

ثمّ ليخرج إلى الصفا، فيصنع عنده ما صنع يوم دخل مكة.

ثمّ يأتي المروة، ويطوف بينهما سبعة أَشواط، يبدأُ بالصفا ويختم بالمروة.

فإذا فعل ذلك، فقد حلّ له كلُّ شيء أَحرم منه إلّا النساء.

ثمّ ليرجع إلى البيت، فيطوف به طواف النساء أُسبوعاً، يصلّي عند المقام ركعتين، وقد حلّ له النساء.

واعلم أَنّ طواف النساء فريضةٌ في الحجّ وفي العمرة المبتولة. وليس بواجب في العمرة التي يتمتعُ بها إلى الحجّ.

فإن مات من وجب عليه طواف النساء، كان على وليِّه القضاءُ عنه.

وإن تركه وهو حيّ، كان عليه قضاؤه؛ فإن لم يتمكن من الرجوع

---

(١) التهذيب: ج٥، باب زيارة البيت، ح١٣، ص٢٥٢. راجع الوسائل، ج١٠، الباب٤ من أبواب زيارة البيت، ح١، ص٢٠٥.

(٢) تقدّم في الباب٧، ص٥٠١.

إلى مكَّة، جاز له أن يأمر من ينوب عنه. فإذا طاف النائب عنه، حلّت له النساء.

وطواف النساء فريضةٌ على النساء والرجال والشيوخ والخصيان، لايجوزُ لهم تركه على حال

فإذا فرغ الإنسان من الطواف، فليرجع إلى منى، ولايبيت ليالي التشريق إلَّا بها. فإن بات في غيرها، كان عليه دم شاة.

فإن بات بمكة ليالى التشريق، ويكون مشتغلا بالطواف والعبادة، لم يكن عليه شيء، وإن **لم يكن** مشتغلاً بهما، كان عليه ماذكرناه.

وإن خرج من منى بعد نصف اللَّيل، جاز له أن يبيت بغيرها، غير أنَّه لايدخل مكَّة إلَّا بعد طلوع الفجر. وإن تمكَّن أن لايخرج منها إلَّا بعد طلوع الفجر، كان أفضل.

ومن بات الثلاث ليالٍ بغير منى متعمِّداً، كان عليه ثلاثةٌ من الغنم.

والأفضل أن لايبرح الإنسان **أيّام التشريق من منى.**

فإن أراد أن يأتي مكَّة للطواف بالبيت تطوّعاً، جاز له ذلك، غير أنَّ الأفضل ماقدَّمناه.

وإذا رجع الإنسانُ إلى منى لرمي الجمار، كان عليه أن يرمي ثلاثة أيّام: الثاني من النحر، والثالث، والرابع، كلُّ يوم بإحدى وعشرين حصاة. ويكونُ ذلك عند الزوال، فإنّه الأفضل. فإن رماها مابين طلوع الشمس إلى غروبها، لم يكن به بأس.

فإذا أراد أن يرمي، فليبدأْ بالجمرة الأُولى، فليرمها عن[1] يسارها

(١) في ملك: «على».

من بطن المسيل بسبع حصيات يرميهنَّ خذفاً، ويكبّر مع كلِّ حصاة، ويدعو بالدعاء الذي قدّمناه[١]. ثمّ يقوم عن يسار الطريق، ويستقبل القبلة، ويحمد الله «تعالى»[٢] ويثني عليه، ويصلّي على النبي وآله صلّى الله عليه وآله، ثمّ ليتقدَّم قليلاً، ويدعو، ويسأله أن يتقبّل منه.

ثمّ يتقدَّم أيضاً، ويرمي الجمرة الثانية، ويصنع عندها كما صنع عند الأُولى، ويقف، ويدعو.

ثمّ يمضي إلى الثالثة، فيرميها كما رمى الأُوليين، ولايقف عندها.

وإذا غابت الشمس، ولم يكن قد رمى بعد، فلايجوزُ له أن يرمي إلَّا في الغد. فإذا كان من الغد، رمى ليومه مرّة، ومرّة قضاء لما فاته، ويفصل بينهما بساعة؛ وينبغي أن يكون الذي يرمي لأمسه بكرة، والذي ليومه عند الزوال. فإن فاته رمي يومين، رماها كلَّها يوم النفر، وليس عليه شيء.

وقد بيّنا أنّه لايجوزُ الرَّمي باللَّيل. وقد رخّص[٣] للعليل، والخائف، والرُّعاة، والعبيد، الرميُ[٤] باللَّيل.

ومن نسي رمي الجمار إلى أن أتى مكَّة، عاد إلى منى، ورماها، وليس عليه شيء.

وحكم المرأة في جميع ماذكرناه حكم الرجل سواء.

فإن لم يذكر إلى أن يخرج من مكَّة، لم يكن عليه شيء. إلَّا أنَّه إن حجَّ في العام المقبل، أعاد ماكان قد فاته من رمي الجمار؛ وإن لم يحجَّ

---

(١) في الباب١٢، ص٥٢٣.
(٢) في ملك: «يدعو الله ويحمده».
(٣) الوسائل، ج١٠، الباب١٤ من أبواب رمي جمرة العقبة، ص٨٠.
(٤) في م: «في الرّمي».

أمر وليّه أن يرمي عنه؛ فإن لم يكن له وليّ، استعان برجل من المسلمين في قضاء ذلك عنه.

والترتيب واجبٌ في الرمي: يجب أن يبدأ بالجمرة العظمى، ثمّ الوسطى، ثمّ جمرة العقبة. فمن خالف شيئاً منها، أو رماها منكوسة، كان عليه الإعادة.

ومن بدأ بجمرة العقبة ثمّ الوسطى ثمّ الأولى، أعاد على الوسطى ثمّ جمرة العقبة وقد أجزأه.

فإن نسي، فرمى الجمرة الأُولى بثلاث حصيات، ورمى الجمرتين الأُخريين على التمام، كان عليه أن يعيد عليها كلِّها.

وإن كان قد رمى من الجمرة الأُولى بأربع حصيات، ثمّ رمى الجمرتين على التمام، كان عليه أن يعيد على الأُولى بثلاث حصيات.

وكذلك إن كان قد رمى على[1] الوسطى أقلّ من أربعة، أعاد عليها وعلى مابعدها. وإن رماها بأربعة، تمّمها، وليس عليه الإعادة[2] على الثالثة.

ومن رمى جمرة بستّ حصيات، وضاعت عنه واحدة، أعاد عليها بحصاة وإن كان من الغد.

ولا يجوزُ له أن يأخذ من حصى الجمار فيرمي بها.

ومن علم أنّه قد نقص حصاة واحدة، ولم يعلم من أيّ الجمار هي، أعاد على كلّ واحدة منها بحصاة.

فإن رمى بحصاة، فوقعت في محمله، أعاد مكانها حصاة أُخرى.

(١) في م: «من». (٢) في غيرم: «شيء من الإعادة».

فإن أَصابت إنساناً أو دابّة، ثمّ وقعت على الجمرة، فقد أَجزأَه.

ولا بأْس أَن يرمي الإنسان راكباً. وإن رمى ماشياً، كان أَفضل.

ولا بأْس أَن يرمى عن العليل، والمبطون، والمغمى عليه، والصبيّ.

وينبغي أَن يكبّر الإنسان بمنى عقيب خمس عشرة صلاة: يبدأُ بالتكبير يوم النحر من بعد الظهر إلى صلاة الفجر من اليوم[1] الثالث من أَيّام التشريق؛ وفي الأَمصار عقيب عشر صلوات: يبدأُ عقيب الظهر من يوم النحر إلى صلاة الفجر من اليوم[2] الثاني من أَيّام التشريق. ويقولُ(١) في التكبير: «الله أَكبر، الله أَكبر، لا إله إلّا الله، والله أَكبر،

باب زيارة البيت والرجوع الى منى

(١) **قوله** رحمه الله: «ويقول في التكبير: الله اكبر، الله اكبر، لاإله إلّا الله، والله اكبر على ماهدانا، وله الحمد على ماأولانا ورزقنا من بهيمة الأنعام».

وقال في باب صلاة العيدين[3]: «يقول: الله اكبر، الله اكبر، لاإله الّاالله، والله أكبر، الحمد لله على ماهدانا، وله الشكر على ماأولانا ورزقنا من بهيمة الأنعام».

فهل بهذا الاختلاف وردت الأخبار أم بأيّهما ورد الخبر؟ فانّهما مختلفان.

الجواب: الرواية مختلفة، وليس فيها شيء على الصورة التي ذكرها الشيخ رحمه الله هنا. وأوضحها ماروواه[4] حمّاد عن حريز عن زرارة عن أَبي عبدالله عليه السَّلام: الله أكبر، الله أكبر، لاإله إلّاالله، والله أكبر، الله أكبر على ماهدانا، الله

---

(١) في ص، م، ملك: «يوم».
(٢) في ص، ملك: «يوم».
(٣) في الباب ٢٠ من كتاب الصلاة، ص ٣٧٤.
(٤) الوسائل، ج٥، الباب ٢١ من أبواب صلاة، ح٢، ص١٢٣ بتفاوت، راجع الباب.

الله أكبرُ على ماهدانا، والحمدلله على ما أوْلانا، ورزقنا من بهيمة الأنعام»[١].

[١٦]

باب النفر من منى ودخول الكعبة ووداع البيت

لابأْس أن ينفر الإنسانُ من منى اليوم[٢] الثاني من أيام التشريق ـ وهو اليوم[٣] الثالث من يوم النحر ـ فإن أقام إلى النفر الأخير ـ وهو اليوم الثالث من أيّام التشريق، والرابع من يوم النحر ـ كان أفضل.

فإن كان ممن أصاب النساء في إحرامه أو صيداً، لم يجز له أن ينفر في النفر الأوّل، ويجب عليه المقام إلى النفر الأخير.

وإذا أراد أن ينفر في النفر الأوّل، فلاينفر إلّا بعد الزوال، إلّا أن تدعوه ضرورة إليه من خوف وغيره، فإنّه لابأْس أن ينفر قبل الزوال.

وله أن ينفر بعد الزوال مابينه وبين غروب الشمس. فإذا غابت الشمس، لم يجز له النفر، وليبت بمنى إلى الغد.

أكبر على مارزقنا من بهيمة الأنعام.

لكن لمّا لم يكن[٤] الألفاظ معتبرة، اختلف ألفاظه رحمه الله والمراد حاصل، ويدلّ على ذلك رواية[٥] محمّد بن مسلم عن أحدهما قال: سألته عن التكبير أيّام التشريق، قال[٦] عليه السّلام: كم شئت،إنّه ليس بموقّت.

---

(١) الوسائل، ج٥، الباب٢١ من أبواب صلاة العيد، ص١٢٣

(٢) في خ، ص، م، ن: «يوم». (٣) في ص، م: «يوم». (٤) في ك : «لم تكن».

(٥) الوسائل ج٥، الباب٢٤ من أبواب صلاة العيد، ح١، ص١٢٩. (٦) في ك : «فقال».

وإذا نفر في النفر الأخير، جاز له أن ينفر من بعد طلوع الشمس أيَّ وقت شاء؛ فإن لم ينفر، وأراد المقام بمنى، جاز له ذلك، إلَّا الإمام خاصة، فإنَّ عليه أن يصلّي الظهر بمكَّة.

ومن نفر من منى، وكان قد قضى مناسكه كلَّها، جاز له أن لايدخل مكَّة. وإن كان قد بقي عليه شيء من المناسك، فلابدَّ له من الرجوع إليها. والأفضل على كل حال الرجوع إليها، لتوديع البيت وطواف الوداع.

ويستحبُّ أن يصلِّي الإنسان بمسجد منى ـ وهو مسجدُ الخيف ـ وكان رسول الله صلّى الله عليه وآله مسجده عند المنارة التي في وسط المسجد، وفوقها إلى القبلة نحواً من ثلاثين ذراعاً، وعن يمينها وعن يسارها مثل ذلك. فإن استطعت أن يكون مصلّاك فيه، فافعل.

ويستحبّ أن يصلّي الإنسان ستّ ركعات في مسجد منى.

فإذا بلغ مسجد الحصباء، وهو مسجد رسول الله، صلّى الله عليه وآله، فليدخله، وليسترح فيه قليلاً، وليستلق على قفاه.

فإذا جاء إلى مكَّة فليدخل الكعبة، إن تمكَّن من ذلك، سنَّة واستحباباً. والصرورة لايترك دخولها على حال مع الاختيار. فإن لم يتمكّن من ذلك، لم يكن عليه شيء.

فإذا أراد دخول الكعبة، فليغتسل قبل دخولها، سنّة مؤكَّدة.

فإذا دخلها، فلا يمتخط فيها، ولايبصق. ولايجوزُ دخولها بحذاء.

ويقولُ إذا دخلها: «اللَّهمّ إنَّك قلت: «ومن دخله كان آمناً»[٢]،

---

(١) ليس «عن» في (م).

(٢) آل عمران: ٩٧.

فآمنّي من عذابك عذاب النار»[١].

ثمّ يصلّي بين الأُسطوانتين على الرُّخامة الحمراء ركعتين، يقرأُ في الأُولى منهما «حم السجدة» وفي الثانية عدد آياتها[٢]، ثمّ ليصلِّ في زوايا البيت كلِّها، ثمّ يقول: «اللّهمّ من تهيّأ **وتعبّأ**» إلى آخر الدُّعاء[٣] فإذا صلّى عند الرخامة على ماقدّمناه، وفي زوايا البيت، قام، فاستقبل الحائط بين الرُّكن اليمانيّ والغربيّ، ويرفع يديه، ويلتصقُ به، ويدعو. ثمّ يتحوّل إلى الرُّكن اليمانيّ، فيفعلُ به مثل ذلك. ثمّ يأْتي الرُّكن الغربي، ويفعلُ به[٤] أيضاً مثل ذلك، ثمّ ليخرج.

ولايجوزُ(١) أن يصلّي الإنسان الفريضة جوف الكعبة مع الاختيار. فإن اضطرّ إلى ذلك، لم يكن عليه بأسٌ بالصلاة فيها. فأمّا النوافل

باب النفر من منى

(١) **قوله** رحمه الله: «ولايجوز أن يصلّي الانسان الفريضة جوف الكعبة مع الاختيار».

وقال[٥] في باب ماتجوز الصلاة فيه من الثياب والمكان: «ويكره صلاة الفرائض في جوف الكعبة وفوقها مع الاختيار».

الجواب: هذا اللّفظ محمول على الكراهيّة[٦].

---

(١) الوسائل، ج٩، الباب ٣٦ من أبواب مقدّمات الطواف، ح٦، ص٣٧٤.

(٢) في ن: «آيها»..وفي ح: «آيها من القرآن».

(٣) الوسائل، ج٩، الباب٣٦ من أبواب مقدّمات الطواف، ح١ ص٣٧٣.

(٤) ليس «به» في (خ، ص، م).

(٥) في الباب١٠ من كتاب الصلاة، ص٣٣١.

(٦) في ك: «على تغليظ الكراهيّة».

فالصلاة فيها مندوب إليه.

فإذا خرج من البيت، ونزل عن الدَّرجة، صلَّى عن يمينه ركعتين.

فإذا أراد الخروج من مكّة، جاء الى البيت، فطاف به أُسبوعاً طواف الوداع، سنَّة مؤكّدة. فإن استطاع أن يستلم الحجر والرُّكن اليمانيَّ في كل شوط، فعل؛ وإن لم يتمكَّن، افتتح به، وختم به، وقد أجزأه؛ فإن لم يتمكّن من ذلك أيضاً، لم يكن عليه شيء.

ثمّ يأْتي المستجار، فيصنع عنده كما صنع يوم قدم مكَّة، ويتخيّر لنفسه من الدُّعاء ما أراد؛ ثمّ يستلمُ الحجر الأَسود.

ثمّ **يودّع البيت** ويقول: «اللَّهمّ لاتجعله آخر العهد من بيتك»[١].

ثمّ ليأْت زمزم، فيشرب منه[٢].

ثمّ ليخرج، ويقول: «آئبون،تائبون، عابدون، لربِّنا حامدون،إلى ربّنا راغبون، إلى ربِّنا راجعون»[٣].

فإذا خرج من باب المسجد، فليكن خروجه من باب الحنّاطين، فيخرُّ ساجداً، ويقوم مستقبل الكعبة، فيقول: «اللَّهمّ إني أَنقلبُ على[٤] لا إله إلَّا الله»[٥].

ومن لم يتمكَّن من طواف الوداع، أو شغله شاغلٌ عن ذلك حتى خرج، لم يكن عليه شيء.

فإذا أَراد الخروج من مكَّة، فليشتر بدرهم تمراً، وليتصدَّق به،

---

(١) و (٣) الوسائل، ج١٠، الباب١٨ من أبواب العود إلى منى، ح١، ص٢٣١.

(٢) في ح: «فليشرب منه». وفي ص: «فليشرب من مائها».

(٤) في ح: «على قول». (٥) الوسائل، ج١٠، الباب ١٨ من أبواب العود إلى منى، ح٢، ص٢٣٢.

ليكون كفّارة لما دخل عليه في الإحرام إن شاءالله.

[١٧]

باب فرائض الحجّ

فرائض الحجّ: الإحرام من الميقات، والتلبيات الأربع[١]، والطواف بالبيت ـ إن كان متمتّعاً، ثلاثة أطواف: طوافٌ للعمرة[٢]، وطوافٌ للزيارة[٣]، وطواف للنساء[٤]؛ وإن كان قارناً أو مفرداً، طوافان: طوافٌ للحجّ، وطوافٌ للنساء ـ ويلزمه مع كُلِّ طواف ركعتان عند المقام، وهما أيضاً فرضان؛ والسعي بين الصفا والمروة، والوقوف بالموقفين: عرفات والمشعر الحرام؛ وإن كان متمتّعاً، كان الهدي أيضاً واجباً عليه أو مايقوم مقامه.

فمن ترك الإحرام متعمّداً، فلا حجَّ له.

وإن تركه ناسياً حتى يجوز الميقات، كان عليه أن يرجع إليه، ويُحرم منه إذا تمكّن منه؛ فإن لم يتمكّن لضيق الوقت أو الخوف أو ماجرى مجراهما من أسباب الضرورات، أحرم من موضعه، وقد أجزأه. فإن كان قد دخل مكّة، وأمكنه الخروجُ إلى خارج الحرم، فليخرج، وليحرم منه؛ فإن لم يستطع ذلك، أحرم من موضعه.

ومن ترك التلبية متعمّداً، فلا حجَّ له. وإن تركها ناسياً، ثمّ ذكر، فليجدِّد التلبية، وليس عليه شيء.

---

(١) في خ، م، ن، ملك: «والتلبية الأربعة». (٢) في ح، م: «العمرة».

(٣) في ص: «الزيارة». وفي ح: «الحجّ» بدل «للزيارة». (٤) في ح: «النساء».

ومن ترك طواف الزيارة متعمّداً، فلا حجَّ له. وإن تركه ناسياً، أعاد الطواف أيَّ وقت ذكره.

ومن ترك طواف النساء متعمّداً، لم يبطل حجُّه، إلَّا أنَّه لا تحلُّ له النساء، حتى يطوف أو يطاف عنه حسب ماقدّمناه[١].

وركعتا الطواف متى تركهما ناسياً، كان عليه **قضاؤهما** حسب ماقدّمناه[٢].

ومن ترك السعي متعمّداً، فلا حجَّ له. فإن تركه ناسياً، عليه قضاؤه حسب ماقدّمناه[٣].

ومن ترك الوقوف بعرفات متعمّداً، أو بالمشعر الحرام، فلاحجَّ له.

فإن ترك الوقوف بعرفات ناسياً، كان عليه أن يعود، فيقف بها مابينه وبين طلوع الفجر من يوم النَّحر. فإن لم يذكر إلَّا بعد طلوع الفجر، وكان قد وقف بالمشعر، فقد تمَّ حجُّه، وليس عليه شيء.

وإذا ورد الحاجُّ ليلاً، وعلم: أنَّه إذا مضى إلى عرفات، وقف بها وإن كان قليلاً، ثمّ عاد إلى المشعر الحرام[٤] قبل طلوع الشمس، وجب عليه المضيُّ إليها والوقوفُ بها، ثمّ يجيءُ إلى المشعر الحرام. فإن غلب على ظنِّه أنَّه إن مضى إلى عرفات، لم يلحق المشعر قبل طلوع الشمس، اقتصر على الوقوف بالمشعر، وقد تمَّ حجُّه، وليس عليه شيء.

ومن أدرك المشعر الحرام قبل طلوع الشمس، فقد أدرك الحجّ. وإن أدركه بعد طلوع الشمس، فقد فاته الحجّ.

---

(١) في الباب١٤ ص٥٣٢ والباب١٥، ص٥٣٤.
(٢) في الباب٧، ص ٥٠٩.
(٣) في الباب٨، ص ٥١٢.
(٤) ليس «الحرام» في (م).

ومن وقف بعرفات، ثمّ قصد المشعر، فعاقه في الطريق عائق، فلم يلحق إلى قرب الزوال، فقد تمَّ حجُّه، ويقف قليلاً بالمشعر، ويمضي إلى منى.

ومن لم يكن قد وقف بعرفات، وأدرك المشعر بعد طلوع الشمس، فقد فاته الحجّ، لأنّه لم يلحق أحد الموقفين في وقته.

ومن فاته الحجّ، فليقم على إحرامه إلى انقضاء أيّام التشريق، ثمّ يجيء،فيطوفُ بالبيت، ويسعى بين الصفا والمروة، ويجعل حجّته عُمرة، وإن كان قد ساق معه هدياً، فلينحره بمكّة؛ وكان عليه الحجُّ من قابل إن كانت حجّته **حجّة الإسلام**؛ وإن كانت حجّة التطوُّع، كان بالخيار: إن شاء حجَّ، وإن شاء لم يحجَّ.

ومن خضر المناسك كُلَّها، ورتّبها في مواضعها، إلّا أنّه كان سكراناً، فلاحجّ له، وكان عليه الحجُّ من قابل.

[١٨]
باب مناسك النساء في الحجّ والعمرة

قد بيّنا فيما تقدّم[١] أنّ[٢] الحجَّ واجبٌ على النساء كوجوبه على الرجال.

فمتى كانت المرأة لها زوجٌ، فلا تخرج إلّا معه.

فإن منعها زوجها من الخروج في حجّة الإسلام، جاز لها خلافه، ولتخرج، وتحجَّ حجّة الإسلام.

---

(١) في الباب١، ص ٤٥٦. (٢) في غيرم: «من أنّ».

وإن أرادت أن تحجّ تطوّعاً، فمنعها زوجها، فليس لها مخالفته.

وينبغي أن لاتخرج إلّا مع ذي محرم لها من أب أو أخ أو عمّ أو خال. فإن لم يكن لها أحدٌ ممّن ذكرناه، جاز لها أن تخرج مع من تثق بدينه من المؤمنين.

وإذا كانت المرأة في عدّة الطلاق، جاز لها أن تخرج في حجّة الإسلام، سواء كان للزوج عليها رجعة أو لم تكن. وليس لها أن تخرج إذا كانت حجّتها تطوّعاً، إلّا أن تكون العدّة لايكون لزوجها عليها فيها رجعة. فأمّا عدّة المتوفّى عنها زوجها، فلابأْس بها أن تخرج فيها إلى الحجّ، فرضاً كان أو نفلاً.

وإذا خرجت المرأة، وبلغت ميقات أهلها، فعليها أن تُحرم منه، ولا تؤخّره.

فإن كانت حائضاً، توضّأت وضوء الصلاة، واحتشت، واستثفرت، وأحرمت، إلّا أنّها لا تصلّي ركعتي الإحرام.

فإن تركت الإحرام ظنّاً منها أنّه لايجوز لها ذلك، وجازت الميقات، كان عليها أن ترجع إلى الميقات، فتحرم منه إذا أمكنها ذلك، فإن لم يمكنها، أحرمت من موضعها إذا لم تكن قد دخلت مكّة، فإن كانت قد دخلت مكّة[1]،فلتخرج إلى خارج الحرم، وتُحرم من هناك؛ فإن لم يمكنها ذلك، أحرمت من موضعها، وليس عليها شيء.

فإذا دخلت المرأة مكّة، وكانت متمتّعة، طافت بالبيت، وسعت بين الصفا والمروة، وقصّرت، وقد أحلّت من كلّ ماأحرمت منه مثل

(١) ليس «مكّة» في (ح، م).

الرجل سواء.

فإن حاضت قبل الطواف، انتظرت مابينها وبين الوقت الذي تخرج إلى عرفات، فإن طهرت، طافت، وسعت؛ وإن لم تطهر، فقد مضت متعتُها، وتكون حجّة مفردة، تقضي المناسك كلَّها، ثمّ تعتمر بعد ذلك عمرة مبتولة.

فإن طافت بالبيت ثلاثة أشواط، ثمّ حاضت، كان حكمها حكم من لم يطف.

وإذا طافت أربعة أشواط، ثمّ حاضت، قطعت الطواف، وسعت بين الصفا والمروة، وقصّرت، ثمّ أحرمت بالحجّ، وقد تمّت متعتها، فإذا فرغت من المناسك، وطهرت، تمّمت الطواف.

وإن كانت قد طافت الطواف كلَّه، ولم تكن قد صلَّت الركعتين عند المقام، فلتخرج من المسجد، ولتسع، وتعمل[1] ماقدّمناه من الإحرام بالحجّ وقضاء المناسك، ثمّ تقضي الركعتين إذا طهرت.

وإذا طافت بالبيت، وسعت بين الصفا والمروة، وقصّرت، ثمّ أحرمت بالحجّ، وخافت أن يلحقها الحيضُ فيما بعدُ، فلا تتمكّن من طواف الزيارة وطواف النساء، فجائز لها أن تقدّم الطوافين معاً، والسعي بين الصفا والمروة، ثمّ تخرج فتقضي المناسك كلَّها، ثمّ ترجع إلى منزلها.

فإن كانت قد طافت طواف الزيارة، وبقي عليها طواف النساء، فلا تخرج من مكّة إلَّا بعد أن تقضيه. وإن كانت قد طافت منه أربعة

(١) في ح، خ، ملك: «ولتعمل».

أشواط، وأرادت الخروج، جاز لها أن تخرج وإن لم تُتمَّ الطواف.

والمستحاضة لابأس بها أن تطوف بالبيت، وتصلّي عند المقام، وتشهد المناسك كلَّها إذا فعلت ماتفعله المستحاضة. والفرق بينها وبين الحائض: أنَّ الحائض لايحلُّ لها دخولُ المسجد، فلا تتمكَّن من الطواف، ولايجوزُ لها أيضاً الصلاة، والطوافُ لابدَّ فيه من الصلاة، وليس هذا حكم المستحاضة.

وإذا أرادت الحائض وداع البيت، فلا تدخل المسجد، ولتودِّع من أدنى باب من أبواب المسجد، وتنصرفُ إن شاءالله.

وإذا كانت المرأة عليلة لا تقدرُ على الطواف، طيف بها، وتستلم الأركان والحجر. فإن كان غلبها عليه زحمةٌ، فتكفيها الإشارة، ولاتزاحم الرجال.

وإن كان بها علَّة تمنعُ من حملها والطواف بها، طاف عنها وليُّها، وليس عليها شيء.

وكذلك إذا كانت عليلة لا تعقل عند الإحرام، أحرم عنها وليُّها، وجنّبها مايجتنب المحرم، وقد تمَّ إحرامُها.

وليس على النساء حلق ولادخولُ البيت. فإن أرادت دخول البيت، فلتدخلهُ إذا لم يكن هناك زحام.

ولايجوزُ للمستحاضة دخولُ البيت على حال.

[١٩]

باب من حجّ عن غيره

من وجب عليه الحجُّ، لايجوزُ له أن يحجَّ عن غيره إلَّا بعد أن يقضي

حجّته التي وجبت عليه؛ فإذا قضاها، جاز له بعد ذلك أن يحجَّ عن غيره.

ومن ليس له مالٌ يجب عليه الحجُّ، جاز له أن يحجَّ عن غيره. فإن تمكّن بعد ذلك من المال، كان عليه أن يحجّ عن نفسه، وقد أجزأت الحجَّة التي حجَّها عمّن حجَّ عنه.

وينبغي لِمَن يحجُّ عن غيره أن يذكره في المواضع كلِّها.

فيقولُ عند الإحرام: «اللّهمَّ ما أصابني من تعب أو نصب أو لغوب فأْجُر فلان بن فلان، وأجُرني في نيابتي عنه»[1].

وكذلك يذكره عند التلبية والطواف والسعي وعند الموقفين وعند الذبح وعند قضاء جميع المناسك.

فإن لم يذكره في هذه المواضع، وكانت نيّته الحجَّ عنه، كان جائزاً.

ومن أمر غيره أن يحجَّ عنه متمتّعاً، فليس له أن يحجَّ عنه مفرداً ولا قارناً. فإن حجَّ عنه كذلك، لم يجزئه، وكان عليه الإعادة.

وإن(١) أمره أن يحج عنه مفرداً أو قارناً، جاز له أن يحجَّ عنه

باب من حجّ عن غيره

(١) قوله رحمه الله: «و إن أمره أن يحجّ عن غيره مفرداً أو قارناً، جاز له أن يحجّ عنه متمتّعاً، لأنّه عدل إلى ما هو أفضل».

وقال في باب[2] أنواع الحجّ: «وأمّا الافراد والقران فهو فرض أهل[3] مكّة

---

(١) الوسائل، ج٨، الباب١٦ من أبواب النيابة في الحجّ، ح٢ و٣، ص٢-١٣١.

(٢) في الباب٢ من كتاب الحجّ، ص ٤٦٢. (٣) في ح، ر، ش: «حاضري».

متمتّعاً، لأنه يعدل إلى ماهو الأفضل.

ومن أمر غيره أن يحجَّ عنه على طريق بعينها، جاز له أن يعدل عن ذلك الطريق إلى طريق آخر.

وإذا أمره أن يحجَّ عنه بنفسه، فليس له أن يأمر غيره بالنيابة عنه. فإن جعل الأمر في ذلك إليه، جاز له أن يستنيب غيره فيه.

وحاضريها، وهم الذين قدّمنا ذكرهم، ولايجوز لهم التمتّع». كيف؟ والقارن والمفرد لايجوز لهم التمتّع، وأيضاً فإنّه خالف ماأُمر به.

الجواب: هذه رواية[1] [2] أبي بصير عن أحدهما في رجل أعطى دراهم يحجّ عنه حجّة مفردة يجوز له أن يتمتّع بالعمرة إلى الحجّ، قال: نعم، إنّما خالف إلى الفضل والخير.

وهذه تحمل على من استؤجر للتطوّع، وعرف أنّ قصد المستأجر تحصيل الأجر والفضل. أو على ماذكره الشيخ في التهذيب[3]، قال: تحمل على أنّ المستأجر وجب عليه التمتّع، فلو أمر بالافراد عنه، جاز له العدول إلى التمتّع، لأنّه فرض المحجوج عنه وإن كان المستأجر أمر بالافراد.

ويعارض هذه الرواية ماروواه[4] الحسن بن محبوب عن عليّ في رجل أعطى غيره دراهم يحجّ بها حجّة مفردة، قال: ليس له أن يتمتّع بالعمرة إلى الحجّ، لأنّه خالف صاحب الدّراهم.

وهذا الخبر وإن كان مقطوعاً، فانّه مطابق للأصل.

---

(١) الوسائل، ج٨ الباب ١٢ من أبواب النيابة في الحجّ، ح١، ص١٢٨.

(٢) في ك: «رواية عن أبي بصير».

(٣) التهذيب، ج٥، باب٢٦ من الزيادات في فقه الحجّ، ذيل الحديث٩٣، ص٤١٦.

(٤) الوسائل، ج٨، الباب١٢ في أبواب النيابة في الحجّ، ح٢ ص١٢٨.

وإذا أخذ حجّة عن غيره، لايجوز له أن يأخذ حجّة أُخرى، حتى يقصي التي أخذها.

وإذا حجّ عن غيره، فصدّ عن بعض الطريق، كان عليه ممّا أخذه بمقدار مابقي من الطريق، اللّهم إلّا أن يضمن الحجّ فيما يستأنف، ويتولّاه بنفسه.

فإن مات النائب في الحجّ، وكان موته بعد الإحرام ودخول الحرم، فقد سقطت عنه عهدة الحج، وأُجزئ عمّن حجّ عنه؛ وإن مات قبل الإحرام ودخول الحرم، كان على ورثته، إن خلّف في أيديهم شيئاً، مقدارُ مابقي عليه من نفقة الطريق.

وإذا أخذ حجّة، فأنفق ما أخذه في الطريق من غير إسراف، واحتاج إلى زيادة، كان على صاحب الحجّة[1] أن يتمّمه استحباباً. فإن فضل من النفقة شيء، كان له، وليس لصاحب الحجّة الرجوعُ عليه بالفضل.

ولايجوزُ للإنسان أن يطوف عن غيره وهو بمكّة، الّا أنّ يكون الذي يطوف عنه مبطوناً لايقدر على الطواف بنفسه، ولايمكن حمله والطواف به. وإن كان غائباً، جاز أن يطاف عنه.

وإذا حجّ الإنسان عن غيره من أخ له أو أب أو ذي قرابة أو مؤمن، فإنَ ثواب ذلك يصلُ إلى من حجّ عنه من غير أن ينقص من ثوابه شيء.

وإذا حجّ الإنسانُ[2] عمّن يجبُ عليه الحجّ بعد موته تطوّعاً منه

---

(١) في خ، ملك: «الحجّ».

(٢) ليس «الإنسان» في (م).

بذلك، فإنَّه يسقط عن الميّت بذلك فرضُ الحجّ.

ومن كان عنده وديعة، فمات صاحبها، وله ورثة، ولم يكن قد حجَّ حجّة الإسلام، جاز له أن يأخذ منها بقدر مايحجُّ عنه، ويردّ الباقي على ورثته، إذا غلب على ظنّه أنَّ ورثته لايقضون عنه حجَّة الإسلام؛ فإن غلب على ظنّه أنّهم يتولّون القضاء عنه، فلايجوزُ له أن يأخذ منها شيئاً إلَّا بأمرهم.

ولابأس أن تحجَّ المرأة عن الرجل إذا كانت قد حجَّت حجَّة الإسلام، وكانت عارفة. وإذا لم تكن حجَّت حجّة الإسلام، وكانت صرورة، لم يجز لها أن تحجّ عن غيرها على حال.

ولايجوزُ لأحد أن يحجَّ عن غيره إذا كان مخالفاً له في الاعتقاد، اللَّهمّ إلَّا أن يكون أباه، فإنَّه يجوزُ له أن يحُجَّ عنه.

[٢٠]

باب العمرة المفردة

العُمرة فريضةٌ مثلُ الحجّ، لايجوزُ تركُها.

ومن تمتَّع بالعمرة إلى الحجّ، سقط عنه فرضُها. وإن لم يتمتَّع، كان عليه أن يعتمر بعد انقضاء الحجّ، إن أراد بعد انقضاء أيّام التشريق؛ وإن شاء أخَّرها إلى استقبال المحرَّم.

ومن دخل مكَّة بالعمرة المفردة في غير أشهر الحجّ، لم يجز له أن يتمتّع بها إلى الحجّ. فإن أراد التمتُّع/كان عليه تجديدُ عمرة في أشهر الحجّ.

وإن دخل مكَّة بالعمرة المفردة في أشهر الحجّ، جاز له أن يقضيها،

ويخرج إلى بلده أو أيّ موضع شاء، والأفضلُ له أن يقيم حتى يحجَّ، ويجعلها متعة.

وإذا دخلها بنيّة التمتّع، لم يجز له أن يجعلها مفردة، وأن يخرج من مكّة، لأنّه صار مرتبطاً بالحجّ.

وأفضل العمرة[1] ماكانت في رجب، وهي تلي الحجَّ في الفضل.

ويستحبُّ أن يعتمر الإنسانُ في كلِّ شهر إذا تمكّن من ذلك.

وقد رُوي[2]: أنّه يجوز أن يعتمر في كلِّ عشرة أيّام.

فمن عمل على ذلك، لم يكن به بأس.

وينبغي إذا أحرم المعتمر أن يذكر في دعائه أنّه مُحرمٌ بالعمرة المفردة.

وإذا دخل الحرم، قطع التلبية حسب ماقدّمناه[3]. فإذا دخل مكّة، طاف بالبيت طوافاً واحداً للزيارة، ويسعى بين الصفا والمروة، ثمّ يقصّر إن شاء، وإن شاء حلق. **والحلق** أفضل. ويجب عليه بعد ذلك لتحلّة النساء طواف، وقد أحلَّ من كلِّ شيء أحرم منه.

[٢١]

باب المحصور والمصدود

المحصورُ هو الذي يلحقه المرض في الطريق، فلا يقدرُ على النفوذ إلى مكّة.

---

(١) في م: «العمر».

(٢) الوسائل، ج١٠، الباب٦ من أبواب العمرة، ح٣ و١٠، ص٥-٣٤٤. (٣) في الباب٤، ص٤٧٢.

فإذا كان كذلك، فإن كان قد ساق هدياً، فليبعث به إلى مكّة، ويجتنبُ هو جميع مايجتنبه المحرم إلى أن يبلغ الهدي محلَّه ـ ومحلُّه منى يوم النَّحر، إن كان حاجّاً. وإن كان معتمراً، فمحلُّه مكّة بفناء الكعبة ـ فإذا بلغ الهدي محلَّه، قصّر من شعر رأسه، وحلَّ له كلُّ شيء إلَّا النساء، ويجبُ عليه الحجُّ من قابل إذا كان صرورة. وإن لم يكن صرورة، كان عليه الحجُّ من قابل استحباباً، ولم تحلَّ له النساء إلى أن يحجَّ في القابل إن كان ممّن يجبُ عليه ذلك، أو يأمرُ من يطوفُ عنه طواف النساء إن كان متطوّعاً.

فإن وجد من نفسه خفّة بعد أن بعث هديه، فليلحق بأصحابه: فإن أدرك مكّة قبل أن ينحر هديه، قضى مناسكه كلَّها، وقد أجزأه، وليس عليه الحجُّ من قابل. وإن وجدهم قد ذبحوا الهدي، فقد فاته الحجّ، وكان عليه الحجُّ من قابل. وإنّما كان الأمر على ذلك، لأنّ الذبح إنّما يكون يوم النحر. فإذا وجدهم قد ذبحوا الهدي، فقد فاته الموقفان، وإن لحقهم قبل الذبح، يجوزُ أن يلحق أحد الموقفين، فمتى لم يلحق واحداً منهما، فقد فاته أيضاً الحجّ.

ومن لم يكن قد ساق الهدي فليبعث بثمنه مع أصحابه، ويواعدهم وقتاً بعينه بأن يشتروه ويذبحوا عنه، ثم يحلُّ بعد ذلك. فإن ردّوا عليه الدّراهم، ولم يكونوا وجدوا الهدي، وكان قد أحلَّ، لم يكن عليه شيء، ويجبُ عليه أن يبعث به في العام القابل، ويمسك ممّا يمسك عنه المحرم إلى أن يذبح عنه.

وإن كان المحصور معتمراً، فعل ماذكرناه، وكانت عليه العمرة

فرضاً في الشهر الداخل إذا كانت واجبة، وإن كانت نفلاً، كان عليه العمرة في الشهر الداخل تطوّعاً.

وأمّا المصدود، فهو الذي يصدّه العدوّ عن الدخول إلى مكّة، كما صدّوا رسول الله[1] صلّى الله عليه وآله.

فإذا كان ذلك، ذبح هديه في المكان الذي صدّ فيه، ويحلّ من كلّ شيء أحرم منه من النساء وغيره[2].

والمحصورُ إن كان قد أُحصر، وقد أحرم بالحج قارناً، فليس له أن يحجّ في المستقبل متمتعاً، بل يدخل بمثل ماخرج منه.

ومن أراد أن يبعث بهدي تطوّعاً، فليبعثه، ويواعدُ أصحابه يوماً بعينه، ثمّ ليجتنب جميع مايجتنبه المحرم من الثياب والنساء والطيب وغيره، إلّا أنّه لايُلبّي. فإن فعل شيئاً ممّا يحرم عليه، كانت عليه الكفارة، كما يجب على المحرم سواء. فإذا كان اليوم الذي واعدهم، أحلّ.

وإن بعث بالهدي من أُفق من الآفاق، يواعدهم يوماً بعينه بإشعاره وتقليده. فإذا كان ذلك اليوم، اجتنب مايجتنبه المحرم إلى أن يبلغ الهدي محلّه، ثمّ إنّه قد أحلّ من كُلّ شيء أحرم منه.

[٢٢]

باب آخر من فقه الحجّ

إذا وصّى الرجل بحجّة، وكانت حجة الإسلام، أُخرجت من أصل

---

(١) الوسائل، ج٩، الباب١ من أبواب الإحصار والصدّ، ح١ و٢ و٣ ص٣٠٣ والباب٦ منها، ح١، ص٣٠٩ والباب٩ منها، ح٥، ص٣١٣. (٢) في ح: «وغيرها». وفي خ: «وغيرهنّ».

المال؛ وإن كانت نافلة، أُخرجت من الثلث. فإن لم يبلغ الثلثُ مايحجّ به[١] عنه من موضعه، حجَّ عنه من بعض الطريق. فإن لم يمكن أن يحجَّ به أصلاً، صرف في وجوه البِرّ.

ومن نذر أن يحجّ لله «تعالى»، ثمّ مات قبل أن يحجَّ، ولم يكن أيضاً قد حجّ حجَّة الإسلام، أُخرجت عنه حجَّةُ الإسلام من صلب المال، وما نذر فيه من ثلثه. فإن لم يكن المالُ إلَّا بقدر مايحجُّ[٢] عنه حجّة الإسلام، حجَّ به؛ ويستحبُّ لوليِّه أن يحجَّ عنه مانذر فيه.

ومن وجبت عليه حجّة الإسلام، فخرج لأدائها، فمات في الطريق، فإن كان قد دخل الحرم، فقد أجزأ عنه؛ وإن لم يكن قد دخل الحرم، كان على وليِّه أن يقضي عنه حجّة الإسلام من تركته.

ومن أوصى أن يحجَّ عنه كلّ سنة من وجه بعينه، فلم يسع ذلك المال الحجَّ في كلِّ سنة، جاز أن يجعل مال سنتين لسنة واحدة.

ومن أوصى أن يحجَّ عنه، ولم يذكر كم مرّة ولا بكم من ماله، وجب[٣] أن يحجَّ عنه مابقي من ثلثه شيء يمكن أن يحجَّ به.

ومن أحدث حدثاً في غير الحرم، فلجأ إلى الحرم، فليضيق عليه في المطعم والمشرب، حتى يخرج، فيقامُ عليه الحدُّ.

فإن أحدث في الحرم مايجبُ عليه إقامة الحدّ، أُقيم عليه فيه.

ولاينبغي لأحد أن يمنع الحاجّ شيئاً من دور مكَّة ومنازلها، لأنَّ الله «تعالى» قال: «سواء العاكف فيه والباد»[٤].

---

(١) ليس «به» في (ص، م، ملك).
(٢) في ح، خ: «به عنه».
(٣) في غير (م): «وجب عليه».
(٤) الحجّ: ٢٥.

ولاينبغي لأحد أن يرفع بناء فوق الكعبة.

ومن وجد شيئاً في الحرم، فلايجوزُ له أخذه. فإن أخذه، فليعرّفهُ سنة؛ فإن جاء صاحبه، وإلّا تصدّق به، وكان ضامناً إذا جاء صاحبه، ولم يرض بفعله.

وإذا وجد في غير الحرم، فليعرّفه سنة، ثمّ هو كسبيل ماله يعمل به ماشاء، إلّا أنّه ضامنٌ له إذا جاء صاحبه.

وتكرهُ الصلاة في ثلاثة مواضع في طريق مكّة: البيداء، وذات الصلاصل، وضجنان.

ويستحبُّ الإتمامُ في الحرمين ـ مكّة والمدينة ـ مادام مقيماً وإن لم ينو المقام عشرة أيّام. فإن لم يفعل، وقصّر، لم يكن عليه شيء.

وكذلك يستحبُّ الإتمامُ في مسجد الكوفة والحائر.

وقد رُويت روايةٌ[١] في الإتمام في حرم أمير المؤمنين عليه السّلام، وحرم الحسين عليه السّلام.

فعلى هذه الرواية يجوزُ الإتمامُ في نفس المشهد بالنّجف وخارج الحائر[٢]، إلّا أنّ الأحوط ماقدّمناه.

ويكره الحجُّ والعمرة على الإبل الجلّالات.

ويستحبُّ لمن حجَّ على طريق العراق أن يبدأ أوّلاً بزيارة النبيّ عليه السّلام بالمدينة[٣]، فإنّه لايأمن أن لايتمكّن من العود إليها. فإن بدأ بمكّة، فلابدّ له من العود إليها للزيارة.

---

(١) الوسائل، ج٥، الباب ٢٥ من أبواب صلاة المسافر، ح١، ص٥٤٣.

(٢) في م، ملك: «الحير». (٣) في م: «والمدينة».

وإذا ترك الناسُ الحجَّ، وجب على الإمام أن يُجبرهم على ذلك. وكذلك إن تركوا زيارة النبي[١]، كان عليه إجبارهم عليها.

ولابأْس أن يستدين الرجل مايحجُّ به إذا كان من ورائه ما إن مات قُضي عنه. فإن لم يكن له ذلك، كُره له الاستدانة للحجِّ.

ويستحبُّ الاجتماع يوم عرفة، والدعاء عند مشاهد الائمَّة عليهم السَّلام، وليس ذلك بواجب.

ويستحبُّ للرجل إذا انصرف من الحج أن يعزم على العود إليها، ويسأَلُ الله «تعالى» ذلك.

وأشهرُ الحجِّ قد بيّنا[٢] أنّها شوّالٌ وذوالقعدة وذوالحجّة.

والأَيّام المعلومات[٣] أيّام التشريق.

والأَيّام المعدودات هي عشر ذي الحجّة.

ومن جاور بمكَّة، فالطواف له أفضلُ من الصلاة، مالم يُجاور[٤] ثلاث سنين. فإن جاورها[٥]، أو كان من أهل مكَّة، كانت الصلاة له أفضل.

ولابأْس أن يحجَّ الإنسان عن غيره تطوعاً إذا كان ميتاً، فإنَّه يلحقهُ ثواب ذلك، إلَّا أن يكون مملوكاً، فإنَّه لايحج عنه.

وتكره المجاورة بمكَّة. ويستحب للإنسان إذا فرغ من مناسكه الخروج منها.

ومن أخرج شيئاً من حصى المسجد الحرام، كان عليه ردُّه إليه.

---

(١) في ح: «ص». وفي م: «عليه السَّلام».
(٢) في الباب٢، ص ٤٦٤.
(٣) في ح زيادة «هى».
(٤) في غير ح، م: «لم يجاوز».
(٥) في غير ح، م: «جاوزها».

ويكره للإنسان أن يخرج من الحرمين بعد طلوع الشمس قبل أن يصلي الصلاتين. فإذا صلاهما، خرج إن شاء.

فإذا خرج الإنسانُ من مكّة فليتوجّه إلى المدينة لزيارة النبيّ عليه السَّلام. فإذا بلغ إلى المعرس، فليدخله، وليصلِّ فيه ركعتين استحباباً، ليلاً كان أو نهاراً، فإن جازه، ونسي، فليرجع، وليصلِّ فيه ركعتين؛ وليضطجع فيه قليلاً. وإذا انتهى إلى مسجد الغدير، فليدخلهُ وليصلِّ فيه أيضاً[1] ركعتين.

واعلم أنَّ للمدينة حرماً مثل حرم مكّة ـ وحدُّه مابين لابتيها وهو من ظلِّ عائر إلى ظلِّ وُعير ـ لايعضد شجرها؛ ولابأس أن يؤكل صيدُها، إلّا ماصيد بين الحرّتين.

ويستحبُّ أن **لايدخل الإنسان** المدينة إلّا بغسل. وكذلك إذا أراد دخول مسجد النبي صلّى الله عليه وآله.

فإذا دخله، أتى قبر النبي صلّى الله عليه وآله، وزاره. فإذا فرغ من زيارته، أتى المنبر فمسحه استحباباً، ويمسح أيضاً رمّانتيه.

ويستحبُّ أن يصلّي مابين القبر والمنبر ركعتين، فإنّ فيه روضةٌ من رياض الجنة.

وقد روي[2]: أنَّ فاطمة عليها السَّلام مدفونةٌ هناك.

وقد روي[3]: أنّها مدفونةٌ في بيتها.

---

(١) ليس «أيضاً» في غير (ح، م).

(٢) الوسائل، ج١٠، الباب١٨ من أبواب المزار، ح٥، ص٢٨٨.

(٣) الوسائل، ج١٠، الباب١٨ من أبواب المزار، ح٣، ص٢٨٨.

وقد روي[١]: أنّها مدفونةٌ بالبقيع.

وهذا بعيد، والروايتان الأُوليان أشبه وأقرب إلى الصواب.

وينبغي أن يزور فاطمة عليها السَّلام، من عند الروضة.

ويستحبُّ المجاورة في المدينة[٢] وإكثار الصلاة في مسجد النبيّ صلّى الله عليه وآله.

ويكره النوم في مسجد النبيّ عليه وآله السَّلام.

ويستحبُّ لمن له مقامٌ بالمدينة أن يصوم ثلاثة أيّام: أربعاء، والخميس، والجمعة؛ ويصلّي ليلة الأربعاء عند أُسطوانة أبي لبابة -وهي أُسطوانة التوبة- ويقعد عندها يوم الأربعاء؛ ويأتي ليلة الخميس الأُسطوانة التي تلي مقام رسول الله صلّى الله عليه وآله، ومُصلاه، ويصلّي عندها؛ ويصلّي ليلة الجمعة عند مقام النبيّ صلّى الله عليه وآله. ويستحبُّ أن يكون هذه الثلاثة أيّام معتكفاً في المسجد، ولايخرج منه إلّا لضرورة.

ويستحبُّ إتيان المشاهد كلّها بالمدينة: مسجد قُبا، ومشربة أُمّ إبراهيم، ومسجد الأحزاب -وهو مسجد الفتح- ومسجد الفضيح، وقبور الشُّهداء كلّهم؛ ويأتي قبر حمزة بأُحد، ولايتركه إلّا عند الضرورة إن شاء الله.

---

(١) البحار، ج٤٣، باب ماوقع عليها «ع» من الظلم، ص١٨٧.

(٢) في ح، ن، وهامش خ: «بالمدينة».

الفهارس

١ ـ فهرس الآيات.
٢ ـ فهرس الأحاديث.
٣ ـ فهرس الأعلام.
٤ ـ فهرس الاماكن والبلدان.
٥ ـ فهرس الفِرق والمذاهب.
٦ ـ فهرس الجماعات والقبائل.
٧ ـ فهرس المواضيع.

فهرس الآيات

سورة البقرة (٢)

رقم الآية	الآيــة	الصفحة
١١٥	فاينما تولوا فثم وجه الله	٢٨٦
١٩٦	فصيام ثلاثة ايّام في الحج... ذلك لمن لم يكن اهله	٤٠٥-٤٦٢
٢٣١	فبلغن اجلهن	٣٦٦

سورة آل عمران (٣)

٩٧	ومن دخله كان آمناً	٥٤١

سورة النساء (٤)

٢٠	وآتيتم احديهن قنطاراً	٢٦٣

سورة الانعام (٦)

٧٩	وجهت وجهي	٥٣٠
١٦٣	وأنا أول المسلمين	٥٣٠

سورة الكهف (١٨)

١١٠	قل إنّما أنا بشرٌ مثلكم	٣٥٥

سورة الحجّ (٢٢)

٢٥	سواء العاكف فيه والباد	٥٥٧

سورة الحجرات (٤٩)

٩	وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا	٢٢٨

فهرس الأحاديث

-أ-

القائل		الصفحة
الصادق (ع):	ابدأ بالفريضة	٣٧٦
الصادق (ع):	اذا خشيت ذلك	٣٧٧
الصادق (ع):	اذا كنت محلاً	٤٩١
الباقر (ع):	اذا ماث لاحدكم ميت فسجوه	٢٨٤
الصادق (ع):	استقبل بباطن قدميه القبلة	٢٨٤
الكاظم (ع):	أغسل مارأيت من اثرها	٢٠٥
الصادق (ع):	الله اكبر الله اكبر لا اله الّا الله	٥٣٩
الصادق (ع):	ان فاتحة الكتاب تجزي وحدها	٣٠١
الصادق (ع):	ان فاتحة الكتاب وحدها تجزي	٣٠١
الباقر (ع):	ان كان الحدث بعد الشهادتين	٣٢٣
الصادق (ع):	ان كان يحفظ انه قد سعى	٤٩٦
الكاظم (ع):	ان كانوا بلغوا مسيرة اربعة فراسخ	٣٦١
الصادق (ع):	انما خالف الى الفضل والخير	٥٥١

-خ-

الصادق (ع):	خير مساجد نسائكم البيوت	٣٤٠

- ز -

الصادق (ع): رجس نجس لا تتوضأ بفضله ٢٠١

- ع -

الكاظم (ع): عليه ان يتصدق عن كل فرخ ٤٨٩

الكاظم (ع): عليه ان يعيدها ٤٨٢

الصادق (ع): عليه الجزاء لان الآفة جاءت ٤٩٢

الصادق (ع): عليهم شاة وليس على الذي ذبحه ٤٨٤

- ف -

الصادق (ع): في بيض القطاة بكارة من الغنم ٤٨٨

- ص -

الإمام علي (ع): صلاة في بيت المقدس ٣٤٠

- ك -

الباقر (ع): كان حائط مسجد رسول الله (ص) ٢٨٠

الصادق (ع): كم شئت انه ليس بموقّت ٥٤٠

- ل -

الصادق (ع): لابأس بسؤر الفارة ٢٠٥

الصادق (ع): لايضره ولكن يغسل يده ٢٠٦

الصادق (ع): لم يضع رجلاً على رطب ولا يابس ٣٣٩

الصادق (ع): ليس عليه شيء ٤٩١

- م -

الإمام علي (ع): من اختلف الى المسجد اصاب احدى الثمان ٣٣٩

الباقر (ع): من كان اهله دون ثمانية واربعين ميلا ٤٦٢

الصادق (ع): من كان القرآن حديثه ٣٤٠

- هـ -

الصادق (ع): هذا في النوافل خاصة ٢٨٦

- ي -

الكاظم (ع):	يذبح مكان كل طير شاة	٤٨٣
الصادق (ع):	يرثه الفقراء الذين يستحقون الزكاة	٤٣٨
الصادق (ع):	يستحب ان يطوف	٥٠٨
الباقر (ع):	يستقبل بوجهه القبلة	٢٨٤
الصادق (ع):	يصوم شهراً متوخياً	٣٩٣
الصادق (ع):	يعيد المعطي الزكاة	٤٣٢

فهرس الاعلام

ـ أ ـ

إبراهيم بن عبدالحميد ٣٣٩
إبراهيم بن عثمان ٣٧٧
إبراهيم الخليل (ع) ٤١٣
ابن أبي عمير ٣٣٩
ابن بابويه ٢٨٤
ابن بكير ٤٣٨
ابن طاووس ٢١٧
ابن عمار ٢٨٤
ابن فضال ٤٣٨
ابو الجارود ٣٣٩
ابوجعفر الاحول ٤٣٢
ابو جميلة ٤٨٦
ابو بصير ٥٥١
ابو العباس الفضل ٢٠١
ابو ولاد ٤٣٩
احمد بن إدريس ٣٩٣

اسحاق بن عمار ٢٠٥ - ٣٦١
الاصبغ ٣٣٩

- ب -

البرقي ٣٦١

- ج -

جعفر بن أبي طالب ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٤٣٦
جعفر بن محمَّد الصادق (ع) ٢٠١ - ٢٠٥ - ٢٠٧ - ٢٨٤ - ٢٨٦ - ٣٠١ - ٣١٥ - ٣٢٣ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٩٣ - ٤٣٢ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٨٤ - ٤٨٨ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٦ - ٥٠٨ - ٥٣٩ - ٥٤٠ - ٥٥١

- ح -

حريز ٥٣٩
الحسن بن علي (ع) ٢٥٢
الحسن بن محبوب ٥٥١
الحسين بن علي (ع) ٢٤٤ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٥٥٨
الحلبي ٤٩٠ - ٤٩١ - ٣٠١
حماد ٥٣٩

- د -

الديلمي ٤٥٢

- ر -

الراوندي ١٩٦

- ز -

زرارة ٢٨٠ - ٣٢٣ - ٤٦٢ - ٥٣٩
زياد بن عيسى ٣٣٩

* * *

- س -

سعد الاسكاف ٣٣٩
سعيد بن يسار ٤٩٦
السكوني ٣٣٩ - ٣٤٠
سليمان بن خالد ٢٨٤ - ٤٨٨ - ٤٨٩
سماعة بن مهران ٢٠٧ - ٤٨٦ - ٥١١

- ص -

صاحب الأمر (ع) [القائم] ٤٥٣
الصدوق ٢٩٣ - ٣٦١

- ط -

الشيخ الطوسي ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٨٤ - ٢٨٨ - ٣٠١ - ٣١٥ - ٣٢٨ - ٣٥٢ - ٣٦١ - ٣٦٥ - ٤٢٨ - ٤٣٢ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٥٢ - ٤٦٠ - ٤٦٢ - ٤٨٦ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٥ - ٥٣٩ - ٥٥١

- ع -

العباس بن عبدالمطلب ٤٣٦
عبدالرحمن بن أبي عبدالله ٣٩٣
عبدالرحمن بن الحجاج ٤٩١
عبيد بن زرارة ٤٣٨
عقبة بن خالد ٤٩٠
عقيل بن أبي طالب ٤٣٦
علي بن أبي طالب (ع) [اميرالمؤمنين] ٢٤٤ - ٢٥٢ - ٢٩٣ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤٥ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٤٣٦ - ٤٦٣ - ٤٨٨ - ٥٥٨
علي بن جعفر ٢٠٥ - ٤٨٢ - ٤٨٩
علي بن رئاب ٣٠١ - ٤٩٢

علي بن موسى الرضا (ع) ٢٩٧
علم الهدى ٣١٥
عمار بن موسى ٢٠٧ - ٣١٥

- ف -

فاطمة الزهراء (ع) ٣١٢ - ٣١٣ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٥٦٠ - ٥٦١

- ق -

قتادة ٤٣٤

- ك -

الكليني ٣٦١

- م -

محمَّد بن عبدالله (ص) ١٩٤ - ٢٤٤ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٩١ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٧ - ٣٢٣ - ٣٣٦ - ٣٣٩ - ٣٤٢ - ٣٨٥ - ٤١٣ - ٤٤٤ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٦٦ - ٥٠١ - ٥١٠ - ٥٢٢ - ٥٤١ - ٥٥٦ - ٥٥٨ - ٥٥٩ - ٥٦٠ - ٥٦١
محمَّد بن علي الباقر (ع) ٢٨٠ - ٣٢٣ - ٤٦٢
محمَّد بن مسلم ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٥٤٠
محمَّد بن يعقوب ٣٩٣
مسمع ٤٩٢
معاوية بن عمار ٤٣٩ - ٤٩٦ - ٥٠٨
المفيد ٢٠٢ - ٢٠٦ - ٢٧٣ - ٢٨٤ - ٣١٥ - ٤٥٢ - ٤٨٦ - ٤٨٩
موسى بن جعفر الكاظم (ع) ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٣٦١ - ٤٨٢ - ٤٨٩

- ي -

يحيى بن سعيد ٢٨٨
يوسف الطاطري ٤٨٤
يونس ٢٠٥
يونس بن ظبيان ٣٤٠
يونس بن يعقوب ٤٨٢

فهرس الأماكن والبلدان

- أ -

احد ٥٦١

الاهواز ٤٤١

- ب -

البحرين ٤٤١

بطن عُرنة ٥١٩ - ٥٢٠

البيت الحرام ٤٦١ - ٤٨٤ - ٤٨٧ - ٤٨٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٧ - ٥١٠ - ٥١٧ - ٥١٨ - ٥٤٠ - ٥٤٦

بيت المقدس ٣٤٠

- ث -

ثوية ٥٢٠

- ج -

الجحفة ٤٦٧

الجمرة العظمى ٥٣٨

جمرة العقبة ٥٣٧ - ٥٣٨

الجمرة الوسطى ٥٣٨

- ح -

الحائر الحسيني ٣٦٠ - ٥٥٨

الحرم المكي ٢٨٥ ـ ٢٨٦ ـ ٤٦٣ ـ ٤٨٤ ـ ٤٨٥ ـ ٤٨٦ ـ ٤٩٠ ـ ٤٩١ ـ ٤٩٢ ـ ٤٩٣ ـ ٤٩٤ ـ ٤٩٩ ـ ٥٠٠ ـ ٥١٤ ـ ٥٢٣ ـ ٥٤٤ ـ ٥٥٢ ـ ٥٥٧ ـ ٥٥٨

ـ خ ـ

خراسان ٢٨٥ ـ ٤٤١

خوزستان ٢٨٥

ـ ذ ـ

ذاالحليفة ٤٦٦

ذات عرق ٤٦٢ ـ ٤٦٦

ذي المجاز

ـ ر ـ

الري ٤٤١

ـ ز ـ

زمزم ٥١٠

ـ ش ـ

الشام ٤٤١

ـ ص ـ

الصفا ٤٩٦ ـ ٥٠٤ ـ ٥١٠ ـ ٥١١ ـ ٥١٢ ـ ٥١٣ ـ ٥٣٥ ـ ٥٤٤ ـ ٥٤٦ ـ ٥٤٨

ـ ع ـ

العراق ٥٥٨

العراقين ٤٤١

عرفات ٤٦٣ ـ ٥١٥ ـ ٥١٦ ـ ٥١٨ ـ ٥١٩ ـ ٥٢٠ ـ ٥٢٨ ـ ٥٤٤ ـ ٥٤٥ ـ ٥٤٦ ـ ٥٤٨

عسفان ٤٦٢

العقبة ٥١٩

العقيق ٤٦٦

-غ-

غمرة ٤٦٦

-ف-

فارس ٢٨٥ - ٤٤١

-ق-

قبر حمزة ٥٦١

قرن المنازل ٤٦٧

-ك-

كرمان ٤٤١

الكعبة ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٥٠٢ - ٥٤٠ - ٥٤١ - ٥٤٢ - ٥٥٥ - ٥٥٨

الكوفة ٣٦٠ - ٤٨٣

-م-

المدينة ٣٦٠ - ٣٧٣ - ٤٤١ - ٤٦٣ - ٤٦٧ - ٤٨٣ - ٥٥٨ - ٥٦٠ - ٥٦١

مرو ٤٤١

المروة ٤٩٦ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥٤٤ - ٥٤٦ - ٥٤٨

المزدلفة ٥٢٠ - ٥٢١

مسجد الاحزاب ٥٦١

المسجد الاعظم ٣٣٥ - ٣٣٨ - ٣٤٠

مسجد البصرة ٤١٥

المسجد الحرام ٢٢٩ - ٢٦٠ - ٢٨٥ - ٣٤١ - ٣٧٣ - ٤١٥ - ٤٦٢ - ٤٦٧ - ٥٠١ - ٥١٧ - ٥٢٣ - ٥٥٩

مسجد الحصباء ٥٤١

مسجد الخيف ٥٢٣

مسجد الرسول (ص) [النبيّ] ٢٢٩ - ٢٦٥ - ٢٨٠ - ٣٤١ - ٣٧٣ - ٥٦١

مسجد الشجرة ٤٦٦
مسجد الغدير ٥٦٠
مسجد الفتح ٥٦١
مسجد الفضيخ ٥٦١
مسجد قبا ٥٦١
مسجد الكوفة ٣٦٠ ـ ٤١٥ ـ ٥٥٨
مسجد المدائن ٤١٥
مسجد المدينة ٢٢٩ ـ ٤١٥
مسجد منى ٥٤١
المسلح ٤٦٦
مشربة ام ابراهيم ٥٦١
المشعر الحرام ٤٦٣ ـ ٤٩٤ ـ ٤٩٧ ـ ٥٢٠ ـ ٥٢١ ـ ٥٢٢ ـ ٥٤٤ ـ ٥٤٥ ـ ٥٤٦
مقام إبراهيم ٥٠٩ ـ ٥١٧
مكة ٣٦٠ ـ ٣٧٣ ـ ٣٧٩ ـ ٤١٧ ـ ٤٤١ ـ ٤٦٢ ـ ٤٦٣ ـ ٤٦٤ ـ ٤٦٥ ـ ٤٦٧ ـ ٤٧٢ ـ ٤٨٣ ـ ٤٨٥ ـ ٤٩٦ ـ ٥٠٠ ـ ٥٠١ ـ ٥٠٦ ـ ٥٠٧ ـ ٥٠٩ ـ ٥١٤ ـ ٥١٥ ـ ٥١٦ ـ ٥١٨ ـ ٥٢٤ ـ ٥٢٥ ـ ٥٢٦ ـ ٥٣٢ ـ ٥٣٤ ـ ٥٣٥ ـ ٥٣٦ ـ ٥٣٧ ـ ٥٤١ ـ ٥٤٣ ـ ٥٤٤ ـ ٥٤٦ ـ ٥٤٨ ـ ٥٥٢ ـ ٥٥٣ ـ ٥٥٤ ـ ٥٥٥ ـ ٥٥٦ ـ ٥٥٨ ـ ٥٥٩ ـ ٥٦٠
المهيعة ٤٦٧
منى ٤٦٣ ـ ٤٦٤ ـ ٤٦٥ ـ ٤٨٦ ـ ٥١٧ ـ ٥١٨ ـ ٥١٩ ـ ٥٢٠ ـ ٥٢٢ ـ ٥٢٦ ـ ٥٢٨ ـ ٥٢٩ ـ ٥٣٠ ـ ٥٣١ ـ ٥٣٣ ـ ٥٣٤ ـ ٥٤٠ ـ ٥٤١
الموصل ٤٤١

ـ ن ـ

النجف ٥٥٨
نمرة ٥١٩ ـ ٥٢٠

- و -

وادي محسِّر ٥١٩ - ٥٢١ - ٥٢٢

- ي -

يلملم ٤٦٧

اليمامة ٤٤١

فهرس الفرق والمذاهب

- أ -

الإسلام ٢٠٣ - ٣٩٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٤٤ - ٤٤٥

- ف -

الفطحية ٣٤٥

- ك -

الكيسانية ٣٤٥

- م -

المجوس ٤٤٤

المسلمون ٢٠٢ - ٢١٣ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٩ - ٥٣٨

- ن -

الناووسية ٣٤٥

النصارى ٤٤٤

- و -

الواقفة ٣٤٥

- ي -

اليهود ٤٤٤

فهرس الجماعات والقبائل

ـ أ ـ

آل محمَّد (ص) ٢٠٣ ـ ٢٩٣ ـ ٣١٠ ـ ٣١١ ـ ٣٤٢
الائمة (ع) ٢٤٤ ـ ٢٥١ ـ ٢٥٢ ـ ٢٥٧ ـ ٣١١ ـ ٣٣٠ ـ ٣٩٥ ـ ٣٩٦ ـ ٥٥٩
ائمة المسلمين ٣٣٦
اصحاب الحديث ٣٦١
الانبياء (ع) ٣١١
اهل الاسلام ٢٥٥ ـ ٢٥٦
اهل الجزيرة ٤٤١
اهل الحرب ٤٤٧
اهل الخلاف ٢٥٧
اهل الشام ٢٨٥ ـ ٤٦٧
اهل الطائف ٤٦٧
اهل طبرستان ٤٤١
اهل العراق ٢٨٥ ـ ٢٨٦ ـ ٤٦٦
اهل الكتاب ٤٤٤ ـ ٤٤٥
اهل المدينة ٤٦٦
اهل مصر ٤٤١

اهل مكة ٤٦٢ ـ ٤٦٣ ـ ٥٥٩
اهل الغرب ٢٨٥
اهل اليمن ٢٨٥ ـ ٤٦٧
ايتام آل محمَّد (ص) ٤٤٩ ـ ٤٥٣

ـ ب ـ

بنو هاشم ٣٤٤ ـ ٣٨٣ ـ ٤٣٦

ـ ف ـ

فرق الشيعة ٣٤٥
الفقهاء ٢٠٢
فقهاء الشيعة ٤٤٣

ـ ك ـ

الكفّار ٢٠٣ ـ ٢٥٥ ـ ٤٤٤

ـ م ـ

المهاجرين ٤٤٥

فهرس المواضيع

كتاب الطهارة

باب ماهيّة الطهارة وكيفيّة ترتيبها	١٩٦
تعريف الطهارة	١٩٦
باب المياه وأحكامها	١٩٩
في نجاسة مياه الغدران بولوغ السباع وأشباهها	٢٠١
حكم غسالة الحمّام	٢٠٣
في سؤر الفأرة والحيّة	٢٠٥
في حكم الشبهة المحصورة	٢٠٦
لووقعت في البئر نجاسة	٢٠٧
في أحكام استعمال المياه النجسة	٢٠٩
باب آداب الحدث وكيفيّة الطهارة	٢١٢
في معنى الوجوب المستعمل في المقام	٢١٢
في الاستنجاء	٢١٤
لو كانت على يده نجاسة وأدخلها الأناء	٢١٦
في بيان المراد من الدعاء حال الوضوء	٢١٨
إذا صلّى صلوات متعدّده بوضوء واحد	٢٢١
باب من ترك الطهارة متعمّداً أو ناسياً	٢٢٣
لو شك في الوضوء والحدث وتساوت الظنون	٢٢٣

باب ماينقض الوضوء وما لاينقضه	٢٢٥
الشكّ في الوضوء بعد الفراغ	٢٢٥
في بيان نواقض الوضوء	٢٢٥
في موجبات الغسل	٢٢٦
باب الجنابة وأحكامها	٢٢٧
في موجبات الجنابة	٢٢٨
حكم النوم للمحتلم والجنب	٢٢٩
في استحباب الاستبراء للجنب	٢٣٠
في تحقيق معنى الكفّ	٢٣١
لوقدّم مؤخراً أو أخرّ مقدّماً	٢٣٢
باب حكم الحائض والمستحاضة والنفساء	٢٣٤
دفع توهّم المناقضة في عبارة الشيخ	٢٣٨
في أحكام الاستحاضة	٢٤٠
باب تغسيل الأموات وتكفينهم وتحنيطهم وإسكانهم الأحداث	٢٤٣
في الاحتضار وآدابه	٢٤٣
في التكفين وسننه	٢٤٤
في غسل الميّت ومستحبّاته	٢٤٥
في التشييع	٢٤٩
في التتوفين وأحكامه	٢٥٠
في أحكام الشهيد	٢٥٣
لو كان الميت محرماً أو صبياً أو سقطاً	٢٥٤
لو كان الميت إمرأة حُبلى	٢٥٥
اذا مات المسلم بين الكفّار	٢٥٦
أحكام متفرّقة في الباب	٢٥٦

باب التيمّم وأحكامه ٢٥٨
من يجب عليه التيمّم ٢٥٨
في وقت وجوبه ٢٦١
في مايجوز التيمّم به وما لايجوز ٢٦٢
في كيفيةَ التيمّم ٢٦٣
احكام متفرقة ٢٦٤
باب تطهير الثياب من النجاسات ٢٦٥
اذا أصاب الثوب نجس العين وكان رطباً ٢٦٧
لو أصاب الثوب الميت أو عرق الجلال ٢٦٨
لو تنجس ما لا تتم الصلاة فيه ٢٦٩
في ثوب المربّية ٢٧٠
في أحكام بول الصبي ٢٧٠

كتاب الصلاة

في بيان المراد من قوله: «العلم بالصلاة علم بفرائضها وسننها» ٢٧٢
في بيان أقسام الصلاة المتقدّمة والمقارنة ٢٧٢
باب أعداد الصلاة وعدد ركعاتها ٢٧٤
بيان المقصود من تقسيم الصلاة الى مفروض ومسنون ٢٧٥
باب أوقات الصلاة ٢٧٦
في وقت نافلة الجمعة ٢٧٧
في وقت نوافل الظهر ٢٧٩
في وقت نوافل المغرب والعشاء والفجر ٢٨١
في القضاء ٢٨٢
باب معرفة القبلة وأحكامها ٢٨٣
كيفيّة استقبال الميت للقبلة ٢٨٤

في تحديد معنى القبلة وعلاماتها	٢٨٥
في أحكام الاستقبال	٢٨٦
باب الأذان والإقامة وأحكامها	٢٨٧
في صفات المؤذّن	٢٨٨
في وجوب الافصاح فيهما	٢٩٠
بيان صيغة الأذان والإقامة	٢٩١
باب كيفية الصلاة	٢٩٣
بحث في أعضاء السجود	٢٩٦
حكم الإقعاء في الصلاة	٢٩٧
حكم البكاء في الصلاة	٢٩٩
باب القراءة والركوع والسجود والتشهّد	٣٠٠
أدنى مايجزي في القراءة	٣٠٠
قراءة الأخرس	٣٠١
وجوب البسملة في الصلوات	٣٠٣
في مايجوز قرائته من السور وما لايجوز	٣٠٤
القراءة في النوافل	٣٠٥
الجهر والاخفات في القراءة	٣٠٦
في الركوع وأحكامه	٣٠٧
في السجود وأحكامه	٣٠٨
في التشهّد وأحكامه	٣١٠
باب التعقيب	٣١١
باب فرائض الصلاه وسننها	٣١٤
أحكام من صلّى الى غير القبلة	٣١٥
أحكام من ترك التكبير أو القراءة أو الركوع	٣١٦

أحكام من ترك السجود والتشهّد والتسليم	٣١٧
باب السهو وأحكامه	٣١٨
أحكام الشكّ في الصلوات الثنائيّة والرباعيّة	٣١٩
أحكام الشكّ في تكبيرة الافتتاح أو القراءة	٣٢٠
أحكام الشكّ في الركوع والسجود والتشهّد	٣٢١
سجود السهو	٣٢٢
في مبطلات الصلاة	٣٢٤
باب لباس المصلّي ومكانه	٣٢٥
مايحضر لبسه في الصلاة	٣٢٥
مايكره لبسه في الصلاة	٣٢٧
مايجوز الصلاة فيه	٣٢٨
مكان المصلي وأحكامه	٣٣٠
باب الجمعة وأحكامها	٣٣٣
سقوطها عن تسعة نفر	٣٣٤
سنن يوم الجمعة	٣٣٥
ماينبغي للإمام فعله	٣٣٦
صفات إمام الجمعة	٣٣٧
أحكامٌ متفرّقة	٣٣٨
باب فضل المساجد وأحكامها	٣٣٩
في كيفية بناء المساجد	٣٤٠
في أحكام البيع والشراء والنوم فيها	٣٤١
في آداب الدخول إليها	٣٤٢
باب الجماعة وأحكامها	٢٤٣
صفات إمام الجماعة	٣٤٣

أحكام القراءة خلف الإمام ٣٤٥
الصلاة خلف من لايُقتدى به ٣٤٦
في ما لو بطلت صلاة الإمام ٣٤٧
في أحكام اللحوق بصلاة الجماعة ٣٤٨
كيفيّة تسليم الإمام ٣٥٠
في أحكام المأمومين ٣٥١
لو صلى نفسان فكان كل واحد منهما إماماً لصاحبه ٣٥٢
الجماعة في المساجد ٣٥٣
باب النوافل وأحكامها ٣٥٤
في صلاة الليل وآدابها ٣٥٥
لو نسى التشهّد في النافلة ٣٥٦
باب الصلاة في السفر ٣٥٧
في شرائط التقصير ٣٥٨
لو دخل من سفره بعد دخول الوقت ٣٥٩
إذا تمّم في السفر ٣٥٩
المواطن التي يستحب فيها الا تمام ٣٦٠
مناقشة حول مقدار المسافة ٣٦٠
الجمع بين الصلا تين في السفر ٣٦٢
باب قضاء مافات من الصلوات ٣٦٣
في وقت القضاء ٣٦٣
اذا دخل وقت العشاء وعليه صلاة ٣٦٥
اذا دخل في نافلة وذكر أنّ عليه فريضة ٣٦٦
اذا فاتته صلاة مرّات كثيرة ٣٦٦
فوت النوافل وقضاءها ٣٦٧

باب صلاة المريض والموحل والعريان وشبههم ٣٦٧
كيفيّة صلاة المريض ٣٦٨
صلاة الغريق ٣٦٨
صلاة المبطون والمسلوس والمقيّد والعريان ٣٦٩
باب صلاة الخوف والمطاردة والمسايفة ٣٧٠
كيفية صلاة الخوف ٣٧٠
كيفية صلاة المطاردة والمسايفة ٣٧١
باب الصلاة في السفينة ٣٧١
باب صلاة العيدين ٣٧٢
وقت الصلاة العيد ٣٧٣
في آداب الخروج إليها ٣٧٣
كيفيّة صلاة العيد ٣٧٤
أحكام خطبة العيد ٣٧٤
باب صلاة الكسوف والزلازل والرياح السود ٣٧٥
في وقت صلاة الآيات ٣٧٦
استحباب قراءة السور الطوال فيها ٣٧٨
باب صلاة الاستسقاء ٣٧٨
باب نوافل شهر رمضان وغيرها ٣٧٩
في عدد نوافل شهر رمضان و وقتها ٣٧٩
صلاة امير المؤمنين ٣٨٠
صلاة فاطمة وصلاة جعفر ٣٨١
صلاة يوم الغدير ٣٨١
صلاة يوم المبعث وليلة النصف من شعبان ٣٨٢
كيفية صلاة الحاجة ٣٨٢

باب الصلاة على الموتى ٣٨٣
في كيفيّتها ٣٨٤
إذا اجتمعت الفريضة مع صلاة الميت ٣٨٥
أحكام متفرّقة ٣٨٦

كتاب الصيام

باب ماهيّة الصوم ومن يجب عليه ذلك ٣٨٨
تعريف الصوم لغة وشرعاً ٣٨٨
أقسام مايجب الامساك عنه ٣٨٨
أنواع الصوم ٣٨٩
باب علامة شهر رمضان وكيفيّة العزم عليه ٣٩٠
في صوم يوم الشك ٣٩١
أحكام نيّة الصيام ٣٩٢
في وقت النية ٣٩٣
باب ما على الصائم اجتنابه وأحكام القضاء والكفّارة ٣٩٤
مايفسد الصيام ممّا يجب منه القضاء والكفّارة ٣٩٥
خصال الكفّارة ٣٩٧
مايفسد الصيام ممّا يجب منه القضاء دون الكفّارة ٣٩٧
في مايكره للصائم فعله ٣٩٨
باب حكم المريض والعاجز عن الصيام ٤٠٠
من مات وفي ذمّته صيام ٤٠٠
حدّ المرض الموجب للافطار ٤٠١
حكم الشيخ الكبير والمرأة الكبيرة والحامل ٤٠١
باب حكم من أسلم في شهر رمضان ومن بلغ فيه والمسافر والحائض والمريض
إذا ارتفع العذر ٤٠٢

باب حكم المسافر في شهر رمضان وصيام النذر ٤٠٣
حكم من بيّت نيته للسفر من الليل ٤٠٤
في ما ينبغي للمسافر فعله ٤٠٥
صيام النذور ٤٠٦
باب قضاء شهر رمضان ٤٠٦
استحباب التتابع في القضاء ٤٠٦
وجوب القضاء على التراخي ٤٠٧
في قضاء الحائض ٤٠٨
من صام الشهر وهو مجنب ٤٠٩
باب مايجري مجرى شهر رمضان ٤١٠
أحكام تتعلّق بصيام شهرين متتابعين ٤١١
من نذر أن يصوم زماناً أو حيناً ٤١٢
صوم كفّارة اليمين ٤١٢
باب صيام التطوع ٤١٣
باب الاعتكاف ٤١٥
مواضع الاعتكاف ٤١٥
شرائط الاعتكاف ٤١٦

كتاب الزكاة

أقسام الزكاة ٤٢٠
باب وجوب الزكاة ومعرفة من تجب عليه ٤٢١
في شرائط وجوبها ٤٢١
حكم المجانين والأطفال ٤٢٢
باب ما تجب فيه الزكاة وما يستحبّ فيه ٤٢٣
باب المقادير التي تجب فيها الزكاة ٤٢٥

تحديد نصاب الذهب الفضة ٤٢٥
بيان نصاب الحنطة والشعير والتمر والزبيب ٤٢٦
زكاة الابل ونصابها ٤٢٧
زكاة البقر والغنم ٤٢٩
زكاة الخيل العتاق ٤٣٠
باب الوقت الذي تجب فيه الزكاة ٤٣٠
حكم تقديم الزكاة قبل حلولها ٤٣١
لو حضر المستحق قبل وجوبها ٤٣٢
باب مستحقّ الزكاة وأقل مايعطى واكثر ٤٣٣
الزكاة في حضور الإمام وفي غيبته ٤٣٤
صفات المستحقّين لها ٤٣٥
اذا فقد المستحقّ من البلد ٤٣٦
حكم مقاصّة الدين من الزكاة ٤٣٧
اذا فقد المستحق و وجد مملوكاً يباع ٤٣٨
أقلّ مايُعطى الفقير من الزكاة ٤٣٩
باب وجوب زكاة الفطرة ومن تجب عليه ٤٤٠
في شرائط وجوبها ٤٤٠
باب مايجوز إخراجه في الفطرة ومقدارها ٤٤١
باب وقت إخراج الفطرة ومن يستحقّها ٤٤٢
باب الجزية وأحكامها ٤٤٤
باب أحكام الأرضين ٤٤٥
أقسام الأرضون أربعة ٤٤٥
الأرض المفتوحة طوعاً ٤٤٥
الأرض المفتوحة عنوة ٤٤٥

أرض صالح أهلها عليها ٤٤٦
الأرض المنجلي أهلها عنها ٤٤٧
باب الخمس والغنائم ٤٤٧
في بيان أنواع مايجب فيه الخمس ٤٤٧
باب قسمة الغنائم والأخماس ٤٤٩
باب الأنفال ٤٥٠
التصرّف بالانفال والاخماس في حال الغيبة ٤٥١

كتاب الحجّ

باب وجوب الحجّ ٤٥٦
في من يجب عليه ٤٥٦
بيان معنى الاستطاعة ٤٥٧
من لم يملك الاستطاعة وكان له ولد له مال ٤٥٨
في من فقد الاستطاعة أصلاً وكان متمكّناً من المشي ٤٥٩
في الحجّ المنذور ٤٦٠
باب أنواع الحجّ ٤٦١
حجّ التمتّع ٤٦١
تحقيق معنى حاضري مكّة ٤٦٢
حجّ الافراد والقران ٤٦٢
كيفيّة حجّ التمتّع ٤٦٣
كيفيّة حجّ القران ٤٦٤
كيفيّة حجّ الإفراد ٤٦٥
باب المواقيت ٤٦٥
باب كيفيّة الاحرام ٤٦٧
كون الاحرام فريضة ٤٦٧

في مقدّمات الاحرام	٤٦٨
أفضل أوقات الاحرام	٤٦٨
فيما يستحبّ قراءته عند الاحرام	٤٦٩
في معنى الاشعار والتقليد	٤٧٠
في أحكام التلبية	٤٧١
أحكام الأخرس والصبيان	٤٧٢
باب مايجب على المحرم اجتنابه وما لايجب	٤٧٢
باب مايجب على المحرم من الكفّارة فيما يفعله عمداً أو خطأ	٤٨٠
فيمن أخرج شيئاً من حمام الحرم منه	٤٨٢
من ذبح صيداً في الحرم وهو محل	٤٨٤
كيف يكون على المحلّ الفداء؟	٤٨٦
كيف يكون على المحرم القيمة	٤٨٦
اذا أصاب المحرم بيض القطاة أو القبج	٤٨٧
الروايات الواردة في المقام	٤٨٨
لو كسر بيض الحمام	٤٨٩
حكم رمي الصيد وهو يؤمّ الحرم	٤٩٠
من أصاب صيداً وهو محل وبينه وبين الحرم بريد	٤٩١
حكم المحلّ اذا رمي صيداً في الحلّ من داخل الحرم	٤٩٢
جواز قتل المخيفات	٤٩٣
لو اضطرّ المحرم الى أكل الميّتة والصيد	٤٩٤
اذا جامع المحرم امرأته متعمّداً	٤٩٤
لو جامع قبل تمام طواف الزيارة	٤٩٥
لو جامع بعد قضاء مناسكه قبل طواف النساء	٤٩٦
من جامع وهو محرم بعمرة مبتولة	٤٩٦

حكم الاستمناء حكم المجامعة	٤٩٧
حكم الملاعبة والملامسة والتقبيل	٤٩٧
اذا عقد المحرم لمحرم على زوجة	٤٩٨
كفّارة تقليم الاظفار وحلق الرأس والجدال	٤٩٨
أحكام أُخرى متفرقة	٤٩٩
باب دخول مكة والطواف بالبيت	٥٠٠
في آداب الدخول الى الحرم	٥٠٠
في دعاء الطواف	٥٠٢
من طاف بالبيت ستة أشواط ناسياً وانصرف	٥٠٣
حكم من شكّ في طوافه	٥٠٣
أحكام زيادة أشواط الطواف	٥٠٤
لو أحدث في طواف الفريضة	٥٠٥
حكم قطع الطواف	٥٠٥
وظيفة المريض	٥٠٥
طواف غير المختون باطل	٥٠٦
وقت طواف المتمتع والمفرد والقارن	٥٠٧
استحباب طواف ثلا ثمائة وستين أُسبوعاً	٥٠٨
ركعتي الطواف	٥٠٩
باب السعي بين الصفا والمروة	٥٠٩
إخلال كلام الشيخ ببعض رواية في المقام	٥١١
مقدار السعي المفروض	٥١٢
التقصير بعد الفراغ من السعي	٥١٣
حكم المجامعة قبل التقصير وبعده	٥١٤
باب الإحرام للحجّ	٥١٦

وقت الاحرام	٥١٦
أفضل مواضع الاحرام	٥١٧
لو نسي الاحرام الى ان يحصل بعرفات	٥١٨
باب نزول منى	٥١٨
باب الغدوّ الى عرفات	٥١٩
باب الافاضة من عرفات والوقوف بالمشعر	٥٢٠
في وقت الافاضة	٥٢٠
بيان حدّ المشعر الحرام	٥٢١
السعي في وادي محسّر	٥٢٢
موضع أخذ حصى الجمار	٥٢٢
صفات الحصى	٥٢٣
أحكام الرمي	٥٢٣
باب الذبح	٥٢٤
من وجب عليه الهدى ولا يقدر عليه	٥٢٤
صيام الثلاثة وأحكامها	٥٢٤
محل ذبح الهدي وأيّامه	٥٢٦
في بيان أفضل الهدي والأضاحي	٥٢٧
في صفات الهدي وأحكامه	٥٢٨
اذا هلك الهدي قبل بلوغ المنحر	٥٢٩
كيفية نحر البدنة	٥٣٠
لو اخطأ في الذبيحة فذكر غير صاحبها	٥٣١
هل يجزئ الهدي عن الأُضحية؟	٥٣٢
باب الحلق والتقصير	٥٣٢
باب زيارة البيت والرجوع الى منى ورمي الجمار	٥٣٤

آداب زيارة البيت بعد الفراغ من المناسك	٥٣٤
طواف النساء	٥٣٥
المبيت ليالي التشريق	٥٣٦
أيام رمي الجمار	٥٣٦
كيفيّة الرمي	٥٣٦
وجوب الترتيب في الرمي	٥٣٨
التكبير بمنى عقيب خمس عشرة صلاة	٥٣٩
باب النفر من منى ودخول الكعبة ووداع البيت	٥٤٠
من يجوز له النفر في النفر الأول ووقته	٥٤٠
وقت النفر الأخير	٥٤١
استحباب الصلاة في مسجد الخيف والحصباء	٥٤١
حكم صلاة الفريضة والنوافل جوف الكعبة	٥٤٢
طواف الوداع سنّة مؤكّدة	٥٤٣
باب فرائض الحجّ	٥٤٤
باب مناسك النساء في الحجّ والعمرة	٥٤٦
حجّ المعتدة بعدة الطلاق	٥٤٧
لو حاضت قبل الطواف	٥٤٨
لابأس بطواف المستحاضة	٥٤٩
باب من حجّ عن غيره	٥٤٩
شروط حجّ النيابة	٥٥٠
حكم العدول الى ماهو أفضل	٥٥٠
اذا مات النائب في الحجّ	٥٥٢
حجّ النيابة تطوعاً	٥٥٢
باب العمرة المفردة	٥٥٣

باب المحصور والمصدود	٥٥٤
تعريف المحصور وأحكامه	٥٥٤
تعريف المصدود وأحكامه	٥٥٦
باب آخر من فقه الحجّ	٥٥٦
أحكام الوصيّة بالحجّ	٥٥٦
اذا مات الحاجّ في الطريق	٥٥٧
من أحدث حدثاً في غير الحرم	٥٥٧
كراهة الصلاة في البيداء وذات الصلاصل وضجنان	٥٥٨
استحباب الا تمام في الحرمين	٥٥٨
أشهر الحجّ	٥٥٩
بيان المراد من الايام المعلومات والمعدودات	٥٥٩
حدّ حرم المدينة	٥٦٠
روايات في قبر فاطمة	٥٦٠
آداب المجاورة في المدينة	٥٦١